زاد المعاد

في هدي خير العباد

لابن قيم الجوزية

الإمام المحدث الفقيه شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي
٦٩١ - ٧٥١هـ

أشرف على تحقيقه وقدم له

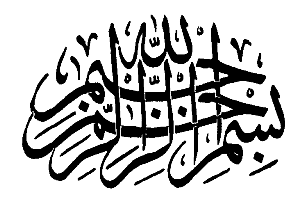
مصطفى بن العدوي

حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه

يحيى بن محمد بن سوس — مسعد بن كامل بن مصطفى

الجزء الرابع

دار ابن رجب



زاد المعاد
في هدي خير العباد

الطبعة الأولى

1427هـ - 2006م

رقم الإيداع : 2005/23864
الترقيم الدولي : 977-390-076-2
I. S.B.N

دار ابن رجب   طبع . نشر . توزيع   دار الفوائد

المركز الرئيسي : فارسكور : تليفاكس 002057441550 جوال : 0122368002
فرع المنصورة : 33 شارع جمال الدين الأفغاني هاتف : 0020502312068

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبُّ النَّبويُّ

فصول نافعة في هَدْيه في الطب الذي تطبَّب به، ووصفه لغيره، ونبيِّنُ ما فيه من الحِكمة التي تَعْجَزُ عقولُ أكثرِ الأطباء عن الوصول إليها، وأن نسبة طِبهم إليها كنِسبة طِب العجائز إلى طِبهم، فنقول وبالله المستعان، ومنه نستمد الحَوْل والقوة:

المرض نوعان:

مرضُ القلوب، ومرضُ الأبدان. وهما مذكوران في القرآن.

ومرض القلوب نوعان: مرض شُبهة وشك، ومرض شَهْوة وغَيٍّ، وكلاهما في القرآن. قال تعالى في مرض الشُّبهة: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠].

وقال تعالى: ﴿وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾[المدثر :٣١].

وقال تعالى في حَقِّ من دُعي إلى تحكيم القرآن والسُّـنَّة، فأبى وأعرض: ﴿وَإِذَا دُعُواْ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ * وَإِن يَكُن لَّهُمُ الْحَقُّ يَأْتُواْ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ * أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُواْ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [النور : ٤٨-٥٠]، فهذا مرض الشُّبهات

والشكوك.

وأما مرض الشهوات، فقال تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النبي لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ، إنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلاَ تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الذي في قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾[الأحزاب : ٣٢]، فهذا مرض شَهْوة الزِّنَا.. والله أعلم.

فصل

وأمّا مرض الأبدان.. فقال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الأَعْمَى حَرَجٌ وَلاَ عَلَى الأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلاَ عَلَى االمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ [النور: ٦١]. وذكر مرض البدن في الحج والصوم والوضوء لسرٍّ بديع يُبيِّن لك عظمة القرآن، والاستغناءَ به لمن فهمه وعَقَله عن سواه، وذلك أن قواعد طِب الأبدان ثلاثة: حِفظُ الصحة، والحِمية عن المؤذي، واستفراغُ المواد الفاسدة. فذكر سبحانه هذه الأصول الثلاثة في هذه المواضع الثلاثة.

فقال في آية الصوم: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[البقرة : ١٨٤]، فأباح الفِطر للمريض لعذر المرض؛ وللمسافر طلبًا لحفظ صِحته وقوته لئلا يُذْهِبهَا الصومُ في السفر لاجتماع شِدَّةِ الحركة، وما يُوجبه من التحليل، وعدم الغذاء الذي يخلف ما تحلَّل؛ فتخورُ القوة وتضعُف، فأباح للمسافر الفِطْرَ حفظًا لصحته وقوته عما يُضعفها.

وقال في آية الحج: ﴿فَمَن كَانَ مِنْكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذىً مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُك﴾[البقرة : ١٩٦]، فأباح للمريض، ومَن به أذَىً من رأسه، من قَمل، أو حِكَّة، أو غيرهما، أن يحلِق رأسه في الإحرام استفراغًا لمادة الأبخرة الرديئة التي أوجبت له الأذى في رأسه باحتقانها تحتَ الشَّعر، فإذا حلق رأسه، تفتحت المسامُ، فخرجت تلك الأبخرة منها، فهذا الاستفراغ يُقاس عليه كُلُّ

استفراغ يؤذي انحباسُهُ.

والأشياء التي يؤذي انحباسها ومدافعتها عشرة: الدَّمُ إذا هاج، والمنيُّ إذا تبيَّغ(١)، والبولُ، والغائطُ، والريحُ، والقيءُ، والعُطاسُ، والنومُ، والجوعُ، والعطشُ. وكل واحد من هذه العشرة يُوجب حبسُه داءً من الأدواء بحسبه.

وقد نبَّه سبحانه باستفراغ أدناها، وهو البخارُ المحتقِن في الرأس على استفراغ ما هو أصعبُ منه؛ كما هي طريقةُ القرآن التنبيهُ بالأدنى على الأعلى.

وأما الحِمية..(٢) فقال تعالى في آية الوضوء: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَاءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾[النساء : ٤٣]، فأباح للمريض العدول عن الماء إلى التراب حِميةً له أن يُصيبَ جسدَه ما يُؤذيه، وهذا تنبيهٌ على الحِمية عن كل مؤذٍ له من داخل أو خارج، فقد أرشد سُبحانه عِباده إلى أُصول الطب، ومجامع قواعده، ونحن نذكرُ هَدْي رسول الله ﷺ في ذلك، ونبيِّنُ أنَّ هَدْيه فيه أكمل هَدْي.

فأمَّا طبُّ القلوب.. فمسلَّم إلى الرُّسلِ صلوات الله وسلامه عليهم، ولا سبيل إلى حصوله إلا من جهتهم وعلى أيديهم، فإن صلاحَ القلوب أن تكون عارِفة بربِّها، وفاطِرها، وبأسمائه، وصفاته، وأفعاله، وأحكامه، وأن تكون مُؤْثِرةً لمرضاته ومحابِّه، متجنِّبةً لمَنَاهيه ومَسَاخطه، ولا صحة لها ولا حياةَ ألبتةَ إلا بذلك، ولا سبيلَ إلى تلقِّيه إلا من جهة الرُّسل، وما يُظن من حصول صِحَّة القلب بدون اتِّباعهم، فغلط ممن يَظُنُّ ذلك، وإنما ذلك حياةُ نفسه البهيمية الشهوانية، وصِحَّتها وقُوَّتها، وحياةُ قلبه وصحته، وقوته عن ذلك بمعزلٍ، ومَن لم يميز بين هذا وهذا، فليبك على

---

(١) تبيغ المني: ثار حتى غلبه.

(٢) الحِمْية: امتناع المريض عما يضره من طعام وشراب.

حياة قلبه، فإنه من الأموات، وعلى نوره، فإنه منغمِسٌ في بحار الظلمات.

فصل

وأمَّا طبُّ الأبدان.. فإنه نوعان:

نوعٌ قد فطر الله عليه الحيوانَ ناطقَه وبهيمَه؛ فهذا لا يحتاج فيه إلى معاجة طبيب، كطب الجوع، والعطش، والبرد، والتعب بأضدادها وما يُزيلها.

والثاني.. ما يحتاج إلى فكر وتأمل، كدفع الأمراض المتشابهة الحادثة في المزاج، بحيثُ يخرج بها عن الاعتدال، إما إلى حرارة، أو بُرودة، أو يبوسة، أو رطوبة، أو ما يتركب من اثنين منها، وهي نوعان: إما مادية، وإما كيفية، أعني إما أن يكون بانصِبَابِ مادة، أو بحدوث كيفية، والفرقُ بينهما أنَّ أمراضَ الكيفية تكون بعد زوال المواد التي أوجبتها، فتزولُ موادها، ويبقى أثرُها كيفية في المزاج.

وأمراض المادة أسبابها معها تمدُّها، وإذا كان سببُ المرض معه، فالنظر في السبب ينبغي أن يقع أولًا، ثم في المرض ثانيًا، ثم في الدواء ثالثًا. أو الأمراض الآلية وهي التي تُخرِجُ العضو عن هيئته، إما في شكل، أو تجويفٍ، أو مجرىً، أو خشونةٍ، أو ملاسةٍ، أو عددٍ، أو عظمٍ، أو وضعٍ، فإن هذه الأعضاء إذا تألَّفت وكان منها البدن سُمِّي تألُّفها اتصالًا، والخروجُ عن الاعتدال فيه يسمى تفرقَ الاتصال، أو الأمراضِ العامة التي تعم المتشابهة والآلية.

والأمراضُ المتشابهة: هي التي يخرُج بها المزاجُ عن الاعتدال، وهذا الخروجُ يسمى مرضًا بعد أن يَضُرَّ بالفعل إضرارًا محسوسًا.

وهي على ثمانية أضرب: أربعة بسيطة، وأربعة مركَّبة، فالبسيطةُ: البارد، والحار، والرَّطب، واليابس. والمركَّبةُ: الحارّ الرَّطب، والحار اليابس، والبارد الرَّطب، والبارد اليابس، وهي إما أن تكون بانصباب مادة، أو بغير انصباب مادة،

وإن لم يضر المرض بالفعل يُسمى خروجًا عن الاعتدال صحة.

وللبدن ثلاثةُ أحوال: حال طبيعية، وحال خارجة عن الطبيعية، وحال متوسطة بين الأمرين. فالأولى: بها يكون البدن صحيحًا، والثانية: بها يكون مريضًا. والحال الثالثة: هي متوسطة بين الحالتين، فإن الضد لا ينتقل إلى ضدِّه إلا بمتوسط، وسببُ خروج البدن عن طبيعته، إمَّا من داخله، لأنه مركَّب من الحار والبارد، والرطب واليابس، وإما من خارج، فلأن ما يلقاه قد يكونُ موافقًا، وقد يكون غيرَ موافق، والضررُ الذي يلحق الإنسان قد يكون من سوء المزاج بخروجه عن الاعتدال، وقد يكون مِن فساد في العضو؛ وقد يكون من ضعف في القُوَى، أو الأرواح الحاملة لها، ويرجع ذلك إلى زيادةِ ما الاعتدالُ في عدم زيادته، أو نقصان ما الاعتدالُ في عدم نقصانه، أو تفرُّق ما الاعتدالُ في اتصاله، أو اتصالُ ما الاعتدالُ في تفرُّقه، أو امتداد ما الاعتدالُ في انقباضه؛ أو خروج ذي وضع وشكل عن وضعه وشكله بحيث يُخرجه عن اعتداله.

فالطبيب: هو الذي يُفرِّقُ ما يضرُّ بالإنسان جمعُه، أو يجمعُ فيه ما يضرُّه تفرُّقه، أو ينقُصُ منه ما يضرُّه زيادَته، أو يزيدُ فيه ما يضرُّه نقصُه، فيجلِب الصحة المفقودة، أو يحفظُها بالشكل والشبه؛ ويدفعُ العِلَّةَ الموجودة بالضد والنقيض، ويخرجها، أو يدفعُها بما يمنع من حصولها بالحِمية، وسترى هذا كله في هَدْي رسول الله ﷺ شافيًا كافيًا بحَوْل الله وقُوَّته، وفضله ومعونته.

فصل

فكان من هَدْيِه ﷺ فعلُ التداوي في نفسه، والأمرُ به لمن أصابه مرض من أهله وأصحابه[1]، ولكن لم يكن مِن هَدْيه ولا هَدْي أصحابه استعمالُ هذه الأدوية المركَّبة التي تسمى «أقرباذين»، بل كان غالبُ أدويتهم بالمفردات، وربما أضافُوا إلى

(١) ستأتي الأحاديث في الأمر بالتداوي.

المفرد ما يعاونه، أو يَكْسِر سَوْرته، وهذا غالبُ طِبِّ الأُمم على اختلاف أجناسِها من العرب والتُّرك، وأهل البوادي قاطبةً، وإنما عُني بالمركبات الرومُ واليونانيون، وأكثرُ طِبِّ الهند بالمفردات

وقد اتفق الأطباء على أنه متى أمكن التداوي بالغذاء لا يُعْدَل عنه إلى الدواء، ومتى أمكن بالبسيط لا يُعْدَل عنه إلى المركَّب.

قالوا: وكل داء قدر على دفعه بالأغذية والحِمية، لم يُحاوَلْ دفعه بالأدوية.

قالوا: ولا ينبغي للطبيب أن يولعَ بسَقْي الأدوية، فإنَّ الدواء إذا لم يجد في البدن داءً يُحلِّله، أو وجد داءً لا يُوافقه، أو وجد ما يُوافقه فزادت كميتهُ عليه، أو كيفيته، تشبَّث بالصحة، وعبث بها.

وأربابُ التجارِب من الأطباء طِبُّهم بالمفردات غالبًا، وهم أحد فِرَق الطبِّ الثلاث.

والتحقيقُ في ذلك: أن الأدوية من جنس الأغذية، فالأُمة والطائفة التي غالبُ أغذيتها المفردات، أمراضُها قليلة جدًّا، وطبُّها بالمفردات، وأهلُ المدن الذين غلبتْ عليهم الأغذيةُ المركَّبة يحتاجون إلى الأدوية المركَّبة، وسببُ ذلك أنَّ أمراضَهم في الغالب مركَّبةٌ، فالأدويةُ المركَّبة أنفعُ لها، وأمراضُ أهل البوادي والصحاري مفردة، فيكفي في مداواتها الأدوية المفردة. فهذا برهانٌ بحسب الصناعة الطبية.

ونحن نقول: إن هاهنا أمرًا آخرَ، نسبةُ طِب الأطبَّاء إليه كنسبة طِبِّ الطُّرقية والعجائز إلى طِبهم، وقد اعترف به حُذَّاقهم وأئمتُهم، فإنَّ ما عندهم من العلم بالطِّب منهم مَن يقول: هو قياس. ومنهم مَن يقول: هو تجربة. ومنهم مَن يقول: هو إلهامات، ومنامات، وحَدْسٌ صائب. ومنهم مَن يقول: أُخذ كثير منه من الحيوانات البهيمية، كما نشاهد السنانير إذا أكلت ذواتِ السموم تَعْمِدُ إلى السِّرَاج،

فَتَلَغ في الزيت تتداوى به، وكما رؤيت الحيَّاتُ إذا خرجت مِن بطون الأرض، وقد عَشيت أبصارُها تأتي إلى ورق الرازيانج، فتُمِرُّ عيونها عليها. وكما عُهد مِن الطير الذي يحتقن بماء البحر عند انحباس طبعه، وأمثال ذلك مما ذُكِرَ في مبادئ الطب.

وأين يقع هذا وأمثالهُ من الوحي الذي يُوحيه الله إلى رسوله بما ينفعه ويضره، فنسبة ما عندهم مِن الطب إلى هذا الوحي كنِسبة ما عندهم من العلوم إلى ما جاءت به الأنبياء، بل هاهنا من الأدوية التي تَشفي من الأمراض ما لم يهتد إليها عقولُ أكابر الأطباء، ولم تصل إليها عُلومُهم وتجاربهم وأقيستهم، من الأدوية القلبية، والروحانية، وقوة القلب، واعتمادِه على الله، والتوكلِ عليه، والالتجاء إليه، والانطراحِ والانكسارِ بين يديه، والتذلُّلِ له، والصدقةِ، والدعاءِ، والتوبةِ، والاستغفارِ، والإحسانِ إلى الخلق، وإغاثةِ الملهوف، والتفريجِ عن المكروب، فإنَّ هذه الأدوية قد جَرَّبتها الأُممُ على اختلاف أديانها ومِللها، فوجدوا لها من التأثير في الشفاء ما لا يصل إليه علمُ أعلم الأطباء، ولا تجربتُه، ولا قياسُه.

وقد جرَّبنا نحن وغيرنا من هذا أُمورًا كثيرةً، ورأيناها تفعلُ ما لا تفعل الأدويةُ الحسِّيَّة، بل تَصيرُ الأدوية الحسِّيَّة عندها بمنزلة الأدوية الطُّرقية عند الأطباء، وهذا جارٍ على قانون الحِكمة الإلَهية ليس خارجًا عنها، ولكن الأسباب متنوعة، فإن القلبَ متى اتصل برب العالمين، وخالق الداء والدواء، ومدبِّر الطبيعة ومُصرِّفها على ما يشاء كانت له أدويةٌ أُخرى غير الأدوية التي يُعانيها القلبُ البعيدُ منه المُعْرِضُ عنه، وقد عُلِمَ أنَّ الأرواحَ متى قويت، وقويتِ النفسُ والطبيعةُ تعاونا على دفع الداء وقهره، فكيف يُنكر لمن قويت طبيعتُه ونفسُه، وفرحت بقُربها مِن بارئها، وأُنسِها به، وحُبِّها له، وتنعُّمِها بذِكره، وانصرافِ قواها كُلِّها إليه، وجَمْعِها عليه، واستعانتِها به، وتوكلِها عليه، أن يكونَ ذلك لها من أكبر الأدوية، وأن توجب لها هذه القوةُ دفعَ الألم بالكلية، ولا يُنكِرُ هذا إلا أجهلُ الناس، وأغلظهم حجابًا،

وأكثفُهم نفسًا، وأبعدُهم عن الله وعن حقيقة الإنسانية، وسنذكر إن شاء الله السببَ الذي به أزالتْ قراءةُ الفاتحة داءَ اللَّدْغَةِ عن اللَّديغ التي رُقي بها، فقام حتى كأنَّ ما به قَلَبَة[١].

فهذان نوعان من الطب النبوي، نحن بحَوْل الله نتكلم عليهما بحسب الجهد والطاقة، ومبلغ علومِنا القاصرة، ومعارِفنا المتلاشية جدًّا، وبضاعتِنا المُزْجاة، ولكنَّا نستوهِبُ مَن بيده الخيرُ كلُّه، ونستمد من فضله، فإنه العزيز الوهَّاب.

فصل

روى مسلم في «صحيحه»: من حديث أبي الزُّبَيْر، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ أنه قال: **«لِكلِّ داءٍ دواءٌ، فإذا أُصِيبَ دَوَاءُ الدَّاءِ، برأ بإذن الله عَزَّ وجَلَّ»**[٢].

وفي «الصحيحين»: عن عطاءٍ، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما أنزل اللهُ مِنْ داءٍ إلا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً»**[٣].

وفي «مسند الإمام أحمد»: من حديث زياد بن عِلاقة عن أُسامةَ بن شَريكٍ، قال: «كنتُ عندَ النبي ﷺ، وجاءت الأعرابُ، فقالوا: يا رسول الله! أَنَتَدَاوَى ؟ فقال: **«نَعَمْ يا عبادَ الله تَدَاوَوْا، فإنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ لم يضَعْ داءً إلا وَضَعَ لَهُ شِفاءً غيرَ داءٍ واحدٍ»**، قالوا: ما هو ؟ قال: **«الهَرَمُ»**[٤].

(١) يأتي حديث أبي سعيد في رقية اللديغ بفاتحة الكتاب. ومعنى ما به قَلَبَة: ما به علة أو ألم يتقلب منه.

(٢) **صحيح**: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٢٠٤ فؤاد) (٥٦٣٧ قلعجي) من طريق أبي الزبير عن جابر مرفوعًا به.

(٣) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٦٧٨) وابن ماجه (٣٤٣٩) من حديث أبي هريرة مرفوعًا به، ولم يخرجه مسلم، وعزوه للصحيحين وهمٌ أو سبق قلم.

(٤) **صحيح**: أخرجه أحمد في «المسند» (٤/٢٧٨ح ١٧٩٨٧) وأبو داود (٣٨٥٥) والترمذي (٢٠٤٥) وابن ماجه (٣٤٣٦) والبخاري في «الأدب المفرد» (ص ٧٠ ح ٢٩٤) من طرق جميعًا عن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك به وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقال البوصيري في =

وفي لفظٍ: «**إنَّ اللهَ لم يُنْزِلْ دَاءً إلا أنزل له شِفَاءً، عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ وجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ**»[(١)].

وفي «المسند»: من حديث ابن مسعود يرفعه: «**إنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ لم يُنْزِلْ داءً إلا أنزَلَ لَهُ شِفاءً، عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ، وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ**»[(٢)].

وفي «المسند» و«السنن»: عن أبي خِزَامةَ، قال: قلتُ: يا رسول الله! أرأيْتَ رُقىً نَسْتَرْقِيهَا، ودواءً نتداوى به، وتُقَاةً نَتَّقِيهَا، هل تَرُدُّ من قَدَرِ الله شيئًا؟ فقال: «**هي من قَدَرِ الله**»[(٣)].

=«الزوائد»: إسناده صحيح، رجاله ثقات.

قلت: وهو صحيح، أسامة صحابي وزياد ثقة. وهذا اللفظ الذي أورده المصنف هو لفظ «السنن» وليس لفظ «المسند».

(١) حسن: أخرجه أحمد في «المسند» (٤/ ٢٧٨ح ١٧٩٨٨) عن مصعب بن سلام عن الأجلح عن زياد ابن علاقة عن أسامة بن شريك مرفوعًا به، وإسناده حسن، الأجلح الكندي: صدوق ومصعب: صدوق له أوهام.

(٢) حسن: أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٣٧٧و ٤١٣و ٤٥٣) (ح ٣٥٦٨و ٣٩١٢و ٤٣٢٢) وابن ماجه (٣٤٣٨) والحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٩٦و ١٩٧) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٣٤٣) جميعًا عن طريق عطاء بن السائب عن عبد الله بن حبيب عن ابن مسعود مرفوعًا به. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. قلت: وإسناده حسن، عطاء بن السائب صدوق اختلط. ولا يضر اختلاطه لأن الحديث رواه عنه سفيان الثوري وهو ممن سمع قبل الاختلاط وانظر «التهذيب» (٧/ ٢٠٤) وأما عبد الله بن حبيب فثقة ثبت واختلف في سماعه من ابن مسعود وجزم البخاري بسماعه منه، وقال الواقدي: وكان من أصحاب ابن مسعود، وانظر «التهذيب» (٥/ ١٨٤).

(٣) **ضعيف الإسناد**: أخرجه أحمد (٣/ ٤٢١ح ١٥٠٤٦- ١٥٠٤٩) والترمذي (٢٠٧٢) وابن ماجه (٣٤٣٧) والحاكم (٤/ ١٩٩) من طرق عن الزهري، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.قلت: واختلف في إسناده على الزهري، فقال بعضهم: عن أبي خزامة عن أبيه، وقال بعضهم: عن ابن أبي خزامة عن أبيه، وقال بعضهم: عن أبي خزامة. وصوب أحمد في «المسند» والترمذي في «السنن» رواية أبي خزامة عن أبيه، وقال الترمذي: وهذا أصح، ولا نعرف لأبي خزامة عن أبيه غير هذا الحديث. قلت: وأبو خزامة مجهول. لا راوي له غير الزهري، وقال ابن عبد البر: وحديثه مضطرب. وانظر «التهذيب» (١٢/ ٨٤-٨٥).

فقد تضمَّنت هذه الأحاديثُ إثبات الأسباب والمسبِّبات، وإبطالَ قولِ مَن أنكرها، ويجوزُ أن يكون قوله«**لكل داءٍ دواء**»، على عمومه حتى يتناول الأدواءَ القاتِلة، والأدواء التي لا يُمكن لطبيب أن يُبرئها، ويكون الله عَزَّ وجَلَّ قد جعل لها أدويةً تُبرئها، ولكن طَوَى عِلمَها عن البَشَر، ولم يجعل لهم إليه سبيلًا، لأنه لا عِلم للخلق إلا ما علَّمهم الله، ولهذا علَّق النبي ﷺ الشِّفاءَ على مصادفة الدواء لِلداء، فإنه لا شيء من المخلوقات إلا له ضِدّ، وكلُّ داء له ضد من الدواء يعالَج بضدِّه، فعلَّق النبي ﷺ البُرءَ بموافقة الداء للدواء، وهذا قدرٌ زائدٌ على مجرد وجوده، فإنَّ الدواء متى جاوز درجة الداء في الكيفية، أو زاد في الكمية على ما ينبغي، نَقَلَه إلى داء آخر، ومتى قصر عنها لم يَفِ بمقاومته، وكان العلاج قاصرًا، ومتى لم يقع المُداوِي على الدواء، أو لم يقع الدواء على الداء، لم يحصُل الشفاء، ومتى لم يكن الزمان صالحًا لذلك الدواء، لم ينفع، ومتى كان البدنُ غيرَ قابل له، أو القوةُ عاجزةً عن حمله، أو ثَمَّ مانعٌ يمنعُ من تأثيره، لم يحصل البُرء لعدم المصادفة، ومتى تمت المصادفة حصلَ البرءُ بإذن الله ولا بُدَّ، وهذا أحسنُ المحملَيْن في الحديث.

والثاني: أن يكون مِن العام المراد به الخاصُّ، لا سيما والداخل في اللَّفظ أضعاف أضعافِ الخارج منه، وهذا يُستعمل في كل لسان، ويكونُ المراد أنَّ الله لم يضع داءً يَقْبَلُ الدواء إلا وضع له دواء، فلا يَدخل في هذا الأدواء التي لا تقبل الدواء، وهذا كقوله تعالى في الرِّيح التي سلَّطها على قوم عاد: ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شيء بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾[الأحقاف : ٢٥] أي: كل شيء يقبلُ التدمير، ومِن شأن الرِّيح أن تدمِّره، ونظائرُه كثيرة.

ومَن تأمَّل خلْقَ الأضداد في هذا العالَم، ومقاومةَ بعضِها لبعض، ودفْعَ بعضِها ببعض، وتسليطَ بعضِها على بعض، تبيَّن له كمالُ قدرة الرب تعالى، وحِكمتُه، وإتقانُه ما صنعه، وتفرُّدُه بالربوبية، والوحدانية، والقهر، وأنَّ كل ما سواه فله ما يُضاده ويُمانِعُه، كما أنه الغنيُّ بذاته، وكُلُّ ما سِواه محتاجٌ بذاته.

وفي الأحاديث الصحيحةِ الأمرُ بالتداوي، وأنه لا يُنَافِي التوكل، كما لا يُنافيه دفْع داء الجوع، والعطش، والحرّ، والبردِ بِأضدادها، بل لا تتم حقيقةُ التوحيد إلا بمباشرة الأسباب التي نَصَبها الله مقتضياتٍ لمسبَّباتها قدرًا وشرعًا، وأن تعطيلها يقدَحُ في نفس التوكل، كما يَقْدَحُ في الأمر والحكمة، ويضعفه من حيث يظن مُعطِّلُها أنَّ تركها أقوى في التوكل، فإن تركها عجزًا يُنافي التوكلَ الذي حقيقتُه اعتمادُ القلب على الله في حصولِ ما ينفع العبد في دينه ودنياه، ودفْعِ ما يضرُّه في دينه ودنياه، ولا بد مع هذا الاعتماد من مباشرة الأسباب؛ وإلا كان معطِّلًا للحكمة والشرع، فلا يجعل العبدُ عجزه توكلًا، ولا توكُّلَه عجزًا.

وفيها رد على مَن أنكر التداوي، وقال: إن كان الشفاء قد قُدِّرَ، فالتداوي لا يفيد، وإن لم يكن قد قُدِّرَ، فكذلك. وأيضًا، فإنَّ المرض حصل بقَدَر الله، وقدَرُ الله لا يُدْفَع ولا يُرد، وهذا السؤال هو الذي أورده الأعراب على رسول الله ﷺ. وأما أفاضلُ الصحابة، فأعلَمُ بالله وحكمته وصفاتِه من أن يُورِدوا مِثْلَ هذا، وقد أجابهم النبي ﷺ بما شفى وكفى، فقال: هذه الأدويةُ والرُّقَى والتُّقَى هي مِن قَدَر الله[1]، فما خرج شيء عن قَدَره، بل يُرَدُّ قَدَرُه بقَدَرِه، وهذا الرَّدُّ مِن قَدَره. فلا سبيلَ إلى الخروج عن قَدَرِه بوجه ما، وهذا كردِّ قَدَرِ الجوع، والعطش، والحرِّ، والبرد بأضدادها، وكردِّ قَدَرِ العدُوِّ بالجهاد، وكلٌّ من قَدَرِ الله: الدَافِعُ، والمدفوعُ، والدَّفْعُ.

ويقال لُموردِ هذا السؤال: هذا يُوجِبُ عليك أن لا تُباشر سببًا من الأسباب التي تَجلِبُ بها منفعة، أو تَدَفعُ بها مضرَّة؛ لأن المنفعة والمضرَّة إن قُدِّرَتا، لم يكن بدٌّ من وقوعهما، وإن لم تُقدَّرا لم يكن سبيلٌ إلى وقوعهما، وفي ذلك خرابُ الدِّين والدنيا، وفسادُ العالَم، وهذا لا يقوله إلا دافعٌ للحق، معانِدٌ له، فيَذكر القَدَرَ ليدفعَ حُجةَ المُحقِّ عليه، كالمشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ

(١) التُّقَى: ما يتقيه المريض من طعام ونحوه.

آبَاؤُنَا﴾[الأنعام : ١٤٨]، و﴿ لَوْ شَاءَ اللهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شيء نَّحْنُ وَلاَ آبَاؤُنَا﴾[النحل : ٣٥]، فهذا قالوه دفعًا لحُجَّة الله عليهم بالرُّسُل.

وجوابُ هذا السائل أن يُقال: بقي قسمٌ ثالث لم تذكره، وهو أنَّ الله قَدَّر كذا وكذا بهذا السبب؛ فإن أتيتَ بالسَّبب حَصَلَ المسبَّبُ، وإلا فلا.

فإن قال: إن كان قَدَّر لي السَّببَ، فعلتُه، وإن لم يُقدِّره لي لم أتمكن من فعله.

قيل: فهل تقبل هذا الاحتجاجَ من عبدِك، وولدِك، وأجيرِك إذا احتَجَّ به عليك فيما أمرتَه به، ونهيتَه عنه فخالَفَك ؟ فإن قبلته، فلا تَلُمْ مَنْ عصاك، وأخذ مالك، وقَذفَ عِرْضَك، وضيَّع حقوقَك، وإن لم تَقبلْه، فكيف يكونُ مقبولًا منك في دفع حُقوق الله عليك.. وقد روي في أثر إسرائيلي: «أنَّ إبراهيمَ الخليلَ قال: يا ربِّ؛ مِمَّن الدَّاء ؟ قال: مِنِّي. قال: فمِمَّن الدَّوَاءُ ؟ قال: مني. قال: فَمَا بَالُ الطَّبِيبِ؟ قال:رَجُلٌ أُرْسِلُ الدَّوَاءَ عَلَى يَدَيْهِ»

وفي قوله ﷺ: «**لكلِّ داءٍ دواء**»، تقويةٌ لنفس المريضِ والطبيبِ، وحث على طلبِ ذلك الدواءِ والتفتيشِ عليه، فإنَّ المريض إذا استشعرتْ نفسُه أن لِدائه دواءً يُزيله، تعلَّق قلبُه بروح الرجاء، وبَردت عنده حرارة اليأس، وانفتَحَ له بابُ الرجاء، ومتى قَويتْ نفسُه انبعثتْ حرارتُه الغريزية، وكان ذلك سببًا لقوة الأرواح الحيوانية والنفسانية والطبيعية، ومتى قويتْ هذه الأرواح، قويت القُوَى التي هي حاملةٌ لها، فقهرت المرضَ ودفعتْه.

وكذلك الطبيبُ إذا علم أنَّ لهذا الداءِ دواءً أمكنه طلبُه والتفتيشُ عليه. وأمراضُ الأبدان على وِزَانِ أمراض القلوب، وما جعل الله للقلب مرضًا إلا جعل له شفاءً بضده، فإنْ علمه صاحبُ الداء واستعمله، وصادف داءَ قلبِه، أبرأه بإذن الله تعالى.

فصل

في هَدْيه ﷺ في الاحتماء من التخم، والزيادة في الأكل على قدر الحاجة، والقانون الذي ينبغي مراعاتُه في الأكل والشرب

في «المسند» وغيره: عنه ﷺ أنه قال: **«ما مَلأَ آدَمِي وِعاءً شَرًّا مِنْ بطنٍ، بِحَسْبِ ابنِ آدمَ لُقَيْماتٌ يُقِمْنَ صُلْبَه، فإنْ كان لا بُدَّ فَاعلًا، فَثُلُثٌ لِطَعَامِهِ، وثُلُثٌ لِشَرَابه، وثُلُثٌ لِنَفَسِه»** [1].

الأمراض نوعان: أمراضٌ مادية تكون عن زيادة مادة أفرطتْ في البدن حتى أضرَّتْ بأفعاله الطبيعية، وهي الأمراضُ الأكثريةُ، وسببها إدخالُ الطعام على البدن قبل هضم الأوَّل، والزيادةُ في القدر الذي يَحتاج إليه البدن، وتناولُ الأغذيةِ القليلةِ النفع، البطيئةِ الهضم، والإكثارُ من الأغذية المختلفة التراكيب المتنوعة، فإذا ملأ الآدميُّ بطنه من هذه الأغذية، واعتاد ذلك، أورثته أمراضًا متنوعة، منها بطيء الزوالِ وسريعُه، فإذا توسَّط في الغذاء، وتناول مِنه قدرَ الحاجة، وكان معتدلًا في كميته وكيفيته، كان انتفاعُ البدن به أكثرَ من انتفاعه بالغذاء الكثير.

---

(١) ضعيف الإسناد: أخرجه الترمذي (٢٣٨٧) وأحمد في «المسند» (٤/ ١٣٢ ح ١٦٧٣٥) وابن المبارك في «الزهد» (١٣٦ ح ٦٠٣) من طريق يحيى بن جابر الطائي عن المقدام بن معد يكرب مرفوعًا به وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. قلت: لكن يحيى بن جابر يرسل عن المقدام وغيره، وانظر «التهذيب» (١١/ ١٩١) وللحديث طريق آخر عن المقدام آخره ابن ماجه في «سننه» (٣٣٤٩) عن هشام بن عبد الملك الحمصي ثنا محمد بن حرب حدثتني أمي عن أمها أنها سمعت المقدام بن معد يكرب يقول سمعت رسول الله ﷺ ... الحديث قلت: وهشام صدوق ربما وهم، ومحمد بن حرب هو الخولاني ثقة من رجال الجماعة، لكن أمه لا يعرف حالها، وأمها لا تعرف. ولا يتقوى الحديث بطريقيه لأنه يحتمل أن تكون رواية يحيى بن جابر راجعة إلى جده محمد بن حرب والله أعلم. لكن أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٢٧٩ح ٦٦٢) من طريق حريز بن عثمان عن حبيب بن عبيد عن المقدام مرفوعًا: «ما ملأ أحد وعاء شرًّا من بطن، فإن غلبته نفسه فليدع ثلثًا لنفسه». وأخرجه ابن أبي الدنيا في الجوع من طريق حبيب بن عبيد وخالد بن معدان عن المقدام وإسناده حسن.

ومراتبُ الغذاء ثلاثة:

أحدها: مرتبة الحاجة.

والثانية: مرتبة الكفاية.

والثالثة: مرتبة الفضلة.

فأخبر النبي ﷺ: أنه يكفيه لُقيماتٌ يُقِمْن صُلْبَه، فلا تسقط قوَّتُه، ولا تضعف معها، فإن تجاوزها، فليأكلْ في ثُلُثِ بطنه، ويدع الثُّلُث الآخر للماء، والثالثَ للنَّفَس، وهذا من أنفع ما للبدن والقلب، فإنَّ البطن إذا امتلأ من الطعام ضاق عن الشراب، فإذا ورد عليه الشراب ضاق عن النَّفَس، وعرض له الكربُ والتعب بحمله بمنزلة حامل الحمل الثقيل، هذا إلى ما يلزم ذلك من فساد القلب، وكسلِ الجوارح عن الطاعات، وتحركها في الشهوات التي يستلزمها الشِّبَعُ، فامتلاءُ البطن من الطعام مضرٌّ للقلب والبدن.

هذا إذا كان دائمًا أو أكثريًّا. وأما إذا كان في الأحيان، فلا بأس به، فقد شرب أبو هريرة بحضرة النبي ﷺ من اللَّبن، حتى قال: والذي بعثكَ بالحقِّ، لا أجدُ له مَسْلَكًا[1]، وأكل الصحابةُ بحضرته مرارًا حتى شَبِعوا.

والشِّبَعُ المفرط يُضعف القُوَى والبدن، وإنْ أخصبَه، وإنما يَقوَى البَدَنُ بحسب ما يَقْبَلُ من الغذاء، لا بِحَسَبِ كثرته.

---

(١) **صحيح:** أخرجه البخاري (٦٤٥٢) كتاب «الرقاق» باب/ كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه وتخليهم من الدنيا؟ وفي الحديث كلام للعلماء لقول البخاري في أوله: حدثنا أبو نعيم بنحو من نصف هذا الحديث، وانظر كلام ابن حجر في «الفتح» (١١/ ٣١٠) قلت: والحديث أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «دلائل النبوة» (ص ٣١٥) عن الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن أبي نعيم بمثل إسناد البخاري ومتنه المطول، وفي معنى الحديث ما أخرجه البخاري أيضًا (٥٤٧٥) وفيه: قال أبو هريرة: فشربت حتى استوى بطني فصار كالقدح.

ولما كان في الإنسان جزءٌ أرضيّ، وجزءٌ هوائيٌّ، وجزءٌ مائيّ، قسَّم النبي ﷺ، طعامَه وشرابَه ونَفَسَه على الأجزاء الثلاثة.

فإن قيل: فأين حظ الجزء الناري ؟

قيل: هذه مسألةٌ تكلَّم فيها الأطباء، وقالوا: إنَّ في البدن جزءًا ناريًّا بالفعل، وهو أحد أركانه واسْطُقْسَاته[١].

ونازعهم في ذلك آخرون من العقلاء من الأطباء وغيرهم وقالوا: ليس في البدن جزءٌ ناري بالفعل، واستدلوا بوجوه:

أحدُها: أنَّ ذلك الجزء الناري إما أن يُدعى أنه نزل عن الأثير، واختلط بهذه الأجزاء المائية والأرضية، أو يقال: إنه تولَّد فيها وتكوَّن، والأول مستبعَد لوجهين، أحدهما: أنَّ النار بالطبع صاعدة، فلو نزلت، لكانت بقاسِرٍ من مركزها إلى هذا العالَم. **الثاني**: أن تلك الأجزاء النارية لا بُدَّ في نزولها أن تعبُرَ على كُرة الزَّمهرير التي هي في غاية البرد، ونحن نشاهد في هذا العالَم أنَّ النار العظيمة تنطفئ بالماء القليل، فتلك الأجزاء الصغيرة عند مرورها بكُرة الزَّمهرير التي هي في غاية البرد ونهاية العِظَم، أولى بالانطفاء.

وأما الثاني: وهو أن يقال: إنها تكوَّنت هاهنا فهو أبعد وأبعد؛ لأن الجسم الذي صار نارًا بعد أن لم يكن كذلك، قد كان قبلَ صيرورته إما أرضًا، وإما ماءً، وإما هواء لانحصار الأركان في هذه الأربعة، وهذا الذي قد صار نارًا أولًا، كان مختلطًا بأحد هذه الأجسام، ومتصلًا بها، والجسم الذي لا يكون نارًا إذا اختلط بأجسام عظيمة ليست بنار ولا واحدٍ منها، لا يكونُ مستعدًّا لأن ينقلب نارًا لأنه في

---

(١) في «المعجم الوجيز» (ص ١٧): الأسطقس: الأصل البسيط يتكون منه المركب، والأسطقسات: العناصر الأربعة عند القدماء، وهي: الماء والهواء والنار والتراب. اهـ. وانظر أيضًا «التذكرة» لداود الأنطاكي (١/ ٩)

نفسه ليس بنار، والأجسام المختلطة باردة، فكيف يكون مستعدًّا لانقلابه نارًا ؟

فإن قلتم: لِمَ لا تكون هناك أجزاء نارية تقلب هذه الأجسام، وتجعلها نارًا بسبب مخالطتها إياها ؟

قلنا: الكلام في حصول تلك الأجزاء النارية كالكلام في الأول.

فإن قلتم: إنَّا نرى مِن رش الماء على النَّوَرَة[1] المطفأة تنفصل منها نار، وإذا وقع شعاعُ الشمس على البِلَّورة ظهرت النار منها، وإذا ضربنا الحجر على الحديد، ظهرت النار، وكل هذه النارية حدثت عند الاختلاط، وذلك يُبطل ما قررتموه في القسم الأول أيضًا.

قال المنكرون: نحن لا نُنْكِرُ أن تكونَ المُصاكَّة الشديدة محدثةً للنار، كما في ضرب الحجارة على الحديد، أو تكونَ قوةُ تسخين الشمسِ محدثةً للنار، كما في البِلَّورة، لكنَّا نستبعد ذلك جدًّا في أجرام النبات والحيوان، إذ ليس في أجرامها من الاصطكاك ما يُوجب حدوثَ النار، ولا فيها مِن الصفاء والصِّقال ما يبلغ إلى حدِّ البِلَّورة، كيف وشعاعُ الشمس يقع على ظاهرها، فلا تتولَّد النار ألبتة، فالشُّعاع الذي يصل إلى باطنها كيف يولد النار ؟

الوجه الثاني: في أصل المسألة: أنَّ الأطباء مُجْمِعون على أن الشرابَ العتيقَ في غاية السَّخونة بالطبع، فلو كانت تلك السخونة بسبب الأجزاء النارية، لكانت محالًا إذ تلك الأجزاءُ النارية مع حقارتها كيف يُعْقَل بقاؤها في الأجزاء المائية الغالبة دهرًا طويلًا، بحيث لا تنطفئ مع أنَّا نرى النار العظيمة تُطفأ بالماء القليل.

الوجه الثالث: أنه لو كان في الحيوان والنبات جزءٌ ناريٌّ بالفعل، لكان مغلوبًا بالجزء المائي الذي فيه، وكان الجزءُ الناري مقهورًا به، وغلبةُ بعض الطبائع

---

(١) النورة: هي حجر الكلس، وهو الجير.

والعناصر على بعض يقتضي انقلابَ طبيعة المغلوب إلى طبيعة الغالب، فكان يلزمُ بالضرورة انقلابُ تلك الأجزاء النارية القليلة جدًّا إلى طبيعة الماء الذي هو ضد النار.

الوجه الرابع: أنَّ الله سبحانه وتعالى ذكر خَلْق الإنسان في كتابه في مواضع متعددة، يُخبِرُ في بعضها أنه خلقه من ماء، وفي بعضها أنه خَلَقَهُ من تراب، وفي بعضها أنه خلقه من المركَّب منهما وهو الطين، وفي بعضها أنه خَلَقَهُ من صَلصال كالفَخَّار، وهو الطينُ الذي ضربته الشمسُ والرِّيح حتى صار صَلصالًا كالفَخَّار، ولم يُخْبِر في موضع واحد أنه خلقه من نار، بل جعل ذلك خاصيةَ إبليس.

وثبت في «صحيح مسلم»: عن النبي ﷺ قال: «**خُلِقَت الملائكةُ من نُورٍ، وخُلِقَ الجانُّ من مَارِجٍ من نارٍ، وخُلِقَ آدمُ مما وُصِفَ لكم**»[1].

وهذا صريح في أنه خُلِقَ مما وصفه الله في كتابه فقط، ولم يَصِفْ لنا سبحانه أنه خلقه من نار، ولا أن في مادته شيئًا من النار.

الوجه الخامس: أنَّ غاية ما يستدلون به ما يُشاهدون مِن الحرارة في أبدان الحيوان، وهي دليل على الأجزاء النارية، وهذا لا يدل، فإن أسباب الحرارة أعمُّ من النار، فإنها تكون عن النار تارة، وعن الحركة أُخرى، وعن انعكاس الأشعة، وعن سخونة الهواء، وعن مجاورة النار، وذلك بواسطة سخونة الهواء أيضًا، وتكون عن أسباب أُخَر، فلا يلزم من الحرارة النار.

قال أصحاب النار: من المعلوم أنَّ التراب والماء إذا اختلطا فلا بد لهما من حرارة تقتضي طبخَها وامتزاجَهما، وإلا كان كُلٌّ منهما غير ممازج للآخر، ولا متحدًا به، وكذلك إذا ألقينا البذرَ في الطين بحيث لا يصل إليه الهواءُ ولا الشمسُ فسد،

---

(١) **صحيح**: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٩٩٦ فؤاد) (٨٣٥١ قلعجي) من حديث عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعًا به.

فلا يخلو، إما أن يحصل في المركَّب جسم مُنْضِج طابخ بالطبع أو لا، فإن حصل، فهو الجزء الناري، وإن لم يحصل، لم يكن المركَّبُ مسخنًا بطبعه، بل إن سخن كان التسخين عرضيًّا، فإذا زال التسخينُ العَرَضي، لم يكن الشيء حارًّا في طبعه، ولا في كيفيته، وكان باردًا مطلقًا، لكن من الأغذية والأدوية ما يكون حارًّا بالطبع، فعلمنا أن حرارتها إنما كانت، لأن فيها جوهرًا ناريًّا.

وأيضًا.. فلو لم يكن في البدن جزءٌ مسخن لوجب أن يكون في نهاية البرد، لأن الطبيعة إذا كانت مقتضية للبرد، وكانت خالية عن المعاون والمعارض، وجب انتهاءُ البرد إلى أقصى الغاية، ولو كان كذلك لما حصل لها الإحساس بالبرد، لأن البرد الواصل إليه إذا كان في الغاية كان مثلَه، والشيء لا ينفعِلُ عن مثله، وإذا لم ينفعِلْ عنه لم يُحِسَّ به، وإذا لم يحس به لم يتألم عنه، وإن كان دونه فعدمُ الانفعال يكون أولى، فلو لم يكن في البدن جزءٌ مسخن بالطبع لما انفعل عن البرد، ولا تألَّمَ به. قالوا: وأدلتكم إنما تُبْطِلُ قولَ مَن يقول: الأجزاء النارية باقية في هذه المركبات على حالها، وطبيعتها النارية، ونحن لا نقول بذلك، بل نقول: إنَّ صورتها النوعية تفسد عند الامتزاج.

قال الآخرون: لِمَ لا يجوز أن يُقال: إن الأرض والماء والهواء إذا اختلطت، فالحرارةُ المنضجة الطابخة لها هي حرارةُ الشمس وسائرِ الكواكب، ثم ذلك المركَّب عند كمال نضجه مستعد لقبول الهيئة التركيبية بواسطة السخونة نباتًا كان أو حيوانًا أو معدنًا؟ وما المانع أن تلك السخونة والحرارة التي في المركَّبات هي بسبب خواص وقُوَى يُحدِثها الله تعالى عند ذلك الامتزاج لا من أجزاء نارية بالفعل ؟ ولا سبيل لكم إلى إبطال هذا الإمكان ألبتة، وقد اعترف جماعة من فضلاء الأطباء بذلك.

وأما حديث إحساس البدن بالبرد، فنقول: هذا يدل على أنَّ في البدن حرارةً وتسخينًا، ومَن يُنكر ذلك ؟ لكن ما الدليلُ على انحصار المسخن في النار ؟ فإنه وإن

كان كل نار مسخنًا، فإن هذه القضيةَ لا تنعكس كليةً بل عكسُها الصادقُ: بعضُ المسخن نار.

وأما قولكم بفساد صورة النَّار النوعية، فأكثر الأطباء على بقاء صورتها النوعية، والقولُ بفسادها قولٌ فاسد قد اعترف بفساده أفضلُ متأخِّريكم، في كتابه المسمى بـ «الشفاء»[1]، وبرهَنَ على بقاء الأركان أجمع على طبائعها في المركَّبات .. وبالله التوفيق.

فصل

وكان علاجه ﷺ للمرض ثلاثة أنواع:

أحدها: بالأدوية الطبيعية.

والثاني: بالأدوية الإلهية.

والثالث: بالمركَّب من الأمرين.

ونحن نذكر الأنواع الثلاثةَ من هَدْيه ﷺ، فنبدأ بذكر الأدوية الطبيعية التي وصفها واستعملها، ثم نذكر الأدوية الإلهية، ثم المركَّبة.

وهذا إنما نُشير إليه إشارة، فإنَّ رسول الله ﷺ إنما بُعِثَ هاديًا، وداعيًا إلى الله، وإلى جنَّته، ومعرِّفًا بالله، ومبيِّنًا للأُمة مواقع رضاه وآمرًا لهم بها، ومواقِعَ سَخَطِه وناهيًا لهم عنها، ومُخْبِرَهم أخبارَ الأنبياء والرُّسُل وأحوالهم مع أُممهم، وأخبار تخليق العالَم، وأمر المبدأ والمعاد، وكيفية شقاوة النفوس وسعادتها، وأسباب ذلك.

وأما طبُّ الأبدان..فجاء من تكميل شريعته، ومقصودًا لغيره، بحيث إنما يُستعمل عند الحاجة إليه، فإذا قدر على الاستغناء عنه، كان صرْفُ الهممِ والقُوَى إلى

(١) لعله كتاب «الشفاء» لابن سينا المتوفى ٤٢٨ هـ وليس كتابًا في الطب، بل جمع علومًا. قال حاجي خليفة: قيل هو في ثمانية عشر مجلدًا. «كشف الظنون» (١٠٥٥).

علاج القلوب والأرواح، وحفظِ صحتها، ودَفْعِ أسقامِها، وحِميتها مما يُفسِدُها هو المقصودُ بالقصد الأول، وإصلاحُ البدن بدون إصلاح القلب لا ينفع، وفسادُ البدن مع إصلاح القلب مَضَرَّتُه يسيرة جدًّا، وهي مَضَرَّةٌ زائلة تعقبها المنفعة الدائمة التامة.. وبالله التوفيق.

ذكر القسم الأول

وهو العلاج بالأدوية الطبيعية

فصل

في هَدْيه في علاج الحُمَّى

ثبت في «الصحيحين»: عن نافع، عن ابن عمرَ، أن النبي ﷺ قال: «**إنَّمَا الحُمَّى أو شِدَّةُ الحُمَّى مِنْ فَيحِ جَهنمَ، فَأَبْرِدوهَا بِالمَاءِ**»[1].

وقد أشكل هذا الحديثُ على كثير من جهلة الأطباء، ورأوه منافيًا لدواء الحُمَّى وعلاجِها، ونحن نُبيِّنُ بحَوْل الله وقوته وجهَه وفقهه فنقول:

خطابُ النبي ﷺ نوعان: عامٌّ لأهل الأرض، وخاصٌّ ببعضهم، فالأول: كعامة خطابه، **والثاني:** كقوله: «**لاَ تَسْتَقْبلُوا القِبلَةَ بغائطٍ ولاَ بَولٍ، ولاَ تَسْتَدْبِروهَا،**

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٣٢٦٤ و٥٧٢٣) ومسلم (٢٢٠٩ فؤاد) (٥٦٤٧ قلعجي) وابن ماجه (٣٤٧٢) من حديث ابن عمر مرفوعًا به، وأخرجه البخاري (٣٢٦٣و ٥٧٢٥) ومسلم (٥٦٥١ قلعجي) والترمذي (٢٠٨١) وابن ماجه (٣٤٧١) من حديث عائشة، وأخرجه البخاري (٥٧٢٤) ومسلم (٥٦٥٣ قلعجي) والترمذي (٢٠٨١ مكرر) وابن ماجه (٣٤٧٤) من حديث أسماء بنت أبي بكر، وأخرجه البخاري (٣٢٦٢ و٥٧٢٦) ومسلم (٥٦٥٥ قلعجي) والترمذي (٢٠٨٠) وابن ماجه (٢٤٧٣) من حديث رافع بن خديج. وانظر كلام النووي في شرح مسلم (٧/ ١٢٢) طبعة دار الغد، و«فتح الباري» (١٠/ ١٩٨-٢٠٢) طبعة دار التقوى.

ولكنْ شرِّقوا، أوْ غَرِّبُوا»[١]. فهذا ليس بخطاب لأهل المشرق والمغرب ولا العراق، ولكن لأهل المدينة وما على سَمْتِها، كالشام وغيرها. وكذلك قوله: «**مَا بينَ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ قبلَةٌ**»[٢].

وإذا عُرف هذا، فخطابُه في هذا الحديث خاصٌّ بأهل الحجاز، وما والاهم، إذ كان أكثرُ الحُمَّياتِ التي تَعرض لهم من نوع الحُمَّى اليومية العَرَضية الحادثةِ عن شدة حرارة الشمس، وهذه ينفعُها الماء البارد شُربًا واغتسالًا، فإن الحُمَّى حرارةٌ غريبة تشتعل في القلب، وتنبثُّ منه بتوسط الروح والدم في الشرايين والعروق إلى جميع البدن، فتشتعل فيه اشتعالًا يضر بالأفعال الطبيعية.

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (١٤٤و٣٩٤) ومسلم (٢٦٤فؤاد) (٥٩٨ قلعجي) وأبو داود (٩١) والترمذي (٨) والنسائي (١/ ٢٢) وابن ماجه (٣١٨) من حديث أبي أيوب الأنصاري مرفوعًا به

(٢) **حسن**: أخرجه الترمذي (٣٤٤) عن الحسن بن أبي بكر المروزي أخبرنا المعلى بن منصور أخبرنا عبد الله بن جعفر المخرمي عن عثمان بن محمد الأخنسي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعًا به، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. قلت: وإسناده حسن، وعثمان صدوق له أوهام. وعبد الله بن جعفر المخرمي ليس به بأس، والمعلى ثقة، والحسن صدوق. ونقل الترمذي أن هذا الحديث أقوى من حديث أبي معشر وأصح. قلت: وحديث أبي معشر أخرجه الترمذي (٣٤٢و٣٤٣) وابن ماجه (١٠١١) من طريق أبي معشرٍ عن محمد بن عمروٍ عن أبي سلمة عن أبي هريرة وقال الترمذي: وقد تكلم بعض أهل العلم في أبي معشر من قبل حفظه، واسمه نجيح مولى بني هاشم، قال محمد (يعني البخاري): لا أروي شيئًا عنه وقد روى عنه الناس .ا هـ. وقال النسائي في «سننه» (٤/ ١٧٢) وذكر حديثا لأبي معشرٍ، قال: وأبو معشر المدني اسمه نجيح، وهو ضعيف، ومع ضعفه أيضًا كان قد اختلط عنده أحاديث مناكير، منها: محمد بن عمروٍ عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «ما بين المشرق والمغرب قبلة» أ هـ وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٠٥و ٢٠٦) من طريقين عن ابن عمر، واختلف فيه بالرفع والوقف، ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٩) وأخرجه مالك في «الموطأ» (١/ ١٩٦) كتاب «القبلة» باب (٤) ما جاء في «القبلة» (ح ٨) عن نافع عن عمر موقوفًا، وانظر كلام الشيخ أحمد شاكر في التعليق على «سنن الترمذي» (١/ ٣٦٣-٣٦٤) و«نيل الأوطار» للشوكاني (٢/ ١٦٨-١٧١).

وهي تنقسم إلى قسمين:

عَرَضية: وهي الحادثةُ إما عن الورم، أو الحركة، أو إصابةِ حرارة الشمس، أو القَيْظ الشديد... ونحو ذلك.

ومرضية: وهي ثلاثةُ أنواع، وهي لا تكون إلا في مادة أُولى، ثم منها يسخن جميع البدن. فإن كان مبدأ تعلقها بالروح سميت حُمَّى يوم، لأنها في الغالب تزول في يوم، ونهايتُها ثلاثة أيام، وإن كان مبدأُ تعلقها بالأخلاط سميت عفنية، وهي أربعة أصناف: صفراوية، وسوداوية، وبلغمية، ودموية. وإن كان مبدأ تعلقها بالأعضاء الصلبة الأصلية، سميت حُمَّى دِق، وتحت هذه الأنواع أصنافٌ كثيرة.

وقد ينتفع البدن بالحُمَّى انتفاعًا عظيمًا لا يبلغه الدواء، وكثيرًا ما يكون حُمَّى يوم وحُمَّى العفن سببًا لإنضاج مواد غليظة لم تكن تنضِجُ بدونها، وسببًا لتفتح سُدَدٍ لم يكن تصل إليها الأدوية المفتحة.

وأما الرَّمدُ الحديثُ والمتقادمُ، فإنها تُبرئ أكثَر أنواعه بُرءًا عجيبًا سريعًا، وتنفع من الفالج، واللَّقْوَة[1]، والتشنج الامتلائي، وكثيرًا من الأمراض الحادثة عن الفضول الغليظة.

وقال لي بعض فضلاء الأطباء: إنَّ كثيرًا من الأمراض نستبشر فيها بالحُمَّى، كما يستبشر المريض بالعافية، فتكون الحُمَّى فيه أنفَع من شرب الدواء بكثير، فإنها تُنضج من الأخلاط والمواد الفاسدة ما يضُرُّ بالبدن، فإذا أنضجتها صادفها الدواء متهيئةً للخروج بنضاجها، فأخرجها، فكانت سببًا للشفاء.

وإذا عُرِفَ هذا، فيجوز أن يكون مرادُ الحديثِ من أقسام الحُمَّيات العرضية،

(١) الفالج: شلل يصيب أحد شقي الجسم طولاً، واللقوة: داء يعرض للوجه يعوج منه الشدق «الوجيز» (ص ٤٧٩و ٥٦٣).

فإنها تسكن على المكان بالانغماس في الماء البارد، وسقي الماء البارد المثلوج، ولا يحتاج صاحبها مع ذلك إلى علاج آخر، فإنها مجردُ كيفية حارة متعلقة بالروح، فيكفي في زوالها مجردُ وصول كيفية باردة تُسكنها، وتُخمد لهبها من غير حاجة إلى استفراغ مادة، أو انتظار نضج.

ويجوز أن يُراد به جميعُ أنواع الحُمَّيات، وقد اعترف فاضل الأطباء «جالينوس»[1]: بأنَّ الماء البارد ينفع فيها، قال في المقالة العاشرة من كتاب «حيلة البرء»: «ولو أنَّ رجلًا شابًّا حسنَ اللَّحم، خِصب البدن في وقت القَيْظ، وفي وقت منتهى الحُمَّى، وليس في أحشائه ورم، استحمَّ بماءٍ بارد، أو سبح فيه، لانتفع بذلك». وقال: «ونحن نأمر بذلك بلا توقف».

وقال الرازيُّ في كتابه الكبير[2]: « إذا كانت القوة قوية، والحُمَّى حادة جدًّا، والنضجُ بَيِّنٌ ولا وَرَمَ في الجوف، ولا فَتْق، ينفع الماء البارد شربًا، وإن كان العليل خِصب البدن والزمان حارٌّ، وكان معتادًا لاستعمال الماء البارد من خارج، فليؤذَنْ فيه».

وقوله: «**الحُمَّى مِن فَيْحِ جهنَم**»، هو شدة لهبها، وانتشارُها، ونظيرُه قوله: «**شِدَّةُ الحرِّ مِن فَيْحِ جَهنمَ**»، وفيه وجهان.

أحدهما: أنَّ ذلك أنموذَجٌ ورقيقةٌ اشتُقَّتْ من جهنم ليستدلَّ بها العبادُ عليها، ويعتبروا بها، ثم إنَّ الله سبحانه قدَّر ظهورَها بأسبابٍ تقتضيها، كما أنَّ الروحَ والفرح والسرور واللَّذة من نعيم الجنَّة أظهرها الله في هذه الدار عِبرةً ودلالةً، وقدَّر

---

(١) من أشهر أطباء اليونان توفي ٢٠١م وبلغ من الشهرة أن ضرب به المثل. له آراء ومصنفات في الطب وانظر «عيون الأنباء» «وكشف الظنون».

(٢) الرازي أبو بكر محمد بن زكريا المتوفى سنة ٣١١هـ من أشهر أطباء العرب له كتاب «الحاوي» في الطب، وغيره «كشف الظنون» (١/ ٦٢٨).

ظهورَها بأسباب توجبها.

والثاني: أن يكون المراد التشبيه، فشَبَّه شدة الحُمَّى ولهبها بفَيْح جهنم وشبَّه شدة الحر به أيضًا تنبيهًا للنفوس على شدة عذاب النار، وأنَّ هذه الحرارة العظيمة مشبهةٌ بفَيْحها، وهو ما يصيب مَن قَرُب منها من حَرِّها.

وقوله: «**فَأَبْرِدُوُها**»، رُوي بوجهين: بقطع الهمزة وفتحها، رُباعيّ: من «أَبْرَدَ الشيء»: إذا صَيَّرَه باردًا، مثل «**أَسْخَنَه**»: إذا صيَّره سخنًا.

والثاني: بهمزة الوصل مضمومةً من «بَرَدَ الشيء يَبْرُدُه»، وهو أفصحُ لغةً واستعمالًا، والرباعى لغةٌ رديئة عندهم، قال:

إذا وَجدْتُ لَهِيبَ الحُبِّ في كَبِدِي   أَقْبَلْتُ نَحْوَ سِقَاءِ القَـوْمِ أَبْتَرِدُ

هَبْنِي بَرَدْتُ بِبَرْدِ الماءِ ظَاهِرَهُ   فَمَنْ لِنَارٍ عَلَى الأَحْشَاءِ تَتَّقِدُ ؟

وقوله: «**بالماء**» فيه قولان، أحدهما: أنه كل ماء، وهو الصحيح.

والثاني: أنه ماء زمزمَ، واحتج أصحابُ هذا القول بما رواه البخاري في «صحيحه»، عن أبي جَمْرَةَ نَصْرِ بن عمرانَ الضُّبَعِيِّ قال: كُنْتُ أُجَالِسُ ابن عباسٍ بمكةَ، فأَخَذَتْني الحُمَّى فقال: أبردها عنك بماءِ زمزمَ، فإنَّ رَسولَ الله ﷺ قال: «**إن الحُمَّى من فَيْحِ جَهَنَّم، فأبْردوها بالماء**» أو قال: «**بماءِ زَمْزَمَ**»[1].

وراوي هذا قد شك فيه، ولو جَزَم به لكان أمرًا لأهل مكةَ بماء زمزمَ، إذ هو متيسر عندهم، ولغيرهم بما عندهم من الماء.

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٣٢٦١) من طريق همام عن أبي جمرة الضبعي عن ابن عباس مرفوعًا به، والشك في قوله: بالماء أو بماء زمزم من همام، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٢٠٠) من طريق همام بمثله، وليس فيه الشك بل فيه: «فأبردوها بماء زمزم»، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا السياق.

ثم اختلفَ مَن قال: إنه على عمومه، هل المراد به الصدقة بالماء، أو استعماله ؟

على قولين. والصحيح: أنه استعمال، وأظن أنَّ الذي حمل مَن قال المرادُ: الصدقةُ به أنه أشكلَ عليه استعمالُ الماء البارد في الحُمَّى، ولم يَفهمْ وجهه مع أنَّ لقوله وجهًا حسنًا، وهو أنَّ الجزاءَ مِن جنس العمل، فكما أُخْمِدَ لهيب العطش عن الظمآن بالماء البارد، أخمَدَ اللهُ لهيبَ الحُمَّى عنه جزاءً وِفاقًا، ولكن هذا يُؤخذ مِن فِقْه الحديث وإشارته، وأما المراد به فاستعماله.

وقد ذكر أبو نعيم وغيره من حديث أَنَسٍ يَرفعه: «**إذَا حُمَّ أَحَدُكُم، فَلْيرشَّ عليهِ الماءَ البارِدَ ثلاثَ ليالٍ مِنَ السَّحَرِ**»[1].

وفي «سنن ابن ماجه» عن أبي هُريرةَ يرفعه: «**الحمَّى كِيرٌ مِن كِيرِ جَهَنَّمَ، فَنَحُّوهَا عَنْكُمْ بالماءِ البَاردِ**»[2].

وفي «المسند» وغيره، من حديث الحسن، عن سَمُرَةَ يرفعُه: «**الحمَّى قطعةٌ من النَّارِ، فَأَبْرِدُوهَا عَنْكُم بالماءِ البارِدِ**»، وكان رسولُ الله ﷺ إذا حُمَّ دَعَا بِقِرْبَة من ماءٍ، فَأَفْرَغَهَا عَلَى رَأْسِه فَاغْتَسَلَ[3].

---

(١) **في إسناده كلام**: أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٢٠٠) قال: حدثنا محمد بن صالح بن هانئ ثنا الفضل بن محمد الشعراني ثنا عبيد الله بن محمد بن عائشة ثنا حماد بن سلمة عن حميد عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال ... وذكر الحديث، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وإنما اتفقا على الأسانيد في أن الحمى من فيح جهنم فأطفئوها بالماء . اهـ. قلت: والفضل بن محمد الشعراني وثقه الحاكم وقال ابن الأخرم: صدوق، وقال أبو حاتم: تكلموا فيه، ورماه القتباني بالكذب. وانظر «اللسان» (٤/ ٥٢٩) والحديث أورده ابن حجر في «الفتح» (١٠/ ٢٠١) وقال: أخرجه الطحاوي وأبو نعيم في «الطب» والطبراني في «الأوسط» وصححه الحاكم وسنده قوي.

(٢) **ضعيف الإسناد** : أخرجه ابن ماجه (٣٤٧٥) من طريق سعيد عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعًا، وقال البوصيري في الزوائد: إسناده صحيح ورجاله ثقات.قلت: الحسن مدلس ولم يسمع من أبي هريرة وانظر «التهذيب» (٢/ ٢٦٣-٢٧١).

(٣) **ضعيف جدًا**: وليس هو في «المسند»، وإنما أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٩٤) وعزاه للطبراني والبزار وقال: فيه إسماعيل بن مسلم وهو متروك.

وفي «السنن»: من حديث أبي هريرةَ قال: ذُكِرَت الحُمَّى عِنْدَ رسول الله ﷺ، فَسَبَّهَا رجلٌ، فقال رسولُ الله ﷺ: **«لاَ تَسُبَّهَا فإنها تَنْفِي الذُّنُوبَ، كما تَنْفي النَّارُ خَبَثَ الحدِيدِ»**[1].

لما كانت الحُمَّى يتبعها حِمية عن الأغذية الرديئة، وتناول الأغذيةِ والأدويةِ النافعة، وفي ذلك إعانةٌ على تنقية البدن، ونَفي أخباثِه وفضوله، وتصفيته من مواده الرديئة، وتفعل فيه كما تفعل النارُ في الحديد في نَفي خَبثه، وتصفيةِ جوهره، كانت أشبهَ الأشياء بنار الكير التي تُصَفِّي جوهر الحديد، وهذا القدرُ هو المعلوم عند أطباء الأبدان.

وأما تصفيتها القلبَ من وسخه ودَرَنه، وإخراجها خبائثَه، فأمرٌ يعلمه أطباءُ القلوب، ويجدونه كما أخبرهم به نبيُّهم رسول الله ﷺ، ولكن مرض القلب إذا صار مأيُوسًا من برئه، لم ينفع فيه هذا العلاج.

فالحُمَّى تنفع البدنَ والقلبَ، وما كان بهذه المَثابة فسَبُّه ظلم وعدوان.

وذكرتُ مرة وأنا محمومٌ قولَ بعض الشعراء يسبُّها:

زَارَتْ مُكَفِّرَةُ الذُّنُوبِ وَوَدَّعَت تبًّا لها مِنْ زَائِرٍ وَمُـوَدِّعِ
قَالَتْ وقَدْ عَزَمَتْ عَلَى تَرْحَالِها مَاذَا تريدُ ؟فقُلتُ: أن لا تَرْجِعِي

فقلتُ: تبًّا له إذ سَبَّ ما نهى رسولُ الله ﷺ عن سَبه. ولو قال:

---

(١) صحيح بشواهده أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٣٤٦٩) من طريق وكيع عن موسى بن عبيدة عن علقمة بن مرثد عن حفص بن عبيد الله عن أبي هريرة، وقال البوصيري في «الزوائد»: في إسناده موسى بن عبيدة وهو ضعيف. قلت: وله شاهد صحيح أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤٥٧٥ فؤاد) (٦٤٤٨ قلعجي) من طريق أبي الزبير عن جابر أن رسول الله ﷺ دخل على أم السائب – أو أم المسيب – فقال: **«مالك يا أم السائب – أو يا أم المسيب- تزفزفين؟»** قالت: الحمى، لا بارك الله فيها، فقال: **«لا تسبي الحمى، فإنها تذهب خطايا بني آدم كما يذهب الكير خبث الحديد»**.

زَارَتْ مُكَفِّرَةُ الذُّنُوبِ لِصَبِّهَا: أَهْلًا بها مِنْ زَائِرٍ وَمُـــوَدِّعِ
قَالَتْ وقَدْ عَزَمَتْ عَلَى تَرْحَالِهَا ماذا تريدُ ؟ فقلتُ: أن لا تُقْلِعي

لكان أولى به، ولأقلعت عنه. فأقلعت عَنِّي سريعًا.

وقد روي في أثر لا أعرف حاله: «حُمَّى يَوْمٍ كَفَّارَةُ سَـنَةٍ»[1]، وفيه قولان؛

أحدهما: أنَّ الحُمَّى تدخل في كل الأعضاء والمفاصِل، وعدتُها ثلاثمائة وستون مَفْصِلًا، فتكفِّرُ عنه بعدد كل مفصل ذنوبَ يوم.

والثاني: أنها تؤثر في البدن تأثيرًا لا يزول بالكلية إلى سنة، كما قيل في قوله ﷺ: «**مَنْ شَرِبَ الخَمْرَ لمْ تُقْبَلْ لهُ صَلاةٌ أَربعينَ يوْمًا**»[2]: إنَّ أثر الخمر يَبقى في جوف العبد، وعروقه، وأعضائه أربعين يومًا.. والله أعلم.

---

(١) ضعيف: أورده ابن الديبع في «تمييز الطيب من الخبيث» (ص ١٢١ح ٥٤٦) وقال: رواه القضاعي عن ابن مسعود به مرفوعًا، وكذا ابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» له، وقال ابن المبارك: إنه من جيد الحديث، قال شيخنا: وشواهده كثيرة، وبعضها يؤكد بعضًا. اهـ. وانظر «كشف الخفاء» (١/ ٤٤٠ح ١١٧٣) قلت: أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٧١ح ٦٢) من حديث ابن مسعود مرفوعًا بلفظ: «الحمى حظ كل مؤمن من النار، وحمى ليلة تكفر خطايا سنة مُجَرَّمة». وفي إسناده صالح بن أحمد الهروي فيه نظر، وأحمد بن راشد ضعيف.

(٢) صحيح: أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٣٣٧٧) من طريق الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي عن ربيعة ابن يزيد عن ابن الديلمي عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعًا، وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات، إلا أن فيه الوليد بن مسلم وهو يدلس تسويةً، وقد صرح بالتحديث عن شيخه وبقية التسوية، ولكنه متابع من أبي إسحاق وبقية عن الأوزاعي بمثله. أخرجه النسائي (٨/ ٣١٧)، كما أخرجه النسائي (٨/ ٣١٤) من طريق عروة بن رويم عن ابن الديلمي بمثله. وأخرجه أحمد (٢/ ١٨٩ح ٦٧٣٤) عن بهز عن حماد بن سلمة عن يعلى بن عطاء عن نافع بن عاصم عن عبد الله ابن عمرو بن العاص بمثله، وهذا إسناد حسن، نافع صدوق وباقي رجال الإسناد ثقات. وأخرجه أحمد في «المسند» ٥/ ١٧١ح ٢٠٩٩١) من حديث أبي ذر وفي إسناده كلام وأخرجه أحمد (٢/ ٣٥ح ٤٨٩٨) والترمذي (١٨٦٩) وأبو داود الطيالسي على ما في «اللآلئ» للسيوطي (٢/ ١٧١) من طريق عطاء بن السائب عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن أبيه عن عبد الله بن عمر مرفوعًا به وإسناده ضعيف عطاء بن السائب مختلط وقد رواه عنه جرير ومعمر وهمام وثلاثتهم سمع من عطاء بعد الاختلاط وانظر «التهذيب» (٧/ ٢٠٣-٢٠٧) والصحيح من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

قال أبو هريرةَ مَا منْ مَرَضٍ يُصيبني أَحَبُّ إليَّ من الحُمَّى، لأنها تدخل في كلِّ عضوٍ منِّي، وإنَّ الله سبحَانهُ يُعْطي كلَّ عضوٍ حظَّه مِن الأجرِ (١).

وقد روى الترمذيُّ في «جامعه» من حديث رافِع بن خَدِيج يرفعُه: «**إذا أَصَابَتْ أَحَدَكُمْ الحُمَّى - وَإنَّ الحُمَّى قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ - فَلْيُطفئهَا بالمَاءِ البَارِدِ ويَسْتَقبِلْ نَهْرًا جاريًا، فَلْيستقبلْ جَرْيَةَ المَاءِ بعدَ الفَجْرِ وقَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وليقلْ: بِسْمِ الله، اللَّهُمَّ اشْفِ عَبْدَكَ، وصَدِّقْ رَسُولَك. وينغمِسْ فيهِ ثلاثَ غَمَسَاتٍ ثلاثةَ أيام، فإنْ بَرئَ وإلا ففي خمسٍ، فإن لمْ يبرَأْ في خمس، فسبع، فإن لم يبرأ في سبع فتسع، فإنها لا تكادُ تُجاوز تسعًا بإذنِ الله**» (٢).

قلت: وهو ينفع فعله في فصل الصيف في البلاد الحارة على الشرائط التي تقدَّمت، فإنَّ الماء في ذلك الوقت أبردُ ما يكون لبُعْدِه عن ملاقاة الشمس، ووفور القُوَى في ذلك الوقت لما أفادها النوم، والسكون، وبرد الهواء، فتجتمع فيه قوةُ القُوَى، وقوةُ الدواء، وهو الماء البارد على حرارة الحُمَّى العَرَضية، أو الغِبِّ الخالصة، أعني التي لا ورم معها، ولا شيء من الأعراض الرديئة والمواد الفاسدة، فيُطفئها بإذن الله، لا سيما في أحد الأيام المذكورة في الحديث، وهي الأيام التي يقع

---

(١) **حسن إلى أبي هريرة** أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (ص ١١١ح ٥١٢) عن قرة بن حبيب حدثنا إياس بن أبي تميمة عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة. وهذا إسناد حسن، إياس صدوق، وباقي رجال الإسناد ثقات.

(٢) **ضعيف**: لكنه من حديث ثوبان لا من حديث رافع بن خديج. أخرجه الترمذي (٢٠٩١) وأحمد (٥/ ٢٨١ح ٢١٩١٩) من طريق مرزوق الشامي عن سعيد رجل من أهل الشام عن ثوبان مرفوعًا، وقال الترمذي: هذا حديث غريب، قلت: وهذا إسناد ضعيف لجهالة سعيد الشامي، لكن ذكر المدراسي في «ذيل القول المسدد» (ص ٥٢ح ٣) أنه سعيد بن زرعة الحمصي، وسعيد هذا قال عنه الحافظ في «التقريب»: مستور. والحديث أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٩٣٣ بتحقيقي) من طريق مرزوق عن ثوبان من غير واسطة، وفي الإسناد إلى مرزوق مجهول وواهٍ، وأورد له السيوطي في «اللآلئ» (٢/ ٣٤٠) شاهدين كليهما مرسل. وانظر «تلخيص الموضوعات» للذهبي (٩٠٣) و«تنزيه الشريعة» لابن عراق (٢/ ٣٥٨ح ٢١).

فيها بُحرَان الأمراضُ الحادةُ كثيرًا، سيما في البلاد المذكورة، لرِّقةِ أخلاط سكانها، وسُرعة انفعالهم عن الدواء النافع.

فصل

في هَدْيه في علاج استطلاق البطن

في «الصحيحين»: من حديث أبي المتوكِّل، عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ، «أنَّ رجلًا أتى النبي ﷺ، فقال: إنَّ أخي يشتكي بطنَه وفي رواية: استطلقَ بطنُهُ فقال: « **اسْقِهِ عسلًا**»، فذهب ثم رجع، فقال: قد سقيتُه، فلم يُغنِ عنه شيئًا وفي لفْظ: فلَم يزِدْه إلا اسْتِطْلاقًا، مرتين أو ثلاثًا كل ذلك يقولُ له: «**اسْقِه عَسَلًا**». فقال لهُ في الثالثةِ أو الرابعةِ: «**صَدَقَ اللهُ، وكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ**»[1].

وفي «صحيح مسلم» في لفظ له: «إنَّ أخي عَرِبَ بطنُه»[2]، أي فسد هضمُه، واعتلَّتْ مَعِدَتُه، والاسم: «العَرَب» بفتح الراء، و «الذَّرَب» أيضًا.

والعسل فيه منافعُ عظيمة، فإنه جلاءٌ للأوساخ التي في العروق والأمعاء وغيرها، محلِّلٌ للرطوبات أكلًا وطِلاءً، نافعٌ للمشايخ وأصحابِ البلغم، ومَن كان مِزاجه باردًا رطبًا، وهو مغْذٍّ ملين للطبيعة، حافِظ لِقُوَى المعاجين ولما استُودِع فيه، مُذْهِبٌ لكيفيات الأدوية الكريهة، منقٍّ للكبد والصدر، مُدِرٌّ للبول، موافقٌ للسعال الكائن عن البلغم، وإذا شُرِبَ حارًّا بدُهن الورد، نفع من نهش الهوام، وشرب الأفيون، وإن شُرِبَ وحده ممزوجًا بماء نفع من عضة الكَلْبِ الكَلِبِ، وأكلِ الفُطْرِ القتَّال، وإذا جُعِلَ فيه اللَّحمُ الطريُّ، حَفِظَ طراوته ثلاثَةَ أشهر، وكذلك إن جُعِل فيه القِثَّاء، والخيارُ، والقرعُ، والباذنجان، ويحفظ كثيرًا من الفاكهة ستة أشهر،

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٦٨٤ و٥٧١٦) ومسلم (٢٢١٧ فؤاد) (٥٦٦٣ قلعجي) والترمذي (٢٠٨٩) من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعًا به.

(٢) **صحيح**: أخرجه مسلم (٢٢١٧ فؤاد) (٥٦٦٤ قلعجي) وانظر ما سبق.

ويحفظ جثة الموتى، ويُسمى الحافظَ الأمين. وإذا لطخ به البدن المقمل والشَّعر، قتل قَملَه وصِئْبانَه، وطوَّل الشَّعرَ، وحسَّنه، ونعَّمه، وإن اكتُحل به، جلا ظُلمة البصر، وإن استُنَّ به بيَّضَ الأسنان وصقَلها، وحَفِظَ صحتَها، وصحة اللثةِ، ويفتح أفواهَ العُروقِ، ويُدِرُّ الطَّمْثَ، ولعقُه على الريق يُذهب البلغم، ويَغسِلَ خَمْلَ المعدة، ويدفعُ الفضلات عنها، ويسخنها تسخينًا معتدلًا، ويفتح سُدَدَها، ويفعل ذلك بالكبد والكُلَى والمثانة، وهو أقلُّ ضررًا لسُدَد الكبد والطِّحال من كل حلو.

وهو مع هذا كله مأمونُ الغائلة، قليلُ المضار، مضرٌّ بالعرض للصفراويين، ودفعها بالخَلِّ ونحوه، فيعودُ حينئذ نافعًا له جدًّا.

وهو غِذاء مع الأغذية، ودواء مع الأدوية، وشراب مع الأشربة، وحلو مع الحلوى، وطِلاء مع الأطلية، ومُفرِّح مع المفرِّحات، فما خُلِقَ لنا شيء في معناه أفضلَ منه، ولا مثلُه، ولا قريبًا منه، ولم يكن معوّلُ القدماء إلا عليه، وأكثرُ كتب القدماء لا ذِكر فيها للسكر ألبتة، ولا يعرفونه، فإنه حديثُ العهد حدث قريبًا، وكان النبي ﷺ يشربه بالماء على الرِّيق[1]، وفي ذلك سِرٌّ بديع في حفظ الصحة لا يُدركه إلا الفطن الفاضل، وسنذكر ذلك إن شاء الله عِند ذكر هَدْيه في حفظ الصحة.

وفي «سنن ابن ماجه» مرفوعًا من حديث أبي هريرة: **«مَنْ لَعِقَ العَسَل ثلاثَ غدَوَاتٍ كُلَّ شَهْرٍ، لَمْ يُصِبْه عَظِيمٌ مِنَ البَلاءِ»**[2]، وفي أثر آخر: **«عليْكُم بالشِّفَاءَيْنِ:**

---

(١) لم أقف عليه مسندًا ولعله أخذه من محبة النبي ﷺ للحلو البارد من الشراب، وشربه للماء البائت. والله أعلم.

(٢) ضعيف جدًّا: أخرجه ابن ماجه (٣٤٥٠) والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/ ٤٠) من طريق سعيد ابن زكريا المدائني عن الزبير بن سعيد عن عبد الحميد بن سالم عن أبي هريرة.ومن طريق العقيلي أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٩٤٥ بتحقيقي) وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٩٣٠) وفي إسناده غير علة. ففيه الزبير بن سعيد وهو ضعيف ووثقه بعضهم، وعبد الحميد بن سالم مجهول وذكره ابن حبان في «الثقات» ولم يوثقه غيره، وليس له راو غير الزبير، وأيضًا فعبدالحميد عن أبي هريرة منقطع.

العَسَلِ والقُرآنِ»[1]، فجمع بين الطب البَشَري والإلهي، وبين طب الأبدان، وطب الأرواح، وبين الدواء الأرضي والدواء السمائي.

إذا عُرِفَ هذا، فهذا الذي وصف له النبي ﷺ العَسَل، كان استطلاقُ بطنه عن تُخَمَةٍ أصابته عن امتلاء، فأمره بشُرب العسل لدفع الفُضول المجتمعة في نواحي المَعِدَةَ والأمعاء، فإن العسلَ فيه جِلاء، ودفع للفضول، وكان قد أصاب المَعِدَةَ أخلاط لَزِجَةٌ، تمنع استقرارَ الغذاء فيها للزوجتها، فإن المَعِدَةَ لها خَمْلٌ كخمل القطيفة، فإذا علقت بها الأخلاطُ اللَّزجة، أفسدتها وأفسدت الغِذاء، فدواؤها بما يجلُوها من تلك الأخلاط، والعسلُ جِلاء، والعسلُ مِن أحسن ما عُولج به هذا الداءُ، لا سيما إنْ مُزِج بالماء الحار.

وفي تكرار سقيه العسلَ معنى طبي بديع، وهو أن الدواءَ يجب أن يكون له مقدار، وكمية بحسب حال الداء، إن قصر عنه، لم يُزله بالكلية، وإن جاوزه، أوهى القُوى، فأحدث ضررًا آخر، فلما أمره أن يسقيَه العسل، سقاه مقدارًا لا يفي بمقاومة الداءِ، ولا يبلُغ الغرضَ، فلما أخبره، علم أنَّ الذي سقاه لا يبلُغ مقدار الحاجة، فلما تكرر تردادُه إلى النبي ﷺ، أكَّد عليه المعاودة ليصل إلى المقدار المقاوم للداء، فلما تكررت الشرباتُ بحسب مادة الداء، بَرَأَ، بإذن الله، واعتبار مقاديرِ الأدوية، وكيفياتها، ومقدار قوة المرض مرضًا من أكبر قواعد الطب.

---

(١) **صحيح موقوفًا**: على عبد الله بن مسعود أخرجه بن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/ ٥٩ح ٢٣٦٧٩) عن أبي معاوية وابن نمير عن الأعمش عن خيثمة عن الأسود عن ابن مسعود موقوفًا، وهذا إسناد صحيح، ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٢٠٠). وقد روي مرفوعًا أخرجه ابن ماجه (٣٤٥٢) والحاكم (٤/ ٢٠٠) من طريق زيد بن الحباب عن سفيان – وهو الثوري – عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود مرفوعًا. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي وصححه البوصيري في «الزوائد». قلت: وزيد بن الحباب صدوق يخطئ في حديث الثوري، وهذا منه، والصواب الوقف.

وفي قوله ﷺ: «**صدَقَ الله وكذَبَ بطنُ أخيكَ**»، إشارة إلى تحقيق نفع هذا الدواء، وأن بقاء الداء ليس لِقصور الدواء في نفسه، ولكنْ لكَذِب البطن، وكثرة المادة الفاسدة فيه، فأمَره بتكرار الدواء لكثرة المادة.

وليس طِبُّه ﷺ كطِبِّ الأطباء، فإن طبَّ النبي ﷺ متيقَّنٌ قطعيٌ إلهيٌّ، صادرٌ عن الوحي، ومِشْكاةِ النبوة، وكمالِ العقل. وطبُّ غيرِه أكثرُه حَدْسٌ وظنون، وتجارِب، ولا يُنْكَرُ عدمُ انتفاع كثير من المرضى بطبِّ النبوة، فإنه إنما ينتفعُ به مَن تلقَّاه بالقبول، واعتقاد الشفاء به، وكمال التلقي له بالإيمان والإذعان، فهذا القرآنُ الذي هو شفاء لما في الصدور- إن لم يُتلقَّ هذا التلقي - لم يحصل به شفاءُ الصُّدور مِن أدوائها، بل لا يزيدُ المنافقين إلا رجسًا إلى رجسهم، ومرضًا إلى مرضهم، وأين يقعُ طبُّ الأبدان منه، فطِب النبوةِ لا يُناسب إلا الأبدانَ الطيبة، كما أنَّ شِفاء القرآن لا يُناسب إلا الأرواح الطيبة والقلوب الحية، فإعراضُ الناس عن طِبِّ النبوة كإعراضهم عن الاستشفاء بالقرآن الذي هو الشفاء النافع، وليس ذلك لقصور في الدواء، ولكن لخُبثِ الطبيعة، وفساد المحل، وعدمِ قبوله.. والله الموفق.

فصل

وقد اختلف الناس في قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِن بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِّلنَّاسِ﴾ [النحل : ٦٩]، هل الضمير في «فيه» راجعٌ إلى الشراب، أو راجعٌ إلى القرآن ؟ على قولين؛ الصحيح: رجوعُه إلى الشراب، وهو قول ابن مسعود، وابن عباس، والحسن، وقتادة، والأكثرين[1]، فإنه هو المذكور، والكلامُ سيق لأجله، ولا ذكرَ للقرآن في الآية، وهذا الحديث الصحيحُ وهو قوله: «**صَدَقَ اللهُ**» كالصريح

(١) روى ابن جرير الطبري في تفسيره القول بأن الهاء عائدة على القرآن عن مجاهد فقط (٧/ ٦١٤ح ٢١٧٥٠) وإسناده إلى مجاهد ضعيف لضعف الليث بن أبي سليم. وروى القول بأن الهاء عائدة على العسل عن قتادة وابن مسعود وابن عباس، وصوبه ابن جرير. (رقم ٢١٧٥١-٢١٧٥٥).

فيه.. والله تعالى أعلم.

فصل

في هديه في الطَّاعون، وعلاجه، والاحتراز منه

في «الصحيحين» عن عامر بن سعد بن أبي وَقَّاصٍ، عن أبيه، أنه سمعه يَسأَلُ أُسَامَةَ بن زيدٍ: ماذا سمِعْتَ من رسول الله ﷺ في الطاعون؟ فقال أُسامةُ: قال رسول الله ﷺ: «**الطاعُونُ رِجْزٌ أُرْسِلَ عَلَى طائفةٍ من بني إسرائيلَ، وعَلَى مَن كان قَبْلَكم، فإذا سَمِعْتُم به بأرضٍ، فَلا تَدْخُلوا عليه، وإذا وَقَعَ بأرضٍ وأنْتُم بها، فلا تَخْرُجوا منها فِرَارًا مِنْهُ**»[1].

وفي «الصحيحين» أيضًا: عن حَفْصَةَ بنت سِيرِينَ، قالت: قال أنسُ ابن مالكٍ: قال رسول الله ﷺ: «**الطَّاعُونُ شهادةٌ لكلِّ مُسْلِم**»[2].

الطاعون - من حيث اللُّغة- : نوعٌ من الوباء، قاله صاحب «**الصحاح**»، وهو عند أهل الطب: ورمٌ رديء قتَّال يخرج معه تلهُّب شديد مؤلم جدًّا يتجاوز المقدار في ذلك، ويصير ما حوله في الأكثر أسود أو أخضر، أو أكمد، ويئول أمره إلى التقرح سريعًا. وفي الأكثر، يحدث في ثلاثة مواضع: في الإبْط، وخلف الأُذن، والأرنبة، وفي اللحوم الرخوة.

وفي أثر عن عائشة: أنها قالت للنبيِّ ﷺ: الطعن قد عرفناه، فما الطاعون؟

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٣٤٧٣و ٥٧٢٨و ٦٩٧٤) ومسلم (٢٢١٨فؤاد) (٥٦٦٥ قلعجي) والترمذي (١٠٦٧) وقال الترمذي: وفي الباب عن سعد وخزيمة بن ثابت وعبد الرحمن بن عوف وجابر وعائشة.

(٢) **صحيح**: أخرجه البخاري (٢٨٣٠ و٥٧٣٢) ومسلم (١٩٦١فؤاد) (٤٨٦١ قلعجي) من حديث حفصة بنت سيرين عن أنس بن مالك مرفوعًا. وبمعناه ما ورد في حديث: الشهداء خمسة وذكر فيهم المطعون. أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة مرفوعًا.

قال: «**غُدَّةٌ كَغُدَّةِ البَعيرِ يَخْرُجُ في المَرَاقِّ والإبْط**»[(١)].

قال الأطباء: إذا وقع الخرَّاجُ في اللحوم الرخوة، والمغابن، وخلف الأُذن والأرنبة، وكان من جنس فاسد، سُمِّي طاعونًا، وسببُه دم رديء مائل إلى العُفونة والفساد، مستحيل إلى جوهر سُمِّيٍّ، يفسِدُ العضوَ ويُغيِّر ما يليه، وربما رَشَح دَمًا وصديدًا، ويؤدِّي إلى القلب كيفية رديئة، فيحدث القيء والخفقان والغَشي، وهذا الاسم وإن كان يَعُمُّ كُلَّ ورم يؤدي إلى القلب كيفية رديئة حتى يصيرَ لذلك قتَّالًا، فإنه يختصُّ به الحادث في اللَّحم الغُددي، لأنه لرداءته لا يقبلُه من الأعضاء إلا ما كان أضعف بالطبع، وأردؤُه ما حدث في الإبط وخلفَ الأُذن لقربهما من الأعضاء التي هي أرأس، وأسلمه الأحمر، ثم الأصفر. والذي إلى السواد، فلا يفلت منه أحدٌ.

ولما كان الطاعون يكثر في الوباء، وفي البلاد الوبيئة، عُبِّر عنه بالوباء، كما قال الخليل: الوباء: الطاعون. وقيل: هو كل مرض يعم.

والتحقيقُ أنَّ بين الوباء والطاعون عمومًا وخصوصًا، فكلُّ طاعونٍ وباءٌ، وليس كلُّ وباءٍ طاعونًا، وكذلك الأمراضُ العامة أعمُّ من الطاعون، فإنه واحد منها، والطواعينُ خرَّاجات وقروح وأورام رديئة حادثة في المواضع المتقدم ذكرها.

---

(١) **صحيح**: من غير قوله «يخرج في المراق والإبط». أخرجه أحمد في «المسند» (٦/ ١٤٥و٢٥٥ح٢٤٥٩٤و٢٥٦٥٠) من طرق عن جعفر بن كيسان عن معاذة العدوية عن عائشة، وليس فيه: «يخرج من المراق والإبط». وهذا اللفظ أورده ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/ ٢٠٥) وعزاه لابن عبد البر من كلامه، قلت:وأورده المتقي الهندي في «كنز العمال» (١٠/ ٧٧ح ٢٨٤٣٧) وعزاه للطبراني في الأوسط وأبي نعيم في «فوائد أبي بكر بن خلاد» عن عائشة. قلت: وطريق أحمد صحيحة. جعفر بن كيسان وثقه ابن معين وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات» وانظر ترجمته بـ«الجرح والتعديل» (٢/ ٤٨٦) و«ثقات ابن حبان» (٦/ ١٣٨) و«تعجيل المنفعة» (١/ ٣٨٨ت ١٣٨).

قلت: هذه القروح، والأورام، والجراحات، هي آثار الطاعون، وليست نفسَه، ولكن الأطباء لما لم تُدرك منه إلا الأثر الظاهر، جعلوه نفسَ الطاعون.

والطاعون يُعَبَّر به عن ثلاثة أُمور:

أحدها: هذا الأثر الظاهر، وهو الذي ذكره الأطباء.

والثاني: الموت الحادث عنه، وهو المراد بالحديث الصحيح في قوله: «**الطاعونُ شَهادةٌ لكلِّ مُسلمٌ**»(١).

والثالث: السبب الفاعل لهذا الداء، وقد ورد في الحديث الصحيح: «**أَنهُ بقيةُ رِجز أُرسِلَ عَلى بَني إسرائيلَ**»(٢)، وورد فيه: «**أنهُ وَخْزُ الجنِّ**»(٣)، وجاء: «**أنهُ دَعوةُ نبيّ**».

وهذه العلل والأسباب ليس عند الأطباء ما يدفعها، كما ليس عندهم ما يدل عليها، والرُّسُلُ تُخبر بالأمور الغائبة، وهذه الآثار التي أدركوها من أمر الطاعون ليس معهم ما ينفي أن تكون بتوسط الأرواح، فإن تأثيرَ الأرواح في الطبيعة

---

(١) **صحيح:** أخرجه البخاري ومسلم وقد سبق قريبًا.

(٢) **صحيح:** أخرجه البخاري (٣٤٧٣) ومسلم (٢٢١٨ فؤاد) (٥٦٦٧ قلعجي) من حديث أسامة بن زيد مرفوعًا. وأخرجه غيرهما.

(٣) **أسانيده ضعيفة:** أخرجه أحمد (٤/ ٤١٣) والحاكم (١/ ٥٠) من طريق أبي بلج عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري عن أبيه مرفوعًا به، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي. قلت: وأبو بلج قال عنه الحافظ في «التقريب»: صدوق، ربما أخطأ. وأخرجه أحمد (٤/ ٣٩٥ح ١٩٠٣٤) من طريق زياد بن علاقة عن رجل عن أبي موسى مرفوعًا به، والرجل مبهم، لكن يتقوى به طريق أبي بلج، وقال الحافظ في «الفتح» (١٠/ ٢٠٦) وأخرجه البزار والطبراني من وجهين آخرين عن زياد فسميا المبهم: يزيد بن الحارث وسماه أحمد في رواية أخرى: أسامة بن شريك، وأورد له الحافظ طريقًا ثالثة قال: أخرجهما الطبراني من رواية عبد الله بن المختار عن كريب بن الحارث بن أبي موسى عن أبيه عن جده، ورجاله رجال الصحيح إلا كريبًا وأباه، وكريب وثقه ابن حبان. قلت: والحديث يصح بمجموع طرقه، والله أعلم.

وأمراضها وهلاكها أمر لا ينكره إلا مَنْ هو أجهلُ الناس بالأرواح وتأثيراتِها، وانفعالِ الأجسام وطبائعها عنها، واللهُ سبحانه قد يجعل لهذه الأرواح تصرفًا في أجسام بني آدمَ عند حدوث الوباء، وفسادِ الهواء، كما يجعل لها تصرفًا عند بعضِ المواد الرديئة التي تُحدث للنفوس هيئة رديئة، ولا سيما عند هيجان الدم، والمِرَّةِ السوداء، وعند هَيجان المَنيّ، فإنَّ الأرواح الشيطانية تتمكن مِن فعلها بصاحب هذه العوارض ما لا تتمكَّن من غيره، ما لم يدفعها دافع أقوى من هذه الأسباب من الذِّكر، والدعاء، والابتهال والتضرع، والصَّدَقة، وقراءة القرآن، فإنه يستنزل بذلك من الأرواح المَلَكية ما يقهُر هذه الأرواح الخبيثَة، ويُبطل شرَّها ويدفع تأثيرَها. وقد جرَّبنا نحنُ وغيرُنا هذا مرارًا لا يُحصيها إلا الله، ورأينا لاستنزالِ هذه الأرواح الطيبة واستجلابِ قُربها تأثيرًا عظيمًا في تقوية الطبيعة، ودفع المواد الرديئة، وهذا يكون قبل استحكامها وتمكنها، ولا يكاد ينخرم، فمَن وفَّقه الله، بادر عند إحساسه بأسباب الشر إلى هذه الأسباب التي تدفعها عنه، وهي له من أنفع الدواء، وإذا أراد الله - عَزَّ وجَلَّ - إنفاذَ قضائه وقَدَره، أغفل قلبَ العبد عن معرفتها وتصوُّرها وإرادتها، فلا يشعر بها، ولا يُريدها، ليقضي الله فيه أمرًا كان مفعولًا.

وسنزيد هذا المعنى إن شاء الله تعالى إيضاحًا وبيانًا عند الكلام على التداوي بالرُّقَى، والعُوَذ النبوية، والأذكار، والدعوات، وفعل الخيرات، ونُبيّن أن نِسبة طب الأطباء إلى هذا الطب النبوي، كنسبة طب الطرْقية والعجائز إلى طبهم، كما اعترف به حُذَّاقهم وأئمتهم، ونبين أن الطبيعة الإنسانية أشد شيء انفعالًا عن الأرواح، وأن قُوَى العُوَذ، والرُّقَى، والدعوات، فوق قُوَى الأدوية، حتى إنها تُبطل قُوَى السموم القاتلة.

والمقصود: أنَّ فساد الهواء جزء من أجزاء السبب التام، والعِلَّة الفاعلة للطاعون، فإن فساد جوهر الهواء الموجِب لحدوث الوباء وفساده، يكون لاستحالة جوهره إلى الرداءة، لغلبة إحدى الكيفيات الرديئة عليه، كالعفونة، والنَّتَن، والسُّمِّيَّة

في أي وقت كان من أوقات السنة، وإن كان أكثر حدوثه في أواخر الصيف، وفي الخريف غالبًا لكثرة اجتماع الفضلات المرارية الحادة وغيرها في فصل الصيف، وعدم تحللها في آخره، وفي الخريف لبرد الجو، ورَدْغَة الأبخرة والفضلات التي كانت تتحلل في زمن الصيف، فتنحصر، فتسخن، وتعفن، فتحدث الأمراض العفنة، ولا سيما إذا صادفت البدن مستعدًّا، قابلًا، رهِلًا، قليل الحركة، كثيرَ المواد، فهذا لا يكاد يُفْلِت مِن العطب.

وأصحُّ الفصول فيه فصل الربيع؛ قال «أبقراط»[1]: إن في الخريف أشد ما تكون من الأمراض، وأقتل، وأما الربيعُ، فأصحُّ الأوقات كلها وأقلُّها موتًا، وقد جرت عادةُ الصيادلة، ومجهزي الموتى أنهم يستدينونَ، ويتسلَّفون في الربيع والصيف على فصل الخريف، فهو ربيعُهم، وهم أشوقُ شيء إليه، وأفرحُ بقدومه.

وقد روي في حديث: «**إذا طَلَعَ النَّجْمُ ارْتَفَعَت الْعَاهَةُ عن كلِّ بَلَدٍ**»[2]. وفُسِّر

---

(١) من أشهر أطباء اليونان توفي ٣٧٧ قبل الميلاد له مصنفات في الطب انظر «كشف الظنون» (١٠٩٢ و١١٠٨) وغيره.

(٢) **فيه كلام**:أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ٤١ ح ٩٨) من طريق مصعب بن المقدام عن داود الطائي عن النعمان بن ثابت عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة مرفوعًا. وقال الطبراني: لم يروه عن داود الطائي إلا مصعب، والنجم هو الثريا. ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (١/ ٢٢١) قلت: وداود ثقة وأما مصعب فصدوق له أوهام وفيه كلام يضعف روايته إذا خالف أو انفرد، وقد قال عنه أحمد: رأيت له كتابًا فإذا هو كثير الخطأ وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٤/ ٤٩٣): وقد روى أبو داود من طريق عطاء عن أبي هريرة مرفوعًا قال: «إذا طلع النجم صباحًا رفعت العاهة عن كل بلدٍ» وفي رواية أبي حنيفة عن عطاء «رفعت العاهة عن الثمار». والنجم هو الثريا، وطلوعها صباحًا يقع في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد الحر في بلاد الحجاز وابتداء نضج الثمار. اهـ. وللحديث شاهد موقوف عن زيد بن ثابت أنه لم يكن يبيع ثمار أرضه حتى تطلع الثريا فيتبين الأصفر من الأحمر، أخرجه البخاري (٢١٩٣) وروى أحمد (٢/ ٤٢ و ٥٠ح ٤٩٩٢و ٥٠٨٦) والطحاوي في «معاني الآثار» (٤/ ٢٣) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٠٠) والشافعي في «مسنده» (٢/ ٣٠٩ح ٥١١ شفاء العي) ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٨/ ٩٣) من طرق جميعًا عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراقة عن =

بطلوع الثُّريا، وفُسِّر بطلوع النبات زمن الربيع، ومنه: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن : ٦]، فإنَّ كمال طلوعه وتمامَه يكون في فصل الربيع، وهو الفصل الذي ترتفع فيه الآفات.

وأما الثُّريا، فالأمراض تكثر وقت طلوعها مع الفجر وسقوطها.

قال التَّميميُّ في كتاب «مادة البقاء»[1]: أشدُّ أوقات السنة فسادًا، وأعظَمُها بلية على الأجساد وقتان.

أحدهما: وقتُ سقوط الثُّريا للمغيب عند طلوع الفجر.

والثاني: وقت طلوعها من المشرِق قبل طلوع الشمس على العالَم، بمنزلة من منازل القمر، وهو وقت تصرُّم فصل الربيع وانقضائه، غير أن الفسادَ الكائن عند طلوعها أقلُّ ضررًا من الفساد الكائن عند سقوطها.

وقال أبو محمد بن قتيبة: يقال: ما طلعت الثُّريا ولا نأتْ إلا بعَاهة في النَّاس والإِبْل، وغروبُها أعْوَهُ من طلوعها.

وفي الحديث قولٌ ثالث - ولعله أولى الأقوال به - أنَّ المراد بالنَّجْم: الثُّريا، وبالعاهة: الآفة التي تلحق الزروع والثمار في فصل الشتاء وصدر فصل الربيع، فحصَل الأمن عليها عند طلوع الثُّريا في الوقت المذكور، ولذلك نهى ﷺ عن بيع الثمرة وشرائها قبل أن يبدُوَ صلاحُها.

والمقصود: الكلام على هَدْيِه ﷺ عند وقوع الطاعون.

=عبدالله بن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تذهب العاهة. قال عثمان: فقلت: لعبد الله متى ذلك؟ قال: طلوع الثريا. قلت: وإسناده صحيح وعثمان ثقة لكن قال شيخنا أبو عبد الله: ذهاب العاهة عن الثمار غير ارتفاعها عن كل بلد.

(١) التميمي: هو أبو عبد الله محمد بن أحمد توفي بعد سنة ٣٧٠هـ من «كشف الظنون» (٢/ ١٥٧٤).

فصل

وقد جمع النبي ﷺ للأُمة في نهيه عن الدخول إلى الأرض التي هو بها، ونهيِهِ عن الخروج منها بعد وقوعه كمالَ التحرز منه، فإنَّ في الدخول في الأرض التي هو بها تعرضًا للبلاء، وموافاةً له في مِحل سلطانه، وإعانةً للإنسان على نفسه، وهذا مخالف للشرع والعقل، بل تجنُّبُ الدخول إلى أرضه من باب الحِمية التي أرشد الله سبحانه إليها، وهي حِمية عن الأمكنة، والأهوية المؤذية.

وأما نهيه عن الخروج من بلده، ففيه معنيان:

أحدُهما: حمل النفوس على الثقة بالله، والتوكل عليه، والصبرِ على أقضيته، والرِّضَا بها.

والثاني: ما قاله أئمة الطب: أنه يجب على كل محترز من الوباء أن يُخْرِجَ عن بدنه الرطوبات الفضلية، ويُقلِّل الغذاء، ويميل إلى التدبير المجفف مِن كل وجه إلا الرياضةَ والحمَّام، فإنهما مما يجب أن يُحذرا، لأن البدن لا يخلو غالبًا مِن فضل رديء كامن فيه، فتثيرُه الرياضة والحمَّام، ويخلطانه بالكيموس الجيد[1]. وذلك يجلب عِلَّة عظيمة، بل يجب عند وقوع الطاعون السكون والدَّعة، وتسكين هيجان الأخلاط، ولا يمكن الخروجُ من أرض الوباء والسفر منها إلا بحركة شديدة، وهي مضرة جدًّا، هذا كلام أفضل الأطباء المتأخرين، فظهر المعنى الطبي من الحديث النبوي، وما فيه من علاج القلب والبدن وصلاحِهما.

فإن قيل: ففي قول النبي ﷺ: «**لا تخرجوا فِرارًا مِنهُ**»، ما يُبطل أن يكون أراد هذا المعنى الذي ذكرتموه، وأنه لا يمنع الخروجَ لعارض، ولا يحبس مسافرًا عن سفره!

---

(١) الكيموس: الخلاصة الغذائية وهي مادة لينة بيضاء صالحة للامتصاص تستمدها الأمعاء من المواد الغذائية في أثناء مرورها بها .اهـ. من «المعجم الوجيز» (ص ٥٤٧).

قيل: لم يقل أحدٌ طبيبٌ ولا غيره إنَّ الناس يتركون حركاتِهم عند الطواعين، ويصيرون بمنزلة الجمادات، وإنما ينبغي فيه التقلُّل من الحركة بحسب الإمكان، والفارُّ منه لا موجب لحركته إلا مجرد الفِرار منه، ودعتُه وسكونُه أنفع لقلبه وبدنه، وأقربُ إلى توكله على الله تعالى، واستسلامه لقضائه. وأما مَن لا يستغني عن الحركة كالصُنَّاع، والأُجراء، والمسافرين، والبُرُد، وغيرهم فلا يقال لهم: اتركوا حركاتِكم جملةً، وإن أُمروا أن يتركوا منها ما لا حاجة لهم إليه، كحركة المسافر فارًّا منه.. والله تعالى أعلم.

وفي المنع من الدخول إلى الأرض التي قد وقع بها عدةُ حِكَم:

أحدها: تجنب الأسباب المؤذية، والبُعْد منها.

الثاني: الأخذُ بالعافية التي هي مادةُ المعاشِ والمعاد.

الثالث: أن لا يستنشِقُوا الهواءَ الذي قد عَفِنَ وفَسَدَ فيمرضون.

الرابع: أن لا يُجاوروا المرضى الذين قد مَرِضُوا بذلك، فيحصل لهم بمجاورتهم من جنس أمراضهم.

وفي «سنن أبي داود» مرفوعًا: «**إنَّ مِن القرفِ التلفَ**»[1].

قال ابن قتيبة: القرفُ مداناة الوباء، ومداناة المرضى.

الخامس: حِميةُ النفوس عن الطِّيَرَة والعَدوى، فإنها تتأثر بهما، فإن الطِّيرة على مَن تطيَّرَ بها.

وبالجملة ففي النهي عن الدخول في أرضه الأمرُ بالحذر والحِمية، والنهيُ عن

(١) **ضعيف**: أخرجه أبو داود (٣٩٢٣) وأحمد (٣/ ٤٥١ ح ٥٣٥١) من طريق عبد الرزاق وهو في «مصنفه» (١١/ ١٤٨ح ٢٠١٦٢ طبعة المجلس العلمي) ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٣٤٧) جميعا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن عبد الله بن ريسان أخبرني من سمع فروَة بن مسيك... وذكره مرفوعًا. وإسناده ضعيف لإبهام الراوي عن فروة. وقال البيهقي: قال القتيبي: القرف مداناة الوباء والمرض، قال أبو سليمان: وهذا من باب الطب لأن فساد الهواء من أضر الأشياء وأسرعها إلى إسقام البدن عند الأطباء.

التعرض لأسباب التلف. وفي النهي عن الفِرار منه الأمر بالتوكل، والتسليم، والتفويض.

فالأولُ: تأديب وتعليم.

والثاني: تفويض وتسليم.

وفي «الصحيح»: أنَّ عمر بن الخطاب خرج إلى الشام، حتى إذا كان بِسَرْغَ لَقيه أبو عُبيدة بن الجرَّاح وأصحابه، فأخبرُوه أنَّ الوَباءَ قد وقع بالشام، فاختلفوا، فقال لابن عباس: ادعُ لي المهاجرينَ الأوَّلينَ، قال: فدعوتُهم، فاستشارهم، وأخبرهم أنَّ الوباء قد وقع بالشام. فاختلفوا، فقال له بعضُهم: خرجتَ لأمر، فلا نرى أن تَرْجِعَ عنه. وقال آخرون: معك بقيةُ الناس، وأصحابُ رسول الله ﷺ، فلا نرى أن تُقْدِمَهُم على هذا الوَبَاء، فقال عمر: ارتفعوا عَنِّي، ثم قال: ادعُ لي الأنصار، فدعوتُهم له، فاستشارهم، فسلكُوا سبيلَ المهاجرين، واختلفوا كاختلافهم، فقال: ارتفعوا عَنِّي، ثم قال: ادْعِ لي مَنْ هَاهُنَا من مشيخةِ قريشٍ من مُهاجرةِ الفتح، فدعوتهم له، فلم يختلف عليه منهم رجلان، قالوا: نرى أن ترجِعَ بالناس ولا تُقْدِمَهُم على هذا الوباء، فَأَذَّنَ عمر في الناس: إني مُصبحٌ على ظَهْرٍ، فأَصْبِحُوا عليهِ. فقال أبو عُبيدة بن الجرَّاح: يا أميرَ المؤمنين! أفِرَارًا من قَدَرِ الله تعالى ؟ قال: لو غيرُكَ قالها يا أبا عُبيدة، نعم نَفِرُّ من قَدَرِ الله تعالى إلى قَدَرِ الله تعالى، أرأيتَ لو كانَ لك إبلٌ فهبطتَ وَادِيًا له عُدْوَتَان، إحداهما خِصبة، والأُخرى جَدْبة، ألستَ إنْ رعيتَها الخِصبة رعيتَها بقَدَرِ الله تعالى، وإن رعيتها الجدبةَ رعيتَها بقدر الله تعالى ؟. قال: فجاء عبد الرحمن بن عَوْف وكانَ متغيبًا في بعض حاجاتِهِ، فقال: إنَّ عندي في هذا علمًا، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**إذا كان بأَرْضٍ وأَنْتُمْ بها فلا تَخْرُجوا فِرَارًا منه، وإذا سَمِعْتُم به بأرضٍ فلا تَقْدَموا عَلَيْهِ**»[1].

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٧٢٩) ومسلم (٢٢١٩ فؤاد) (٥٦٧٧ قلعجي) من طريق مالك وهو في «الموطأ» (ص ٨٩٤ كتاب «الجامع» باب ٧ ما جاء في الطاعون ح ٢٢) بهذا الحديث بطوله من حديث ابن عباس به. وورد مختصرًا في غير موضع.

فصل

في هَدْيه ﷺ في داء الاستسقاء وعلاجه

في «الصحيحين»: من حديث أنس بن مالكٍ، قال:

قَدِمَ رَهْطٌ من عُرَيْنَةَ وَعُكَل على النبي ﷺ، فاجْتَوَوا المدينة، فشكوا ذلك إلى النبي ﷺ، فقال: «**لو خرجتم إلى إبِل الصدقة فشربتم من أبوالها وألبانها**»، ففعلوا، فلما صحُّوا، عمدوا إلى الرُّعَاةِ فقتلُوهم، واستاقُوا الإبل، وحاربُوا الله ورسوله، فبعث رسولُ الله ﷺ في آثارهم، فأُخِذُوا، فَقَطعَ أيديَهم، وأرجُلَهُم، وسَمَلَ أعْيُنَهُم، وألقاهم في الشمس حتى ماتوا [١].

والدليل على أن هذا المرض كان الاستسقاء، ما رواه مسلم في «صحيحه» في هذا الحديث أنهم قالوا: «إنَّا اجتوينا المدينة، فعظمت بطونُنا، وارتهشت أعضاؤنا... وذكر تمام الحديث» [٢].

والجَوَي: داء من أدواء الجوف - والاستسقاء: مرض ماديٌّ سببه مادة غريبة باردة تتخلَّل الأعضاء فتربو لها إما الأعضاء الظاهرة كلها، وإما المواضع الخالية من النواحي التي فيها تدبير الغِذاء والأخلاط، وأقسامُه ثلاثة: لحميٌّ وهو أصعبها وزقيٌّ، وطبليٌّ.

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري في أربعة عشر موضعًا من «صحيحه» أولها (٢٣٣) وانظر هناك أطرافه، وأخرجه مسلم (١٦٧١ فؤاد) (٤٢٧٤-٤٢٨١ قلعجي) وأبو داود (٤٣٦٤-٤٣٦٩) والترمذي (٧٢ و٧٣) والنسائي (١/ ١٥٨) و (٧/ ٩٣) وابن ماجه (٢٥٧٨) وغيرهم من طرق عن أنس.

(٢) **صحيح**: لكن لم أجده في مسلم، وإنما أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٢٩٠ح ١٣٦٧٢) عن بهز وعفان عن همام عن قتادة عن أنس به. بلفظ المصنف. وأخرجه النسائي من طريق طلحة بن مصرف عن يحيى بن سعيد عن أنس بلفظ: «فاجتووا المدينة حتى اصفرت ألوانهم وعظمت بطونهم». وأصل الحديث من غير هذه الألفاظ انظر تخريجه فيما سبق، وانظر أيضًا «مسند أحمد» (٣/ ١٠٧ و١٦٣ و١٧٠ و١٧٧ و ١٨٦ و١٩٨ و٢٠٥ و٢٣٣ و٢٨٧)

ولما كانت الأدوية المحتاجُ إليها في علاجه هي الأدوية الجالبة التي فيها إطلاقٌ معتدل، وإدرارٌ بحسب الحاجة وهذه الأُمور موجودةٌ في أبوال الإبل وألبانها، أمرَهم النبي ﷺ بشربها، فإنَّ في لبن اللِّقَاح جلاءً وتليينًا، وإدرارًا وتلطيفًا، وتفتيحًا للسدَد، إذ كان أكثرُ رعيِها الشيح، والقيصوم، والبابونج، والأقحوان، والإذْخِر، وغير ذلك من الأدوية النافعة للاستسقاء.

وهذا المرضُ لا يكون إلا مع آفة في الكبد خاصة، أو مع مشاركة، وأكثرها عن السدَد فيها، ولبن اللِّقاحِ العربية نافعٌ من السدَد، لما فيه من التفتيح، والمنافع المذكورة.

قال الرازيُّ: لبن اللِّقاح يشفي أوجاعَ الكبد، وفساد المِزاج.

وقال الإسرائيلي: لبن اللِّقاح أرقُّ الألبان، وأكثرُها مائيَّة وحِدَّة، وأقلُّها غِذاء. فلذلك صار أقواها على تلطيف الفضول، وإطلاقِ البطن، وتفتيح السدَد، ويدل على ذلك ملوحتُه اليسيرة التي فيه لإفراط حرارة حيوانية بالطبع، ولذلك صار أخصَّ الألبان بتطرية الكبد، وتفتيح سُددها، وتحليلِ صلابة الطحال إذا كان حديثًا، والنفع من الاستسقاء خاصة إذا استُعمل لحرارته التي يخرج بها من الضَّرْع مع بول الفصيل، وهو حار كما يخرج من الحيوان، فإن ذلك مما يزيد في ملوحته، وتقطيعه الفضولَ، وإطلاقهِ البطن فإن تعذَّر انحدارُه وإطلاقُه البطن، وجب أن يُطلق بدواء مسهل.

قال صاحب القانون:[1] ولا يُلتفت إلى ما يقال: من أن طبيعة اللَّبن مضادة لِعلاج الاستسقاء. قال: واعلم أنَّ لبن النُّوق دواءٌ نافع لما فيه من الجِلاء برفق، وما فيه من خاصية، وأنَّ هذا اللَّبن شديد المنفعة، فلو أنَّ إنسانًا أقام عليه بدل الماء والطعام شُفي به، وقد جُرِّبَ ذلك في قوم دُفِعوا إلى بلاد العرب، فقادتهم الضرورةُ

(١) «القانون في الطب» لابن سينا المتوفى سنة ٢٨ هـ من «كشف الظنون» (٢/ ١٣١١).

إلى ذلك، فعُوفوا.

وأنفعُ الأبوال: بَوْل الجمل الأعرابي، وهو النجيب.. انتهى.

وفي القصة: دليلٌ على التداوي والتطبُّب، وعلى طهارة بول مأكول اللَّحم، فإن التداوي بالمحرَّمات غير جائز، ولم يُؤمروا مع قرب عهدهم بالإسلام بغسل أفواههم، وما أصابته ثيابُهم من أبوالها للصلاة، وتأخيرُ البيان لا يجوزُ عن وقت الحاجة.

وعلى مقاتلة الجاني بمثل ما فعل، فإن هؤلاء قتلوا الراعيَ، وسملُوا عينيه، ثبت ذلك في «صحيح مسلم»[1].

وعلى قتل الجماعة، وأخذِ أطرافهم بالواحد.

وعلى أنه إذا اجتمع في حق الجاني حدٌّ وقِصاصٌ استوفيا معًا، فإن النبي ﷺ قطع أيديَهم وأرجُلَهم حدًّا لله على حِرابهم، وقَتَلَهُم لِقَتْلهم الراعي.

وعلى أن المحارب إذا أخذ المال، وَقَتَل، قُطِعت يدُه ورجلُه في مقام واحد وقُتِل.

وعلى أنَّ الجنايات إذا تعددت، تغلَّظت عقوباتُها، فإنَّ هؤلاء ارتدُّوا بعد إسلامهم، وقتلوا النفس، ومثَّلُوا بالمقتول، وأخذوا المال، وجاهروا بالمحاربة.

وعلى أنَّ حكم رِدْء المحاربين حكم مباشرهم، فإنه من المعلوم أنَّ كُلَّ واحد منهم لم يُباشر القتل بنفسه، ولا سأل النبي ﷺ عن ذلك[2].

وعلى أن قتل الغِيلةِ يُوجب قتل القاتل حدًّا، فلا يُسقطه العفو، ولا تُعتبر فيه

---

(١) **صحيح**: أخرجه مسلم (٤٢٨١ قلعجي) والترمذي (٧٣) والنسائي (٧/ ١٠٠) من طريق سليمان التيمي عن أنس قال: إنما سمل النبي ﷺ أعينهم لأنهم سملوا أعين الرعاء.

(٢) الردء: المعين والناصر.

المكافأة، وهذا مذهبُ أهل المدينة، وأحد الوجهين في مذهب أحمد، اختاره شيخنا، وأفتى به.

فصل
في هَدْيه في علاج الجُرْح

في «الصحيحين» عن أبي حازم، أنه سمع سَهْلَ بن سعدٍ يسألُ عما دُوويَ به جُرْحُ رسولِ الله ﷺ يوم أُحُدٍ. فقال: «جُرِحَ وجهُه، وكُسِرَت رَبَاعيتهُ، وهُشِمَت البَيْضةُ على رأسه، وكانت فاطمةُ بنتُ رسول الله ﷺ تغسِلُ الدمَ، وكان عليّ بن أبي طالب يسكُب عليها بالمِجَنِّ، فلما رأت فاطمة الدمَ لا يزيد إلا كَثرةً، أخذت قطعةَ حصيرٍ، فأحرقتْها حتى إذا صارت رَمادًا ألصقتهُ بالجُرحِ فاستمسك الدمُ»[1] برمَادِ الحصيرِ المعمول من البَرْدِيّ، وله فِعلٌ قويٌّ في حبس الدم، لأن فيه تجفيفًا قويًّا، وقِلَّةَ لذَع، فإنَّ الأدوية القوية التجفيف إذا كان فيها لذعٌ هيَّجت الدمَ وجلبتْه، وهذا الرَّمادُ إذا نُفِخَ وحده، أو مع الخل في أنف الراعِفِ قطعَ رُعافَه.

وقال صاحب القانون: البَرْدِيُّ ينفع من النزف، ويمنعه. ويُذَرُّ على الجراحات الطرية، فَيَدْمُلُها، والقرطاسُ المصري كان قديمًا يُعمل منه، ومزاجُه بارد يابس، ورماده نافع من أَكلَةِ الفم، ويحبسُ نَفَثَ الدمِ، ويمنع القروح الخبيثة أن تسعى.

فصل
في هَدْيه في العلاج بشُرب العسل، والحجامة، والكيّ

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري في مواضع من «صحيحه» أولها (٢٤٣) وانظر أطرافه هناك، ومسلم (١٧٩٠فؤاد) (٤٥٦١قلعجي) والترمذي (٢٠٩٢) وابن ماجه (٣٤٦٤) من حديث سهل بن سعد به.

في «صحيح البخاري»: عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «**الشِّفَاءُ في ثلاثٍ: شَرْبَةِ عسلٍ، وشَرْطةِ مِحْجَمٍ، وكَيَّةِ نارٍ، وأنا أنْهى أُمَّتي عن الْكَيِّ**»[(١)].

قال أبو عبد الله المازَرِي: الأمراض الامتلائية: إما أن تكون دموية، أو صفراوية، أو بلغمية، أو سوداوية. فإن كانت دموية، فشفاؤها إخراجُ الدم، وإن كانت من الأقسام الثلاثةِ الباقية، فشفاؤها بالإسهال الذي يَليق بكل خِلط منها، وكأنه ﷺ: نَبَّهَ بالعسل على المسهلات، وبالحِجامة على الفَصْد، وقد قال بعض الناس: إنَّ الفصدَ يدخل في قوله: «**شَرْطةِ مِحْجَم**»؛ فإذا أعْيَا الدواءُ، فآخِرُ الطبِّ الْكَيُّ. فذكره ﷺ في الأدوية، لأنه يُستعمل عند غَلبة الطباع لقُوى الأدوية، وحيث لا ينفعُ الدواءُ المشروب. وقوله: «**وأنا أنْهى أُمَّتي عن الكَيِّ**»، وفي الحديث الآخر: «**وما أُحبُّ أن أكْتَوِي**»[(٢)]. إشارةٌ إلى أن يؤَخَّرَ العلاجَ به حتى تَدفَع الضرورةُ إليه، ولا يعجل التداوي به لما فيه من استعجال الألم الشديد في دفع ألمٍ قد يكون أضعفَ من ألم الكَيِّ... انتهى كلامه.

وقال بعض الأطباءِ: الأمراضُ المِزاجية: إما أن تكون بمادة، أو بغير مادة، والمادية منها، إما حارةٌ، أو باردةٌ، أو رَطبةٌ، أو يابسةٌ، أو ما تركَّب منها، وهذه الكيفيات الأربع، منها كيفيتان فاعلتان: وهما الحرارةُ والبرودةُ؛ وكيفيتان منفعلتان: وهما الرطوبة واليبوسة، ويلزم من غلبة إحدى الكيفيتين الفاعلتين استصحابُ كيفية منفعِلَة معها، وكذلك كان لكل واحد من الأخلاط الموجودة في البدن، وسائر

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٦٨٠ و ٥٦٨١) من حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعًا به، وانظر ما يأتي.

(٢) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٦٨٣) وفي غير موضع. ومسلم (٢٢٠٥ فؤاد) (٥٦٣٩ قلعجي) من حديث قتادة عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: «إن كان في شيء من أدويتكم خير. ففي شرطة محجم، أو شربة عسل. أو لذعة بنار. وما أُحب أن أكتوي».

المركَّبات كيفيتان: فاعلةٌ ومنفعلةٌ.

فحصل مِن ذلك أنَّ أصل الأمراض المِزاجية هي التابعة لأقوى كيفيات الأخلاط التي هي الحرارةُ والبرودةُ، فجاء كلام النبوة في أصل معالجة الأمراض التي هي الحارة والباردة على طريق التمثيل، فإن كان المرض حارًّا، عالجناه بإخراج الدم، بالفَصْد كان أو بالحِجامة، لأن في ذلك استفراغًا للمادة، وتبريدًا للمِزاج. وإن كان باردًا عالجناه بالتسخين، وذلك موجود في العسل، فإن كان يحتاج مع ذلك إلى استفراغ المادة الباردة، فالعسلُ أيضًا يفعل في ذلك لما فيه من الإنضاج، والتقطيع، والتلطيف، والجِلاء، والتليين، فيحصل بذلك استفراغ تلك المادة برفق وأَمْنٍ من نكاية المسهلات القوية.

وأما الكَيُّ: فلأنَّ كلَّ واحد من الأمراض المادية، إما أن يكون حادًّا فيكون سريعَ الإفضاء لأحد الطرفين، فلا يُحتاج إليه فيه، وإما أن يكون مُزْمِنًا، وأفضلُ علاجه بعد الاستفراغ الكيُّ في الأعضاء التي يجوز فيها الكَيّ. لأنه لا يكون مزمنًا إلا عن مادة باردة غليظة قد رسخت في العضو، وأفسدتْ مِزاجَه، وأحالتْ جميع ما يصل إليه إلى مشابهة جوهرها، فيشتعل في ذلك العضو، فيستخرج بالكيِّ تلك المادة من ذلك المكان الذي هو فيه بإفناء الجزء الناري الموجود بالكيِّ لتلك المادة.

فتعلمنا بهذا الحديث الشريف أَخْذَ معالجة الأمراض المادية جميعها، كما استنبطنا معالجةَ الأمراضِ الساذَجةِ من قوله ﷺ: **«إنَّ شدةَ الحُمَّى مِن فَيْحِ جَهَنَّمَ، فأبرِدُوهَا بالماء»**[1].

فصل

وأما الحِجَامةُ، ففي «سنن ابن ماجه» من حديث جُبَارَةَ بن المُغَلِّس وهو ضعيفٌ عن كثير بن سَليم، قال: سَمعتُ أَنَسَ بن مالكٍ يقولُ: قال رسول الله ﷺ:

(١) صحيح: أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما وقد سبق.

«ما مَرَرْتُ ليلةَ أُسْرِيَ بي بملإٍ إلا قالُوا: يا محمدُ، مُرْ أُمَّتَكَ بالحِجَامَةِ»[١].

وروى الترمذي في «جامعه» من حديث ابن عباس هذا الحديث، وقال فيه: **«عليكَ بالحِجَامَةِ يا مُحَمَّدُ»**[٢].

وفي «الصحيحين» من حديث طَاووس، عن ابن عباس، أنَّ النبي ﷺ «احتجَمَ وأعْطى الحَجَّامَ أجْرَه»[٣].

وفي «الصحيحين» أيضًا، عن حُمَيدٍ الطويل، عن أنس، أنَّ رسول الله ﷺ حجَّمَهُ أبُو طَيْبَةَ، فأمَرَ لهُ بصَاعينِ مِن طعامٍ، وكلَّمَ مواليهُ، فخفَّفُوا عنهُ مِن ضريبتِهِ، وقال: **«خَيْرُ مَا تَدَاويْتمْ بِهِ الْحِجَامَة»**[٤].

وفي «جامع الترمذي» عن عبَّاد بن منصور، قال: سمِعتُ عِكْرمَةَ يقولُ: «كانَ

---

(١) **صحيح بشواهده**:أخرجه ابن ماجه (٣٤٧٩) عن جبارة بن المغلس عن كثير بن سليم عن أنس: وإسناده ضعيف جدًّا، وشيخه كثير كلاهما ضعيف. وقواه البوصيري في «الزوائد» بشواهده. وانظر ما يأتي.

(٢) **صحيح بشواهده**:أخرجه الترمذي (٢٠٦٠) وابن ماجه (٣٤٧٧) من طريق عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعًا به. وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عباد بن منصور .اهـ. قلت: وعباد ضعيف يدلس وتغير بآخره. وللحديث طريق ثالثة أخرجها الترمذي (٢٠٥٩) من طريق محمد بن فضيل عن عبد الرحمن بن إسحاق عن القاسم بن عبد الرحمن المسعودي، عن أبيه عن جده عبد الله بن مسعود. وقال الترمذي : وهذا حديث حسن غريب من حديث ابن مسعود .ا هـ. قلت: وإسناده ضعيف. عبد الرحمن بن إسحاق هو ابن سعيد ابن الحارث وهو ضعيف منكر الحديث. لكن الأحاديث الثلاثة يشهد بعضها لبعض، وبها يتقوى الحديث والله أعلم.

وذكر البوصيري للحديث طريقًا رابعة عزاها للبزار من حديث ابن عمر.

(٣) **صحيح**:أخرجه البخاري (٢٢٧٨ و٢٢٧٩ و٥٦٩١) ومسلم ١٢٠٢فؤاد) (٣٩٦٤ و٥٦٤٥ قلعجي) وابن ماجه (٢١٦٢) من حديث ابن عباس به.

(٤) **صحيح**:أخرجه البخاري في مواضع من «صحيحه» منها (٢١٠٢) ومسلم (١٥٧٧ فؤاد) (٣٩٦١ قلعجي) وأبو داود (٣٤٢٤) والترمذي في «السنن» (١٢٨٢) وفي «الشمائل» بتحقيقي (٣٥٩) وأحمد في «المسند» (٣/ ١٨٢ح ١٢٤٧٢) جميعًا من طريق حميد عن أنس به.

لابن عباسٍ غِلمةٌ ثلاثةٌ حَجَّامُون، فكانَ اثنَانِ يُغلانِ عليه، وَعَلَى أهلِهِ، وواحدٌ لحجمِهِ، وحجم أهلِهِ. قال: وقال ابنُ عباسٍ: قال نبيُّ الله ﷺ: «**نِعْمَ العبدُ الحَجَّامُ يَذْهَبُ بالدَّم، وَيُخِفُّ الصُّلْبَ، ويَجْلُو البَصَرَ**». وقال: إنَّ رَسولَ الله ﷺ حيثُ عُرِجَ بهِ، ما مرَّ عَلَى مَلأٍ مِن الملائكةِ إلاَّ قالُوا: «عليكَ بالحِجَامَةِ». وقالَ:

«**إنَّ خيرَ مَا تحْتَجِمُونَ فيهِ يَوْمَ سَبْعَ عَشْرَةَ، ويَوْمَ تِسْعَ عَشْرَةَ، وَيَوْمَ إحْدَى وَعِشرينَ**»، وقال: «**إنَّ خَيْرَ ما تَدَاويْتُمْ بِهِ السَّعُوطُ واللَّدُودُ والحِجَامَةُ والمَشِيُّ**»، وإنَّ رسولَ الله ﷺ لُدَّ، فقالَ: «**مَن لَدَّنِي**» ؟ فَكُلُّهُمْ أمسكُوا. فقال: «**لا يبقَى أحَدٌ في البَيْتِ إلا لُدَّ، إلاَّ العباسَ**». قال: هذا حديث غريب، ورواه ابن ماجَهْ[1] .

فصل

وأما منافعُ الحِجَامَة: فإنها تُنَقِّي سطح البدن أكثرَ من الفَصْد، والفصدُ لأعماق البدن أفضلُ، والحِجَامَةُ تستخْرِجُ الدَّمَ من نواحي الجلد.

قلتُ: والتحقيقُ في أمرها وأمْرِ الفصد، أنهما يختلفان باختلاف الزمانِ، والمكانِ، والأسنانِ، والأمزجةِ، فالبلادُ الحارةُ، والأزمنةُ الحارةُ، والأمزجة الحارة التي دَمُ أصحابها في غاية النُّضج الحجامةُ فيها أنفعُ من الفصد بكثير، فإنَّ الدَّمَ ينضج ويَرِقُّ ويخرج إلى سطح الجسد الداخل، فتُخرِجُ الحِجَامَةُ ما لا يُخرجه الفصد، ولذلك كانت أنفعَ للصبيان من الفصد، ولِمَنْ لا يَقْوَى على الفَصد.

وقد نص الأطباء على أنَّ البلاد الحارةَ الحجامةُ فيها أنفعُ وأفضلُ من الفصد،

---

(١) **ضعيف إلا آخره فله طريق صحيحة** أخرجه الترمذي (٢٠٦٠) من طريق عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس بهذا الطول، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عباد بن منصور. قلت: وعباد ضعيف يدلس وتغير بآخره. وأخرج ابن ماجه (٣٤٧٧ و٣٤٧٨) الفقرة الأولى والثانية من طريق عباد بن منصور به. قلت: وأما خبر اللدود فصحيح أخرجه البخاري (٤٤٥٨) وفي غير موضع، ومسلم ٢٢١٣ فؤاد) (٥٦٥٧ قلعجي) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وتُستحب في وسط الشهر، وبعد وسطه. وبالجملة، في الربع الثالث من أرباع الشهر، لأن الدم في أول الشهر لم يكن بعدُ قد هاج وتَبَيَّغَ، وفي آخره يكون قد سكن، وأما في وسطه وبُعَيْدَه، فيكون في نهاية التَّزَيُّدِ.

قال صاحب القانون: ويُؤمر باستعمال الحِجَامة لا في أول الشهر، لأن الأخلاط لا تكون قد تحرَّكت وهاجت، ولا في آخره لأنها تكون قد نقصَت، بل في وَسَطِ الشهر حين تكون الأخلاط هائجةً بالغةً في تزايدها لتزيد النور في جِرم القمر. وقد رُوِي عن النبي ﷺ أنه قال: «**خَيْرُ ما تداويتم به الحِجَامَة والفَصْدُ**»[١]. وفي حديث: «**خَيْرُ الدواءِ الحِجَامَةُ والفَصْد**».. انتهى.

وقوله ﷺ: «**خَير ما تداويتم به الحِجَامَة**» إشارة إلى أهل الحجاز، والبلاد الحارة، لأن دِماءَهم رقيقةٌ، وهي أميَلُ إلى ظاهر أبدانهم لجذب الحرارة الخارجة لها إلى سطح الجسد، واجتماعها في نواحي الجلد، ولأن مسامَّ أبدانهم واسعة، وقواهم متخلخِلةٌ، ففي الفصد لهم خطرٌ، والحِجامة تفرُّقٌ اتصالي إرادي يتبعه استفراغٌ كُلِّيٌّ من العروق، وخاصةً العروقَ التي لا تُفصد كثيرًا، ولِفصد كُلِّ واحد منها نفعٌ خاص، ففصدُ الباسليق[٢]: ينفع من حرارة الكبد والطِّحال والأورام الكائنةِ فيهما من الدم، وينفع من أورام الرئة، وينفع من الشَّوْصَة وذات الجنب[٣] وجميع

(١) **صحيح من غير لفظ**: «والفصد»: أخرجه البخاري في مواضع من «صحيحه» منها (٢١٠٢) ومسلم (١٥٧٧ فؤاد) (٣٩٦١ قلعجي) من حديث أنس وقد سبق قريبًا في حديث أبي طيبة، وأما لفظ الفصد فلم أجدها، وقال الأرنؤوط: ولفظ الفصد لم نقف عليه في شيء من كتب الحديث التي بين أيدينا.

(٢) **الباسليق**:وريد في باطن المرفق يمتد في العضد «المعجم الوجيز» (ص ٣٢ و٣٣).

(٣) **الشوصة**:وجع في البطن أو ريح تَعتقب في الأضلاع، أو ورم في حجابها من داخل واختلاج العروق (القاموس٢/ ٣٠٥) وذات الجنب: التهاب الغشاء المحيط بالرئة «الوجيز» (ص ١١٩) وقال داود في «التذكرة» (٣/ ١٦٠): شوصة وذات جنب، مرضان اتحدا مادة وعلاجًا، وهما عبارة عن تحيز ما فسد من الأخلاط بين الأغشية فإن كان في أحد الجانبين فذات الجنب، ثم قال: العلاج لابُدَّ من الفصد مطلقاً.

الأمراض الدموية العارضة من أسفل الركبة إلى الوَرِك.

وفصد الأكحل: ينفع من الامتلاء العارض في جميع البدن إذا كان دمويًّا، وكذلك إذا كان الدم قد فسد في جميع البدن.

وفصد القيفال: ينفع من العلل العارضة في الرأس والرقبة من كثرة الدم أو فساده.

وفصد الوَدْجيْنِ: ينفع من وجع الطحال، والربو، والبَهَر، ووجع الجبين.

والحجامة على الكاهل: تنفع من وجع المَنْكِبِ والحلق.

والحجامة على الأخدعين[1]: تنفع من أمراض الرأس، وأجزائه، كالوجه، والأسنان، والأذنين، والعينين، والأنف، والحلق إذا كان حدوث ذلك عن كثرة الدَّم أو فساده، أو عنهما جميعًا.

قال أنس رضي الله تعالى عنه: «كان رسولُ الله ﷺ يحتجمُ في الأخْدَعَيْن والكَاهِلِ»[2].

وفي «الصحيحين» عنه: «كان رسولُ الله ﷺ يحتجم ثلاثًا: واحدةً على كاهله، واثْنتين على الأخْدَعَيْن»[3].

---

(١) **الأكحل**: وريد في وسط الذراع، والودجين مثنى الودَجَ وهو: عرق في العنق والكاهل: ما بين الكتفين والأخدعين: عرقين في جانبي العنق. وانظر «الوجيز» ص ٥٢٩و٦٦٣ و٥٤٤ و١٨٧) وأما القِيفال: فعرق في اليد. وانظر «القاموس» (٤/ ٣٩).

(٢) **صحيح**: أخرجه أبو داود (٣٨٦٠) عن مسلم بن إبراهيم وأخرجه بن ماجه (٣٤٨٣) من طريق وكيع، وأخرجه. وأحمد في «المسند» (٣/ ١١٩ح ١١٧٨١) عن وكيع. كلاهما عن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس أن النبي ﷺ احتجم على الأخدعين وعلى الكاهل. ورواية أبي داود: «احتجم ثلاثًا ...» وإسناده صحيح، وأخرجه الترمذي بلفظ كان يحتجم وفيه زيادة في توقيت الحجامة ولا تصح وسيأتي الكلام عنها قريبًا.

(٣) **صحيح**: لكنه ليس في «الصحيحين» ولا أحدهما، وإنما أخرجه بهذا اللفظ أحمد في «المسند» (٣/ ١٩٢ ح ١٢٥٨٩) عن بهز عن جرير عن قتادة عن أنس به.

وفي «الصحيح» عنه: «أنه احتجم وهو محرمٌ في رأسه لِصداع كان به»[١].

وفي «سنن ابن ماجه» عن عليّ: «نزل جبريلُ على النبي ﷺ بحجامة الأَخْدَعَيْنِ والكَاهِلِ»[٢].

وفي «سنن أبي داود» من حديث جابر: «أنَّ النبي ﷺ احتجم في وَرِكه من وثءٍ كان به»[٣].

فصل

واختلف الأطباءُ في الحِجَامَةِ على نُقرةِ القفا، وهي: القَمَحْدُوَةُ.

وذكر أبو نعيم في كتاب «الطب النبويّ» حديثًا مرفوعًا: **«عَلَيْكم بالحِجَامَة في جَوْزَةِ القَمَحْدُوَةِ، فإنها تشفي من خمسة أَدْواءٍ»**، ذكر منها الجُذَامَ[٤].

وفي حديث آخر: **«عليكم بالحِجَامَة في جَوْزَةِ القَمَحْدُوَةِ، فإنها شفاءٌ من اثْنَيْنِ وسَبْعينَ داءً»**[٥].

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٦٩٨) ومسلم (٢٨٣٩ قلعجي) والنسائي (٥/ ١٩٤) وابن ماجه (٣٤٨١) من حديث عبد الله بن بحينة وليس في لفظه: لصداع كان به، لكن أخرجه البخاري (٥٦٩٩و ٥٧٠٠ و ٥٧٠١) من حديث ابن عباس وفي بعض ألفاظه: من شقيقة كانت به.

(٢) **ضعيف جدًا**: أخرجه ابن ماجه (٣٤٨٢) من طريق سعد الإسكاف عن الأصبغ بن نباته عن علي، وقال البوصيري في «الزوائد»: في إسناده أصبغ بن نباته التيمي الحنظلي وهو ضعيف. قلت: والراوي عنه: سعد بن طريف الإسكاف، وهو متروك واتهم بالوضع.

(٣) **صحيح**: أخرجه أبو داود (٣٨٦٣) عن مسلم بن إبراهيم عن هشام عن أبي الزبير عن جابر به، وإسناده صحيح، وأخرجه النسائي (٥/ ١٩٣) من حديث يزيد بن إبراهيم عن أبي الزبير بمثله من غير قوله: على وركه. وزاد: وهو محرم.

(٤) **ضعيف**: أورده الهيثمي في «المجمع» (٥/ ٩٣) بنحوه ولفظه: في الرأس وضعف أسانيده.

(٥) **ضعيف**: أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٩٤) من حديث صهيب وقال: رواه الطبراني ورجاله ثقات وأورده الألباني في «ضعيف الجامع» (٣٧٦٢) وعزاه للطبراني وابن السني وأبي نعيم وقال: ضعيف.

فطائفةٌ منهم استحسنته وقالت: إنها تنفعُ من جَحْظِ العَيْن، والنُّتُوءِ العارض فيها، وكثير من أمراضها، ومن ثِقل الحاجبين والجَفن، وتنفع من جَرَبه.

ورُوي أنَّ أحمد بن حنبل احتاج إليها، فاحتجم في جانبي قفاه، ولم يحتجم في النُّقرة.

وممن كرهها صاحب «القانون»، وقال: إنها تُورث النِّسيان حقًّا، كما قال سيدنا ومولانا وصاحب شريعتنا محمدٌ ﷺ، فإنَّ مؤخَّر الدماغ موضع الحفظ، والحِجَامَة تُذهبه.. انتهى كلامه.

وردَّ عليه آخرون، وقالوا: الحديثُ لا يَثبُت، وإن ثبت فالحِجَامَةُ إنما تُضعف مؤخَّرَ الدماغ إذا استُعمِلَتْ لغير ضرورة، فأما إذا استُعملت لغلبة الدم عليه، فإنها نافعة له طبًّا وشرعًا، فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه احتَجَمَ في عدةِ أماكنَ مِن قفاه بحسب ما اقتضاه الحالُ في ذلك، واحتَجَمَ في غير القفا بحسب ما دعت إليه حاجتُه.

فصل

والحِجَامَةُ تحت الذقن تنفعُ من وجع الأسنان والوجه والحلقوم، إذا استُعْمِلَت في وقتها؛ وتُنقِّي الرأس والفَكَّيْن. والحِجَامَةُ على ظهر القدم تَنوبُ عن فَصْدِ الصَّافِنِ؛ وهو عِرق عظيم عند الكعب، وتنفع من قروح الفَخِذين والساقين، وانقطاعِ الطَّمْثِ، والحِكَّةِ العارِضة في الأُنْثَيَيْن.

والحِجَامةُ في أسفل الصدر نافعةٌ من دماميل الفخذِ، وجَرَبِه، وبُثُورِه، ومن النِّقْرِس، والبواسيرِ والفِيل وحِكَّةِ الظهر.

فصل

في هَدْيه ﷺ في أوقات الحِجَامة

روى الترمذي في «جامعه» من حديث ابن عباس يرفعه: **«إنَّ خَيْرَ ما تَحتَجِمُون فيه يَوْم سابعَ عشَرَةَ، أو تاسِعَ عشرةَ، ويومُ إحْدَى وعِشْرِينَ»** [١].

وفيه عن أنس: «كان رسولُ الله ﷺ يَحْتَجِمُ في الأخدَعَين والكاهل، وكان يحتجم لِسَبْعَةَ عَشَرَ، وتِسْعَةَ عَشَرَ، وفي إحْدَى وعِشرِينَ» [٢].

وفي «سنن ابن ماجه» عن أنس مرفوعًا: **«مَنْ أراد الحِجَامة فَلْيَتَحَرَّ سَبْعَةَ عَشَرَ، أو تِسْعَةَ عَشَرَ، أو إحْدَى وعِشرِينَ، لا يَتَبَيَّغ بأحَدِكُم الدَّمُ، فيقتلَه»** [٣].

وفي «سنن أبي داود» مِن حديث أبي هريرة مرفوعًا: **«مَن احْتَجَمَ لِسَبْع عَشْرَةَ،**

---

(١) **ضعيف**: أخرجه الترمذي (٢٠٦٠) من طريق عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس بهذا اللفظ، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عباد بن منصور، قلت: وإسناده ضعيف لضعف عباد، وأخرجه أبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (ح ٨١٤ بتحقيقي) من طريق عباد به بلفظ: كان يحتجم بسبع عشرة...الخ.

(٢) **ضعيف الإسناد**: أخرجه الترمذي في «السنن» (٢٠٥٨) وفي «الشمائل» (٣٦٣ بتحقيقي) والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٢١٠) من طريق عمرو بن عاصم الكلابي القيسي عن همام وجرير عن قتادة عن أنس به، وعمرو قال عنه الحافظ في «التقريب». صدوق في حفظه شيء. قلت: وقد انفرد عمرو في هذا المتن بزيادة ذكر التوقيت في الحجامة، وقد خالفه مسلم بن إبراهيم عند أبي داود (٣٨٦٠) ووكيع عند ابن ماجه (٣٤٨٣) وأحمد (٣/ ١١٩) واقتصرا على أوله ولم يذكرا التوقيت، وهما أوثق من عمرو وأثبت بمراحل. وقد نقل ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٥٠٩) عن العقيل قوله: ليس يثبت في التوقيت في الحجامة شيء في يوم بعينه ولا في الاختيار في الحجامة والكراهية شيء يثبت. قال عبد الرحمن بن مهدي: ما صح عن النبي ﷺ شيء إلا الأمر به.اهـ. قلت: وخبر احتجامه ﷺ في الأخدعين والكاهل صحيح وقد سبق.

(٣) **ضعيف جدًّا**: أخرجه ابن ماجه (٣٤٨٦) عن سويد بن سعيد عن عثمان بن مطر عن زكريا بن ميسرة عن النهاس بن قهم عن أنس به وإسناده ضعيف جدًّا. النهاس ضعيف وعثمان مثله، وزكريا مستور. وسويد فيه كلام.

أو تِسْعَ عَشْرَة، أو إِحْدَى وعِشْرِينَ، كانَتْ شِفاءً من كلِّ داءٍ»،[١] وهذا معناه من كل داءٍ سببه غلبة الدَّم.

وهذه الأحاديث موافقة لما أجمع عليه الأطباء، أنَّ الحِجَامَة في النصف الثاني، وما يليه من الرُّبع الثالث من أرباعه أنفع من أوله وآخره، وإذا استُعْمِلَتْ عند الحاجة إليها نفعت أي وقت كان من أول الشهر وآخره.

قال الخَلاَّل: أخبرني عصمةُ بن عصام، قال: حدَّثنا حَنبل، قال: كان أبو عبدالله أحمد بن حنبل يحتجِمُ أيَّ وقت هاج به الدَّم، وأيَّ ساعة كانت.

وقال صاحب «القانون»: أوقاتُها في النهار: الساعة الثانية أو الثالثة، ويجب توقيها بعد الحَمَّام إلا فيمن دَمُه غليظ، فيجب أن يستحِمَّ، ثم يستجم ساعة، ثم يحتجم، انتهى.

وتُكره عندهم الحِجَامَة على الشبع، فإنها ربما أورثت سُدَدًا وأمراضًا رديئة، ولا سيما إذا كان الغذاء رديئًا غليظًا. وفي أثر: «الحجامةُ على الرِّيق دواء، وعلى الشبع داء، وفي سبعة عشر من الشهر شفاء»[٢].

واختيار هذه الأوقات للحِجَامة، فيما إذا كانت على سبيل الاحتياط والتحرز من الأذى، وحفظًا للصحة. وأما في مُداواة الأمراض، فحيثما وُجد الاحتياجُ إليها وجب استعمالها.

---

(١) **ضعيف**: أخرجه أبو داود (٣٨٦١) عن الربيع بن نافع عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعًا به قلت: وإسناده ضعيف، سعيد بن عبد الرحمن فيه كلام وقال الساجي يروي عن هشام وسهيل أحاديث لا يتابع عليها. وقال ابن عدي: له غرائب حسان وأرجو أنها مستقيمة، وإنما يهم في الشيء بعد الشيء فيرفع موقوفًا ويصل مرسلاً، لا عن تعمد. وانظر «التهذيب» (٤/ ٥٦).

(٢) أورده التقي الهندي في «كنز العمال» (١٠/ ١٧ ح ١٨١٥٣) وعزاه للديلمي عن أنس. قلت وأوله عن ابن ماجة (٣٤٨٧و٣٤٨٨) بإسناد ضعيف.

وفي قوله: «**لا يَتَبَيَّغْ بأحدِكم الدَّمُ فيقتلَهُ**»، دلالة على ذلك، يعني لئلا يَتَبَيَّغ، فحذف حرف الجر مع «أن»، ثم حُذفت «أن». و التَّبَيُّغُ: الهَيْجُ، وهو مقلوب البغي، وهو بمعناه، فإنه بغي الدم وهيجانه. وقد تقدَّم أنَّ الإمام أحمد كان يحتجم أيَّ وقتٍ احتاج من الشهر.

فصل

وأما اختيارُ أيام الأسبوع للحِجَامة، فقال الخَلاَّل في «جامعه»: أخبرنا حرب ابن إسماعيل، قال: قلت لأحمد: تُكره الحِجَامة في شيء من الأيام؟ قال: قد جاء في الأربعاء والسبت.

وفيه: عن الحسين بن حسَّان، أنه سأل أبا عبد الله عن الحِجَامة: أيَّ يوم تُكره؟ فقال: في يوم السبت، ويوم الأربعاء؛ ويقولون: يوم الجمعة.

وروى الخَلاَّل، عن أبي سلمةَ وأبي سعيد المقبُري، عن أبي هريرة مرفوعًا: «**مَن احْتَجَمَ يومَ الأربعَاء أو يومَ السَّبْتِ، فأصابَهُ بياضٌ أو بَرَصٌ، فلا يَلُومَنَّ إلا نَفْسَهُ**»[(١)].

وقال الخَلاَّل: أخبرنا محمد بن علي بن جعفر، أنَّ يعقوب بن بختان، حدَّثهم، قال: « سُئِلَ أحمد عن النَّوْرَةِ والحِجَامةِ يوم السبت ويوم الأربعاء؟ فكرهها. وقال: بلغني عن رجل أنه تَنَوَّرَ، واحتجم يعني يوم الأربعاء فأصابه البَرَصُ. فقلت له: كأنه تهاوَنَ بالحديث؟ قال: نعم ».

---

(١) منكر: أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٤٠٩) من طريق سليمان بن أرقم به، وسليمان متروك ومن طريق سليمان أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٣٤٠) وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٢٣٠) وابن الجوزي في «الموضوعات» (ح ١٩٣٦ بتحقيقي) وله طرق تالفة، وانظر تعليقي على «موضوعات ابن الجوزي»، وانظر «اللآلئ» للسيوطي (٢/ ٣٤١) «وتنزيه الشريعة» لابن عراق (٢/ ٣٥٨ح ٢٢) «وتلخيص موضوعات ابن الجوزي» للذهبي (ص ٣٣٣ح ٩٠٥).

وفي كتاب «الأفراد» للدَّارَقُطْنِيِّ، من حديث نافع قال: قال لي عبد الله بن عمر: «تَبَيَّغَ بي الدم، فابْغِ لي حجَّامًا؛ ولا يكن صبيًّا ولا شيخًا كبيرًا، فإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**الحِجَامَة تزيدُ الحَافِظَ حِفْظًا، والعاقِلَ عقلًا، فاحْتَجِمُوا على اسم الله تعالى، ولا تَحْتَجِمُوا الخَمِيسَ، والجُمُعَةَ، والسَّبْتَ، والأحَدَ، واحْتَجِمُوا الاثْنَيْن، وما كان من جُذامٍ ولا بَرَصٍ، إلا نزلَ يوم الأربعاء**»[1].

قال الدارقطني: تَفَرَّدَ به زيادُ بن يحيى، وقد رواه أيوب عن نافع، وقال فيه: «**واحْتَجِمُوا يومَ الاثْنَيْن والثُّلاثَاء، ولا تَحْتَجِمُوا يوم الأربعاء**».

وقد روى أبو داود في «سننه» من حديث أبي بكرةَ، أنه كان يكره الحِجَامَةَ يَوْمَ الثُّلاثَاء، وقال: إنَّ رسول الله ﷺ، قال: «**يومُ الثُّلاثَاء يوم الدَّمِ وفيه ساعةٌ لا يَرْقَأُ فِيهَا الدَّمُ**»[2].

---

(١) منكر جدًّا أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٣٤٨٧) عن سويد بن سعيد عن عثمان بن مطر عن الحسن ابن أبي جعفر عن محمد بن جحادة عن نافع عن ابن عمر. وأخرجه (٣٤٨٨) عن محمد بن المصفى عن عثمان بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عصمة عن سعيد بن ميمون عن نافع عن ابن عمر. قلت: وكلاهما تالف. الحسن بن أبي جعفر وعثمان بن مطر ضعيفان، وسويد فيه كلام، وأما الطريق الثانية فسعيد بن ميمون مجهول وعبد الله بن عصمة مثله، وعثمان ضعيف وابن المصفى له أوهام. والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٠٢١ بتحقيقي) وأعله بعثمان بن مطر، واعترض السيوطي في «اللآلئ» (١/ ٤٤١) اتهام عثمان به وأورد له طريقين عن محمد بن جحادة وقال: فبرئ عثمان من عهدته. وانظر «التنزيه» (٢/ ٥٥ ح ٢٢) و«الفوائد» (ص ٤٣٨ح ٢٨).

(٢) منكر: أخرجه أبو داود (٣٨٦٢) من طريق بكار بن عبد العزيز عن عمته كيسة عن أبيها مرفوعًا. ومن طريق بكار أخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (١/ ١٥٠) وابن الجوزي في «الموضوعات» (ح ١٩٤١) بتحقيقي. قلت: وإسناده ضعيف جدًّا، بكار ضعيف وانظر ترجمته بـ«التهذيب» (١/ ٤٧٨) وعمته مجهولة. وذكر العقيلي أن بكارًا لا يتابع على حديثه هذا، وأورد السيوطي للحديث شاهدًا من حديث ابن عمر وفي إسناده مسلمة بن علي الخشني وهو ضعيف وله طريق أخرى أخرجها ابن عدي في «الكامل» (٦/ ١٦) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٩٤٠) وفي إسناده عمر بن موسى الوجيهي وهو كذاب. وإسماعيل بن عمرو البجلي وهو ضعيف وانظر «تلخيص موضوعات ابن الجوزي» للذهبي (ح ٩٠٧) ومجمع «الزوائد» (٥/ ٩٣) و«اللآلئ» (٢/ ٣٤٣) «وتنزيه الشريعة» (٢/ ٣٥٩ ح ٢٥).

فصل

وفي ضمن هذه الأحاديث المتقدمَةِ استحبابُ التداوي، واستحبابُ الحِجَامة، وأنها تكون في الموضع الذي يقتضيه الحالُ، وجوازُ احتجامِ المُحْرِم، وإنْ آل إلى قطع شيء من الشَّعر، فإن ذلك جائز. وفي وجوب الفديةِ عليه نظر، ولا يَقوَى الوجوبُ، وجوازُ احتجامِ الصائم، فإنَّ في «صحيح البخاري» أَنَّ رسول الله ﷺ «احْتَجَمَ وهو صائم»[1]، ولكن: هل يفطِرُ بذلك، أم لا ؟ مسألة أُخرى، الصوابُ: الفِطرُ بالحِجامة، لصحته عن رسول الله ﷺ من غير معارضٍ، وأصحُّ ما يعارَضُ به حديثُ حِجَامته وهو صائم، ولكنْ لا يَدلُّ على عدم الفِطر إلا بعد أربعة أُمور:

أحدها: أنَّ الصوم كان فرضًا.

الثاني: أنه كان مقيمًا.

الثالث: أنه لم يكن به مرضٌ احتاج معه إلى الحِجَامة.

الرابع: أنَّ هذا الحديث متأخرٌ عن قوله: «**أفطَرَ الحاجِمُ والمحجُومُ**»[2].

فإذا ثبتَتْ هذه المقدِّمات الأربعُ، أمكن الاستدلالُ بفعله ﷺ على بقاء الصوم مع الحِجَامة، وإلا فما المانعُ أن يكونَ الصومُ نفلًا يجوز الخروجُ منه بالحِجَامة وغيرها، أو مِن رمضان لكنه في السَّفر، أو مِن رمضان في الحَضَر، لكن دعت الحاجةُ إليها كما تدعو حاجة مَن بِهِ مرضٌ إلى الفِطر، أو يكونَ فرضًا من رمضانَ في الحَضَر

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (١٩٣٨و١٩٣٩) والترمذي (٧٧٦) وأحمد (١/ ٢٤٤و ٢٨٦و ٣٤٤) من طرق عن ابن عباس به وله طرق أخرى فيها زيادة: محرم.

(٢) **صحيح**: أخرجه الترمذي (٧٧٤) وأحمد (٣/ ٤٦٥) من حديث رافع بن خديج مرفوعًا به، وقال الترمذي: وفي الباب عن سعد وعلي وشداد بن أوس وثوبان وأسامة بن زيد وعائشة ومعقل بن يسار ويقال معقل بن سنان، وأبي هريرة وابن عباس وأبي موسى وبلال وسعد قال أبو عيسى: وحديث رافع بن خديج حديث حسن صحيح. اهـ. قلت: وأخرجه البخاري في «صحيحه» تعليقًا ثم أسنده عن الحسن من غير واحد مرفوعاً وانظر «الفتح» (٤/ ٢١٦).

من غير حاجة إليها، لكنه مُبقًى على الأصل. وقوله: «**أَفْطَر الحاجمُ والمحجومُ**»، ناقل ومتأخِّر. فيتعيَّن المصيرُ إليه، ولا سبيل إلى إثبات واحدة من هذه المقدمات الأربع؛ فكيف بإثباتها كلها.

وفيها: دليلٌ على استئجار الطبيبِ وغيره مِن غير عقد إجارة، بل يُعطيه أُجرة المِثل، أو ما يُرضيه.

وفيها: دليلٌ على جواز التكسُّبِ بصناعة الحِجَامة، وإن كان لا يَطيب للحُرِّ أكلُ أُجرتِهِ من غير تحريم عليه، فإنَّ النبي ﷺ أعطاه أجرَه، ولم يَمْنَعه من أكله، وتسميتُهُ إياه خبيثًا كَتسميته للثوم والبصل خبيثين، ولم يلزم مِن ذلك تحريمُهما.

وفيها: دليلٌ على جواز ضرب الرجل الخراجَ على عبده كُلَّ يوم شيئًا معلومًا بقدر طاقته، وأنَّ للعبد أن يتصرَّف فيما زاد على خراجه، ولو مُنِع من التصرف، لكان كسْبُه كلُّه خراجًا ولم يكن لتقديره فائدة، بل ما زاد على خراجه، فهو تمليكٌ من سيده له يتصرَّف فيه كما أراد.. والله أعلم.

فصل

في هَديهِ ﷺ في قَطع العُرُوق والكي

ثبت في «الصحيح» من حديث جابر بن عبد الله، أنَّ النبي ﷺ بعَثَ إلى أُبَي ابن كعب طَبيبًا، فقَطَعَ له عِرْقًا وكَواه عليه[١].

ولما رُمِي سعدُ بن معاذٍ في أكْحَلِهِ حسَمَهُ النبي ﷺ، ثم ورِمَت، فحسَمهُ الثانية[٢]. و«الحَسْمُ» هو: الكَيُّ.

---

(١) **صحيح**: أخرجه مسلم (٢٢٠٧فؤاد) (٥٦٤١قلعجي) وأبو داود (٣٨٦٤) وابن ماجه (٣٤٩٣) من حديث جابر به.

(٢) **صحيح**: أخرجه مسلم (٢٢٠٨ فؤاد) (٥٦٤٤قلعجي) من حديث جابر وبنحوه أخرجه أبو داود (٣٨٦٦) وابن ماجه (٣٤٩٤) وأحمد (٣/ ٣٥٠و ٣٨٦ح ١٤٣٥٩و ١٤٧٢٤).

وفي طريق آخر: أنَّ النبي ﷺ كَوَى سعدَ بن مُعاذٍ في أكْحَلِهِ بِمِشْقَصٍ، ثم حسمَهُ سعد بن مُعاذٍ أو غيرُه من أصحابه.

وفي لفظ آخر: أنّ رجلًا من الأنصار رُمِي في أكْحَلِه بِمِشْقَصٍ، فأمر النبي ﷺ به فكُوِيَ.

وقال أبو عُبيدٍ: وقد أُتِيَ النبي ﷺ برجلٍ نُعِتَ له الكَيُّ، فقال: **«اكْوُوهُ وارْضِفُوهُ»**[(١)]. قال أبو عُبيدةَ: الرَّضْفُ: الحجارة تُسخَّنُ، ثم يُكمدُ بها.

وقال الفضل بن دُكَين: حدَّثنا سُفيانُ، عن أبي الزُّبير، عن جابرٍ: أنَّ النبي ﷺ كَواهُ في أكْحَلِه[(٢)].

وفي «صحيح البخاري» من حديث أنس، أنه كُوِيَ من ذاتِ الجَنْبِ والنبي ﷺ حَيٌّ[(٣)].

وفي الترمذي، عن أنسٍ، أنَّ النبي ﷺ **«كَوَى أسْعَدَ بن زُرَارَةَ من الشَّوْكَةِ»**[(٤)]. وقد تقدَّم الحديث المتفَقُ عليه وفيه: **«ومَا أُحِبُّ أن أَكْتوِي»**، وفي لفظ آخرَ: **«وأنا أنْهَى أُمَّتِي عن الْكَيِّ»**[(٥)].

---

(١) **صحيح**: أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٠/ ٤٠٧ح ١٩٥١٧) عن معمر عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود به. وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٣٢٠) وقال: ومعنى هذا عندنا على الوعيد الذي ظاهره الأمر وباطنه النهي.

(٢) **هذا إسناد صحيح إلى جابر**: لكن يبقى النظر فيمن أخرجه عن الفضل بن دكين والمحفوظ من الرواية عن جابر في هذا أن الكي كان لأبي بن كعب.

(٣) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٧٢١) من حديث أنس قال: كويت من ذات الجنب ورسول الله ﷺ حي، وشهدني أبو طلحة وأنس بن النضر وزيد بن ثابت. وأبو طلحة كواني. وأخرجه بنحوه أحمد (٣/ ١٣٩) والطحاوي في «معاني الآثار» (٤/ ٣٢١).

(٤) **صحيح**: أخرجه الترمذي (٢٠٥٧) من حديث الزهري عن أنس به وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. اهـ. وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٣٢١) من طريق الزهري به.

(٥) **صحيح**: أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما وقد سبق.

وفي «جامع الترمذي» وغيره عن عِمرانَ بن حصينٍ، أنَّ النبي ﷺ نَهَى عن الكَيِّ قال: فابْتُلِينَا فاكْتويْنا فما أفلحْنا، ولا أنجحنا. وفي لفظ: نُهِينا عن الكَيِّ وقال: فما أَفْلَحْنَ ولا أَنْجَحْنَ[1].

قال الخطابيُّ: إنما كَوى سعدًا ليَرْقَأَ الدمُ من جُرحه، وخاف عليه أنْ يَنْزِفَ فيَهْلِكَ. والكيُّ مستعملٌ في هذا الباب، كما يُكْوَى مَن تُقطع يدُه أو رِجلُه.

وأما النهيُ عن الكيِّ، فهو أن يَكتويَ طلبًا للشفاء، وكانوا يعتقدون أنه متى لم يَكتوِ، هَلَك، فنهاهم عنه لأجل هذه النيَّةِ.

وقيل: إنما نَهى عنه عِمران بن حُصَيْنٍ خاصةً، لأنه كان به ناصُورٌ، وكان موضعه خطِرًا، فنهاه عن كيِّه، فيُشْبِهُ أن يكونَ النهيُ منصرفًا إلى الموضع المخوف منه.. والله أعلم.

وقال ابن قتيبة: الكيُّ جنسانِ: كيُّ الصحيح لئلا يَعتلَّ، فهذا الذي قيل فيه: «لمْ يتوكلْ مَن اكتوَى»، لأنه يُريد أن يَدفعَ القَدَرَ عن نفسه.

والثاني: كيُّ الجرْح إذا نَغِلَ، والعُضوِ إذا قُطعَ، ففي هذا الشفاءُ.

وأما إذا كان الكيُّ للتداوي الذي يجوزُ أن ينجَع، ويجوز أن لا ينجع، فإنه إلى الكراهة أقربُ.. انتهى.

وثبت في «الصحيح» في حديث السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنَّةَ بغير حساب أنهم «**الذينَ لا يَسْتَرْقُونَ، ولا يكتوُونَ، ولا يتطيَّرُونَ، وعَلَى ربهِمْ**

---

(١) **صحيح**: أخرجه أبو داود (٣٨٦٥) من طريق حماد بن ثابت عن مطرف عن عمران بن حصين به وأخرجه الترمذي (٢٠٥٦) من طريق شعبة عن قتادة عن الحسن عن عمران بن حصين به، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح: وأخرجه ابن ماجه (٣٤٩٠) من طريق منصور يونس عن الحسن عن عمران به. قلت: وكون رواية الحسن عن عمران منقطعة فلا ضرر منه هنا، لأن الاعتماد على رواية مطرف بن عبد الله عن أبي داود.

يتوكَّلُونَ»[١].

فقد تضمنتْ أحاديثُ الكيِّ أربعةَ أنواع:

أحدُها: فعلُه.

والثاني: عدمُ محبته له.

والثالث: الثناء على مَن تركه.

والرابع: النهي عنه، ولا تَعَارُض بينها بحمدِ الله تعالى، فإنَّ فِعلَه يدلُّ على جوازه، وعدمَ محبتِه له لا يدلُّ على المنع منه. وأما الثناءُ على تاركِه، فيدلُّ على أنَّ تَرْكَه أولى وأفضلُ. وأما النهيُ عنه، فعلى سبيل الاختيار والكراهة، أو عن النوع الذي لا يُحتاجُ إليه، بل يفعل خوفًا من حدوث الداء.. والله أعلم.

فصل

في هَدْيه ﷺ في علاج الصَّرْع

أخرجا في «الصحيحين» من حديث عطاء بن أبي رباح، قال: قال ابنُ عباسٍ: ألاَ أُرِيكَ امْرَأَةً مِن أَهْلِ الجَنَّةِ؟ قلتُ: بَلَى. قَالَ: هَذِهِ المَرْأَةُ السَّوْدَاءُ، أَتَت النبي ﷺ فقَالَتْ: إنِّي أُصْرَعُ، وَإنِّي أَتَكَشَّفُ؛ فَادْعُ الله لي، فقَالَ: «**إنْ شِئْتِ صَبَرْتِ ولَكِ الجنَّةُ؛ وإنْ شِئْتِ دعوتُ اللهَ لكِ أن يُعافِيَكِ**»، فقالت: أصبرُ. قالتْ: فإني أتكشَّفُ، فَادعُ الله أن لا أتكشَّف، فدعا لها[٢].

قلت: الصَّرع صرعان: صَرْعٌ من الأرواح الخبيثة الأرضية، وصَرْعٌ من

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٧٠٥و ٥٧٥٢ و ٦٥٤٢) ومسلم (٢٢٠ فؤاد) (٥٠٩-٥١٧ قلعجي) والترمذي (٢٤٥٤) من حديث عمران بن حصين وابن عباس.

(٢) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٦٥٢) ومسلم (٢٥٧٦ فؤاد) (٦٤٤٩ قلعجي) وأحمد (١/ ٣٤٧) من حديث عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس به.

الأخلاطِ الرديئة. **والثاني**: هو الذي يتكلم فيه الأطباء في سببه وعِلاجه.

وأما صَرْعُ الأرواح، فأئمتُهم وعقلاؤهم يعترفون به، ولا يدفعونه، ويعترفون بأنَّ علاجه بمقابلة الأرواحِ الشريفةِ الخيِّرةِ العُلْويَّة لتلك الأرواح الشِّريرة الخبيثة، فتدافع آثارها، وتعارضُ أفعالَها وتُبطلها، وقد نص على ذلك «أبقراط» في بعض كتبه، فذكر بعضَ عِلاج الصَّرْعِ، وقال: هذا إنما ينفع من الصَّرْع الذي سببُه الأخلاط والمادة. وأما الصَّرْع الذي يكون من الأرواح، فلا ينفع فيه هذا العلاج.

وأما جهلةُ الأطباء وَسقَطُهم وسفلَتُهم، ومَن يعتقِدُ بالزندقة فضيلة، فأُولئك يُنكِرون صَرْعَ الأرواح، ولا يُقرون بأنها تُؤثر في بدن المصروع، وليس معهم إلا الجهلُ، وإلا فليس في الصناعة الطبية ما يَدفع ذلك، والحِسُّ والوجودُ شاهدٌ به، وإحالتهم ذلك على غلبة بعض الأخلاط، هو صادق في بعض أقسامه لا في كلِّها.

وقدماءُ الأطباء كانوا يُسمون هذا الصَّرْعَ: المرَض الإلهي، وقالوا: إنه من الأرواح.

وأما «جالينوس» وغيرُه، فتأوَّلُوا عليهم هذه التسمية، وقالوا: إنما سمُّوه بالمرض الإلهي لكون هذه العِلَّة تَحدُث في الرأس، فَتضُرُّ بالجزء الإلهي الطاهر الذي مسكنُه الدماغُ.

وهذا التأويل نشأ لهم من جهلهم بهذه الأرواح وأحكامِها، وتأثيراتها، وجاءت زنادقةُ الأطباء فلم يُثبتوا إلا صَرْعِ الأخلاطِ وحده.

ومَن له عقل ومعرفة بهذه الأرواح وتأثيراتِها يضحَكُ من جهل هؤلاء وضعف عقولهم.

وعِلاجُ هذا النوع يكون بأمرين: أمْرٍ من جهة المصروع، وأمْرٍ من جهة المعالِج.

فالذي من جهة المصروع يكون بقوةِ نفسه، وصِدْقِ توجهه إلى فاطر هذه الأرواح وبارئها، والتعوُّذِ الصحيح الذي قد تواطأ عليه القلبُ واللِّسان، فإنَّ هذا نوعُ محاربة، والمحَارب لا يتمُّ له الانتصاف من عدوه بالسلاح إلا بأمرين: أن يكون السلاح صحيحًا في نفسه جيدًا، وأن يكون الساعدُ قويًّا، فمتى تخلَّف أحدُهما لم يُغن السلاح كثيرَ طائلٍ، فكيف إذا عُدِمَ الأمران جميعًا: يكونُ القلب خرابًا من التوحيد، والتوكل، والتقوى، والتوجه، ولا سلاحَ له.

والثاني: من جهة المعالِج، بأن يكون فيه هذان الأمران أيضًا، حتى إنَّ من المعالجينَ مَن يكتفي بقوله: «اخرُجْ منه»، أو بقول: «بِسْمِ الله»، أو بقول: «لا حَوْل ولا قُوَّة إلا بالله»، والنبي ﷺ كان يقولُ: «**اخْرُجْ عَدُوَّ اللهِ، أنا رَسُولُ اللهِ**» [1].

وشاهدتُ شيخَنَا يُرسِلُ إلى المصروع مَن يخاطبُ الروحَ التي فيه، ويقول: قال لكِ الشيخُ: اخرُجي، فإنَّ هذا لا يَحِلُّ لكِ، فيُفِيقُ المصروعُ، وربما خاطبها بنفسه، وربما كانت الروحُ ماردةً فيُخرجُها بالضرب، فيُفيق المصروعُ ولا يُحِس بألم، وقد شاهدنا نحن وغيرُنا منه ذلك مرارًا.

وكان كثيرًا ما يَقرأ في أُذن المصروع: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لاَ تُرْجَعُونَ﴾[المؤمنون: ١١٥].

وحدثني أنه قرأها مرة في أُذن المصروع، فقالت الروح: نعمْ، ومد بها صوته.

---

(١) حسن بمجموع طرقه: أخرجه أحمد (٤/ ١٧١و ١٧٢) من طريق الأعمش عن المنهال بن عمرو عن يعلى بن مرة، وزاد مرة: يعلى بن مرة عن أبيه وهذا إسناد ضعيف للانقطاع، فإن المنهال يرسل عن يعلى وانظر «التهذيب» (١٠/ ٣١٩) وأخرجه أحمد (٤/ ١٧٠) من طريق عثمان بن حكيم عن عبدالرحمن بن عبد العزيز عن يعلى بن مرة. وعبد الرحمن مجهول وانظر ترجمته بـ«تعجيل المنفعة» و«الجرح والتعديل» (٥/ ٢٦٠) وأخرجه الدارمي (١/ ١٠) عن عبيد الله بن موسى عن إسماعيل ابن عبدالملك عن أبي الزبير عن جابر. وإسناده ليس بالقوي إسماعيل كثير الوهم، لكن يمكن أن يتقوى هذا اللفظ بمجموع طرقه، وأما ما تفرد به كل حديث فيترجح ضعفه، والله أعلم.

قال: فأخذتُ له عصا، وضربتُه بها في عروق عنقه حتى كَلَّتْ يدَايَ من الضرب، ولم يَشُكَّ الحاضرون أنه يموتُ لذلك الضرب. ففي أثناء الضرب قالت: أنا أُحِبُّه، فقلتُ لها: هو لا يحبك. قالتْ: أنَا أُريد أنْ أَحُجَّ به. فقلتُ لها: هو لا يُرِيدُ أَنْ يَحُجَّ مَعَكِ، فقالتْ: أنا أَدَعُه كَرامةً لكَ، قال: قلتُ: لا ولكنْ طاعةً لله ولرسولِه، قالتْ: فأنا أخرُجُ منه، قال: فقَعَد المصروعُ يَلتفتُ يمينًا وشمالًا، وقال: ما جاء بي إلى حضرة الشيخ؟ قالوا له: وهذا الضربُ كُلُّه؟ فقال: وعلى أي شيء يَضرِبُني الشيخ ولم أُذْنِبْ، ولم يَشعُرْ بأنه وقع به ضربٌ ألبتة.

وكان يعالِجُ بآية الكرسيِّ، وكان يأمر بكثرة قراءتها المصروع ومَن يعالجه بها وبقراءة المعوِّذتين.

وبالجملة.. فهذا النوعُ من الصَّرْع، وعلاجه لا يُنكره إلا قليلُ الحظ من العلم والعقل والمعرفة، وأكثرُ تسلطِ الأرواح الخبيثةِ على أهلِهِ تكون من جهة قِلَّةِ دينِهم، وخرابِ قلوبهم وألسنتهم من حقائق الذِّكرِ، والتعاويذِ، والتحصُّناتِ النبوية والإيمانيَّة، فَتَلْقَى الروحُ الخبيثةُ الرجلَ أعزلَ لا سلاح معه، وربما كان عُريانًا فيُؤثر فيه هذا.

ولو كُشِفَ الغِطاء، لرأيتَ أكثرَ النفوسِ البَشَريةِ صَرْعَى هذه الأرواحِ الخبيثةِ، وهي في أسرِها وقبضتِها تسوقُها حيثُ شاءتْ، ولا يُمكنُها الامتناعُ عنها ولا مخالفتها، وبها الصَّرْعُ الأعظمُ الذي لا يُفيقُ صاحبُه إلا عند المفارقةِ والمعاينةِ، فهناك يتَحقَّقُ أنه كان هو المصروعَ حقيقةً، وبالله المستعان.

وعلاجُ هذا الصَّرْع باقتران العقل الصحيح إلى الإيمان بما جاءتْ به الرُّسُل، وأن تكون الجنَّةُ والنارُ نُصبَ عينيه وقِبلَة قَلْبِه، ويستحضر أهلَ الدنيا، وحلول المَثُولاتِ والآفات بهم، ووقوعَها خلال ديارهم كمواقع القَطْر، وهُم صَرعَى لا يُفيقون، وما أشدَّ داءَ هذا الصَّرْعِ، ولكن لما عَمَّتِ البليَّةُ به بحيثُ لا يرى إلا

مصروعًا، لم يَصِرْ مستغرَبًا ولا مستنكرًا، بل صار لكثرة المصروعين عَيْنَ المستنكَرِ المستغرَبِ خلافه.

فإذا أراد الله بعبدٍ خيرًا أفاقَ من هذه الصَّرْعة، ونظر إلى أبناء الدنيا مصروعين حولَه يمينًا وشمالًا على اختلافِ طبقاتهم، فمنهم مَن أطبَقَ به الجنونُ، ومنهم مَن يُفيق أحيانًا قليلةً، ويعودُ إلى جنونه، ومنهم مَن يُفيق مرةً، ويُجَنُّ أُخرى، فإذا أفاق عَمِل عَمَل أهلِ الإفاقةِ والعقل، ثم يُعَاوِدُه الصَّرْعُ فيقعُ في التخبط.

فصل

وأما صَرْعُ الأخلاط، فهو عِلَّةٌ تمنع الأعضاء النفسية عن الأفعال والحركةِ والانتصابِ منعًا غير تام، وسببُه خلطٌ غليظ لزج يسدُّ منافذ بطون الدماغ سدة غيرَ تامة، فيمتنعُ نفوذُ الحس والحركة فيه وفي الأعضاء نفوذًا تامًّا من غير انقطاع بالكُلية، وقد تكون لأسباب أُخَر كريح غليظ يحتبسُ في منافذ الروح، أو بُخارٍ رديء يرتفعُ إليه من بعض الأعضاء، أو كيفيةٍ لاذعة، فينقبِضُ الدماغُ لدفع المؤذي، فيتبعُه تشنُّجٌ في جميع الأعضاء، ولا يُمكن أن يبقى الإنسان معه منتصبًا، بل يسقُطُ، ويظهرُ في فيه الزَّبَدُ غالبًا.

وهذه العِلَّةُ تُعَدُّ من جملة الأمراض الحادة باعتبار وقت وجوده المؤلم خاصة، وقد تُعَدُّ من جملة الأمراض المُزْمنةِ باعتبار طول مُكثِها، وعُسْرِ بُرئها، لا سيما إن تجاوز في السن خمسًا وعشرين سنة، وهذه العِلَّة في دماغه، وخاصةً في جوهره، فإنَّ صرْعَ هؤلاء يكون لازمًا. قال «أبقراط»: إنَّ الصَّرْعَ يَبقَى في هؤلاء حتى يموتوا.

إذا عُرِف هذا، فهذه المرأة التي جاء الحديث أنها كانت تُصرَعُ وتتكشَّفُ، يجوز أن يكون صَرْعُها من هذا النوع، فوعدها النبي ﷺ الجنَّة بصبرها على هذا المرض، ودعا لها أن لا تتكشَّف، وخيَّرها بين الصبر والجنَّة، وبين الدعاء لها بالشفاء مِن غير ضمان، فاختارت الصبرَ والجنَّةَ.

وفي ذلك دليلٌ على جواز ترك المعالجةِ والتداوي، وأنَّ علاجَ الأرواحِ بالدعواتِ والتوجُّهِ إلى الله يفعلُ ما لا ينالُه علاجُ الأطباء، وأنَّ تأثيرَه وفعلَه، وتأثُّرَ الطبيعةِ عنه وانفعالها أعظمُ من تأثيرِ الأدويةِ البدنيةِ، وانفعالِ الطبيعة عنها، وقد جرَّبنا هذا مرارًا نحن وغيرُنا، وعقلاءُ الأطباء معترفون بأنَّ لفعل القُوَى النفسيةِ، وانفعالاتِها في شفاء الأمراض عجائبَ، وما على الصناعة الطبِّيةِ أضرُّ من زنادقة القوم، وسِفْلَتِهم، وجُهالهم.

والظاهر: أنَّ صَرْع هذه المرأة كان من هذا النوع، ويجوزُ أن يكون من جهة الأرواح، ويكون رسول الله ﷺ قد خيَّرها بين الصبر على ذلك مع الجنَّة، وبين الدعاء لها بالشفاء، فاختارت الصبرَ والسَّترَ.. والله أعلم.

فصل

في هَدْيه ﷺ في علاج عِرْق النَّسَا

روى ابن ماجه في «سننه» من حديث محمد بن سِيرين، عن أنس بن مالك، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**دواءُ عِرْقِ النَّسَا أَلْيَةُ شاةٍ أعْرَابيَّةٍ تُذَابُ، ثمَّ تُجزَّأُ ثلاثةَ أجزاءٍ، ثُمَّ يُشْرَبُ على الرِّيقِ في كلِّ يومٍ جُزْءٌ**»[1].

عِرْقُ النَّسَا: وجعٌ يبتدئ مِن مَفْصِلِ الوَرِك، وينزل مِن خلفٍ على الفخذ، وربما على الكعب، وكلما طالت مدتُه، زاد نزولُه، وتُهْزَلُ معه الرجلُ والفَخِذُ، وهذا الحديثُ فيه معنى لُغوي، ومعنى طبي.

فأما المعنى اللُّغوي: فدليلٌ على جواز تسمية هذا المرض بِعرْقِ النَّسَا خلافًا لمن منع هذه التسمية، وقال: النَّسَا هو العِرْقُ نفسه، فيكونُ من باب إضافة الشيء

---

(١) **صحيح**: أخرجه ابن ماجه (١٤٦٣) عن هشام بن عمار وراشد بن سعيد الرملي قالا ثنا الوليد بن مسلم ثنا هشام بن حسان ثنا أنس بن سيرين أنه سمع أنس بن مالك يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول ... وذكره وإسناده صحيح.

إلى نفسه، وهو ممتنعٌ.

وجواب هذا القائل من وجهين:

أحدهما: أنَّ العِرْق أعمُّ من النَّسَا، فهو من باب إضافة العام إلى الخاص نحو: كُل الدراهم أو بعضها.

الثاني: أنَّ النَّسَا هو المرضُ الحالُّ بالعِرْق؛ والإضافة فيه من باب إضافة الشيء إلى محلِّهِ وموضعه. قيل: وسمي بذلك لأن ألمه يُنسِي ما سواه، وهذا العِرْقُ ممتد من مفْصل الورك، وينتهي إلى آخر القدم وراءَ الكعب من الجانب الوحشي فيما بين عظم الساق والوتر.

وأما المعنى الطبي: فقد تقدَّم أنَّ كلام رسولِ الله ﷺ نوعان:

أحدهما: عامٌّ بحسب الأزمان، والأماكن، والأشخاص، والأحوال.

والثاني: خاصٌّ بحسب هذه الأُمور أو بعضها، وهذا من هذا القِسم، فإنَّ هذا خطابٌ للعرب، وأهل الحجاز، ومَن جاوَرَهم، ولا سيما أعراب البوادي، فإنَّ هذا العِلاجَ من أنفع العلاج لهم، فإنَّ هذا المرض يَحدث من يُبْس، وقد يحدث من مادة غليظة لَزِجَة، فعلاجُها بالإسهال.

و«الألْيَة» فيها الخاصيَّتان: الإنضاج، والتليين، ففيها الإنضاج، والإخراج. وهذا المرضُ يَحتاج عِلاجُه إلى هذين الأمرين.

وفي تعيينِ الشاةِ الأعرابيةِ لقِلةُ فضولِها، وصِغرُ مقدارِها، ولُطف جوهرها، وخاصيَّةُ مرعاها لأنها ترعى أعشابَ البَرِّ الحارةَ، كالشِّيح، والقَيْصُوم، ونحوهما، وهذه النباتاتُ إذا تغذَّى بها الحيوانُ، صار في لحمه من طبعِها بعد أن يُلَطِّفَها تغذيةً بها، ويُكسبَها مزاجًا ألطَفَ منها، ولا سيما الألية، وظهورُ فعل هذه النباتاتِ في اللَّبن أقوى منه في اللَّحم، ولكنَّ الخاصيةَ التي في الألية من الإنضاج والتَّلْيِين لا

تُوجد في اللَّبن. وهذا كما تقدَّم أنَّ أدويةَ غالب الأُمم والبوادي هي بالأدوية المفردة، وعليه أطباءُ الهند.

وأما الروم واليونانُ، فيَعتَنُون بالمركَّبة، وهم متفِقون كُلُّهم على أنَّ مِن مهارة الطبيب أن يداوي بالغِذاء، فإن عجز فبالمُفرد، فإن عجز، فبما كان أقلَّ تركيبًا.

وقد تقدَّم أنَّ غالب عاداتِ العرب وأهل البوادي الأمراضُ البسيطةُ، فالأدوية البسيطة تُنَاسبها، وهذا لبساطةِ أغذيتهم في الغالب. وأما الأمراضُ المركَّبة، فغالبًا ما تحدثُ عن تركيب الأغذية وتنوعها واختلافِها، فاختيرت لها الأدوية المركَّبة.. والله تعالى أعلم.

فصل

في هَدْيه ﷺ في علاج يبس الطبع واحتياجه إلى ما يُمشيه ويُلينه

روى الترمذيُّ في «جامعه» وابن ماجه في «سننه» من حديث أسماء بنت عُمَيْسٍ، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**بماذا كُنتِ تَسْتَمْشِينَ**» ؟ قالت: بالشُّبْرُم، قال: «**حارٌّ جَارٌّ**». قالت: ثم استمشيْتُ بالسَّنا، فقال: «**لو كان شيء يَشْفي من الموتِ لكانَ السَّنا**»[1].

وفي «سنن ابن ماجه» عن إبراهيم بن أبي عَبلة، قال: سمعتُ عبد الله بن أُم حرام، وكان قد صلَّى مع رسول الله ﷺ القِبْلتين يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ

---

(١) ضعيف: أخرجه الترمذي (٢٠٨٨) من طريق عبد الحميد بن جعفر عن عتبة بن عبد الله عن أسماء بنت عميس به، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وأخرجه ابن ماجه (٣٤٦١) من طريق عبدالحميد بن جعفر عن زرعة بن عبد الرحمن عن مولى لمعمر التيمي عن معمر التيمي عن أسماء بنت عميس به، قلت: وإسناده ضعيف، عتبة بن عبد الله في إسناد الترمذي مجهول وهو نفسه: زرعة بن عبد الرحمن وانظر «التهذيب» (٧/ ٩٨) ومولى معمر مجهول، والحديث أخرجه أحمد في «المسند» (٦/ ٣٦٩ح ٢٦٥٤٠) من طريق عبد الحميد عن زرعة عن مولى لمعمر عن أسماء به ولم يذكر فيه معمر.

يقول: «**عليكم بالسَّنا والسَّنُوت، فإنَّ فيهما شفاءً مِنْ كلِّ داءٍ إلا السَّامَ**»، قيل: يا رسول الله؛ وما السَّامُ؟ قال: «**الموتُ**»[1].

قوله: «**بماذا كنتِ تستمشين**»؟ أي: تلينين الطبع حتى يمشي، ولا يصير بمنزلة الواقف، فيؤذي باحتباس النَّجْوِ. ولهذا سمي الدواءُ المسهل مَشِيًّا على وزن فعيل. وقيل: لأن المسهول يكثر المشي والاختلاف للحاجة.

وقد روي: «**بماذا تستشفين**»؟ فقالت: بالشُّبْرُم، وهو من جملة الأدوية اليتوعية[2]، وهو: قِشر عِرْق شجرة، وهو حارٌّ يابس في الدرجة الرابعة، وأجودُه المائل إلى الحُمْرة، الخفيفُ الرقيقُ الذي يُشبه الجلد الملفوف، وبالجملة فهو من الأدوية التي أوصى الأطباءُ بترك استعمالها لخطرها، وفرطِ إسهالها.

وقوله ﷺ: «**حارٌّ جَارٌّ**» ويُروى: «**حارٌّ يَارٌّ**» قال أبو عُبَيد: وأكثر كلامهم بالياء.

قلت: وفيه قولان:

أحدهما: أنَّ الحارَّ الجارَّ بالجيم: الشديدُ الإسهال؛ فوصفه بالحرارة، وشدةِ الإسهال وكذلك هو.. قاله أبو حنيفةَ الدِّينَوَرِيُّ.

والثاني - وهو الصواب - : أنَّ هذا من الإتباع الذي يُقصد به تأكيد الأول، ويكون بين التأكيد اللَّفظي والمعنوي، ولهذا يُراعون فيه إتباعه في أكثر حروفه، كقولهم: حَسَنٌ بَسَنٌ، أي: كامل الحُسْن. وقولهم: حَسَنٌ قَسَنٌ بالقاف. ومنه:

---

(١) **ضعيف الإسناد**: أخرجه ابن ماجه (٣٤٥٧) والحاكم (٤/ ٢٠١) من طريق عمرو بن بكر السكسكي عن إبراهيم بن أبي عبلة عن ابن أم حرام به وإسناده ضعيف لضعف عمرو بن بكر، ولكن قال الحافظ في ترجمة عمرو بن بكر من «التهذيب» (٧/ ٨): وقد تابعه عليه شداد بن عبد الرحمن الأنصاري.

(٢) اليتوع: كل نبات له لبن دار مسهل محرق مقطع «القاموس» (٣/ ٩٨).

شَيْطانٌ لَيْطانٌ، وحارٌّ جارٌ، مع أنَّ في الجار معنى آخر، وهو الذي يجر الشيء الذي يُصيبه من شدة حرارته وجذْبِه له، كأنه ينزعه ويسلخهُ. و«يار» إما لغة في «جار» كقولهم: صِهري وصِهريج، والصهاري والصهاريج، وإما إتباع مستقل.

وأما «السَّنا»، ففيه لغتان: المد والقصر، وهو نبت حِجازي أفضلُه المكيّ، وهو دواء شريف مأمون الغائلة، قريبٌ من الاعتدال، حارٌّ يابس في الدرجة الأولى، يُسْهِلُ الصفراءَ والسوداءَ، ويقوِّي جِرْمَ القلب، وهذه فضيلة شريفة فيه، وخاصيته النفعُ من الوسواس السوداوي، ومن الشِّقاق العارض في البدن، ويفتح العَضَل وينفع من انتشار الشعر، ومن القُمَّل والصُّداعَ العتيق، والجرب، والبثور، والحِكَّة، والصَّرْع، وشرب مائه مطبوخًا أصلحُ مِن شربه مدقوقًا، ومقدارُ الشربة منه ثلاثة دراهمَ، ومن مائه، خمسة دراهم. وإن طُبِخَ معه شيء من زهر البنفسج والزبيب الأحمر المنزوع العَجَم، كان أصلحَ.

قال الرازيُّ: السَّناء والشاهترج[1] يُسْهلان الأخلاط المحترقة، وينفعان من الجرب والحِكَّة. والشَّربةُ مِن كل واحد منهما من أربعة دراهم إلى سبعة دراهم.

وأما «السَّنوتُ» ففيه ثمانية أقوال:

أحدها: أنه العسل.

والثاني: أنه رُبُّ عُكة السمن يخرجُ خططًا سوداء على السمن. حكاهما عَمْرو ابن بكر السَّكْسَكِيُّ.

الثالث: أنه حَبٌّ يُشبه الكمون وليس به، قاله ابن الأعرابي.

الرابع: أنه الكمون الكرمانيّ.

الخامس: أنه الرازيانج. حكاهما أبو حنيفةَ الدِّينَوَرِيُّ عن بعض الأعراب.

---

(١) الشاهترج: بالفارسية ملك البقول ويسمى كزبرة الحمار «تذكرة داود الأنطاكي» (١/ ١٨٩).

السادس: أنه الشبتُّ.

السابع: أنه التمر. حكاهما أبو بكر بن السُّنِّي الحافظ.

الثامن: أنه العَسل الذي يكون في زِقاق السمن، حكاه عبد اللَّطيف البغدادي.

قال بعض الأطباء: وهذا أجدر بالمعنى، وأقرب إلى الصواب؛ أي: يخلط السَّناء مدقوقًا بالعسل المخالط للسمن، ثم يُلعق فيكون أصلحَ من استعماله مفردًا لما في العسل والسمن من إصلاح السَّنا، وإعانته له على الإسهال.. والله أعلم.

وقد روى الترمذيُّ وغيره من حديث ابن عباس يرفعه: «**إنَّ خَيْرَ مَا تَدَاوَيتُم به السَّعُوطُ واللَّدُودُ والحِجَامةُ والمَشِيُّ**»[1].

والمَشِيُّ: هو الذي يمشي الطبعَ وَيُلَيِّنُه ويُسَهِّلُ خُروجَ الخارِج.

فصل

في هَدْيه ﷺ في علاج حِكَّة الجسم وما يولد القُمَّل

في «الصحيحين» من حديث قَتادةَ، عن أنس بن مالك قال: «رخَّص رسولُ الله ﷺ لعبد الرَّحمن بن عَوْفٍ، والزُّبَيْر بن العوَّام رضي الله تعالى عنهما في لُبْسِ الحريرِ لِحِكَّةٍ كانت بهما»[2].

وفي رواية: «أنَّ عبدَ الرَّحمن بن عَوْف، والزُّبَير بن العوَّام رضي الله تعالى

---

(١) **ضعيف**: أخرجه الترمذي (٢٠٥٥) من طريق عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعًا به وفيه زيادة في الكحل، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب قلت: وعباد بن منصور ضعيف.

(٢) **صحيح**: أخرجه البخاري (٢٩١٩و ٢٩٢٢و ٥٨٣٩) ومسلم (٢٠٧٦ فؤاد) (٥٣٣٠ قلعجي) وأبو داود (٤٠٥٦) والنسائي (٨/ ٢٠٢) وابن ماجه (٣٥٩٢) من حديث أنس به.

عنهما، شكَوْا القُمَّلَ إلى النبي ﷺ، في غَزاةٍ لهما، فَرَخَّص لهما في قُمُصِ الحرير، ورأيتُه عليهما»[١].

هذا الحديثُ يتعلق به أمران؛ أحدُهما: فِقْهي، والآخر: طِبي.

فأما الفقهي: فالذي استقرت عليه سُـنَّته ﷺ إباحةُ الحرير للنساء مطلقًا، وتحريمه على الرجال إلا لحاجةٍ ومصلحةٍ راجحةٍ، فالحاجة إمَّا من شِدَّة البرد، ولا يَجِدُ غيرَه، أو لا يجدُ سُترةً سواه. ومنها: لباسه للجرب، والمرض، والحِكةِ، وكثرة القُمَّل كما دلّ عليه حديث أنس هذا الصحيح.

والجواز: أصح الروايتين عن الإمام أحمدَ، وأصحُّ قولي الشافعي، إذ الأصلُ عدمُ التخصيص، والرخصةُ إذا ثبتت في حقِّ بعض الأُمة لمعنى تعدَّتْ إلى كُلِّ مَن وُجِدَ فيه ذلك المعنى، إذ الحكمُ يَعُم بعُمُوم سببه.

ومَن منع منه، قال: أحاديثُ التَّحريم عامةٌ، وأحاديثُ الرُّخصةِ يُحتمل اختصاصُها بعبد الرَّحمن بن عَوف والزُّبَيْر، ويُحتمل تَعديها إلى غيرهما. وإذا احتُمِل الأمران، كان الأخذ بالعموم أولى، ولهذا قال بعض الرواة في هذا الحديث: فلا أدري أبَلغتِ الرُّخصةُ مَنْ بعدهما، أم لا ؟

والصحيح: عمومُ الرُّخصة، فإنه عُرْف خطاب الشرع في ذلك ما لم يُصرِّحْ بالتخصيص، وعدم إلحاق غير مَن رخَّص له أوَّلاً به، كقوله لأبي بُرْدة في تضحيته بالجذعة من المَعْز:

«**تجزيكَ ولن تَجْزيَ عن أحدٍ بَعْدَك**»[٢]، وكقوله تعالى لنبيه ﷺ في نكاح مَن

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٢٩٢٠) ومسلم (٢٠٧٦ فؤاد) (٥٣٣٤ قلعجي) والترمذي (١٧٢٨)من حديث أنس به.

(٢) **صحيح**: أخرجه البخاري في مواضع من «صحيحه» منها (٩٥٥) وانظر أطرافه تحت حديث (٩٥١) ومسلم (١٩٦١ فؤاد) (٤٩٨٠ قلعجي) والترمذي (١٥١٣) والنسائي (٣/ ١٨٢) و(٧/ ٢٢٣) من حديث البراء بن عازب مرفوعًا به.

وهبتْ نفسَها له: ﴿خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[الأحزاب : ٥٠].

وتحريمُ الحرير: إنما كان سدًّا للذرِيعة، ولهذا أُبيح للنساء، وللحاجة، والمصلحةِ الراجحة، وهذه قاعدةُ ما حُرِّم لسد الذرائع، فإنه يُباح عند الحاجة والمصلحة الراجحة، كما حَرُمَ النظر سدًّا لذريعة الفعل، وأُبيح منه ما تدعو إليه الحاجةُ والمصلحةُ الراجحة، وكما حَرُمَ التنفلُ بالصلاة في أوقات النهي سدًّا لذريعة المشابهة الصوريةِ بعُبَّاد الشمس، وأبيحت للمصلحة الراجحة، وكما حَرُمَ رِبا الفضلِ سدًّا لذريعةِ رِبا النَّسيئة، وأُبيح منه ما تدعو إليه الحاجة من العَرَايا، وقد أشبَعْنا الكلام فيما يَحِلُّ ويَحْرُمُ من لباس الحرير في كتاب: «التَّحْبِير لِمَا يَحِلُّ وَيَحْرُمُ من لِباس الحَرِير».

فصل

وأما الأمر الطبيُّ: فهو أنَّ الحرير من الأدوية المتخَذةِ من الحيوان، ولذلك يُعَد في الأدوية الحيوانية، لأن مخرجَه من الحيوان، وهو كثيرُ المنافع، جليلُ الموقع، ومِن خاصيَّتِه تقويةُ القلب، وتَفريحُه، والنفع من كثير من أمراضه، ومِن غلبة المِرَّةِ السوداء، والأدواءِ الحادثة عنها، وهو مُقوٍّ للبصر إذا اكتُحِلَ به، والخامُ منه وهو المستعمَلُ في صناعة الطب حار يابس في الدرجة الأولى. وقيل: حار رطب فيها. وقيل: معتدل. وإذا اتُّخِذَ منه ملبوسٌ كان معتدل الحرارة في مزاجه، مسخِّنًا للبدن، وربما برد البدن بتسميته إياه.

قال الرازيّ: الإبْرَيْسَمُ أسخنُ من الكَتَّان، وأبردُ من القطن، يُربي اللحمَ، وكلُّ لباس خشن، فإنه يُهزِلُ، ويصلب البَشْرة وبالعكس.

قلتُ: والملابسُ ثلاثة أقسام: قسمٌ يُسخن البدن ويُدفئه، وقسمٌ يُدفئه ولا يُسخنه، وقسمٌ لا يُسخنه ولا يدُفئُه، وليس هناك ما يُسخنه ولا يُدفئه، إذ ما يُسخنه فهو أولى بتدفئته، فملابسُ الأوبار والأصواف تُسخن وتُدفئ، وملابسُ الكَتَّان

والحرير والقطن تُدفئ ولا تُسخن. فثياب الكتَّان باردة يابسة، وثيابُ الصوف حارة يابسة، وثيابُ القطنِ معتدلةُ الحرارة، وثيابُ الحرير ألينُ من القطن وأقل حرارةً منه.

قال صاحب «المنهاج»: «ولُبْسه لا يُسخن كالقُطن، بل هو معتدل، وكُلُّ لباس أملسَ صقيلٍ، فإنه أقلُّ إسخانًا للبدن، وأقلُّ عونًا في تحلل ما يتحلل منه، وأحْرَى أن يُلبسَ في الصيف، وفي البلاد الحارة»

ولمَّا كانت ثيابُ الحرير كذلك، وليس فيها شيء من اليُبْس والخشونة الكائنين في غيرها، صارت نافعة من الحِكَّة، إذ الحِكَّة لا تكونُ إلا عن حرارة ويبسٍ وخشونةٍ، فلذلك رخَّص رسولُ الله ﷺ للزُّبَيْر وعبدِ الرَّحمن في لباس الحرير لمداواةِ الحِكَّةِ، وثيابُ الحرير أبعدُ عن تولُّدِ القمل فيها، إذ كان مِزَاجُها مخالفًا لمِزاج ما يتولَّدُ منه القمل.

وأما القسمُ الذي لا يُدفئ ولا يُسخن، فالمتخَذ من الحديدِ، والرصاص، والخشب، والتُّراب... ونحوها، فإن قيل: فإذا كان لباسُ الحرير أعدلَ اللباس وأوفقَه للبدن، فلماذا حرَّمتْه الشريعة الكاملةُ الفاضلةُ التي أباحت الطيباتِ، وحرَّمت الخبائث؟

قيل: هذا السؤال يجيبُ عنه كلُّ طائفةٍ من طوائف المسلمين بجوابٍ، فمُنْكِرُو الحِكَم والتَّعليلِ لمَّا رُفعت قاعدةُ التعليلِ من أصلها لم يحتاجوا إلى جواب عن هذا السؤال.

ومُثْبِتُو التعليلِ والحِكَم - وهم الأكثرون - منهم مَن يُجيبُ عن هذا بأن الشريعةَ حرَّمته لتَصبرَ النفوسُ عنه، وتَترُكَه لله، فتُثاب على ذلك لا سيما ولها عوضٌ عنه بغيره.

ومنهم مَن يُجيبُ عنه بأنه خُلِقَ في الأصل للنساء، كالحلية بالذهب، فَحَرُمَ على الرجالِ لما فيه من مَفسدةِ تَشَبُّه الرجالِ بالنساء. ومنهم مَن قال: حَرُمَ لما يُورثُه من الفَخْر والخُيَلاء والعُجْب.

ومنهم مَن قال: حَرُمَ لما يُورثه بملامسته للبدن من الأُنوثةِ والتَّخَنُّثِ، وضدِّ الشَّهامة والرجولةِ، فإن لُبْسه يُكسبُ القلبَ صفة من صفات الإناث، ولهذا لا تكاد تجدُ مَن يَلبَسُه في الأكثر إلا وعلى شمائله من التخنُّثِ والتأنُّثِ، والرَّخاوةِ ما لا يَخفى، حتى لو كان من أشهم الناس وأكثرِهم فحولية ورُجولية، فلا بد أن يَنْقُصَه لُبْسُ الحرير منها، وإن لم يُذهبْهَا، وَمَن غَلُظتْ طِباعُه وكَثُفَتْ عن فهم هذا، فليُسَلِّم للشارع الحكيم، ولهذا كان أصح القولين: أنه يَحرم على الولي أن يُلبسه الصبيَّ لما يَنشأ عليه من صفات أهل التأنيث.

وقد روى النسائيُّ من حديث أبي موسى الأشعريِّ، عن النبي ﷺ أنه قال: **«إنَّ اللهَ أحلَّ لإناثِ أُمَّتِي الحريرَ والذَّهبَ، وحَرَّمَه عَلى ذُكُورِها»**[1].

وفي لفظٍ: **«حُرِّمَ لِباسُ الحَريرِ والذَّهَبِ عَلى ذُكورِ أُمَّتي، وأُحِلَّ لإناثِهِم»**[2].

وفي «صحيح البخاري» عن حُذَيفة، قال: «نهى رسولُ الله ﷺ عن لُبْس الحرير والدِّيباجِ، وأن يُجلَسَ عليه»، وقال: **«هُو لهم في الدُّنيا، ولكم في الآخِرَة»**[3].

---

(١) **صحيح بشواهده**: أخرجه النسائي (٨/ ١٦١) و(٨/ ١٩٠) من طريقين عن نافع عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعري مرفوعًا به، وانظر ما يأتي.

(٢) **صحيح بشواهده**: أخرجه الترمذي (١٧٢٦) من طريق نافع عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعري مرفوعًا به، وقال الترمذي: وفي الباب عن عمر وعلى وعقبة بن عامر وأنس وحذيفة وأم هانئ وعبد الله بن عمرو وعمران بن حصين وعبد الله بن الزبير وجابر وأبي ريحان وابن عمرو واثلة ابن الأسقع وحديث أبي موسى حديث حسن صحيح. قلت (يحيى): وحديث أبي موسى منقطع لأن سعيد بن أبي هند يرسل عن أبي موسى، لكن للحديث طرق وشواهد يتقوى بها، وانظر «مجمع الزوائد» (٥/ ١٤٣) «ونيل الأوطار» (٢/ ٨٣) «والسلسلة الصحيحة» (١٨٦٥).

(٣) **صحيح**: أخرجه البخاري في مواضع من «صحيحه» وانظر أطرافه تحت رقم (٥٤٢٦) من حديث حذيفة به.

فصل

في هَدْيه ﷺ في علاج ذاتِ الجنب

روى الترمذي في «جامعه» من حديث زيد بن أرقمَ، أنَّ النبي ﷺ، قال: «**تَدَاوَوْا مِنْ ذاتِ الجَنْبِ بالقُسْطِ البَحْري والزَّيْتِ**»[1] .

وذاتُ الجنب عند الأطباء نوعان: حقيقي وغيرُ حقيقي. **فالحقيقي**: ورمٌ حار يَعْرِضُ في نواحي الجَنب في الغشاء المستبطن للأضلاع. **وغير الحقيقي**: ألم يُشبهه يَعْرِضُ في نواحي الجنبِ عن رياح غليظة مؤذيةٍ تحتقِن بين الصِّفاقات، فتُحْدِث وجعًا قريبًا من وجع ذات الجنب الحقيقي، إلا أن الوجعَ في هذا القسم ممدودٌ، وفي الحقيقي ناخسٌ.

قال صاحبُ «القانون»: قد يعرِضُ في الجنبِ، والصَّفاقات، والعَضَل التي في الصدر، والأضلاع، ونواحيها أورامٌ مؤذية جدًّا موجِعةٌ، تسمى شَوْصةً وَبِرسامًا، وذاتَ الجنب. وقد تكون أيضًا أوجاعًا في هذه الأعضاء ليست من ورم، ولكن من رياح غليظة، فيظن أنها من هذه العِلَّة، ولا تكون منها.

قال: واعلم أنَّ كُلَّ وجع في الجنب قد يُسمى ذاتَ الجنب اشتقاقًا من مكان الألم، لأن معنى ذات الجنب: صاحبةُ الجنب، والغرضُ به هاهنا وَجَعُ الجنب، فإذا

---

(١) ضعيف الإسناد وله شاهد صحيح: أخرجه الترمذي (٢٠٨٦) وابن ماجه (٣٤٦٧) وأحمد (٤/ ٣٦٩ ح ١٨٨٠٣) والحاكم (٤/ ٢٠٢) من طريق ميمون أبي عبد الله البصري: وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح لا نعرفه إلا من حديث ميمون عن زيد بن أرقم، وقد روى عن ميمون غير واحد هذا الحديث. وذات الجنب: يعني السل .اهـ. قلت: وميمون ضعيف. لكن قد صح في القسط البحري أحاديث ستأتي في الكلام عنه في الأدوية والأغذية المفردة. وللحديث شاهد صحيح أخرجه البخاري (٥٦٩٢) وفي غير موضع ومسلم (٥٦٥٨قلعجي) وغيرهما من حيث أم قيس بنت محصن مرفوعًا بلفظ، عليكم بهذا العود الهندي، فإن فيه سبعة أشفية، يستعط به من العُذرة ويلد به من ذات الجنب.

عَرَضَ فِي الجنب ألمٌ عن أي سبب كانَ نُسِبَ إليه، وعليه حُمِلَ كلام «أبقراط» في قوله: إنَّ أصحابَ ذات الجنبِ ينتفعون بالحَمَّام. قيل: المراد به كلُّ مَن به وجعُ جنب، أو وجعُ رئة من سوء مِزاج، أو من أخلاط غليظة، أو لذاعة من غير ورم ولا حُمَّى.

قال بعضُ الأطباء:وأما معنى ذات الجنب في لغة اليونان، فهو ورمُ الجَنب الحار، وكذلك ورمُ كل واحد من الأعضاء الباطنة، وإنما سمي ذاتَ الجنب ورمُ ذلك العضو إذا كان ورمًا حارًّا فقط.

ويلزم ذاتَ الجنب الحقيقي خمسةُ أعراض، وهي: الحُمَّى، والسعال، والوجع الناخس، وضيق النَّفَس، والنبضُ المنشاري.

والعلاج الموجود في الحديث، ليس هو لهذا القسم، لكن للقسم الثاني الكائن عن الريح الغليظة، فإنَّ القُسْطَ البحري وهو العود الهندي على ما جاء مفسَّرًا في أحاديث أُخَر [1]، صِنفٌ من القُسْط إذا دُقَّ دقًّا ناعمًا، وخُلِط بالزيت المسخن، ودُلِكَ به مكانُ الريح المذكور، أو لُعِق، كان دواءً موافقًا لذلك، نافعًا له، محلِّلًا لمادته، مُذْهِبًا لها، مقويًا للأعضاء الباطنة، مفتحًا للسُّدد، والعودُ المذكور في منافعه كذلك.

قال المسبحيُّ:العود: حار يابس، قابض يحبسُ البطن، ويُقوي الأعضاء الباطنة، ويطرُد الريح، ويفتح السُّدد، نافعٌ من ذات الجنب، ويُذهب فضلَ الرطوبة، والعُود المذكور جيد للدماغ. قال: ويجوز أن ينفع القُسْط مِن ذات الجنب الحقيقية أيضًا إذا كان حدوثها عن مادة بلغمية، لا سيما في وقت انحطاط العِلَّة.. والله أعلم.

وذاتُ الجنب:من الأمراض الخطرة، وفي الحديث الصحيح: عن أُم سلمةَ،

---

(١) صحيح:وهو في رواية البخاري (٥٧١٥و ٥٧١٨) ومسلم (٥٦٥٩ قلعجي) وابن ماجه (٣٤٦٨).

أنها قالت: بدأ رسولُ الله ﷺ بمرضِه في بيت ميمُونةَ، وكان كلَّما خَفَّ عليه، خرجَ وصلَّى بالناس، وكان كلَّما وَجَد ثِقَلًا، قال: «**مُرُوا أبا بكرٍ فليُصَلِّ بالناس**»، واشتد شكواه حتى غُمِرَ عليه مِن شدةِ الوجع، فاجتمع عنده نساؤه، وعمُّه العباس، وأُمُّ الفضل بنت الحارث، وأسماءُ بنت عُمَيْس، فتشاوروا في لدِّهِ، فَلَدُّوه وهو مغمورٌ، فلما أفاق قال: «**مَن فعل بي هذا ؟ هذا من عمل نساءٍ جِئْنَ من هاهُنا**»، وأشار بيده إلى أرضِ الحبشةِ، وكانت أُمُّ سلمةَ وأسماءُ لَدَّتاهُ، فقالوا: يا رسولَ الله؛ خشِينَا أن يكون بكَ ذاتُ الجنب. قال: «**فَبِمَ لَدَدْتُمُوني**» ؟ قالوا: بالعُودِ الهنديِّ، وشيء من وَرْسٍ وقَطَرَاتٍ من زيت. فقال: «**ما كان اللهُ لِيَقْذِفَني بذلك الدَّاءِ**»، ثم قال: «**عَزَمْتُ عليكم أنْ لا يَبْقى في البيتِ أحدٌ إلا لُدَّ إلا عَمِّيَ العَبَّاس**»[١].

وفي «الصحيحين» عن عائشةَ رضي الله تعالى عنها قالت: لَدَدْنا رسولَ الله ﷺ، فأشار أن لا تَلُدُّوني، فقلنا: كراهِيةُ المريض للدواءِ، فلما أفاق قال: «**ألم أنْهَكُمْ أن تَلُدُّوني، لا يَبْقَى منكم أحدٌ إلا لُدَّ غَيْرَ عَمِّي العباس، فإنَّه لَمْ يَشْهَدْكُم**»[٢].

قال أبو عبيد عن الأصمعيِّ: اللَّدُودُ: ما يُسقي الإنسان في أحد شِقَّي الفم، أُخِذ من لَدِيدَي الوادي، وهما جانباه. وأما الوَجُورُ: فهو في وسط الفم.

قلت: واللَّدود بالفتح : هو الدواءُ الذي يُلَدَّ به. والسَّعوطُ: ما أُدخل من أنفه.

وفي هذا الحديث من الفقه معاقبةُ الجاني بمثل ما فعل سواء، إذا لم يكن فِعلُه محرمًا لحق الله، وهذا هو الصوابُ المقطوع به لبضعةَ عشر دليلًا قد ذكرناها في

---

(١) صحيح: أخرجه مختصرًا البخاري (٤٤٥٨و ٥٧١٢ و٦٨٨٦ و٦٨٩٧) ومسلم (٢٢١٣ فؤاد)(٥٦٥٧ قلعجي) من حديث عائشة رضي الله عنها، وأورد الحافظ في الفتح (٧/ ٧٦٣) نحو الرواية المذكورة وعزاها لابن سعد.

(٢) صحيح: وانظر التعليق السابق.

موضع آخر، وهو منصوص أحمد، وهو ثابت عن الخلفاء الراشدين، وترجمة المسألة بالقِصاص في اللَّطمة والضربة، وفيها عدةُ أحاديث لا مُعارِضَ لها ألبتة، فيتعين القولُ بها.

فصل

في هَدْيه ﷺ في علاج الصُّدَاع والشقيقة

روى ابن ماجه في «سننه» حديثًا في صحته نظر: أنَّ النبي ﷺ كان إذا صُدِع، غَلَّفَ رأسَه بالحنَّاءِ، ويقول: «**إنَّهُ نافعٌ بإذنِ الله من الصُّداع**»[1].

والصُّدَاع: ألم في بعض أجزاء الرأس أو كله، فما كان منه في أحد شِقَّي الرأس لازمًا يُسمَّى شقيقةً؛ وإن كان شاملًا لجميعه لازمًا، يسمى بَيْضَةً وخُودَةً تشبيهًا ببَيْضَة السلاح التي تشتمل على الرأس كلِّه، وربما كان في مؤخَّر الرأس أو في مقدمه.

وأنواعه كثيرة، وأسبابه مختلفة. وحقيقة الصُّداع: سخونةُ الرأس، واحتماؤه لما دار فيه مِن البخار يطلُب النفوذ من الرأس، فلا يجد منفذًا، فيصدَعُه كما يصدع الوَعيُ إذا حمي ما فيه وطلب النفوذ، فكل شيء رطب إذا حمي، طلب مكانًا أوسع من مكانه الذي كان فيه، فإذا عرض هذا البخار في الرأس كله بحيث لا يمكنه التَّفَشِّي والتحلل، وجال في الرأس، سمي: السَّدرَ.

---

(١) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (٣٥٠٢) من حديث سلمى أم رافع قال: كان لا يصيب النبي ﷺ فرحة ولا شوكة إلا وضع عليه الحناء، وإسناده ضعيف فيه عبيد الله بن علي بن أبي رافع قال عنه الحافظ في «التقريب» لين الحديث وأورد الهيثمي في «المجمع» (٥/ ٩٥) من حديث أبي هريرة قال: كان رسول الله ﷺ إذا نزل عليه الوحي صدع فيغلف رأسه بالحناء وعزاه الهيثمي للبزار وقال: وفيه الأحوص بن حكيم وقد وثق وفيه ضعف كثير، وأبو عون لم أعرفه. أهـ قلت: وأما اللفظ الذي أورده المصنف فلم أجده في «سنن ابن ماجه».

والصُّداع يكون عن أسباب عديدة:

أحدها: من غلبة واحد من الطبائع الأربعة.

والخامس: يكون من قروح تكون في المعدة، فيألم الرأس لذلك الورم لاتصال العصب المنحدر من الرأس بالمعدة.

والسادس: من ريح غليظة تكون في المعدة، فتصعَدُ إلى الرأس فتصدعه.

والسابع: يكون من ورم في عروق المعدة، فيألمُ الرأسُ بألم المعدة للاتصال الذي بينهما.

والثامن: صُداع يحصل من امتلاء المعدة من الطعام، ثم ينحدر ويبقى بعضُه نيئًا، فيصدَع الرأس ويثقله.

والتاسع: يعرض بعد الجِمَاع لتخلخل الجسم، فيصل إليه مِن حر الهواء أكثرُ من قدره.

والعاشر: صداع يحصُل بعد القيء والاستفراغ، إما لغلبة اليبس، وإما لتصاعد الأبخرة من المعدة إليه.

والحادي عشر: صُداع يعرِضُ عن شدة الحر وسخونة الهواء.

والثاني عشر: ما يَعْرِضُ عن شدة البرد، وتكاثفِ الأبخرة في الرأس وعدم تَحَلُّلها.

والثالث عشر: ما يحدُث مِن السهر وعدم النوم.

والرابع عشر: ما يحدُث مِن ضغط الرأس وحمل الشيء الثقيل عليه.

والخامس عشر: ما يحدُث مِن كثرة الكلام، فتضعف قوةُ الدماغ لأجله.

والسادس عشر: ما يحدُث مِن كثرة الحركة والرياضة المفرطة.

والسابع عشر: ما يحدُث من الأعراض النفسانية، كالهموم، والغموم، والأحزان، والوساوس، والأفكار الرديئة.

والثامن عشر: ما يحدُث من شدة الجوع، فإن الأبخرة لا تجد ما تعمل فيه، فتكثر وتتصاعد إلى الدماغ فتؤلمه.

والتاسع عشر: ما يحدُث عن ورم في صِفاق الدماغ، ويجد صاحبُه كأنه يُضْرَب بالمطارق على رأسه.

والعشرون: ما يحدُث بسبب الحُمَّى لاشتعال حرارتها فيه فيتألم.. والله أعلم.

فصل

وسبب صُداع الشقيقة مادة في شرايين الرأس وحدها حاصلة فيها، أو مرتقية إليها، فيقبلُها الجانب الأضعف من جانبيه، وتلك المادةُ إما بُخارية، وإما أخلاط حارة أو باردة، وعلامتُها الخاصة بها ضرَبان الشرايين، وخاصة في الدموي. وإذا ضُبِطت بالعصائب، ومُنِعت من الضَّربَان، سكن الوجع.

وقد ذكر أبو نعيم في كتاب «الطب النبوي» له: أنَّ هذا النوع كان يُصيب النبي ﷺ، فيمكث اليوم واليومين، ولا يخرج.

وفيه: عن ابن عباس قال: خطبنا رسول الله ﷺ، وقد عَصَبَ رأسه بعِصَابةٍ.

وفي «الصحيح»: أنه قال في مرض موته: «وَارَأْسَاهُ»[1]. وكان يُعصِّبُ رأسه في مرضه، وعَصْبُ الرأس ينفع في وجع الشقيقة وغيرها من أوجاع الرأس.

---

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٦٦٦) من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعًا به.

وعِلاجه يختلف باختلاف أنواعه وأسبابه، فمنه ما علاجُه بالاستفراغ، ومنه ما علاجُه بتناول الغذاء، ومنه ما عِلاجُه بالسُّكون والدَّعة، ومنه ما عِلاجُه بالضِّمادات، ومنه ما علاجُه بالتبريد، ومنه ما علاجُه بالتسخين، ومنه ما عِلاجُه بأن يجتنب سماعَ الأصواتِ والحركات.

إذا عُرِفَ هذا، فعِلاجُ الصُّداع في هذا الحديث بالحِنَّاء، هو جزئي لا كُلِّي، وهو علاج نوع من أنواعِه، فإن الصُّداع إذا كان من حرارة ملهبة، ولم يكن من مادةٍ يجب استفراغها، نفع فيه الحِنَّاء نفعًا ظاهرًا، وإذا دُقَّ وضُمِّدَتْ به الجبهةُ مع الخل، سكن الصُّداع، وفيه قوة موافقة للعصب إذا ضُمِّدَ به، سكنت أوجاعُه، وهذا لا يختصُّ بوجع الرأس، بل يعُمُّ الأعضاءَ، وفيه قبض تُشَدُّ به الأعضاء، وإذا ضُمِّدَ به موضعُ الورم الحار والملتهب، سكَّنه.

وقد روى البخاري في «تاريخه»، وأبو داود في «السنن» أنَّ رسولَ الله ﷺ ما شَكا إليه أحدٌ وجَعًا في رأسِهِ إلا قال له: «احْتَجِمْ»، ولا شَكى إليه وجَعًا في رجلَيْه إلا قال له: «**اخْتَضِبْ بالحِنَّاء**»[1].

وفي الترمذي: عن سَلْمَى أُمِّ رافعٍ خادِمةِ النبي ﷺ قالتْ: كان لا يُصيبُ النبي ﷺ قرحةٌ ولا شَوْكةٌ، إلا وَضَع عليها الحِنَّاءَ[2].

---

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٨٥٨) (٦/ ٤٦٢ح ٢٧٠٧٠ و٢٧٠٧١) من طرق عن عبد الرحمن ابن أبي الموال. وعبد الرحمن يخطئ، وقد اختلف عليه، فرواه مرة عن فائد عن عبيد الله بن علي بن أبي رافع عن جدته سلمى وعبيد الله لين، ومرة رواه عن أيوب بن حسن بن علي بن أبي رافع عن جدته سلمى، ومرة رواه عن فائد فقال عن عمته سلمى.

(٢) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (٣٥٠٢) من طريق زيد بن الحباب عن فائد مولى عبيد الله عن عبيد الله عن جدته سلمى، وعبيد الله لين، وأخرجه الترمذي (٢٠٦١) بنحوه من طريق فائد عن علي بن عبيد الله عن جدته سلمى وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. وصوب الترمذي الرواية بذكر عبيد الله.

فصل

والحِنَّاءُ باردٌ في الأُولى، يابسٌ في الثانية، وقوةُ شجر الحِنَّاء وأغصانها مُركَّبةٌ من قوة محللة اكتسبتْها من جوهر فيها مائي، حار باعتدال، ومِن قوة قابضة اكتسبتْها من جوهر فيها أرضي بارد.

ومن منافعه أنه محلِّلٌ نافع من حرق النار، وفيه قوةٌ موافقة للعصب إذا ضُمِّدَ به، وينفع إذا مُضِغ من قُروح الفم والسُّلاق العارض فيه. ويبرئُ القُلاع الحادث في أفواه الصبيان، والضِّماد به ينفعُ مِن الأورام الحارة الملهبة، ويفعَلُ في الجراحات فِعل دم الأخوَين، وإذا خُلِطَ نَوْرُه مع الشمع المصفَّي، ودُهن الورد، ينفع من أوجاع الجنب.

ومن خواصه أنه إذا بدأ الجُدرِيُّ يخرج بصبي، فخُضِبَت أسافل رجليهِ بحنَّاءٍ، فإنه يُؤمَنُ على عينيه أن يخرُج فيها شيء منه، وهذا صحيح مُجرَّب لا شك فيه. وإذا جُعِل نَوْرُه بين طي ثياب الصوف طيَّبها، ومنع السوس عنها، وإذا نُقِعَ ورقُه في ماءٍ يغمُره، ثم عُصِرَ وشُرِبَ من صفوه أربعين يومًا كلَّ يوم عشرون درهمًا مع عشرة دراهم سكر، ويُغذَّي عليه بلحم الضأن الصغير، فإنه ينفع من ابتداء الجُذام بخاصيَّةٍ فيه عجيبة.

وحُكي أنَّ رجلًا تشقَّقَتْ أظافيرُ أصابع يده، وأنه بذل لمن يُبرئه مالًا، فلم يجد، فوصفت له امرأة، أن يشرب عشرة أيام حِناء، فلم يُقْدِم عليه، ثم نقعه بماء وشربه، فبرأ ورجعت أظافيرُه إلى حسنها.

والحِنَّاء إذا أُلزِمَتْ به الأظفار معجونًا حسَّنها ونفعها، وإذا عُجِنَ بالسمن وضُمِّدَ به بقايا الأورام الحارة التي تَرْشَحُ ماءً أصفر نفعها، ونفع من الجرَب المتقرِّح المزمن منفعة بليغة، وهو يُنْبت الشعرَ ويقويه، ويُحَسِّنه، ويُقوِّي الرأس، وينفع من

النَّفَّاطات، والبُثور العارضة في الساقين والرِّجْلين، وسائر البدن.

فصل

في هَدْيه ﷺ في معالجة المرضى بترك إعطائهم ما يكرهونه من الطعام والشراب، وأنهم لا يُكرَهون على تناولهما

روى الترمذي في «جامعه»، وابنُ ماجه، عن عقبة بن عامر الجُهَنِي، قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«لا تُكْرِهوا مَرضاكُم عَلَى الطَّعامِ والشَّرابِ، فإنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ يُطْعِمُهُم ويَسْقِيهِمْ»**[1].

قال بعضُ فضلاء الأطباء: ما أغزرَ فوائدَ هذه الكلمة النبوية المشتملة على حِكم إلهية، لا سِيَّما للأطباء، ولمن يُعالِج المرضى، وذلك أنَّ المريضَ إذا عاف الطعامَ أو الشراب، فذلك لاشتغال الطبيعة بمجاهدة المرض، أو لسقوط شهوته، أو نُقْصانها لضعف الحرارة الغريزية أو خمودها، وكيفما كان، فلا يجوز حينئذ إعطاءُ الغِذاء في هذه الحالة.

واعلم أنَّ الجوعَ إنما هو طلبُ الأعضاء للغذاء لتُخلِفَ الطبيعة به عليها عِوضَ ما يتحلل منها، فتجذب الأعضاء القصوى من الأعضاء الدنيا حتى ينتهيَ الجذبُ إلى المعدة، فيُحِسُّ الإنسان بالجوع، فيطلبُ الغِذاء، وإذا وُجِدَ المرض، اشتغلت الطبيعةُ بمادته وإنضاجها وإخراجها عن طلب الغذاء، أو الشراب، فإذا أُكْرِهَ المريضُ على استعمال شيء من ذلك، تعطلَّتْ به الطبيعة عن فعلها، واشتغلت بهضمه وتدبيره عن إنضاج مادة المرض ودفعه، فيكون ذلك سببًا لضرر المريض،

---

(١) **ضعيف الإسناد**: أخرجه الترمذي (٢٠٤٧) وابن ماجه (٣٤٤٤) من طريق بكر بن يونس بن بكير عن موسى بن علي عن أبيه عن عقبة بن عامر مرفوعًا، ولم يذكر الترمذي لفظ الشراب، وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وحَسَّن البوصيري في «الزوائد» إسناده قلت: وبكر قال عنه الحافظ في «التقريب»: ضعيف.

ولا سِيَّما في أوقات البُحْران [1]، أو ضعفِ الحار الغريزي أو خمودِه، فيكون ذلك زيادةً في البلية، وتعجيل النازلة المتوقَّعة. ولا ينبغي أن يُستعمل في هذا الوقتِ والحال إلا ما يحفظُ عليه قوَّته ويُقويها مِن غير استعمال مزعج للطبيعة ألبتة، وذلك يكونُ بما لَطُفَ قِوامه من الأشربة والأغذية، واعتدلَ مِزاجه كشراب اللَّينوفر، والتفاح، والورد الطَّرِي، وما أشبه ذلك، ومن الأغذية مرق الفراريج المعتدلة الطيبة فقط، وإنعاش قواه بالأراييح العَطِرَة الموافقة، والأخبار السارة، فإنَّ الطبيبَ خادمُ الطبيعة، ومعينها لا معيقها.

واعلم أنَّ الدم الجيد هو المُغَذِّي للبدن، وأنَّ البلغم دم فج قد نضج بعضَ النضج، فإذا كان بعض المرضي في بدنه بلغم كثير، وعُدِم الغذاءُ، عطفت الطبيعةُ عليه، وطبخته، وأنضجته، وصيَّرته دمًا، وغَذَّت به الأعضاء، واكتفت به عما سواه، والطبيعةُ هي القوة التي وكلها الله سبحانه بتدبير البدن وحفظه وصحته، وحراسته مدة حياته.

واعلم أنه قد يُحتاج في النَّدرة إلى إجبار المريض على الطعام والشراب، وذلك في الأمراض التي يكون معها اختلاطُ العقل، وعلى هذا فيكونُ الحديثُ من العامِّ المخصوص، أو من المُطْلَقِ الذي قد دلَّ على تقييده دليلٌ، ومعنى الحديث: أنَّ المريضَ قد يعيش بلا غذاء أيامًا لا يعيش الصحيحُ في مثلها.

وفي قوله ﷺ: «**فإنَّ الله يُطعِمُهم ويَسْقِيهم**» معنى لطيفٌ زائد على ما ذكره الأطباءُ لا يعرفُه إلا مَن له عناية بأحكام القُلوب والأرواح، وتأثيرها في طبيعة البَدن، وانفعالِ الطبيعة عنها، كما تنفعل هي كثيرًا عن الطبيعة، ونحن نُشير إليه إشارةً، فنقول: النَّفْسُ إذا حصل لها ما يشغَلُها مِن محبوبٍ أو مكروهٍ أو مَخُوف،

(١) البُحْران: التغير الذي يحدث للعليل فجأة في الأمراض الحمية الحادة. ويصحبه عرق غزير وانخفاض سريع في الحرارة «المعجم الوجيز» (ص ٣٧).

اشتغلَتْ به عن طلب الغِذاء والشراب، فلا تُحِسُّ بجوع ولا عطش، بل ولا حر ولا برد، بل تشتغل به عن الإحساس المؤلم الشديد الألم، فلا تُحِسُّ به، وما من أحد إلا وقد وجدَ في نفسه ذلك أو شيئًا منه، وإذا اشتغلتْ النفس بما دهمها، وورد عليها، لم تُحِسَّ بألم الجوع، فإن كان الوارد مفرِّحًا قويَّ التفريح، قام لها مَقامَ الغِذاء، فشبعتْ به، وانتعشتْ قُواها، وتضاعفَت، وجرت الدمويةُ في الجسد حتى تظهر في سطحه، فيُشْرِقُ وجهه، وتظهر دمويتهُ، فإنَّ الفرح يُوجبُ انبساطَ دم القلب، فينبعثُ في العروق، فتمتلئُ به، فلا تطلبُ الأعضاءُ حَظَّها من الغذاءِ المعتاد لاشتغالها بما هو أحبُّ إليها، وإلى الطبيعة منه، والطبيعةُ إذا ظَفِرَتْ بما تُحبُّ، آثرتْه على ما هو دونه.

وإن كان الواردُ مؤلمًا أو محزنًا أو مخوفًا، اشتغلتْ بمحاربتِه ومُقاومتِه ومُدافعته عن طلب الغذاء، فهي في حال حربها في شغل عن طلب الطعام والشراب. فإن ظفرتْ في هذا الحرب، انتعشت قواها، وأخلَفت عليها نظيرَ ما فاتها من قوة الطعام والشراب، وإن كانت مغلوبةً مقهورة، انحطَّتْ قواها بحسب ما حصل لها من ذلك، وإن كانت الحربُ بينها وبين هذا العدوِّ سِجالًا، فالقوةُ تظهرُ تارةً وتختفي أُخرى، وبالجملة فالحربُ بينهما على مثال الحرب الخارج بين العدوين المتقاتلين، والنصرُ للغالبِ، والمغلوب إما قتيل، وإما جريح، وإما أسير.

فالمريض: له مَددٌ مِنَ الله تعالى يُغذيه به زائدًا على ما ذكره الأطباء من تغذيته بالدم، وهذا المَددُ بحسب ضعفِه وانكسارِه وانطِراحِه بين يدي ربه عَزَّ وجَلَّ، فيحصُل له من ذلك ما يُوجب له قُربًا من ربه، فإنَّ العبدَ أقربُ ما يكون من ربه إذا انكسر قلبُهُ، ورحمةُ ربه عندئذٍ قريبة منه، فإن كان وليًّا له، حصل له من الأغذية القلبية ما تَقْوى به قُوَى طبيعته، وتَنتعشُ به قواه أعظمَ مِن قوتها، وانتعاشها بالأغذية البدنية، وكلما قَوي إيمانُه وحُبُّه لربه، وأُنسُه به، وفرحُه به، وقَوي يقينه بربه، واشتد شوقه إليه ورضاه به وعنه، وجَدَ في نفسه من هذه القوة ما لا يُعَبَّرُ عنه،

ولا يُدركُه وصف طبيب، ولا يَنالُه علمه.

ومَن غَلُظ طبعُه، وكَثُفَتْ نفسُه عن فهم هذا والتصديق به، فلينظرْ حالَ كثير من عُشَّاقِ الصور الذين قد امتلأتْ قلوبُهم بحُب ما يعشَقونه من صُورةٍ، أو جاهٍ، أو مال، أو علم، وقد شاهد الناسُ من هذا عجائبَ في أنفسهم وفي غيرهم.

وقد ثبت في «الصحيح»: عن النبي ﷺ، أنه كان يُواصلُ في الصِّيام الأيامَ ذواتِ العددِ، وينهَى أصحابه عن الوِصال ويقول: «**لستُ كَهَيْئَتِكُمْ إني أَظَلُّ يُطعِمُني رَبِّي ويَسْقِيني**»[1].

ومعلومٌ أنَّ هذا الطعام والشراب ليس هو الطعام الذي يأكله الإنسانُ بفمه، وإلا لم يكن مواصلًا، ولم يتحقق الفرق، بل لم يكن صائمًا، فإنه قال: «**أَظَلُّ يُطْعِمُني رَبِّي ويَسْقِيني**».

وأيضًا فإنه فرق بينه وبينهم في نفس الوِصال، وأنه يَقدِرُ منه على ما لا يقدِرُون عليه، فلو كان يأكلُ ويشرب بفمه، لم يَقُلْ: «**لَسْتُ كَهَيْئَتِكُم** »، وإنما فهِمَ هذا من الحديث مَنْ قَلَّ نصيبُه من غذاء الأرواح والقلوب، وتأثيرِهِ في القوة وإنعاشِها، واغتذائها به فوقَ تأثير الغِذاء الجسمانيِّ.. والله الموفق.

فصل

في هَدْيه ﷺ في علاج العُذْرة وفي العلاج بالسَّعوط

ثبت عنه في «الصحيحين» أنه قال: «**خَيْرُ مَا تَدَاوَيْتُم به الحِجَامةُ، والقُسْطُ البَحْرِيُّ، ولا تُعَذِّبُوا صِبْيانَكُمْ بالغَمْزِ من العُذْرَةِ**»[2].

---

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٦٥) وفي مواضع من «صـ... ـ» ومسلم (١١٠٣ فؤاد) (٢٥٢٥ قلعجي) من حديث أبي هريرة مرفوعًا به، وللحديث طرق عن أنس وابن عمر وأبي سعيد وعائشة.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٦٩٦) وأطرافه تحت رقم (٢١٠٢) ومسلم (١٥٧٧ فؤاد) (٣٩٦٢ قلعجي) من حديث أنس مرفوعًا به.

وفي «السنن» و«المسند» عنه من حديث جابر بن عبد الله قال: دَخَلَ رسولُ الله ﷺ على عائشة، وعِندَها صَبِيٌّ يَسِيلُ مَنخراهُ دمًا، فقال: «ما هذا» ؟ فقالوا: به العُذرةُ، أو وَجعٌ في رأسه، فقال: **«وَيلكُنَّ، لا تَقْتُلنَ أَوْلادَكُنَّ، أيُّما امرأةٍ أصابَ وَلَدَها عُذْرَةٌ أو وَجَعٌ في رأسِه، فَلْتَأخُذْ قُسْطًا هِنْدِيًّا فَلْتَحُكَّه بماءٍ، ثم تُسْعِطْهُ إيَّاهُ»** فأمَرتْ عائشةُ رضي الله عنها فصُنِعَ ذلك بالصبيِّ، فبَرَأَ[1].

قال أبو عُبيدٍ عن أبي عُبيدَةَ: العُذْرَةُ: تهيُّجٌ في الحَلْق من الدم، فإذا عُولج منه، قيل: قد عُذِرَ به، فهو معذورٌ.. انتهى. وقيل: العُذْرَة: قرحة تخرج فيما بين الأذُن والحلق، وتَعرض للصبيان غالبًا.

وأما نفعُ السَّعوط منها بالقُسْط المحكوك، فلأن العُذْرَةُ مادتُها دم يغلب عليه البلغمُ، لكن تولده في أبدان الصبيان أكثر، وفي القُسْط تجفيفٌ يَشُدُّ اللَّهاةَ ويرفعها إلى مكانها، وقد يكون نفعُه في هذا الداء بالخاصية، وقد ينفع في الأدواء الحارة، والأدوية الحارة بالذات تارة، وبالعرض أُخرى. وقد ذكر صاحب «القانون» في معالجة سُقوط اللَّهَاة: القُسطَ مع الشَّب اليمانيِّ، وبزر المرو.

والقُسْطُ البحريُّ المذكور في الحديث: هو العود الهندي، وهو الأبيض منه، وهو حلو، وفيه منافعُ عديدة. وكانوا يُعالجون أولادَهم بغَمز اللَّهاة، وبالعِلاَق، وهو: شيء يُعلِّقونه على الصبيان، فنهاهم النبي ﷺ عن ذلك، وأرشدهم إلى ما هو أنفعُ للأطفال، وأسهلُ عليهم.

والسَّعوطُ: ما يُصَبُّ في الأنف، وقد يكون بأدوية مفردة ومُركَّبة تُدَق وتُنخل

---

(١) صحيح: أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٣١٥ح ١٣٩٧٦) عن أبي معاوية وابن أبي عتبة عن الاعمش عن أبي سفيان عن جابر به، لكن في رواية أبي معاوية قال على أم سلمة. وفي رواية ابن أبي عتبة قال: على عائشة. وله شاهد صحيح من حديث أم قيس بنت محصن. وأخرجه البخاري (٥٦٩٢) ومسلم (٥٦٥٨ قلعجي) وأبو داود (٣٨٧٧) وابن ماجه (٣٤٦٨).

وتُعجن وتُجفف، ثم تُحَلُّ عند الحاجة، ويُسعط بها في أنف الإنسان، وهو مستلقٍ على ظهره، وبين كتفيه ما يرفعُهما لتنخفض رأسُه، فيتمكن السَّعوطُ من الوصول إلى دماغه، ويُستخرج ما فيه من الداء بالعطاس، وقد مدح النبي ﷺ التداويَ بالسَّعوط فيما يُحتاج إليه فيه.

وذكر أبو داودَ في «سننه»: «أنَّ النبي ﷺ اسْتَعطَ» (١).

فصل

في هَدْيه ﷺ في علاج المفئود

روى أبو داود في «سننه» من حديث مُجاهدٍ، عن سعد، قال: «مَرضتُ مرضًا، فأتاني رسولُ الله ﷺ يَعُودني، فَوَضَعَ يَدَه بين ثَديَيَّ حَتَّى وَجَدتُ بَرْدَها على فؤادي، وقال لي: إنَّكَ رجُلٌ مَفئُودٌ فأْتِ الحارَثَ بن كَلَدَةَ من ثَقِيفٍ، فإنَّه رجلٌ يتطبَّبُ، فلْيأْخُذْ سبعَ تَمَراتٍ من عَجْوَةِ المدينةِ، فلْيَجأْهُنَّ بِنَواهُنَّ، ثم لِيَلُدَّكَ بِهِنَّ» (٢).

المفئود: الذي أُصيب فؤادُه، فهو يشتكيه، كالمبطون الذي يشتكي بطنه.

واللَّدُود: ما يُسقاه الإنسانُ من أحد جانبي الفم.

وفي التَّمْر خاصيَّةٌ عجيبةٌ لهذا الداء، ولا سِيَّما تمرَ المدينة، ولا سِيَّما العجوة منه، وفي كونها سبعًا خاصيةٌ أُخرى، تُدرَك بالوحي، وفي «الصحيحين»: من حديث عامر بن سعد بن أبي وَقَّاصٍ، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَصَبَّحَ بسبعِ

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٦٩١) ومسلم (٣٩٦٤ و٥٦٤٥قلعجي) وأبو داود (٣٨٦٧) من طرق عن وهيب عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس به، وعند البخاري ومسلم زيادة في أوله.

(٢) صحيح الإسناد: أخرجه أبو داود (٣٨٧٥) عن إسحاق بن إسماعيل ثنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن سعد به، قلت: وإسناده صحيح رجاله ثقات، وقد تكلم في سماع ابن أبي نجيح للتفسير من مجاهد. وليس هذا الحديث من التفسير والله أعلم.

تَمَرَاتٍ من تَمْرِ العَالِيَة لم يَضُرَّهُ ذلك اليومَ سَمٌّ ولا سِحْرٌ»[١].

وفي لفظ: «مَن أكل سَبْعَ تمراتٍ مِمَّا بَيْن لابَتَيها حينَ يُصبحُ، لم يَضُرَّهُ سَمٌّ حتى يُمْسِي»[٢].

والتَّمْرُ حارٌّ في الثانية، يابس في الأُولى. وقيل: رطبٌ فيها. وقيل: معتدل، وهو غذاءٌ فاضلٌ حافظٌ للصحة لا سِيَّما لمن اعتاد الغِذَاءَ به، كأهل المدينة وغيرهم، وهو من أفضل الأغذية في البلاد الباردةِ والحارةِ التي حرارتُها في الدرجة الثانية، وهو لهم أنفعُ منه لأهل البلاد البارِدةِ، لبرودةِ بواطن سكانها، وحرارةِ بواطن سكان البلاد الباردة، ولذلك يُكثِرُ أهلُ الحجاز واليمن والطائف، وما يليهم مِن البلاد المشابِهةِ لها من الأغذية الحارة ما لا يتَأَتَّى لغيرهم، كالتَّمْر والعسل، وشاهدناهم يَضَعُون في أطعمتهم من الفُلْفُل والزَّنْجبيل، فوقَ ما يضعه غيرُهم نحوَ عشرة أضعاف أو أكثر، ويأكلون الزَّنْجبيل كما يأكل غيرُهم الحَلْوى، ولقد شاهدتُ من يَتَنَقَّل به منهم كما يتنقل بالنُّقْلِ، ويوافقهم ذلك ولا يضرُّهم لبرودةِ أجوافهم، وخروج الحرارة إلى ظاهر الجسد، كما تُشاهَدُ مياهُ الآبار تبرُدُ في الصيف، وتسخن في الشتاء، وكذلك تنضج المعدة من الأغذية الغليظة في الشتاء ما لا تنضجه في الصيف.

وأما أهل المدينة، فالتَّمْر لهم يكاد أن يكونَ بمنزلة الحِنطة لغيرهم، وهو قوتُهم ومادتُهم، وتمرُ العاليةِ مِن أجود أصناف تمرهم، فإنه متين الجسم، لذيذ الطعم، صادق الحلاوة، والتمر يدخل في الأغذية والأدوية والفاكهة، وهو يوافق أكثر الأبدان، مقوٍّ للحار الغريزي، ولا يتولد عنه من الفضلات الرديئة ما يتولَّد عن

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٤٤٥ و٥٧٦٨ و٥٧٦٩ و٥٧٧٩) ومسلم (٢٠٤٧فؤاد) (٥٢٤١ قلعجي) وأبو داود (٣٨٧٦)من حديث سعد بن أبي وقاص به بلفظ: «سبع تمرات عجوة». وليس فيه: من تمر العالية.

(٢) **صحيح**: أخرجه مسلم (٢٠٤٧ فؤاد) (٥٢٤٠ قلعجي) من حديث سعد بن أبي وقاص به.

غيره من الأغذية والفاكهة، بل يمنع لمن اعتاده من تعفُّن الأخلاط وفسادها.

وهذا الحديثُ من الخطاب الذي أُريد به الخاصُّ، كأهلِ المدينة ومَن جاوَرَهم، ولا ريبَ أنَّ للأمكنة اختصاصًا ينفع كثير من الأدوية في ذلك المكان دونَ غيره، فيكون الدواء الذي قد ينبت في هذا المكان نافعًا من الداء، ولا يوجد فيه ذلك النفعُ إذا نبت في مكان غيره لتأثير نفس التُّربة أو الهواء، أو هما جميعًا، فإنَّ للأرض خواصًّا وطبائع يُقارب اختلافُها اختلافَ طبائع الإنسان، وكثيرٌ من النبات يكون في بعض البلاد غذاءً مأكولًا، وفي بعضها سُمًّا قاتلًا، ورُبَّ أدويةٍ لقوم أغذية لآخرين، وأدوية لقوم من أمراض هي أدويةٌ لآخرينَ في أمراض سواها؛ وأدوية لأهل بلدٍ لا تُناسب غيرهم، ولا تنفعهم.

وأمَّا خاصية السَّبْع، فإنها قد وقعت قدْرًا وشرعًا، فخلق الله عَزَّ وَجَلَّ السَّمواتِ سبعًا، والأرضَينَ سبعًا، والأيام سبعًا، والإنسان كمل خلقه في سبعة أطوار، وشرع الله سبحانه لعباده الطواف سبعًا، والسعي بين الصفا والمروة سبعًا، ورميَ الجمارِ سبعًا سبعًا، وتكبيراتِ العيدين سبعًا في الأولى. وقال ﷺ: «**مُرُوهم بالصَّلاةِ لسَبْعٍ**»[1]، «**وَإِذَا صَارَ للغُلامِ سَبْعُ سِنِينَ خُيِّرَ بين أبويه**»[2] في رواية، وفي رواية أخرى: «**أبُوه أحقُّ به من أُمِّهِ**»، وفي ثالثة: «**أُمُّهُ أَحَقُّ به**» وأمر النبي ﷺ في مرضه أن يُصَبَّ عليه من سبعِ قِرَبٍ، [3] وسَخَّر الله الريحَ على قوم عادٍ سبع ليال،

---

(١) **صحيح**: أخرجه أبو داود (٤٩٤) والترمذي (٤٠٧) من طريق عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده مرفوعًا به، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. قلت: وعبد الملك قال عنه الحافظ في «التقريب»: وثقه العجليُّ قلت: وهو ممن أخرج له مسلم. وللحديث طريق أخرى عند أبي داود (٤٩٥) وأحمد (٢/ ١٨٠ و١٨٧) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

(٢) لم أجده مرفوعًا وهو من كلام الفقهاء، انظر «نيل الأوطار» (٦/ ٣٣١) وسيأتي الكلام عن الأحاديث فيه في الأحق بالحضانة.

(٣) **صحيح**: أخرجه البخاري (١٩٨ و٤٤٤٢ و٥٧١٤) وأحمد (٦/ ١٥١ و٢٢٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وَدَعَا النبي ﷺ أن يُعينَه اللهُ على قومه بسبعٍ كسبعِ يوسف[1]، ومَثَّل اللهُ سبحانه ما يُضاعِفُ به صَدَقَةَ المتصدِّقِ بِحَبَّةٍ أنبتت سبعَ سنابل في كلِّ سُنبلة مائة حَبَّةٍ، وَالسَّنابل التي رآها صاحبُ يوسفَ سبعًا، والسنين التي زرعوها دأْبًا سبعًا، وتُضاعَفُ الصدقة إلى سبعمائة ضِعف إلى أضعاف كثيرة، ويدخل الجنَّـةَ من هذه الأُمَّة بغير حساب سبعون ألفًا.

فلا ريب أنَّ لهذا العدد خاصيَّة ليست لغيره، والسبعة جمعت معانيَ العدد كله وخواصه، فإن العددَ شَفْعٌ ووتْرٌ. والشَّفع: أول وثان. والوتْر: كذلك، فهذه أربع مراتب: شفع أول، وثان. ووتر أول، وثان، ولا تجتمع هذه المراتبُ في أقلَّ مِن سبعة، وهي عدد كامل جامع لمراتب العدد الأربعة، أعني الشَّفْع والوَتْر، والأوائل والثواني، ونعني بالوَتْر الأول، الثلاثة، وبالثاني الخمسة؛ وبالشَّفْع الأول، الاثنين، وبالثاني الأربعة، وللأطباء اعتناءٌ عظيم بالسبعة، ولا سِيَّما في البحارين. وقد قال «أبقراط»: كل شيء في هذا العالم فهو مقدَّر على سبعة أجزاء، والنجوم سبعة، والأيام سبعة، وأسنان الناس سبعة، أولها طفل إلى سبع، ثم صبي إلى أربع عشرة، ثم مُراهِقٌ، ثم شابٌ، ثم كهلٌ، ثم شيخٌ، ثم هَرِمٌ إلى منتهى العمر، والله تعالى أعلم بحكمته وشرعه، وقدره في تخصيص هذا العدد، هل هو لهذا المعنى أو لغيره؟

ونفع هذا العدد مِن هذا التَّمْر من هذا البلد من هذه البقعة بعينها من السُّم والسِّحر، بحيث تمنع إصابته، من الخواصِّ التي لو قالها «أبقراط» و«جالينوس» وغيرهما من الأطباء، لتلقَّاها عنهم الأطباءُ بالقبول والإذعان والانقياد، مع أنَّ القائل إنما معه الحَدْسُ والتخمين والظنُّ، فمَن كلامُه كلُّه يقينٌ، وقطعٌ وبرهانٌ ووحيٌ، أولى أن تُتلقى أقوالُه بالقبول والتسليم، وترك الاعتراض. وأدوية السُّموم

---

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٠٦ و٦٣٩٣) من حديث أبي هريرة و(١٠٠٧) ومواضع من حديث ابن مسعود.

تارة تكون بالكيفية، وتارة تكون بالخاصية كخواص كثير من الأحجار والجواهر واليواقيت.. والله أعلم.

فصل

ويجوز نفعُ التَّمْر المذكور في بعض السموم، فيكونُ الحديثُ مِن العام المخصوص، ويجوز نفعُه لخاصية تلك البلد، وتلك التُّرْبة الخاصة من كل سُمٍّ، ولكن هاهنا أمر لا بد من بيانه، وهو أنَّ مِن شرط انتفاع العليل بالدواء قبولَه، واعتقاد النفعُ به؛ فتقبله الطبيعة، فتستعين به على دفع العِلَّة، حتى إنَّ كثيرًا من المعالجات ينفع بالاعتقاد، وحُسْن القبول، وكمال التلقِّي، وقد شاهد الناس من ذلك عجائب، وهذا لأن الطبيعة يشتد قبولُها له، وتفرحُ النفس به، فتنتعشُ القُوَّة، ويقوى سلطانُ الطبيعة، وينبعثُ الحار الغريزي، فيُساعد على دفع المؤذي، وبالعكس يكون كثير من الأدوية نافعًا لتلك العِلَّة، فيقطعُ عملَه سوءُ اعتقاد العليل فيه، وعدمُ أخذ الطبيعة له بالقبول، فلا يجدي عليها شيئًا. واعتبر هذا بأعظم الأدوية والأشفية، وأنفعِها للقلوب والأبدان، والمعاش والمعاد، والدنيا والآخرة، وهو القرآن الذي هو شفاءٌ مِن كل داء، كيف لا ينفع القلوب التي لا تعتقد فيه الشفاء والنفع، بل لا يزيدها إلا مرضًا إلى مرضها، وليس لِشفاء القلوب دواءٌ قَطُّ أنفعَ مِن القرآن، فإنه شفاؤها التام الكامل الذي لا يُغادر فيها سقمًا إلا أبرأه، ويحفظ عليها صحتها المطلقة، ويحميها الحمية التامة من كل مؤذٍ ومُضر، ومع هذا فإعراضُ أكثرِ القلوب عنه، وعدم اعتقادها الجازم الذي لا ريب فيه أنه كذلك، وعدمُ استعماله، والعدول عنه إلى الأدوية التي ركبها بنو جنسها حال بينها وبين الشفاء به، وغلبت العوائدُ، واشتد الإعراض، وتمكنت العللُ والأدواءُ المزمنة من القلوب، وتربَّى المرضى والأطباء على علاج بني جنسهم وما وضعه لهم شيوخُهم، ومَنْ يُعظمونه ويُحسنون به ظنونهم، فعظم المصابُ، واستحكم الداءُ، وتركَّبت أمراضٌ

وعلَّ أعيَا عليهم عِلاجُها، وكلمَّا عالجوها بتلك العلاجات الحادثة تفاقَمَ أمرها، وقويت، ولسانُ الحال يُنادي عليهم:

وَمِنَ العَجائِبِ والعَجائِبُ جَمَّةٌ قُرْبُ الشِّفَاءِ وما إليهِ وصولُ
كَالْعِيسِ في الْبَيْدَاءِ يَقْتُلُهَا الظَّما والماءُ فوق ظُهُورِهَا مَحْمولُ

فصل

في هَدْيه ﷺ في دفع ضرر الأغذية والفاكهة وإصلاحها بما يدفع ضررها، ويُقوِّي نفعَها

ثبت في «الصحيحين» من حديث عبد الله بن جعفر، قال: «رأيتُ رسولَ الله ﷺ يأكل الرُّطَبَ بالقِثَّاء»[١].

والرُّطب: حارٌّ رَطْبٌ في الثانية، يُقَوِّي المَعِدَة الباردة، ويُوافقها، ويزيد في الباه، ولكنه سريعُ التعفُّن، معطِّش مُعَكِّر للدم، مُصَدِّع مُوَلِّد للسُّدد، ووجع المثانة، ومضرٌّ بالأسنان، والقثاء بارد رطب في الثانية، مسكن للعطش، منعِش للقُوَى بشمه لما فيه من العطرية، مُطفئ لحرارة المَعِدَة الملتهبة، وإذا جُفِّف بزره، ودُقَّ واستُحْلِبَ بالماء، وشُرِب، سكَّن العطش، وأدرَّ البول، ونفع من وجع المثانة. وإذا دُقَّ ونُخِل، ودُلِّك به الأسنان، جلاها، وإذا دُقَّ ورقُه وعُمِل منه ضماد مع المَيْبَخْتَج[٢]، نفع من عضة الكلب الكَلِب.

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٤٤٠ و٥٤٤٧ و٥٤٤٩) ومسلم (٢٠٤٣ فؤاد) (٥٢٣٢ قلعجي) و أبو داود (٣٨٣٥) والترمذي في «السنن» (١٨٥١) وفي «الشمائل» (١٩٦ بتحقيقي) وابن ماجه (٣٣٢٥) و«أخلاق النبي» (٦٧٠ بتحقيقي) جميعًا من طريق إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عبد الله ابن جعفر به.

(٢) الميبختج كذا بالأصل، وفي «تذكرة داود» (١/ ٢٩٩): الميختج من غير باء موحدة، وهو عقيد العنب. يعني المطبوخ.

وبالجملة: فهذا حارٌّ، وهذا بارد، وفي كلٍّ منهما صلاحُ الآخر، وإزالة لأكثر ضرره، ومقاومة كل كيفية بضدها، ودفع سَوْرتِها بالأُخرى، وهذا أصل العِلاج كله، وهو أصل في حفظ الصحة، بل علم الطب كله يُستفاد من هذا. وفي استعمال ذلك وأمثالِهِ في الأغذية والأدوية إصلاحٌ لها وتعديلٌ، ودفعٌ لما فيها من الكيفيات المُضِرَّة لما يُقابلها، وفي ذلك عَوْنٌ على صحة البدن، وقُوَّته وخِصبِه، قالت عائشة رضي الله عنها: سَمَّنوني بكلِّ شيء، فلم أَسْمَن، فسَمَّنوني بالقِثَّاء والرُّطَب، فسمنت[1].

وبالجملة: فدفعُ ضررِ البارد بالحار، والحار بالبارد، والرَّطبِ باليابس، واليابس بالرَّطب، وتعديل أحدِهما بالآخر من أبلغ أنواع العلاجات، وحفظ الصحة. ونظيرُ هذا ما تقدَّم من أمره بالسَّنا والسَّنُوت، وهو العسل الذي فيه شيء من السمن يصلحُ به السَّنَا، ويُعدله، فصلوات الله وسلامه على مَن بُعث بعمارة القلوب والأبدان، وبمصالح الدنيا والآخرة.

فصل

في هَدْيه ﷺ في الحِميـة

الدواء كله شيئان: حِميةٌ وحفظ صحة. فإذا وقع التخليطُ، احتِيجَ إلى الاستفراغ الموافق، وكذلك مدارُ الطب كله على هذه القواعد الثلاثة.

والحِمية حِميتان: حِمية عمَّا يجلِبُ المرض، وحِمية عما يزيده، فيقف على حاله، فالأولى: حِمية الأصحاءِ. والثانية: حِمية المرضى. فإنَّ المريض إذا احتمى، وقف مرضُه عن التزايد، وأخذت القُوَى في دفعه. والأصل في الحِمية قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً

---

(١) **صحيح**: أخرجه أبو داود (٣٩٠٣) وابن ماجه (٣٣٢٤) من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وإسناده صحيح.

فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة :٦]، فَحَمَى المريضَ من استعمال الماء، لأنه يضرُّه.

وفي «سنن ابن ماجه» وغيره، عن أُمِّ المنذِر بنت قيس الأنصارية، قالت: دَخَلَ عليَّ رسول الله ﷺ ومعه عليٌّ، وعليٌّ ناقِهٌ من مرض، ولنا دوالي مُعلَّقة، فقام رسولُ الله ﷺ يأكل منها، وقام عليٌّ يأكل منها، فطفِقَ رسولُ الله ﷺ يقول لعليّ: «**إنك ناقِهٌ**» حَتَّى كفَّ. قالت: وصنعت شعيرًا وسِلْقًا، فجئت به، فقال النبي ﷺ لعليّ: «**مِنْ هذا أَصِبْ، فإنه أنفعُ لكَ**»، وفي لفظ فقال: «**مِنْ هذا فَأَصِبْ، فإنه أوفَقُ لَكَ**»[1].

وفي «سنن ابن ماجه» أيضًا عن صُهَيْبٍ، قال: قدِمتُ على النبي ﷺ وبين يديه خبزٌ وتمرٌ، فقال: «**ادْنُ فَكُلْ**»، فأخذتُ تمرًا فأكلتُ، فقال: «**أتأكُلُ تمرًا وبِكَ رَمَدٌ**» ؟ فقلت: يا رسول الله؛ أمضُغُ مِنَ الناحية الأخرى، فتبسَّم رسول الله ﷺ[2].

وفي حديث محفوظ عنه ﷺ: «**إنَّ اللهَ إذا أحبَّ عبدًا، حماه مِنَ الدُّنيا، كما يَحْمِي أَحَدُكُم مريضَه عَنِ الطَّعَامِ والشَّرابِ**».

وفي لفظ: «**إنَّ اللهَ يَحْمِي عَبْدَه المؤمِنَ مِنَ الدُّنيا**»[3].

---

(١) **حسن**: أخرجه أبو داود (٣٨٥٦) وابن ماجه (٣٤٤٢) وأحمد (٦/ ٣٦٣-٣٦٤)ح (٢٦٠١١ و٢٦٥١٢ و٢٦٥١٣) من طريق فليح بن سليمان عن أيوب بن عبد الرحمن عن يعقوب بن أبي يعقوب عن أم المنذر وأخرجه الترمذي في «السنن» (٢٠٤٣) وفي «الشمائل» (١٨٠بتحقيقي) من طريق فليح عن عثمان بن عبد الرحمن عن يعقوب بمثله. وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. قلت: وإسناده حسن، ولا يمتنع أن يكون لفليح في هذا الحديث شيخان، والله أعلم.

(٢) **ضعيف**: أخرجه ابن ماجه (٣٤٤٣) وفي إسناده عبد الحميد وهو مجهول قيل هو ابن صيفي وقيل هو ابن زياد بن صيفي، وانظر الترجمتين بـ«التهذيب».

(٣) **صحيح**: أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٤٢٧) وفي «الزهد» (٥٦ بتحقيقي) عن أبي سعيد عن سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد مرفوعًا به وإسناده صحيح ومحمود صحابي صغير، لكن قد اختلف على عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب في إسناده فرواه سليمان بن بلال وعبد العزيز بن محمد وإسماعيل بن جعفر (عند أحمد ٥/ ٤٢٧ و٤٢٨) والترمذي (٢٠٤٤) ثلاثتهم عن عمرو عن عاصم بن عمر عن محمود به، وأخرجه أحمد (٥/ ٤٢٨) عن يزيد بن الهاد عن عمرو عن محمود من غير ذكر عاصم وجعله منقطعًا، ورواية=

وأما الحديثُ الدائرُ على ألسنةِ كثيرٍ من الناس: «**الحِميةُ رأسُ الدواءِ، والمَعِدَةُ بيتُ الداءِ، وعوِّدُوا كلَّ جسم ما اعتاد**»[(١)] فهذا الحديث إنما هو من كلام الحارث ابن كَلَدَةَ طبيب العرب، ولا يصحُّ رفعُه إلى النبي ﷺ، قاله غيرُ واحد من أئمة الحديث. ويُذكر عن النبي ﷺ: «**أنَّ المَعِدَةَ حوضُ البدن، والعُروق إليها واردةٌ، فإذا صحَّت المَعِدَةُ صدرت العروقُ بالصحة، وإذا سَقِمَتِ المَعِدَةُ، صدرت العروقُ بالسقم**»[(٢)].

وقال الحارث: رأسُ الطِّبِّ الحِمية، والحِمية عندهم للصحيح في المضرة بمنزلة التخليط للمريض والنَّاقِه، وأنفعُ ما تكون الحِمية للنَّاقهِ من المرض، فإنَّ طبيعته لم ترجع بعدُ إلى قُوَّتها، والقوة الهاضمة ضعيفة، والطبيعة قابلة، والأعضاء مستعدة، فتخليطُه يُوجب انتكاسَها، وهو أصعب من ابتداءِ مرضه.

واعلم أنَّ في منع النبي ﷺ لعليٍّ من الأكل من الدَّوالي، وهو ناقِهٌ أحسن التدبير، فإنَّ الدَّواليَ أَقْنَاءٌ من الرُّطَب تعُلَّقُ في البيت للأكل بمنزلة عناقيدِ العِنَب، والفاكهةُ تضرُّ بالناقِهِ من المرض لسُرعة استحالتها، وضعف الطبيعة عن دفعها، فإنها لم تتمكن بعد من قُوَّتها، وهي مشغولةٌ بدفع آثار العِلَّة، وإزالتها مِن البدن.

=الثلاثة أولى. والإسناد على ذلك صحيح. وكون الحديث مرسل صحابي لا يضر. وفي الحديث خلاف آخر على إسماعيل بن جعفر. وقد صوب أبو حاتم طريق عمرو بن أبي عمرو وانظر (العلل) لابن أبي حاتم (٢/ ١٠٨) وتعليقي على كتاب « الزهد» للإمام أحمد (ح٥٦) والكلام على الرواية المعلة (ح ٥٧) .

(١) **لا أصل له مرفوعاً**: جزم المصنف هنا وابن الدَّيْبع في «تمييز الطيب من الخبيث» (ص ٢٤٥ ح ١٢٧٦) بأنه من كلام الحارث بن كلدة، ونقل ابن الدَّيْبع عن العراقي قوله: لم أجد له أصلاً. وانظر «كشف الخفاء» (٢/ ٢٧٩ ح ٢٣٢٠).

(٢) **موضوع**: أخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (١/ ٥١) وابن الجوزي في «الموضوعات» (١٤٥٠ بتحقيقي) والمتهم به إبراهيم بن جريج الرهاوي الطبيب، وأورده الهيثمي في «المجمع» (٥/ ٨٦) وأعله بيحيى بن عبد الله البابلي وقال عن إبراهيم بن جريج: ضعيف، وانظر «اللآلئ» (٢/ ١٧٦) «وتنزيه الشريعة» (٢/ ٢٤٢ح ٤١) و«لسان الميزان» (١/ ١٣٩).

وفي الرُّطَبِ خاصةٌ نوع ثقل على المَعِدَة، فتشتغل بمعالجتِه وإصلاحه عما هي بصدده من إزالة بقية المرض وآثاره، فإما أن تقف تلك البقية، وإما أن تتزايدَ، فلمَّا وُضع بين يديه السِّلْقُ والشعيرُ، أمره أن يُصيب منه، فإنه من أنفع الأغذية للناقِه، فإنَّ في ماء الشعير من التبريد والتغذية، والتلطيفِ والتليين، وتقويةِ الطبيعة ما هو أصلَح للناقِه، ولا سِيَّما إذا طُبِخَ بأُصول السِّلق، فهذا مِن أوفق الغذاء لمن في مَعِدَتِهِ ضعفٌ، ولا يتولَّد عنه من الأخلاط ما يُخاف منه.

وقال زيدُ بن أسلم: حَمَى عُمَرُ رضي الله عنه مريضًا له، حتى إنه من شدة ما حماه كان يَمَصُّ النَّوَى.

وبالجملة: فالحِمية من أنفع الأدوية قبل الداء، فتمنع حصولَه، وإذا حصل، فتمنع تزايدَه وانتشارَه.

فصل

ومما ينبغي أن يُعلم أنَّ كثيرًا مما يُحمى عنه العليلُ والناقِه والصحيحُ، إذا اشتدت الشهوة إليه، ومالت إليه الطبيعة، فتناول منه الشيء اليسيرَ الذي لا تَعْجِزُ الطبيعةُ عن هضمه، لم يضرَّه تناوُله، بل ربما انتفع به، فإنَّ الطبيعة والمَعِدَة تتلقيانه بالقبول والمحبَّة، فيُصلحان ما يُخشى مِن ضرره، وقد يكون أنفعَ مِن تناول ما تكرهه الطبيعةُ، وتدفعهُ من الدواء، ولهذا أقرَّ النبي ﷺ صُهَيْبًا وهو أرمدُ على تناولِ التَّمَرَاتِ اليسيرة، وعلم أنها لا تَضُرُّه.

ومن هذا ما يُروى عن علي أنه دخل على رسولِ الله ﷺ وهو أرمَدُ، وبَيْنَ يَدَيَ النبي ﷺ تمرٌ يأكلُه، فقال: «**يا عليُّ؛ تشتهيه**» ؟ وَرَمَى إليه بتمرة، ثم بأُخرى حَتَّى رَمَى إليه سَبْعًا، ثم قال: «**حَسْبُكَ يا عليُّ**».

ومن هذا ما رواه ابن ماجه في «سننه» من حديث عِكْرِمَةَ، عن ابن عباس، أنَّ

النبي ﷺ عادَ رَجُلًا، فقال له: «**ما تَشتَهِي؟**» فقال: أشتَهِي خُبْزَ بُرٍّ وفي لفظٍ: أشتَهِي كَعكًا فقال النبي ﷺ: «**مَن كانَ عندَهُ خُبزُ بُرٍّ، فَليبعَثْ إلى أخيه**»، ثم قال: «**إذا اشتَهَى مريضُ أحدِكُم شيئًا، فَلْيُطْعِمْهُ**»[1].

ففي هذا الحديث سرٌّ طبيٌّ لطيف، فإنَّ المريضَ إذا تناول ما يشتهيه عن جُوع صادق طبيعي، وكان فيه ضررٌ ما، كان أنفعَ وأقلَّ ضررًا مما لا يشتهيه، وإن كان نافعًا في نفسه، فإنَّ صِدْق شهوتِهِ، ومحبة الطبيعة يدفع ضررَه، وبُغض الطبيعة وكراهتها للنافع، قد يَجْلِبُ لها منه ضررًا.

وبالجملة: فاللذيذُ المشتَهَى تُقبلُ الطبيعةُ عليه بعناية، فتهضِمُه على أحمَدِ الوجوه، سِيَّما عند انبعاثِ النفس إليه بصدْقِ الشهوة، وصحةِ القوة.. والله أعلم.

فصل

في هَدْيه ﷺ في علاج الرَّمدِ بالسكون، والدَّعةِ، وترْكِ الحركةِ، والحِميةِ مما يُهيج الرَّمد

وقد تقدَّم أنَّ النبي ﷺ حَمَى صُهَيْبًا من التَّمْر، وأنكر عليه أكْلَه، وهو أرمدُ، وَحَمَى عليًّا من الرُّطَبِ لـمَّا أصابه الرَّمدُ.

وذكر أبو نُعَيْم في كتاب «الطب النبوي»: أنه ﷺ «**كان إذا رَمِدَتْ عينُ امرأةٍ من نسائه لم يأتِهَا حَتَّى تَبرأَ عينُها**».

---

(١) ضعيف: وقد أدخل المصنف حديثًا في آخر، والحديثان أخرجهما ابن ماجه في «سننه»، الأول (١٤٣٩) من طريق عكرمة عن ابن عباس، وليس في لفظه أشتهي كعكًا. وفي إسناده صفوان بن هبيرة وهو لين، وأما الحديث الآخر فأخرجه ابن ماجه (١٤٤٠) من طريق يزيد الرقاشي عن أنس، ولفظه: «أتشتهي شيئًا؟ أتشتهي كعكًا؟ قال: نعم»، فطلبوا له. وإسناده ضعيف لضعف يزيد الرقاشي.

الرَّمدُ: ورمٌ حار يَعرِضُ في الطبقة الملتحمة من العَيْن، وهو بياضُها الظاهر، وسببُه انصبابُ أحد الأخلاط الأربعة، أو ريحٌ حارة تكثُر كميتها في الرأس والبدن، فينبعِثُ منها قِسطٌ إلى جَوْهر العَيْن، أو ضربةٌ تُصيب العَيْن، فتُرسل الطبيعةُ إليها مِن الدَّم والروح مقدارًا كثيرًا، تَرُومُ بذلك شفاءَها مما عَرَضَ لها، ولأجل ذلك يَرِمُ العضو المضروب، والقياسُ يوجب ضده.

واعلم أنه كما يرتفعُ من الأرض إلى الجو بُخاران، أحدهما: حار يابس، والآخرُ: حارٌّ رَطب، فينعقدان سحابًا متراكمًا، ويمنعان أبصارَنا مِن إدراك السماء، فكذلك يرتفعُ من قعر المَعِدَة إلى منتهاها مِثلُ ذلك، فيمنعانِ النظرَ، ويتولَّد عنهما عِلَلٌ شَتَّى، فإن قويت الطبيعةُ على ذلك ودفعته إلى الخياشيم، أحدث الزُّكامَ، وإن دفعته إلى اللَّهاة والمنخرَين، أحدث الخُناقَ، وإن دفعتْه إلى الجَنْبِ، أحدث الشَّوْصةَ، وإن دفعتْه إلى الصدر، أحدث النَّزلةَ، وإن انحدر إلى القلب، أحدث الخَبْطَةَ، وإن دفعته إلى العَيْن، أحدث رمدًا، وإن انحدر إلى الجوف، أحدث السَّيَلانَ، وإن دفعته إلى منازل الدِّماغ، أحدث النِّسيانَ، وإن ترطبت أوعيةُ الدماغ منه وامتلأت به عروقُه، أحدث النومَ الشديد، ولذلك كان النوم رَطبًا، والسهرُ يابسًا. وإن طلب البخارُ النفوذَ من الرأس، فلم يقدِرْ عليه، أعقبه الصُّداع والسهر، وإن مال البخار إلى أحد شِقَّي الرأس، أعقبه الشقيقَة، وإن ملك قِمَّةَ الرأس ووسَطَ الهامة، أعقبه داء البَيْضة، وإن برد منه حِجابُ الدماغ أو سخن أو ترطَّب وهاجتْ منه أرياحٌ، أحدث العُطاسَ، وإن أهاج الرطوبة البلغمية فيه حتى غلب الحار الغريزي، أحدث الإغماءَ والسُّكاتَ، وإن أهاج المِرَّةَ السوداءَ حتى أظلم هواءُ الدماغ، أحدث الوسواس، وإن فاض ذلك إلى مجاري العَصَب، أحدث الصَّرْع الطبيعيَّ، وإن ترطبت مجامعُ عصب الرأس وفاض ذلك في مجاريه، أعقبه الفالِج، وإن كان البُخار من مِرَّةٍ صفراءَ ملتهبة محمية للدماغ، أحدث البِرْسامَ، فإن شَرَكه الصدرُ في ذلك، كان سرسامًا، فافهم هذا الفصلَ.

والمقصودُ: أنَّ أخلاط البدن والرأس تكون متحركة هائجة في حالِ الرَّمَد، والجِماعُ مما يَزيد حركتَها وثَوَرانَها، فإنَّه حركةٌ كلية للبدن والروح والطبيعة. فأمَّا البدن، فيسخُنُ بالحركة لا محالة، والنفس تشتدُّ حركتها طلبًا للذة واستكمالها، والروحُ تتحرك تبعًا لحركة النفس والبدن، فإنَّ أول تعلق الروح من البدن بالقلب، ومنه ينشأ الروحُ، وتَنبثُّ في الأعضاء. وأما حركةُ الطبيعة، فلأجل أن تُرسِلَ ما يجب إرسالُه مِن المَنِيِّ على المقدار الذي يجبُ إرسالُه.

وبالجملة: فالجِماعُ حركة كلية عامة يتحرَّك فيها البدن وقُواه، وطبيعته وأخلاطه، والروحُ والنفس، فكل حركة فهي مثيرة للأخلاط مرققةٌ لها تُوجب دفعَها وسيلانها إلى الأعضاء الضعيفة، والعَيْنُ في حال رمدها أضعفُ ما تكون، فأضرُّ ما عليها حركةُ الجِماع.

قال «أبقراط» في كتاب «الفصول»: وقد يَدُلُّ ركوبُ السفُن أنَّ الحركة تُثَوِّرُ الأبدان. هذا مع أنَّ في الرَّمد منافعَ كثيرة، منها ما يستدعيه مِن الحِمية والاستفراغ، وتنقيةِ الرأس والبدن من فضلاتها وعُفوناتها، والكفِّ عما يُؤذي النفس والبدن من الغضب، والهم والحزن، والحركاتِ العنيفة، والأعمال الشاقة. وفي أثر سَلَفيٍّ: لا تَكرهوا الرَّمدَ، فإنه يقطع عروق العَمَى.

ومن أسباب علاجه ملازمةُ السكون والراحة، وتركُ مس العَيْن والاشتغال بها، فإنَّ أضداد ذلك يُوجب انصبابَ المواد إليها. وقد قال بعضُ السَّلَف: مَثَلُ أصْحَابِ مُحَمَّدٍ مَثَلُ العَيْن، ودَوَاءُ العَيْنِ تَرْكُ مَسِّها. وقد رُوي في حديث مرفوع، الله أعلم به: «**علاجُ الرَّمد تَقطيرُ الماءِ البارِدِ في العَيْن**» وهو من أنفع الأدوية للرَّمد الحار، فإنَّ الماء دواء بارد يُستعان به على إطفاء حرارةِ الرَّمد إذا كان حارًّا، ولهذا قال عبدُالله ابن مسعود رضي الله عنه، لامرأتِه زينبَ وقد اشتكتْ عينُها: لو فَعلتِ كما فَعَلَ رسول الله ﷺ كان خيرًا لكِ وأجدَرَ أن تُشْفي، تَنْضَحِينَ في عينِكِ الماءَ، ثم

تقولينَ: «**أَذهِبْ البأْسَ ربَّ النَّاس، واشْفِ أنتَ الشَّافِي، لا شِفاءَ إلا شِفَاؤك، شِفاءً لا يُغادِرُ سَقَمًا**»[1]. وهذا مما تقدَّم مرارًا أنه خاصٌّ ببعض البلاد، وبعضِ أوجاع العَيْن، فلا يُجعل كلامُ النبوَّة الجزئيُّ الخاص كُليًّا عامًّا، ولا الكُليُّ العام جزئيًّا خاصًا، فيقع من الخطأ، وخلاف الصواب ما يقعُ.. والله أعلم.

فصل

في هَدْيه ﷺ في علاج الخَدَران الكُلِّي الذي يَجْمُدُ معه البدنُ

ذكر أبو عُبَيْدٍ في «غريب الحديث» من حديث أبي عثمانَ النَّهْدِيِّ: أنَّ قومًا مرُّوا بشجرةٍ فأكلُوا منها، فكأنما مرَّتْ بهم ريحٌ، فأجمدتْهُم، فقال النبي ﷺ: «**قَرِّسُوا الماءَ في الشِّنَانِ، وصُبُّوا عليهم فيما بين الأَذَانَيْن**»[2]، ثم قال أبو عُبَيْد: «**قَرِّسُوا**»: يعني بَرِّدوا. وقولُ الناس: قد قَرَسَ البردُ، إنما هو من هذا بالسين ليس بالصاد. والشِّنان: الأسقِيةُ والقِرَبُ الخُلقانُ: يُقال للسِّقاء: شَنٌّ، وللقِربة: شَـنَّة. وإنما ذكر الشِّنانَ دون الجُدُدِ لأنها أشدُّ تبريدًا للماء. وقوله: «**بين الأذَانَين**»، يعني: أذانَ الفجر والإقامة، فسمى الإقامة أذانًا.. انتهى كلامه.

قال بعضُ الأطباء: وهذا العلاجُ مِن النبي ﷺ من أفضلِ علاج هذا الداء إذا كان وقوعُه بالحجاز، وهي بلاد حارة يابسةٌ، والحار الغريزيُّ ضَعيف في بواطن سكانها، وصبُّ الماء البارد عليهم في الوقت المذكور ـ وهو أبردُ أوقاتِ اليوم ـ

---

(١) **صحيح من حديث عائشة** أخرجه البخاري (٥٧٥٠) ومسلم (٢١٩١ فؤاد) (٥٦٠٣ قلعجي) وغيرهما من حديث عائشة مرفوعًا به. وأما حديث ابن مسعود فأخرجه أبو داود (٣٨٨٣) وابن ماجه(٣٥٣٠) وأحمد (١/ ٣٨١ح ٣٦٠٤) من طريق الأعمش عن عمرو بن مرة عن يحيى بن الجزار عن ابن أخي – أو أخت – زينب امرأة ابن مسعود عن ابن مسعود مرفوعًا وفيه زيادة وقصة. ويحيى بن الجزار صدوق . وباقي رجال الإسناد ثقات إلا أن ابن أخي زينب مشكوك في صحته وانظر ترجمته بـ«التهذيب» (١٢/ ٣١٨) و«التقريب» (ت٨٤٩٦).

(٢) **ضعيف الإسناد**: للإرسال، أبو عثمان النهدي مخضرم وحديثه هذا مرسل.

يوجبُ جَمْعَ الحار الغريزي المنتشر في البدن الحاملِ لجميع قُواه، فيقوي القوة الدافعة، ويجتمعُ من أقطار البدن إلى باطنه الذي هو محلُّ ذاك الداء، ويستظهر بباقي القُوَى على دفع المرض المذكور، فيدفعه بإذن الله عَزَّ وجَلَّ،

ولو أن «أبقراط» أو «جالينوس» أو غيرَهما، وصف هذا الدواء لهذا الداء، لَخَضَعَتْ له الأطباءُ، وعَجِبُوا من كمال معرفته.

فصل

في هَدْيه ﷺ في إصلاح الطعام الذي يقع فيه الذُّباب وإرشاده إلى دفع مَضَرَّات السموم بأضدادها

في «الصحيحين» من حديث أبي هُريرة، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**إذا وقَعَ الذبابُ في إناءِ أحَدِكُم، فامْقُلُوه، فإنَّ في أحد جنَاحيهِ داءً، وفي الآخرِ شِفَاءً**» [١].

وفي «سنن ابن ماجه» عن أبي سعيد الخُدْريِّ، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**أحَدُ جَناحَي الذُّبابِ سَمٌّ، والآخَرُ شِفَاءٌ، فإذا وَقَعَ في الطَّعَام، فامْقُلُوه، فإنه يُقَدِّمُ السُّمَّ، ويُؤَخِّرُ الشِّفَاءَ**» [٢].

هذا الحديث فيه أمران: أمرٌ فقهيٌّ، وأمرٌ طِبِّيٌّ

فأما الفقهي.. فهو دليلٌ ظاهر الدلالةِ جدًّا على أنَّ الذُّباب إذا مات في ماء أو مائع، فإنه لا يُنجِّسه، وهذا قول جمهور العلماء، ولا يُعرف في السَّلَف مخالفٌ في

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٣٣٢٠ و٥٧٨٢) ولم يخرجه مسلم ولكن أخرجه أيضًا أبو داود (٣٨٤٤) وابن ماجه (٣٥٠٥) من حديث أبي هريرة مرفوعًا به.

(٢) **صحيح**: أخرجه ابن ماجه (٣٥٠٤) من طريق ابن أبي ذئب عن سعيد بن خالد عن أبي سلمة عن أبي سعيد مرفوعًا به. وسعيد صدوق وهو حليف بن زهرة. وباقي رجال الإسناد ثقات. ويتقوى هذا بما سبق.

ذلك. ووَجهُ الاستدلال به أنَّ النبي ﷺ أمر بمَقْلِهِ، وهو غمسُه في الطعام، ومعلومٌ أنه يموت من ذلك، ولا سِيَّما إذا كان الطعامُ حارًّا. فلو كان يُنجسه لكان أمرًا بإفساد الطعام، وهو ﷺ إنما أمر بإصلاحه، ثم عُدِّيَ هذا الحكمُ إلى كل ما لا نفس له سائلة، كالنحلة والزُّنبُور، والعنكبوت، وأشباهِ ذلك. إذ الحكمُ يَعُمُّ بعُموم عِلَّتِه، وينتفي لانتفاء سببه، فلما كان سبب التنجيس هو الدم المحتقن في الحيوان بموته، وكان ذلك مفقودًا فيما لا دم له سائل انتفى الحكم بالتنجيس لانتفاءِ عِلته.

ثم قال مَن لم يحكم بنجاسة عظم الميتةِ: إذا كان هذا ثابتًا في الحيوان الكامل مع ما فيه من الرُّطوبات، والفضلات، وعدم الصلابة، فثبوته في العظم الذي هو أبعدُ عن الرُّطوبات والفضلات، واحتقان الدم أولى، وهذا في غاية القوة، فالمصيرُ إليه أولى.

وأول مَن حُفظ عنه في الإسلام أنه تكلَّم بهذه اللَّفظة، فقال: ما لا نفسَ له سائلة؛ إبراهيم النخَعيُّ وعنه تلقاها الفقهاءُ والنفس في اللُّغة: يُعَبَّر بها عن الدم، ومنه نَفَست المرأة بفتح النون إذا حاضت، ونُفِست بضمها إذا ولدت.

وأما المعنى الطبيُّ، فقال أبو عُبَيْد: معنى «**امْقُلُوه**»: اغمسوه ليخرج الشفاء منه، كما خرج الداءُ، يقال للرجلين: هما يَتَماقلان، إذا تغاطَّا في الماء.

واعلم أنَّ في الذُّباب عندهم قُوَّةً سُمِّيَّةً يدل عليها الورم، والحِكَّة العارِضة عن لسعِه، وهي بمنزلة السِّلاح، فإذا سقط فيما يؤذيه، اتقاه بسلاحه، فأمر النبي ﷺ أن يُقابِلَ تلك السُّمية بما أودعه الله سبحانه في جناحه الآخر من الشفاء، فيُغمسَ كُلُّه في الماء والطعام، فيقابل المادةَ السُّمية المادة النافعة، فيزول ضررُها. وهذا طِبٌّ لا يهتدي إليه كبار الأطباء وأئمتهم، بل هو خارجٌ من مِشكاة النُبوَّة، ومع هذا فالطبيب العالِم العارِف الموفَّق يخضع لهذا العلاج، ويُقِرُّ لمن جاء به بأنه أكملُ الخلق على الإطلاق، وأنه مُؤَيَّد بوحي إلهي خارج عن القُوَى البَشَرية.

وقد ذكر غيرُ واحد من الأطباء أن لسع الزُّنبور والعقرب إذا دُلِكَ موضعه بالذُّباب نفع منه نفعًا بيِّنًا، وسكَّنه، وما ذاك إلا للمادة التي فيه من الشفاء، وإذا دُلِكَ به الورمُ الذي يخرج في شعر العَيْن المسمَّى شَعْرَة بعد قطع رءوس الذُّباب، أبرأه.

فصل

في هَدْيه ﷺ في علاج البَثْرَة

ذكر ابن السُّني في كتابه عن بعض أزواج النبي ﷺ، قالت: دخـل عليّ رسولُ الله ﷺ وقد خرج في أصبعي بَثْرَةٌ، فقال: «**عِنْدَكِ ذَرِيرةٌ؟**» قلت: نعم.

قال: «**ضَعيها عليها**»، وقُولي: «**اللَّهُمَّ مُصَغِّرَ الكَبِيرِ، ومُكبِّرَ الصَغِيرِ، صَغِّرْ مَا بِي**»[(١)].

الذَّرِيرةُ: دواء هندي يُتخذ من قَصب الذَّريرة، وهي حارة يابسة تنفعُ مِن أورام المَعِدَة والكَبِدِ والاستسقاء، وتُقوِّي القلب لطيبها.

وفي «الصحيحين» عن عائشة أنها قالت: طيَّبْتُ رسولَ الله ﷺ بيَدِي بذَرِيرةٍ في حَجَّةِ الوَداع للحِلِّ والإحْرَام[(٢)].

والبَثْرَة: خُراج صغير يكون عن مادة حارة تدفعها الطبيعة، فتسترق مكانًا من الجسد تخرج منه، فهى محتاجة إلى ما يُنضجها ويُخرجها، والذَّريرةُ أحدُ ما يفعل بها ذلك، فإنَّ فيها إنضاجًا وإخراجًا مع طِيب رائحتها، مع أنَّ فيها تبريدًا للنارية التي

---

(١) ضعيف الإسناد: أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٣٧٠ ح ٢٢٦٣١) عن روح عن ابن جريج عن عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي الحسن عن مريم ابنة إياس بن البكير عن بعض أزواج النبي ﷺ قلت: وفي هذا الإسناد ضعف مريم ابنة إياس مجهولة الحال، وقال عنها الحافظ في «التقريب»: مقبولة. يعني عند المتابعة.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٩٣٠) ومسلم (١١٨٩ فؤاد) (٢٧٨٢ قلعجي) وأحمد (٦/ ٢٠٠ و٢٤٤ ح ٢٥١١٣ و٢٥٥٤٧) من حديث عائشة رضي الله عنها به.

في تلك المادة، وكذلك قال صاحب «القانون»: إنه لا أفضل لحرق النار من الذَّريرة بدُهنِ الوردِ والخل.

فصل

[في هَدْيه ﷺ في علاج الأورام والخُرَاجات التي تبرأ بالبَطِّ والبَزْلِ]

يُذكر عن عليّ أنه قال: دخلتُ مع رسول الله ﷺ على رجل يعودُه بظهره ورمٌ، فقالوا: يا رسول الله؛ بهذه مِدَّةٌ. قال: «**بُطُّوا عنه**»، قال علي: فما بَرِحتُ حتى بُطَّتْ، والنبي ﷺ شاهدٌ[1].

ويُذكر عن أبي هريرة: أنَّ النبي ﷺ أمر طبيبًا أن يَبُطَّ بطن رجل أجْوَى البطن، فقيل: يا رسول الله؛ هل ينفع الطِّبُّ؟ قال: «**الذي أنْزَلَ الداء، أنزل الشِّفَاء، فِيمَا شاء**»[2].

الورم: مادة في حجم العضو لفضل مادة غيرِ طبيعية تنصبُّ إليه، ويُوجد في أجناس الأمراض كُلِّها، والموادُ التي تكون عنها من الأخلاط الأربعة، والمائية، والريح، وإذا اجتمع الورمُ سُمي خُراجًا، وكلُّ ورم حار يئول أمره إلى أحد ثلاثة أشياء: إما تحلل، وإما جمع مِدَّة، وإما استحالةٍ إلى الصَّلابة. فإن كانت القوة قوية، استولت على مادة الورم وحلَّلته، وهي أصلحُ الحالات التي يئول حالُ الورم إليها، وإن كانت دون ذلك، أنضجت المادة، وأحالتها مِدَّةً بيضاءَ، وفتحت لها مكانًا

(١) ضعيف: أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١/ ٣٥٣ح ٤٥٤) من حديث علي بن أبي طالب. وفي إسناده: أبو الربيع أشعث بن سليمان السمان وهو ضعيف، وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٩٩) والمتقي الهندي في «كنز العمال» (١٠/ ٨٥ ح ٢٨٤٧٠).

(٢) أورد المتقي الهندي في «الكنز» (١٠/ ٥ ح٢٨٠٨٤) المرفوع منه قولاً وعزاه لأبي نعيم في «الطب» عن أبي هريرة، وأورد الهيثمي في «المجمع» (٥/ ٩٩) من حديث أبي هريرة أن النبي أمر بعلاج رجل فبطه حتى برأ، وقال الهيثمي: رواه البزار وفيه عاصم بن عمر العمري وقد ضعفه الجمهور ووثقه ابن حبان وقال يخطئ ويخالف وبقية رجاله ثقات.

أسالتها منه.

وإن نقصَت عن ذلك أحالت المادة مِدَّةً غير مستحكمة النُّضج، وعجزت عن فتح مكان في العضو تدفعُها منه، فيُخاف على العضو الفساد بطُول لبثها فيه، فيحتاجُ حينئذ إلى إعانة الطبيب بالبَطِّ، أو غيره لإخراج تلك المادة الرديئة المفسدة للعضو.

وفي البَطِّ فائدتان؛ إحداهما: إخراج المادة الرديئة المفسدة.

والثانية: منع اجتماع مادة أُخرى إليها تقوِّيها.

وأما قوله في الحديث الثاني: «إنه أمر طبيبًا أن يَبُطَّ بطن رجل أجْوَى البطن»، فالجَوى يُقال على معانٍ منها: الماءُ المُنْتِنُ الذي يكون في البطن يحدُث عنه الاستسقاءُ.

وقد اختلف الأطباء في بزله لخروج هذه المادة، فمنعته طائفةٌ منهم لخطرِه، وبُعدِ السلامة معه، وجوَّزته طائفةٌ أُخرى، وقالت: لا علاج له سواه، وهذا عندهم إنما هو في الاستسقاء الزِّقيِّ. فإنه كما تقدم ثلاثة أنواع: طَبْلِيّ: وهو الذي ينتفخ معه البطن بمادة ريحية إذا ضُربت عليه سُمع له صوتٌ كصوت الطَّبل، ولحميّ: وهو الذي يربُو معه لحم جميع البدن بمادة بلغمية تفشُو مع الدم في الأعضاء، وهو أصعبُ من الأول، وزِقّيّ: وهو الذي يجتمع معه في البطن الأسفل مادةٌ رديئة يُسمع لها عند الحركة خَضخضةٌ كخضخضةِ الماء في الزِّق، وهو أردأ أنواعه عند الأكثرين من الأطباء. وقالت طائفة: أردأ أنواعه «اللَّحْميُّ» لعموم الآفة به.

ومن جملة علاج الزِّقي إخراج ذلك بالبَزْل، ويكون ذلك بمنزلة فصد العروق لإخراج الدم الفاسد، لكنه خطِرٌ كما تقدَّم، وإن ثبت هذا الحديث، فهو دليلٌ على جواز بزله.. والله أعلم.

فصل

في هَدْيه ﷺ في علاج المرضى بتطييب نفوسهم وتقوية قلوبهم

روى ابن ماجه في «سننه» من حديث أبي سعيد الخُدريّ، قال: قال رسول الله ﷺ: **«إذا دَخَلْتُم على المَرِيضِ، فَنَفِّسوا لَهُ في الأَجَلِ، فإنَّ ذَلِكَ لا يَرُدُّ شيئًا، وَهُوَ يُطَيِّبُ نَفْسَ المريضِ»**[1].

وفي هذا الحديث نوعٌ شريفٌ جدًّا من أشرف أنواع العلاج، وهو الإرشاد إلى ما يُطيِّبُ نفسَ العليل من الكلام الذي تقوى به الطبيعة، وتنتعشُ به القُوَّة، وينبعِثُ به الحارُّ الغريزي، فيتساعدُ على دفع العِلَّة أو تخفيفها الذي هو غايةُ تأثير الطبيب.

وتفريح نفس المريض، وتطييبُ قلبه، وإدخالُ ما يسُرُّه عليه، له تأثيرٌ عجيب في شفاء عِلَّته وخِفَّتها، فإنَّ الأرواح والقُوَى تقوى بذلك، فتُسَاعِدُ الطبيعة على دفع المؤذي، وقد شاهد الناس كثيرًا من المرضى تنتعِشُ قواه بعيادة مَن يُحبونه، ويُعظِّمونه، ورؤيتهم لهم، ولُطفهم بهم، ومكالمتهم إياهم، وهذا أحدُ فوائد عيادة المرضى التي تتعلق بهم، فإنَّ فيها أربعة أنواع من الفوائد: نوعٌ يرجع إلى المريض، ونوعٌ يعود على العائد، ونوعٌ يعود على أهل المريض، ونوعٌ يعود على العامة.

وقد تقدَّم في هَدْيه ﷺ أنه كان يسأل المريض عن شكواه، وكيف يجده ويسأله عما يشتهيه، ويضع يده على جَبْهته، وربما وضعها بين ثدييْه، ويدعو له، ويصف له ما ينفعه في عِلَّته، وربما توضَّأ وصَبَّ على المريضِ من وَضوئه، وربما كان يقولُ للمريض: **«لا بَأْس، طَهُورٌ إنْ شَاءَ الله»**[2]، وهذا من كمال اللُّطف، وحُسن العلاج والتدبير.

---

(١) ضعيف: أخرجه الترمذي (٢٠٩٤) وابن ماجه (١٤٣٨) من طريق موسى بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبيه عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا به، وقال الترمذي: هذا حديث غريب .اهـ. قلت: موسى منكر الحديث.

(٢) أخرجه البخاري (٣٦١٦ و٥٦٥٦ و٥٦٦٢ و٧٤٧٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا به.

فصل

في هَدْيه ﷺ في علاج الأبدان

بما اعتادته من الأدوية والأغذية، دون ما لم تَعْتَدْه

هذا أصلٌ عظيمٌ من أُصول العِلاج، وأنفعُ شيء فيه، وإذا أخطأه الطبيبُ، أضرَّ المريضَ من حيثُ يظن أنه ينفعه، ولا يَعْدِلُ عنه إلى ما يجدهُ من الأدوية في كُتب الطب إلا طبيب جاهل، فإن ملاءمةَ الأدوية والأغذية للأبدان بحسب استعدادها وقبولها، وهؤلاء أهل البوادي والأكارُون وغيرُهم لا ينجَعُ فيهم شراب اللينوفر والوردِ الطَرِّي ولا المغلي، ولا يُؤثر في طباعهم شيئًا، بل عامةُ أدوية أهلِ الحَضَر وأهل الرَّفاهية لا تجدي علهم، والتجربة شاهدة بذلك، ومَن تأمل ما ذكرناه من العلاج النبويِّ، رآه كُلَّه موافقًا لعادةِ العليل وأرضه، وما نشأ عليه. فهذا أصلٌ عظيمٌ من أُصول العلاج يجب الاعتناءُ به، وقد صرَّح به أفاضلُ أهل الطب حتى قال طبيبُ العرب بل أطَبُّهم الحارثُ بن كَلَدَةَ، وكان فيهم كأبقراط في قومه: الحِميةُ رأس الدواء، والمَعِدةُ بيتُ الداء؛ وعوِّدُوا كُلَّ بدنٍ ما اعْتَاد. وفي لفظ عنه: الأزْمُ دَوَاءٌ، والأزم: الإمسـاكُ عن الأكل يَعنى به الجوع، وهو من أكبر الأدوية في شـفاء الأمراض الامتلائية كلِّها بحيثُ إنه أفضلُ في عِلاجها من المستفرغات إذا لم يُخَفْ من كثرة الامتلاء، وهَيَجانِ الأخلاط، وحِدَّتها أو غليانها.

وقوله: «المَعِدَةُ بيتُ الداء»: المَعِدَةُ: عضو عصبيٌّ مجوَّفٌ كالقَرْعَةِ في شكلها، مُركَّبٌ من ثلاث طبقات، مؤلَّفةٍ من شظايا دقيقةٍ عصبية تُسمى اللِّيفَ، ويُحيط بها لحم، وليفُ إحدى الطبقات بالطول، والأُخرى بالعَرْض، والثالثةِ بالوَرْب، وفمُ المَعِدَة أكثر عصبًا، وقعرُها أكثر لحمًا، في باطنها خَمْل، وهي محصورة في وسط البطن، وأميَلُ إلى الجانب الأيمن قليلًا، خُلِقَتْ على هذه الصفة لحكمةٍ لطيفة من الخالق الحكيم سبحانه، وهي بيتُ الداء، وكانت محلًّا للهضم الأول، وفيها يَنضَجُ الغذاء

وينحدِرُ منها بعد ذلك إلى الكَبِد والأمعاء، ويتخلَّف منه فيها فضلاتٌ قد عجزت القوةُ الهاضمة عن تمام هضمها، إما لكثرةِ الغذاء، أو لرداءته، أو لسوءِ ترتيبٍ في استعماله، أو لمجموع ذلك، وهذه الأشياء بعضُها مما لا يتخلَّص الإنسان منه غالبًا، فتكونُ المَعِدَة بيت الداء لذلك، وكأنه يُشير بذلك إلى الحثِّ على تقليل الغذاء، ومنْعِ النفس مِن اتِّباع الشهوات، والتحرُّزِ عن الفضلات.

وأما العادةُ.. فلأنها كالطبيعة للإنسان؛ ولذلك يُقال: «العادةُ طبعٌ ثانٍ»، وهي قوةٌ عظيمة في البدن، حتى إن أمرًا واحدًا إذا قيس إلى أبدان مختلفة العادات، كان مختلِف النسبة إليها. وإن كانت تلك الأبدانُ متفقةً في الوجوه الأُخرى مثالُ ذلك أبدانٌ ثلاثة حارةُ المزاج في سن الشباب، **أحدُها**: عُوِّدَ تناوُلَ الأشياء الحارة، **والثاني**: عُوِّدَ تناوُلَ الأشياء الباردة. **والثالث**: عُوِّدَ تناوُلَ الأشياء المتوسطة، فإن **الأول** متى تناول عسلًا لم يضر به. **والثاني**: متى تناوله، أضرَّ به. **والثالث**: يضرُّ به قليلًا. فالعادةُ ركنٌ عظيم في حفظ الصحة، ومعالجةِ الأمراض، ولذلك جاء العلاجُ النبويُّ بإجراء كل بدن على عادته في استعمال الأغذية والأدوية وغيرِ ذلك.

فصل

في هَدْيه ﷺ في تغذية المريض بألطفِ ما اعتاده من الأغذية

في «الصحيحين» من حديثِ عُرْوةَ، عن عائشةَ: أنها كانتْ إذا ماتَ الميتُ من أهلِها، واجتمع لذلك النساءُ، ثم تفرَّقْنَ إلى أهلهن، أمرتْ ببُرْمَةٍ من تَلْبينةٍ فطُبِخَتْ، وصنعت ثريدًا، ثم صبَّت التلبينةُ عليه، ثم قالت: كُلوا منها، فإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**التَّلْبِينَةُ مَجَمَّةٌ لفؤادِ المريضِ تَذهبُ ببعضِ الحُزْنِ**»[1].

---

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٤١٧ و٥٦٨٩) ومسلم (٢٢١٦ فؤاد) (٥٦٦٢ قلعجي) من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعًا به.

وفي «السنن» من حديث عائشة أيضًا، قالت: قال رسولُ الله ﷺ: **«عليكُمْ بالبَغيضِ النَّافع التَّلْبِينِ»**، قالت: وكان رسولُ الله ﷺ إذا اشتكَى أحدٌ من أهله لم تَزلْ البُرْمةُ على النارِ حتى ينتهيَ أحدُ طرَفَيْهِ. يَعني يَبْرَأَ أو يموت (١).

وعنها: كان رسولُ الله ﷺ إذا قيل له: إنَّ فلانًا وَجِعٌ لا يطْعَمُ الطَّعَامَ، قال: **«عَلَيْكُم بالتَّلْبِينَةِ فحُسُّوه إيَّاها»**، ويقول: **«والذي نفْسي بيدِه إنَّهَا تَغْسِلُ بَطْنَ أحدِكُم كما تَغسِلُ إحداكُنَّ وجهَها مِنَ الوَسَخ»** (٢).

التَّلْبين: هوالحِسَاءُ الرقيقُ الذي هو في قِوَام اللَّبن، ومنه اشتُق اسمُه، قال الهَرَويُّ: سميت تَلبينةً لشبهها باللَّبن لبياضِها ورقتِها، وهذا الغِذَاءُ هو النافع للعليل، وهو الرقيقُ النضيج لا الغليظ النّيء، وإذا شئتَ أن تعرِفَ فضل التَّلْبِينَةِ، فاعرفْ فضل ماء الشعير، بل هي ماءُ الشعير لهم، فإنها حِساء متَّخذ من دقيق الشعير بنُخالته، والفرق بينها وبين ماء الشعير أنه يُطبخ صِحاحًا، والتَّلبينَة تُطبخ منه مطحونًا، وهي أنفع منه لخروج خاصيَّةِ الشعير بالطحن، وقد تقدَّم أنَّ للعاداتِ تأثيرًا في الانتفاع بالأدوية والأغذية، وكانت عادةُ القوم أن يتخذوا ماء الشعير منه مطحونًا لا صِحاحًا، وهو أكثرُ تغذيةً، وأقوى فعلًا، وأعظمُ جلاءً، وإنما اتخذه أطباءُ المدن منه صِحَاحًا ليكونَ أرقَّ وألطفَ، فلا يَثْقُل على طبيعة المريض، وهذا بحسب

(١) ضعيف الإسناد: أخرجه ابن ماجه (٣٤٤٦) من طريق أيمن بن نابل عن امرأة من قريش عن عائشة به، والمرأة مجهولة، وأخرجه أحمد (٦/ ٢٤٢ ح ٢٥٥١٩) عن روح عن أيمن بن نابل عن فاطمة بنت أبي ليث عن أم كلثوم بنت عمرو بن أبي عقرب عن النبي ﷺ: وفاطمة مجهولة الحال. وأم كلثوم هي كلثم القرشية المذكورة في رواية ابن ماجه وهي مجهولة الحال. وقد صح عن عائشة موقوفًا: أنها كانت تأمر بالتلبينة وتقول: هو البغيض النافع، أخرجه البخاري (٥٦٩٠).

(٢) ضعيف الإسناد: أخرجه الترمذي (٢٠٤٦) وابن ماجه (٣٤٤٥) من طريق محمد بن السائب بن بركة عن أمه عن عائشة مرفوعًا به. وأم محمد بن السائب مجهولة الحال. وله شاهد من حديث أيمن ابن نابل عن أم كلثوم عن عائشة أخرجه أحمد في «المسند» (٦/ ٧٩ ح ٢٣٩٧٩) ومن طريق أيمن ابن نابل عن فاطمة بنت أبي ليث عن أم كلثوم مرسلاً، أخرجه أحمد (٦/ ٢٤٢ ح ٢٥٥١٩) وإسناده ضعيف كما سبق.

طبائع أهل المدن ورَخاوتِها، وثِقلِ ماءِ الشعير المطحون عليها. والمقصودُ: أنَّ ماء الشعير مطبوخًا صِحاحًا يَنفُذُ سريعًا، ويَجلُو جلاءً ظاهرًا، ويُغذي غِذاءً لطيفًا. وإذا شُرِب حارًّا كان جلاؤه أقوى، ونفوذُه أسرَع، وإنْماؤه للحرارة الغريزية أكثرَ، وتلميسُه لسطوح المَعِدَة أوفق.

وقولُه ﷺ فيها: «**مجمةٌ لفؤاد المريض**»، يُروى بوجهين؛ بفتح الميم والجيم، وبضم الميم، وكسر الجيم. والأول: أشهر. ومعناه: أنها مُريحةٌ له، أي:

تُريحهُ وتسكِّنُه من «الإجْمام» وهو الراحة. وقولُه: «**تذهب ببعض الحُزْن**»، هذا والله أعلم لأن الغم والحزن يُبَرِّدان المزاجَ، ويُضعفان الحرارةَ الغريزية لميلِ الروح الحامل لها إلى جهة القلب الذي هو منشؤها، وهذا الحساءُ يُقوِّي الحرارة الغريزية بزيادته في مادتها، فتزيلُ أكثرَ ما عرض له من الغم والحزن.

وقد يُقال وهو أقربُ : إنها تَذهبُ ببعض الحُزن بخاصيَّةٍ فيها من جنس خواصِّ الأغذية المفرِحَة، فإنَّ من الأغذية ما يُفرِح بالخاصية.. والله أعلم.

فصل

في هَدْيه ﷺ في علاج السُّمِّ الذي أصابه بخَيْبَر من اليهود

ذكر عبد الرزَّاق، عن معمر، عن الزُّهْريِّ، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك: أنَّ امرأةً يهوديةً أهدَتْ إلى النبي ﷺ شاةً مَصْلِيَّةً بخَيْبَر، فقال: «**ما هذه؟**» قالتْ: هَدِيَّةٌ، وحَذِرَتْ أن تقولَ: مِنَ الصَّدَقة، فلا يأكُلُ منها، فأكل النبي ﷺ، وأكل الصحابةُ، ثُم قال: «**أمسِكُوا**»، ثم قال للمرأة: «**هل سَمَمْتِ هذه الشَّاة؟**» قالتْ: مَن أخبَرَك بهذا؟ قال: «**هذا العظمُ لساقها**»، وهو في يده، قالتْ: نعمْ. قال: «**لِمَ؟**» قالتْ: أردتُ إن كنتَ كاذبًا أن يَستريحَ منك النَّاسُ، وإن كنتَ نبيًّا لم يَضرَّك، قال: فاحتَجَم النبي ﷺ ثلاثةً على الكاهِلِ، وأمَرَ أصحابَه أن يَحتجِمُوا؛ فاحتَجَموا،

فمات بعضُهم[(١)].

وفي طريق أُخرى: «واحتَجَمَ رسولُ الله ﷺ على كاهِلِه مِنْ أجْل الذي أكَلَ من الشَّاة، حَجَمَه أبو هِندٍ بالقَرْنِ والشَّفْرة، وهو مولىً لبني بَيَاضَةَ من الأنصار[(٢)]، وبقي بعد ذلك ثلاثَ سنين حتى كان وجعُه الذي تُوفي فيه، فقال: «**ما زِلْتُ أجِدُ من الأُكْلَةِ التي أكَلْتُ مِن الشَّاةِ يومَ خَيْبَرَ حتى كان هذا أوانَ انْقِطَاعِ الأَبْهَرِ مِنِّي**»، فتُوفي رسول الله ﷺ شهيدًا[(٣)]، قاله موسى بن عُقبةَ.

معالجةُ السُّمِّ تكونُ بالاستفراغات، وبالأدوية التي تُعارض فعل السُّم وتُبطله، إما بكيفياتها، وإما بخواصها. فمَن عَدِمَ الدواءَ، فليبادر إلى الاستفراغ الكُلِّي وأنفعُه الحجامةُ، ولا سيما إذا كان البلد حارًّا، والزمانُ حارًّا، فإن القوة السُّميَّةَ تَسري إلى الدم،

---

(١) ضعيف الإسناد وله شاهد صحيح: أما ما ذكره المصنف فأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١/ ٢٨ ح ١٩٨١٤) وإسناده ضعيف للإرسال، عبد الرحمن بن كعب تابعي لكن قد رواه البخاري في «صحيحه» (٣١٦٩ و٤٢٤٩ و٥٧٧٧) من حديث أبي هريرة بذكر القصة وليس فيه ذكر الاحتجام. وأخرجه مختصرًا من غير ذكر الاحتجام البخاري (٢٦١٧) ومسلم (٢١٩٠ فؤاد) (٥٦٠١ قلعجي) وأبو داود (٤٥٠٨) من حديث أنس.

(٢) ضعيف الإسناد: أخرجه أبو داود (٤٥١٠) والدارمي (١/ ٣٣) من طريق ابن شهاب الزهري عن جابر. وقال الحافظ في «الفتح» (٧/ ٥٧١) وهذا منقطع لأن الزهري لم يسمع من جابر.

(٣) ضعيف الإسناد ويتقوى بمجموع طرقه: أخرجه موسى بن عقبة في «المغازي» عن الزهري مرسلاً، ذكر ذلك الحافظ في «الفتح» (٧/ ٧٤٤) و(١٠/ ٢٨٠) وزاد عزوه لابن سعد عن شيخه الواقدي قلت: والواقدي تالف. والجزء المرفوع قولاً أخرجه البخاري تعليقاً (٧/ ٧٤٤ح ٤٤٢٨) وقال الحافظ: وصله البزار والحاكم والإسماعيلي من طريق عنبسة بن خالد عن يونس بهذا الإسناد. أ هـ. يعني عن يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة. وأخرجه أبو داود (٤٥١٢) والدارمي (١/ ٣٢) من طريق أبي سلمة مرسلاً، وأخرجه أبو داود (٤٥١٣) وأحمد (٦/ ١٨ح ٢٣٤١٥) وعبد الرزاق (١١/ ٢٩ ح ١٩٨١٥) والحاكم (٣/ ٢١٩) من حديث الزهري، واختلف فيه فمرة يرويه مرسلاً، ومرة يقول عن ابنٍ لكعب عن أم مبشر، ومرة عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب ابن مالك عن أمه عن أم مبشر، ومرة عن عبد الرحمن بن كعب عن أبيه عن أم مبشر، ومرة عن أمه أم مبشر.

فتَنبعِثُ في العروق والمجاري حتى تصِلَ إلى القلب، فيكون الهلاكُ، فالدمُ هو المنفذ الموصل للسُّم إلى القلب والأعضاء، فإذا بادر المسمُومُ وأخرج الدم، خرجتْ معه تلك الكيفيةُ السُّميَّة التي خالطتْه، فإن كان استفراغًا تامًّا لم يَضرَّه السُّم، بل إما أن يَذهبَ، وإما أن يَضعفَ فتقوى عليه الطبيعة، فتُبطل فعلَه أو تُضعفه.

ولما احتجم النبي ﷺ، احتجمَ في الكاهل، وهو أقربُ المواضع التي يمكن فيها الحجامة إلى القلب، فخرجت المادةُ السُّمِيَّة مع الدم لا خُروجًا كُليًّا، بل بَقِيَ أثرُها مع ضعفه لما يُريد الله سبحانه من تكميلِ مراتبِ الفضل كُلِّها له، فلما أراد الله إكرامَه بالشهادة، ظهر تأثيرُ ذلك الأثر الكامِن من السُّم ليَقضيَ اللهُ أمرًا كان مفعولًا، وظهر سِرُّ قوله تعالى لأعدائه من اليهود: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[البقرة : ٨٧] فجاء بلفظ «**كَذَّبتم**» بالماضي الذي قد وقع منه، وتحقق، وجاء بلفظ: «**تَقتلُون**» بالمستقبل الذي يتوقَّعونه ويَنتظرونه.. والله أعلم.

فصل

في هَدْيه ﷺ في علاج السِّحر الذي سحرته اليهودُ به

قد أنكر هذا طائفةٌ من الناس، وقالوا: لا يجوزُ هذا عليه، وظنوه نقصًا وعيبًا، وليس الأمرُ كما زَعَموا، بل هو من جنس ما كان يَعتَرِيه ﷺ من الأسقام والأوجاع، وهو مرض من الأمراض، وإصابتُه به كإصابته بالسُّمِّ لا فرقَ بينهما. وقد ثبت في «الصحيحين» عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: «سُحِرَ رسولُ الله ﷺ حتى إنْ كان لَيُخَيَّلُ إليه أنه يأتي نِساءه، ولم يَأْتِهِنَّ»[1] ، وذلك أشدُّ ما يكون مِن السِّحر.

---

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٧٦٣) وفي مواضع من «صحيحه» ومسلم (٢١٨٩ فؤاد) (٥٥٩٩ قلعجي) وابن ماجه (٣٥٤٥) وأحمد (٦/٥٧ و٦٣ و٩٦) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٥١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعًا به.

قال القاضي عِيَاض: والسِّحر مرضٌ من الأمراض، وعارضٌ من العلل يجوز عليه ﷺ كأنواع الأمراض ممَّا لا يُنكَرُ، ولا يَقدَحُ في نُبوته، وأمَّا كونُه يُخيَّل إليه أنه فعل الشيء ولم يفعله، فليس في هذا ما يدخل عليه داخلةً في شيء من صدقه، لقيام الدليل والإجماعِ على عصمته من هذا، وإنَّما هذا فيما يجوز طُرُوُّه عليه في أمر دنياه التي لم يُبعث لسببها، ولا فُضِّل مِن أجلها، وهو فيها عُرضةٌ للآفات كسائر البَشَر، فغيرُ بعيد أنه يُخيَّلُ إليه من أُمورها ما لا حقيقةَ له، ثم يَنجلي عنه كما كان.

والمقصود: ذِكرُ هَدْيِه في علاج هذا المرض، وقد رُوي عنه فيه نوعان:

أحدهما وهو أبلغُهما : استخراجُه وإبطاله، كما صحَّ عنه ﷺ أنه سأل ربَّه سبحانه في ذلك؛ فدُلَّ عليه، فاستَخْرَجه من بئر، فكان في مِشْطٍ ومُشَاطَةٍ، وجُفِّ طَلْعَةِ ذَكَر، فلمَّا استَخْرَجه، ذهب ما به، حتى كأنَّما أُنْشِطَ من عِقال[1]. فهذا من أبلغ ما يُعالَجُ به المَطْبُوبُ، وهذا بمنزلة إزالةِ المادة الخبيثة وقلْعِها مِن الجسد بالاستفراغ.

والنوع الثاني: الاستفراغُ في المحل الذي يَصِلُ إليه أذى السِّحر، فإنَّ للسِّحر تأثيرًا في الطبيعة، وهَيَجانِ أخلاطها، وتشويشِ مِزاجها، فإذا ظهر أثرُهُ في عضو، وأمكن استفراغُ المادة الرديئة من ذلك العضو، نَفَع جدًّا.

وقد ذكر أبو عُبيدٍ في كتاب «غريب الحديث» له بإسناده، عن عبد الرحمن بن أبي لَيْلَى، أنَّ النبي ﷺ احْتَجمَ على رأسه بقَرْنٍ حين طُبَّ[2]، قال أبو عُبيد: معنى طُبَّ: أي: سُحِرَ.

وقد أشكَل هذا على مَن قَلَّ علمُه، وقال: ما للحجامة والسِّحرِ ؟ وما الرابطةُ بين هذا الداء وهذا الدواء ؟ ولو وَجد هذا القائلُ «أبقراط»، أو «ابنَ سينا» أو غيرَهما قد نَصَّ على هذا العلاجِ، لَتَلقَّاه بالقبولِ والتسليم، وقال: قد نَصَّ عليه مَن

---

(١) **صحيح**: وهو جزء من حديث عائشة السابق ذكره.

(٢) **ضعيف**: عبد الرحمن بن أبي ليلى تابعي ثقة وحديثه هذا مرسل.

لا يُشَكُّ في معرفته وفضله.

فاعلم أنَّ مادة السِّحر الذي أُصيب به ﷺ انتهت إلى رأسه إلى إحدى قُواه التي فيه بحيث كان يُخَيَّل إليه أنه يفعل الشيء ولم يفعله، وهذا تصرُّف من الساحر في الطبيعة والمادة الدموية بحيث غلبت تلك المادة على البطن المقدم منه، فغيَّرت مِزاجه عن طبيعته الأصلية.

والسِّحر: هو مركَّب من تأثيرات الأرواح الخبيثة، وانفعال القُوَى الطبيعية عنها وهو أشدُّ ما يكون من السِّحر، ولا سيَّما في الموضع الذي انتهى السِّحرُ إليه. واستعمالُ الحجامةِ على ذلك المكان الذي تضررت أفعالُه بالسِّحر من أنفع المعالجة إذا استُعْمِلتْ على القانون الذي ينبغي.

قال «أبقراط»: الأشياءُ التي ينبغي أن تُسْتَفْرَغَ يجب أن تُستفرغ من المواضع التي هي إليها أميلُ بالأشياء التي تصلُح لاستفراغها.

وقالت طائفة من الناس: إنَّ رسولَ الله ﷺ لما أُصيب بهذا الداءِ، وكان يُخَيَّل إليه أنه فعل الشيء ولم يفعله، ظَنَّ أن ذلك عن مادة دموية أو غيرها مالت إلى جهة الدماغ، وغلبت على البطن المقدَّم منه، فأزالت مِزاجه عن الحالة الطبيعية له، وكان استعمالُ الحجامة إذ ذاك مِن أبلغ الأدوية، وأنفع المعالجة، فاحتجم، وكان ذلك قبل أن يُوحى إليه أنَّ ذلك من السِّحر، فلما جاءه الوحيُ من الله تعالى، وأخبره أنه قد سُحِرَ، عدل إلى العلاج الحقيقيِّ وهو استخراجُ السِّحر وإبطالُه، فسأل الله سبحانه، فدلَّه على مكانه، فاستخرجه، فقام كأنما أُنْشِطَ من عِقال، وكان غايةُ هذا السِّحر فيه إنما هو في جسده، وظاهِر جوارحه، لا على عقلِه وقلبِه، ولذلك لم يكن يعتقدُ صحة ما يُخَيَّل إليه من إتيان النساء، بل يعلم أنه خيال لا حقيقة له، ومثلُ هذا قد يَحْدُثُ من بعض الأمراض.. والله أعلم.

فصل

ومن أنفع علاجات السِّحر الأدوية الإلهية، بل هي أدويتُه النافعة بالذات، فإنه من تأثيرات الأرواح الخبيثة السُّفْلية، ودفعُ تأثيرها يكون بما يُعارِضُها ويُقاومها من الأذكار، والآيات، والدعواتِ التي تُبْطِلُ فعلها وتأثيرها، وكلما كانت أقوى وأشدّ، كانت أبلغَ في النُّشْرةِ(١)، وذلك بمنزلة التقاءِ جيشين، مع كلِّ واحدٍ منهما عُدَّتُه وسلاحُه، فأيُّهما غلب الآخر، قهره، وكان الحكم له، فالقلبُ إذا كان ممتلئًا من الله مغمورًا بذكره، وله من التوجُّهات والدعوات والأذكار والتعوُّذات وردٌ لا يُخِلُّ به يُطابق فيه قلبه لسانه، كان هذا مِن أعظم الأسباب التي تمنع إصابة السِّحر له، ومن أعظم العلاجات له بعد ما يُصيبه.

وعند السَّحَرَة: أنَّ سِحرَهم إنما يَتِمُّ تأثيره في القلوب الضعيفة المنفعِلة، والنفوس الشهوانية التي هي معلَّقةٌ بالسُّفليات، ولهذا فإن غالب ما يؤثِّر في النساءِ، والصبيان، والجُهَّال، وأهل البوادي، ومَن ضَعُف حظُّه من الدين والتوكل والتوحيد، ومَن لا نصيبَ له من الأوراد الإلهية والدعوات والتعوُّذات النبوية.

وبالجملة.. فسلطانُ تأثيرِه في القُلوب الضعيفة المنفعلة التي يكون ميلُها إلى السُّفليات، قالوا: والمسحورُ هو الذي يُعين على نفسه، فإنَّا نجد قلبه متعلقًا بشيء كثيرِ الالتفات إليه، فيتسلَّط على قلبه بما فيه مِن الميل والالتفات، والأرواح الخبيثة إنما تتسلَّطُ على أرواح تلقاها مستعِدَّة لتسلُّطِها عليها بميلها إلى ما يناسب تلك الأرواح الخبيثة، وبفراغِها من القوة الإلهية، وعدم أخذها للعُدَّة التي تُحاربها بها، فتجدها فارغة لا عُدَّة معها، وفيها مَيلٌ إلى ما يُناسبها؛ فتتسلَّط عليها، ويتمَكَّن تأثيرُها فيها بالسِّحر وغيره.. والله أعلم.

---

(١) النُشرة: – بالضم – ضرب من الرقية والعلاج، يعالج به من كان يظن أن به مسًّا من الجن، سميت نشرة لأنه ينشر بها عنه ما خامره من الداء أي يكشف ويزال. من «لسان العرب» (ص٤٢٤٢).

فصل

في هَدْيه ﷺ في الاستفراغ بالقيء

روى الترمذيُّ في «جامعه» عن مَعدان بن أبي طلحةَ، عن أبي الدرداء: أنَّ النبي ﷺ قاءَ، فتوضَّأ فلقيتُ ثَوْبان في مسجد دِمَشق، فذكرتُ له ذلك، فقال: صَدَقَ، أنا صَبَبْتُ له وَضُوءَه[1]. قال الترمذي: وهذا أصح شيء في الباب.

القيءُ: أحد الاستفراغات الخمسة التي هي أُصول الاستفراغ، وهي: الإسهال، والقيء، وإخراج الدم، وخروج الأبخرة والعَرق. وقد جاءت بها السُّنَّة.

فأما الإسهال.. فقد مرَّ في حديث: «**خيرُ ما تداويتم به المَشِيُّ**» وفي حديث «**السَّنا**». وأما إخراج الدم.. فقد تقدَّم في أحاديث الحِجامة.

وأما استفراغ الأبخرة.. فنذكره عقيبَ هذا الفصل إن شاء الله.

وأما الاستفراغ بالعَرق.. فلا يكون غالبًا بالقصد، بل بدفع الطَّبيعة له إلى ظاهر الجسد، فيُصادف المسام مفتَّحةً، فيخرج منها.

---

(١) صحيح الإسناد: أخرجه الترمذي (٨٧) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عن حسين المعلم عن يحيى بن كثير عن الأوزاعي عن يعيش بن الوليد عن أبيه عن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء به. ولفظه: «قاء فأفطر فتوضأ»: وقال الترمذي: وقد جود حسين المعلم هذا الحديث. وحديث حسين أصح شيء في هذا الباب. اهـ. قلت: وإسناده صحيح. والحديث أخرجه أبو داود (٢٣٨١) وأحمد (٦/ ٣٤٣ح ٢٦٩٥٦) والحاكم (١/ ٢٤٦) والدار قطني (٢/ ١٨١) والطحاوي (٢/ ٩٦) من طريق يحيى بن أبي كثير بمثله بلفظ: «قاء فأفطر»، وليس عندهم فتوضأ. قلت: لكن يدل على الوضوء قول ثوبان: أنا صببت له وضوءه. لكن قد نقل الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ٤٢) عن الإمام النووي قوله: ليس في نقض الوضوء وعدم نقضه، بالدم والقيء والضحك في الصلاة حديث صحيح. اهـ. وحكم البيهقي على الحديث بالاضطراب «السنن الكبرى» (١/ ١٤٤) وصحح ابن منده إسناده وقال: إسناد صحيح متصل وتركه الشيخان لاختلاف في إسناده. اهـ. من حاشية الدار قطني.

والقيءُ استفراغٌ من أعلى المعِدَة، والحُقنة من أسفلها، والدواءُ من أعلاها وأسفلها.

والقيءُ نوعان: نوعٌ بالغَلَبة والهَيَجان، ونوعٌ بالاستدعاء والطلب.

فأما الأول: فلا يَسُوغُ حبسُه ودفعه إلا إذا أفرط وخِيف منه التلفُ، فيقطع بالأشياء التي تُمسكه. **وأما الثاني**: فأنفعُه عند الحاجة إذا رُوعي زمانُه وشروطه التي تُذكر.

وأسباب القيء عشرة..

أحدها: غلبة المِرَّة الصفراء، وطُفُوُّها على رأس المعدة، فتطلب الصعودَ.

الثاني: من غلبة بلغم لَزِجٍ قد تحرَّك في المَعِدَة، واحتاج إلى الخروج.

الثالث: أن يكون مِن ضعف المَعِدَة في ذاتها، فلا تَهْضم الطعام، فتقذفه إلى جهة فوق.

الرابع: أن يُخالطها خلط رديء ينصبُّ إليها، فيسيء هضمَها، ويُضعف فعلها.

الخامس: أن يكون من زيادة المأكول أو المشروب على القدر الذي تحتمله المَعِدَة، فتعجز عن إمساكه، فتطلب دفعه وقذفه.

السادس: أن يكون مِن عدم موافقة المأكول والمشروب لها، وكراهتها له، فتطلب دفعه وقذفه.

السابع: أن يحصُل فيها ما يُثوِّر الطعامَ بكيفيته وطبيعته، فتقذف به.

الثامن: القَرَف، وهو مُوجِب غثَيانِ النفس وتَهَوُّعِها.

التاسع: من الأعراض النفسانية، كالهمِّ الشديد، والغم، والحزن، وغلبة

اشتغال الطبيعة والقُوَى الطبيعية به، واهتمامها بوروده عن تدبير البدن، وإصلاح الغِذاء، وإنضاجه، وهضمه، فتقذِفُه المَعِدَة، وقد يكون لأجل تحرُّك الأخلاط عند تخبُّط النفس، فإن كل واحد من النفس والبدن ينفعل عن صاحبه، ويؤثر في كيفيته.

العاشر: نقل الطبيعة بأن يرى مَن يتقيأ، فيغلبه هو القيء من غير استدعاء، فإن الطبيعة نَقَّالة.

وأخبرني بعض حُذَّاق الأطباء، قال: كان لي ابن أُخت حَذِق في الكحْل، فجلس كحَّالًا. فكان إذا فتح عينَ الرجل، ورأى الرَّمد وكحَّله، رَمِد هو، وتكرر ذلك منه، فترك الجلوسَ. قلتُ له: فما سببُ ذلك ؟ قال: نقلُ الطبيعة، فإنها نَقَّالة، قال: وأعرِفُ آخرَ، كان رأى خُراجًا في موضع من جسم رجل يحكُّه، فحك هو ذلك الموضع، فخرجت فيه خُراجة.

قلتُ: وكلُّ هذا لا بد فيه من استعداد الطبيعة، وتكون المادة ساكنةً فيها غير متحركة، فتتحرك لسبب من هذه الأسباب، فهذه أسبابٌ لتحرك المادة لا أنها هي الموجبة لهذا العارض.

فصل

ولما كانت الأخلاط في البلاد الحارة، والأزمنة الحارة تَرِقُّ وتنجذب إلى فوق، كان القيء فيها أنفع. ولما كانت في الأزمنة الباردة والبلاد الباردة تغلُظ، ويصعب جذبها إلى فوق، كان استفراغُها بالإسهال أنفع.

وإزالة الأخلاط ودفعها تكون بالجذب والاستفراغ، والجذبُ يكون من أبعد الطرُق، والاستفراغُ مِن أقربها، والفرق بينهما أنَّ المادة إذا كانت عاملة في الانصباب أو الترقي لم تستقر بعد، فهي محتاجة إلى الجذب، فإن كانت متصاعدة جذبَتْ من أسفل، وإن كانت منصَبَّة جذبَتْ مِن فوق، وأما إذا استقرت في موضعها،

استُفرغت مِن أقرب الطرق إليها، فمتى أضرَّت المادة بالأعضاء العليا، اجتُذبت من أسفل، ومتى أضرَّت بالأعضاء السفلى، اجتُذبت من فوق، ومتى استقرت، استُفرغت من أقرب مكان إليها، ولهذا احتجم النبي ﷺ على كاهِله تارة، وفي رأسه أُخرى، وعلى ظهر قدمه تارة، فكان يستفرِغُ مادة الدم المؤذي من أقرب مكان إليه.. والله أعلم.

فصل

والقيءُ يُنقِّي المَعِدَة ويُقوِّيها، ويُحِدُّ البصر، ويزيل ثقل الرأس، وينفع قروح الكُلَى، والمثانة، والأمراض المزمنة: كالجذام، والاستسقاء، والفالِج، والرَّعشة، وينفع اليَرَقان.

وينبغي أن يستعمله الصحيح في الشهر مرتين متواليتين من غير حفظ دور، ليتداركَ الثاني ما قصر عنه الأول، وينقي الفضلاتِ التي انصبَّت بسببه، والإكثارُ منه يَضر المَعِدَة، ويجعلها قابلة للفضول، ويضر بالأسنان والبصر والسمع، وربما صَدَعَ عَرَقًا، ويجب أن يجتنبه مَن به ورمٌ في الحلق، أو ضعفٌ في الصدر، أو دقيقُ الرقبة، أو مستعدٌ لنَفْث الدم، أو عَسِرُ الإجابة له.

وأمَّا ما يفعله كثير ممن يسيء التدبير، وهو أن يمتلئ من الطعام، ثم يَقذِفَه، ففيه آفاتٌ عديدة؛ منها: أنه يُعَجِّلُ الهَرَم، ويُوقع في أمراض رديئة، ويَجعل القيءَ له عادة. والقيءُ مع اليُبوسة، وضعفِ الأحشاء، وهُزالِ المَرَاقِّ[1]، أو ضعفِ المُستقيء خطرٌ.

وأحمَدُ أوقاتِه الصيفُ والربيع دون الشتاء والخريف، وينبغي عند القيء أن يَعْصِبَ العينين، ويقمط البطن، ويغسِلَ الوجه بماء بارد عند الفراغ؛ وأن يشرب

---

(١) مراق البطن: مارقَّ منه ولان في أسافله ونحوها، من «المعجم الوجيز» (ص ٢٧٤).

عقيبه شراب التفاح مع يسير من مُصْطَكَى، وماءُ الورد ينفعه نفعًا بيِّنًا.

والقيء يستفرغ من أعلى المعدة، ويجذب من أسفل، والإسهال بالعكس، قال «أبقراط»: وينبغي أن يكون الاستفراغ في الصيف من فوق أكثرَ من الاستفراغ بالدواء، وفي الشتاء من أسفل.

فصل

في هَدْيه ﷺ في الإرشاد إلى معالجة أحْذَق الطَّبِيبَيْن

ذكر مالك في «موطئه»: عن زيد بن أسلمَ، أنَّ رجلًا في زمان رسول الله ﷺ أصابه جُرْحٌ، فاحْتَقَن الجُرْحُ الدَّم. وأن الرجلَ دعا رجُلَيْن من بني أنمار، فنَظَرا إليه فزعما أنَّ رسولَ الله ﷺ، قال لهما: «**أيُّكما أطَبُّ**»؟ فقال: أوَ في الطِّبِّ خيرٌ يا رسولَ الله ؟ فقال: «**أنزلَ الدواءَ الذي أنزلَ الداء**»[1].

ففي هذا الحديث أنه ينبغي الاستعانةُ في كل عِلم وصِناعة بأحذقِ مَنْ فيها فالأحذق، فإنه إلى الإصابة أقربُ.

وهكذا يجب على المُستفتي أن يستعينَ على ما نَزَلَ به بالأعلم فالأعلم، لأنه أقربُ إصابةً ممَّن هُوَ دُونَه.

وكذلك مَن خَفيتْ عليه القِبْلةُ، فإنه يُقلِّدُ أعلمَ مَن يَجِدُه، وعلى هذا فَطَر الله عبادَه، كما أن المسافر في البرِّ والبحر إنَّما سكونُ نفسه، وطمأنينتُه إلى أحْذقِ الدليلَيْن وأخبَرِهما، وله يَقصِدُ، وعليه يَعتمِدُ، فقد اتفقتْ على هذا الشريعةُ والفِطرةُ والعقلُ.

وقولُه ﷺ: «أنزل الدواءَ الذي أنزلَ الداءَ»، قد جاء مثلُه عنه في أحاديث كثيرةٍ، فمنها ما رواه عمرو بن دِينارٍ عن هِلال بن يِسَافٍ، قال: دخلَ رسولُ الله ﷺ

(١) ضعيف الإسناد: للإرسال أخرجه مالك في «الموطأ» (ص ٩٤٤ كتاب العين (باب ٥) تعالج المريض ح ١٢) عن زيد بن أسلم مرسلاً.

على مريض يَعودُه، فقال: «**أرسِلُوا إلى طَبيبٍ**»، فقال قائلٌ: وأنتَ تقولُ ذلك يا رسولَ الله ؟ قال: «**نعمْ، إنَّ الله عَزَّ وجَلَّ لم يُنْزِلْ داءً إلاَّ أنزَلَ له دَواءً**» [١].

وفي «الصحيحين» من حديث أبي هريرةَ يَرفعُه: «**ما أنزلَ اللهُ من داءٍ إلا أنزلَ له شفاء**» [٢]، وقد تقدَّم هذا الحديثُ وغيرُه.

واختُلِفَ في معنى «**أنزل الداءَ والدواء**»، فقالت طائفةٌ: إنزالُه إعلامُ العِباد به، وليس بشيء، فإن النبي ﷺ أخبرَ بعموم الإنزال لكل داءٍ ودوائه، وأكثرُ الخلق لايعلمون ذلك، ولهذا قال: «**عَلِمَه مَن عَلِمَه، وجَهِلَه مَن جَهِلَه**».

وقالت طائفةٌ: إنزالُهما: خَلْقُهما ووضْعُهما في الأرض، كما في الحديث الآخر: «**إنَّ الله لم يَضعْ داءً إلاَّ وَضَعَ له دواءً**»، وهذا وإن كان أقربَ مِن الذي قبله، فلَفْظةُ «الإنزال» أخصُّ من لفظة «الخلق» و«الوضع»، فلا ينبغي إسقاطُ خصوصيةِ اللَّفظة بلا موجِب.

وقالت طائفةٌ: إنزالُهما بواسطةِ الملائكة الموكلين بمباشرة الخلق من داء ودواء وغيرِ ذلك، فإنَّ الملائكة موكَّلَةٌ بأمر هذا العالَم، وأمر النوع الإنسانيِّ من حين سقوطِه في رَحِم أُمِّه إلى حين موتِه، فإنزالُ الداء والدواء مع الملائكة، وهذا أقربُ من الوجهين قبله. وقالت طائفةٌ: إنَّ عامة الأدواء والأدوية هي بواسطة إنزال الغَيْثِ من السماء الذي تَتولَّد به الأغذيةُ، والأَقواتُ، والأدويةُ، والأدواءُ، وآلاتُ ذلك كله، وأسبابُه ومكمِّلاتُه؛ وما كان منها مِن المعادن العُلْوية، فهي تَنزل مِن الجبال، وما كان منها من الأودية والأنهار والثمار، فداخلٌ في اللَّفظ على طريق

---

(١) **ضعيف الإسناد**: للإرسال، هلال بن يساف تابعي ثقة، وهذا مرسل.

(٢) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٦٧٨) من حديث أبي هريرة ومسلم (٢٢٠٤ فؤاد) (٥٦٣٧ قلعجي) من حديث جابر.

التغليبِ والاكتفاءِ عن الفعلين بفعل واحد يتضمنهما، وهو معروف من لغة العرب، بل وغيرها من الأُمم، كقول الشاعر:

عَلفْتُها تِبْنًا وَمَاءً باردًا حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

وقول الآخر:

وَرأَيْتُ زَوْجكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّــدًا سَيْـفًا وَرُمْحًـــا

وقول الآخر:

إذَا مَا الغَانِياتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَواجِبَ وَالْعُيُونا

وهذا أحسنُ مما قبله من الوجوه.. والله أعلم.

وهذا من تمام حكمة الربِّ عَزَّ وجَلَّ، وتمام ربوبيته، فإنه كما ابتلى عبادَه بالأدواء، أعانهم عليها بما يسَّرَهُ لهم من الأدوية، وكما ابتلاهم بالذنوب أعانهم عليها بالتوبة، والحسناتِ الماحية والمصائب المكفِّرة، وكما ابتلاهم بالأرواح الخبيثةِ من الشياطين، أعانهم عليها بجُنْدٍ من الأرواح الطيبة، وهم الملائكة، وكما ابتلاهم بالشهوات أعانهم على قضائها بما يسَّرَهُ لهم شرعًا وقدْرًا مِن المشتهيات اللَّذيذة النافعة، فما ابتلاهم سُبحانه بشيء إلا أعطاهم ما يستعينُون به على ذلك البلاء، ويدفعُونه به، ويبقى التفاوتُ بينهم في العلم بذلك، والعلم بطريق حصوله والتوصل إليه.. وبالله المستعان.

فصل

في هَدْيه ﷺ في تضمين مَن طبَّ الناس وهو جَاهِلٌ بالطِّب

روى أبو داود، والنسائيُّ، وابن ماجه، من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«مَنْ تطبَّبَ ولم يُعْلَم مِنْهُ الطِّبُّ قَبْلَ ذلك،**

فهو ضَامِنٌ»[١].

هذا الحديث يتعلق به ثلاثة أُمور: أمرٌ لُغوي، وأمرٌ فِقهي، وأمرٌ طبي.

فالطِّب بكسر الطاء في لغة العرب، يقال على معانٍ. منها الإصلاح. يقال: طببتُه: إذا أصلحته. ويقال: له طِبٌّ بالأمور. أي: لُطفٌ وسياسة. قال الشاعر:

وإذَا تغيَّرَ مِنْ تَمِيمٍ أَمْرُها   كُنْتَ الطَّبِيبَ لَها بِرَأْيٍ ثَاقِبِ

ومنها: الحِذق. قال الجوهريُّ: كلُّ حاذقٍ طبيبٌ عند العرب، قال أبو عبيد: أصل الطِّب: الحِذْق بالأشياء والمهارة بها. يقال للرجل: طب وطبيب: إذا كان كذلك، وإن كان في غير علاج المريض. وقال غيرُه: رجل طبيبٌ؛ أي: حاذقٌ، سمي طبيبًا لحِذقه وفِطْنته. قال علقمة:

فَإنْ تَسْأَلُونى بِالنِّسَــاءِ فَإنني   خَبِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ
إذَا شَابَ رَأْسُ الْمَرْءِ أَوْ قَلَّ مَالُـه   فَلَيْسَ لَهُ مِنْ وُدِّهِنَّ نَصِيبُ

وقال عنترةُ:

إنْ تُغْدِفِي دُونى الْقِنَـاعَ فَإنني   طَبٌّ بِأَخْذِ الْفَارِسِ الْمُسْتَلْئِمِ

---

(١) معلول: أخرجه أبو داود (٤٥٨٦) والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٥٢-٥٣) وفي «السنن الكبرى» (٤/ ٢٤١ و٢٤٨ح ٧٠٣٤ و٧٠٦٨) وابن ماجه (٣٤٦٦) والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٢٣٦) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٤١) والدارقطني في «السنن» (٣/ ١٩٥ح ٣٣٥ و٣٣٦) و(٤/ ٢١٥ ح٤٢ و٤٣ و٤٤) جميعًا من طريق الوليد بن مسلم عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعًا به، وهذا إسناد حسن، لكن قال أبو داود: هذا لم يروه إلا الوليد، لا ندري هو صحيح أم لا، وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال البيهقي في «السنن» كذا رواه جماعة عن الوليد بن مسلم، ورواه محمود بن خالد عن الوليد عن ابن جريج عن عمرو ابن شعيب عن جده عن النبي ﷺ، ولم يذكر أباه. وقال الدارقطني (٣/ ١٩٥) لم يسنده غير الوليد ابن مسلم، وغيره يرويه عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب مرسلاً عن النبي ﷺ.

أي: إن تُرخي عني قِناعك، وتَستُري وجهك رغبةً عني، فإني خبيرٌ حاذقٌ بأخذ الفارس الذي قد لبس لأْمَةَ حربه.

ومنها: **العادة**، يقال: ليس ذلك بطِبِّي، أي: عادتي، قال فَرْوةُ بن مُسَيك:

فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِن ... مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا

وقال أحمد بن الحسين المتنبي:

وَمَا التِّيهُ طِبّي فِيهِمُ غَيْرَ أنني ... بَغِيضٌ إِلَيَّ الْجَاهِلُ الْمُتَعَاقِلُ

ومنها: **السِّحر**؛ يقال: رجل مطبوب، أي: مسحور، وفي «الصحيح» من حديث عائشة لـمَّا سحرت يهودُ رسولَ الله ﷺ، وجلس المَلَكَانِ عِنْدَ رأسه وعند رجليه، فقال أحدهما: ما بالُ الرَّجُلِ ؟ قال الآخر: مَطْبُوبٌ. قال: مَن طَبَّه ؟ قال: فلان اليهوديُّ[1].

قال أبو عبيد: إنما قالوا للمسحور: مَطْبُوب؛ لأنهم كنَّوْا بالطِّبِّ عن السِّحر، كما كنَّوا عن اللَّديغ، فقالوا: سليمٌ تفاؤلًا بالسلامة، وكما كنَّوا بالمفازة عن الفلاة المُهلكة التي لا ماء فيها، فقالوا: مفازة تفاؤلًا بالفوز من الهلاك. ويقال الطِّبُّ لنفس الداء. قال ابْنُ أبي الأسلت:

أَلاَ مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عَنِّي ... أَسِحْرٌ كَانَ طِبُّكَ أَمْ جُنُونُ ؟

وأما قول الحماسي:

فإن كُنْت مَطْبُوبًا فَلا زِلْتُ هَكَذَا ... وإن كُنْتُ مَسْحُورًا فلا بَرِئَ السِّحْرُ

فإنه أراد بالمطبوب الذي قد سُحِر، وأراد بالمسحور: العليل بالمرض.

قال الجوهري: ويقال للعليل: مسحور. وأنشد البيت. ومعناه: إن كان هذا

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٧٦٣) ومسلم (٢١٨٩ فؤاد) (٥٥٩٩ قلعجي) من حديث عائشة.

الذي قد عراني منكِ ومِن حُبِّك أسألُ اللهَ دوامه، ولا أريدُ زواله، سواء أكان سحرًا أو مرضًا.

والطبُّ: مثلثُ الطاء، فالمفتوح الطاءُ: هو العالِمِ بالأُمور، وكذلك الطبيبُ يقال له: طَب أيضًا. والطِّبُّ: بكسر الطاء: فِعْلُ الطبيب، والطُّبُّ بضم الطاء: اسم موضع. قاله ابن السِّيد، وأنشد:

فَقُلْتُ هَل انهَلْتُم بِطُبَّ رِكَابكُمْ بجَائِزَةِ الماءِ التي طَابَ طِينُهَا

وقوله ﷺ: «مَنْ تَطَبَّبَ» ولم يقل: مَن طَبَّ، لأن لفظ التَّفعل يدل على تكلُّف الشيء والدخول فيه بُعسر وكُلفة، وأنه ليس من أهله، كـ: (تحَلَّم وتشجَّع وتصبَّر) ونظائرها، وكذلك بَنَوْا: (تكلَّف) على هذا الوزن، قال الشاعر:

وَقَيسَ عَيْلانَ ومَنْ تَقَيَّسَا

وأما الأمر الشرعيُّ: فإيجابُ الضمان على الطبيب الجاهل، فإذا تعاطى عِلمَ الطِّب وعمله، ولم يتقدم له به معرفة، فقد هَجم بجهله على إتلافِ الأنفس، وأقْدَم بالتهوُّر على ما لم يعلمه، فيكون قد غَرَّرَ بالعليل، فيلزمه الضمانُ لذلك، وهذا إجماع من أهل العلم.

قال الخطَّابيُّ: لا أعلم خلافًا في أن المعالِج إذا تعدَّى، فتَلِفَ المريضُ كان ضامنًا، والمتعاطي علمًا أو عملًا لا يعرفه متعدٍّ، فإذا تولَّد من فعله التلف ضمن الدية، وسقط عنه القَودُ، لأنه لا يستبِدُّ بذلك بدون إذن المريض وجنايةُ المُتطبب في قول عامة الفقهاء على عاقِلَتِه.

قلت: الأقسام خمسة:

أحدها: طبيب حاذق أعطى الصنعةَ حقَّها ولم تجن يده، فتولَّد من فعله المأذون فيه من جهة الشارع، ومن جهة مَن يطبُّه تلفُ العضو أو النفس، أو ذهابُ

صفةٍ، فهذا لا ضمان عليه اتفاقًا، فإنها سِراية مأذونٍ فيه، وهذا كما إذا خَتَنَ الصبيَّ في وقت، وسِنُّه قابل للختان، وأعطى الصنعةَ حقَّها، فَتَلِفَ العضو أو الصبيُّ، لم يضمن، وكذلك إذا بَطَّ مِن عاقل أو غيرِه ما ينبغي بطُّه في وقته على الوجه الذي ينبغي فَتَلِفَ به، لم يضمن، وهكذا سِراية كُلِّ مأذون فيه لم يتعدَّ الفاعل في سببها، كسِراية الحدِّ بالاتفاق. وسِرايةِ القِصاص عند الجمهور خلافًا لأبي حنيفة في إيجابه الضمان بها، وسِراية التعزير، وضربِ الرجل امرأته، والمُعلِّم الصبيَّ، والمستأجر الدابة، خلافًا لأبي حنيفة والشافعي في إيجابهما الضمانَ في ذلك، واستثنى الشافعي ضَرْبَ الدابة. وقاعدةُ الباب إجماعًا ونزاعًا: أنَّ سِراية الجناية مضمونةٌ بالاتفاق، وسِراية الواجب مُهْدَرةٌ بالاتفاق، وما بينهما ففيه النزاع. فأبو حنيفة أوجب ضمانَه مطلقًا، وأحمد ومالكٌ أهدرا ضمانه، وفرَّقَ الشافعي بين المقدَّر، فأهدر ضمانه، وبين غيرِ المُقَدَّر فأوجبَ ضمانه. فأبو حنيفة نظر إلى أن الإذن في الفعل إنما وقع مشروطًا بالسلامة، وأحمد ومالك نظرا إلى أنَّ الإذن أسقط الضمانَ، والشافعي نظر إلى أنَّ المُقَدَّر لا يمكن النقصان منه، فهو بمنزلة النص، وأما غيرُ المُقَدَّر كالتَّعزيرات، والتأديبات فاجتهاديةٌ، فإذا تَلِفَ بها، ضمن، لأنه في مَظِنَّة العُدوان.

فصل

القسمُ الثاني: متطبِّبٌ جاهِل باشرت يدُه مَن يَطُبُّه، فتَلِفَ به، فهذا إن علم المجنيُّ عليه أنه جاهل لا عِلْمَ له، وأَذِنَ له في طِبه لم يضمن، ولا تُخالف هذه الصورة ظاهرَ الحديث، فإنَّ السِّياق وقوة الكلام يدلُّ على أنه غرَّ العليل، وأوهمه أنه طبيب، وليس كذلك، وإن ظنَّ المريضُ أنه طبيب، وأذن له في طِبه لأجل معرفته، ضَمِنَ الطبيبُ ما جنت يده، وكذلك إن وصف له دواء يستعملُه، والعليلُ يظن أنه وصفه لمعرفته وحِذْقه فتَلِفَ به، ضمنه، والحديثُ ظاهر فيه أو صريح.

فصل

القسم الثالث:طبيبٌ حاذِق، أُذن له، وأعطى الصَّنعة حقها، لكنه أخطأت يدُه، وتعدَّت إلى عضو صحيح فأتلفه، مِثل: أن سبقت يدُ الخاتن إلى الكَمَرَةِ، فهذا يضمَنُ، لأنها جِنَايةُ خطإٍ، ثم إن كانت الثُّلُث فما زاد، فهو على عاقِلَتِه، فإن لم تكن عاقلةٌ، فهل تكون الدِّيَة في ماله، أو في بيت المال ؟ على قولَيْن، هما روايتان عن أحمد. وقيل: إن كان الطبيب ذِمِّـيًّا، ففي ماله؛ وإن كان مسلمًا، ففيه الروايتان، فإن لم يكن بيتُ المال، أو تعذَّر تحميلُه، فهل تسقط الدِّيَة، أو تجب في مال الجاني ؟ فيه وجهان أشهرهما: سقوطها.

فصل

القسم الرابع: الطبيبُ الحاذِق الماهر بصناعته، اجتهد فوصف للمريض دواءً، فأخطأ في اجتهاده، فقتله، فهذا يُخَرَّج على روايتين؛ إحداهما: أنَّ دِيَةَ المريض في بيت المال. والثانية: أنها على عاقلة الطبيب، وقد نص عليهما الإمامُ أحمد في خطإ الإمام والحاكم.

فصل

القسم الخامس: طبيبٌ حاذق، أعطى الصنعةَ حقها، فقطع سِلْعَةً[(١)] من رجل أو صبي، أو مجنون بغير إذنه، أو إذن وَلِيِّه، أو خَتَنَ صبيًّا بغير إذن وَلِيِّه فَتَلِفَ، فقال أصحابُنا: يضمن، لأنه تولَّد من فعلٍ غير مأذون فيه، وإن أذن له البالغ، أو وَلِيُّ الصبي والمجنون، لم يضمن، ويحتمِلُ أنْ لا يضمَن مطلقًا لأنه محسنٌ، وما على المُحسنين من سبيل. وأيضًا فإنه إن كان متعدِّيًا، فلا أثر لإذن الوليِّ في إسقاطِ الضمان، وإن لم يكنْ متعدِّيًا، فلا وجه لضمانه.

---

(١) السِّلعة: زيادة تحدث في العنق وغيره من الجسد تكون قدر الحمصة أو أكبر «الوجيز» (ص ٣١٨).

فإن قلتَ: هو متعدٍّ عند عدم الإذن، غير متعدٍّ عند الإذن.

قلتُ: العُدوان وعدمه إنما يرجع إلى فعله هو، فلا أثر للإذن وعدمه فيه، وهذا موضع نظر.

فصل

والطبيبُ في هذا الحديث يتناول مَن يطب بوصفه وقوله، وهو الذي يُخَصُّ باسم الطَّبائعي، وبمِرْوَدِهِ وهو الكحَّال، وبِمبضَعه ومراهِمِه وهو الجرائحيُّ، وبمُوساه وهو الخاتِن، وبريشته وهو الفاصد، وبمَحاجمه ومِشْرَطِه وهو الحجَّام، وبخَلْعِه ووَصْله ورِباطه وهو المجبِّر، وبمكواته وناره وهو الكوَّاء، وبقِربته وهو الحاقن.

وسواء أكان طبه لحيوان بهيم، أو إنسان، فاسمُ الطبيب يُطلق لغةً على هؤلاء كلهم، كما تقدَّم، وتخصيصُ الناسِ له ببعض أنواع الأطباء عُرْفٌ حادث، كتخصيص لفظ الدابة بما يخصُّها به كُلُّ قوم.

فصل

والطبيب الحاذق: هو الذي يراعي في علاجه عشرين أمرًا:

أحدها: النظر في نوع المرض من أي الأمراض هو ؟

الثاني: النظر في سببه من أي شيء حدث، والعِلَّةُ الفاعلةُ التي كانت سببَ حدوثه ما هي ؟

الثالث: قوة المريض، وهل هي مقاومة للمرض، أو أضعفُ منه ؟ فإن كانت مقاومةً للمرض، مستظهرة عليه، تركها والمرض، ولم يُحَرِّكْ بالدواء ساكنًا.

الرابع: مزاج البدن الطبيعي ما هو ؟

الخامس: المزاجُ الحادث على غير المجرى الطبيعي.

السادس: سِنُّ المريض.

السابع: عادته.

الثامن: الوقت الحاضر من فصول السنة وما يليق به.

التاسع: بلدُ المريض وتُربتُه.

العاشر: حال الهواء في وقت المرض.

الحادي عشر: النظر في الدواء المضاد لتلك العِلَّة.

الثاني عشر: النظر في قوة الدواء ودرجته، والموازنة بينها وبين قوة المريض.

الثالث عشر: ألا يكون كلُّ قصده إزالة تلك العِلَّة فقط، بل إزالتُها على وجهٍ يأمن معه حدوث أصعبَ منها، فمتى كان إزالتها لا يأمن معها حدوث عِلَّةٍ أُخرى أصعبَ منها، أبقاها على حالها، وتلطيفها هو الواجب، وهذا كمرض أفواه العروق، فإنه متى عُولج بقطعه وحبسه خِيف حدوث ما هو أصعبُ منه.

الرابع عشر: أن يُعالِج بالأسهل فالأسهل، فلا يَنتقِلُ من العلاج بالغذاء إلى الدواء إلا عند تعذُّرِه، ولا ينتقِلُ إلى الدواء المركَّب إلا عند تعذرِ الدواء البسيط، فمن حذق الطبيب علاجُه بالأغذية بدل الأدوية، وبالأدوية البسيطة بدل المركَّبة.

الخامس عشر: أن ينظر في العِلَّة، هل هي مما يمكن علاجُها أو لا ؟ فإن لم يُمكن علاجُها، حفظ صِناعته وحُرمتَه، ولا يحمِلُه الطمع على علاج لا يفيد شيئًا. وإن أمكن علاجها، نظر هل يمكن زوالُها أم لا ؟ فإن علم أنه لا يمكن زوالُها، نظر هل يمكن تخفيفُها وتقليلُها أم لا ؟ فإن لم يمكن تقليلُها، ورأى أنَّ غاية الإمكان إيقافُها وقطعُ زيادتها، قصد بالعلاج ذلك، وأعان القوة، وأضعف المادة.

السادس عشر: ألا يتعرَّض للخلط قبل نُضجه باستفراغ، بل يقصد إنضاجه، فإذا تمَّ نضجُه، بادر إلى استفراغه.

السابع عشر: أن يكون له خِبْرة باعتلال القلوب والأرواح وأدويتها، وذلك أصل عظيم في علاج الأبدان، فإنَّ انفعال البدن وطبيعته عن النفس والقلب أمرٌ مشهود، والطبيب إذا كان عارفًا بأمراض القلب والروح وعلاجها، كان هو الطبيبَ الكاملَ، والذي لا خِبْرة له بذلك وإن كان حاذقًا في علاج الطبيعة وأحوالِ البدن نصفُ طبيب. وكلُّ طبيب لا يداوي العليل، بتفقُّد قلبه وصلاحه، وتقويةِ روحه وقُواه بالصدقة، وفعل الخير، والإحسان، والإقبال على الله والدار الآخرة، فليس بطبيب، بل متطبِّبٌ قاصر. ومن أعظم علاجات المرض فعلُ الخير والإحسان والذِّكر والدعاء، والتضرع والابتهال إلى الله، والتوبة، ولهذه الأُمور تأثيرٌ في دفع العلل، وحصول الشفاء أعظمُ من الأدوية الطبيعية، ولكن بحسب استعداد النفس وقبولِها وعقيدتِها في ذلك ونفعه.

الثامن عشر: التلطفُ بالمريض، والرِّفق به، كالتلطُّف بالصبي.

التاسع عشر: أن يستعمل أنواع العِلاجات الطبيعية والإلهية، والعلاج بالتخييل، فإنَّ لحذَّاق الأطباء في التخييل أُمورًا عجيبة لا يصل إليها الدواء، فالطبيب الحاذق يستعين على المرض بكل مُعين.

العشرون: وهو مِلاك أمر الطبيب أن يجعل علاجَه وتدبيرَه دائرًا على سِتَّة أركان: حفظ الصحة الموجودة، ورد الصحة المفقودة بحسب الإمكان، وإزالة العِلَّة أو تقليلها بحسب الإمكان، واحتمالُ أدنى المفسدتَيْن لإزالة أعظمهما، وتفويتُ أدنى المصلحتَيْن لتحصيل أعظمهما، فعلى هذه الأُصول السِّتَّة مدارُ العلاج، وكلُّ طبيب لا تكون هذه أَخِيَّته التي يرجع إليها، فليس بطبيب.. والله أعلم.

فصل

ولما كان للمرض أربعةُ أحوال: ابتداءٌ، وصُعودٌ، وانتهاءٌ، وانحطاطٌ؛ تعيَّن على الطبيب مراعاةُ كل حال من أحوال المرض بما يُناسبها ويليق بها، ويستعمِلُ في كل حال ما يجبُ استعمالُه فيها. فإذا رأى في ابتداء المرض أنَّ الطبيعة محتاجة إلى ما يُحَرِّك الفضلات ويستفرِغُها لنضجها، بادر إليه، فإن فاته تحريك الطبيعة في ابتداء المرض لعائق منع من ذلك، أو لضعف القوة وعدم احتمالها للاستفراغ، أو لبرودة الفصل، أو لتفريط وقع، فينبغي أن يَحْذَرَ كل الحَذرِ أن يفعل ذلك في صعود المرض، لأنه إن فعله، تحيَّرت الطبيعة لاشتغالها بالدواء، وتخلَّت عن تدبير المرض ومقاومته بالكلية، ومثاله: أن يجيءَ إلى فارس مشغول بمواقعة عدوه، فيشغله عنه بأمر آخر، ولكن الواجب في هذه الحال أن يُعين الطبيعة على حفظ القوة ما أمكنه.

فإذا انتهى المرض ووقف وسكن، أخذ في استفراغه، واستئصال أسبابه، فإذا أخذ في الانحطاط، كان أولى بذلك. ومثالُ هذا مثال العدو إذا انتهت قُوَّته، وفرغ سِلاحُه، كان أخذُه سهلًا، فإذا ولَّى وأخذ في الهرب، كان أسهلَ أخذًا، وحِدَّته وشَوْكتُه إنما هي في ابتدائه، وحال استفراغه، وسعة قُوَّته، فهكذا الداء والدواء سواء.

فصل

وَمِن حِذق الطبيب أنه حيث أمكن التدبير بالأسهل، فلا يَعْدِلُ إلى الأصعب، ويتدَّرج من الأضعف إلى الأقوى إلا أن يخاف فَوتَ القُوَّة حينئذ، فَيجبُ أن يبتدئ بالأقوى، ولا يُقيم في المعالجة على حال واحدة فتألفُها الطبيعة، ويَقِلُّ انفعالُها عنه، ولا تَجْسُر على الأدوية القوية في الفصول القوية، وقد تقدَّم أنه إذا أمكنه العِلاجُ بالغذاء، فلا يُعالِج بالدواء، وإذا أشكل عليه المرضُ أحارٌ هو أم بارد ؟ فلا يقدم حتى يتبيَّن له، ولا يُجرِّبه بما يخاف عاقبته، ولا بأس بتجرِبته بما لا يضرُّ أثرُه.

وإذا اجتمعت أمراض، بدأ بما تخصه واحدة من ثلاث خصال:

إحداها: أن يكون بُرء الآخر موقوفًا على بُرئه كالورم والقُرحة، فإنه يبدأ بالورم.

الثانية: أن يكون أحدهما سببًا للآخر، كالسَّدة والحُمَّى العَفِنة، فإنه يبدأ بإزالة السبب.

الثالثة: أن يكون أحدهما أهمَّ من الآخر، كالحاد والمزمن، فيبدأ بالحاد. ومع هذا فلا يغفُلُ عن الآخر. وإذا اجتمع المرض والعَرَض، بدأ بالمرض، إلا أن يكون العَرَضُ أقوى كالقُولنج، فيُسكن الوجع أولًا، ثم يُعالج السَّدة. وإذا أمكنه أن يعتاضَ عن المعالجة بالاستفراغ بالجوع أو الصوم أو النوم، لم يستفرغه، وكُلُّ صحة أراد حفظها، حفظها بالمثل أو الشبه، وإن أراد نقلها إلى ما هو أفضلُ منها، نقلها بالضد.

فصل

في هَدْيه ﷺ في التحرز من الأدواء المعدية بطبعها، وإرشاده الأصحاءَ إلى مجانبة أهلها

ثبت في «صحيح مسلم» من حديث جابر بن عبد الله، أنه كان في وَفْد ثَقِيف رجلٌ مجذومٌ، فأرسل إليه النبي ﷺ: «**ارْجِعْ فَقَدْ بايَعْنَاكَ**»[1].

وروى البخاري في «صحيحه» تعليقًا مِن حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه

(١) صحيح من حديث الشريد: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٢٣١ فؤاد) (٥٧١٤ قلعجي) والنسائي (٧/ ١٥٠) وابن ماجه (٣٥٤) من حديث عمرو بن الشريد عن أبيه به، وجعل المنصف الحديث من رواية جابر خطأ.

قال: «فِرَّ مِنَ المجْذُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الأَسَدِ»[١].

وفي «سنن ابن ماجه» من حديث ابن عباس، أنَّ النبي ﷺ قال: «**لا تُدِيمُوا النَّظَرَ إلى المجْذُومِين**»[٢].

وفي «الصحيحين» من حديث أبي هُريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**لا يُورِدَنَّ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ**»[٣].

ويُذكر عنه ﷺ: «**كَلِّمْ المجْذُومَ، وَبَيْنَكَ وَبَيْنَهُ قِيدُ رُمْحٍ أَوْ رُمْحَيْنِ**»[٤].

الجُذَام: عِلَّة رديئة تحدثُ من انتشار المِرَّةِ السَّوداء في البدن كُلِّه، فيفسُد مِزاجُ الأعضاء وهيئتُها وشكلُها، وربُما فسد في آخره اتصالُها حتى تتأكَّلَ الأعضاء وتسقط، ويُسمى داءَ الأسد.

وفي هذه التسمية ثلاثةُ أقوال للأطباء:

أحدها: أنها لِكثرة ما تعتري الأسد. **والثاني**: لأنَّ هذه العِلَّة تُجهِّم وجهَ صاحبها وتجعلُه في سُحنةَ الأسد. **والثالث**: أنه يفترِسُ مَن يقرُبه، أو يدنو منه بدائه

---

(١) **فيه كلام**: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٧٠٧) تعليقًا عن عفان عن سليم بن حيان عن سعيد ابن مينا، عن أبي هريرة مرفوعًا، وقال الحافظ في «الفتح» (١٠/ ١٨١): عفان هو ابن مسلم الصفار وهو من شيوخ البخاري لكن أكثر ما يخرج عنه بواسطة، وهو من المعلقات التي لم يعلها في موضع آخر ثم قال الحافظ: قوله: «فر من المجذوم كما تفر من الأسد». لم أقف عليه من حديث أبي هريرة إلا من هذا الوجه. ومن وجه آخر عند أبي نعيم في «الطب» لكنه معلول، وأخرج ابن خزيمة في كتاب «التوكل» له شاهدًا من حديث عائشة. قلت (يحيى): وله طريق أخرى عند أحمد في «المسند» (٢/ ٤٤٣ح ٩٤٢٩) عن وكيع عن النهاس عن شيخ بمكة عن أبي هريرة. وإسناده ضعيف.

(٢) **صحيح**: أخرجه ابن ماجه (٣٥٤٣) وأحمد (١/ ٢٣٣ح ٢٠٧٦) من طريقين عن محمد بن عبد الله ابن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة بنت الحسين عن ابن عباس به.

(٣) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٧٧١ و٥٧٧٤) ومسلم (٢٢٢١ فؤاد) (٥٦٨٤ قلعجي) من حديث أبي هريرة مرفوعًا به.

(٤) **ضعيف جدًا**: أخرجه عبد الله ابن الإمام أحمد في «زوائد المسند» (١/ ٧٨ ح٥٨٢) من طريق الفرج ابن فضالة عن عبد الله بن عمرو عن أمه فاطمة عن أبيها الحسين عن أبيه علي، وإسناده ضعيف لضعف الفرج وانفراده بهذه الزيادة.

افتراسَ الأسد.

وهذه العِلَّة عند الأطباء من العلل المُعدية المتوارثة، ومقارِبُ المجذوم، وصاحبِ السل يَسْقَمُ برائحته، فالنبي ﷺ لكمال شفقته على الأُمة، ونُصحه لهم نهاهم عن الأسباب التي تُعرِّضهم لوصول العيب والفساد إلى أجسامهم وقلوبهم، ولا ريب أنه قد يكون في البدن تهيُّؤ واستعداد كامن لقبول هذا الداء، وقد تكون الطبيعةُ سريعة الانفعال قابلةً للاكتساب من أبدان مَن تُجاوِرُه وتُخالطه، فإنها نقَّالة، وقد يكون خوفُها من ذلك ووهمُها مِن أكبر أسباب إصابة تلك العِلَّة لها، فإنَّ الوهم فعَّال مستَوْلٍ على القُوَى والطبائع، وقد تَصِلُ رائحة العليل إلى الصحيح فتُسقمه، وهذا معايَن في بعض الأمراض، والرائحةُ أحدُ أسباب العدوى، ومع هذا كله فلابد من وجود استعدادِ البدن وقبوله لذلك الداء، وقد تزوَّج النبي ﷺ امرأةً، فلما أراد الدخولَ بها، وجَد بكَشْحها بياضًا، فقال: «**الحقِي بأهْلِكِ**»[1].

وقد ظنَّ طائفة مِن الناس أنَّ هذه الأحاديث معارَضةٌ بأحاديثَ أُخَر تُبطلها وتُناقضها، فمنها: ما رواه الترمذي، من حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ أخذ بيَدِ رجُلٍ مجذوم، فأدخلها معه في القَصْعَةِ، وقال: «**كُلْ باسم الله، ثِقَةً بالله، وتوكُّلًا عليه**»[2]، ورواه ابن ماجه.

وبما ثبت في «الصحيح»، عن أبي هُريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا عَدوَى**

---

(١) ضعيف: أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٤٩٣ ح ١٥٦٠٢) عن القاسم بن مالك المزني عن جميل بن زيد عن كعب بن زيد أو زيد بن كعب به، وإسناده ضعيف، القاسم فيه لين. وجميل ضعيف ترجمته بـ«اللسان» (٢/ ١٦٧).

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٩٢٥) والترمذي (١٨٢٤) وابن ماجه (٢٥٤٢) من طريق المفضل ابن فضالة عن حبيب بن الشهيد عن محمد بن المنكدر عن جابر، قال الترمذي: هذا حديث غريب. ثم ذكر أن شعبة روى الحديث عن حبيب بن الشهيد عن ابن بريدة أن ابن عمر أخذ بيد مجذوم. قال الترمذي: وحديث شعبة أثبت عندي وأصح.

ولا طِّيَرَة»[١].

ونحن نقول: لا تعارُض بحمد الله بين أحاديثه الصحيحة. فإذا وقع التعارضُ، فإما أن يكون أحدُ الحديثين ليس مِن كلامه ﷺ وقد غَلِطَ فيه بعضُ الرواة مع كونه ثقةً ثَبتًا، فالثقةُ يَغْلَطُ، أو يكونُ أحدُ الحديثين ناسخًا للآخر إذا كان مما يَقْبَلُ النسخ، أو يكونُ التعارضُ في فهم السامع، لا في نفس كلامه ﷺ، فلا بُدَّ مِن وجه من هذه الوجوه الثلاثة. وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان مِن كل وجه، ليس أحدُهما ناسخًا للآخر، فهذا لا يُوجد أصلًا، ومعاذَ الله أن يُوجَدَ في كلام الصادق المصدوق الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحقُّ، والآفةُ مِن التقصير في معرفة المنقول، والتمييز بين صحيحه ومعلوله، أو من القُصور في فهم مُراده ﷺ، وحمل كلامه على غير ما عناه به، أو منهما معًا. ومن ههنا وقع من الاختلاف والفساد ما وقع.. وبالله التوفيق.

قال ابن قتيبة في كتاب «اختلاف الحديث» له حكايةً عن أعداء الحديث وأهله: قالوا : حديثان متناقضان رويتُم عن النبي ﷺ أنه قال : «**لا عَدوَى ولا طِّيَرَة**». وقيل له : إنَّ النُّقْبَةَ تقع بمِشْفَرِ البَعيرِ، فيجرَبُ لذلك الإبلُ،

قال : «**فما أعدَى الأولَ؟**»[٢]، ثم رويتُم : «**لا يُوردُ ذو عاهة على مُصِحٍّ**» و«**فِرَّ من المجذوم فِرارَك من الأسَدِ**»، وأتاه رجل مجذوم ليُبايَعه بَيْعة الإسلام، فأرسل إليه البَيْعةَ، وأمَره بالانصراف، ولم يأذن له، وقال : «**الشُّؤمُ في المرأة والدارِ والدَّابةِ**»[٣].

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٧١٧) ومسلم (٢٢٢١ فؤاد) (٥٦٨١ قلعجي) من حديث أبي هريرة. وأخرجه البخاري (٥٧٧٦) ومسلم (٢٢٢٤ فؤاد) (٥٦٩٣ قلعجي) من حديث أنس. وأخرجه مسلم (٥٦٨٧ قلعجي) من حديث جابر.

(٢) **صحيح**: أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٣٢٧ ح ٨١٤٣) واللفظ له من حديث أبي هريرة مرفوع وأصله عند البخاري (٥٧١٧) ومسلم (٥٦٨١ قلعجي).

(٣) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٠٩٣) ومسلم (٢٢٢٥ فؤاد) (٥٦٩٦ قلعجي) وأبو داود (٣٩٢٢) والترمذي (٢٨٣٣) من حديث ابن عمر، وأخرجه البخاري (٥٠٩٥) ومسلم (٢٢٢٦ فؤاد) (٥٧٠٢ قلعجي) وابن ماجه (١٩٩٤) من حديث سهل بن سعد، وأخرجه مسلم (٢٢٢٧ فؤاد) (٥٧٠٤ قلعجي) من حديث جابر. وله ألفاظ تراجع في مصادرها.

قالوا : وهذا كُلُّه مختلِفٌ لا يُشبه بعضُه بعضًا.

قال أبو محمد : ونحن نقول : إنه ليس في هذا اختلافٌ، ولكل معنى منها وقتٌ وموضع، فإذا وُضِع موضعَه زال الاختلاف

والعدوى جنسان ؛ أحدهما : عدوى الجُذام، فإنَّ المجذوم تشتدُّ رائحتُه حتى يُسْقِم مَن أطال مجالسته ومحادثته، وكذلك المرأةُ تكونُ تحتَ المجذوم، فتُضاجِعُه في شِعارَ واحد، فيُوصِل إليها الأذى، وربما جُذِمَتْ، وكذلك ولدُه يَنزِعُون في الكِبر إليه، وكذلك مَن كان به سلٌ ودِقٌ ونُقْبٌ. والأطباء تأمر ألا يُجالَس المسلول ولا المجذُوم، ولا يُريدون بذلك معنى العدوى، وإنما يُريدون به معنى تغيُّرِ الرائحة، وأنها قد تُسْقِمْ مَن أطال اشتمامَها، والأطباء أبعدُ الناس عن الإيمان بيُمن وشُؤم، وكذلك النُّقْبةُ تكون بالبعير وهو جَرَبٌ رَطبٌ فإذا خالط الإبلَ أو حاكَّها، وأوَى في مَباركها، وصل إليها بالماء الذي يَسيل منه، وبالنَّطف نحو ما به، فهذا هو المعنى الذي قال فيه النبي ﷺ : «**لا يُورَدُ ذو عاهة على مُصِحٍّ**»، كَرِهَ أن يُخالط المَعْبُوه الصحيحَ، لئلا ينالَه مِن نَطَفه وحِكَّته نحو مما به.

قال : **وأما الجنسُ الآخرُ من العدوى** ، فهو الطاعونُ ينزلُ ببلد، فيخرُج منه خوفَ العدوى، وقد قال ﷺ : «**إذا وقَعَ ببَلَدٍ وأَنْتُم به، فلا تَخْرُجُوا مِنْه، وإذا كان ببَلَدٍ، فلا تَدْخُلُوه**»[1] . يريد بقوله : «**لا تَخْرُجُوا مِن البلد إذا كان فيه**» كأنكم تظنون أَنَّ الفِرارَ مِن قَدَر الله يُنجيكم من الله، ويُريد بقوله : «**وإذا كان ببلد فلا تدخلوه**»، أي : مُقامُكم في الموضع الذي لا طاعون فيه أسْكنُ لقلوبكم، وأطيبُ لعيشكم، ومن ذلك المرأةُ تُعرف بالشؤم أو الدارُ، فينال الرجلَ مكروهٌ أو جائحةٌ، فيقول : أعدتْني بشؤمها، فهذا هو العدوى الذي قال فيه رسولُ الله ﷺ : «**لا عَدْوَى**».

وقالت فِرْقة أُخرى: بل الأمرُ باجتنابِ المجذوم والفِرار منه على

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٤٧٣) ومسلم (٢٢١٨ فؤاد) (٥٦٦٥ قلعجي) وقد سبق.

الاستحباب، والاختيار، والإرشاد. وأما الأكل معه، ففعلُه لبيانِ الجواز، وأنَّ هذا ليس بحرام.

وقالت فِرْقة أُخرى : بل الخطابُ بهذين الخطابين جزئي لا كلي. فكلُّ واحد خاطبه النبي ﷺ بما يليق بحاله، فبعضُ الناس يكون قويَّ الإيمان، قويَّ التوكل تدفع قوةُ توكله قُوَّةَ العدوى، كما تدفع قوةُ الطبيعة قوةَ العِلَّة فتُبطلها، وبعضُ الناس لا يَقوى على ذلك، فخاطبه بالاحتياط والأخذ بالتحفظ، وكذلك هو ﷺ فَعل الحالتين معًا، لتقتدي به الأُمة فيهما، فيأخذ مَن قَوي من أُمته بطريقة التوكل والقُوَّة والثقة بالله، ويأخذ مَن ضَعف منهم بطريقة التحفظ والاحتياط، وهما طريقان صحيحان: **أحدهما**: للمؤمن القوي، **والآخر**: للمؤمن الضعيف، فتكون لكل واحد من الطائفتين حُجَّةٌ وقُدوةٌ بحسب حالهم وما يناسبهم، وهذا كما أنه ﷺ كَوى، وأثنَى على تارِك الكيِّ، وقرن تركَه بالتوكل، وتَرَكَ الطِّيرة، ولهذا نظائرُ كثيرة، وهذه طريقة لطيفةٌ حسنة جدًّا مَن أعطاها حقَّها، ورُزِق فقْه نَفْسه فيها، أزالت عنه تعارضًا كثيرًا يظنه بالسُّنَّةِ الصحيحة.

وذهبت فِرقة أُخرى إلى أنَّ الأمر بالفِرار منه، ومجانبتِه لأمر طبيعي، وهو انتقالُ الداء منه بواسطة الملامسة والمخالطة والرائحة إلى الصحيح، وهذا يكون مع تكرير المخالطة والملامسة له، وأما أكلُه معه مقدارًا يسيرًا من الزمان لمصلحة راجحة، فلا بأس به، ولا تحصُل العدوى مِن مرَّةٍ واحدة ولحظة واحدة، فنَهى سدًّا للذريعة، وحِمايةً للصحة، وخالطه مخالطةً ما للحاجة والمصلحة، فلا تعارُضَ بين الأمرين.

وقالت طائفة أُخرى : يجوز أن يكونَ هذا المجذومُ الذي أكل معه به من الجُذام أمرٌ يسير لا يُعدي مثله، وليس الجَذْمَى كُلُّهم سواءً، ولا العدوى حاصلة من جميعهم، بل منهم مَن لا تضرُّ مخالطته، ولا تُعدي، وهو مَن أصابه من ذلك شيء

يسير، ثم وقف واستمر على حاله، ولم يُعْدِ بقيةَ جسمه، فهو أن لا يعدِيَ غيره أولى وأحرى.

وقالت فِرقة أُخرى : إنَّ الجاهلية كانت تعتقد أنَّ الأمراض المعدية تُعدي بطبعها من غير إضافة إلى الله سبحانه، فأبطل النبي ﷺ اعتقادَهم ذلك، وأكل مع المجذوم ليُبَيِّنَ لهم أنَّ الله سبحانه هو الذي يُمرض ويَشفي، ونهى عن القُرب منه ليتبينَ لهم أنَّ هذا من الأسباب التي جعلها الله مُفضية إلى مسبباتها، ففي نهيه إثباتُ الأسباب، وفي فعله بيان أنها لا تستقِلُّ بشيء، بل الربُّ سبحانه إن شاء سلبها قواها، فلا تؤثر شيئًا، وإن شاء أبقى عليها قُواها فأثَّرت.

وقالت فِرقة أُخرى : بل هذه الأحاديث فيها الناسخ والمنسوخ، فيُنظر في تاريخها، فإن عُلِمَ المتأخر منها، حُكِمَ بأنه الناسخ، وإلا توقفنا فيها.

وقالت فِرقة أُخرى : بل بعضُها محفوظ، وبعضها غيرُ محفوظ، وتكلمت في حديث: «**لا عَدوَى**»، وقالت: قد كان أبو هريرة يرويه أوَّلًا، ثم شكَّ فيه فتركه، وراجعوه فيه، وقالوا : سمعناك تُحدِّث به، فأبى أن يُحدِّث به.

قال أبو سلمة : فلا أدري، أنسيَ أبو هريرة، أم نَسخَ أحدُ الحديثين الآخَر؟[1]

وأما حديثُ جابر : أنَّ النبي ﷺ أخذ بيدِ مجذوم، فأدخلها معه في القصعة، فحديثٌ لا يثبت ولا يَصِحُّ، وغاية ما قال فيه الترمذي : إنه غريب، لم يُصَحِّحْه ولم يُحَسِّنه. وقد قال شعبة وغيرُه : اتقوا هذه الغرائبَ. قال الترمذي: ويُروى هذا من فعل عمر، وهو أثبت، فهذا شأنُ هذين الحديثين اللَّذين عُورض بهما أحاديثُ النهي،

أحدهما : رجع أبو هريرة عن التحديث به وأنكره.

---

(١) صحيح إلى أبي سلمة: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٢٢١ فؤاد) (٥٦٨٣ قلعجي).

والثاني :لا يَصِحُّ عن رسول الله ﷺ، والله أعلم، وقد أشبعنا الكلام في هذه المسألة في كتاب «المفتاح» [١] بأطولَ من هذا.. وبالله التوفيق.

فصل

في هَدْيه ﷺ في المنع من التداوي بالمحرَّمات

روى أبو داود في «سننه» من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه قال : قال رسولُ الله ﷺ : «**إنَّ اللهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالدَّوَاء، وَجَعَلَ لِكُلِّ داءٍ دواءً، فَتَدَاوَوْا، ولا تَدَاوَوْا بِالْمُحَرَّم**» [٢].

وذكر البخاري في «صحيحه» عن ابن مسعود :

«**إنَّ اللهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عليكم**» [٣].

وفي «السنن» عن أبي هريرة، قال : نهى رسول الله ﷺ عَنِ الدَّوَاءِ الخَبِيثِ [٤].

وفي «صحيح مسلم» عن طارق بن سُوَيد الجُعفي، أنه سأل النبي ﷺ عن الخمر، فنهاه، أو كَرِهَ أن يصنَعَها، فقال : إنما أصنعُها للدواء، فقال : «**إنَّه لَيْسَ بِدَوَاءٍ**

---

(١) كتاب «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (ج ٢ ص ٢٦٤-٢٧٤) طبعة المتنبي.

(٢) **ضعيف الإسناد ويتقوى بشواهده**: أخرجه أبو داود (٣٨٧٤) من طريق إسماعيل بن عياش عن ثعلبة بن مسلم عن أبي عمران الأنصاري عن أم الدرداء عن أبي الدرداء مرفوعًا به، وثعلبة قال عنه الحافظ في «التقريب» : مستور.

(٣) **صحيح إلى ابن مسعود**: أخرجه البخاري في «صحيحه» تعليقًا قبل حديث (٥٦١٤) كتاب «الأشربة» باب شراب الحلواء والعسل (الفتح ١٠/ ٨٩) وقال الحافظ: قد رويت الأثر المذكور في «فوائد علي بن حرب الطائي» عن سفيان بن عيينة عن منصور عن أبي وائل.. وذكره ثم قال: وأخرجه ابن أبي شيبة عن جرير عن منصور وسنده صحيح على شرط الشيخين، وأخرجه أحمد في كتاب «الأشربة» والطبراني في «الكبير» من طرق أبي وائل نحوه.

(٤) **حسن**: أخرجه أبو داود (٣٨٧٠) والترمذي (٢٠٥٢) وابن ماجه (٣٤٥٩) من طرق عن يونس ابن أبي إسحاق عن مجاهد عن أبي هريرة مرفوعًا به، وإسناده حسن ويونس صدوق.

ولكنَّهُ دَاءٌ»[١].

وفي «السنن» أنه ﷺ سُئل عن الخمر يُجْعَل في الدَّواء، فقال : «**إنَّهَا دَاءٌ ولَيسَتْ بِالدَّوَاءِ**» رواه أبو داود، والترمذي[٢].

وفي «صحيح مسلم» عن طارق بن سُويدٍ الحضرمي ؛ قال : قلت : يا رسول الله ؛ إنَّ بأرضنا أعنابًا نَعتصِرُها فنشرب منها، قال : «**لا**». فراجعتُه، قلتُ : إنَّا نستشفي للمريض قال : «**إنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِشِفَاءٍ وَلَكِنَّهُ دَاءٌ**»[٣].

وفي «سنن النسائي» أنَّ طبيبًا ذَكر ضِفْدَعًا في دواءٍ عند رسول الله ﷺ، فنهاه عن قَتْلِها[٤].

ويُذكر عنه ﷺ أنه قال : «**مَنْ تَدَاوَى بِالخمْرِ، فَلا شَفَاهُ اللهُ**»[٥].

المعالجة بالمحرَّمات قبيحةٌ عقلًا وشرعًا، أمَّا الشرعُ فما ذكرْنا من هذه الأحاديثِ وغيرها. وأمَّا العقلُ، فهو أنَّ اللهَ سبحانه إنما حرَّمه لخُبثه، فإنه لم يُحَرِّم على هذه الأُمة طَيِّبًا عقوبةً لها، كما حرَّمه على بني إسرائيلَ بقوله : ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ

---

(١) **صحيح**: أخرجه مسلم (١٩٨٤ فؤاد) (٥٠٤٩ قلعجي) وأبو داود (٣٨٧٣) والترمذي (٢٠٥٣) وعن أبي داود والترمذي: طارق بن سويد أو سويد بن طارق.

(٢) وانظر التخريج السابق.

(٣) **صحيح**: لكن لم يخرجه مسلم بهذا اللفظ، وإنما أخرجه ابن ماجه (٣٥٠٠) وأحمد (٤/ ٣١١ ح ١٨٣١٠) من طريق علقمة بن وائل عن طارق بن سويد بهذا اللفظ.

(٤) حسن: أخرجه النسائي (٧/ ٢١٠) و أبو داود (٣٨٧١) وأحمد (٣/ ٤٥٣ و٤٩٩ح ١٥٣٣٠ و١٥٦٣٩) من طرق عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن خالد عن سعيد بن المسيب عن عبد الرحمن بن عثمان به.وإسناده حسن، عبد الرحمن صحابي، وسعيد بن خالد هو الكناني حليف بني زهرة صدوق.

(٥) ضعيف: أورده صاحب «الموسوعة» (٨/ ١٧٩) وعزاه للكحال في كتابه «الأحكام النبوية في الصناعة الطبية»، قلت: وأورده الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٥٢٧) بلفظ: «من تداوى بحرام لم يجعل الله فيه شفاء» وعزاه لأبي نعيم في «الطب» عن أبي هريرة وقال: ضعيف.

هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾[النساء : ١٦٠]، وإنما حرَّم على هذه الأُمة ما حَرَّم لخبثه، وتحريمُه له حِمية لهم، وصيانة عن تناوله، فلا يُناسِبُ أن يُطلَبَ به الشِّفاءُ من الأسقام والعِلل، فإنه وإن أثَّر في إزالتها، لكنه يُعْقِبُ سَقَمًا أعظمَ منه في القلب بقوة الخُبث الذي فيه، فيكون المُدَاوَى به قد سعى في إزالة سُقْم البدن بسُقْم القلب.

وأيضًا فإنَّ تحريمه يقتضي تجنُّبه والبُعدَ عنه بكُلِّ طريق، وفي اتخاذه دواء حضٌّ على الترغيب فيه وملابسته، وهذا ضِدُّ مقصود الشارع، وأيضًا فإنه داء كما نصَّ عليه صاحبُ الشريعة، فلا يجوز أن يُتخذ دواءً.

وأيضًا فإنه يُكْسِبُ الطبيعة والروح صفةَ الخبث، لأن الطبيعة تنفعِلُ عن كيفية الدواء انفعالًا بَيِّنًا، فإذا كانت كيفيتُه خبيثةً، اكتسبت الطبيعةُ منه خُبثًا، فكيف إذا كان خبيثًا في ذاته، ولهذا حرَّم الله سبحانه على عباده الأغذيةَ والأشربةَ والملابِسَ الخبيثة، لما تُكسب النفسَ من هيئة الخبث وصفته.

وأيضًا فإنَّ في إباحة التداوي به، ولا سِيَّما إذا كانت النفوسُ تميل إليه ذريعةً إلى تناوله للشهوة واللَّذة، لا سِيَّما إذا عرفت النفوسُ أنه نافع لها مزيلٌ لأسقامِها جالبٌ لِشفائها، فهذا أحبُّ شيء إليها، والشارعُ سدَّ الذريعة إلى تناوله بكُلِّ ممكن، ولا ريبَ أنَّ بينَ سدِّ الذريعة إلى تناوله، وفَتْحِ الذريعة إلى تناوله تناقضًا وتعارضًا.

وأيضًا فإنَّ في هذا الدواء المحرَّم من الأدواء ما يزيدُ على ما يُظَن فيه من الشِّفاء، ولنفرضْ الكلام في أُمِّ الخبائث التي ما جعل الله لنا فيها شفاءً قَطُّ، فإنها شديدةُ المضرَّة بالدماغ الذي هو مركزُ العقل عند الأطباء، وكثير من الفقهاء والمتكلمين.

قال «أبقراط» في أثناء كلامه في الأمراض الحادة : ضرر الخمرة بالرأس شديد. لأنه يُسرع الارتفاع إليه. ويرتفع بارتفاعه الأخلاط التي تعلو في البدن، وهو كذلك يضر بالذهن.

وقال صاحب «الكامل» : إنَّ خاصية الشَّراب الإضرارُ بالدماغ والعَصَب.

وأمَّا غيرُه من الأدوية المحرَّمة فنوعان :

أحدهما : تعافُه النفس ولا تنبعِثُ لمساعدته الطبيعةُ على دفع المرض به كالسموم، ولحوم الأفاعي وغيرها من المستقذرات، فيبقى كَلاً على الطبيعة مثقلًا لها، فيصير حينئذ داءً لا دواء.

والثاني : ما لا تَعافُه النفس كالشراب الذي تستعمِلُه الحوامل مثلًا، فهذا ضررُه أكثرُ من نفعه، والعقلُ يقضي بتحريم ذلك، فالعقلُ والفِطرةُ مطابقٌ للشرع في ذلك.

وهاهنا سِرٌّ لطيف في كون المحرَّمات لا يُستشفى بها، فإنَّ شرطَ الشفاء بالدواء تلقِّيه بالقبول، واعتقادُ منفعته، وما جعل الله فيه من بركة الشفاء، فإنَّ النافعَ هو المبارَك، وأنفعُ الأشياءِ أبركُها، والمبارَكُ من الناس أينما كان هو الذي يُنتفَع به حيث حَلَّ، ومعلوم أنَّ اعتقاد المسلم تحريمَ هذه العَيْن مما يَحولُ بينه وبين اعتقاد بركتها ومنفعتها، وبين حُسن ظنه بها، وتلقِّي طبعه لها بالقبول، بل كلَّما كان العبدُ أعظمَ إيمانًا، كان أكره لها وأسوأ اعتقادًا فيها، وطبعُه أكره شيء لها، فإذا تناولها في هذه الحال، كانت داءً له لا دواء إلا أن يزولَ اعتقادُ الخُبث فيها، وسوءُ الظن والكراهةُ لها بالمحبة، وهذا يُنافي الإيمان، فلا يتناولها المؤمن قَطُّ إلا على وجه داء.. والله أعلم.

فصل

في هَدْيه ﷺ في علاج القَمْلِ الذي في الرأس وإزالته

في «الصحيحين» عن كعب بن عُجْرَةَ، قال: كان بي أذىً مِن رأسي، فَحُمِلْتُ إلى رسولِ الله ﷺ والقَمْلُ يَتناثَرُ على وجهي، فقال: «**ما كنتُ أَرى الجَهْدَ قد بَلَغَ بِكَ ما أرَى**»(١)، وفي رواية: فأمَرَه أن يَحْلِقَ رأسَه، وأن يُطعِمَ فَرقًا بَيْنَ سِتَّةٍ، أو يُهدِي شاة، أو يَصُومَ ثلاثةَ أيامٍ(٢).

القمل يتولَّد في الرأس والبدن من شيئين: خارج عن البدن وداخلٍ فيه، فالخارجُ: الوسخُ والدنس المتراكم في سطح الجسد، **والثاني**: من خلط رديء عفن تدفعُه الطبيعة بين الجلد واللَّحم، فيتعفَّنُ بالرُّطوبة الدموية في البَشَرَةِ بعد خُروجها من المسام، فيكون مِنه القملُ، وأكثرُ ما يكون ذلك بعد العلل والأسقام، وبسبب الأوساخ، وإنما كان في رءوس الصبيان أكثر لكثرة رطوباتهم وتعاطيهم الأسباب التي تُولِّد القمل، ولذلك حَلَقَ النبي ﷺ رءوسَ بنى جعفر(٣).

ومن أكبر عِلاجه حَلْقُ الرأس لِتنفتح مسامُّ الأبخرَة، فتتصاعد الأبخرة الرديئة، فتضعفُ مادة الخلط، وينبغي أن يُطلى الرأس بعد ذلك بالأدوية التي تقتل القمل، وتمنع تولُّده.

وحلقُ الرأس ثلاثة أنواع؛ **أحدها**: نُسُك وقُربة. **والثاني**: بِدعة وشرك. والثالث: حاجة ودواء.

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (١٨١٦) ومسلم (١٢٠١ فؤاد) (٢٨٣٦ قلعجي) وانظر ما يأتي.

(٢) **صحيح**: أخرجه البخاري في مواضع منها (١٨١٤) ومسلم (١٢٠١ فؤاد) (٢٨٣٠ قلعجي) وأبو داود (١٨٥٦-١٨٥٩) والترمذي (٢٩٨٥) والنسائي (٥/ ١٩٥) وابن ماجه (٣٠٨٠).

(٣) **صحيح**: أخرجه أبو داود (٤١٩٢) من حديث عبد الله بن جعفر أن النبي ﷺ أمهل آل جعفر ثلاثًا أن يأتيهم، ثم أتاهم فقال: «لا تبكوا على أخي بعد اليوم»، ثم قال: «ادعوا لي بني أخي»، فجيء بنا كأنا أفرخ، فقال: «ادعوا لي الحلاق»، و أمره بحلق رءوسنا. وإسناده صحيح.

فالأول : الحلق في أحد النُّسُكين، الحجِّ أو العُمرة.

والثاني : حلقُ الرأس لغير الله سبحانه. كما يحلِقها المريدُون لشيوخهم، فيقول أحدهم : أنا حلقتُ رأسي لفلان، وأنت حلقتَه لفلان، وهذا بمنزلة أن يقول : سجدتُ لفلان، فإنَّ حَلْقَ الرأس خضوعٌ وعُبودية وذُل، ولهذا كان من تمام الحجِّ، حتى إنه عند الشافعي ركنٌ من أركانه لا يَتِمُّ إلا به. فإنه وضعُ النواصي بين يدي ربها خضوعًا لعظمته، وتذلّلًا لعِزَّته، وهو من أبلغ أنواع العبودية، ولهذا كانت العربُ إذا أرادت إذلالَ الأسير منهم وعِتْقَه، حلقوا رأسه وأطلقُوه، فجاء شيوخُ الضلال والمزاحِمون للربوبية الذين أساسُ مشيختهم على الشِّرك والبدعة، فأرادوا مِن مريديهم أن يتعبَّدوا لهم، فزيَّنوا لهم حَلْقَ رءوسهم لهم، كما زيَّنوا لهم السجودَ لهم، وسمَّوه بغير اسمه، وقالوا : هو وضعُ الرأس بين يدي الشيخ، ولعَمرُ الله إنَّ السجود لله هو وضعُ الرأس بين يديه سبحانه، وزيَّنوا لهم أن ينذُروا لهم، ويتوبُوا لهم، ويَحلِفُوا بأسمائهم، وهذا هو اتخاذُهم أربابًا وآلهةً مِن دُونِ الله، قال تعالى : ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوْا عِبَادًا لِي مِن دُونِ الله وَلَكِن كُونُواْ رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ * وَلاَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ الملاَئِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا، أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُم مُّسْلِمُونَ﴾[آل عمران: ٧٩-٨٠].

وأشرفُ العبودية عبوديةُ الصلاة، وقد تقاسمها الشيوخُ والمتشبهون بالعلماء والجبابرة، فأخذ الشيوخُ منها أشرفَ ما فيها، وهو السجود، وأخذ المتشبهون بالعلماء منها الركوعَ، فإذا لقىَ بعضُهم بعضًا ركع له كما يركع المُصَلِّي لربه سواء، وأخذ الجبابرةُ منهم القيامَ، فيقوم الأحرار والعبيد على رءوسهم عبوديةً لهم، وهم جلوس، وقد نهى رسولُ الله ﷺ عن هذه الأُمور الثلاثة على التفصيل، فتعاطِيها مخالفةٌ صريحة له، فنَهى عن السجود لغير الله وقال : «**لا ينبغي لأَحَدٍ أنْ يَسْجُدَ**

لأحَدٍ». وأنكر على مُعَاذٍ لَمَّا سَجد له وقال : «**مَهْ**» [١] وتحريمُ هذا معلوم من دينه بالضرورة، وتجويزُ مَن جَوَّزه لغير الله مُراغمَةٌ لله ورسوله، وهو من أبلَغِ أنواع العبودية، فإذا جَوَّز هذا المُشرِكُ هذا النوعَ للبَشَر، فَقد جوَّز العبودية لغير الله، وقد صَحَّ أنه قيل له : الرَّجُلُ يَلقَى أخاه أَيَنْحَنِي له ؟ قال : «**لا**». قيل : أَيَلْتَزِمُه ويُقَبِّلُهُ ؟ قال : «**لا**». قيل : أَيُصافِحُه ؟ قال : «**نعم**» [٢].

وأيضًا.. فالانحناءُ عند التحية سجود، ومنه قوله تعالى:

﴿وَادْخُلُواْ الْبَابَ سُجدًّا﴾[البقرة : ٥٨] أي : منحنين، وإلا فلا يُمكن الدخول على الجباه، وصَحَّ عنه النهيُ عن القيام، وهو جالس، كما تُعَظِّم الأعاجمُ بعضُها بعضًا، حتى منع مِن ذلك في الصلاة، وأمرَهم إذا صَلَّى جالسًا أن يُصَلُّوا جلوسًا، وهم أصحاء لا عُذرَ لهم، لئلا يقوموا على رأسه وهو جالس، مع أنَّ قيامَهم لله، فكيف إذا كان القيامُ تعظيمًا وعبوديةً لغيره سبحانه؟!

والمقصود.. أنَّ النفوس الجاهلة الضالة أسقطتْ عبوديةَ الله سبحانه، وأشركت فيها مَن تُعَظِّمه مِن الخلق، فسجدت لغير الله، وركعت له، وقامت بين يديه قيامَ الصلاة، وحلفت بغيره، ونذرَتْ لغيره، وحَلَقَتْ لغيره، وذبحت لغيره، وطافت لِغير بيته، وعَظَّمته بالحب، والخوف، والرجاء، والطاعة، كما يُعَظَّم الخالقُ، بل أشد، وسوَّتْ مَن تعبُده من المخلوقين بربِّ العالمين، وهؤلاء هم المضادون

---

(١) **فيه كلام**: أخرجه بنحوه أحمد في «المسند» (٤/ ٣٨١ح ١٨٩١٣) وابن ماجه (١٨٥٣) من طريق أيوب عن القاسم الشيباني عن عبد الله بن أبي أوفى، وإسناده حسن، والقاسم صدوق يغرب قلت: وفيه كلام وهو ممن أخرج له مسلم وأخرجه أحمد بنحوه (٥/ ٢٢٧ح ٢١٤٨٠) من طريق أبي ظبيان عن معاذ بن جبل وأبو ظبيان هو حصين بن جندب، قال ابن حزم: لم يلق معاذًا ولا أدركه من «التهذيب» (٢/ ٣٨٠)

(٢) **ضعيف**: أخرجه الترمذي (٢٧٣٧) وابن ماجه (٣٧٠٢) وأحمد (٣/ ١٩٨ح ١٢٦٣٢) من طرق عن حنظلة بن عبد الله السدوسي عن أنس بن مالك به. وحنظلة ضعيف، وفي اسم أبيه خلاف.

لدعوة الرُّسُل، وهم الذين بربهم يَعدِلون، وهم الذين يقولون وهم في النار مع آلهتهم يختصمون : ﴿تَاللهِ إن كُنَّا لَفِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ إذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[الشعراء : ٩٨]، وهم الذين قال الله فيهم :﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ الله أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ الله، وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لله﴾[البقرة : ١٦٥] وهذا كُلُّه مِنَ الشِّرك، والله لا يغفر أَنْ يُشْرَكَ به. فهذا فصل معترض في هَدْيه في حلق الرأس، ولعله أهمُّ مما قُصِدَ الكلام فيه.. والله الموفق.

فصل

فصول في هَدْيه ﷺ في العلاج بالأدوية الروحانية الإلهية المفردة، والمركَّبة منها، ومن الأدوية الطبيعية

فصل

في هَدْيه ﷺ في علاج المصاب بالعَيْنِ

روى مسلم في «صحيحه» عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**العَيْنُ حَقٌّ ولو كان شيء سَابَقَ القَدَرِ، لَسَبَقَتْهُ العَيْنُ**»[1].

وفي «صحيحه» أيضًا عن أنس: «أنَّ النبي ﷺ رخَّصَ في الرُّقية مِن الحُمَةِ، والعَيْنِ والنَّملةِ»[2].

وفي «الصحيحين» من حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**العَيْنُ حَقٌّ**»[3].

وفي «سنن أبي داود» عن عائشة رضي الله عنها، قالت: كان يُؤمَرُ العائِنُ

---

(١) **صحيح**: أخرجه مسلم (٢١٨٨ فؤاد) (٥٥٩٨ قلعجي) والترمذي (٢٠٦٩) من حديث ابن عباس.

(٢) **صحيح**: أخرجه مسلم (٢١٩٦ فؤاد) (٥٦١٩ قلعجي) والترمذي (٢٠٦٣) وابن ماجه (٣٥١٦) من حديث أنس.

(٣) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٧٤٠) ومسلم (٢١٨٧ فؤاد) (٥٥٩٧ قلعجي) وأبو داود (٣٨٧٩) من حديث أبي هريرة.

فيتوضَّأ، ثم يَغْتَسِلُ منه المَعِينُ[1].

وفي «الصحيحين» عن عائشة قالت: أمرني النبي ﷺ أو أَمَرَ أن نَسْتَرْقِيَ من العَيْن[2].

وذكر الترمذي، من حديث سفيان بن عُيَيْنةَ، عن عمرو بن دينار، عن عروة ابن عامر، عن عُبيد بن رفاعة الزُّرَقيِّ، أنَّ أسماء بنت عُمَيْس قالت: يا رسولَ الله؛ إنَّ بَني جعفر تُصيبُهم العَينُ، أفأسترْقِي لهم؟ فقال: «**نعم فَلَوْ كان شيء يَسْبِقُ القضاءَ لسَبَقَتْهُ العَيْنُ**» قال الترمذي: حديث حسن صحيح[3].

وروى مالك رحمه الله، عن ابن شهاب، عن أبي أُمامةَ بن سهل بن حنيفٍ، قال: رأى عامرُ بن ربيعة سَهْلَ بن حُنَيف يغتسِلُ، فقال: والله ما رأيتُ كاليوم ولا جِلْدَ مُخَبَّأة، قال: فلُبِطَ سَهْلٌ، فأتى رسولُ الله ﷺ عامرًا، فَتَغَيَّظَ عليه، وقال: «**عَلامَ يَقْتُل أحدُكُم أخاهُ؟ ألاَ بَرَّكْتَ؟ اغْتَسِلْ له**»، فغسل له عامرٌ وجهَه ويديه ومِرفَقَيْه ورُكبتيه، وأطرافَ رِجليه، وداخِلَة إزاره في قدح، ثم صبَّ عليه، فراحَ مع

---

(١) **صحيح**: أخرجه أبو داود (٣٨٨٠) عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة به. وإسناده صحيح.

(٢) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٧٣٨) ومسلم (٢١٩٥ فؤاد) (٥٦١٦ قلعجي) وابن ماجه (٣٥١٢) من حديث عائشة به.

(٣) **صحيح**: أخرجه الترمذي (٢٠٦٦) وابن ماجه (٣٥١٠) وأحمد (٦/ ٤٣٨ ح٢٦٩٢٤) من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عروة بن عامر عن عبيد بن رفاعة الزرقي عن أسماء بنت عميس به. قلت: وعبيد بن رفاعة تابعي وثقه ابن حبان والعجلي وروى عنه جماعة. ولد في عهد النبي ﷺ. وعروة بن عامر ذكره ابن حبان في الثقات، وعده بعضهم في الصحابة، وانظر «التهذيب» (٧/ ١٨٥) لكن أخرجه الطحاوي في «معاني الآثار» (٤/ ٣٢٧) من طريق زهير عن أبي إسحاق عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن باباه عن أسماء بنت عميس به، وهذا إسناد صحيح. وأخرجه من طريق يحيى بن معين عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ قال لأسماء بنت عمبس ... وذكره وإسناده صحيح أيضًا. وأخرجه مسلم (٢١٩٨ فؤاد) (٥٦٢٢ قلعجي) من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بمثله.

الناس[١].

وروى مالك رحمه الله أيضًا عن محمد بن أبي أُمامة بن سهل، عن أبيه هذا الحديث، وقال فيه: «**إنَّ العيْنَ حقٌّ، توضَّأْ لهُ**»، فتوضَّأ له[٢].

وذكر عبد الرزَّاق، عن مَعْمَر، عن ابن طاوس، عن أبيه مرفوعًا: «**العَيْنُ حَقٌّ، ولو كان شيء سَابَقَ القَدَرَ، لَسَبَقَتْهُ العَيْنُ، وإذا اسْتُغْسِلَ أحدُكمْ، فَلْيَغْتَسِلْ**»[٣] ووصْله صحيحٌ.

قال الزُّهْري: يُؤْمَر الرجل العائن بقدح، فيُدخِلُ كفَّه فيه، فيتمضمض، ثم يَمُجّه في القدح، ويغسِلُ وجهه في القدح، ثم يُدخِل يده اليُسرى، فيصُبُّ على رُكبته اليُمنى في القَدَح، ثم يُدخِلُ يده اليُمنى، فيصُبُّ على رُكبته اليُسرى، ثم يَغْسِلُ داخِلَة إزارِه، ولا يُوضع القَدَحُ في الأرض، ثم يُصَبُّ على رأس الرجل الذي تُصيبه العينُ من خلفه صبةً واحدةً[٤].

والعَيْن عَيْنان: عَيْنٌ إنسية، وعَيْنٌ جِنِّية. فقد صح عن أُمِّ سلمةَ، أنَّ النبي ﷺ رأى في بيتها جاريةً في وجهها سَفْعَةٌ، فقال: «**اسْترقُوا لها، فإنَّ بها النَّظْرَة**»[٥].

---

(١) **صحيح الإسناد**: أخرجه مالك في «الموطأ» (٢/ ٢٣٩ كتاب العين: باب: الوضوء من العين ح ٢) وأخرجه ابن ماجه (٣٥٠٩) وأحمد (٣١/ ٤٨٦ح ١٥٥٥٠) من طريق الزهري عن أبي أمامة، وظاهر رواية مالك وابن ماجه الإرسال، لأن أبا أمامة قال عنه الحافظ في «التقريب» (ت٤٠٢): معدود في الصحابة، له رؤية ولم يسمع من النبي ﷺ. قلت: ووقع في رواية أحمد: عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن أباه حدثه أن رسول الله ﷺ خرج وساروا معه نحو مكة ... وذكره.

(٢) **صحيح**: أخرجه مالك في «الموطأ» (٢/ ٢٣٨) وانظر ما سبق.

(٣) **مرسل صحيح**: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ١٦ ح ١٩٧٧٠) ورجاله ثقات لكن مرسل، وقد أخرجه مسلم (٢١٨٨ فؤاد) (٥٥٩٨ قلعجي) والترمذي (٢٠٦٩) من طريق وهيب عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «العين حق، ولو كان شيء سابق القدر سبقته العين، وإذا استغسلتم فاغسلوا».

(٤) **أورده البيهقي** في «السنن الكبرى» (٩/ ٣٥٢)

(٥) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٧٣٩) ومسلم (٢١٩٧ فؤاد) (٥٦٢١ قلعجي) من حديث أم سلمة.

قال الحسين بن مسعود الفرَّاء : وقوله «**سَفْعَة**» أي : نظرة، يعني من الجن، يقول : بها عينٌ أصابتْها من نظَرِ الجن أنفذُ من أسـنَّة الرِماح.

ويُذكر عن جابر يرفعه : «**إنَّ العَيْنَ لتُدْخِلُ الرجُلَ القَبْرَ، والجَمَلَ القِدْرَ**»[١].

وعن أبي سعيد، أنَّ النبي ﷺ كان يتعوَّذ من الجان، ومن عَيْن الإنسان[٢].

فأبطلت طائفةٌ ممن قلَّ نصيبُهم مِن السمع والعقل أمْرَ العَيْن، وقالوا : إنما ذلك أوهامٌ لا حقيقةَ له، وهؤلاء مِن أجهل الناس بالسَّمعِ والعقل، ومِن أغلظهم حِجابًا، وأكثفِهم طِباعًا، وأبعدِهم معرفةً عن الأرواح والنفوسِ، وصفاتها وأفعالِها وتأثيراتها، وعقلاءُ الأُمم على اختلافِ مِللهم ونِحلهم لا تدفَعُ أمر العَيْن، ولا تُنكره، وإن اختلفوا في سببه وجهة تأثير العَيْن.

فقالت طائفة : إنَّ العائن إذا تكيَّفت نفسُه بالكيفية الرديئة، انبعث مِن عينه قُوَّةٌ سُمِّيةٌ تتصل بالمَعِين، فيتضرر. قالوا : ولا يُستنكر هذا، كما لا يُستنكر انبعاثُ قوة سُمِّية من الأفعى تتصل بالإنسان، فيهلك، وهذا أمر قد اشتُهِرَ عن نوع من الأفاعي أنها إذا وقع بصرُها على الإنسان هلك، فكذلك العائنُ.

وقالت فِرقة أُخرى : لا يُستبعد أن ينبعِثَ من عَيْن بعضِ الناس جواهِرُ

---

(١) ضعيف الإسناد: أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٩٠) من طريق شعيب بن أيوب عن معاوية بن هشام عن سفيان الثوري عن ابن المنكدر عن جابر مرفوعًا وإسناده ليس بالقوي، شعيب فيه كلام وثقه الدارقطني والحاكم، وغمزه أبو داود، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يخطئ ويدلس، كلما حدث جاء في حديثه من المناكير مدلسة وانظر «التهذيب» (٤/ ٣٤٩).

(٢) في إسناده ضعف: أخرجه الترمذي (٢٠٦٥) من طريق القاسم بن مالك المزني عن الجريري عن نضرة عن أبي سعيد مرفوعًا به وفي آخره: حتى نزلت المعوذتان، فلما نزلتا أخذ بهما وترك ما سواهما وقال الترمذي: وهذا حديث حسن غريب. قلت: والقاسم فيه لين والحديث أخرجه أيضًا النسائي (٨/ ٢٧١) وابن ماجه (٣٥١١) من طريق عباد عن الجريري بمثله، قلت: وعباد هو ابن العوام ثقة، والجريري هو سعيد بن إياس وكان قد اختلط قبل موته، ولم يذكر أحد أن عباد أو القاسم سمع منه قبل الاختلاط.

لطيفة غيرُ مرئية، فتتصل بالمَعِين، وتتخلل مسامَ جسمه، فيحصل له الضررُ.

وقالت فِرقة أُخرى : قد أجرى الله العادةَ بخلق ما يشاء من الضرر عند مقابلة عَيْنِ العائن لمن يَعِينه مِن غير أن يكون منه قوةٌ ولا سببٌ ولا تأثيرٌ أصلًا، وهذا مذهبُ منكري الأسباب والقُوَى والتأثيرات في العالَم، وهؤلاء قد سدُّوا على أنفسهم بابَ العِلل والتأثيرات والأسباب، وخالفوا العقلاء أجمعين.

ولا ريب أنَّ اللهَ سبحانه خلق في الأجسام والأرواح قُوًى وطبائع مختلفة، وجعل في كثير منها خواصَّ وكيفياتٍ مؤثرة، ولا يمكن لعاقل إنكارُ تأثير الأرواح في الأجسام، فإنه أمر مُشاهَدٌ محسوس، وأنت ترى الوجهَ كيف يحمَرُّ حُمرةً شديدة إذا نظر إليه مَن يحتشِمُه ويَستحيي منه، ويصفرُّ صُفرة شديدة عند نظر مَن يخافُه إليه، وقد شاهد الناسُ مَن يَسقَم من النظر وتضعُف قواه، وهذا كُلُّه بواسطة تأثير الأرواح، ولشدة ارتباطها بالعَيْن يُنسب الفعل إليها، وليست هي الفاعلة، وإنما التأثيرُ للروح. والأرواحُ مختلفة في طبائعها وقواها وكيفياتها وخواصها، فروحُ الحاسد مؤذية للمحسود أذىً بيِّنًا. ولهذا أمر اللهُ سبحانه رسولَه أن يستعيذَ به من شره. وتأثيرُ الحاسد في أذى المحسود أمرٌ لا يُنكره إلا مَن هو خارج عن حقيقةِ الإنسانية، وهو أصل الإصابة بالعَيْن، فإنَّ النفس الخبيثة الحاسدة تتكيَّفُ بكيفية خبيثة، وتُقَابِلُ المحسود، فتؤثِّرُ فيه بتلك الخاصِّية، وأشبهُ الأشياء بهذا الأفعى، فإن السُّمَّ كامِنٌ فيها بالقوة، فإذا قابلتْ عدوَّها، انبعثت منها قوة غضبية، وتكيَّفتْ بكيفية خبيثةٍ مؤذية، فمنها ما تشتدُّ كيفيتُها وتقوى حتى تؤثر في إسقاط الجنين، ومنها ما تؤثر في طمس البصر، كما قال النبي ﷺ في الأَبْتَر، وذي الطُّفْيَتَيْن مِنَ الحيَّات : «**إنَّهمَا يَلتَمِسَان البَصَرَ، ويُسقطان الحَبَلَ**»[1].

---

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣١٠) ومسلم (٢٢٣٣ فؤاد) (٥٧١٧ قلعجي) وأبو داود (٥٢٥٢) من حديث ابن عمر وأخرجه مسلم (٥٧١٥ قلعجي) من حديث عائشة.

ومنها: ما تُؤثر في الإنسان كيفيتُها بمجرد الرؤية من غير اتصال به، لشدة خُبْثِ تلك النفس، وكيفيتها الخبيثة المؤثرة، والتأثيرُ غيرُ موقوف على الاتصالات الجسمية، كما يظنُّه مَن قلَّ علمُه ومعرفته بالطبيعة والشريعة، بل التأثيرُ يكون تارةً بالاتصال، وتارةً بالمقابلة، وتارةً بالرؤية، وتارةً بتوجه الروح نحوَ مَن يُؤثر فيه، وتارةً بالأدعية والرُّقَى والتعوُّذات، وتارةً بالوهم والتخيُّل، ونفسُ العائن لا يتوقفُ تأثيرُها على الرؤية، بل قد يكون أعمى، فيُوصف له الشيء، فتؤثِّرُ نفسه فيه، وإن لم يره، وكثيرٌ من العائنين يُؤثر في المَعِين بالوصف من غير رؤية، وقد قال تعالى لنبيه: ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُواْ الذِّكْرَ﴾ [القلم : ٥١] وقال : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ * مِن شَرِّ مَا خَلَقَ *وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ * وَمِن شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ * وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾ فكلُّ عائن حاسدٌ، وليس كلُّ حاسد عائنًا

فلمَّا كان الحاسد أعمَّ من العائن، كانت الاستعاذةُ منه استعاذةً من العائن، وهي سهام تخرج من نفس الحاسد والعائن نحوَ المحسود والمَعِين تُصيبُه تارةً وتُخطئه تارة، فإن صادفَته مكشوفًا لا وِقاية عليه، أثَّرتْ فيه، ولا بُدَّ، وإن صادفته حَذِرًا شاكيَ السِّلاح لا منفذَ فيهِ للسهام، لم تُؤثر فيه، وربما رُدَّتْ السهامُ على صاحبها، وهذا بمثابة الرمي الحِسِّيّ سواء، فهذا مِن النفوس والأرواح، وذاك مِن الأجسام والأشباح. وأصلُه مِن إعجاب العائن بالشيء، ثم تتبعه كيفيةُ نفسِه الخبيثة، ثم تستعينُ على تنفيذ سُمِّها بنظرة إلى المَعِين، وقد يَعِينُ الرجلُ نفسَه، وقد يَعينُ بغير إرادته، بل بطبعه، وهذا أردأ ما يكونُ من النوع الإنساني، وقد قال أصحابُنا وغيرُهم من الفقهاء : إنَّ مَن عُرِفَ بذلك، حبَسه الإمامُ، وأجرَى له ما يُنفِقُ عليه إلى الموت، وهذا هو الصوابُ قطعًا.

فصل

والمقصودُ :العلاجُ النبويُّ لهذه العِلَّة، وهو أنواعٌ، وقد روى أبو داود في «سننه» عن سهل بن حُنَيفٍ، قال : مررْنا بَسيْلٍ، فدخلتُ، فاغتسلتُ فيه، فخرجتُ محمومًا، فنُمِيَ ذلك إلى رسول الله ﷺ، فقال : «مُرُوا أبا ثابتٍ يَتَعَوَّذْ». قال : فقلتُ : يا سيدى ؛ والرُّقَى صالحة ؟ فقال : «لا رُقيةَ إلا في نَفْسٍ، أو حُمَةٍ، أو لَدْغَةٍ» (١).

والنَّفْس : العَيْن، يقال : أصابت فلانًا نفسٌ، أي : عَيْن. والنافِس : العائن. واللَّدْغة بدال مهملة وغين معجمة وهي ضربةُ العقرب ونحوها.

فمن التعوُّذاتِ والرُّقَى الإكثارُ من قراءة المعوِّذتين، وفاتحةِ الكتابِ، وآيةِ الكُرسي، ومنها التعوذاتُ النبوية.

نحو : «أعوذُ بكلماتِ الله التامَّاتِ مِن شرِّ ما خَلق».

ونحو : «أعوذُ بكلماتِ الله التامَّةِ، مِن كُلِّ شيطانٍ وهامَّةٍ، ومِن كُلِّ عَيْنٍ لامَّةٍ».

ونحو : «أعوذُ بكلماتِ الله التَّامَّاتِ التي لا يُجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ ولا فاجرٌ، مِن شَرِّ ما خلق وذرَأ وبرَأ، ومِن شَرِّ ما ينزلُ من السماء، ومِن شَرِّ ما يَعرُجُ فيها، ومِن شَرِّ ما ذرأ في الأرض، ومِن شَرِّ ما يخرُج مِنها، ومِن شَرِّ فِتَنِ الليلِ والنهار، ومِن شَرِّ طَوَارق الليلِ، إلا طارقًا يَطرُق بخير يا رحمن».

ومنها: «أَعُوذُ بكلماتِ الله التامَّةِ مِن غضبه وعِقَابه، ومِن شرِّ عباده، ومِن هَمَزات الشياطينِ وأن يَحضُرونِ».

ومنها: «اللَّهُمَّ إنى أعوذُ بوجْهِكَ الكريم، وكلماتِكَ التامَّاتِ من شرِّ ما أنت

---

(١) في إسناده ضعف أخرجه أبو داود (٣٨٨٨) وأحمد (٣١/ ٤٨٦ح ١٥٥٤٨) من طريق عبد الواحد ابن زياد عن عثمان بن حكيم عن جدته الرباب عن سهل بن حنيف به. والرباب مجهولة الحال ولم يوثقها غير ابن حبان.

آخِذٌ بناصيته، اللَّهُمَّ أنتَ تكشِفُ المأثَمَ والمَغْرَمَ، اللَّهُمَّ إنه لا يُهْزَمُ جُنْدُكَ، ولا يُخْلَفُ وعدُك، سبحانَك وبحمدِك».

ومنها : «أَعُوذُ بوجه الله العظيم الذي لا شيء أعظمُ منه، وبكلماتِه التامَّات التي لا يُجاوزُهن بَرٌّ ولا فاجرٌ، وأسماءِ الله الحُسْنَى، ما علمتُ منها وما لم أعلم، مِن شَرِّ ما خلق وذرَأ وبرأ، ومن شَرِّ كُلِّ ذي شرٍّ لا أُطيق شرَّه، ومِن شَرِّ كُلِّ ذي شَرٍّ أنتَ آخِذٌ بناصيته، إنَّ ربِّي على صِراط مستقيم».

ومنها : «اللَّهُمَّ أنت ربِّي لا إله إلا أنتَ، عليك توكلتُ، وأنتَ ربُّ العرشِ العظيم، ما شاء اللهُ كان، وما لم يشأْ لم يكن، لا حَوْلَ ولا قُوَّة إلا بالله، أعلم أنَّ اللهَ على كُلِّ شيء قديرٌ، وأنَّ الله قد أحاط بكل شيء علمًا، وأحصَى كُلَّ شيء عددًا، اللَّهُمَّ إني أعوذُ بِكَ مِن شَرِّ نفسي، وشَرِّ الشيطانِ وشِرْكه، ومِن شَرِّ كُلِّ دابةٍ أنتَ آخذٌ بناصيتها، إنَّ ربِّي على صِراط مستقيم».

وإن شاء قال : «تحصَّنتُ بالله الذي لا إله إلا هُوَ، إلهي وإله كُلِّ شيء، واعتصمتُ بربي وربِّ كُلِّ شيء، وتوكلتُ على الحيِّ الذي لا يموتُ، واستَدْفَعتُ الشرَّ بلا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله، حسبيَ اللهُ ونِعْمَ الوكيلُ، حسبيَ الربُّ مِن العباد، حسبيَ الخَالِقُ من المخلوق، حسبيَ الرازقُ مِنَ المرزوق، حسبيَ الذي هو حسبي، حسبيَ الذي بيده ملكوتُ كُلِّ شيء، وهو يُجيرُ ولا يُجَارُ عليه، حسبيَ الله وكَفَى، سَمِعَ الله لمنْ دعا، ليس وراء الله مرمَى، حسبيَ الله لا إله إلا هُوَ، عليه توكلتُ، وهُوَ ربُّ العرشِ العظيم».

ومَن جرَّب هذه الدعوات والعُوَذَ، عَرَفَ مِقدار منفعتها، وشِدَّةَ الحاجةِ إليها، وهي تمنعُ وصول أثر العائن، وتدفعُه بعد وصوله بحسب قوة إيمان قائلها، وقوةِ نفسه، واستعداده، وقوةِ توكله وثباتِ قلبه، فإنها سلاح، والسلاحُ بضاربه.

فصل

وإذا كان العائنُ يخشى ضررَ عينه وإصابتها للمَعين، فليدفع شرَّها بقوله : اللَّهُمَّ بَارِكْ عليه، كما قال النبي ﷺ لعامر بن ربيعة لما عان سهل بن حُنيف: «**ألا برَّكْتَ**» أي : قلتَ : اللَّهُمَّ بارِكْ عليه.

ومما يُدفع به إصابةَ العَيْن قولُ : «**ما شاء الله لا قُوَّة إلا بالله**»، روى هشام بن عروة، عن أبيه، أنه كان إذا رأى شيئًا يُعجِبُه، أو دخل حائطًا مِن حِيطانه، قال : «**ما شاء الله، لا قُوَّة إلا بالله**».

ومنها: رُقْيَةُ جِبريل عليه السَّلامُ للنبيِّ ﷺ التي رواها مسلم في «صحيحه» : «**باسمِ الله أَرْقِيكَ، مِنْ كُلِّ شيء يُؤذيكَ، مِنْ شَرِّ كُلِّ نفسٍ أو عَيْنِ حَاسِدٍ، اللهُ يَشفِيكَ، باسْمِ الله أَرْقِيكَ**» [(١)].

ورأى جماعة من السَّلَف أن تُكتب له الآياتُ مِن القرآن، ثم يشربَها. قال مجاهد : لا بأس أن يكتُبَ القرآنَ، ويغسِلَه، وَيُسقِيَه المريضَ، ومثلُه عن أبي قِلابَةَ. ويذكر عن ابن عباس : أنه أمر أن يُكتَبَ لامرأة تَعَسَّرَ عليها وِلادُها أثرٌ من القرآن، ثم يُغسل وتُسقى. وقال أيوب : رأيتُ أبا قِلابَةَ كتب كتابًا من القرآن، ثم غسله بماء، وسقاه رجلًا كان به وجعٌ.

فصل

ومنها : أن يُؤمر العائِنُ بغسل مَغابِنِهِ وأطرافه وداخِلَةِ إزاره، وفيه قولان ؛ **أحدهما** : أنه فرجُه.

والثاني : أنه طرفُ إزاره الداخل الذي يلي جسدَه من الجانب الأيمن، ثم

(١) **صحيح**: أخرجه مسلم (٢١٨٦ فؤاد) (٥٥٩٦ قلعجي) والترمذي (٩٧٤) وابن ماجه (٣٥٢٣) من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعًا به.

يُصَبُّ على رأس المَعِين مِن خلفه بغتة، وهذا مما لا ينالُه عِلاجُ الأطباء، ولا ينتفِعُ به مَن أنكره، أو سَخِرَ منه، أو شَكَّ فيه، أو فعله مجرِّبًا لا يعتقد أنَّ ذلك ينفعُه.

وإذا كان في الطبيعة خواصٌّ لا تَعْرِفُ الأطباءُ عِلَلَها ألبتةَ، بل هي عندهم خارجةٌ عن قياس الطبيعة تفعل بالخاصِّية ، فما الذي يُنكره زنادقتهم وجهلتُهم من الخواص الشرعية، هذا مع أنَّ في المعالجة بهذا الاستغسال ما تشهدُ له العقولُ الصحيحة، وتُقِرُّ لمناسبته، فاعلم أنَّ تِرياق سُمِّ الحيَّة في لحمها، وأنَّ علاجَ تأثير النفس الغضَبية في تسكين غضبها، وإطفاء ناره بوضع يَدِكَ عليه، والمسح عليه، وتسكينِ غضبه، وذلك بمنزلة رجل معه شُعلة من نار، وقد أراد أن يَقذِفَك بها، فصببتَ عليها الماء، وهي في يده حتى طُفِئتْ، ولذلك أُمِرَ العائِنُ أن يقول : «**اللَّهُمَّ بارِكْ عَلَيْه**» ليدفع تلك الكيفية الخبيثة بالدعاء الذي هو إحسانٌ إلى المَعِين، فإنَّ دواء الشيء بضِدِّه. ولما كانت هذه الكيفيةُ الخبيثة تظهر في المواضِع الرقيقة من الجسد، لأنها تطلب النفوذَ، فلا تجد أرقَّ مِن المغابن، وداخِلَةِ الإزار، ولا سِيَّما إن كان كنايةً عن الفَرْج، فإذا غُسِلَتْ بالماء، بطل تأثيرها وعملها، وأيضًا فهذه المواضع للأرواح الشيطانية بها اختصاص.

والمقصود : أنَّ غسلها بالماء يُطفئ تلك النارية، ويَذهبُ بتلك السُّمِّية.

وفيه أمر آخر، وهو وُصول أثرِ الغسل إلى القلب من أرقِّ المواضع وأسرعها تنفيذًا، فيُطفئ تلك النارية والسُّمِّية بالماء، فيشفي المَعِين، وهذا كما أنَّ ذواتِ السموم إذا قُتِلت بعد لَسعها، خَفَّ أثرُ اللسعة عن الملسوع، ووَجد راحة، فإن أنفسَها تمدُّ أذاها بعد لَسعها، وتُوصِله إلى الملسوع. فإذا قُتِلَتْ، خَفَّ الألم، وهذا مُشَاهَد. وإن كان من أسبابه فرحُ المَلسوع، واشتفاءُ نفسه بقتل عدوِّه، فتقوى الطبيعة على الألم، فتدفعه.

وبالجملة.. غسل العائن يُذهِبُ تلك الكيفية التي ظهرت منه، وإنما ينفع

غسلُه عند تكيُّفِ نفسه بتلك الكيفية.

فإن قيل : فقد ظهرت مناسبةُ الغسل، فما مناسبةُ صبِّ ذلك الماء على المَعِين ؟

قيل : هو في غاية المناسبة، فإنَّ ذلك الماء ماء طُفِئ به تلك النارية، وأبطل تلك الكيفية الرديئة من الفاعل، فكما طُفِئت به النارية القائمة بالفاعِل طُفِئت به، وأبطلت عن المحل المتأثر بعد ملابسته للمؤثر العائِن، والماءُ الذي يُطفأ به الحديدُ يدخُل في أدوية عِدَّة طبيعية ذكرها الأطباء، فهذا الذي طُفِئ به نارية العائِن، لا يُستنكر أن يدخل في دواء يُناسب هذا الداء.

وبالجملة.. فطب الطبائعية وعلاجُهم بالنسبة إلى العلاج النبويِّ، كطب الطُّرقية بالنسبة إلى طبهم، بل أقل، فإنَّ التفاوتَ الذي بينهم وبين الأنبياء أعظمُ، وأعظمُ من التفاوت الذي بينهم وبين الطُّرقية بما لا يُدرِكُ الإنسان مقداره، فقد ظهر لك عقدُ الإخاء الذي بين الحِكمة والشرع، وعدمُ مناقضة أحدهما للآخر، واللهُ يهدي مَن يشاء إلى الصواب، ويفتحُ لمن أدام قرعَ باب التوفيق منه كُلَّ باب، وله النعمة السابغة، والحُجَّة البالغة.

فصل

ومن علاج ذلك أيضًا والاحتراز منه سترُ محاسن مَن يُخاف عليه العَيْن بما يردُّها عنه، كما ذكر البغويُّ في كتاب «شرح السُّـنَّة» : أنَّ عثمان رضي الله عنه رأى صبيًّا مليحًا، فقال : دَسِّمُوا نُونَتَه، لئلا تُصيبه العَيْن، ثم قال في تفسيره : ومعنى «**دسِّمُوا نونته**» أي : سَوِّدُوا نونته، والنونة : النُّقرة التي تكون في ذقن الصبيِّ الصغير[1].

وقال الخطَّابى في «غريب الحديث» له عن عثمان : إنه رأى صبيًّا تأخذه

(١) أورده البغوي في شرح السنة «١٢/ ١٦٦» عقب حديث (٣٢٤٦) ولم يذكر إسنادًا إلى عثمان.

العَيْن، فقال : دسِّموا نونته. فقال أبو عمرو : سألت أحمد بن يحيى عنه، فقال : أراد بالنونة: النُّقرة التي في ذقنه. والتدسيمُ : التسويد. أراد : سَوِّدُوا ذلك الموضع من ذقنه، ليرد العَيْن. قال ومن هذا حديثُ عائشةَ أن رسول الله ﷺ خطب ذاتَ يوم، وعلى رأسهِ عِمامةٌ دَسْماء[1] أي : سوداء أراد الاستشهاد على اللَّفظة، ومن هذا أخذ الشاعرُ قَوله:

مَا كَانَ أَحْوَجَ ذَا الْكَمَالِ إِلَى عَيبٍ يُوَقِّيهِ مِنَ الْعَيْنِ

فصل

ومن الرُّقَى التي تردُّ العَيْن ما ذُكر عن أبي عبد الله السَّاجي، أنه كان في بعض أسفاره للحج أو الغزو على ناقة فارِهَةٍ، وكان في الرفقة رجل عائن، قلَّما نظر الى شيء إلا أتلفه، قيل لأبي عبد الله : احفَظْ ناقَتكَ مِنَ العائِن، فقال : ليس له إلى ناقتي سبيل، فأُخْبِرَ العائِنُ بقوله، فتَحيَّنَ غَيبة أبي عبد الله، فجاء إلى رَحْله، فنَظر إلى الناقةَ، فاضطربتْ وسقطت، فجاء أبو عبد الله، فأُخْبِرَ أنَّ العائِنَ قد عانها، وهي كما ترى، فقال : دُلُّوني عليه. فدُلَّ، فوقف عليه، وقال : بسمِ الله، حَبْسٌ حابسٌ، وحَجَرٌ يابِسٌ، وشِهابٌ قابِسٌ، ردَّت عين العائن عليه، وعلى أحبِّ الناس إليه، ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِن فُطُورٍ * ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾[الملك : ٣-٤] فخرجتْ حَدَقَتا العائنِ، وقامت الناقةُ لا بأسَ بها.

---

(١) **صحيح**: لكن ليس من حديث عائشة. وإنما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٨٠٠) والترمذي في «الشمائل» (١١٧ بتحقيقي) وأحمد في «المسند» (١/ ٢٣٣ح ٢٠٧٥) من حديث عكرمة عن ابن عباس. والدسماء السوداء وأخرجه مسلم (١٣٥٩ فؤاد) (٣٢٥٣ قلعجي) وابو داود (٤٠٧٧) والنسائي (٨/ ٢١١) وابن ماجه (٣٥٨٤) وأحمد (٤/ ٣٠٧) والترمذي في «الشمائل» (١١٥ بتحقيقي) وأبو الشيخ في «أخلاق النبي» (٣٠٨ بتحقيقي) من حديث عمرو بن حريث بلفظ: سوداء. وفي الباب نحوه من حديث جابر.

فصل

في هَدْيه ﷺ في العلاج العام لكل شكوى بالرُّقية الإلهية

روى أبو داود في «سننه» : من حديث أبي الدرداء، قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : «مَن اشتكى منكم شيئًا، أو اشتكاهُ أخٌ له فلْيقُلْ : رَبَّنا الله الذي في السَّماء، تقدَّسَ اسْمُكَ، أَمْرُكَ في السَّماء والأرضِ كما رَحْمَتُك في السَّماءِ، فاجعل رحمتكَ في الأرض، واغفر لنا حُوْبَنَا وخطايانا أنتَ ربُّ الطَّيِّبين، أنْزِلْ رحمةً من رحمتك، وشفاءً من شفائك على هذا الوَجَع، فيَبْرأ بإذْنِ الله» [1].

وفي «صحيح مسلم» عن أبي سعيد الخُدْري، أنَّ جبريلَ عليه السلام أتى النبي ﷺ فقال : يا محمدُ ؛ أشتكيْتَ ؟ فقال : «نعم». فقال جبريلُ عليه السلام : «باسمِ الله أَرقيكَ مِن كُلِّ شيءٍ يُؤذيكَ، مِن شَرِّ كُلِّ نفْسٍ أو عَيْن حاسدٍ اللهُ يَشفيكَ، باسمِ الله أَرقيكَ» [2].

فإن قيل: فما تقولون في الحديث الذي رواه أبو داود : «**لا رُقيةَ إلا من عَيْنٍ، أو حُمَةٍ**» [3] والحُمَةُ : ذوات السُّموم كلها ؟

فالجواب: أنه ﷺ لم يُرِدْ به نفي جواز الرُّقية في غيرها، بل المرادُ به : لا رُقية أولى وأنفعُ منها في العَيْن والحُمَة، ويدل عليه سياقُ الحديث، فإنَّ سهل بن حُنيف

---

(١) **ضعيف:** أخرجه أبو داود (٣٨٩٢) من حديث أبي الدرداء وفي «إسناده»: زياد بن محمد الأنصاري وهو منكر الحديث، وأخرج أحمد (٦/ ٢١ ح٢٣٤٣٧) نحوه من حديث فضالة بن عبيد وفي إسناده أبو بكر بن أبي مريم عن الأشياخ، والأشياخ مبهمون، وأبو بكر ضعيف.

(٢) **صحيح:** أخرجه مسلم وغيره من حديث أبي سعيد وسبق قريبًا.

(٣) **صحيح:** أخرجه أبو داود (٣٨٨٤) والترمذي (٢٠٦٤) من طريق حصين عن الشعبي عن عمران ابن حصين مرفوعًا به. وأخرجه مسلم (٢٢٠ فؤاد) (٥١٦ قلعجي) من حديث حصين عن الشعبي عن بريدة بن الحصيب قوله. وأخرجه ابن ماجه (٣٥١٣) من طريق حصين عن الشعبي عن بريدة مرفوعًا، وفي «إسناده»: أبو جعفر الرازي سيئ الحفظ.

قال له لما أصابته العَيْن : أوَ في الرُّقَى خير ؟ فقال : «**لا رُقيةَ إلا في نَفْسٍ أو حُمَةٍ**» ويدل عليه سائرُ أحاديث الرُّقَى العامة والخاصة، وقد روى أبو داود من حديث أنس قال : قال رسولُ الله ﷺ : «**لا رُقْيَةَ إلا مِن عَيْنٍ، أو حُمَةٍ، أو دَمٍ يَرْقأُ**»[1].

وفي «صحيح مسلم» عنه أيضًا :«رخَّص رسولُ الله ﷺ في الرُّقية من العَيْن والحُمَةِ والنَّمْلَةِ»[2].

فصل

في هَدْيه ﷺ في رُقْيَة اللَّدِيغ بالفاتحة

أخرجا في «الصحيحين» من حديث أبي سعيد الخدري، قال : «انْطَلَقَ نَفَرٌ من أصحابِ النبي ﷺ في سفرةٍ سافرُوها حتى نزلوا على حيٍّ مِن أحياءِ العرب، فاسْتَضَافوهم، فأبَوْا أن يُضَيِّفُوهُم، فلُدِغَ سَيِّدُ ذلك الحيِّ، فَسَعَوْا له بكُلِّ شيء لا يَنْفَعُه شيء، فقال بعضهم : لو أتيتُم هؤلاءِ الرَّهطَ الذين نزلوا لعلهم أن يكون عند بعضهم شيء. فأتوهم، فقالوا : يا أيُّها الرَّهطُ ؛ إنَّ سَيِّدَنا لُدِغَ، وسَعينا له بكُلِّ شيء لا يَنْفَعُهُ، فَهَلْ عِنْدَ أحدٍ منكم من شيء ؟ فقال بعضُهم : نعم والله إني لأَرْقي، ولكن اسْتَضَفْناكُمْ، فلم تَضيِّفُونَا، فما أنا بَرَاقٍ حتى تَجْعَلُوا لنا جُعْلًا، فصَالحُوهم على قطيعٍ من الغنم، فانطلَقَ يَتْفُل عليه، ويقرأ : ﴿الحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فكأنما أُنشِطَ من عِقَالٍ، فانطلق يمشي وما به قَلَبَةٌ، قال : فأوفَوْهُم جُعْلَهُم الذي صالحوهم عليه، فقال بعضُهم : اقتسِمُوا، فقال الذي رَقَى : لا تفعلوا حتى نأتيَ رسولَ الله ﷺ، فنذكُرَ له الذي كان، فننظُرَ ما يأمرُنا، فَقَدِمُوا على رسول الله ﷺ، فذكروا له ذلك، فقال : «**وما يُدْريكَ أنَّها رُقيَةٌ؟**»، ثم قال: «**قد أَصَبْتُم، اقسِمُوا واضْرِبوا لي مَعَكُم**

---

(١) فيه ضعف: أخرجه أبو داود (٣٨٨٩) من طريق شريك عن العباس بن ذريح عن الشعبي عن أنس مرفوعًا، وشريك فيه كلام.وقد خالف الطرق الأخرى عن الشعبي، وانفرد بزيادة: «دم يرقأ».

(٢) **صحيح**: أخرجه مسلم (٢١٩٦ قلعجي) (٥٦١٩ فؤاد) وغيره وقد سبق.

سهمًا»[1].

وقد روى ابن ماجه في «سننه» من حديث عليٍّ قال: قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُ الدَّوَاءِ القُرآنُ»[2].

ومن المعلوم أنَّ بعض الكلام له خواصُّ ومنافعُ مُجرَّبة، فما الظنُّ بكلام ربّ العالمين، الذي فَضْلُهُ على كل كلامٍ كفضلِ الله على خلقه الذي هو الشفاءُ التام، والعِصْمةُ النافعة، والنورُ الهادي، والرحمة العامة، الذي لو أُنزِلَ على جبل لتَصَدَّعَ من عظمته وجلالته. قال تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢]. و«مِن» ههنا لبيان الجنس لا للتبعيض، هذا أَصَحُّ القولين، كقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٢٩] وكُلُّهُمْ مِن الذين آمنوا وعملوا الصالحات، فما الظنُّ بفاتحة الكتاب التي لم يُنزل في القرآن، ولا في التوراة، ولا في الإنجيل، ولا في الزَّبور مِثلُها، المتضمنة لجميع معاني كتب الله، المشتملة على ذكر أُصول أسماء الرب تعالى ومجامعها، وهي: الله، والرَّب، والرحمن، وإثبات المعاد، وذكر التوحيدين: توحيدِ الربوبية، وتوحيدِ الإلهية، وذكر الافتقار إلى الربِّ سُبحانه في طلبِ الإعانة وطلب الهداية، وتخصيصه سبحانه بذلك، وذكر أفضلِ الدعاء على الإطلاق وأنفعِهِ وأفرَضِه، وما العبادُ أحوج شيء إليه، وهو الهدايةُ إلى صِراطه المستقيم، المتضمن كمالَ معرفته وتوحيده وعبادته بفعل ما أمرَ به، واجتنابِ ما نَهى عنه، والاستقامة عليه إلى الممات، ويتضمن ذِكْر أصنافِ الخلائق وانقسامهم إلى مُنْعمٍ عليه بمعرفة

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٢٢٧٦ و٥٠٠٧ و٥٧٣٦ و٥٧٤٩) ومسلم (٢٢٠١ قلعجي) (٥٦٢٩فؤاد) وأبو داود (٣٤١٩ و٣٩٠٠) والترمذي (٢٠٧٠) وابن ماجه (٢١٥٦) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٢) إسناده ضعيف جدًّا: أخرجه ابن ماجه (٣٥٠١) من طريق الحارث الأعور عن علي مرفوعًا به. والحارث متهم.

الحق، والعمل به، ومحبته، وإيثاره، ومغضوب عليه بعدُوله عن الحق بعد معرفته له، وضال بعدم معرفته له.

وهؤلاء أقسامُ الخليقة مع تضمنها لإثبات القَدَر، والشرع، والأسماء، والصفات، والمعاد، والنبوات، وتزكيةِ النفوس، وإصلاح القلوب، وذكر عدل الله وإحسانه، والرَّدِّ على جميع أهل البدع والباطل، كما ذكرنا ذلك في كتابنا الكبير «مدارج السالكين» في شرحها. وحقيقٌ بسورةٍ هذا بعضُ شأنها، أن يُستشفى بها من الأدواء، ويُرقَى بها اللَّديغُ.

وبالجملة.. فما تضمنته الفاتحةُ مِن إخلاص العبودية والثناء على الله، وتفويضِ الأمر كُلِّه إليه، والاستعانة به، والتوكل عليه، وسؤاله مجامع النِّعَم كُلِّها، وهي الهداية التي تجلبُ النِّعَم، وتدفَعُ النِّقَم، من أعظم الأدوية الشافية الكافية.

وقد قيل : إنَّ موضع الرُّقْيَة منها :﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، ولا ريبَ أنَّ هاتين الكلمتين من أقوى أجزاء هذا الدواء، فإنَّ فيهما من عموم التفويض والتوكل، والالتجاء والاستعانة، والافتقارِ والطلبِ، والجمع بين أعلى الغايات، وهي عبادةُ الربِّ وحده، وأشرف الوسائل وهي الاستعانةُ به على عبادته ما ليس في غيرها، ولقد مرَّ بي وقت بمكة سَقِمْتُ فيه، وفَقَدْتُ الطبيبَ والدواء، فكنت أتعالج بها، آخذ شربةً من ماء زمزم، وأقرؤها عليها مرارًا، ثم أشربه، فوجدتُ بذلك البرءَ التام، ثم صِرتُ أعتمد ذلك عند كثير من الأوجاع، فأنتفع بها غايةَ الانتفاع.

فصل

وفي تأثير الرُّقَى بالفاتحة وغيرها في علاج ذواتِ السُّموم سِرٌّ بديع، فإنَّ ذواتِ السموم أثَّرت بكيفيات نفوسِها الخبيثة، كما تقدَّم، وسِلاحها حُماتها التي تلدَغُ بها، وهي لا تلدغ حتى تغضَب، فإذا غضبت، ثار فيها السُّمُّ، فتقذفه بآلتها، وقد

جعل اللهُ سبحانه لكل داءٍ دواءً، ولكل شيء ضِدٌّ، ونفس الراقي تفعلُ في نفس المرقي، فيقعُ بين نفسيهما فعلٌ وانفعالٌ، كما يقع بين الداء والدواء، فتقوى نفسُ الراقي وقُوَّته بالرُّقية على ذلك الداء، فيدفعُه بإذن الله، ومدارُ تأثير الأدوية والأدواء على الفعل والانفعال، وهو كما يقع بين الداء والدَواء الطبيعيين، يقع بين الداء والدواء الروحانيين، والروحاني، والطبيعي، وفي النَّفْث والتَّفل استعانة بتلك الرطوبة والهواء، والنفس المباشر للرُّقية، والذِكْر والدعاء، فإنَّ الرُّقية تخرُج مِن قلب الراقي وفمه، فإذا صاحبها شيء من أجزاء باطنه من الرِّيق والهواء والنَّفَس، كانت أتمَّ تأثيرًا، وأقوى فعلًا ونفوذًا، ويحصُل بالازدواج بينهما كيفيةٌ مؤثرة شبيهةٌ بالكيفية الحادثة عند تركيب الأدوية.

وبالجملة.. فنفْسُ الراقي تُقابل تلك النفوس الخبيثة، وتزيدُ بكيفية نفسه، وتستعين بالرُّقية وبالنفثِ على إزالة ذلك الأثر، وكلَّما كانت كيفيةُ نَفَس الراقي أقوى، كانت الرُّقيةُ أتمَّ، واستعانتُهُ بنفْثه كاستعانة تلك النفوسِ الرديئة بلسعها.

وفي النفث سِرٌّ آخر، فإنه مما تستعين به الأرواح الطيبة والخبيثة، ولهذا تفعلُه السَحَرةُ كما يفعلهُ أهلُ الإيمان. قال تعالى: ﴿وَمِن شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾، وذلك لأن النفْس تتكيَّفُ بكيفية الغضب والمحاربة، وتُرسِلُ أنفاسَها سِهامًا لها، وتمدُّها بالنفْث والتفْل الذي معه شيء مِن الرِّيق مصاحب لكيفية مؤثرة، والسواحِرُ تستعين بالنفث استعانةً بيِّنةً، وإن لم تتصل بجسم المسحور، بل تنفثُ على العُقدة وتعقِدها، وتتكلم بالسِّحْر، فيعمل ذلك في المسحور بتوسط الأرواح السُّفلية الخبيثة، فتقابلُها الروح الزكية الطيبة بكيفية الدفع والتكلم بالرُّقية، وتستعينُ بالنفث، فأيُّهُما قَوِيَ كان الحكمُ له، ومقابلةُ الأرواح بعضها لبعض، ومحاربتُها وآلتها مِن جنس مقابلة الأجسام، ومحاربتها وآلتها سواء، بل الأصلُ في المحاربة والتقابلِ للأرواح والأجسام آلتها وجندها، ولكن مَن غلب عليه الحِسُّ لا يشعرُ بتأثيرات الأرواح

وأفعالِهَا وانفعالاتِهَا لاستيلاء سُلطان الحِسِّ عليه، وبُعْدِهِ من عالَمِ الأرواح، وأحكامها، وأفعالها.

والمقصود: أنَّ الروح إذا كانت قويةً وتكيَّفَتْ بمعاني الفاتحة، واستعانت بالنفث والتفْل، قابلت ذلك الأَثَر الذي حصل من النفوس الخبيثة، فأزالته، والله أعلم.

فصل

في هَدْيه ﷺ في علاج لدغة العقرب بالرُّقْيَة

روى ابن أبي شَيْبَةَ في «مسنده»، من حديث عبد الله بن مسعود، قال: بينا رسولُ الله ﷺ يُصلِّي، إذ سجد فَلَدَغَتْه عقربٌ في أُصبعه، فانصرفَ رسولُ الله ﷺ وقال: «**لَعَنَ اللهُ العَقْرَبَ ما تَدَعُ نبيًّا ولا غَيْرَه**»، قال: ثُمَّ دعا بإناءٍ فيه ماء ومِلح، فَجَعَلَ يَضَعُ موضِعَ اللَّدغة في الماء والمِلحِ، ويقرأُ: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾، والمُعَوِّذَتَيْن حتى سكنتْ[1].

ففي هذا الحديث العلاجُ بالدواء المركَّب مِنَ الأمرين: الطبيعيِّ والإلهيِّ، فإنَّ في سورة الإخلاص مِن كمال التوحيد العِلمي الاعتقادي، وإثبات الأَحَدِيَّة لله،

---

(١) إسناده حسن: ولم أجده في مسند ابن أبي شيبة من حديث ابن مسعود لكن أخرجه في المصنف (٥/ ٤٣ح ٢٣٥٤٣) عن عبد الرحيم عن مطرف عن المنهال بن عمرو عن محمد بن علي عن علي به، وإسناده يُحسَّن، محمد بن علي بن أبي طالب ثقة ومطرف هو ابن طريف وعبد الرحيم بن عبدالرحمن المحاربي ثقات، والمنهال صدوق على كلام فيه، وأخرجه ابن ماجه (١٢٤٦) من طريق الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عائشة به من غير قوله: ثم دعا بإناء... إلخ وقال البوصيري في «الزوائد»: في إسناده الحكم بن عبد الملك وهو ضعيف، لكن لا ينفرد به الحكم، فقد رواه ابن خزيمة في «صحيحه» عن محمد بن بشار عن محمد بن جعفر عن شعبة عن قتادة به .اهـ. وأورده ابن الديبع في «التمييز» (ص ٢٠٧ح ١٠٥٧) وقال: أخرجه البيهقي في «الشعب» عن علي، ورواه ابن ماجه عن عائشة.وأورده العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ١٨٨ح ٢٠٥٣) وعزاه للبيهقي عن علي.

المستلزِمة نفي كُلِّ شركة عنه، وإثباتِ الصَّمديَّةِ المستلزمةِ لإثبات كُلِّ كمال له مع كونِ الخلائق تَصمُدُ إليه في حوائجها، أي : تقصِدُه الخليقةُ، وتتوجه إليه، عُلويُّها وسُفليُّها، ونفي الوالد والولد، والكُفْءِ عنه المتضمن لنفي الأصل، والفرع والنظير، والمماثل مما اختصَّت به وصارت تعدِلُ ثُلُثَ القرآن، ففي اسمه «الصمد» إثباتُ كل الكمال، وفي نفي الكُفْءِ التنزيهُ عن الشبيه والمثال. وفي «الأحد» نفي كُلِّ شريك لذي الجلال، وهذه الأُصول الثلاثة هي مجامعُ التوحيد.

وفي المعوِّذتين الاستعاذةُ مِن كل مكروه جملةً وتفصيلًا، فإنَّ الاستعاذَة مِن شَرِّ ما خلق تَعُمُّ كُلَّ شَرٍّ يُستعاذ منه، سواء كان في الأجسام أو الأرواح، والاستعاذَة مِن شَرِّ الغاسق وهو اللَّيل، وآيتِهِ وهو القمر إذا غاب، تتضمن الاستعاذةَ مِن شَرِّ ما ينتشِرُ فيه من الأرواح الخبيثة التي كان نورُ النهار يحولُ بينها وبين الانتشار، فلما أظلم الليل عليها وغاب القمرُ، انتشرت وعاثت.

والاستعاذة مِن شَرِّ النفاثات في العُقَد تتضمن الاستعاذة من شَرِّ السواحر وسِحرهن.

والاستعاذة مِن شَرِّ الحاسد تتضمن الاستعاذَة مِن النفوس الخبيثة المؤذية بحسدها ونظرها.

والسورةُ الثانية: تتضمن الاستعاذة مِن شَرِّ شياطين الإنس والجن، فقد جمعت السورتان الاستعاذة من كُلِّ شَرٍّ، ولهما شأنٌ عظيم في الاحتراس والتحصن من الشرور قبل وقوعها، ولهذا أوصى النبي ﷺ عُقبةَ بن عامرٍ بقراءتهما عَقِبَ كُلِّ صلاةٍ، ذكره الترمذيُّ في «جامعه»[1] وفي هذا سِرٌّ عظيم في استدفاع الشرورِ من

---

(١) حسن: أخرجه أبو داود (١٥٢٣) والنسائي (٣/ ٦٨) عن محمد بن سلمة عن ابن وهب عن الليث عن حنين بن أبي حكيم عن علي بن رباح عن عقبة بن عامر قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أقرأ المعوذات دبر كل صلاة، وإسناده حسن، حنين صدوق وباقي رجال الإسناد ثقات وأخرجه

الصلاة إلى الصلاة. وقال: ما تَعَوَّذ المتعوِّذون بمثلهما. وقد ذُكر أنه ﷺ سُحِرَ في إحدى عشرةَ عُقدة، وأنَّ جبريلَ نزل عليه بهما، فجعَلَ كُلَّما قرأ آية منهما انحلَّتْ عُقدة، حتى انحلَّتْ العُقَد كُلُّها، وكأنما أُنْشِطَ من عِقَال.

وأما العلاج الطبيعي فيه، فإنَّ في المِلح نفعًا لكثير من السُّموم، ولا سِيَّما لدغة العقرب، قال صاحب «القانون»: يُضمَّد به مع بذر الكتان للسع العقرب، وذكره غيرُه أيضًا. وفي المِلح من القوة الجاذبة المحلِّلة ما يَجذِبُ السُّموم ويُحللها، ولَمَّا كان في لسعها قوةٌ نارية تحتاج إلى تبريد وجذب وإخراج جمع بين الماءِ المبرد لنار اللَّسعة، والمِلح الذي فيه جذبٌ وإخراج، وهذا أتم ما يكون من العلاج وأيسره وأسهله، وفيه تنبيه على أنَّ علاج هذا الداء بالتبريد والجذب والإخراج.. والله أعلم.

وقد روى مسلم في «صحيحه» عن أبي هُريرة قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله؛ ما لقيتُ مِنْ عقربٍ لَدَغْتنى البارحةَ فقال: «**أما لو قُلْتَ حِينَ أمْسَيْتَ: أعُوذُ بكلماتِ الله التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ ما خَلَقَ، لم تَضُرَّك**»[(١)].

واعلم أنَّ الأدوية الطبيعية الإلهية تنفعُ مِن الداء بعد حصوله، وتمنَعُ من وقوعه، وإن وقع لم يقع وقوعًا مضرًّا، وإن كان مؤذيًا، والأدوية الطبيعية إنما تنفعُ بعد حصول الداء، فالتعوُّذاتُ والأذكار، إما أن تمنعَ وقوعَ هذه الأسباب، وإما أن تحولَ بينها وبين كمالِ تأثيرها بحسب كمال التعوذ وقوته وضعفه، فالرُّقَى والعُوَذ تُسْتَعمل لحفظ الصحة، ولإزالة المرض، أما الأول: فكما في «الصحيحين» من حديث عائشة كان رسولُ الله ﷺ إذا أوى إلى فراشِهِ نَفَثَ في كَفَّيْهِ: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ

الترمذي (٢٩١٢) من طريق علي بن رباح بمثله وفي إسناد الترمذي عبد الله بن لهيعة وهو ضعيف وأخرجه أحمد (٤/ ١٥٥ح ١٦٩٦٤) من طريق يزيد بن محمد القرشي عن علي بن رباح بمثله.

(١) **صحيح**: أخرجه مسلم (٢٧٠٩ فؤاد) (٦٧٥٠ قلعجي) من حديث أبي هريرة.

أَحَدٌ﴾ [(١)] والمُعَوِّذَتَيْن. ثم يمسحُ بهما وجهه، وما بلغت يدُه من جسده.

وكما في حديث عُوذة أبي الدرداء المرفوع : «**اللَّهُمَّ أنت رَبِّي لا إله إلا أنت عليكَ تَوَكَّلْتُ وأنتَ رَبُّ العَرْشِ العظيم**»، وقد تقدَّم وفيه : «**مَن قالها أوَّل نهارِهِ لم تُصِبْهُ مُصيبة حتى يُمسي، ومَن قالها آخر نهارِهِ لم تُصِبْه مُصيبةٌ حتى يُصْبِح**» [(٢)].

وكما في «الصحيحين» : «**مَن قَرَأَ الآيَتَيْن مِن آخرِ سُورةِ البقرةِ في لَيْلَةٍ كَفَتَاهُ**» [(٣)].

وكما في «صحيح مسلم» عن النبي ﷺ : «**مَن نَزَلَ مَنْزِلًا فقال: أَعُوذُ بكلماتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِن شرِّ ما خَلَقَ، لم يَضُرَّهُ شيء حَتَّى يَرْتَحِلَ مِن مَنْزِلِهِ ذلِكَ**» [(٤)].

وكما في «سنن أبي داود» أنَّ رسولَ الله ﷺ كان في السفر يقول بالليل :«**يا أرضُ ؛ رَبِّي ورَبُّكِ اللهُ، أَعُوذُ باللهِ مِن شَرِّكِ وشَرِّ ما فِيكِ، وشَرِّ ما يَدُبُّ عليكِ، أعوذُ باللهِ مِن أَسَدٍ وأَسْوَدٍ، ومِن الحَيَّةِ والعقربِ، ومِن ساكنِ البَلَدِ، ومن والدٍ وما وَلَدَ**» [(٥)].

وأما الثاني : فكما تقدَّم من الرُّقية بالفاتحة، والرُّقية للعقرب وغيرها مما يأتي.

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٠١٧) وأبو داود (٥٠٥٦) والترمذي (٣٤١٣) وابن ماجه (٣٨٧٥) من حديث عائشة.

(٢) **ضعيف جدًّا**: أخرجه ابن السني في (عمل اليوم والليلة) (ص ٢٥ح ٥٧ و٥٨) بإسنادين في أحدهما: الأغلب بن تميم وهو ضعيف، وفي الآخر مجهولان.

(٣) **صحيح**: أخرجه البخاري (٤٠٠٨) ومسلم (٨٠٨ فؤاد) (١٨٤٧ قلعجي) وأبو داود (١٣٩٧) والترمذي (٢٨٩٠) وابن ماجه (١٣٦٨) من حديث أبي مسعود الأنصاري.

(٤) **صحيح**: أخرجه مسلم (٢٧٠٨ فؤاد) (٦٧٤٨ قلعجي) والترمذي (٣٤٤٨) وابن ماجه (٣٥٤٧) من حديث خولة بنت حكيم.

(٥) **ضعيف**: أخرجه أبو داود (٢٦٠٣) وأحمد (٢/ ١٣٢) و(٣/ ١٢٤) من طريق الزبير بن الوليد الشامي، وهو مجهول ليس له غير هذا الحديث ولم يرو عنه غير شريح بن عبيد.

فصل

في هَدْيه ﷺ في رُقْيَة النَّمْلَة

قد تقدَّم من حديث أنس الذي في «صحيح مسلم» أنه ﷺ «**رخَّص في الرُّقْيَةِ مِنَ الحُمَةِ والعَيْنِ والنَّمْلَةِ**»[(١)].

وفي «سنن أبي داود» عن الشِّفَاء بنت عبد الله، قالت: دخل عليّ رسول الله ﷺ وأنا عِند حَفْصَة، فقال: «**ألا تُعَلِّمينَ هذه رُقية النَّمْلةِ كما عَلَّمْتِها الكتابةَ**»[(٢)].

النَّمْلَة: قُروح تخرج في الجنبين، وهو داء معروف، وسُمِّي نملةً، لأن صاحِبَه يُحس في مكانه كأنَّ نملة تَدِبُّ عليه وَتعضُّه، وأصنافها ثلاثة، قال ابن قتيبة وغيرُه: كان المجوسُ يزعمون أنَّ ولد الرجل من أُخته إذا خُطَّ على النَّملَةِ، شُفي صاحبها، ومنه قول الشاعر:

وَلاَ عَيْبَ فِينَا غَيْرَ عُرْفٍ لِمَعْشَرٍ كِرامٍ وَأَنَّا لاَ نَخُطُّ عَلَى النَّمْلِ

وروى الخَلاَّل: أنَّ الشِّفَاء بنتَ عبد الله كانت تَرقي في الجاهلية من النَّمْلَة، فلمَّا هاجرت إلى النبي ﷺ وكانت قد بايعته بمكة، قالت: يا رسول الله؛ إنِّي كنت أرقي في الجاهلية من النَّمْلَة، وإني أُريدُ أن أعْرِضَهَا عليكَ، فعرضت عليه فقالت: بسم الله ضَلَّت حتى تعود مِن أفواهها، ولا تَضُرُّ أحدًا، اللَّهُمَّ اكشف البأسَ ربَّ الناس، قال: ترقي بِهَا عَلَى عُودٍ سبعَ مَرات، وتقصِدُ مَكانًا نظيفًا، وَتَدْلُكُهُ على حجر بخَلِّ خَمرٍ حاذق، وتَطْلِيه على النَّمْلَةِ. وفي الحديث: دليلٌ على جواز تعليم النساء الكتابة.

---

(١) **صحيح:** أخرجه مسلم وغيره وقد سبق.

(٢) **حسن:** أخرجه أبو داود (٣٨٨٧) وأحمد (٦/ ٣٧٢ح ٢٦٥٥٥) عن إبراهيم بن مهدي عن علي بن مسهر عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن صالح بن كيسان عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة عن الشفاء بنت عبد الله به. وإسناده حسن على كلام في إبراهم بن مهدي المصيصي وانظر ترجمته بـ «التهذيب» (١/ ١٦٩).

فصل

في هَدْيه ﷺ في رُقْيَة الحَيَّة

قد تقدَّم قوله : «**لا رُقْيَةَ إلا في عَيْنٍ، أو حُمَةٍ**»، الحُمَة : بضم الحاء وفتح الميم وتخفيفها.

وفي «سنن ابن ماجه» من حديث عائشة : رخَّص رسولُ الله ﷺ في الرُّقْيَة من الحيَّةِ والعقرب[١] .

ويُذكر عن ابن شهاب الزُّهْري، قال : لَدَغَ بعض أصحاب رسول الله ﷺ حَيَّةٌ، فقال النبي ﷺ : «**هَلْ مِن رَاقٍ؟**» فقالوا : يا رسول الله ؛ إن آل حزم كانوا يَرْقُون رُقيةَ الحيَّةِ، فلما نَهَيْتَ عن الرُّقَى تركوها، فقال : «**ادْعُوا عُمارة بن حزم**» فدعوه، فعرضَ عليه رُقاه، فقال : «**لا بأسَ بها**» فأذن له فيها فرقاه[٢] .

فصل

في هَدْيه ﷺ في رُقْيَة القَرْحة والجُرْح

أخرجا في «الصحيحين» عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا اشتكى الإنسانُ أو كانت به قَرحةٌ أو جُرحٌ، قال بأصبعه: هكذا ووضع سفيانُ سبَّابَتَهُ بالأرض، ثم رفعها وقال : «**بسْمِ اللهِ، تُرْبَةُ أرضِنا بِرِيقَةِ بعضِنا، يُشْفى سَقِيمُنا بإذنِ رَبِّنا**»[٣] .

---

(١) **صحيح**: أخرجه ابن ماجه (٣٥١٧) من طريق إبراهيم عن الأسود عن عائشة به. وأخرجه البخاري (٥٧٤١) ومسلم (٢١٩٣ فؤاد) (٥٦١٣ قلعجي) من طريق الأسود عن عائشة بلفظ: رخَّص النبي ﷺ في الرقية من كل ذي حُمة، قال ابن حجر: المراد بها ذوات السموم.

(٢) **ضعيف الإسناد وله شواهد**: أما حديث الزهري هذا فمرسل، لكن أخرج مسلم (٢١٩٨ فؤاد) (٥٦٢٢ قلعجي) وعيره مس حديث جابر بن عبد الله بنحو ذلك وليس فيه تخصيص: عمارة بذكر.

(٣) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٧٤٥ و٥٧٤٦) ومسلم (٢٤٩٤ فؤاد) (٥٦١٥ قلعجي) وأبو داود (٣٨٩٥) وابن ماجه (٣٥٢١) من حديث عائشة.

هذا من العلاج الميسر النافع المركَّب، وهي معالجة لطيفة يُعالج بها القُروحُ والجِراحات الطرية، لا سِيَّما عند عدم غيرِها من الأدوية إذ كانت موجودة بكل أرض، وقد عُلِمَ أنَّ طبيعة التراب الخالص باردةٌ يابسة مجفِّفةٌ لرطوبات القروح والجراحات التي تمنع الطبيعةُ من جودة فعلها، وسرعةِ اندمالها، لا سِيَّما في البلاد الحارَّة، وأصحاب الأمزجة الحارَّة، فإنَّ القُروح والجِراحات يتبعُها في أكثر الأمر سوءُ مزاجٍ حارٍّ، فيجتمِعُ حرارة البلد والمزاجُ والجِراحُ، وطبيعةُ التراب الخالص باردة يابسة أشدُّ مِن برودة جميع الأدوية المفردة الباردة، فتُقَابِلُ برودةُ الترابِ حرارةَ المرض، لا سِيَّما إن كان الترابُ قد غُسِلَ وجُفِّفَ، ويتبعها أيضًا كثرةُ الرطوبات الرديئة، والسيلان، والتُّراب مُجَفِفٌ لها، مُزِيلٌ لشدة يبسه وتجفيفه للرطوبة الرديئة المانعة من برئها، ويحصل به مع ذلك تعديلُ مزاج العضو العليل، ومتى اعتدل مزاج العضو قويت قواه المدبرة، ودفعت عنه الألم بإذن الله.

ومعنى الحديث: أنه يأخذ مِن ريق نفسه على أصبعه السبابة، ثم يضعها على التراب، فيعلَق بها منه شيء، فيمسح به على الجُرح، ويقول هذا الكلام لما فيه من بركة ذكر اسم الله، وتفويض الأمر إليه، والتوكل عليه، فينضَمُّ أحدُ العلاجين إلى الآخر، فَيَقْوَى التأثير.

وهل المراد بقوله : «**تُرْبَةُ أَرضِنا**» جميع الأرض أو أرضُ المدينة خاصة ؟ فيه قولان، ولا ريبَ أنَّ مِن التُّربة ما تكون فيه خاصية ينفع بخاصيته من أدواءٍ كثيرة، ويشفي بها أسقامًا رديئة.

قال «**جالينوس**»: رأيتُ بالإسكندرية مَطحُولين، ومُستسقين كثيرًا، يستعملون طين مصر، ويطلُون به على سُوقهم، وأفخاذهم، وسواعدهم، وظهورهم، وأضلاعهم، فينتفعون به منفعة بَيِّنة. قال : وعلى هذا النحو فقد ينفع هذا الطلاء للأورام العفنة والمترهِّلة الرخوة، قال : وإنِّي لأعرفُ قومًا ترهَّلَت أبدانُهم كُلُّها من كثرة

استفراغ الدم من أسفل، انتفعوا بهذا الطين نفعًا بَيِّنًا، وقومًا آخرين شَفَوْا به أوجاعًا مزمنة كانت متمكنة في بعض الأعضاء تمكنًا شديدًا، فبرأت وذهبت أصلًا.

وقال صاحب «الكتاب المسيحي» : قُوَّة الطين المجلوب من «كنوس» وهي جزيرة المصطكى قوة تجلو وتغسل، وتُنبت اللحمَ في القروح، وتختم القُروح.. انتهى.

وإذا كان هذا في هذه التربات، فما الظنُّ بأطيبِ تُربة على وجه الأرض وأبركها، وقد خالطت ريقَ رسولِ الله ﷺ، وقارنت رُقيته باسم ربه، وتفويض الأمر إليه، وقد تقدم أن قُوَى الرُّقْيَة وتأثيرَها بحسب الراقي، وانفعال المرقي عن رُقْيَته، وهذا أمر لا يُنكره طبيب فاضل عاقل مسلم، فإن انتفى أحد الأوصاف، فليقل ما شاء.

فصل

في هديه ﷺ في علاج الوجع بالرقية

روى مسلم في «صحيحه» عن عثمان بن أبي العاص، «أنه شكى إلى رسول الله ﷺ وجعًا يجده في جسده منذ أسلم، فقال النبيُّ ﷺ : «**ضع يَدَكَ عَلَى الَّذي تَأَلَّمَ مِنْ جَسَدِكَ وقُل : بِسْمِ الله ثلاثًا، وقُلْ سبع مرات : أعوذُ بِعِزَّةِ الله وقُدرَتِهِ مِنْ شَرِّ ما أجدُ وأُحاَذِر**»[1] فَفي هذا العلاج من ذكر الله، والتفويض إليه، والاستعاذة بعزته وقدرته من شر الألم ما يَذهب به، وتكراره ليكونَ أنجعَ وأبلغ، كتكرار الدواء لإخراج المادة، وفي السبع خاصية لا توجد في غيرها، وفي «الصحيحين» : أن النبي ﷺ، كان يعوِّذُ بعض أهله، يمسح بيده اليمنى، ويقول : «**اللهمَّ رَبَّ الناس، أَذهِب البأسَ، واشفِ أنت الشّافي، لا شِفَاء إلا شفاؤُك، شفاءً لا**

---

(١) **صحيح**: أخرجه مسلم (٢٢٠٢ فؤاد) (٥٦٣٣ قلعجي) وأبو داود (٣٨٩١) والترمذي (٢٠٨٧) وابن ماجه (٣٥٢٢) من حديث عثمان بن أبي العاص.

يغادرُ سَقَمًا»[(١)]. ففي هذه الرُّقية توسل إلى الله بكمال ربوبيته، وكمال رحمته بالشفاء، وأنه وحده الشافي، وأنه لا شفاء إلا شِفاؤُه، فتضمنت التوسل إليه بتوحيده وإحسانه وربوبيته.

فصل

في هديه ﷺ في علاج حر المصيبة وحزنها

قال تعالى: ﴿ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لله وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ۞ أُوْلَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٥، ١٥٦].

وفي «المسند» عنه ﷺ أنه قال: «**ما من أَحَدٍ تصيبُه مصِيبَةٌ فيقولُ: إنَّا لله وإنَّا إليه رَاجِعُونَ، اللهم أجرنِي في مُصيبَتى وأخلفْ لِي خيرًا منهَا، إلا أجارَه الله في مصِيبَتِهِ، وأخلفَ لهُ خَيرًا منها**»[(٢)].

وهذه الكلمة من أبلغ علاج المصاب، وأنفعه له في عاجلته وآجلته، فإنها تتضمن أصلين عظيمين إذا تحقق العبد بمعرفتهما تسلى عن مصيبته.

أحدهما: أن العبد وأهله وماله ملك لله عز وجل حقيقة، وقد جعله عند العبد عارية، فإذا أخذه منه، فهو كالمعير يأخذ متاعه من المستعير، وأيضا فإنه محفوف بِعَدَمين: عدم قبله، وعدم بعده، وملك العبد له متعة معارة في زمن يسير، وأيضا فإنه ليس الذي أوجده من عدمه، حتى يكون ملكه حقيقةً، ولا هو الذي يحفظه من الآفات بعد وجوده، ولا يبقى عليه وجوده، فليس له فيه تأثير، ولا ملك

---

(١) **صحيح**أخرجه البخاري (٥٧٥٠) ومسلم (٢١٩١ فؤاد) (٥٦٠٣ قلعجي) وغيرهما من حديث عائشة.

(٢) **صحيح**:أخرجه مسلم (٩١٨ فؤاد) (٢٠٩١ قلعجي) وابن ماجه (١٥٩٨) وأحمد (٤/ ٢٧ ح ١٥٩٠٩) من حديث أم سلمة.

حقيقي، وأيضا فإنه متصرف فيه بالأمر تصرف العبد المأمور المنهي، لا تصرف الملاك، ولهذا لا يباح له من التصرفات فيه إلا ما وافق أمر مالكه الحقيقي.

والثاني : أن مصير العبد ومرجعه إلى الله مولاه الحق، ولا بد أن يخلف الدنيا وراء ظهره، ويجيء ربه فردًا كما خلقه أول مرة بلا أهل ولا مال ولا عشيرة، ولكن بالحسنات والسيئات، فإذا كانت هذه بداية العبد وما خُوِّله ونهايته، فكيف يفرح بموجود، أو يأسى على مفقود، ففكره في مبدئه ومعاده من أعظم علاج هذا الداء، ومن علاجه أن يعلم علم اليقين أنَّ ما أصابه لم يكن ليُخطئه، وما أخطأه لم يكن ليُصيبه. قال تعالى : ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي أَنْفُسِكُمْ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى الله يَسِيرٌ * لِّكَيْلاَ تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلاَ تَفْرَحُواْ بِمَا آتَاكُمْ وَاللهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد : ٢٢].

ومن علاجه أن ينظر إلى ما أُصيبَ به، فيجد ربه قد أبقى عليه مثله، أو أفضل منه، وادَّخر له إن صبرَ ورضِيَ ما هو أعظمُ من فوات تِلك المصيبةِ بأضعافٍ مُضاعفة، وأنه لو شاء لجعلها أعظم مما هي.

ومن عِلاجه أن يُطفئَ نارَ مصيبته ببرد التأسِّي بأهل المصائب، وليعلم أنه في كل وادٍ بنو سعد، ولينظر يَمْنةً، فهل يرى إلا محِنةً ؟ ثم ليعطف يَسْرةً، فهل يرى إلا حسرةً ؟، وأنه لو فتَّش العالَمَ لم ير فيهم إلا مبتلىً، إما بفوات محبوب، أو حصول مكروه، وأنَّ شرورَ الدنيا أحلامُ نوم أو كظلٍّ زائلٍ، إن أضحكتْ قليلًا، أبكتْ كثيرًا، وإن سَرَّتْ يومًا، ساءتْ دهرًا، وإن مَتَّعتْ قليلًا، منعت طويلًا، وما ملأت دارًا حبرة إلا ملأتها عَبْرة، ولا سرَّته بيومِ سرور إلا خبأتْ له يومَ شرور.

قال ابن مسعود رضي الله عنه : لكل فرحةٍ تَرْحة، وما مُلِئَ بيتٌ فرحًا إلا مُلِئَ تَرحًا.

وقال ابن سيرين : ما كان ضحكٌ قَط إلا كان من بعده بُكاء.

وقالت هند بنت النُّعمان : لقد رأيتُنا ونحن مِن أعزِّ الناس وأشدِّهم مُلكًا، ثم لم تَغِبِ الشمسُ حتى رأيتُنا ونحن أقلُّ الناس، وأنه حقٌّ على الله ألا يملأ دارًا حبرة إلا ملأها عَبرة.

وسألها رجلٌ أن تُحدِّثه عن أمرها، فقالت : أصبحنا ذا صباح، وما في العرب أحدٌ إلا يرجونا، ثم أمسينا وما في العرب أحد إلا يرحمُنا.

وبكت أختها حُرقَةُ بنت النُّعمان يومًا، وهي في عِزِّها، فقيل لها : ما يُبكيكِ، لعل أحدًا آذاك ؟ قالت : لا، ولكن رأيتُ غَضارة في أهلي، وقلَّما امتلأت دارٌ سرورًا إلا امتلأت حُزنًا.

قال إسحاق بنُ طلحة : دخلتُ عليها يومًا، فقلتُ لها : كيف رأيتِ عبراتِ الملوك ؟ فقالت : ما نحنُ فيه اليومَ خيرٌ مما كنا فيه الأمس، إنَّا نجِدُ في الكتب أنه ليس مِن أهل بيت يعيشون في حبرة إلا سيُعقَبون بعدها عَبرة، وأنَّ الدهر لم يظهر لقوم بيوم يحبونه إلا بَطَن لهم بيوم يكرهونه، ثم قالت :

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالأَمْرُ أَمْرُنَا ... إذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ

فَأُفٍّ لِدُنْيَا لاَ يَدُومُ نَعِيمُهَا ... تَقَلَّبُ تَارَاتٍ بِنَا وَتَصَرَّفُ

ومِن عِلاجها: أن يعلم أنَّ الجزع لا يردها، بل يُضاعفها، وهو في الحقيقة من تزايد المرض.

ومِن عِلاجها: أن يعلم أنَّ فوت ثواب الصبر والتسليم، وهو الصلاة والرحمة والهداية التي ضمِنَها الله على الصبر والاسترجاع، أعظمُ مِن المصيبة في الحقيقة.

ومِن عِلاجها: أن يعلم أنَّ الجَزَعَ يُشمت عدوه، ويسوء صديقه، ويُغضب ربه، ويَسرُّ شيطانه، ويُحبط أجره، ويُضعف نفسه، وإذا صبرَ واحتسب أنضى

شيطانه، وردَّه خاسئًا، وأرضى ربه، وسرَّ صديقه، وساء عدوه، وحمل عن إخوانه، وعزَّاهم هو قبل أن يُعَزُّوه، فهذا هو الثباتُ والكمال الأعظم، لا لطمُ الخدودِ، وشقُّ الجيوب، والدعاءُ بالوَيْل والثُّبور، والسخَطُ على المقدور.

ومِن عِلاجها: أن يعلم أنَّ ما يُعقبه الصبرُ والاحتساب من اللَّذة والمسرَّة أضعافُ ما كان يحصُل له ببقاء ما أُصيبَ به لو بقي عليه، ويكفيه من ذلك بيتُ الحمد الذي يُبنى له في الجنَّة على حمده لربه واسترجاعه، فلينظرْ : أيُّ المصيبتين أعظمُ ؟ مصيبةُ العاجلة، أو مصيبةُ فواتِ بيتِ الحمد في جنَّة الخلد ؟

وفي الترمذي مرفوعًا : «**يَوَدُّ ناسٌ يَوْمَ القيامة أنَّ جُلُودَهُم كانت تُقْرَضُ بالمقارِيض في الدُّنيا لما يَرَوْنَ من ثوابِ أهلِ البلاءِ**»[1].

وقال بعضُ السَّلَف : لولا مصائبُ الدنيا لوَرَدْنا القيامة مفاليس.

ومِن عِلاجها : أن يُرَوِّح قلبه برَوْح رجاء الخَلَفِ من الله، فإنه من كُلِّ شيء عِوَض إلا الله، فما مِنه عِوَضٌ كما قيل :

مِنْ كُلِّ شيءٍ إذَا ضَيَّعْتَهُ عِوَضٌ ... وَمَا مِنَ اللهِ إنْ ضَيَّعْتَهُ عِوَضُ

ومن عِلاجها : أن يعلم أنَّ حظه من المصيبة ما تُحدثه له، فمن رضي، فله الرِّضا، ومن سخِط، فله السَّخَط، فحظُّك منها ما أحدثته لك، فاختر خيرَ الحظوظ أو شرَّها، فإن أحدثت له سخطًا وكفرًا، كُتِب في ديوان الهالكين، وإن أحدثت له جزعًا وتفريطًا في ترك واجب، أو في فعل مُحَرَّم، كُتِبَ في ديوان المفرِّطين، وإن أحدثتْ له شكايةً وعدم صبرٍ، كُتِبَ في ديوان المغبونين، وإن أحدثتْ له اعتراضًا

---

(١) **ضعيف**: أخرجه الترمذي (٢٤١٠) من حديث جابر بن عبد الله مرفوعًا وفي إسناده عبد الرحمن ابن مغراء وهو ضعيف، والحديث أخرجه البيهقي في «السنن» (٣/ ٣٧٥) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ١٥٥) وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٩١٦ بتحقيقي) وأعله بعبد الرحمن ابن مغراء وانظر تعليقي على «الموضوعات».

على الله، وقدحًا في حكمته، فقد قرع باب الزندقة أو ولَجه، وإن أحدثت له صبرًا وثباتًا لله، كُتِبَ في ديوان الصابرين، وإن أحدثت له الرِّضا عن الله، كُتِبَ في ديوان الراضين، وإن أحدثت له الحمدَ والشكرَ، كُتِبَ في ديوان الشاكرين، وكان تحتَ لواء الحمد مع الحمَّادين، وإن أحدثت له محبةً واشتياقًا إلى لقاء ربه، كُتِبَ في ديوان المُحبِّين المخلصين.

وفي «مسند الإمام أحمد» والترمذيِّ، من حديثِ محمود بن لبيد يرفعه: «**إنَّ اللهَ إذا أحبَّ قومًا ابتلاهُم، فمَن رضي فَلَهُ الرِّضا، ومَن سَخِط فَلَهُ السُّخْطُ**». زاد أحمد: «**ومَن جَزِع فَلَهُ الجَزَعُ**»[1].

ومِن عِلاجها: أن يعلم أنه وإن بلغ في الجَزَع غايتَه، فآخِرُ أمره إلى صبر الاضطرار، وهو غيرُ محمود ولا مُثاب، قال بعض الحكماء: العاقلُ يفعل في أوَّل يوم من المصيبة ما يفعله الجاهل بعد أيام، ومَن لم يصبِر صَبْرَ الكِرَام، سلا سُلُوَّ البهائم.

وفي «الصحيح» مرفوعًا: «**الصَّبْرُ عند الصَّدْمَةِ الأُولى**»[2].

وقال الأشعث بن قيس: إنك إن صبرتَ إيمانًا واحتسابًا، وإلا سَلَوْتَ سُلُوَّ البهائِم.

ومِن عِلاجها: أن يعلم أنَّ أنفع الأدوية له موافقةُ ربه وإلهه فيما أحبَّه ورضيه له، وأن خاصيَّة المحبة وسِرَّها موافقةُ المحبوب، فمَن ادَّعى محبة محبوب، ثم سَخِطَ مَا يُحِبُّه، وأحبَّ ما يُسخطه، فقد شهد على نفسه بكذبه، وتَمَقَّتَ إلى محبوبه.

---

(١) **صحيح**: أخرجه أحمد (٥/ ٤٢٧-٤٢٩ ح٢٣١١١ و٢٣١٢٢ و٢٣١٢٩) من طرق عن عمرو مولى المطلب عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد مرفوعًا به، وإسناده صحيح. وأخرجه الترمذي (٢٤٠٤ مكرر) وابن ماجه (٤٠٣١) من طريق سعيد بن سنان عن أنس مرفوعًا به. وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

(٢) **صحيح**: أخرجه البخاري (١٣٠٢) وفي غير موضع، ومسلم (٩٢٦ فؤاد) (٢١٠٤ قلعجي) وأبو داود (٣١٢٤) والترمذي (٩٨٩) والنسائي (٤/ ٢٢) من حديث أنس مرفوعًا به.

وقال أبو الدرداء: إنَّ الله إذا قضى قضاءً، أحب أن يُرضَى به.

وكان عِمران بن حصين يقول في عِلَّته: أَحَبُّهُ إليَّ أَحَبُّهُ إليه، وكذلك قال أبو العالية.

وهذا دواءٌ وعِلاجٌ لا يَعمل إلا مع المُحبِّين، ولا يُمكن كُلّ أحد أن يتعالج به.

ومِن عِلاجها: أن يُوازِن بين أعظم اللَّذتين والمتعتين، وأدْوَمِهما: لذَّةِ تمتعه بما أُصيب به، ولَذَّةِ تمتُّعه بثواب الله له، فإن ظهر له الرجحان، فآثر الراجِحَ، فليحمدِ الله على توفيقه، وإن آثر المرجوحَ مِن كل وجه، فليعلم أنَّ مصيبتَه في عقله وقلبه ودينه أعظمُ مِن مصيبته التي أُصيب بها في دنياه

ومِن عِلاجها: أن يعلم أنَّ الذي ابتلاه بها أحْكمُ الحاكمين، وأرحمُ الراحمين، وأنه سبحانه لم يُرسل إليه البلاءَ ليُهلكه به، ولا ليُعذبه به، ولا ليَجْتاحَه، وإنما افتقده به ليمتحن صبره ورضاه عنه وإيمانه، وليسمع تضرُّعه وابتهالَه، وليراه طريحًا ببابه، لائذًا بجنابه، مكسورَ القلب بين يديه، رافعًا قصصَ الشكوى إليه.

قال الشيخ عبد القادر: يا بُنَيَّ؛ إنَّ المصيبةَ ما جاءت لِتُهلِكَكَ، وإنَّما جاءت لتمتحِنَ صبرك وإيمانَك، يا بُنيَّ؛ القَدَرُ سَبُعٌ، والسَّبُعُ لا يأكل الميتةَ.

والمقصود: أنَّ المصيبة كِيرُ العبدِ الذي يُسبَك به حاصله، فإما أن يخرج ذهبًا أحمر، وإما أن يخرج خَبَثًا كله، كما قيل:

سَبَكْنَـاه ونَحْسِبـهُ لُجَيْنًا فأَبْدَى الْكِيرُ عَنْ خَبَثِ الْحَدِيدِ

فإن لم ينفعه هذا الكِيرُ في الدنيا، فبيْنَ يديه الكِيرُ الأعظم، فإذا علم العبد أنَّ إدخاله كِيرَ الدنيا ومَسبكَها خيرٌ له من ذلك الكِير والمسبك، وأنه لا بد من أحد الكِيرَين، فليعلم قدرَ نعمة الله عليه في الكِير العاجل.

ومِن عِلاجها: أن يعلم أنه لولا مِحَنُ الدنيا ومصائبُها، لأصاب العبدَ مِن

أدْواء الكِبْرِ والعُجب والفرعنة وقسوة القلب ما هو سببُ هلاكه عاجلًا وآجلًا، فمن رحمةِ أرحم الراحمين أن يتفقَّده في الأحيان بأنواع من أدوية المصائب، تكون حِمية له من هذه الأدواء، وحِفظًا لصحة عُبوديتهِ، واستفراغًا للمواد الفاسدة الرديئة المهلكة منه، فسبحانَ مَن يرحمُ ببلائه، ويبتلي بنعمائه كما قيل:

قَدْ يُنْعِمُ اللهُ بِالْبَلْوَى وَإِنْ عَظُمَتْ وَيَبْتَلِي اللهُ بعْضَ الْقَـوْمِ بِالنِّعَمِ

فلولا أنه سبحانه يداوي عباده بأدوية المحن والابتلاء، لطَغَوا، وبَغَوْا، وعَتَوْا، واللهُ سبحانه إذا أراد بعبد خيرًا سقاه دواءً من الابتلاء والامتحان على قدر حاله يستفرِغُ به من الأدواء المهلكة، حتى إذا هذَّبه ونقَّاه وصفَّاه، أهَّلَه لأشرفِ مراتب الدنيا، وهي عبوديتُه، وأرفع ثواب الآخرة، وهو رؤيتُه وقُربه.

ومِن عِلاجها: أن يعلم أنَّ مرارةَ الدنيا هي بعينها حلاوةُ الآخرة، يَقلِبُها الله سبحانه كذلك، وحلاوة الدنيا بعينها مرارةُ الآخرة، ولأَنْ ينتقل مِن مرارة منقطعة إلى حلاوة دائمة خيرٌ له من عكس ذلك. فإن خَفي عليك هذا، فانظر إلى قول الصادق المصدوق: «**حُفَّتِ الجَنَّةُ بالمَكَارِهِ، وحُفَّتِ النَّارُ بالشَّهَواتِ**»[1].

وفي هذا المقام تفاوتت عقولُ الخلائق، وظهرت حقائقُ الرجال، فأكثرُهم آثَرَ الحلاوةَ المنقطعة على الحلاوة الدائمة التي لا تزول، ولم يحتمل مرارةَ ساعةٍ لحِلاوة الأبد، ولا ذُلَّ ساعةٍ لِعزِّ الأبد، ولا مِحنةَ ساعةٍ لعافيةِ الأبد، فإنَّ الحاضر عنده شهادةٌ، والمنتظر غيبٌ، والإيمان ضعيفٌ، وسلطانُ الشهوة حاكم، فتَوَلَّد من ذلك إيثارُ العاجلة، ورفضُ الآخرة، وهذا حال النظر الواقع على ظواهر الأُمور، وأوائلها ومبادئها، وأما النظر الثاقب الذي يَخرِق حُجُب العاجلة، ويُجاوزه إلى العواقب والغايات، فله شأنٌ آخرُ.

---

(١) **صحيح**: أخرجه مسلم (٢٨٢٢ فؤاد) (٦٩٩٢ قلعجي) والترمذي (٢٥٦٨) والدارمي (٢/ ٣٣٩) من حديث أنس بن مالك مرفوعًا به.

فادع نفسك إلى ما أعدَّ الله لأوليائه وأهل طاعته من النعيم المقيم، والسعادة الأبدية، والفوز الأكبر، وما أعدَّ لأهل البطالة والإضاعة من الخزي والعقاب والحسرات الدائمة، ثم اخترْ أيَّ القسمَيْن أليقُ بك، وكُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ، وكُلُّ أحد يصبُو إلى ما يُناسبه، وما هو الأَوْلَى به، ولا تستطِلْ هذا العلاج، فشدةُ الحاجة إليه من الطبيب والعليل دعت إلى بسطه، وبالله التوفيق.

فصل

في هَدْيه ﷺ في علاج الكرب والهم والغم والحزن

أخرجا في «الصحيحين» من حديث ابن عباس، أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يقول عند الكَرْب : «**لا إلهَ إلا اللهُ العَظِيمُ الحَلِيمُ، لا إلهَ إلا اللهُ ربُّ العرشِ العَظِيمُ، لا إلهَ إلا اللهُ رَبُّ السَّمَواتِ السَّبْع، ورَبُّ الأَرْض رَبُّ العَرْشِ الكَرِيمُ**»[١].

وفي «**جامع الترمذيِّ**» عن أنس، أنَّ رسولَ الله ﷺ، كان إذا حَزَبَهُ أمرٌ، قال : «**يا حَيُّ يا قَيُّومُ برحمتِكَ أستغيثُ**»[٢].

وفيه عن أبي هُريرة : أنَّ النبي ﷺ، كان إذا أهمَّهُ الأَمْرُ، رفع طرفه إلى السماء فقال : «**سُبْحَانَ الله العظيم**»، وإذا اجتهد في الدعاء قال : «**يا حَيُّ يا قَيُّومُ**»[٣].

وفي «سنن أبي داود»، عن أبي بكرة أنَّ رسول الله ﷺ قال : «**دَعَواتُ المكروبِ: اللَّهُمَّ رَحْمَتَكَ أرجُو، فَلا تَكِلْنِي إلى نَفْسي طَرْفَةَ عَيْنٍ، وأَصْلِحْ لي شَأني**

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٦٣٤٥) ومسلم (٢٧٣٠ فؤاد) (٦٧٨٩ قلعجي) والترمذي (٣٤٤٦) وابن ماجه (٣٨٨٣) من حديث ابن عباس مرفوعًا به.

(٢) **ضعيف**: أخرجه الترمذي (٣٥٣٥) من طريق يزيد الرقاشي عن أنس، وقال الترمذي: هذا حديث غريب: قلت: ويزيد الرقاشي ضعيف.

(٣) **ضعيف**: أخرجه الترمذي (٣٤٤٧) من طريق إبراهيم بن الفضل عن المقبري عن أبي هريرة، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، قلت: وإبراهيم بن الفضل متروك.

كُلَّهُ، لا إله إلا أنْتَ» [١].

وفيها أيضًا عن أسماء بنت عُمَيس قالت : قال لي رسول الله ﷺ : «**ألا أُعلِّمُكِ كلماتٍ تقوليهِنَّ عِنْدَ الكَرْبِ أو في الكَرْبِ: اللهُ رَبِّي لا أُشْرِكُ به شيئًا**» [٢]. وفي رواية أنها تُقال سبعَ مرات.

وفي «مسند الإمام أحمد» عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال : «**ما أصابَ عبدًا هَمٌّ ولا حُزْنٌ فقال : اللَّهُمَّ إنِّي عَبْدُكَ، ابنُ عَبْدِكَ، ابنُ أمتِكَ، ناصِيَتِي بيَدِكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قضاؤكَ، أسألُكَ بكل اسْمٍ هُوَ لكَ سَمَّيْتَ به نَفْسَكَ، أو أنزلْتَه في كِتَابِكَ، أو عَلَّمْتَهُ أحدًا من خَلْقِك، أو استأْثَرْتَ به في عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ : أن تَجْعَلَ القُرْآنَ العظيم رَبيعَ قَلْبِي، ونُورَ صَدْرِي، وجِلاءَ حُزنِي، وذَهَابَ هَمِّي، إلا أذْهَبَ اللهُ حُزْنَه وهَمَّهُ، وأبْدَلَهُ مكانَهُ فرحًا**» [٣].

وفي «الترمذيِّ» عن سعد بن أبي وَقَّاص، قال : قال رسولُ الله ﷺ : «**دعوةُ ذي النُّون إذْ دَعَا رَبَّهُ وهو في بَطْنِ الحُوتِ : (لاَ إلهَ إلا أَنتَ سُبْحَانَكَ إنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ) ، لَمْ يَدْعُ بها رجلٌ مسلمٌ في شيء قَطُّ إلا اسْتُجِيبَ له**» [٤].

وفي رواية : «**إنِّي لأعلمُ كِلْمَةً لا يقولُهَا مكْروبٌ إلا فرَّج الله عنه : كَلِمَةَ أخي**

---

(١) **ضعيف**:أخرجه أبو داود (٥٠٩٠) وأحمد (٥/ ٤٢ح١٩٩١٧) من طريق جعفر بن ميمون عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه، وجعفر فيه كلام ولا يقوى على التفرد.

(٢) **حسن الإسناد**:أخرجه أبو داود (١٥٢٥) وابن ماجه (٣٨٨٢) من طريق هلال أبي طعمة عن عمر ابن عبد العزيز عن عبد الله بن جعفر عن أسماء بنت عميس به وإسناده حسن وليس فيه ذكر العدد.

(٣) **حسن**:أخرجه أحمد (١/ ٣٩١ و٤٥٢ ح٣٧٠٤ و٤٣٠٦) من طريق فضيل بن مرزوق عن أبي سلمة الجهني عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن مسعود وإسناده حسن، وفضيل صدوق وباقي رجال الإسناد ثقات.

(٤) **صحيح**:أخرجه الترمذي (٣٥١٦) وأحمد (١/ ١٧٠ح ١٤٦٥) والحاكم (١/ ٥٠٥) من طريق إبراهيم بن محمد بن سعد عن أبيه عن سعد به.

يُونُس»(١).

وفي «سنن أبي داود» عن أبي سعيد الخدري، قال: دخل رسول الله ﷺ ذات يوم المسجد، فإذا هو برجل من الأنصار يُقالُ له: أبو أُمَامة، فقال: «**يا أبا أُمامة؛ ما لي أرَاكَ في المسجدِ في غَيْرِ وَقْتِ الصَّلاةِ؟**» فقال: هُمومٌ لَزِمَتْني، وديونٌ يا رسولَ الله، فقال: «**ألا أُعَلِّمُكَ كلامًا إذا أنت قُلْتَهُ أذهبَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ هَمَّكَ وقَضَى دَيْنَكَ؟**» قال: قلتُ: بلى يا رسول الله، قال: «**قُلْ إذا أصْبَحْتَ وَإذَا أمْسَيْتَ: اللَّهُمَّ إنِّي أعُوذُ بِكَ من الهَمِّ والحَزَنِ، وأعوذُ بِكَ من العَجْزِ والكَسَلِ، وأعوذُ بِكَ من الجُبْنِ والبُخْلِ، وأعُوذُ بِكَ من غَلَبَةِ الدَّيْنِ وَقَهْرِ الرِّجَال**»، قال: ففعلتُ ذلك، فأذهب الله عَزَّ وجَلَّ هَمِّي، وقَضى عني دَيْني(٢).

وفي «سنن أبي داود»، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن لَزِمَ الاستغفارَ، جَعَلَ اللهُ لَهُ من كلِّ هَمٍّ فَرَجًا، ومِن كُلِّ ضِيقٍ مَخْرَجًا، ورزَقَهُ مِن حَيْثُ لا يَحْتَسِب**»(٣).

وفي «المسند»: أنَّ النبي ﷺ كان إذا حَزَبَه أمرٌ، فَزِعَ إلى الصَّلاة،(٤) وقد قال

---

(١) **ضعيف بهذا اللفظ**: أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص١٢٤ ح٣٤٣) وفي إسناده عمرو بن الحصين وهو متروك.

(٢) **ضعيف الإسناد**: أخرجه أبو داود (١٥٥٥) من طريق غسان بن عوف عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري به، وغسان لين الحديث، والجريري مختلط، وأصل الدعاء في الصحيحين من غير القصة وقضاء الدين وإنما كان يكثر النبي ﷺ من الدعاء به أخرجه البخاري (٦٣٦٧) ومسلم (٢٧٠٦ فؤاد) (٧٤٣، ط‌عجي) من حديث أنس.

(٣) **ضعيف الإسناد**: أخرجه أبو داود (١٥١٨) وابن ماجه (٣٨١٩) وأحمد (١/٢٤٨ح ٢٢٣٤) من حديث ابن عباس وفي إسناده الحكم بن مصعب وهو مجهول.

(٤) **ضعيف الإسناد**: أخرجه أحمد في «المسند» (٥/٣٨٨ح ٢٢٧٨٨) من طريق عكرمة بن عمار عن محمد بن عبد الله الدؤلي عن عبد العزيز أخي حذيفة عن حذيفة به، وعبد العزيز وثقه ابن حبان وذكره بعضهم في الصحابة، وأما محمد بن عبد الله بن قدامة الدؤلي فمجهول وقال الذهبي. ما روى عنه فيما أعلم إلا عكرمة بن عمار وانظر «التهذيب» (٩/ ٢٧١).

تعالى : ﴿وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالْصَّلاَةِ﴾ [البقرة: ٤٥].

وفي «السنن» : «**عَلَيْكُم بالجِهَادِ، فإنَّه بابٌ مِن أبوابِ الجَنَّةِ، يدفعُ اللهُ به عن النُّفُوسِ الهَمَّ والغَمَّ**» [1].

ويُذكر عن ابن عباس، عن النبي ﷺ : «**مَن كَثُرَتْ هُمُومُهُ وغُمُومُهُ، فَلْيُكْثِرْ مِنْ قَوْلِ : لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إلاَّ بالله**».

وثبت في «الصحيحين» : أنها كَنزٌ من كنوز الجَنَّة [2].

وفي «الترمذي» : أنها بابٌ من أبواب الجَنَّة [3].

هذه الأدوية تتضمَّن خمسةَ عشرَ نوعًا من الدواء، فإن لم تقو على إذهاب داءِ الهَمِّ والغَمِّ والحزن، فهو داءٌ قد استحكم، وتمكنت أسبابه، ويحتاج إلى استفراغ كُلِّي..

الأول : توحيد الرُّبوبية.

الثاني : توحيد الإلهية.

الثالث : التوحيد العلمي الاعتقادي.

---

(١) **ضعيف الإسناد**: أخرجه أحمد (٥/ ٣١٤ و٣١٦ و٣٢٦) من طريق إسماعيل بن عياش عن أبي بكر ابن عبد الله بن أبي مريم عن أبي سلام الأعرج عن المقدام عن عبادة بن الصامت مرفوعًا به. وأبو بكر ضعيف، وأخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (٥/ ٣٣٠ ح٢٢٢٨٩) من طريق عبيدة ابن الأسود عن القاسم بن الوليد عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجد عن عبادة بن الصامت مرفوعًا. والقاسم يغرب. وعبيدة يدلس وقد عنعن.

(٢) **صحيح**: أخرجه البخاري (٦٣٨٤ و٦٤٠٩ و٦٦١٠ و٧٣٨٦) ومسلم (٢٧٠٤ فؤاد) (٦٧٣٣ قلعجي) وأبو داود (١٥٢٦) والترمذي (٣٣٨٥) وابن ماجه (٣٨٢٤) من حديث أبي موسى الأشعري مرفوعًا به.

(٣) **حسن**: أخرجه الترمذي (٣٥٩٢) من طريق ميمون بن شبيب عن قيس بن سعد بن عبادة مرفوعًا به، وميمون صدوق. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

الرابع : تنزيه الرَّب تعالى عن أن يظلم عبده، أو يأخذه بلا سبب من العبد يُوجب ذلك.

الخامس : اعتراف العبد بأنه هو الظالم.

السادس : التوسُّل إلى الرَّب تعالى بأحبِّ الأشياء، وهو أسماؤه وصفاته، ومن أجمعها لمعاني الأسماء والصفات : الحيُّ القَيُّوم.

السابع : الاستعانة به وحده.

الثامن : إقرار العبد له بالرجاء.

التاسع : تحقيقُ التوكلِ عليه، والتفويضِ إليه، والاعترافُ له بأنَّ ناصيتَه في يده، يُصرِّفُه كيف يشاء، وأنه ماضٍ فيه حُكمُه، عدلٌ فيه قضاؤه.

العاشر : أن يَرتَعَ قلبُه في رياض القرآن، ويجعلَه لقلبه كالربيع للحيوان، وأن يَسْتَضِيءَ به في ظُلُماتِ الشُّبهات والشَّهوات، وأن يَتسلَّى به عن كل فائت، ويَتعزَّى به عن كل مصيبة، ويَستشفي به من أدواء صدره، فيكونُ جِلاءَ حُزْنِه، وشفاءَ همِّه وغَمِّه.

الحادى عشر : الاستغفار.

الثاني عشر : التوبة.

الثالث عشر : الجهاد.

الرابع عشر : الصلاة.

الخامس عشر : البراءة من الحَوْل والقُوَّة وتفويضُهما إلى مَن هُما بيدِه.

فصل

في بيان جهة تأثير هذه الأدوية في هذه الأمراض

خلق الله سبحانه ابن آدمَ وأعضاءَه، وجعل لكل عُضو منها كمالًا إذا فقده أحسَّ بالألم، وجعل لِمَلِكها وهو القلب كمالًا، إذا فقده، حضرتْه أسقامُه وآلامُه من الهموم والغموم والأحزان.

فإذا فقدت العَيْنُ ما خُلِقَتْ له مِن قوة الإبصار، وفقدت الأُذنُ ما خُلِقتْ له مِن قوة السَّمْع، واللِّسَانُ ما خُلِقَ له مِن قُوَّة الكلام، فقدتْ كمالَها.

والقلبُ خُلِقَ لمعرفةِ فاطره ومحبته وتوحيده والسرور به، والابتهاج بحبه، والرضا عنه، والتوكل عليه، والحب فيه، والبغض فيه، والموالاة فيه، والمعاداة فيه، ودوام ذكره، وأن يكون أحبَّ إليه مِن كل ما سواه، وأرْجَى عنده مِن كل ما سواه، وأجَلَّ في قلبه مِن كل ما سواه، ولا نعيمَ له ولا سرورَ ولا لذَّةَ، بل ولا حياة إلا بذلك، وهذا له بمنزلة الغِذاء والصحة والحياة، فإذا فَقَدَ غذاءه وصحته وحياته، فالهمومُ والغموم والأحزان مسارعةٌ مِن كل صَوْبٍ إليه، ورهْنٌ مقيم عليه.

ومن أعظم أدوائه: الشِّركُ والذنوبُ والغفلةُ والاستهانةُ بِمَحابِّه ومَراضيه، وتركُ التفويض إليه، وقِلَّةُ الاعتماد عليه، والركونُ إلى ما سواهُ، والسخطُ بمقدوره، والشكُّ في وعده ووعيده.

وإذا تأملتَ أمراض القلب، وجدتَ هذه الأُمور وأمثالها هي أسبابُها لا سببَ لها سِواها، فدواؤه الذي لا دواءَ له سواه ما تضمنتْهُ هذه العلاجات النبوية من الأُمور المضادة لهذه الأدواء، فإنَّ المرضَ يُزال بالضد، والصِّحةُ تُحفظ بالمِثْل، فصحتُه تُحفظ بهذه الأُمور النبوية، وأمراضُه بأضدادها.

فالتوحيد..يفتح للعبد بابَ الخير والسرور واللَّذة والفرح والابتهاج،

والتوبةُ استفراغٌ للأخلاط والمواد الفاسدة التي هي سببُ أسقامه، وحِميةٌ له من التخليط، فهي تُغْلِق عنه بابَ الشرور، فيُفتَح له بابُ السعادة والخير بالتوحيد، ويُغْلَق باب الشرور بالتوبة والاستغفار.

قال بعض المتقدمين من أئمة الطب: مَن أراد عافية الجسم، فليقلِّل مِن الطعام والشراب، ومَن أراد عافية القلب، فليترُكَ الآثام.

وقال ثابت بن قُرَّةَ : راحةُ الجسم في قِلَّة الطعام، وراحةُ الروح في قِلَّة الآثام، وراحةُ اللِّسان في قِلَّة الكلام.

والذنوبُ للقلب، بمنزلة السُّموم، إن لم تُهلكْه أضعفتْه، ولا بُدَّ، وإذا ضعُفت قوته، لم يقدرْ على مقاومة الأمراض، قال طبيبُ القلوب عبدُ الله ابن المُبارَك :

رَأَيْتُ الذنُوبَ تُمِيتُ الْقُلُـوبَ وَقَدْ يُورِثُ الذُّلَّ إِدْمَانُهَـا
وَتَرْكُ الذُّنُوبِ حَيَاةُ الْقُلُـوبِ وَخَيْـرٌ لِنَفْسِـكَ عِصْيَـانُهَا

فالهوى أكبرُ أدوائها، ومخالفتُه أعظمُ أدويتها، والنفس في الأصل خُلِقَتْ جاهلة ظالمة، فهي لجهلِها تظن شِفاءَها في اتباع هواها، وإنما فيه تلفُها وعطَبُها، ولظلمِها لا تقبل مِن الطبيب الناصح، بل تضَعُ الداء موضِعَ الدواء فتعتمده، وتضعُ الدواء موضع الداء فتجتنبه، فيتولَّدُ مِن بين إيثارِها للداء، واجتنابِها للدواء أنواعٌ من الأسقام والعِلل التي تُعيِي الأطباء، ويتعذَّرُ معها الشفاء. والمصيبةُ العظمى، أنها تُرَكِّبُ ذلك على القَدَر، فتُبرِّئ نفسَها، وتلومُ ربَّها بلسان الحال دائمًا، وَيقوَى اللَّومُ حتى يُصرِّحَ به اللِّسان.

وإذا وصل العليلُ إلى هذه الحال، فلا يُطمَع في بُرئه إلا أن تتداركه رحمة من ربه، فيُحييه حياةً جديدة، ويرزقُه طريقةً حميدة، فلهذا كان حديث ابن عباس في دُعاء الكرب مشتملًا على توحيد الإلهية والربوبية، ووصف الرب سبحانه بالعظمة

والحلم، وهاتان الصفتان مستلزمتان لكمال القُدرة والرحمة، والإحسان والتجاوز، ووصفِه بكمال ربوبيته للعالَم العُلويِّ والسُّفليِّ، والعرش الذي هو سقفُ المخلوقات وأعظمها. والرُّبوبية التامة تستلزِمُ توحيدَه، وأنه الذي لا تنبغي العبادةُ والحبُّ والخوفُ والرجاء والإجلال والطاعة إلا له. وعظمتُه المطلقة تستلزمُ إثباتَ كل كمال له، وسلبَ كل نقص وتمثيل عنه. وحِلمُه يستلزم كمال رحمته وإحسانه إلى خلقه.

فعِلْمُ القلب ومعرفتُه بذلك توجب محبته وإجلاله وتوحيدَه، فيحصل له من الابتهاج واللَّذة والسرور ما يدفع عنه ألم الكرب والهم والغم، وأنت تجدُ المريض إذا ورد عليه ما يسرُّهُ ويُفرحه، ويُقوِّي نفسه، كيف تقوى الطبيعة على دفع المرض الحسِّي، فحصولُ هذا الشفاء للقلب أولى وأحرى.

ثم إذا قابلتَ بين ضيق الكرب وسعة هذه الأوصاف التي تضمَّنها دعاءُ الكرب، وجدته في غاية المناسبة لتفريج هذا الضيق، وخروج القلب منه إلى سعَةِ البهجة والسرور، وهذه الأُمورُ إنما يُصدِّق بها مَن أشرقت فيه أنوارُها، وباشر قلبُه حقائقَها.

وفي تأثير قوله : «يا حيُّ يا قَيُّومُ، برحمتِك أستغيثُ» في دفع هذا الداء مناسبة بديعة، فإنَّ صفة الحياة متضمِّنةٌ لجميع صفات الكمال، مستلزمة لها، وصفة القَيُّومية متضمنة لجميع صفات الأفعال، ولهذا كان اسمُ الله الأعظمُ الذي إذا دُعِيَ به أجاب، وإذا سُئِلَ به أعطى : هو اسمُ الحَيِّ القَيُّوم، والحياة التامة تُضاد جميعَ الأسقام والآلام، ولهذا لَمَّا كَمُلَتْ حياة أهل الجَنَّة لم يلحقهم هَمٌّ ولا غَمٌّ ولا حَزَنٌ ولا شيء من الآفات. ونقصانُ الحياة تضر بالأفعال، وتنافي القيومية، فكمالُ القيومية لكمال الحياة، فالحيُّ المطلق التام الحياة لا تفوتُه صِفة الكمال ألبتة، والقَيُّوم لا يتعذَّرُ عليه فعلٌ ممكنٌ ألبتة، فالتوسل بصفة الحياة والقَيُّومية له تأثيرٌ في إزالة ما

يُضادُّ الحياة، ويضُرُّ بالأفعال.

ونظير هذا توسلُ النبي ﷺ إلى ربه بربوبيته لجبريلَ وميكائيلَ وإسرافيلَ أن يَهدِيَه لما اختُلِفَ فيه من الحق بإذنه،[1] فإنَّ حياة القلب بالهداية، وقد وكَّل الله سبحانه هؤلاء الأملاك الثلاثة بالحياة، فجبريلُ موَكلٌ بالوحي الذي هو حياةُ القلوب، وميكائيل بالقَطْر الذي هو حياةُ الأبدان والحيوان، وإسرافيل بالنَّفْخ في الصُّور الذي هو سببُ حياةِ العالَمِ وعَودِ الأرواح إلى أجسادها، فالتوسل إليه سبحانه بربوبية هذه الأرواح العظيمة الموكلة بالحياة، له تأثير في حصول المطلوب.

والمقصود : أن لاسم الحيّ القَيُّوم تأثيرًا خاصًّا في إجابة الدعوات، وكشف الكُربات.

وفي «السنن» و«صحيح أبي حاتم» مرفوعًا : «**اسمُ الله الأعْظَم في هاتَيْنِ الآيتين** : ﴿وَإِلهُكُمْ إِلهٌ وَاحِدٌ، لا إِلهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾[البقرة : ١٦٣] **وفاتحةِ آلِ عمران** : ﴿الم * اللهُ لاَ إِلهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾[آل عمران : ١-٢]» قال الترمذيُّ: حديث صحيح[2].

وفي «السنن» و«صحيح ابن حِبَّان» أيضًا : من حديث أنس أنَّ رجلًا دعا، فقال : اللَّهُمَّ إنِّي أسألُكَ بأنَّ لَكَ الحَمْدَ، لا إلَهَ إلا أنتَ المنَّانُ، بديعُ السَّمواتِ والأرضِ، ياذا الجلال والإكرام، يا حيُّ يا قَيُّومُ، فقال النبي ﷺ : «**لقد دَعَا اللهَ**

---

(١) أخرجه مسلم (٧٧٠ فؤاد) (١٧٨٠ قلعجي) وأبو داود (٧٦٧) والترمذي (٣٤٣١) والنسائي (٣/ ٢١٢) وابن ماجه (١٣٥٧) من حديث عائشة في دعاء استفتاح الصلاة بالليل.

(٢) ضعيف الإسناد: أخرجه أبو داود (١٤٩٦) والترمذي (٣٤٨٩) وابن ماجه (٣٨٥٥) وأحمد (٦/ ٤٦١ ح٢٧٠٦٤) والدارمي (٢/ ٤٥٠) جميعًا من طريق عبيد الله بن أبي زياد القداح عن شهر ابن حوشب عن أسماء بنت يزيد مرفوعًا به وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح قلت: عبيدالله ليس بالقوي، وشهر فيه كلام.

باسمِهِ الأعْظَم الذي إذا دُعِيَ به أجابَ، وإذا سُئِلَ به أعْطَى»[١].

ولهذا كان النبي ﷺ إذا اجتهد في الدعاء، قال: «**يَا حيُّ يا قَيُّومُ**».

وفي قوله: «**اللَّهُمَّ رَحْمَتَكَ أرْجُو، فلا تَكِلْني إلى نفسي طرْفَةَ عَيْنٍ، وأصْلِحْ لي شأني كُلَّهُ لا إلهَ إلاَّ أنتَ**» من تحقيق الرجاء لِمَن الخيرُ كُلُّهُ بيديه والاعتمادُ عليه وحده، وتفويضُ الأمر إليه، والتضرع إليه، أن يتولَّى إصلاح شأنه، ولا يَكِلَه إلى نفسه، والتوسُّل إليه بتوحيده مما له تأثيرٌ قوي في دفع هذا الداء، وكذلك قوله: «**اللهُ ربِّي لا أُشْرِكُ به شَيْئًا**».

وأما حديث ابن مسعود: «**اللَّهُمَّ إنِّي عَبْدُكَ ابْنُ عَبْدِكَ**»، ففيه من المعارف الإلهية، وأسرارِ العبودية ما لا يتَّسِعُ له كتاب، فإنه يتضمَّن الاعترافَ بعبوديته وعبودية آبائه وأُمهاته، وأنَّ ناصيته بيده يُصرِّفها كيف يشاء، فلا يملِكُ العبدُ دونه لنفسه نفعًا ولا ضرًّا، ولا موتًا ولا حياةً ولا نُشورًا، لأنَّ مَن ناصيتُه بيد غيره، فليس إليه شيء من أمره، بل هو عانٍ في قبضته، ذليل تحت سلطان قهره.

وقوله: «**ماضٍ فيَّ حُكْمُكَ عَدْلٌ فيَّ قضاؤكَ**» متضمنٌ لأصلين عظيمين عليهما مدارُ التوحيد.

أحدهما: إثباتُ القَدَر، وأنَّ أحكام الرَّبِّ تعالى نافذةٌ في عبده ماضيةٌ فيه، لا انفكاكَ له عنها، ولا حِيلةَ له في دفعها.

والثاني: أنه سبحانه عدلٌ في هذه الأحكام، غير ظالم لعبده، بل لا يخرُج فيها عن موجب العدل والإحسان، فإنَّ الظلم سببه حاجةُ الظالم، أو جهلُه، أو سفهُه، فيستحيلُ صدورهُ ممن هو بكل شيء عليمٌ، ومَن هو غنيٌّ عن كل شيء، وكلُّ

---

(١) **صحيح**: أخرجه أبو داود (١٤٩٥) والترمذي (٣٥٥٥) والنسائي (٣/ ٥٢) وابن ماجه (٣٨٥٨) من حديث بريدة الأسلمي وإسناده صحيح.

شيء فقيرٌ إليه، ومَنْ هو أحكم الحاكمين، فلا تخرُج ذَرَّةٌ مِن مقدوراته عن حِكمته وحمده، كما لم تخرج عن قُدرته ومشيئته، فحِكمته نافذة حيثُ نفذتْ مشيئته وقُدرته، ولهذا قال نبيُّ الله هودٌ صَلَّى الله على نبينا وعليه وسَلَّم، وقد خَوَّفه قومُه بآلهتهم: ﴿إِنِّي أُشْهِدُ اللهَ وَاشْهَدُواْ أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * مِن دُونِهِ فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لا تُنْظِرُونِ * إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللهِ رَبِّي وَرَبِّكُم مَّا مِن دَابَّةٍ إِلاَّ هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [هود : ٥٤-٥٦]، أي: مع كونه سبحانه آخذًا بنَواصي خلقه وتصريفهم كما يشاء، فهو على صراطٍ مستقيم لا يتصرَّفُ فيهم إلا بالعدل والحكمة والإحسان والرحمة. فقوله : «**ماضٍ فِيَّ حُكْمُكَ**»، مطابقٌ لقوله : ﴿مَا مِن دَابَّةٍ إِلاَّ هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا﴾ ، وقولُه : «**عَدْلٌ فِيَّ قضاؤكَ**»، مطابقٌ لقوله : ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، ثم توسَّلَ إلى ربِّه بأسمائه التي سمَّى بها نفسه ما عَلِمَ العبادُ منها وما لم يعلموا. ومنها : ما استأثره في علم الغيب عنده، فلم يُطلع عليه مَلَكًا مُقرَّبًا، ولا نبيًّا مرسلًا، وهذه الوسيلةُ أعظمُ الوسائل، وأحبُّها إلى الله، وأقربُها تحصيلًا للمطلوب.

ثم سأله أن يجعلَ القرآن لِقلبه كالربيع الذي يرتَع فيه الحيوانُ، وكذلك القرآنُ ربيعُ القلوب، وأن يجعلَه شفاءَ همِّه وغَمِّه، فيكونُ له بمنزلة الدواء الذي يستأصِلُ الداء، ويُعيدُ البدن إلى صحته واعتداله، وأن يجعله لحُزنه كالجِلاء الذي يجلو الطُّبوعَ والأصديةَ وغيرها، فأحْرَى بهذا العلاج إذا صدق العليل في استعماله أن يُزيلَ عنه داءه، ويُعقبه شفاءً تامًّا، وصحةً وعافيةً.. والله الموفق.

وأما **دعوةُ ذي النون** فإنَّ فيها من كمال التوحيد والتنزيه للربِّ تعالى، واعترافِ العبد بظلمه وذنبه ما هو من أبلغِ أدويةِ الكَربِ والهَمِّ والغَمِّ، وأبلغِ الوسائل إلى الله سبحانه في قضاء الحوائج، فإنَّ التوحيدَ والتنزيه يتضمنان إثبات كلِّ كمالٍ لله، وسلبَ كُلِّ نقصٍ وعيبٍ وتمثيلٍ عنه. والاعترافُ بالظلم يتضمَّن إيمانَ

العبد بالشرع والثواب والعقاب، ويُوجب انكسارَه ورجوعَه إلى الله، واستقالته عثرتَه، والاعترافَ بعبوديته، وافتقاره إلى ربه، فههنا أربعةُ أُمور قد وقع التوسلُ بها: التوحيد، والتنزيه، والعبودية، والاعتراف.

وأما حديث أبي أمامة : «**اللَّهُمَّ إنِّي أعوذُ بِكَ مِنَ الهَمِّ والحَزَنِ**»، فقد تضمَّن الاستعاذة من ثمانية أشياء، كُلُّ اثنين منها قَرينان مزدوجان، فالهمُّ والحَزَنُ أخوان، والعجزُ والكسلُ أخوان، والجُبنُ والبُخلُ أخوان، وضَلَعُ الدَّيْن وغلبةُ الرجال أخوان، فإنَّ المكروه المؤلم إذا ورد على القلب، فإما أن يكون سببهُ أمرًا ماضيًا، فيُوجب له الحزن، وإن كان أمرًا متوقعًا في المستقبل، أوجب الهم، وتخلفُ العبد عن مصالحه وتفويتها عليه، إما أن يكون مِن عدم القُدرة وهو العجز، أو من عدم الإرادة وهو الكسل، وحبسُ خيره ونفعه عن نفسه وعن بني جنسه، إما أن يكونَ منعَ نفعه ببدنه، فهو الجُبن، أو بماله، فهو البخل، وقهرُ النَّاس له إما بحق، فهو ضَلَعُ الدَّيْن، أو بباطل فهو غَلَبَةُ الرِّجال، فقد تضمَّن الحديثُ الاستعاذة من كل شَرٍّ.

وأما تأثيرُ الاستغفار في دفع الهمِّ والغَمِّ والضِّيق، فلِمَا اشترَكَ في العلم به أهلُ الملل وعقلاءُ كُلِّ أُمة أنَّ المعاصيَ والفسادَ تُوجب الهَمَّ والغَمَّ، والخوفَ والحُزن، وضيقَ الصدر، وأمراض القلب، حتى إنَّ أهلها إذا قضَوْا منها أوطارَهم، وسئمتها نفوسُهم، ارتكبوها دفعًا لما يَجِدُونه في صدورهم من الضيق والهَمِّ والغَمِّ، كما قال شيخُ الفسوق:

وَكَأْسٍ شَرِبْتُ عَلَى لَذَّةٍ وَأُخْرَى تَدَاوَيْتُ مِنْهَا بِهَا

وإذا كان هذا تأثير الذنوب والآثام في القلوب، فلا دواءَ لها إلا التوبةُ والاستغفار.

وأما الصَّلاةُ.. فشأنها في تفريح القلب وتقويته، وشرحِه وابتهاجه ولذَّته أكبرُ شأن، وفيها من اتصالِ القلب والروح بالله، وقربه والتنعم بذكره، والابتهاجِ بمناجاته، والوقوفِ بين يديه، واستعمالِ جميع البدن وقُواه وآلاته في عبوديته، وإعطاء كل عضو حظَّه منها، واشتغالِه عن التعلُّق بالخلق وملابستهم ومحاوراتهم، وانجذابِ قُوى قلبه وجوارحه إلى ربه وفاطره، وراحتِه من عدوِّه حالةَ الصلاة ما صارت به من أكبر الأدوية والمفرِّحات والأغذية التي لا تُلائم إلا القلوبَ الصحيحة. وأمَّا القلوبُ العليلة، فهي كالأبدان لا تُناسبها إلا الأغذية الفاضلة.

فالصلاةُ من أكبر العَوْن على تحصيل مصالح الدنيا والآخرة، ودفع مفاسد الدنيا والآخرة، وهي منهاةٌ عن الإثم، ودافعةٌ لأدواء القلوب، ومَطْرَدَةٌ للداءِ عن الجسد، ومُنوِّرةٌ للقلب، ومُبيِّضَةٌ للوجه، ومُنشِّطةٌ للجوارح والنفس، وجالِبةٌ للرزق، ودافعةٌ للظلم، وناصِرةٌ للمظلوم، وقامِعةٌ لأخلاط الشهوات، وحافِظةٌ للنعمة، ودافِعةٌ للنِّقمة، ومُنزِلةٌ للرحمة، وكاشِفة للغُمَّة، ونافِعةٌ من كثير من أوجاع البطن.

وقد روى ابن ماجه في «سننه» من حديث مجاهد، عن أبي هريرة قال: رآني رسولُ الله ﷺ وأنا نائم أشكو مِن وجع بطني، فقال لي: «**يا أبا هُرَيْرَة؛ أشِكَمَتْ دَرْد**»؟ قال: قلتُ: نعم يا رسولَ الله، قال: «**قُمْ فَصَلِّ، فإنَّ في الصَّلاةِ شِفَاءً**»[1].

وقد رُوي هذا الحديثُ موقوفًا على أبي هُرَيرةَ، وأنه هو الذي قال ذلك لمجاهد، وهو أشبهُ. ومعنى هذه اللفظةِ بالفارسي: أيوجعُكَ بطنُكَ؟

فإن لم ينشرح صدرُ زنديق الأطباء بهذا العلاج، فيُخاطَبُ بصناعة الطب،

(١) ضعيف جدًّا: أخرجه ابن ماجه (٣٤٥٨) وأحمد (٢/ ٣٩٠ و٤٠٣) رقم (٨٨٢٣ و٨٩٨٧) وأبو الشيخ في «أخلاق النبي» ﷺ (ح٨٠٣ و٨٠٤ بتحقيقي) من طريق الليث بن أبي سليم عن مجاهد عن أبي هريرة مرفوعًا، والليث ضعيف، ورواه عنه ضعيفان.

ويقالُ له : الصلاةُ رياضة النفس والبدن جميعًا، إذ كانت تشتمِلُ على حركات وأوضاع مختلفة مِن الانتصاب، والركوع، والسجود، والتورُّك، والانتقالات وغيرها من الأوضاع التي يتحرَّك معها أكثرُ المفاصل، وينغمِزُ معها أكثرُ الأعضاء الباطنة، كالمَعِدَة، والأمعاء، وسائر آلات النَّفَس، والغذاء، فما يُنكر أن يكونَ في هذه الحركات تقويةٌ وتحليلٌ للمواد، ولا سِيَّما بواسطة قوةِ النفس وانشراحِها في الصلاة، فتقوى الطبيعة، فيندفع الألم.

ولكن داء الزندقةِ والإعراض عما جاءت به الرُّسلُ، والتَّعوُّضِ عنه بالإلحاد داءٌ ليس له دواء إلا نارٌ تَلَظَّى لاَ يَصْلاَهَا إلاَّ الأشْقَى الذي كَذَّبَ وَتَوَلَّى.

وأمَّا تأثيرُ الجهادِ في دفع الهم والغم، فأمرٌ معلوم بالوجدان، فإنَّ النفس متى تركتْ صائِلَ الباطل وصَوْلته واستيلاءَه، اشتد همُّها وغمُّها، وكربُها وخوفها، فإذا جاهدته لله أبدل الله ذلك الهمَّ والحُزْنَ فرحًا ونشاطًا وقوةً، كما قال تعالى : ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ * وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة : ١٤-١٥]، فلا شيء أذهبُ لجوَى القلب وغَمِّه وهَمِّه وحُزنه من الجهاد.. والله المستعان.

وأمَّا تأثيرُ «**لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله**» في دفع هذا الداءِ، فلِما فيها من كمالِ التفويضِ، والتبرِّي من الحَوْل والقُوَّة إلا به، وتسليمِ الأمر كله له، وعدمِ منازعته في شيء منه، وعموم ذلك لكلِّ تحوُّلٍ من حَال إلى حال في العالَمِ العُلويِّ والسُّفليِّ، والقوةِ على ذلك التحول، وأنَّ ذلك كُلَّه بالله وحدَه، فلا يقوم لهذه الكلمة شيء.

وفي بعض الآثار: إنه ما ينزِلُ مَلَكٌ من السماء، ولا يَصعَدُ إليها إلا بـ «**لاَ حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلاَّ بالله**»، ولها تأثيرٌ عجيب في طرد الشيطان.. والله المستعان.

فصل

في هَدْيه ﷺ في علاجِ الفَزَع، والأرَقِ المانِع من النوم

روى الترمذيُّ في «جامعه» عن بُريدةَ قال: شكى خالدٌ إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله؛ ما أنام الليل مِن الأرَقِ، فقال النبي ﷺ:

«إذا أوَيْتَ إلى فِرَاشِكَ فَقُلْ: اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَواتِ السَّبْعِ وَمَا أظَلَّتْ، ورَبَّ الأرَضِينَ، وَمَا أقَلَّتْ، وربَّ الشَّيَاطِينِ وما أضَلَّتْ، كُنْ لي جارًا مِنْ شَرِّ خَلْقِكَ كُلِّهِمْ جميعًا أنْ يَفْرُطَ عليّ أحدٌ مِنْهُمْ، أَوْ يَبْغِيَ عليّ، عَزَّ جَارُك، وجَلَّ ثَنَاؤُكَ، ولا إلهَ غَيْرُك»[1].

وفيه أيضًا: عن عمرو بن شُعيب، عن أبيه، عن جده أنَّ رسولَ الله ﷺ، كان يُعَلِّمُهم مِنَ الفَزَعِ: «أعُوذُ بِكَلِمَاتِ الله التامَّةِ مِنْ غَضِبِهِ، وعِقَابِهِ، وَشَرِّ عِبَادِهِ، وَمِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ، وأعُوذُ بِكَ رَبِّ أنْ يَحْضُرُونِ»، قال: وكان عبد الله بن عَمْرو يُعَلِّمُهنَّ مَن عَقَلَ من بنيه، ومَن لم يَعْقِلْ كتبه، فأعلقه[2] عليه، ولا يخفى مناسبةُ هذه العُوذَةِ لعلاج هذا الداءِ.

فصل

في هَدْيه ﷺ في علاج داء الحريق وإطفائه

يُذكر عن عمرو بن شُعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذَا

---

(١) **ضعيف**: أخرجه الترمذي (٣٥٣٤) من طريق الحكم بن ظهير بإسناده عن بريدة به وقال الترمذي: هذا حديث ليس إسناده بالقوي والحكم بن ظهير قد ترك حديثه بعض أهل الحديث، ويروى هذا الحديث عن النبي ﷺ مرسل من غير هذا الوجه.

(٢) **حسن**: أخرجه أبو داود (٣٨٩٣) والترمذي (٣٥٣٩) من طريقين عن محمد بن إسحاق عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده وإسناده حسن، وأما قوله: وكان عبد الله بن عمرو يعلمهن ... فيحتاج لنظر من قول من هو فليحرر.

رَأيتُمُ الحَرِيقَ فَكَبِّروا، فإنَّ التكبيرَ يُطفِئُهُ»[1].

لما كان الحريقُ سببهُ النارُ، وهي مادةُ الشيطان التي خُلِقَ منها، وكان فيه من الفساد العام ما يُنَاسب الشيطان بمادته وفعلِه، كان للشيطان إعانةٌ عليه، وتنفيذ له، وكانت النارُ تطلبُ بطبعها العلو والفسادَ، وهذان الأمران وهما العلوُّ في الأرض والفسادُ هما هَدْيُ الشيطان، وإليهما يدعو، وبهما يُهلِكُ بني آدم، فالنار والشيطان كل منهما يُريد العلو في الأرض والفسادَ، وكبرياءُ الرب عَزَّ وجَلَّ تَقمَعُ الشيطانَ وفِعلَهُ.

ولهذا كان تكبيرُ الله عَزَّ وجَلَّ له أثرٌ في إطفاء الحريق، فإنَّ كبرياء الله عَزَّ وجَلَّ لا يقوم لها شيء، فإذا كبَّر المسلمُ ربَّه، أثَّر تكبيرُه في خمودِ النار وخمودِ الشيطان التي هي مادته، فيُطفئ الحريقَ، وقد جرَّبنا نحن وغيرُنا هذا، فوجدناه كذلك.. والله أعلم.

فصل

في هَدْيه ﷺ في حفظ الصحة

لما كان اعتدالُ البدن وصحته وبقاؤه إنما هو بواسطة الرطوبة المقاوِمةِ للحرارة، فالرطوبة مادته، والحرارةُ تُنضِجُهَا، وتدفع فضلاتها، وتُصلحها، وتلطفها، وإلا أفسدت البدن ولم يمكن قيامُه، وكذلك الرطوبةُ هي غِذاءُ الحرارة، فلولا الرطُوبة، لأحرقت البدن وأيبَسَتْه وأفسدته، فقِوامُ كُلٍّ واحدة منهما بصاحبتها، وقِوام البدنِ بهما جميعًا، وكُلٌّ منهما مادة للأُخرى، فالحرارة مادة للرطوبة تحفظها وتمنعها من الفساد والاستحالة، والرطوبة مادة للحرارة تغذُوها وتحمِلُها، ومتى مالتْ إحداهما إلى الزيادة على الأُخرى، حصل لمزاج البدن الانحرافُ بحسب

---

(١) ضعيف جدًّا: أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص١٠٧ ح٢٩٤ و٢٩٥ و٢٩٦ و٢٩٧) ومداره على القاسم بن عبد الله بن عمر العمري وهو متروك.

ذلك، فالحرارةُ دائمًا تُحَلِّلُ الرطوبة، فيحتاجُ البدن إلى ما به يُخْلَف عليه ما حلَّلتْه الحرارة لضرورة بقائِهِ وهو الطعامُ والشرابُ، ومتى زاد على مقدار التحللِ، ضعُفتِ الحرارةُ عن تحليل فضلاته، فاستحالتْ موادَّ رديئة، فعاثتْ في البدن، وأفسدتْ، فحصلت الأمراضُ المتنوعة بحسب تنوُّع موادِّها، وقبولِ الأعضاء واستعدادِها، وهذا كُلُّه مستفَادٌ من قوله تعالى : ﴿وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ﴾ [الأعراف : ٣١] فأرشدَ عِباده إلى إدخالِ ما يُقِيمُ البدنَ من الطعام والشراب عِوَضَ ما تحلَّل منه، وأن يكون بقدر ما ينتفعُ به البدنُ في الكمِّية والكيفية، فمتى جاوز ذلك كان إسرافًا، وكلاهما مانعٌ من الصحة جالبٌ للمرض، أعني عدم الأكل والشرب، أو الإسراف فيه.

فحفظ الصحة كله في هاتين الكلمتين الإلهيتين، ولا ريب أنَّ البدن دائمًا في التحلل والاستخلاف، وكُلَّما كثر التحلُّل ضعفت الحرارة لفناء مادتها، فإنَّ كثرةَ التحلل تُفني الرطوبة، وهي مادة الحرارة، وإذا ضعفت الحرارة، ضعفَ الهضم، ولا يزال كذلك حتى تَفنى الرطوبةُ، وتنطفئ الحرارة جملةً، فيستكملُ العبدُ الأجلَ الذي كتب اللهُ له أن يَصِلَ إليه.فغايةُ علاج الإنسان لنفسه ولغيره حراسةُ البدن إلى أن يصل إلى هذه الحالة، لا أنه يستلزمُ بقاءَ الحرارة والرطوبة اللَّتين بقاءُ الشباب والصحة والقوَّة بهما، فإنَّ هذا مما لم يحصُلْ لبَشَر في هذه الدار، وإنما غايةُ الطبيب أن يحميَ الرطوبةَ عن مفسداتها من العفونة وغيرها، ويحميَ الحرارة عن مُضعِفاتها، ويعدل بينهما بالعدل في التدبير الذي به قام بدنُ الإنسان، كما أنَّ به قامت السمواتُ والأرضُ وسائرُ المخلوقات، إنما قوامُها بالعدل.

ومَن تأمَّل هَدْيَ النبي ﷺ وجده أفضلَ هَدْي يُمكن حِفظُ الصِّحة به، فإنَّ حفظها موقوفٌ على حُسن تدبير المطعم والمشرب، والملبس والمسكن، والهواء والنوم، واليقظة والحركة، والسكون والمَنكَح، والاستفراغ والاحتباس، فإذا

حصَلتْ هذه على الوجه المعتدل الموافق الملائم للبدن والبلد والسِّنِّ والعادة، كان أقربَ إلى دوام الصحة أو غلبتها إلى انقضاء الأجل.

ولـمَّا كانت الصحةُ والعافيةُ من أجَلِّ نِعَم الله على عبده، وأجزل عطاياه، وأوفر مِنحه، بل العافيةُ المطلقة أجَلُّ النِّعَم على الإطلاق، فحقيق لمن رُزق حظًّا مِن التوفيق مراعاتها وحِفظها وحمايتُها عمَّا يُضادها.

وقد روى البخاري في «صحيحه» من حديث ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ : «**نِعْمَتَانِ مَغْبُونٌ فيهما كثيرٌ مِنَ الناس : الصِّحَّةُ والفَرَاغُ**»[1].

وفي «الترمذي» وغيره من حديث عُبَيْد الله بن مِحصَن الأنصاري، قال : قال رسول الله ﷺ : «**مَن أصْبَحَ مُعَافى في جَسَدِهِ، آمنًا في سِرْبِهِ، عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ، فكأنما حِيزَتْ لَهُ الدُّنيا**»[2]. وفي «الترمذي» أيضًا من حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال : «**أوَّلُ ما يُسْأَلُ عنه العَبْدُ يومَ القيامَةِ مِنَ النَّعِيم، أن يُقال له : أَلَمْ نُصِحَّ لَكَ جِسْمَكَ، ونُرَوِّكَ مِنَ الماءِ البارد**»[3]. ومن هاهنا قال مَن قال مِن السَّلَف في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَتُسْئَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر : ٨] قال : عن الصحة.

وفي «مسند الإمام أحمد» : أنَّ النبي ﷺ قال للعباس : « **يا عباس، يا عَمَّ**

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٦٤١٢) والترمذي (٢٣١١) وابن ماجه (٤١٧٠) والدارمي (٢/ ٢٩٧) وأحمد في «المسند» (١/ ٢٥٨،٣٤٤) وفي «الزهد» (١٨٨ بتحقيقي) والحاكم (٤/ ٣٠٦) من حديث ابن عباس مرفوعًا به.

(٢) **ضعيف**: أخرجه الترمذي (٢٣٥٣) وابن ماجه (٤١٤١) والبخاري في «الأدب المفرد» (ص ٧٢ ح ٣٠٣) جميعًا من طريق مروان بن معاوية الفزاري عن عبد الرحمن بن أبي شميلة عن سلمة بن عبيد الله بن محصن عن أبيه مرفوعًا به وقال الترمذي: حديث حسن غريب قلت: وإسناده ضعيف، عبد الرحمن بن أبي شميلة مجهول. ومروان يدلس أسماء الشيوخ.

(٣) **صحيح**: أخرجه الترمذي (٣٣٦٩) والحاكم (٤/ ١٣٨) وعبد الله بن الإمام أحمد في «زوائد الزهد» (ح١٦٧ بتحقيقي) والخطيب البغدادي (١٢/ ٣٣٩) من طريق عبد الله بن العلاء عن الضحاك بن عبد الرحمن عن أبي هريرة مرفوعًا به وإسناده صحيح.

رسول الله ؛ **سَلِ اللهَ العافِيَةَ في الدُّنْيَا والآخِرَة**»[١].

وفيه عن أبي بكر الصِّدِّيق، قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : «**سَلُوا اللهَ اليَقِينَ والمُعافاةَ، فما أُوتِيَ أحدٌ بَعْدَ اليقينِ خَيرًا من العافية**»[٢] فجمع بين عافيتي الدِّينِ والدنيا، ولا يَتِمُّ صلاح العبد في الدارين إلا باليقين والعافية، فاليقين يدفع عنه عقوبات الآخرة، والعافية تدفع عنه أمراض الدنيا في قلبه وبدنه.

وفي «سنن النسائى» من حديث أبي هريرة يرفعه : «**سَلُوا اللهَ العَفْوَ والعافيةَ والمُعافاة، فما أُوتِيَ أحدٌ بَعْدَ يقينٍ خيرًا من مُعافاةٍ**»[٣]. وهذه الثلاثة تتضمَّن إزالة الشرور الماضية بالعفو، والحاضرة بالعافية، وَالمستقبلة بالمعافاة، فإنها تتضمن المداومةَ والاستمرارَ على العافية.

وفي «الترمذي» مرفوعًا : «**ما سُئِلَ اللهُ شيئًا أحبَّ إلَيْهِ من العافيةِ**»[٤].

وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى : عن أبي الدرداء، قلت : يا رسول الله ؛ لأن أُعافى فأشكُر أحبُّ إليَّ من أن أُبتلى فأصبر، فقال رسول الله ﷺ : «**ورسولُ الله يُحِبُّ مَعَكَ العافِيَةَ**»[٥].

---

(١) **ضعيف الإسناد**: أخرجه الترمذي (٣٥٢٥) وأحمد (١/ ٢٠٩ ح١٧٨٦) والبخاري في «الأدب المفرد» (٧٤٧) من طريق يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن الحارث عن العباس، وقال الترمذي: هذا حديث صحيح، **قلت**: يزيد بن أبي زياد ضعيف.

(٢) **صحيح**: أخرجه أحمد (١/ ٥، ٧ح ٥، ١٨) وابن ماجه (٣٨٤٩) عن طريق يزيد بن خمير عن سليم ابن عامر عن أوسط عن أبي بكر مرفوعًا به.

(٣) لم أجده في «سنن النسائي الصغرى أو الكبرى» من حديث أبي هريرة. وقد أخرجه النسائي في «الكبرى» (٩/ ٣٢٤-٣٢٧) من طرق عن أبي بكر الصديق وانظر «سنن الترمذي» (٣٥٦٩) وابن ماجه (٣٨٤٩) «والأدب المفرد» للبخاري (٧٤٥) وأحمد (١/ ٥، ٧).

(٤) **ضعيف**: أخرجه الترمذي (٣٥٢٦) من حديث ابن عمر وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر المليكي **قلت**: وعبد الرحمن ضعيف.

(٥) لم أقف على إسناده من حديث أبي الدرداء.

ويُذكر عن ابن عباس أنَّ أعرابيًّا جاء إلى رسول الله ﷺ، فقال له: ما أسألُ الله بعد الصلواتِ الخمس؟ فقال: «**سَلِ اللهَ العافيةَ**»، فأعاد عليه، فقال له في الثالثة: «**سَلِ اللهَ العَافِيَةَ في الدُّنيا والآخرَة**»[1].

وإذا كان هذا شأنَ العافية والصحةِ، فنذكُرُ من هَدْيه ﷺ في مراعاة هذه الأُمور ما يتبيَّنُ لمن نظر فيه أنه أكملُ هَدْي على الإطلاق ينال به حفظَ صحةِ البدن والقلب، وحياة الدُّنيا والآخرة، والله المستعانُ، وعليه التُّكلان، ولا حَوْلَ ولا قُوَّة إلا بالله.

فصل

فأما المطعمُ والمشرب، فلم يكن مِن عادته ﷺ حبسُ النفسِ على نوع واحد من الأغذية لا يتعدَّاه إلى ما سواه، فإنَّ ذلك يضر بالطبيعة جدًّا، وقد يتعذر عليها أحيانًا، فإن لم يتناول غيرَه، ضعفَ أو هلكَ، وإن تناول غيره، لم تقبله الطبيعة، واسْتضرَّ به، فقصرها على نوع واحد دائمًا ولو أنه أفضل الأغذية خطرٌ مُضر.بل كان يأكل ما جرت عادةُ أهل بلده بأكله مِنَ اللَّحم، والفاكهة، والخُبز، والتمر، وغيره مما ذكرناه في هَدْيه في المأكول، فعليك بمراجعته هناك.

وإذا كان في أحد الطعامين كيفيةٌ تحتاجُ إلى كسرٍ وتعديلٍ، كسَرها وعدلها بضدها إن أمكن، كتعديل حرارة الرُّطَبِ بالبطيخ، وإن لم يجد ذلك، تناوَله على حاجة وداعيةٍ من النفس من غير إسراف، فلا تتضرر به الطبيعة.

وكان إذا عافت نفسُه الطعامَ لم يأكله، ولم يُحمِّلْها إيَّاه على كُره، وهذا أصل عظيم في حفظ الصحة، فمتى أكل الإنسان ما تعافه نفسه، ولا يشتهيه، كان تضرُّره

(١) أخرج نحوه الترمذي (٣٥٢٣) وابن ماجه (٤٨٤٨) والبخاري في الأدب المفرد (٦٥٢) من طريق سلمة بن وردان عن أنس به وقال الترمذي: حسن غريب، قلت: وسلمة ضعيف. وفي معناه حديث العباس بن عبد المطلب وإسناده ضعيف وسبق.

به أكثر من انتفاعه.قال أبو هريرة : ما عابَ رسولُ الله ﷺ طعامًا قَطُّ، إن اشتهاه أكلَه، وإلا تركه [١]، ولم يأكلْ منه. ولَمَّا قُدِّمَ إليه الضَّبُّ المشويُّ لم يأكلْ منه، فقيل له : أهو حرامٌ ؟ قال : «**لا، ولكنْ لم يكن بأرضِ قَوْمي، فأجِدُني أعافُه**»[٢]. فراعى عادتَه وشهوتَه، فلَمَّا لم يكن يعتادُ أكله بأرضه، وكانت نفسُه لا تشتهيه، أمسَكَ عنه، ولم يَمنع مِن أكله مَن يشتهيه، ومَنْ عادتُه أكلُه.

وكان يحبُّ اللَّحم، وأحبُّه إليه الذراعُ، ومقدم الشاة، ولذلك سُمَّ فيه.وفي «الصحيحين» : «**أُتِيَ** رسولُ الله ﷺ بلحم، **فرُفِع** إليه الذراع، وكانت تُعجبُه»[٣].وذكر أبو عُبيدة وغيره عن ضباعَة بنت الزُّبير، أنها ذَبحتْ في بيتها شاةً، فأرسل إليها رسولُ الله ﷺ أنْ أطعِمِينا من شاتكم، فقالت للرسول : ما بقيَ عندَنا إلاَّ الرَّقبةُ، وإني لأستحيي أنْ أُرسلَ بها إلى رسول الله ﷺ، فرجع الرسولُ فأخبره، فقال : «**ارْجِعْ إليها فقلْ لها : أَرْسِلِي بِهَا، فإنَّها هاديةُ الشَّاةِ وأقْرَبُ إلى الخَيْر، وأبعدُها مِنَ الأذَى**»[٤] ولا ريب أن أخفَّ لحمِ الشاة لحمُ الرقبة، ولحمُ الذراع والعَضُد، وهو أخفُّ على المَعِدَة، وأسرعُ انهضامًا، وفي هذا مراعاةُ الأغذية التي تجمع ثلاثةَ

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٣٥٦٣ و٥٤٠٩) ومسلم (٢٠٦٤ فؤاد) (٥٢٨٢ قلعجي) وأبو داود (٣٧٦٣) والترمذي (٢٠٣٨) وابن ماجه (٣٢٥٩) من طرق عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة به.

(٢) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٥٣٧) ومسلم (١٩٤٦ فؤاد) (٤٩٤٦ قلعجي) وأبو الدرداء (٣٧٩٤) والنسائي (٧/ ١٩٧) وابن ماجه (٣٢٤١) وهو مروي من «مسند ابن عباس» ومن «مسند خالد بن الوليد».

(٣) **صحيح**: أخرجه البخاري (٣٣٤٠، ٤٧١٢) ومسلم (١٩٤ فؤاد) (٤٧٢ قلعجي) والترمذي في «السنن» (١٨٤٤ و٢٤٤٢) وفي «الشمائل» (١٦٦ بتحقيقي) وابن ماجه (٣٣٠٧) وأحمد (٢/ ٤٣٥) وأبو الشيخ (٦٢٧ بتحقيقي) من حديث أبي هريرة.

(٤) **ضعيف الإسناد**: أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٢٩ ح ٦٦٢٤) وأحمد (٦/ ٣٦٠ ح٢٦٤٩١) من طريق أسامة بن زيد عن الفضل بن الفضل عن الأعرج عن ضباعة بنت الزبير. وإسناده ضعيف، الفضل مجهول الحال، وقد روى عنه أسامة بن زيد الليثي وهشام بن عروة هذا الحديث. ولم يرو عنه غيرهما وانظر «التهذيب» (٨/ ٢٨٤).

أوصاف:

أحدها : كثرةُ نفعها وتأثيرها في القُوَى.

الثاني : خِفَّتُها على المَعِدَة، وعدمُ ثقلها عليها. الثالث : سرعةُ هضمها، وهذا أفضل ما يكون من الغِذاء. والتغذِّي باليسير من هذا أنفعُ من الكثير من غيره.

وكان يُحب الحَلْواءَ والعسلَ، [1] وهذه الثلاثة أعني : اللَّحم والعسل والحلواء من أفضل الأغذية، وأنفعها للبدن والكَبِد والأعضاء، وللاغتذاء بها نفعٌ عظيم في حفظ الصحة والقوة، ولا ينفِرُ منها إلا مَن به عِلَّةٌ وآفة. وكان يأكُلُ الخبز مأدُومًا ما وَجَدَ له إدامًا، فتارةً يَأدِمُه باللَّحم ويقول : «**هُوَ سَيِّدُ طعامِ أهلِ الدُّنيا والآخرة**»[2] رواه ابن ماجه وغيره وتارة بالبطيخ، وتارةً بالتمر، فإنه وضع تمرة على كِسْرة شعير، وقال : «**هذا إدامُ هذه**»[3]. وفي هذا من تدبير الغذاء أنَّ خبز الشعير بارد يابس، والتمر حار رطب على أصح القولين، فأَدمُ خبزِ الشعير به من أحسن التدبير، لا سِيَّما لمن تلك عادتُهم، كأهل المدينة، وتارةً بالخَلِّ، ويقول : «**نِعْمَ الإِدَامُ الخَلُّ**»، وهذا ثناءٌ عليه بحسب مقتضى الحال الحاضر، لا تفضيلٌ له على غيرِه، كما يظن الجُهَّالُ، وسببُ الحديث أنه دخَلَ على أهله يومًا، فقدَّموا له خبزًا، فقال: «**هَل**

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٤٥٣١) ومسلم (١٤٧٤ فؤاد) (٣٦١٥ قلعجي) وأبو داود (٣٧١٥) والترمذي في «السنن» (١٨٣٨) وفي «الشمائل» (١٦٢) وابن ماجه (٣٣٢٣) من حديث عائشة ﵂.

(٢) ضعيف جدًّا: أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٣٣٠٥) من طريق يحيى بن صالح عن سليمان بن عطاء الجزري عن مسلمة بن عبد الله الجهني عن عمه أبي مشجعة عن أبي الدرداء مرفوعاً به وإسناده ضعيف جدًّا: سليمان منكر الحديث ومسلمة وأبو مشجعة مجهولان، وانظر تعليقي على «موضوعات ابن الجوزي» (ح١٤٩٣).

(٣) **ضعيف الإسناد**: أخرجه أبو داود (٣٢٦٠) والترمذي في «الشمائل» (١٨٢ بتحقيقي) من طريق يزيد بن أمية الأعور عن يوسف بن عبد الله بن سلام به: ويزيد مجهول، وأخرجه أبو داود (٣٢٥٩) وفي إسناده يحيى بن العلاء وهو متروك: وللحديث شاهد أخرجه ابن ماجه (٣٤٤٣) من حديث صهيب وإسناده ضعيف، وانظر تعليقي على «الشمائل المحمدية» للترمذي.

عِنْدَكُم مِن إِدَام؟» قالوا : ما عِندَنا إلاَّ خَل. فقال : «**نِعْمَ الإدامُ الخَلُّ**» [(١)].

والمقصود: أنَّ أكل الخبز مأدومًا من أسباب حِفظ الصحة، بخلاف الاقتصار على أحدهما وحده. وسُمِيَ الأُدمُ أُدمًا : لإصلاحه الخبزَ، وجعلِه ملائمًا لحفظ الصحة. ومنه قوله في إباحته للخاطب النظرَ : «**إنه أحْرَى أنْ يُؤدَمَ بيْنَهما**»[(٢)]، أي : أقربُ إلى الالتئام والموافقة، فإنَّ الزوجَ يدخل على بصيرة، فلا يندَم.

وكان يأكل من فاكهة بلده عند مجيئها، ولا يَحتمِي عنها، وهذا أيضًا من أكبر أسباب حفظ الصحة، فإنَّ الله سبحانه بحكمته جعل في كل بلدةٍ من الفاكهة ما ينتفِعُ به أهلُها في وقتِهِ، فيكونُ تناولُه من أسباب صحتِهم وعافيتِهم، ويُغني عن كثير من الأدوية، وقَلَّ مَن احتَمى عن فاكهة بلده خشيةَ السُّقم إلا وهو مِن أسقم الناس جسمًا، وأبعدِهم من الصحة والقوة.وما في تلك الفاكهة من الرطوبات، فحرارةُ الفصل والأرض، وحرارةُ المَعِدَة تُنضِجُهَا وتدفع شرها إذا لم يُسْرِفْ في تناولها، ولم يُحمِّلْ منها الطبيعةَ فوق ما تَحْتَمِله، ولم يُفسد بها الغذاء قبل هضمه، ولا أفسَدَها بشرب الماء عليها، وتناولِ الغذاء بعد التحلِّي منها، فإن القُولَنْج كثيرًا ما يَحدث عند ذلك، فمَن أكل منها ما ينبغي في الوقت الذي ينبغي على الوجه الذي ينبغي، كانت له دواءً نافعًا.

---

(١) **صحيح**: أخرجه مسلم (٢٠٥١ فؤاد) (٥٢٥٢ قلعجي) والترمذي (١٨٤٧) وابن ماجه (٣٣١٦) من حديث عائشة مرفوعًا، وأخرجه مسلم (٢٠٥٢ فؤاد) (٥٢٥٤ قلعجي) وأبو داود (٣٨٢٠) والترمذي في «السنن» (١٨٤٦ و١٨٤٩) وفي «الشمائل» (١٥٢) والنسائي (٧/ ١٤) من حديث جابر مرفوعًا. والحديث مما انتقده الهروي على مسلم في «علل الحديث» (ص١٠٩).

(٢) **صحيح**: أخرجه الترمذي (١٠٨٩) والنسائي في (٦/ ٦٩) وابن ماجه (١٨٦٦) من طريق بكر بن عبد الله المزني عن المغيرة بن شعبة به وإسناده صحيح وأخرجه ابن ماجه (١٨٦٥) من حديث أنس ابن مالك مرفوعًا به، ورجال إسناده ثقات.

فصل

في هَدْيه ﷺ في هيئة الجلوس للأكل

صحَّ عنه أنه قال: «**لا آكُلُ مُتَّكِئًا**»[(١)] وقال: «**إنما أجْلِسُ كما يَجْلِسُ العبدُ، وآكُلُ كما يأكُلُ العبدُ**»[(٢)].

وروى ابن ماجه في «سننه» أنه نَهى أن يأكلَ الرجلُ وهو منبطحٌ على وجهه[(٣)]. وقد فُسِّر الاتكاءُ بالتربُّع، وفُسِّر بالاتكاء على الشيء، وهو الاعتمادُ عليه، وفُسِّر بالاتكاء على الجنب. والأنواعُ الثلاثة من الاتكاء، فنوعٌ منها يضرُّ بالآكل، وهو الاتكاء على الجنب، فإنه يمنعُ مجرَى الطعام الطبيعي عن هيئته، ويَعوقُه عن سرعة نفوذه إلى المَعِدَة، ويضغطُ المَعِدَة، فلا يستحكم فتحُها للغذاء، وأيضًا فإنها تميل ولا تبقى منتصبة، فلا يصل الغذاء إليها بسهولة. وأما النوعان الآخران: فمن جلوس الجبابرة المنافي للعبودية، ولهذا قال: «**آكُلُ كما يأكُلُ العبد**» وكان يأكل وهو

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٣٩٨ و٥٣٩٩) وأبو داود (٣٧٦٩) والترمذي في «السنن» (١٨٣٧) وفي «الشمائل» (١٣١ و١٣٢ و١٣٨ و١٣٩) وابن ماجه (٣٢٦٢) وأحمد (٤/٣٠٨ و٣٠٩) من حديث أبي جحيفة مرفوعًا به.

(٢) **أسانيده ضعيفة**: أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (ص٤١٤ ح١٩٣) زيادات نعيم بن حماد من طريق عبيد الله بن الوليد الوصافي عن عبدالله بن عبيد بن عمير عن عائشة، ومن طريق الوصافي أخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي» ﷺ (١٤٢ بتحقيقي) وإسناده ضعيف لضعف الوصافي، وأخرجه أبو الشيخ (٦١٥) من طريق أبي معشر عن المقبري عن عائشة، وإسناده ضعيف، المقبري لم يسمع من عائشة وأبو معشر ضعيف. وأخرجه أبو الشيخ (٦١٢) من طريق يعلى بن حكيم عن جابر مرفوعًا به وإسناده ضعيف للانقطاع بين جابر ويعلى، وأخرجه أحمد في «الزهد» (١٩ بتحقيقي) عن عطاء ابن أبي رباح مرسلاً، وأيضًا (٢١) عن الحسن البصري مرسلاً. والحديث يمكن أن يحسن بمجموع طرقه. والله أعلم.

(٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٧٧٤) وابن ماجه (٣٣٧٠) من طريق جعفر بن برقان عن الزهري عن سالم عن أبيه، وقال أبو داود: هذا الحديث لم يسمعه جعفر من الزهري وهو منكر، ثم أخرجه (٣٧٧٥) عن جعفر أنه بلغه عن الزهري بهذا الحديث.

مُقْعِ[١]، ويُذكر عنه أنه كان يجلس للأكل مُتَوَرِّكًا على ركبتيه، ويضعُ بطنَ قدمِه اليُسْرى على ظهر قدمه اليمنى تواضعًا لربه عَزَّ وجَلَّ، وأدبًا بين يديه، واحترامًا للطعام وللمؤاكِل، فهذه الهيئة أنفعُ هيئات الأكل وأفضلُها، لأنَّ الأعضاء كلها تكون على وضعها الطبيعي الذي خلقها الله سبحانه عليه مع ما فيها من الهيئة الأدبية، وأجودُ ما اغتذى الإنسان إذا كانت أعضاؤه على وضعها الطبيعي، ولا يكون كذلك إلا إذا كان الإنسان منتصبًا الانتصابَ الطبيعي، وأردأ الجلسات للأكل الاتكاءُ على الجنب، لما تقدم من أن المَرِيء، وأعضاء الازدراد تضيقُ عند هذه الهيئة، والمَعِدَةُ لا تبقى على وضعها الطبيعي، لأنها تنعصر مما يلي البطن بالأرض، ومما يلي الظهر بالحجاب الفاصل بين آلات الغذاء، وآلات التنفس .

وإن كان المراد بالاتكاء الاعتماد على الوسائد والوطاء الذي تحت الجالس، فيكون المعنى: أني إذا أكلت لم أقعد متكئًا على الأوْطِية والوسائد، كفعل الجبابرة، ومَن يُريد الإكثار من الطعام، لكني آكُلُ بُلْغةً كما يأكل العبد.

فصل

وكان يأكُلُ بأصابعه الثَّلاث[٢]، وهذا أنفعُ ما يكون من الأكلات، فإنَّ الأكل بأصبع أو أُصبعين لا يَستلذُّ به الآكل، ولا يُمريه، ولا يُشبعه إلا بعدَ طول، ولا تفرحُ آلاتُ الطعام والمَعِدَةُ بما ينالها في كل أكلة، فتأخذها على إغماضٍ، كما يأخذ

---

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠٤٤ فؤاد) (٥٢٣٣ قلعجي) وأبو داود (٣٧٧١) والترمذي في «الشمائل» (١٤١) وأحمد في «المسند» (٣/ ١٨٠ ح١٢٤٤٩) والدارمي (٢/ ١٠٤) وأبو الشيخ في «أخلاق النبي» ﷺ (٨٦٩) من طرق عن مصعب بن سليم عن أنس قال: رأيت النبي ﷺ مقعيًا يأكل تمرًا.

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٣٢ فؤاد) (٥١٩٨-٥٢٠١ قلعجي) وأبو داود (٣٨٤٧) والترمذي في «الشمائل» (١٤٠) وأحمد (٣/ ٤٥٤ح ١٥٣٣٧ و١٥٣٤٠) وأبو الشيخ (٦٠١-٦٠٣) من حديث كعب بن مالك.

الرجل حقَّه حبَّةً أو حبَّتَين أو نحوَ ذلك، فلا يلتذُّ بأخذه، ولا يُسَرُّ به، والأكل بالخمسة والراحةِ يُوجب ازدحامَ الطعام على آلاته، وعلى المَعِدَة، وربما انسدَّت الآلات فمات، وتُغصبُ الآلاتُ على دفعه، والمَعِدَةُ على احتماله، ولا يجد له لذةً ولا استمراءً، فأنفعُ الأكل أكلُه ﷺ وأكلُ مَن اقتدى به بالأصابع الثلاث.

فصل

ومَن تدبَّر أغذيته ﷺ وما كان يأكلهُ، وجَده لم يجمع قَطُّ بين لبن وسمك، ولا بين لبن وحامض، ولا بين غذائين حارَّين، ولا بارِدين، ولا لَزِجَين، ولا قابضين، ولا مُسهلين، ولا غليظين، ولا مُرخيين، ولا مستحيلين إلى خلط واحد، ولا بين مختلفَين كقابض ومسهل، وسريع الهضم وبطيئه، ولا بين شَويٍّ وطبيخ، ولا بين طَريٍّ وقَديد،ولا بين لبن وبيض، ولا بين لحم ولبن، ولم يكن يأكل طعامًا في وقت شدة حرارته، ولا طبيخًا بائتًا يُسخَّن له بالغد، ولا شيئًا من الأطعمة العَفِنَةِ والمالحة، كالكَوامخ والمخلَّلات، والملوحات. وكل هذه الأنواع ضار مولِّدٌ لأنواع من الخروج عن الصحة والاعتدال.وكان يُصلح ضرر بعض الأغذية ببعض إذا وَجد إليه سبيلًا، فيكسرُ حرارةَ هذا ببرودة هذا، ويُبوسةَ هذا برطُوبة هذا، كما فعل في القِثَّاء والرُّطَب، وكما كان يأكل التمر بالسَّمن، وهو الحَيْسُ، ويشربُ نقيع التمر يُلطِّف به كَيْمُوساتِ الأغذية الشديدة وكان يأمر بالعَشاء، ولو بكفٍّ من تمر، ويقول : «**تَرْكُ العَشاءِ مَهْرَمةٌ**»، ذكره الترمذيُّ في «جامعه»، وابن ماجه في «سننه»[1].

(١) موضوع: أخرجه الترمذي (١٨٦٣) من طريق عنبسة بن عبدالرحمن عن عبدالملك بن علاق عن أنس مرفوعًا به، وقال الترمذي: هذا حديث منكر لا نعرفه إلا من هذا الوجه وعنبسة يضعف في الحديث وعبدالملك بن علاق مجهول قلت: والحديث أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٢١٤) ومن طريق الترمذي أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٥٨٢ بتحقيقي) وآفته عنبسة، وشيخه مجهول. وله شاهد عند ابن ماجه (٣٣٥٥) وفي إسناده: إبراهيم بن عبدالسلام وهو منكر الحديث متهم بسرقته وانظر تعليقي على «موضوعات» ابن الجوزي.

وذكر أبو نُعيم عنه أنه كان ينهى عن النوم على الأكل، ويذكر أنه يُقسي القلب، ولهذا في وصايا الأطباء لمن أراد حفظ الصحة : أن يمشيَ بعد العَشاء خُطواتٍ ولو مِائة خطوة، ولا ينام عَقِبه، فإنه مضر جدًّا، وقال مسلموهم : أو يُصلِّي عقيبَه ليستقرَّ الغِذاء بقعرِ المَعِدَة، فيسهلَ هضمه، ويجودَ بذلك. ولم يكن من هَدْيه أن يشربَ على طعامه فيُفسده، ولا سِيَّما إن كان الماء حارًّا أو باردًا، فإنه رديءٌ جدًّا. قال الشاعر :

لا تَكنْ عِنْدَ أَكْلِ سُخْنٍ وَبَرْدٍ ... وَدخُولِ الحَمَّـامِ تَـشربُ مَاءَ
فَإذَا مـا اجْتَنَبْتَ ذلـكَ حَقًّا ... لَمْ تَخَفْ ما حَيِيتَ فِي الجَوْفِ داءَ

ويُكره شرب الماء عقيبَ الرياضة، والتعبِ، وعقيبَ الجِمَاع، وعقيبَ الطعامِ وقبله، وعقيبَ أكل الفاكهة، وإن كان الشربُ عقيبَ بعضِها أسهلَ مِن بعض، وعقب الحَمَّام، وعند الانتباه من النوم، فهذا كُلُّهُ منافٍ لحفظ الصحة، ولا اعتبار بالعوائد، فإنها طبائع ثوانٍ.

فصل

وأما هَدْيه في الشراب، فمن أكمل هَدْيٍ يحفظ به الصحة، فإنه كان يشرب العسلَ الممزوجَ بالماء البارد، وفي هذا مِن حفظ الصحة ما لا يَهتدي إلى معرفته إلا أفاضلُ الأطباء، فإنَّ شُربه ولعقَه على الرِّيق يُذيب البلغم، ويغسِلُ خَمْل المَعِدَة، ويجلُو لزوجتها، ويدفع عنها الفضلات، ويُسخنها باعتدال، ويفتحُ سددها، ويفعل مثل ذلك بالكَبِد والكُلَى والمثَانة، وهو أنفع للمَعِدَة من كل حلو دخلها، وإنما يضر بالعَرَض لصاحب الصَّفراء لحدَّتِه وحِدَّة الصفراء، فربما هيَّجها، ودفعُ مضرَّته لهم بالخَلِّ، فيعودُ حينئذ لهم نافعًا جدًّا، وشربه أنفع من كثير من الأشربة المتخذة من السكر أو أكثرِها، ولا سِيَّما لمن لم يعتد هذه الأشربة، ولا أَلِفَها طبعُه، فإنه إذا شربها لا تلائمه ملاءمةَ العسل، ولا قريبًا منه، والمحكَّمُ في ذلك العادة، فإنها تهدم أُصولًا،

وتبني أُصولًا

وأما الشراب إذا جَمَعَ وصْفي الحلاوة والبرودة، فمن أنفع شيء للبدن، ومن أكبر أسباب حفظ الصحة. وللأرواح والقُوى، والكبد والقلب، عشقٌ شديدٌ له، واستمدادٌ منه، وإذا كان فيه الوصفانِ، حصَلتْ به التغذيةُ، وتنفيذُ الطعام إلى الأعضاء، وإيصاله إليها أتم تنفيذًا.

والماء البارد رطب يقمع الحرارة، ويحفظ على البدن رطوباته الأصلية، ويرد عليه بدل ما تحلَّل منها، ويُرقِّقُ الغِذاء ويُنفِذه في العروق.

واختلف الأطباء : هل يُغذِّي البدن ؟ على قولين : فأثبتت طائفةٌ التغذية به بناءً على ما يشاهدونه من النمو والزيادة والقوة في البدن به، ولا سِيَّما عند شدة الحاجة إليه.

قالوا : وبينَ الحيوانِ والنبات قدرٌ مشترك مِن وجوه عديدة منها : النموُّ والاغتذاءُ والاعتدال، وفي النبات قوةُ حِسٍّ تُناسبه، ولهذا كان غِذاءُ النبات بالماء، فما يُنكر أن يكون للحيوان به نوعُ غذاء، وأن يكون جزءًا من غذائه التام.

قالوا : ونحن لا ننكر أنَّ قوة الغذاء ومعظمه في الطعام، وإنما أنكرنا أن لا يكون للماء تغذية ألبتة. قالوا : وأيضًا الطعام إنما يُغذِّي بما فيه من المائية، ولولاها لما حصلت به التغذيةُ.قالوا : ولأن الماء مادة حياة الحيوان والنبات، ولا ريب أنَّ ما كان أقربَ إلى مادة الشيء، حصلت به التغذية، فكيف إذا كانت مادته الأصلية، قال الله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شيء حَيٍّ﴾[الأنبياء : ٣٠]، فكيف ننكِرُ حصولَ التغذية بما هو مادة الحياة على الإطلاق ؟

قالوا : وقد رأينا العطشان إذا حصل له الرِّيُّ بالماء البارد، تراجعت إليه قواه ونشاطُه وحركته، وصبرَ عن الطعام، وانتفع بالقدر اليسير منه، ورأينا العطشانَ لا

ينتفِعُ بالقدرِ الكثير مِن الطعام، ولا يجد به القوة والاغتذاءَ، ونحن لا ننكِرُ أنَّ الماءَ يُنفِذُ الغذاء إلى أجزاء البدن، وإلى جميع الأعضاء، وأنه لا يتم أمر الغذاء إلا به، وإنما ننكر على مَن سلب قوةَ التغذية عنه ألبتة، ويكاد قولُه عندنا يدخُل في إنكار الأُمور الوجدانية.

وأنكرت طائفةٌ أُخرى حصولَ التغذية به، واحتجَّت بأُمور يرجعُ حاصِلُها إلى عدم الاكتفاء به، وأنه لا يقومُ مقام الطعام، وأنه لا يزيد في نموِّ الأعضاء، ولا يخلف عليها بدل ما حلَّلتْه الحرارةُ، ونحو ذلك مما لا ينكره أصحاب التغذية، فإنهم يجعلون تغذيته بحسب جوهره، ولطافته ورقته، وتغذيةُ كل شيء بحسبه، وقد شُوهد الهواءُ الرَّطب البارد اللَّين اللَّذيذ يُغذِّي بحسبه، والرائحة الطيبة تُغذِّي نوعًا من الغذاء، فتغذية الماء أظهر وأظهر.

والمقصودُ : أنه إذا كان باردًا، وخالطه ما يُحليه كالعسل أو الزبيب، أو التمر أو السكر، كان من أنفع ما يدخل البدن، وحفِظَ عليه صحته، فلهذا كان أحبُّ الشرابِ إلى رسولِ الله ﷺ البارِدَ الحلوَ[١]. والماءُ الفاترُ ينفخ، ويفعل ضدَّ هذه الأشياء.

ولما كان الماء البائت أنفعَ من الذي يُشرب وقتَ استقائه، قال النبي ﷺ وقد دخل إلى حائط أبي الهيثم بن التيهان : «**هَلْ من ماءٍ بات في شَنَّة؟**» فأتاه به، فشرب منه، رواه البخاري ولفظُه : «**إنْ كان عِنْدَكَ ماءٌ باتَ في شَنَّة وإلاَّ كَرَعْنَا**»[٢].

---

(١) **صحيح الإسناد**: أخرجه الترمذي في «السنن» (١٩٠٢) وفي «الشمائل» (٢٠٣) وأحمد (٦/ ٣٨ و٤٠ ح٢٣٥٨٠ و٢٣٦٠٩) والحاكم (٤/ ١٣٧) وأبو الشيخ (٧٢٠) جميعًا من طريق سفيان بن عيينة عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة به وصوب الترمذي إرساله وانظر تعليقي على «أخلاق النبي» ﷺ.

(٢) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٦١٣ و٥٦٢١) من حديث جابر ومن حديثه أخرجه ابن ماجه (٣٤٣٢).

والماء البائت بمنزلة العجين الخمير، والذي شُرب لوقته بمنزلة الفطير، وأيضًا فإنَّ الأجزاء الترابية والأرضية تُفارقه إذا بات، وقد ذُكِر أنَّ النبي ﷺ كان يُسْتَعْذَبُ له الماء، ويَختار البائت منه. وقالت عائشة : كان رسول الله ﷺ يُستقى له الماء العذب مِن بئر السقيا[1].

والماء الذي في القِرَب والشنان، ألذُّ من الذي يكون في آنية الفَخَّار والأحجار وغيرهما، ولا سِيَّما أسقيةَ الأدمَ، ولهذا التَمسَ النبي ﷺ ماءً بات في شَنَّة دون غيرها من الأواني، وفي الماء إذا وُضع في الشِّنان، وقِرب الأدم خاصةٌ لطيفةٌ لما فيها من المسامِّ المنفتحةِ التي يرشَح منها الماء، ولهذا كان الماء في الفَخَّار الذي يرشح ألذُّ منه، وأبردُ في الذي لا يرشَح، فصلاةُ الله وسلامه على أكمل الخلق، وأشرفهم نفسًا، وأفضلهم هَدْيًا في كل شيء، لقد دَلَّ أُمته على أفضل الأُمور وأنفعها لهم في القلوب والأبدان، والدُّنيا والآخرة.

قالت عائشةُ : كان أحبُّ الشرابِ إلى رسول الله ﷺ الحُلوَ البارِدَ.وهذا يحتمل أن يريد به الماءَ العذبَ، كمياه العيون والآبار الحلوة، فإنه كان يُستعذَب له ويحتملُ أن يريد به الماءَ الممزوجَ بالعسل، أو الذي نُقِعَ فيه التمرُ أو الزبيبُ .المـاء يعمُّهما جميعًا :وقد يُقال وهو الأظهر

وقولُه في الحديث الصحيح: «**إن كان عندكَ ماء باتَ في شَنٍ وإلا كَرَعْنَا**»، فيه دليلٌ على جواز الكَرْع، وهو الشرب بالفم من الحوضِ والمِقْراةِ ونحوها، وهذه والله أعلم واقعةُ عَيْن دعت الحاجةُ فيها إلى الكَرْع بالفم، أو قاله مبيِّنًا لجوازه، فإنَّ مِن الناس مَنْ يكرهُه، والأطباءُ تكادُ تُحرِّمُه، ويقولون : إنه يُضرُّ بالمَعِدَة، وقد رُوي

---

(١) حسن: أخرجه أبو داود (٣٧٣٥) وأحمد (٦/ ١٠٠ و١٠٨ ح٢٤١٧٢ و٢٤٢٤٩) والحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٣٨) وأبو الشيخ (٧١٨) جميعًا من طريق عبدالعزيز بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به وإسناده حسن، عبدالعزيز أخرج حديثه الجماعة على كلام فيه.

في حديث لا أدرى ما حالُه عن ابن عمر، أنَّ النبي ﷺ نهانا أنْ نشرب على بطوننا، وهو الكَرْعُ، ونهانا أنْ نغترِفَ باليد الواحدة وقال: «**لا يَلَغْ أحدُكُم كَمَا يَلَغُ الكلبُ، ولا يَشْرَبْ باللَّيْلِ مِن إنَاءٍ حَتَّى يَختبِرَه إلا أنْ يكونَ مُخَمَّرًا**»[1].

وحديثُ البخاري أصحُّ من هذا، وإن صحَّ، فلا تعارُضَ بينهما، إذ لعلَّ الشربَ باليد لم يكن يمكن حينئذٍ، فقال: «**وإلا كَرَعْنا**»، والشربُ بالفم إنما يضرُّ إذا انكبَّ الشارِبُ على وجهه وبطنه، كالذي يشربُ من النهر والغدِير، فأمَّا إذا شرب مُنْتصِبًا بفمه من حوض مرتفع ونحوِه، فلا فَرْقَ بين أن يشرب بيده أو بفمه.

وكان من هَدْيه الشُّربُ قاعدًا، هذا كان هديَه المعتادَ.

فصل

وصحَّ عنه أنه نهى عن الشُّرب قائمًا،[2] وصحَّ عنه أنه أمر الذي شرب قائمًا أن يَسْتَقِيءَ[3]، وصَحَّ عنه أنه شرب قائمًا[4].

فقالت طائفةٌ: هذا ناسخٌ للنهي، وقالت طائفةٌ: بل مبيِّنٌ أنَّ النهيَ ليس

---

(١) **ضعيف**: أخرجه ابن ماجه (٣٤٣١) من طريق بقية عن مسلم بن عبدالله عن زياد بن عبدالله عن عاصم بن محمد عن أبيه عن جده وقال معلقه: في «الزوائد»: في إسناده بقية وهو مدلس وقد عنعنه، وقال الدميري: هذا حديث منكر انفرد به المصنف، وزياد بن عبدالله المذكور لا يكاد يعرف، روى له المصنف هذا الحديث الواحد.

(٢) **صحيح**: أخرجه مسلم (٢٠٢٤ فؤاد) (٥١٧٦ قلعجي) وأبو داود (٣٧١٧) من حديث أنس. ومسلم (٥١٨٠ قلعجي) من حديث أبي سعيد، والترمذي (١٨٨٨) من حديث الجارود.

(٣) **أخرجه** مسلم ٢٠٢٦ فؤاد) (٥١٨١ قلعجي) من حديث أبي هريرة مرفوعًا. وقال شيخنا أبو عبدالله: في سنده عمر بن حمزة قلت: وعمر قال عنه الحافظ في «التقريب»: ضعيف، وقال الذهبي في الكاشف: ضعَّفه ابن معين والنسائي، وقال أحمد: أحاديثه مناكير.

(٤) **صحيح**: أخرجه البخاري (١٦٣٧) ومسلم (٢٠٢٦ فؤاد) (٥١٨٢ قلعجي) والترمذي في «السنن» (١٨٨٩) وفي «الشمائل» (٢٠٥) (والنسائي ٥/ ٢٣٧) وابن ماجه (٣٤٢٢) من حديث ابن عباس.

للتحريم، بل للإرشاد وتركِ الأَوْلى، وقالت طائفةٌ : لا تعارُضَ بينهما أصلًا، فإنه إنما شَرِبَ قائمًا للحاجة، فإنه جاء إلى زمزمَ، وهم يَستَقُون منها، فاستَقَى فناولُوه الدَّلوَ، فشرب وهو قائم، وهذا كان موضعَ حاجة.

وللشرب قائمًا آفاتٌ عديدة منها : أنه لا يحصل به الرِّيُّ التام، ولا يستَقِرُّ في المَعِدَة حتى يَقْسِمَه الكبدُ على الأعضاء، وينزلُ بسرعة وَحِدَّة إلى المَعِدَة، فيُخشى منه أن يُبردَ حرارتَها، ويُشوشها، ويُسرع النفوذ إلى أسفل البدن بغير تدريج، وكلُّ هذا يَضُرُّ بالشارب، وأمَّا إذا فعله نادرًا أو لحاجة، لم يَضره، ولا يُعترض بالعوائد على هذا، فإنَّ العوائد طبائعُ ثوانٍ، ولها أحكامٌ أُخرى، وهي بمنزلة الخارج عن القياس عند الفقهاء.

فصل

وفي «صحيح مسلم» من حديث أنس بن مالك، قَال : كان رسولُ الله ﷺ يَتنفَّسُ في الشَّراب ثلاثًا، ويقولُ : «**إنه أَرْوَى وأَمْرَأُ وأَبْرَأُ**»[1]. الشراب في لسان الشارع وحَمَلَةِ الشرع : هو الماء، ومعنى تنفُّسِه في الشراب : إبانتُه القَدَح عن فيه، وتنفُّسُه خارجَه، ثم يعود إلى الشراب، كما جاء مصرَّحًا به في الحديث الآخر : «**إذا شَرِبَ أَحَدُكُم فَلا يَتنفَّسْ في القَدَحِ، ولكنْ لِيُبِنِ الإناءَ عن فيهِ**»[2].

---

(١) **صحيح**: أخرجه مسلم (٢٠٢٨ فؤاد) (٥١٨٩ قلعجي) وأبو داود (٣٧٢٧) والترمذي في «السنن» (١٨٩١) وفي «الشمائل» (٢٠٩) وأحمد (٣/ ١١٨ و١١٩ و١٨٥ و٢١١ و٢٥١) وأبو الشيخ (٧٠٤) جميعًا من طريق عبدالوارث عن أبي عاصم عن أنس بن مالك به واللفظ لمسلم.

(٢) **صحيح بشواهده**: أخرجه بنحوه ابن ماجه (٣٤٢٧) من طريق الحارث بن أبي ذباب عن عمه عن أبي هريرة مرفوعًا. وقال البوصيري في «الزوائد»: صحيح رجاله ثقات. قلت: والحارث يهم وعمه مجهول وانظر «التهذيب» (١٢/ ٣٦٥) وللحديث شاهد أخرجه مالك في «الموطأ» (٢/ ٩٢٥) والترمذي (١٨٩٤) وأحمد (٣/ ٢٦ ح١٠٨١٩) والدارمي (٢/ ١١٩) من طريق أيوب بن حبيب عن أبي المثنى الجهني عن أبي سعيد الخدري. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. قلت: وأبو المثنى وثقه ابن معين وذكره ابن حبان في «الثقات»: وقال ابن المديني: مجهول لا أعرفه.

وفي هذا الشرب حِكمٌ جَمَّة، وفوائدٌ مهمة، وقد نبَّه ﷺ على مَجامِعها، بقوله: «إنه أروَى وأمرَأ وأبرأ» فأروَى: أشدُّ ريًّا، وأبلغُه وأنفعُه، وأبرأُ: أفعلُ من البُرء، وهو الشِّفاء، أي يُبرئ من شدة العطش ودائه لتردُّدِه على المَعِدَة الملتهبة دفعاتٍ، فتُسَكِّن الدفعةُ الثانية ما عجزت الأُولى عن تسكينه، والثالثةُ ما عجزت الثانية عنه، وأيضًا فإنه أسلمُ لحرارة المَعِدَة، وأبقَى عليها من أن يَهجُم عليها الباردُ وَهْلةً واحدة، ونَهْلةً واحدة. وأيضًا فإنه لا يروِي لمصادفته لحرارة العطش لحظةً، ثم يُقلع عنها، ولما تُكسَرْ سَوْرتُها وحِدَّتُها، وإن انكسرتْ لم تبطل بالكلية بخلاف كسرِها على التمهُّل والتدريج.

وأيضًا فإنه أسلمُ عاقبةً، وآمنُ غائلةً مِن تناوُل جميع ما يُروِى دفعةً واحدة، فإنه يُخاف منه أن يُطفئ الحرارة الغريزية بشدة برده، وكثرةِ كميته، أو يُضعفَها فيؤدِّي ذلك إلى فساد مزاج المَعِدَة والكَبِد، وإلى أمراض رديئة، خصوصًا في سكان البلاد الحارة، كالحجاز واليمن ونحوهما، أو في الأزمنة الحارة كشدة الصيف، فإن الشرب وَهْلَةً واحدةً مَخُوفٌ عليهم جدًّا، فإنَّ الحار الغريزي ضعيف في بواطن أهلها، وفي تلك الأزمنة الحارة.

وقوله: «وأمْرَأُ»: هو أفعلُ مِن مَرِئ الطعامُ والشرابُ في بدنه: إذا دخله، وخالطه بسهولة ولذة ونفع. ومنه: ﴿فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾[النساء: ٤]، هنيئًا في عاقبته، مريئًا في مذاقه. وقيل: معناه أنه أسرعُ انحدارًا عن المَرِيء لسهولته وخفته عليه، بخلاف الكثير، فإنه لا يسهُل على المريء انحدارُه.

ومن آفات الشرب نَهْلَةً واحدة أنه يُخاف منه الشَّرَق بأن ينسدَّ مجرى الشراب لكثرة الوارد عليه، فيغَصَّ به، فإذا تنفَّس رُويدًا، ثم شرب، أمِنَ من ذلك.

ومن فوائده: أنَّ الشارب إذا شرب أول مرة تصاعد البخارُ الدخانيُّ الحارُّ الذي كان على القلب والكبد لورود الماء البارد عليه، فأخرجَتْه الطبيعةُ عنها، فإذا

شرب مرةً واحدةً، اتفق نزولُ الماء البارد، وصعودُ البخار، فيتدافعان ويتعالجان، ومن ذلك يحدُث الشَرقُ والغصَّة، ولا يهْنأ الشاربُ بالماء، ولا يُمرئُه، ولا يتم رِيُّه.

وقد روى عبدالله بن المبارك، والبَيْهَقِي، وغيرُهما عن النبي ﷺ : «**إذا شَرِبَ أحدُكُم فَلْيَمُصَّ الماءَ مَصًّا، ولا يَعُبَّ عبًّا، فإنَّه مِن الكُبَادِ**»[1]. والكُبَاد بضم الكاف وتخفيف الباء هو وجع الكبد، وقد عُلم بالتجربة أنَّ ورود الماء جملةً واحدة على الكبد يؤلمها ويُضعفُ حرارتَها، وسببُ ذلك المضادةُ التي بين حرارتها، وبين ما ورد عليها من كيفية المبرود وكميته. ولو ورد بالتدريج شيئًا فشيئًا، لم يضاد حرارتَها، ولم يُضعفْها، وهذا مثالُه صَبُّ الماءِ البارد على القِدْر وهي تفور، لا يضرُّها صَبُّه قليلًا قليلًا.

وقد روى الترمذيُّ في «جامعه» عنه ﷺ : «**لا تَشْرَبُوا نَفَسًا واحِدًا كَشُرْبِ البَعيرِ، ولكن اشرَبُوا مَثْنَى وثُلاثَ، وسمُّوا إذا أنتم شَرِبْتم واحْمَدوا إذَا أنتُمْ فَرَغْتُمْ**»[2].

وللتسمية في أول الطعام والشراب، وحمد الله في آخره تأثيرٌ عجيب في نفعه واستمرائه، ودفع مَضَرَّته.

قال الإمام أحمد : إذا جمع الطعام أربعًا، فقد كَمُل : إذا ذُكِرَ اسمُ الله في أوله، وحُمِدَ اللهُ في آخره، وكثرتْ عليه الأيدى، وكان من حِلٍّ.

---

(١) ضعيف: أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ١١٥ ح٢/ ٦٠ و٦٠١٣) من طريق عبدالرزاق عن معمر عن ابن أبي حسين مرسلاً، وهو عند عبدالرزاق في «المصنف» (١٠/ ٤٢٨ ح١٩٥٩٤).

(٢) ضعيف: أخرجه الترمذي (١٨٩٢) من طريق يزيد بن سنان الجزري عن ابنٍ لعطاء بن أبي رباح عن أبيه عن ابن عباس، وقال الترمذي: هذا حديث غريب، قلت: ويزيد بن سنان ضعيف.

فصل

وقد روى مسلم في «صحيحه» من حديث جابر بن عبدالله، قال: سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**غطُّوا الإناءَ، وأَوْكُوا السِّقاءَ، فإنَّ في السَّنَةِ لَيْلَةً ينزِلُ فِيهَا وِباءٌ لا يَمُرُّ بإناءٍ ليس عليه غِطَاءٌ، أو سِقاءٍ ليس عليه وِكاءٌ إلا وَقَعَ فيه من ذلك الدَّاء**»[١].

وهذا مما لا تنالُه علوم الأطباء ومعارفُهم، وقد عرفه مَن عرفه من عقلاء الناس بالتجربة. قال اللَّيث بن سعد أحدُ رواة الحديث: الأعاجمُ عندنا يتَّقون تلك الليلة في السنة، في كانُونَ الأول منها.

وصَحَّ عنه أنه أمرَ بتخمير الإناء ولو أن يَعرِضَ عليه عُودًا[٢]. وفي عرض العود عليه من الحكمة، أنه لا ينسى تخميرَه، بل يعتادُه حتى بالعود، وفيه: أنه ربما أراد الدُّبَيِّب أن يسقط فيه، فيمرُّ على العود، فيكون العودُ جسرًا له يمنعه من السقوط فيه.

وصَحَّ عنه أنه أمرَ عند إيكاءِ الإناء بذكر اسم الله، فإنَّ ذِكْر اسم الله عند تخمير الإناء يطرد عنه الشيطان، وإيكاؤُه يطرد عنه الهَوامَّ، ولذلك أمر بذكر اسم الله في هذين الموضعين لهذين المعنيين.

وروى البخاري في «صحيحه» من حديث ابن عباس، أنَّ رسولَ الله ﷺ نهى عن الشُّرب مِنْ في السِّقاء[٣].

---

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠١٤ فؤاد) (٥١٥٨ قلعجي) من حديث جابر بن عبدالله مرفوعًا به. وأصل الحديث في «الصحيحين» من غير هذا اللفظ.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٦٠٦) ومسلم (٢٠١٢ فؤاد) (٥١٤٦ قلعجي) وأبو داود (٣٧٣٤) من حديث جابر.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٥٦٢٩) وابن ماجه (٣٤٢١) من حديث ابن عباس. وأخرجه (٥٦٢٧ و٥٦٢٨) وابن ماجه (٣٤٢٠) من حديث أبي هريرة.

وفي هذا آدابٌ عديدة، منها: أنَّ تردُّدَ أنفاس الشارب فيه يُكسبه زُهومة ورائحة كريهة يُعاف لأجلها. ومنها: أنه ربما غلب الداخِلُ إلى جوفه من الماء، فتضرَّر به. ومنها: أنه ربما كان فيه حيوان لا يشعر به، فيؤذيه. ومنها: أنَّ الماء ربما كان فيه قَذاةٌ أو غيرُها لا يراها عند الشرب، فتَلِج جوفه. ومنها: أنَّ الشرب كذلك يملأ البطن من الهواء، فيضيقُ عن أخذ حظِّه من الماء، أو يُزاحمه، أو يؤذيه، ولغير ذلك من الحِكَم.

فإن قيل: فما تصنعون بما في «جامع الترمذي»: أنَّ رسولَ الله ﷺ دعا بإداوة يومَ أُحُد، فقال: «**اخْنُثْ فَمَ الإدَاوَة**»، **ثُمَّ شَرِبَ منها مِن فيهَا**[1]. قلنا: نكتفي فيه بقول الترمذي: هذا حديثٌ ليس إسناده بصحيح، وعبدالله بن عمر العُمريُّ يُضعَّفُ من قِبلِ حفظه، ولا أدري سمع من عيسى، أو لا... انتهى. يريد عيسى بن عبدالله الذي رواه عنه، عن رجل من الأنصار.

فصل

وفي «سنن أبي داود» من حديث أبي سعيد الخُدريِّ، قال: «**نهى رسولُ الله ﷺ عن الشُّرب من ثُلْمَةِ القَدَحِ، وأن ينفُخَ في الشَّراب**»[2]. وهذا من الآداب التي تتم بها مصلحةُ الشارب، فإن الشُّرب من ثُلْمِة القَدَح فيه عِدَّةُ مفاسد:

---

(١) ضعيف الإسناد: أخرجه أبو داود (٣٧٢١) والترمذي (١٨٩٨) من طريق عبدالله بن عمر بن عيسى بن عبدالله عن أبيه مرفوعًا. وعبدالله ضعيف وهو العمري. ووقع في «سنن أبي داود»: عبيد الله مصغرًا. ونقل الآجرى عن أبي داود: هذا لا يعرف عن عبيد الله والصحيح عن عبدالله بن عمر. وتعقبه ابن حجر في «التهذيب» (٨/ ٢١٧) فقال: قد رواه القطان عن عبيد الله بن عمر عن عيسى لكن لم يقل عن أبيه، أرسله. أخرجه مسدد في «مسنده» عن يحيى، قلت: وعيسى مع ذلك مجهول الحال. واللفظ الذي أورده المصنف لفظ أبي داود.

(٢) ضعيف الإسناد: أخرجه أبو داود (٣٧٢٢) وأحمد (٣/ ٨٠ ح ١١٣٥١) من طريق قرة بن عبدالرحمن عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبدالله بن عتبة عن أبي سعيد الخدري به، وقرة: ضعيف.

أحدها : أنَّ ما يكون على وجه الماء من قَذىً أو غيره يجتمع إلى الثُّلْمة بخلاف الجانب الصحيح.

الثاني : أنَّه ربما شوَّش على الشارب، ولم يتمكن من حسن الشرب من الثُّلْمة.

الثالث : أنَّ الوسخ والزُّهومة تجتمِعُ في الثُّلْمة، ولا يصل إليها الغَسلُ، كما يصل إلى الجانب الصحيح.

الرابع : أنَّ الثُّلْمة محلُّ العيب في القَدَح، وهي أردأُ مكان فيه، فينبغي تجنُّبه، وقصدُ الجانب الصحيح، فإنَّ الرديء من كل شيء لا خير فيه، ورأى بعض السَّلَف رجلًا يشتري حاجة رديئة، فقال : لا تفعل، أما عَلِمتَ أنَّ اللهَ نزع البركة من كل رديء.

الخامس : أنَّه ربما كان في الثُّلْمة شقٌّ أو تحديدٌ يجرح فم الشارب، ولغيرِ هذه من المفاسد.

وأما النفخ في الشراب.. فإنه يُكسِبُه من فم النافخ رائحة كريهة يُعاف لأجلها، ولا سِيَّما إن كان متغيِّرَ الفم. وبالجملة : فأنفاس النافخ تُخالطه، ولهذا جمع رسولُ الله ﷺ بين النهي عن التنفُّس في الإناء والنفخ فيه في الحديث الذي رواه الترمذيُّ وصحَّحه، عن ابن عباس رضي الله عنه، قال : نهى رسول الله ﷺ **أن يُتنفَّسَ في الإناء، أو يُنْفَخَ فيه**[1].

فإن قيل : فما تصنعون بما في «الصحيحين» من حديث أنس، «أنَّ رسول الله ﷺ كان يتنفَّسُ في الإناء ثلاثًا»[2]؟.

---

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٧٢٨) والترمذي (١٨٩٥) وابن ماجه (٣٤٢٩) وأحمد (١/ ٣٠٩ و٣٥٧) من طريق عبدالكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٦٣١) ومسلم (٢٠٢٨ فؤاد) (٥١٨٨ قلعجي) والترمذي في «السنن» (١٨٩١ مكرر) وفي «الشمائل» (٢١٢) وابن ماجه (٣٤١٦) من حديث أنس.

قيل : نُقابلُه بالقبول والتسليم، ولا مُعارضة بينه وبين الأول، فإن معناه أنه كان يتنفس في شربه ثلاثًا، وَذَكَرَ الإناءَ لأنه آلة الشرب، وهذا كما جاء في الحديث الصحيح : أنَّ إبراهيم ابن رسول الله ﷺ مات في الثَّدْي[1]، أي : في مُدة الرَّضاع.

فصل

وكان ﷺ يشرب اللَّبن خالصًا تارةً، ومُشَوبًا بالماء أُخرى. وفي شرب اللَّبن الحلو في تلك البلاد الحارة خالصًا ومَشوبًا نفعٌ عظيم في حفظ الصحة، وترطيبِ البدن، ورَيِّ الكبد، ولا سِيَّما اللبنَ الذي ترعى دوابُّه الشيحَ والقَيْصومَ والخُزَامَى وما أشبهها، فإن لبنها غذاءٌ مع الأغذية، وشرابٌ مع الأشربة، ودواءٌ مع الأدوية.

وفي جامع «الترمذي» عنه ﷺ : «**إذا أكل أحدكم طعامًا فليقُلْ : اللَّهُمَّ بارِكْ لنا فيه، وأطْعِمنا خيرًا منه، وإذا سُقي لبنًا فليقل : اللَّهُمَّ بارِكْ لنا فيه، وزِدْنا منه، فإنه ليس شيء يُجْزِئُ منَ الطعام والشرابِ إلاَّ اللبنُ**»[2]. قال الترمذي : هذا حديث حسن.

فصل

وثبت في «صحيح مسلم» أنه ﷺ كان يُنْبَذُ له أوَّل الليل، ويشربُه إذا أصبح يومَه ذلك، والليلةَ التي تجيءُ، والغَد، واللَّيلةَ الأُخرى، والغَد إلى العصر، فإن بقي منه شيء سقاه الخادِمَ، أو أمر به فَصُبَّ[3].

---

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣١٦ فؤاد) (٥٩١٢ قلعجي) وأحمد (٣/ ١١٢ ح١١٦٩٢) من حديث أنس بن مالك به، وأصل الحديث عند البخاري تعليقًا عقب حديث (١٣٠٣).

(٢) ضعيف: أخرجه الترمذي في «السنن» ٣٤٦٦) وفي «الشمائل» (٢٠٤) وأبو داود (٣٧٣٠) وأحمد (١/ ٢٨٤ ح٢٥٦٥) من طريق علي بن زيد بن جدعان عن عمر بن حرملة عن ابن عباس وإسناده ضعيف، علي بن زيد: ضعيف، وشيخه عمر بن حرملة: مجهول. وللحديث شاهد أخرجه ابن ماجه (٣٣٢٢) وإسناده ضعيف.وانظر تعليقي على هذا الحديث في «أخلاق النبي» ﷺ (٦٤٤).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠٠٤ فؤاد) (٥١٢٨-٥١٣٢ قلعجي) وأبو داود (٣٧١٣) والنسائي ٨/ ٣٣٣) من حديث ابن عباس به،وللحديث ألفاظ انظرها في «أخلاق النبي» (٦٤٩-٦٥٥).

وهذا النبيذ : هو ما يُطرح فيه تمرٌ يُحليه، وهو يدخل في الغذاء والشراب، وله نفع عظيم في زيادة القوة، وحفظِ الصحة، ولم يكن يشربه بعدَ ثلاث خوفًا من تغيُّره إلى الإسكار.

فصل

في تدبيره لأمر الملبس

وكان من أتم الهَدْي، وأنفعه للبدن، وأخفِّه عليه، وأيسره لُبسًا وخَلعًا، وكان أكثر لُبسه الأردية والأُزُر، وهي أخفُّ على البدن من غيرها، وكان يلبسُ القميص، بل كان أحبَّ الثياب إليه.

وكان هَديُه في لُبسه لما يلبَسُه أنفَعُ شيء للبدن، فإنه لم يكن يُطيل أكمامه، ويُوسِعُها، بل كانت كُمُّ قميصه إلى الرُّسْغ لا يُجاوز اليد، فتشق على لابسها، وتمنعُه خِفَّة الحركة والبطش، ولا تقصُرُ عن هذه، فتبرز للحر والبرد.

وكان ذيلُ قميصه وإزاره إلى أنصاف الساقين لم يتجاوز الكعبين، فيؤذيَ الماشي ويَؤُوده، ويجعله كالمقيَّد، ولم يقصُرْ عن عَضلة ساقيه، فتنكشفَ ويتأذَّى بالحر والبرد.

ولم تكن عِمامته بالكبيرة التي تؤذي الرأس حملُها، ويضعفُه ويجعله عُرْضةً للضعف والآفات، كما يُشَاهَد من حال أصحابها، ولا بالصغيرة التي تقصرُ عن وقاية الرأس من الحر والبرد ؛ بل وَسَطًا بين ذلك، وكان يُدخلها تحت حَنكه، وفي ذلك فوائدُ عديدة : فإنها تقي العنق الحر والبرد، وهو أثبت لها، ولا سِيَّما عِند ركوب الخيل والإبل، والكرِّ والفرِّ، وكثير من الناس اتخذ الكلاَليب عوضًا عن الحنك، ويا بُعدَ ما بينهما في النفع والزينة، وأنت إذا تأملت هذه اللُّبسة وجدتها من أنفع اللُّبسات وأبلغِها في حفظ صحة البدن وقوته، وأبعدها من التكلف والمشقة

على البدن.

وكان يلبسُ الخِفاف في السفر دائمًا، أو أغلب أحواله لِحاجة الرِّجلين إلى ما يقيهما من الحر والبرد، وفي الحَضَر أحيانًا.

وكان أحبُّ ألوان الثياب إليه البياضَ، والحِبَرَة، وهي: البرود المحبَّرة.

ولم يكن مِن هَدْيه لُبس الأحمر، ولا الأسود، ولا المصبَّغ، ولا المصقول.

وأما الحُلَّة الحمراء التي لبسها، فهي الرداءُ اليمانيُّ الذي فيه سوادٌ وحُمرة وبياض، كالحُلَّةِ الخضراء، فقد لبس هذه وهذه، وقد تقدَّم تقريرُ ذلك، وتغليطُ مَن زعم أنه لبس الأحمر القاني بما فيه كفاية.

فصل

في تدبيره لأمر المسكن

لـمَّا علم ﷺ أنه على ظهرِ سيرٍ، وأن الدنيا مرحلةُ مسافرٍ ينزلُ فيها مُدَّة عمره، ثم ينتقلُ عنها إلى الآخرة، لم يكن من هَديه وهَدي أصحابه ومن تبعه الاعتناءُ بالمساكن وتشييدها، وتعليتها وزَخرفتها وتوسيعها، بل كانت من أحسن منازل المسافر تقي الحر والبرد، وتسترُ عن العيون، وتمنعُ من ولوج الدوابِّ، ولا يُخاف سقوطُها لفرطِ ثقلها، ولا تُعشش فيها الهوام لِسعتها ولا تعتَوِرُ عليها الأهوية والرياح المؤذية لارتفاعها، وليست تحت الأرض فتؤذيَ ساكنها، ولا في غاية الارتفاع عليها، بل وسط، وتلك أعدلُ المساكن وأنفعُها، وأقلُّها حرًّا وبردًا، ولا تضيقُ عن ساكنها، فينحصِر، ولا تفضل عنه بغير منفعة ولا فائدة، فتأوي الهوامُّ في خلوها، ولم يكن فيها كُنُفٌ تُؤذي ساكنها برائحتها، بل رائحتها من أطيب الروائح، لأنه كان يُحبُّ الطيب، ولا يزال عنده، وريحه هو من أطيب الرائحة، وعَرَقُه من أطيب الطيب، ولم يكن في الدار كَنِيفٌ تظهر رائحتُه، ولا ريبَ أنَّ هذه من أعدل

المساكن وأنفعها وأوفقها للبدن، وحفظِ صحته.

فصل

في تدبيره لأمر النوم واليقظة

مَن تدبَّر نومه ويقظَته ﷺ وجدَه أعدلَ نوم، وأنفعَه للبدن والأعضاء والقُوى، فإنه كان ينام أوَّلَ الليل، ويستيقظ في أول النصف الثاني، فيقومُ ويَستاك، ويتوضأ ويُصَلِّي ما كتبَ اللهُ له، فيأخذُ البدن والأعضاء والقُوَى حظَّها من النوم والراحة، وحظَّها من الرياضة مع وُفورِ الأجر، وهذا غايةُ صلاح القلب والبدن، والدنيا والآخرة. ولم يكن يأخذ من النوم فوقَ القدر المحتاج إليه، ولا يمنع نفسه من القدر المحتاج إليه منه، وكان يفعلُه على أكمل الوجوه، فينامُ إذا دعتْه الحاجةُ إلى النوم على شِقِّه الأيمن، ذاكرًا الله حتى تغلبه عيناه، غيرَ ممتلئ البدنِ من الطعام والشراب، ولا مباشرٍ بجنبه الأرضَ، ولا متخذٍ للفُرش المرتفعة، بل له ضِجَاع من أُدم حشوهُ ليف، وكان يَضطجع على الوِسادة، ويضع يده تحت خدِّه أحيانًا.ونحن نذكر فصلًا في النوم، والنافع منه والضار

فنقول : النوم حالة للبدن يَتبعُها غوْر الحرارةِ الغريزية والقُوى إلى باطن البدن لطلب الراحة، وهو نوعان : طبيعي، وغيرُ طبيعي.

فالطبيعي : إمساك القُوى النفسانية عن أفعالها، وهي قُوَى الحِسِّ والحركة الإرادية، ومتى أمسكتْ هذه القُوَى عن تحريك البدن اسْتَرخى، واجتمعتْ الرطوباتُ والأبخرةُ التي كانت تتحلَّل وتتفرَّق بالحركات واليقظة في الدماغ الذي هو مبدأ هذه القُوَى، فيتخدَّرُ ويَسترخِي، وذلك النومُ الطبيعي.

وأمَّا النومُ غيرُ الطبيعي، فيكونُ لعَرض أو مرض، وذلك بأن تستوليَ الرطوباتُ على الدماغ استيلاءً لا تقدِرُ اليقظةُ على تفريقها، أو تصعد أبخرة رَطبة

كثيرة كما يكون عقيبَ الامتلاء مِن الطعام والشراب، فتُثقِلُ الدماغ وتُرخيه، فَيتخدَّر، ويقع إمساكُ القُوَى النفسانية عن أفعالها، فيكون النوم.

وللنوم فائدتان جليلتان، إحداهما : سكونُ الجوارح وراحتُها مما يَعرض لها من التعب، فيُريح الحواسَّ مِن نَصَب اليقظة، ويُزيل الإعياء والكَلال.

والثانية : هضم الغذاء، ونُضج الأخلاط لأن الحرارة الغريزية في وقت النوم تَغور إلى باطن البدن، فتُعين على ذلك، ولهذا يبرد ظاهره ويحتاج النائم إلى فضل دِثَار.

وأنفعُ النوم : أن ينامَ على الشِّق الأيمن، ليستقرَّ الطعام بهذه الهيئة في المَعِدَة استقرارًا حسنًا، فإن المَعِدَة أميَلُ إلى الجانب الأيسر قليلًا، ثم يَتحوَّل إلى الشِّق الأيسر قليلًا ليُسرعَ الهضم بذلك لاستمالة المَعِدَة على الكَبِد، ثم يَستقرُّ نومُه على الجانب الأيمن، ليكون الغِذاء أسرعَ انحدارًا عن المَعِدَة، فيكونُ النوم على الجانب الأيمن بُداءة نومه ونهايتَه، وكثرةُ النوم على الجانب الأيسر مضرٌّ بالقلب بسبب ميل الأعضاء إليه، فتنصبُّ إليه المواد.

وأردأُ النوم النومُ على الظهر، ولا يَضرُّ الاستلقاء عليه للراحة من غير نوم، وأردأُ منه أن ينامَ منبطحًا على وجهه، وفي «المسند» و«سنن ابن ماجه»، عن أبي أُمامةَ قال : مرَّ النبي ﷺ على رجُلٍ نائم في المسجد منبطح على وجهه، فضرَبه برجله، وقال : «**قُمْ أوِ اقْعُدْ فإنَّهَا نومةٌ جَهَنَّمِيَّةٌ**»[1] .

---

(١) **ضعيف الإسناد:** أخرجه ابن ماجه (٣٧٢٥) عن يعقوب بن حميد عن سلمة بن رجاء عن الوليد ابن جميل عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبي أمامة مرفوعًا ورواته من القاسم إلى يعقوب متكلم فيهم، لكن له شاهد أخرجه الترمذي (٢٧٧٧) من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعًا وإسناده حسن، ومن طريق محمد بن عمرو أخرجه أحمد (٢/ ٢٨٧ و٣٠٤ ح٧٨٠٢ و٧٩٨١) وله شاهد آخر أخرجه أبو داود (٥٠٤٠) من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن يعيش بن طخفة الغفاري: لكن أخرجه ابن ماجه (٣٧٢٣) من طريق يحيى بن أبي كثير عن قيس بن طخفة عن أبيه=

قال «أبقراط» في كتاب «التَّقدِمة» : وأما نومُ المريض على بطنه من غير أن يكون عادتُه في صحته جرتْ بذلك، فذلك يدلُّ على اختلاط عقل، وعلى ألمٍ في نواحي البطن، قال الشُرَّاح لكتابه : لأنه خالف العادة الجيدة إلى هيئة رديئة من غير سبب ظاهر ولا باطن.

والنومُ المعتدل ممكِّنٌ للقُوَى الطبيعية من أفعالها، مريحٌ للقوة النفسانية، مُكْثِرٌ من جوهر حاملها، حتى إنه ربَّما عاد بإرخائه مانعًا من تحلُّل الأرواح.

ونومُ النهار رديٌ يُورث الأمراضَ الرطوبية والنوازلَ، ويُفسد اللَّون، ويُورث الطِّحال، ويُرخي العصبَ، ويُكسل، ويُضعف الشهوة، إلاَّ في الصَّيفِ وقتَ الهاجِرة، وأردؤه نومُ أول النهار، وأردأُ منه النومُ آخره بعدَ العصر، ورأى عبدالله بن عباس ابنًا له نائمًا نومة الصُّبْحَةِ، فقال له : قم، أتنام في الساعة التي تُقسَّمُ فيها الأرزاق ؟

وقيل : نوم النهار ثلاثة : خُلقٌ، وحُرق، وحُمق. فالخُلق : نومة الهاجرة، وهي خُلق رسول الله ﷺ. والحُرق : نومة الضحى، تشغل عن أمر الدنيا والآخرة. والحُمق : نومة العصر. قال بعض السَّلَف : مَن نام بعد العصر، فاختُلِسَ عَقلُه، فلا يلومنَّ إلا نفسه. وقال الشاعر :

أَلاَ إنَّ نَوْمَاتِ الضُّحَى تُورِثُ الْفَتَى ... خَبَالًا وَنَوْمَاتُ الْعُصَيْرِ جُنُونُ

ونوم الصُّبحة يمنع الرزق، لأن ذلك وقتٌ تطلبُ فيه الخليقةُ أرزاقَها، وهو وقتُ قسمة الأرزاق، فنومُه حرمانٌ إلا لعارض أو ضرورة، وهو مضرٌّ جدًّا بالبدن لإرخائه البدن، وإفسادِه للفضلات التي ينبغي تحليلُها بالرياضة، فيُحدث تكسُّرًا

=وأخرجه بنحوه (٣٧٢٤) من طريق محمد بن نعيم بن المجمر عن أبيه عن ابن طخفة الغفاري عن أبي ذر. وهذا اضطراب في إسناده: وإنما يصفو منه طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة وإسناده حسن. والله أعلم.

وَعِيًّا وضَعفًا. وإن كان قبل التبرُّز والحركة والرياضة وإشغالِ المَعِدَة بشيء، فذلك الداء العُضال المولِّد لأنواع من الأدواء.

والنومُ في الشمس يُثير الداءَ الدَّفين، ونومُ الإنسان بعضُه في الشمس، وبعضُه في الظل رديء، وقد روى أبو داود في «سننه» من حديث أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«إذا كان أحدكم في الشَّمْسِ فَقَلَصَ عنه الظِّلُّ، فصار بَعْضُهُ في الشَّمْسِ وبَعْضُهُ في الظِّل، فَلْيَقُمْ»**(١).

وفي «سنن ابن ماجه» وغيره من حديث بُريدَةَ بن الحُصَيب، «أنَّ رسولَ الله ﷺ نهى أنْ يقعُدَ الرَّجُلُ بين الظِّلِّ والشمس»(٢)، وهذا تنبيه على منع النوم بينهما.

وفي «الصحيحين» عن البَرَاء بن عازِبٍ، أنَّ رسول الله ﷺ قال: **«إذا أتَيْتَ مَضْجَعَكَ فتوضَّأْ وُضُوءَكَ للصَّلاة، ثم اضطجعْ على شِقِّكَ الأيمنِ، ثم قل: اللَّهُمَّ إنِّي أسْلمتُ نَفْسِي إليكَ، ووَجَّهْتُ وجْهي إليكَ، وفَوَّضْتُ أمري إليكَ، وألجأْتُ ظَهْري إليكَ، رَغبةً ورَهبةً إليكَ، لا ملجأَ ولا مَنْجا منك إلاَّ إليكَ، آمَنتُ بكتابِكَ الذي أنْزَلْتَ، ونبيِّكَ الذي أرْسلتَ. واجعلْهُنَّ آخر كلامِكَ، فإن مِتَّ مِن ليلتِكَ،**

---

(١) ضعيف الإسناد: أخرجه أبو داود (٤٨٢١) من طريق محمد بن المنكدر قال حدثني من سمع أبا هريرة يقول .. وذكره. وإسناده ضعيف لإبهام الواسطة: والحديث أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٣٨٣ ح ٨٧٥٣) من طريق ابن المنكدر عن أبي هريرة وإسناده معل برواية أبي داود. وانظر ما يأتي.

(٢) حسن: أخرجه ابن ماجه (٣٧٢٢) عن أبي بكر بن أبي شيبة عن زيد بن الحباب عن أبي المنيب عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعًا به وإسناده حسن. ابن بريدة هو عبدالله، وأبو المنيب هو عبيد الله بن عبدالله العتكي وهو صدوق على كلام فيه وزيد صدوق. وله شاهد أخرجه أحمد (٣/ ٤١٤ ح ١٤٩٩٥) عن بهز وعفان عن همام عن قتادة عن كثير عن أبي عياض عن رجل من أصحاب النبي ﷺ وأبو عياض هو عمرو بن الأسود ثقة وكثير هو ابن أبي كثير مولى ابن سمرة وثقه العجلي وذكره ابن حبان في «الثقات» وذكره العقيلي في «الضعفاء» وذكر عبدالحق وابن حزم أنه مجهول. وإسناده لا بأس به في الشواهد. وبه يتقوى الحديث والله أعلم.

مِتَّ على الفِطْرة»[1].

وفي «صحيح البخاري» عن عائشة أنَّ رسولَ الله ﷺ، **«كان إذا صلَّى ركعتي الفجرِ - يعني سُـنَّتَها - اضْطجَعَ على شِقِّه الأيمنِ»**[2].

وقد قيل : إنَّ الحكمة في النوم على الجانب الأيمـن، أن لا يستغرقَ النائم في نومه، لأن القلب فيه ميلٌ إلى جهة اليسار، فإذا نام على جنبه الأيمن، طلب القلبُ مُستقَرَّه من الجانب الأيسر، وذلك يمنع من استقرار النائم واستثقاله في نومه، بخلاف قراره في النوم على اليسار، فإنه مُستقَرُّه، فيحصُل بذلك الدَّعةُ التامة، فيستغرق الإنسان في نومه، ويَستثقِل، فيفوتُه مصالح دينه ودنياه.

ولما كان النائمُ بمنزلة الميت، والنومُ أخو الموت - ولهذا يستحيل على الحيِّ الذي لا يموت، وأهلُ الجنَّة لا ينامون فيها- كان النائم محتاجًا إلى مَن يحرُس نفسه، ويحفظُها مما يَعْرِضُ لها من الآفات، ويحرُسُ بدنه أيضًا من طوارق الآفات، وكان ربُّه وفاطرُه تعالى هو المتولي لذلك وحدَه. علَّم النبي ﷺ النائمَ أن يقولَ كلماتِ التفويضِ والالتجاء، والرغبة والرهبة، ليَستدعي بها كمال حفظِ الله له، وحراسته لنفسه وبدنه، وأرشده مع ذلك إلى أن يَستذكِرَ الإيمانَ، وينامَ عليه، ويجعلَ التكلُّمَ به آخرَ كلامه، فإنه ربما توفاه الله في منامه، فإذا كان الإيمانُ آخِرَ كلامه دخل الجنَّة، فتضمَّن هذا الهَدْيُ في المنام مصالحَ القلب والبدن والروح في النوم واليقظة، والدنيا والآخرة، فصلواتُ الله وسلامُه على مَن نالتْ به أُمتُه كُلَّ خير

وقوله : «**أسلَمتُ نفْسي إليكَ**» ؛ أي : جعلتُها مُسلَّمَةً لك تسليمَ العبد

---

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٣١١) وفي غير موضع، ومسلم (٢٧١٠ فؤاد) (٦٧٥١ قلعجي) وأبو داود (٥٠٤٦) والترمذي (٣٤٠٥) وابن ماجه (٣٨٧٦) من حديث البراء.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١١٦٠) من حديث عروة عن عائشة به، وأخرجه بنحوه البخاري (١١٦١) ومسلم (١٧٠١ قلعجي) وأبو داود (١٢٦٢) والترمذي (٤١٨) من حديث أبي سلمة عن عائشة بمعناه.

المملوك نفسَه إلى سيده ومالكه.

وتوجيهُ وجهه إليه: يتضمَّن إقبالَه بالكلِّية على ربه، وإخلاص القصد والإرادة له، وإقراره بالخضوع والذل والانقياد، قال تعالى: ﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ للهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ﴾ [آل عمران: ٢٠]. وذكر الوجهَ إذ هو أشرفُ ما في الإنسان، ومَجْمَعُ الحواس، وأيضًا ففيه معنى التوجُّهِ والقصدِ من قوله:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

وتفويض الأمر إليه: ردُّهُ إلى الله سبحانه، وذلك يُوجب سُكون القلب وطمأنينتَه، والرِّضى بما يقضيه ويختارُه له مما يحبه ويرضاه، والتفويضُ من أشرف مقامات العبودية، ولا عِلَّة فيه، وهو من مقامات الخاصة خلافًا لزاعمي خلاف ذلك.

وإلجاءُ الظَّهر إليه سبحانه: يَتَضَمَّنُ قوةَ الاعتماد عليه، والثقة به، والسكونَ إليه، والتوكلَ عليه، فإنَّ مَن أسند ظهره إلى ركن وثيق، لم يخف السقوطَ.

ولـمَّا كان للقلب قوَّتان: قوة الطلب، وهي الرغبة، وقوة الهرب، وهي الرهبة، وكان العبد طالبًا لمصالحه، هاربًا من مضارِّه، جمع الأمرين في هذا التفويض والتوجُّه، فقال: «**رغبةً ورهبةً إليك**».

ثم أثنى على ربه، بأنه لا مَلجأ للعبد سواه، ولا منجا له منه غيره، فهو الذي يلجأ إليه العبد ليُنجِيَه من نفسه، كما في الحديث الآخر: «**أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِن سَخَطِكَ، وبِمُعَافَاتِكَ من عُقُوبَتِكَ، وأعوذُ بِكَ مِنْكَ**»[1]، فهو سبحانه الذي يُعيذ عبدَه ويُنجيه من بأسه الذي هو بمشيئته وقُدرته، فمنه البلاءُ، ومنه الإعانةُ، ومنه ما

(١) **صحيح**: أخرجه مسلم (٤٨٦ فؤاد) (١٠٧١ قلعجي) وأبو داود (٨٧٩) والنسائي (٢/ ٢٢٢) من حديث عائشة مرفوعًا به.

يُطلب النجاةُ منه، وإليه الالتجاءُ في النجاة، فهو الذي يُلجأ إليه في أن يُنجيَ مما منه، ويُستعاذُ به مما منه، فهو ربُّ كل شيء، ولا يكون شيء إلا بمشيئته : ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ اللهُ بِضُرٍّ فَلاَ كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ﴾[الأنعام : ١٧]، ﴿ قُلْ مَن ذَا الذي يَعْصِمُكُم مِّنَ الله إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً ﴾[الأحزاب : ١٧]

ثُمَّ ختم الدعاءَ بالإقرار بالإيمان بكتابه ورسوله الذي هو مَلاكُ النجاة، والفوز في الدنيا والآخرة، فهذا هَدْيُه في نومه.

لَوْ لَمْ يَقُلْ إِنِّي رَسُولٌ لَكَا نَ شَاهِدٌ في هَدْيِهِ يَنْطِقُ

فصل

وأمَّا هَدْيُه في يقظته، فكان يَستيقظ إذا صاح الصَّارخُ وهو الدِّيك، فيحمَدُ اللهَ تعالى ويُكبِّره، ويُهلِّله ويدعوه، ثم يَستاك، ثم يقوم إلى وضُوئه، ثم يَقِفُ للصلاة بين يَدَي ربه، مُناجيًا له بكلامه، مُثنيًا عليه، راجيًا له، راغبًا راهبًا، فأيُّ حفظٍ لصحةِ القلب والبدن، والرُّوح والقُوَى، ولنعيم الدنيا والآخرة فوقَ هذا.

فصل

وأمَّا تدبيرُ الحركة والسكون، وهو الرياضة، فنذكرُ منها فصلًا يُعلم منه مطابقةُ هَدْيه في ذلك لأكملِ أنواعِه وأحمدِها وأصوبِها، فنقول :

من المعلوم افتقارُ البدن في بقائه إلى الغذاء والشراب، ولا يَصير الغذاءُ بجملته جزءًامن البدن، بل لا بد أن يبقى منه عند كل هضم بقية ما، إذا كثُرتْ على ممر الزمان اجتمع منها شيء له كميةٌ وكيفية، فيضُرُّ بكميته بأن يسد ويُثقلَ البدن، ويُوجبَ أمراضَ الاحتباس، وإن استفرغ تأذَّى البدن بالأدوية، لأن أكثرها سُمِيَّة، ولا تخلو من إخراج الصالح المنتفَع به، ويضر بكيفيته، بأن يسخن بنفسه، أو بالعَفِن، أو يبردُ بنفسه، أو يضعف الحرارة الغريزية عن إنضاجه.

وسدد الفضلات لا محالةَ ضارةٌ، تُرِكَتْ أو استُفرِغَتْ، والحركةُ أقوى الأسباب في منع تولُّدِها، فإنها تُسخِّن الأعضاء، وتُسيل فضلاتِها، فلا تجتمعُ على طول الزمان، وتُعوِّدُ البدنَ الخفةَ والنشاط، وتجعلُه قابلًا للغذاء، وتُصلِّب المفاصِلَ، وتُقوِّي الأوتارَ والرباطاتِ، وتُؤمن جميعَ الأمراض المادية وأكثر الأمراض المِزاجية إذا استُعمِلَ القدرُ المعتدل منها في وقته، وكان باقي التدبير صوابًا.

ووقتُ الرياضة بعدَ انحدار الغذاء، وكمال الهضم، والرياضةُ المعتدلة هي التي تحمرُّ فيها البَشْرة، وتربُو ويَتَنَدَّي بها البدنُ، وأما التي يلزمُها سيلانُ العرق فمفرِطةٌ، وأيُّ عضو كثرتْ رياضتُه قَوِيَ، وخصوصًا على نوع تلك الرياضة، بل كلُّ قوة فهذا شأنُها، فإنَّ مَن استكثَر من الحفظ قويتْ حافِظَتُه، ومَن استكثَرَ من الفكر قويتْ قُوَّتُه المفكِّرة، ولكل عضو رياضةٌ تخصُّه، فللصدرِ القراءةُ، فليبتدئ فيها من الخِفية إلى الجهر بتدريج، ورياضةُ السمع بسمعِ الأصوات، والكلام بالتدريج، فينتقل من الأخف إلى الأثقل، وكذلك رياضةُ اللِّسان في الكلام، وكذلك رياضةُ البصر، وكذلك رياضةُ المشي بالتدريج شيئًا فشيئًا.

وأمَّا ركوبُ الخيل، ورميُ النُّشَّاب، والصراعُ، والمسابقةُ على الأقدام، فرياضةٌ للبدن كلِّه، وهي قالعة لأمراض مُزمنةٍ، كالجُذام والاستسقاء والقولنج.

ورياضةُ النفوس بالتعلُّم والتأدُّب، والفرح والسرور، والصبر والثبات، والإقدام والسماحة، وفِعْل الخير، ونحو ذلك مما تَرْتاض به النفوسُ، ومن أعظم رياضتها : الصبرُ والحب، والشجاعة والإحسان، فلا تزالُ تَرتاض بذلك شيئًا فشيئًا حتى تَصيرَ لها هذه الصفاتُ هيئاتٍ راسخةً، ومَلَكاتٍ ثابتةً.

وأنت إذا تأمَّلت هَدْيه ﷺ في ذلك، وجدتَه أكملَ هَدْيٍ حافظٍ للصحة والقُوَى، ونافعٍ في المعاش والمعاد.

ولا رَيْبَ أنَّ الصلاة نفسَها فيها من حِفظِ صحة البدن، وإذابةِ أخلاطه

وفضلاته، ما هو من أنفع شيء له سوى ما فيها مِن حفظِ صحة الإيمان، وسعادةِ الدنيا والآخرة، وكذلك قيامُ الليل مِن أنفع أسباب حفظ الصحة، ومن أمنع الأُمور لكثير من الأمراض المزمنة، ومن أنشط شيء للبدن والروح والقلب، كما في «الصحيحين» عن النبي ﷺ، أنه قال: «**يَعقِدُ الشَّيْطَانُ على قافِيَةِ رأسِ أحَدِكُم إذا هو نامَ ثلاثَ عُقَدٍ، يَضربُ على كُلِّ عُقْدَةٍ: عَلَيْكَ لَيْلٌ طويلٌ، فارقُدْ، فإنْ هو استيقَظ، فذكَرَ اللهَ انحلَّتْ عُقدَةٌ، فإنْ تَوَضَّأَ، انحلَّتْ عُقْدَةٌ ثانيةٌ، فإنْ صَلَّى انحلَّتْ عُقَدُهُ كُلُّهَا، فأصبحَ نشيطًا طَيِّبَ النفسِ، وإلاَّ أصْبَحَ خَبيثَ النَّفْسِ كَسْلانَ**»[1].

وفي الصوم الشرعي من أسبابِ حفظ الصحة ورياضةِ البدن والنفس ما لا يدفعُه صحيحُ الفطرة.

وأما الجهادُ وما فيه من الحركات الكلية التي هي من أعظم أسباب القوة، وحفظ الصحة، وصلابةِ القلب والبدن، ودفعِ فضلاتهما، وزوالِ الهم والغم والحزن، فأمر إنَّما يعرفه مَن له منه نصيبٌ، وكذلك الحجُّ، وفعلُ المناسك، وكذلك المسابقةُ على الخيل، وبالنِّصال، والمشيُ في الحوائج، وإلى الإخوان، وقضاءُ حقوقهم، وعيادة مرضاهم، وتشييعُ جنائزهم، والمشيُ إلى المساجد للجُمُعات والجماعات، وحركةُ الوضوء والاغتسال، وغير ذلك.

وهذا أقلُّ ما فيه الرياضةُ المعينة على حفظِ الصحة، ودفع الفضلات، وأما ما شُرع له من التوصُّل به إلى خيرات الدنيا والآخرة، ودفع شرورهما، فأمرٌ وراء ذلك.

فعلمتَ أنَّ هَدْيَه فوق كل هَدْيٍ في طبِّ الأبدان والقلوب، وحفظِ صحتها، ودفع أسقامها، ولا مزيدَ على ذلك لمن قد أحضر رشده.. وبالله التوفيق.

---

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١٤٢ و٣٢٦٩) ومسلم (٧٧٦ فؤاد) (١٧٨٨ قلعجي) والنسائي (٣/ ٢٠٣) وغيرهم من حديث أبي هريرة مرفوعًا به.

فصل

وأما الجِماعُ والباهُ، فكان هَدْيُه فيه أكملَ هَدْي، يحفَظ به الصحة، وتتمُّ به اللَّذةُ وسرور النفس، ويحصل به مقاصدُه التي وُضع لأجلها، فإن الجِمَاع وُضِعَ في الأصل لثلاثة أُمور هي مقاصدُه الأصلية :

أحدها: حفظُ النسل، ودوامُ النوع إلى أن تتكاملَ العُدة التي قدَّر الله بروزَها إلى هذا العالَم.

الثاني :إخراجُ الماء الذي يضر احتباسُه واحتقانُه بجملة البدن.

الثالث : قضاءُ الوَطر، ونيلُ اللَّذة، والتمتعُ بالنعمة، وهذه وحدَها هي الفائدةُ التي في الجنَّة، إذ لا تناسُلَ هناك، ولا احتقانَ يستفرِغُه الإنزالُ.

وفضلاءُ الأطباء :يرون أنَّ الجِمَاع من أحد أسباب حفظ الصحة.

قال «جالينوس» : الغالبُ على جوهر المَنِيِّ النَّارُ والهواءُ، ومِزاجُه حار رطب، لأن كونه من الدم الصافي الذي تغتذي به الأعضاءُ الأصلية، وإذا ثبت فضلُ المَنِيِّ، فاعلم أنه لا ينبغي إخراجُه إلا في طلب النسل، أو إخراجُ المحتقن منه، فإنه إذا دام احتقانُه، أحدث أمراضًا رديئة، منها : الوسواسُ والجنون، والصَّرْع، وغيرُ ذلك، وقد يُبرئ استعمالُه من هذه الأمراض كثيرًا، فإنه إذا طال احتباسُه، فسد واستحال إلى كيفية سُمِّية تُوجب أمراضًا رديئة كما ذكرنا، ولذلك تدفعُه الطبيعةُ بالاحتلام إذا كثر عندها من غير جِمَاع.

وقال بعض السَّلَف :ينبغي للرجل أن يتعاهد من نفسه ثلاثًا : أن لا يدعَ المشيَ، فإن احتاج إليه يومًا قدَر عليه، وينبغي أن لا يدَع الأكل، فإن أمعاءه تضيق، وينبغي أن لا يدَع الجِمَاعَ، فإن البئر إذا لم تُنزحْ، ذهب ماؤها.

وقال محمد بن زكريا :مَن ترك الجِمَاعَ مدةً طويلة، ضعفتْ قُوى أعصابه،

وانسدَّت مجاريها، وتقلَّص ذَكرُه. قال: ورأيتُ جماعة تركوه لنوع من التقشف، فبرُدَتْ أبدانُهُم، وعَسُرَتْ حركاتُهُم، ووقعتْ عليهم كآبةٌ بلا سبب، وقَلَّتْ شهواتُهُم وهضمُهُم.. انتهى.

ومن منافعه: غضُّ البصر، وكفُّ النفس، والقدرةُ على العِفَّة عن الحرام، وتحصيلُ ذلك للمرأة، فهو ينفع نفسه في دنياه وأُخراه، وينفع المرأة، ولذلك كان ﷺ يتعاهدُه ويُحبُه، ويقول: «**حُبِّبَ إليَّ مِن دُنْيَاكُمُ: النِّسَاءُ والطِّيبُ**»[(١)].

وفي كتاب «الزهد» للإمام أحمد في هذا الحديث زيادةٌ لطيفة، وهي: «أصبرُ عن الطعام والشراب، ولا أصبرُ عنهنَّ»[(٢)].

وحثَّ على التزويج أُمَّته، فقال: «**تَزَوَّجوا، فإِنِّي مُكاثِرٌ بِكُمُ الأُمَمَ**»[(٣)].

وقال ابن عباس: خيرُ هذه الأُمة أكثرُها نِساءً[(٤)].

وقال: «**إنِّي أتزوَّجُ النساءَ، وأنامُ وأقومُ، وأَصُومُ وأُفطِرُ، فمن رَغِبَ عن سُنَّتي فليس منِّي**»[(٥)].

---

(١) **صحيح**: بلفظ «حُبِّبَ إليَّ من الدنيا...» أخرجه النسائي (٧/ ٦١) وأحمد (٣/ ١٢٨ و١٩٩ و٢٨٥) من طرقٍ عن سلام أبي المنذر القارئ عن ثابت عن أنس مرفوعًا وسلام صدوق وهو متابع من جعفر بن سليمان الضبعي وهو صدوق أيضًا أخرج حديثه النسائي (٧/ ٦١-٦٢) والحاكم (٢/ ١٦٠) وصححه الحاكم على شرط مسلم وأقره الذهبي على تصحيحه وانظر تعليقي على «أخلاق النبي» ﷺ (ح٢٣٧ و٢٣٨).

(٢) **منكر**: لم أقف على هذه الزيادة في كتاب «الزهد» للإمام أحمد، وانظر مقدمتي لكتاب «الزهد» طبعة دار ابن رجب، لكن وجدت ابن القيم أورد هذه الزيادة مسندة من نسخته لكتاب الزهد في كتابه «الداء والدواء» (ص٢٨٠) وفي إسناده يوسف بن عطية الصفار وهو متروك، وحديثه هذا منكر.

(٣) **حسن**: أخرجه أبو داود (٢٠٥٠) والنسائي (٦/ ٦٥) من طريق يزيد بن هارون عن المستلم بن سعيد عن منصور بن زاذان عن معاوية بن قرة عن معقل بن يسار مرفوعًا وإسناده حسن، المستلم صدوق وباقي رجال الإسناد ثقات.

(٤) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٠٦٩) من حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفًا.

(٥) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٠٦٣) ومسلم (١٤٠١ فؤاد) (٣٣٤٣ قلعجي) وغيرهما من حديث أنس مرفوعًا.

وقال : «**يا معشرَ الشبابِ! مَن استطاعَ منكم الباءَةَ فلْيَتَزَوَّجْ، فإنه أغضُّ للبصرِ، وأحْفَظُ للْفرْج، ومَن لم يستطعْ، فعليه بالصوم، فإنه له وِجاءٌ**»[١].

ولما تزوج جابر ثيِّبًا قال له : «**هَلاَّ بِكْرًا تُلاعِبُها وتُلاعِبُكَ**»[٢].

وروى ابن ماجه في «سننه» من حديث أنس بن مالك قال: قال رسولُ الله ﷺ : «**مَن أراد أنْ يَلْقَى اللهَ طاهرًا مُطَهَّرًا، فَلْيَتَزَوَّجِ الحَرَائِرَ**»[٣].

وفي «سننه» أيضًا من حديث ابن عباس يرفعه، قال : «**لم نَرَ للمُتَحابَّيْنِ مِثْلَ النِّكاحِ**»[٤].

وفي «صحيح مسلم» من حديث عبدالله بن عمر، قال : قال رسول الله ﷺ : «**الدُّنيا مَتَاعٌ، وخَيْرُ متاع الدُّنْيا المرأةُ الصَّالِحَةُ**»[٥].

وكان ﷺ يُحرِّض أُمته على نكاح الأبكار الحسان، وذواتِ الدين.

وفي «سنن النسائي» عن أبي هريرةَ قال : سُئل رسولُ الله ﷺ : أي النساءِ

---

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٠٦٥ و٥٠٦٦) ومسلم (١٤٠٠ فؤاد) (٣٣٣٨ قلعجي) وغيرهما من حديث ابن مسعود مرفوعاً به.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٠٩٧ و٥٠٧٩ و٥٠٨٠) وفي غير موضع، ومسلم (٣٥٧٣-٣٥٧٨ قلعجي) وغيرهما من حديث جابر مرفوعًا به.

(٣) موضوع: أخرجه ابن ماجه (١٨٦٢) من طريق سلام بن سوار عن كثير بن سليم عن الضحاك ابن مزاحم عن أنس مرفوعًا به، وكثير منكر الحديث واتهم بالوضع. وسلام ضعيف والحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٤/ ٣٢٥) وابن الجوزي في «الموضوعات» (١٤٠٥ بتحقيقي) من طريق كثير به، وله طرق موضوعة انظرها بـ«الموضوعات»

(٤) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (١٨٤٧) والحاكم (٢/ ١٦٠) والبيهقي (٧/ ٧٨) من طريق محمد ابن مسلم الطائفي عن إبراهيم ابن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس مرفوعًا به، قلت ومحمد بن مسلم فيه كلام وقد خالفه سفيان بن عيينة عند العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٣٤) وابن جريج عند البيهقي (٧/ ٧٨) فروياه عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس مرسلاً.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٤٦٧ فؤاد) (٣٥٧٩ قلعجي) والنسائي (٦/ ٦٩) وابن ماجه (١٨٥٥) من حديث عبدالله بن عمرو مرفوعًا به.

خير؟ قال: «**التي تَسُرُّهُ إذا نَظَرَ، وتُطِيعُهُ إذا أَمَرَ، ولا تخَالِفُه فيما يَكرَهُ في نفسِها ومالِهِ**»[(١)].

وفي «الصحيحين» عنه، عن النبي ﷺ، قال: «**تُنكَحُ المرأةُ لمالِها، ولِحَسَبِها، ولِجَمَالِها، ولِدِينِهَا، فاظْفَرْ بذاتِ الدِّين، تَرِبَتْ يَدَاكَ**»[(٢)].

وكان يَحُثُّ على نكاح الوَلُود، وَيَكرهُ المرأة التي لا تلد، كما في «سنن أبي داود» عن مَعْقِل بن يَسار، أنَّ رجلًا جاء إلى النبي ﷺ، فقال: إني أَصَبتُ امرأةً ذاتَ حَسَبٍ وجمالٍ، وإنَّها لاَ تَلِدُ، أَفَأَتَزَوَّجُها؟ قال: «**لا**»، ثم أتاه الثانيةَ، فَنَهَاه، ثم أتاه الثالثةَ، فقال: «**تَزَوَّجُوا الوَدُودَ الوَلُودَ، فإنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ**»[(٣)].

وفي «الترمذي» عنه مرفوعًا: «**أَرْبَعٌ من سُنن المُرْسَلِينَ: النِّكاحُ، والسِّواكُ، والتَّعَطُّرُ والحِنَّاءُ**»[(٤)]. رُوي في «الجامع» بالنون والياء.

وسمعتُ أبا الحجَّاج الحافظَ يقول: الصواب: أنه الخِتَان، وسقطت النونُ من الحاشية، وكذلك رواه المَحَامِلِيُّ عن شيخ أبي عيسى الترمذي.

وممَّا ينبغي تقديمُه على الجماع ملاعبةُ المرأة، وتقبيلُها، ومصُّ لِسانها، وكان

---

(١) ضعيف الإسناد: أخرجه النسائي (٦/ ٦٨) وأحمد (٢/ ٢٥١ ح ٧٣٧٣) من طريق محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعًا به، ومحمد صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٠٩٠) ومسلم (١٤٦٦ فؤاد) (٣٥٧١ قلعجي) وأبو داود (٢٠٤٧) وابن ماجه (١٨٥٨) من حديث أبي هريرة مرفوعًا به.

(٣) حسن: أخرجه أبو داود (٢٠٥٠) والنسائي (٦/ ٦٥) وقد سبق.

(٤) ضعيف: أخرجه الترمذي (١٠٨٢) من طريقين عن مكحول عن أبي الشمال عن أبي أيوب مرفوعًا به. وقال الترمذي: حديث حسن غريب، قلت: وأبو الشمال مجهول. ورواه أحمد (٥/ ٤٢١ ح٢٣٠٦٩) من طريق الحجاج عن مكحول عن أبي أيوب، ولم يذكر: «أبي الشمال»، لكن حجاج بن أرطاة كثير الخطأ والتدليس وصوَّب الترمذي الطريق بإثبات أبي الشمال. والذي في «السنن» والمسند: الحياء بالياء.

رسول الله ﷺ، يُلاعبُ أهله، ويُقَبِّلُها وروى أبو داود في «سننه» : أنه ﷺ «كان يُقبِّلُ عائشةَ، ويمصُّ لِسَانَها»[١] .

ويُذكر عن جابر بن عبدالله قال : «نَهَى رسولُ الله ﷺ عن المُواقعةِ قبلَ المُلاعَبَةِ».

وكان ﷺ ربما جامع نساءَه كُلَّهن بغُسل واحد، وربما اغتَسَلَ عند كل واحدة منهن، فروى مسلم في «صحيحه» عن أنس أنَّ النبي ﷺ كان يَطوفُ على نسائه بغُسْلٍ واحد[٢] .

وروى أبو داود في «سننه» عن أبي رافع مولَى رسول الله ﷺ، أنَّ رسولَ الله ﷺ طاف على نسائه في ليلة، فاغتَسَلَ عند كلِّ امرأةٍ منهنَّ غُسلًا، فقلتُ : يا رسول الله ؛ لو اغتسلتَ غُسلًا واحدًا، فقال : «**هذا أزكى وأطْهَرُ وأطْيَبُ**»[٣] .

وشُرع للمُجامِع إذا أراد العَودَ قبل الغُسل الوضوء بين الجِماعَيْن ، كما روى مسلم في «صحيحه» من حديث أبي سعيد الخدريِّ، قال : قال رسول الله ﷺ : «**إذا أتى أحدُكُم أَهْلَهُ، ثم أرادَ أن يعودَ فلْيَتَوَضأ**»[٤] .

---

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٣٨٦) وأحمد (٦/ ١٢٣ ح٢٤٣٩٥) من طريق محمد بن دينار عن سعد بن أوس عن مصدع أبي يحيى عن عائشة به ومحمد بن دينار سيئ الحفظ وتغير قبل مونه، وسعد بن أوس له أغاليط، ومصدع ضعيف ذكره ابن حبان في الضعفاء وقال: كان يخالف الأثبات في الروايات وينفرد بالمناكير.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٣٠٩ فؤاد) (٦٩٣ قلعجي) وأبو داود (٢١٨) والترمذي (١٤٠) والنسائي (١/ ١٤٣) وأحمد (٣/ ٩٩ و١٦٠ و١٨٥ و٢٢٥ و٢٥٢) والدارمي (١/ ١٩٢-١٩٣) من طرق عن أنس.

(٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢١٩) وابن ماجه (٥٩٠) من طريق حماد عن عبدالرحمن بن أبي رافع عن عمته سلمى عن أبي رافع به، قلت: وسلمى مجهولة الحال ذكرها ابن حبان في «الثقات» وقال ابن القطان: لا تعرف. وأما عبدالرحمن فقال عنه ابن معين: صالح.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٣٠٨ فؤاد) (٦٩٢ قلعجي) وأبو داود (٢٢٠) والترمذي (١٤١) والنسائي (١/ ١٤٢) وابن ماجه (٥٨٧) من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعًا به. وأخرج

وفي الغُسْلِ والوضوء بعد الوطء من النشاطِ، وطيبِ النفس، وإخلافِ بعض ما تحلَّل بالجماع، وكمالِ الطُّهْر والنظافة، واجتماع الحار الغريزي إلى داخل البدن بعد انتشاره بالجِماع، وحصولِ النظافة التي يُحبها الله، ويُبغض خلافها ما هو مِن أحسن التدبير في الجِماع، وحفظ الصحة والقُوَى فيه.

فصل

وأنفعُ الجِماع : ما حصلَ بعد الهضم، وعند اعتدال البدن في حرِّه وبرده، ويُبوسته ورطوبته، وخَلائه وامتلائه. وَضَرَرُه عند امتلاء البدن أسهلُ وأقل من ضرره عند خُلوِّه، وكذلك ضررُه عند كثرة الرطوبة أقلُّ منه عند اليبوسة، وعند حرارته أقلُّ منه عند برودته، وإنما ينبغي أن يُجامِعَ إذا اشتدتْ الشهوةُ، وحصَلَ الانتشارُ التام الذي ليس عن تكلُّفٍ، ولا فكرٍ في صورة، ولا نظرٍ متتابع.

ولا ينبغي أن يستدعيَ شهوةَ الجِماع ويتكلفها، ويحمل نفسه عليها، وليُبادر إليه إذا هاجتْ به كثرةُ المَنِيِّ، واشتد شَبَقُهُ، وليحذرْ جماعَ العجوز والصغيرةِ التي لا يُوطأُ مثلُها، والتي لا شهوة لها، والمريضةِ، والقبيحةِ المنظرِ، والبَغيضة، فوطءُ هؤلاء يُوهن القُوَى، ويُضعف الجِماع بالخاصِّية، وغلط مَن قال من الأطباء : إن جِماع الثيِّب أنفعُ من جِماع البكر وأحفظُ للصحة، وهذا من القياس الفاسد، حتى ربما حذَّر منه بعضُهم، وهو مخالف لِما عليه عقلاءُ الناسِ، ولِما اتفقتْ عليه الطبيعةُ والشريعة.

وفي جِماع البِكر من الخاصِّية وكمالِ التعلُّق بينها وبين مُجامعها، وامتلاءِ قلبها من محبته، وعدم تقسيم هواها بينه وبين غيره، ما ليس للثيِّب. وقد قال النبي ﷺ لجابر : « **هلاَّ تَزَوَّجتَ بِكرًا** »[1] وقد جعل الله سبحانه من كمالِ نساء أهل الجنَّة من الحُور العين، أنَّهن لم يَطْمِثْهُنَّ أحدٌ قبلَ مَن جُعِلْنَ له، من أهل الجنَّة. وقالت عائشةُ

البخاري ومسلم وغيرهما نحوه من حديث ابن عمر، ومن حديث عائشة.

(١) صحيح: أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما وقد سبق.

للنبيِّ ﷺ : أرأيْتَ لو مَرَرْتَ بشجرةٍ قد أُرْتِعَ فيها، وشجرةٍ لم يُرْتَعْ فيها، ففي أيِّها كنتَ تُرتِعُ بعيرَك ؟ قال : « **في التي لم يُرْتَعْ فيها** »(١) . تريد أنه لم يأخذ بكرًا غيرَها.

وجِماعُ المرأة المحبوبة في النفس يَقِلُّ إضعافُهُ للبدن مع كثرةِ استفراغه للمَنِيِّ، وجماع البغيضة يُحِلُّ البدن، ويُوهن القُوَى مع قِلَّةِ استفراغه، وجِماعُ الحائض حرامٌ طبعًا وشرعًا، فإنه مضرٌّ جدًّا، والأطباء قاطبةً تُحَذِّر منه.

وأحسنُ أشكالِ الجِماع أن يعلوَ الرجلُ المرأةَ، مُستفرِشًا لها بعدَ الُملاعبة والقُبلة، وبهذا سُميت المرأة فِراشًا، كما قال ﷺ : « **الولَدُ لِلفِراش** »(٢) ، وهذا من تمام قَوَّامية الرجل على المرأة، كما قال تعالى : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤]، وكما قيل :

إذَا رُمْتُهَا كَانَتْ فِرَاشًا يُقِلُّنِي وَعِنْدَ فَرَاغِي خَادِمٌ يَتَمَلَّقُ

وقد قال تعالى : ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وأكملُ اللِّباس وأسبَغُه على هذه الحال، فإن فِراش الرجل لباسٌ له، وكذلك لِحَافُ المرأة لباسٌ لها، فهذا الشكلُ الفاضلُ مأخوذٌ من هذه الآية، وبه يَحسن موقعُ استعارةِ اللِّباس من كل من الزوجين للآخر.

وفيه وجه آخرُ، وهو أنها تَنعطِفُ عليه أحيانًا، فتكونُ عليه كاللِّباس، قال الشاعر :

إذَا مَا الضَّجِيعُ ثَنَى جِيدَها تَثَنَّتْ فَكَانَتْ عَلَيْهِ لِبَاسَا

وأردأُ أشكاله أن تعلُوَهُ المرأةُ، ويُجامِعَها على ظهره، وهو خلافُ الشكل الطبيعي الذي طبع الله عليه الرجل والمرأة، بل نوعَ الذكر والأُنثى، وفيه من

---

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٠٧٧) من حديث عائشة.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٢١٨ و٢٤٢١ و٦٧٥٠) ومسلم (١٤٥٧ فؤاد) (٣٥٤٩ قلعجي) وأبو داود (٢٢٧٣) والترمذي (١١٦٠) والنسائي (٦/ ١٨٠) وابن ماجه (٢٠٠٦).

المفاسد، أنَّ المَنِيَّ يتعسَّرُ خروجُه كلُّه، فربما بقي في العضو منه فيتعفنُ ويفسد، فيضر.

وأيضًا : فربما سال إلى الذَّكر رطوباتٌ من الفَرْج.

وأيضًا : فإنَّ الرَّحِم لا يتمكن من الاشتمال على الماء واجتماعِهِ فيه، وانضمامِهِ عليه لتَخْلِيقِ الولد.

وأيضًا : فإنَّ المرأة مفعولٌ بها طبعًا وشرعًا، وإذا كانت فاعلة خالفتْ مقتضى الطبع والشرع.

وكان **أهل الكتاب إنما يأتون النساء على جُنوبهن على حَرْفٍ**، ويقولون : هو أيسرُ للمرأة.

وكانت قريش والأنصار تَشْرَحُ النِّساءَ على أَقْفَائِهن، فعابَتِ اليهودُ عليهم ذلك، فأنزل الله عَزَّ وجَلَّ : ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

وفي « الصحيحين » عن جابر، قال : كانت اليهود تقولُ : إذا أتى الرجلُ امرأتَه من دُبُرِها في قُبُلِها، كان الولدُ أحوَلَ، فأنزل الله عَزَّ وجَلَّ : ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾.

وفي لفظ لمسلم : « **إن شاء مُجَبِّيَة، وإن شاء غير مُجَبِّيَة، غَيْرَ أنَّ ذلك في صِمَامٍ واحدٍ** »(١).

و« **المُجَبِّيَة** » : المُنْكَبَّة على وجهها، و«**الصمام الواحد**» : الفَرْج، وهو موضع الحَرْثِ والولد.

وأما الدُّبرُ : فلم يُبَحْ قَطُّ على لسان نبيٍّ من الأنبياء، ومَن نسب إلى بعض

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٥٢٨) ومسلم (١٤٣٥ فؤاد) (٣٤٧٢ قلعجي) وأبو داود (٢١٦٣) والترمذي (٢٩٨٩) وابن ماجه (١٩٢٥) من حديث جابر.

السَّلَف إباحة وطء الزوجة في دُبُرها، فقد غلط عليه.

وفي «سنن أبي داود» عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: « **ملعونٌ مَن أتى المرأةَ في دُبُرها** » [(١)].

وفي لفظ لأحمد وابن ماجه: «**لا ينظُرُ اللهُ إلى رَجُلٍ جَامَعَ امرأتَه في دُبُرها**» [(٢)].

وفي لفظ للترمذي وأحمد: «**مَن أتى حائضًا، أو امرأةً في دُبُرِها، أوْ كاهنًا فَصَدَّقَهُ، فقد كَفَرَ بما أُنزِلَ على محمد ﷺ**» [(٣)].

وفي لفظ للبيهقي: «**مَنْ أتى شيئًا مِنَ الرِّجَالِ والنِّسَاءِ في الأدبار فقد كفر**» [(٤)].

وفي « مصنَّف وكِيع» : حدثني زمْعة بن صالح، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن عمرو بن دينار، عن عبدالله بن يَزيد، قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: « **إنَّ اللهَ لا يَسْتَحْيي من الحقِّ، لا تأتُوا النِّسَاءَ في أعجازِهِنَّ** »، وقال مَرَّة: « **في أدبارِهِنَّ** » [(٥)].

---

(١) ضعيف الإسنادأخرجه أبو داود (٢١٦٢) وأحمد (٢/ ٤٤٤ و٤٧٩ ح ٩٤٤٠ و٩٨٥٠) من طريق سهيل بن أبي صالح عن الحارث بن مخلد عن أبي هريرة مرفوعًا به، والحارث قال عنه الحافظ مجهول الحال، أخطأ من زعم أنه صحابي.

(٢) ضعيف:أخرجه ابن ماجه (١٩٢٣) وأحمد (٢/ ٢٧٢ و٣٤٤ ح٧٦٢٧ و٨٣٢٧) من طريق الحارث عن أبي هريرة، والحارث بن مخلد مجهول الحال.

(٣) ضعيفأخرجه أبو داود (٣٩٠٤) والترمذي (١٣٥) وابن ماجه (٦٣٩)وأحمد (٢/ ٤٠٨ و٤٧٦ ح٩٠٣٥ و٩٨١١) والدارمي (١/ ٢٥٩) جميعًا من طريق حماد بن سلمة عن حكيم الأثرم عن أبي تميمة الهجيمي عن أبي هريرة مرفوعًا، وحكيم فيه لين، وأبو تميمة لم يسمع من أبي هريرة.

(٤)انظر «سنن البيهقي» (٧/ ١٩٤-١٩٩)

(٥) ضعيفلضعف زمعة بن صالح، لكن أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٩٨) وقال: رواه أبو يعلى والطبراني في «الكبير» والبزار ورجال أبي يعلى رجال الصحيح خلا يعلى بن اليمان وهو ثقة.اهـ. ويعلى لم أجد توثيقه، وأخرجه من طريق زمعة أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٧٦) وقال: غريب من حديث طاوس وعمرو، لم نكتبه إلا من حديث زمعة.

وفي «الترمذي» : عن علي بن طَلْق، قال : قال رسول الله ﷺ : « **لا تأتوا النِّسَاءَ في أعجازِهِنَّ، فإن الله لا يستحيي من الحقِّ** »[١].

وفي «الكامل» لابن عَدِي : من حديثه عن المحامِلي، عن سعيد بن يحيى الأمويِّ، قال : حدَّثنا محمد بن حمزَةَ، عن زيد بن رَفيع، عن أبي عُبيدة، عن عبدالله بن مسعود يرفعه : « **لا تأتوا النِّسَاءَ في أعْجَازِهِنَّ** »[٢].

وروينا في حديث الحسن بن علي الجوهريِّ، عن أبي ذرٍّ مرفوعًا : « **مَنْ أتى الرِّجَال أوالنِّسَاءَ في أدْبَارِهنَّ، فقد كَفَرَ** »[٣].

وروى إسماعيل بن عيَّاش، عن سُهيل بن أبي صالح، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر يرفعه : « **اسْتَحْيُوا مِنَ الله، فإنَّ اللهَ لا يَسْتَحيي مِنَ الحقِّ، لا تأْتُوا النِّسَاءَ في حُشُوشِهنَّ** ».

ورواه الدارقطني من هذه الطريق، ولفظه : « **إنَّ الله لا يَسْتَحيي مِنَ الحق، لا يَحِلُّ مَأْتَاكَ النِّسَاءَ في حُشُوشِهِنَّ** »[٤].

وقال البغويُّ : حدثنا هُدْبَةُ، حدثنا همَّام، قال : سُئِل قتادة عن الذي يأتي امرأته في دُبُرِها ؛ فقال : حدثني عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جدِّه، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال :

---

(١) ضعيف: أخرجه الترمذي (١١٦٧) والدارمي (١/ ٢٦٠) وأخرج بعضه الترمذي (١١٦٩) من طريق عيسى بن حطان عن مسلم بن سلام الحنفي عن علي بن طلق مرفوعًا وقال الترمذي: حديث حسن. قلت (يحيى): مسلم وعيسى مجهولا الحال.

(٢) ضعيف: أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٦٠) وإسناده ضعيف، أبو عبيدة عن ابن مسعود منقطع، وزيد بن رفيع ضعفه النسائي والدار قطني ووثقه أحمد وابن حبان وابن شاهين وانظر «اللسان» (٢/ ٥٨٩).

(٣) الحسن بن علي الجوهري متأخر وفاته سنة ٤٥٤ هـ وهو ثقة ترجمته بـ«تاريخ بغداد» (٧/ ٣٩٣) «والأنساب» للسمعاني (٢/ ١٢٥) والإسناد بينه وبين أبي ذر لا يعرف.

(٤) ضعيف: أخرجه الدار قطني (٣/ ٢٨٨ ح١٦٠) وإسناده ضعيف، إسماعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده مخلِّط في غيرهم، وإسماعيل حمصي وشيخه سهيل مدني.

« **تلك اللُّوطِيَّةُ الصُّغْرى** »[١].

وقال أحمد في « مسنده » : حدَّثنا عبدالرحمن، قال : حدَّثنا همَّام، أُخبِرنا عن قتادَةَ، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جده، فذكره[٢].

وفي «المسند» أيضًا : عن ابن عباس : أنزلت هذه الآية : ﴿نِسَاۤؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] في أُناسٍ من الأنصار، أَتَوْا رسولَ الله ﷺ، فسألوه، فقال: «**ائتِها على كُلِّ حال إذا كان في الفَرْج**»[٣].

وفي «المسند» أيضًا : عن ابن عباس، قال : جاء عمرُ بنُ الخطاب إلى رسول الله ﷺ، فقال! يا رسول الله : هلكتُ. فقال : « **وما الذي أهلكَكَ؟** » قال : حَوَّلْتُ رَحْلِي البارِحَةَ، قال : فلم يَرُدَّ عليه شيئًا، فأوحى الله إلى رسوله: ﴿نِسَاۤؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾، «**أَقْبِلْ وأَدْبِرْ، واتَّقِ الحَيْضَةَ والدُّبُرَ**»[٤].

وفي «الترمذي» : عن ابن عباس مرفوعًا : « **لا يَنْظُرُ اللهُ إلى رَجُلٍ أتى رَجُلًا أو امرأةً في الدُّبُرِ** »[٥].

---

(١) حسن: أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٢١٠ح ٦٩٢٩) عن هدبة بمثله وإسناده حسن. وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٩٨) من طريق أبي داود عن همام بمثله.

(٢) حسن: أخرجه أحمد (٢/ ١٨٢ح ٦٦٦٧) عن عبدالرحمن بهذا الإسناد به، وأخرجه (٢١٠٢ ح٦٩٢٨) عن عبدالصمد عن همام بمثله.

(٣) ضعيف الإسناد وله شواهد تقويه: أخرجه أحمد (١/ ٢٦٨ ح٢٤١٠) وفي إسناده رشدين بن سعد وهو ضعيف، ووقع في «المسند» طبعة دار إحياء التراث العربي خطأ وسقط في هذا الحديث يحتاج لتحرير.

(٤) حسن: أخرجه أحمد (١/ ٢٩٧ ح٢٦٩٨) والترمذي (٢٩٩١) من طريق الحسن بن موسى عن يعقوب بن عبدالله الأشعري عن جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وقال الترمذي: حسن غريب ،**قلت**: يعقوب وجعفر كلاهما صدوق يهم.

(٥) حسن: أخرجه الترمذي (١١٦٨) من طريق أبي خالد الأحمر عن الضحاك بن عثمان عن مخرمة بن سليمان عن كريب عن ابن عباس مرفوعًا به وقال الترمذي: حسن غريب **قلت**: أبو خالد صدوق يخطئ، والضحاك صدوق يهم، لكن يتقوى الحديث بشواهده.

وروينا من حديث أبي علي الحسن بن الحسين بن دُومَا، عن البَراء بن عازِب يرفعه : « **كَفَرَ بالله العظيم عشرةٌ من هذه الأُمة : القاتِلُ، والسَّاحِرُ، والدُّيُوثُ، وناكِحُ المرأةِ في دُبُرِهَا، ومانِعُ الزكاةِ، ومَن وَجَدَ سَعَةً فماتَ ولم يَحُجَّ، وشارِبُ الخَمْرِ، والسَّاعِي في الفِتَنِ، وبائعُ السِّلاحِ من أهلِ الحربِ، ومَن نكَح ذَاتَ مَحْرَمٍ منه** »[١].

وقال عبدالله بن وهب : حدَّثنا عبدالله بن لَهِيعَةَ، عن مِشْرَح بن هاعانَ، عن عقبةَ ابن عامر، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**مَلْعُونٌ مَن يأتِي النِّسَاءَ في محاشِّهِنَّ**»، يعني: أَدْبَارِهِنَّ[٢].

وفي «مسند الحارث بن أبي أُسامة» من حديث أبي هريرة، وابن عباس قالا : خطبنا رسولُ الله ﷺ قبل وفاته، وهي آخِرُ خُطبةٍ خطبها بالمدينة حتى لحق بالله عَزَّ وَجَلَّ، وعظنا فيها وقال : « **مَن نَكَحَ امرأَةً في دُبُرِها أو رجلًا أو صَبِيًّا، حُشِرَ يَوْمَ القيامة، وريحُهُ أَنْتَنُ مِنَ الجِيفةِ يتأذَّى به النَّاسُ حتى يَدْخُلَ النَّار، وأَحْبَطَ اللهُ أجرَهُ، ولا يَقْبَلُ منه صَرْفًا ولا عدلًا، ويُدْخَلُ في تابوتٍ من نارٍ، ويُشَدُّ عليه مَسامِيرُ من نارٍ**»، قال أبو هريرة : هذا لمن لم يتب[٣].

وذكر أبو نعيم الأصبهاني، من حديث خزيمة بن ثابت يرفعه، «**إنَّ الله لا يَسْتَحيي مِنَ الحَق، لا تأتوا النِّساءَ في أَعْجَازِهِنَّ**»[٤].

وقال الشافعي : أخبرني عمي محمد بن علي بن شافع، قال : أخبرني عبدالله

---

(١) ضعيف: الحسن بن الحسين بن دوما ضعيف زوّر لنفسه سماعًا ترجمته بـ«اللسان» (٢/ ٢٤٣) والحديث أورده الألباني في «ضعيف الجامع» (٤١٩٣) وعزاه لابن عساكر عن البراء وقال: ضعيف.

(٢) ضعيف: لضعف عبدالله بن لهيعة، وأما مشرح ففيه كلام.

(٣) لم أجده في باب النهي عن إتيان المرأة في دبرها من كتاب «زوائد مسند الحارث».

(٤) ضعيف: أخرجه أحمد (٥/ ٢١٣) عن سفيان بن عيينة عن يزيد بن عبدالله بن الهاد عن عمارة بن خزيمة عن أبيه: ومن طريق سفيان أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٩٧) ورجال إسناده ثقات لكن نقل البيهقي عن الشافعي قوله: غلط سفيان في حديث ابن الهاد: وقال البيهقي: مدار هذا الحديث على هرمي بن عبدالله، وليس لعمارة بن خزيمة فيه أصل إلا من حديث ابن عيينة، وأهل العلم بالحديث يرونه خطأ والله أعلم.

قلت: وأخرجه البيهقي (٧/ ١٩٦-١٩٧) وغيره من حديث هرمي بن عبدالله الخطمي عن خزيمة ابن ثابت، وهرمي قال عنه الحافظ في «التقريب»: مستور.

ابن علي بن السائب، عن عمرو بن أحيحة بن الجلاح، عن خزيمة بن ثابت، أن رجلًا سأل النبي ﷺ عن إتيان النساء في أدبارهن، فقال: «**حلال**»، فلما ولى، دعاه فقال : «**كيف قُلتَ، في أيِّ الخُرْبَتَينِ، أو في أيِّ الخَرْزَتَينِ، أو في أيِّ الخَصْفَتَينِ أمنْ دُبُرها في قُبُلهَا ؟ فَنَعَم، أم مِنْ دُبُرهاَ في دُبُرهاَ، فلا، إنَّ الله لا يَسْتَحيِي مِنَ الحَق، لا تأتوا النِّساَء في أَدبارهِنَّ**»[1].

قال الربيع: فقيل للشافعي : فما تقول ؟ فقال : عمي ثقة، وعبدالله بن علي ثقة، وقد أثنى على الأنصاري خيرًا، يعني عمرو بن الجلاح، وخزيمة ممن لا يشك في ثقته، فلست أرخص فيه، بل أنهى عنه.

قلت :ومن هاهنا نشأ الغلط على من نقل عنه الإباحة من السلف والأئمة، فإنهم أباحوا أن يكون الدُّبر طريقًا إلى الوطء في الفرج، فيطأ من الدبر لا في الدبر، فاشتبه على السامع «**من**» بـ «**في**» ولم يظن بينهما فرقًا، فهذا الذي أباحه السلف والأئمة، فغلط عليهم الغالط أقبح الغلط وأفحشه.

وقد قال تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢] قال مجاهد : سألتُ ابن عَبَّاس عن قوله تعالى : ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ﴾ ، فقال : تأتيها من حيث أمرت أن تعتزلها يعني في الحيض. وقال علي بن أبي طلحة عنه يقول : في الفرج، ولا تعدُه إلى غيره.

وقد دلت الآية على تحريم الوطء في دُبرها من وجهين :

أحدهما :أنه أباح إتيانها في الحرث، وهو موضع الولد لا في الحُشّ الذي هو موضع الأذى، وموضع الحرث هو المراد من قوله : ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ﴾ الآية،

---

(١) ضعيف:أخرجه البيهقي (٧/ ١٩٦) وإسناده ضعيف. عمرو بن أحيحة قال عنه الحافظ في «التقريب»: مقبول يعني إذا توبع، وقال عبدالله بن علي بن السائب: مستور، وابن شافع وثقه الشافعي.

قال: ﴿فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ وإتيانُها في قبلها مِن دبرها مستفادٌ من الآية أيضًا، لأنه قال: أنى شئتم، أي: من أين شئتم من أمام أو من خلف. قال ابن عباس: فأتوا حرثكم، يعني: الفرج.

وإذا كان الله حرَّم الوطءَ في الفرج لأجل الأذى العارض، فما الظنُّ بالحشِّ الذي هو محل الأذى اللازم مع زيادة المفسدة بالتعرض لانقطاع النسل والذريعة القريبة جدًّا من أدبار النساء إلى أدبار الصبيان.

وأيضًا: فللمرأة حق على الزوج في الوطء، ووطؤها في دُبرها يفوِّتُ حقها، ولا يقضي وطَرَها، ولا يُحَصِّل مقصودها.

وأيضًا: فإن الدبر لم يتهيأ لهذا العمل، ولم يخلق له، وإنما الذي هيئ له الفرج، فالعادلون عنه إلى الدُّبُر خارجون عن حكمة الله وشرعه جميعًا.

وأيضًا: فإن ذلك مضر بالرجل، ولهذا ينهى عنه عقلاءُ الأطباء مِن الفلاسفة وغيرهم، لأن للفرج خاصية في اجتذاب الماء المحتقن وراحة الرجل منه والوطءُ في الدُّبُر لا يعين على اجتذاب جميع الماء، ولا يُخرج كلَّ المحتقن لمخالفته للأمر الطبيعي.

وأيضًا: يضر من وجه آخَر، وهو إحواجُه إلى حركات متعبة جدًّا لمخالفته للطبيعة.

وأيضًا: فإنه محل القذر والنَّجْوِ، فيستقبلُه الرَّجل بوجهه، ويُلابسه.

وأيضًا: فإنه يضرُّ بالمرأة جدًّا، لأنه واردٌ غريب بعيدٌ عن الطباع، مُنافر لها غايةَ المنافرة.

وأيضًا: فإنه يُحِدثُ الهمَّ والغم، والنفرةَ عن الفاعل والمفعول.

وأيضًا: فإنه يُسَوِّدُ الوجه، ويُظلم الصدر، ويَطمِسُ نور القلب، ويكسو الوجه وحشةً تصير عليه كالسِّيماء يعرِفُها مَن له أدنى فراسة.

وأيضًا: فإنه يُوجب النُّفرة والتباغض الشديد، والتقاطع بين الفاعل والمفعول، ولا بُدَّ.

وأيضًا: فإنه يُفسد حال الفاعل والمفعول فسادًا لا يكادُ يُرجَى بعده صلاح، إلا أن يشاءَ الله بالتوبة النصوح.

وأيضًا: فإنه يذهبُ بالمحاسن منهما، ويكسوهما ضِدَّها. كما يذهب بالمَوَدَّة بينهما، ويُبدلهما بها تباغضًا وتلاعُنًا.

وأيضًا: فإنه من أكبر أسباب زوال النِعَم، وحُلول النِقَم، فإنه يوجب اللَّعنةَ والمقتَ من الله، وإعراضه عن فاعله، وعدم نظره إليه، فأيُّ خير يرجوه بعد هذا، وأيُّ شر يأمنُه، وكيف حياة عَبْدٍ قد حلَّتْ عليه لعنة الله ومقته، وأعرض عنه بوجهه، ولم ينظر إليه!.

وأيضًا: فإنه يذهب بالحياءِ جملةً، والحياءُ هو حياة القلوب، فإذا فقدها القلبُ، استحسَن القبيح، واستقبحَ الحسن، وحينئذٍ فقد استَحكَم فسادُه.

وأيضًا: فإنهُ يُحيل الطباعَ عما رَكَّبَها الله، ويُخرج الإنسانَ عن طبعه إلى طبع لم يُركِّب الله عليه شيئًا من الحيوان، بل هو طبع منكوس، وإذا نُكِسَ الطبعُ انتكس القلب، والعمل، والهدي، فيستطيبُ حينئذٍ الخبيثَ من الأعمال والهيئات، ويفسد حاله وعملُه وكلامه بغير اختياره.

وأيضًا: فإنه يُورِث مِنَ الوقاحة والجُرأة ما لا يُورثه سواه.

وأيضًا: فإنه يُورث مِنَ المهانة والسِّفال والحقَارة ما لا يورثه غيره.

وأيضًا: فإنه يكسو العبد مِن حُلَّة المقت والبغضاء، وازدراءِ الناس له، واحتقارِهم إيَّاه، واستصغارِهم له ما هو مشاهَدٌ بالحسِّ، فصلاة الله وسلامه على مَن سعادةُ الدنيا والآخرة في هَدْيِه واتباعِ ما جاء به، وهلاكُ الدنيا والآخرة في مخالفة هَدْيِه وما جاء به.

فصل

والجماع الضار : نوعان ؛ ضارٌّ شرعًا، وضارٌّ طبعًا.

فالضار شرعًا : المحرَّم، وهو مراتبُ بعضُها أشدُّ من بعض. والتحريمُ العارض منه أخفُّ من اللازم، كتحريم الإحرام، والصيام، والاعتكاف، وتحريم المُظاهِرِ منها قبل التكفير، وتحريمِ وطء الحائض... ونحو ذلك، ولهذا لا حدَّ في هذا الجِمَاع.

وأما اللازمُ : فنوعان:

نوعٌ لا سبيل إلى حِلِّه ألبتة، كذواتِ المَحارم، فهذا من أضر الجِمَاع، وهو يُوجب القتل حدًّا عند طائفة من العلماء، كأحمد بن حنبلٍ رحمه الله وغيرِه، وفيه حديث مرفوع ثابت [(١)].

والثاني : ما يمكن أن يكون حلالًا، كالأجنبية، فإن كانت ذاتَ زوج، ففي وطئها حَقَّان : حقٌّ لله، وحقٌّ للزوج. فإن كانت مُكرَهة، ففيه ثلاثةُ حقوق، وإن كان لها أهلٌ وأقاربُ يَلحقهم العارُ بذلك صار فيه أربعةُ حقوق، فإن كانت ذات مَحْرَم منه، صار فيه خمسةُ حقوق. فمَضَرَّةُ هذا النوع بحسب درجاته في التحريم.

وأما الضار طبعًا، فنوعان أيضًا :

نوعٌ ضار بكيفيته كما تقدَّم، ونوعٌ ضار بكميته كالإكثار منه، فإنه يُسقط القُوَّة، ويضر بالعصب، ويُحدث الرِّعشةَ، والفالج، والتشنج، ويُضعف البصر وسائرَ القُوَى، ويُطفئُ الحرارةَ الغريزية، ويُوسع المجاريَ، ويجعلها مستعدة

---

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٤٥٦ و٤٤٥٧) والترمذي (١٣٦٧) والنسائي (٦/ ١٠٩) وابن ماجه (٢٦٠٧) من حديث البراء بن عازب أن النبي ﷺ بعث إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن يقتل ويؤخذ ماله.

للفضلات المؤذية.

وأنفعُ أوقاته، ما كان بعد انهضام الغذاء في المَعِدَة وفي زمانٍ معتدلٍ لا على جوع، فإنه يُضعف الحار الغريزي، ولا على شبع، فإنه يُوجب أمراضًا شديدةً، ولا على تعب، ولا إثْرَ حمَّام، ولا استفراغٍ، ولا انفعالٍ نفساني كالغمِّ والهمِّ والحزنِ وشدةِ الفرح.

وأجودُ أوقاته بعد هَزِيع من الليل إذا صادف انهضامَ الطعام، ثم يغتسل أو يتوضأ، وينامُ عليه، وينامُ عقبه، فَتَرَاجَعُ إليه قواه، وليحذرِ الحركة والرياضة عقبه، فإنها مضرة جدًّا.

فصل

في هَدْيه ﷺ في عِلاج العشق

هذا مرضٌ من أمراض القلب، مخالفٌ لسائر الأمراض في ذاته وأسبابه وعِلاجه، وإذا تمكَّنَ واستحكم، عزَّ على الأطباء دواؤه، وأعيا العليلَ داؤُه، وإنَّما حكاه اللهُ سبحانه في كتابه عن طائفتين من الناس : من النِّسَاء، وعشاقِ الصبيان المُرْدان، فحكاه عن امرأة العزيز في شأن يوسفَ، وحكاه عن قوم لوط، فقال تعالى إخبارًا عنهم لـمَّا جاءت الملائكةُ لوطًا : ﴿وَجَاءَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ * قَالَ إِنَّ هَؤُلآءِ ضيفي فَلاَ تَفْضَحُونِ * وَاتَّقُواْ اللهَ وَلاَ تُخْزُونِ * قَالُواْ أَوَ لَمْ نَنْهَكَ عَنِ الْعَالَمِينَ *قَالَ هَؤُلآءِ بَنَاتِي إن كُنْتُمْ فَاعِلِينَ * لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[الحجر : ٦٨-٧٣].

وأمَّا ما زعمه بعضُ مَن لم يقدر رسولَ ﷺ حقَّ قدره أنه ابتُلِيَ به في شأن زينب بنت جَحْش، وأنه رآها فقال: «**سُبحانَ مُقَلِّبِ القُلُوبِ**». وأخذتْ بقلبه، وجعل يقول لزيد بن حارثةَ : «**أمْسِكْها**» حتى أنزل الله عليه : ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِى

أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ﴾[الأحزاب : ٣٧][1] فظنَّ هذا الزاعمُ أنَّ ذلك في شأن العشق، وصنَّف بعضهم كتابًا في العشق، وذكر فيه عشق الأنبياء، وذكر هذه الواقعة، وهذا من جهلِ هذا القائل بالقرآن وبالرُّسُل، وتحميلِهِ كلامَ الله ما لا يحتمِلُه، ونسبتِه رسولَ الله ﷺ إلى ما برَّأه الله منه، فإنَّ زينبَ بنت جحش كانت تحتَ زيدِ بن حارثةَ، وكان رسولُ الله ﷺ قد تبنَّاه، وكانِ يُدعى «زيد بن محمد»، وكانت زينبُ فيها شَممٌ وترفُّع عليه، فشاور رسولَ الله ﷺ في طلاقها، فقال له رسولُ الله ﷺ : «**أَمْسِكْ عليكَ زوجَكَ واتَّقِ الله**»، وأخفى في نفسه أن يتزوَّجَها إن طلَّقها زيد، وكان يخشى من قالةِ الناس أنه تزوَّج امرأة ابنه، لأن زيدًا كان يُدعى ابنَه، فهذا هو الذي أخفاه في نفسه، وهذه هي الخشية من الناس التي وقعت له، ولهذا ذكر سبحانه هذه الآية يُعَدِّدُ فيها نعمه عليه لا يُعاتبه فيها، وأعلمه أنه لا ينبغي له أن يخشى الناسَ فيما أحلَّ الله له، وأنَّ اللهَ أحق أن يخشاه، فلا يتحرَّج ما أحَلَّه له لأجل قول الناس، ثم أخبره أنه سبحانه زوَّجه إيَّاها بعد قضاء زيدٍ وطرَه منها لتقتديَ أُمَّتُه به في ذلك، ويتزوج الرجل بامرأةِ ابنه من التبنِّي، لا امرأةِ ابنه لِصُلبه، ولهذا قال في آية التحريم : ﴿وَحَلاَئِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلاَبِكُمْ﴾[النساء :٢٣]، وقال في هذه السورة : ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾[الأحزاب : ٤٠]، وقال في أولها : ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ، ذَلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَاهِكُمْ﴾ [الأحزاب : ٤]، فتأمَّلْ هذا الذبَّ عن رسول الله ﷺ، ودَفْع طعنِ الطاعنين عنه، وبالله التوفيق.

نعم.. كان رسولُ الله ﷺ يُحِبُّ نساءه، وكان أحبَّهن إليه عائشةُ رضي الله

---

(١) موضوع: أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٨/ ٨٠) والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٢٣) من طريق محمد بن عمر الواقدي وهو كذاب عن عبدالله بن عامر الأسلمي وهو ضعيف عن محمد بن يحيى مرسلاً.

عنها،[1] ولم تكن تبلُغُ محبتُه لها ولا لأحد سِوَى ربه نهايةَ الحب، بل صح أنه قال: «**لو كنتُ مُتَّخِذًا من أهل الأرض خليلًا لاتَّخَذْتُ أبا بكرٍ خليلًا**»[2]، وفي لفظ: «**وإنَّ صَاحِبَكُم خَلِيلُ الرَّحْمَن**»[3].

فصل

وعشقُ الصُّوَر إنما تُبتلى به القلوبُ الفارغة مِن محبة الله تعالى، المُعْرِضةُ عنه، المتعوِّضةُ بغيره عنه، فإذا امتلأَ القلبُ من محبة الله والشوق إلى لقائه، دفَع ذلك عنه مرضَ عشق الصور، ولهذا قال تعالى في حقِّ يوسف: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ، إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]، فدلَّ على أن الإخلاص سببٌ لدفع العشق وما يترتَّبُ عليه من السوء والفحشاء التي هي ثمرتُه ونتيجتُه، فصرفُ المسبب صرفٌ لسببه، ولهذا قال بعضُ السَّلَف: العشقُ حركة قلب فارغ، يعني فارغًا مما سوى معشوقه. قال تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا إِن كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ﴾ [القصص: ١١]، أي: فارغًا من كل شيء إلا من موسى لفرطِ محبتها له، وتعلُّقِ قلبها به

والعشق مُرَكَّب من أمرين: استحسانٍ للمعشوق، وطمع في الوصول إليه، فمتى انتفى أحدهُما انتفى العشقُ، وقد أعيتْ عِلَّةُ العشق على كثير من العقلاء، وتكلم فيها بعضهم بكلام يُرغَب عن ذكره إلى الصواب.

---

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٦٦٢) ومسلم (٢٣٨٤ فؤاد) (٦٠٦٠ قلعجي) والترمذي (٣٩١١) وغيرهم من حديث عمرو بن العاص مرفوعًا.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٦٥٤) ومسلم (٢٣٨٢ فؤاد) (٦٠٥٣ قلعجي) وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري وأخرجه البخاري (٤٦٧) من حديث ابن عباس، وأخرجه (٣٦٥٨) من حديث ابن الزبير، وأخرجه مسلم (٢٣٨٣ فؤاد) (٦٠٥٤ قلعجي) من حديث ابن مسعود، وأخرجه مسلم (٥٣٢ فؤاد) من حديث جندب.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم من حديث ابن مسعود بلفظ: «**وقد اتخذ الله عز وجل صاحبكم خليلاً**».

فنقول: قد استقرت حكمة الله عَزَّ وجَلَّ في خلقه وأمره على وقوع التناسب والتآلف بين الأشباه، وانجذابِ الشيء إلى مُوافقه ومجانسه بالطبع، وهُروبه من مخالفه، ونُفرته عنه بالطبع، فسِرُّ التمازج والاتصال في العالم العُلوي والسُّفلي، إنما هو التناسبُ والتشاكلُ، والتوافقُ، وسِرُّ التباين والانفصال، إنما هو بعدم التشاكلِ والتناسب، وعلى ذلك قام الخلق والأمر، فالمِثْلُ إلى مثلِه مائلٌ، وإليه صائرٌ، والضِّدُّ عن ضده هارب، وعنه نافرٌ، وقد قال تعالى: ﴿هُوَ الذي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، فجعل سُبحانه عِلَّةَ سكون الرَّجل إلى امرأته كونَها مِن جنسه وجوهره، فعِلَّةُ السكون المذكور وهو الحب كونُها منه، فدل على أن العِلَّة ليست بحُسن الصورة، ولا الموافقة في القصد والإرادة، ولا في الخلق والهدي، وإن كانت هذه أيضًا من أسباب السكون والمحبة.

وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «**الأرْواحُ جُنُودٌ مُجَنَّدةٌ، فما تَعارَفَ منها ائْتلَف، وما تَناكَرَ منها اخْتَلَفَ**»[1].

وفي «مسند الإمام أحمد» وغيره في سبب هذا الحديث: أنَّ امرأة بمكةَ كانت تُضحِكُ الناسَ، فجاءت إلى المدينة، فنزلتْ على امرأة تُضحِكُ الناسَ، فقال النبي ﷺ: «**الأرواحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ**»[2]... الحديثَ.

وقد استقرتْ شريعتُه سُبحانه أنَّ حُكم الشيء حُكْمُ مثله، فلا تُفَرِّقُ شريعته بين متماثلين أبدًا، ولا تجمعُ بين متضادَّين، ومَن ظنَّ خِلاف ذلك، فإمَّا لِقلَّة علمه بالشريعة، وإما لِتقصيره في معرفة التماثُل والاختلاف، وإمَّا لنسبته إلى شريعته ما لم

---

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٣٦) تعليقًا من حديث عائشة، وأخرجه مسلم (٢٦٣٨ فؤاد) (٦٥٨٤ قلعجي) وأبو داود (٤٨٣٤) وأحمد (٢/ ٢٩٥ و٥٢٧ ح٧٨٧٦ و١٠٤٤٣) من حديث أبي هريرة مرفوعًا به.

(٢) القصة ليست في «المسند»، وإنما عزاها الحافظ ابن حجر «لمسند أبي يعلى» و«فوائد أبي بكر بن زنبور» وانظر «فتح الباري» (٦/ ٤١٢).

يُنزلْ به سلطانًا، بل يكونُ من آراء الرجال، فبحكمتِه وعدلِه ظهر خَلقُه وشرعُه، وبالعدل والميزان قام الخلقُ والشرع، وهو التسويةُ بين المتماثلَيْن، والتفريق بين المختلفَيْن.

وهذا كما أنه ثابت في الدنيا، فهو كذلك يومَ القيامة. قال تعالى : ﴿احْشُرُواْ الَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُواْ يَعْبُدُونَ *مِن دُونِ الله فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾[الصافات : ٢٢].

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وبعدَه الإمامُ أحمد رحمه الله : أزواجهم أشباهُهم ونُظراؤهم.

وقال تعالى : ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾[التكوير : ٧] أي : قُرِن كلُّ صاحب عملٍ بشكله ونظيره، فقُرِن بين المتحابِّين في الله في الجنَّة، وقُرِن بين المتحابِّين في طاعة الشيطان في الجحيم، فالمرءُ مع مَن أَحَبَّ شاء أو أبى، وفي «مستدرك الحاكم» وغيره عن النبي ﷺ : «**لا يُحِبُّ المَرءُ قَوْمًا إلاَّ حُشِرَ مَعَهُم**»[1].

والمحبة أنواع متعددة :**فأفضلها** وأجلُّها : المحبةُ في الله ولله ؛ وهي تستلزِمُ محبةَ ما أحبَّ اللهُ، وتستلزِمُ محبةَ الله ورسوله.

ومنها محبة الاتفاق في طريقةٍ، أو دين، أو مذهب، أو نِحْلة، أو قرابة، أو صناعة، أو مرادٍ ما.

ومنها :محبةٌ لنَيْل غرض من المحبوب، إمَّا مِن جاهه أو من ماله أو مِن تعليمه وإرشاده، أو قضاء وطر منه، وهذه هي المحبة العَرَضية التي تزول بزوال

---

(١) أورده الحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٩) جازمًا به من غير إسناد. لكن معناه صحيح من حديث أنس مرفوعًا: «المرء مع من أحب»، أخرجه البخاري (٦١٦٨ و٦١٦٩) ومسلم (٢٦٤١ فؤاد) (٦٥٩٤ قلعجي) والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٢٨٠) وقال: رواه الطبراني في «الصغير» و«الأوسط» ورجاله رجال الصحيح غير محمد بن ميمون الخياط وقد وُثِّق.

مُوجِبها، فإنَّ مَن وَدَّك لأمر، ولَّى عنك عند انقضائه.

وأمَّا محبةُ المشاكلة والمناسبة التي بين المحب والمحبوب، فمحبةٌ لازمة لا تزولُ إلا لعارض يُزيلها، ومحبةُ العشق مِن هذا النوع، فإنها استحسانٌ روحاني، وامتزاج نفساني، ولا يَعرِض في شيء من أنواع المحبةِ من الوَسْواس والنُّحول، وشَغْلِ البال، والتلفِ ما يعرضُ مِن العشق.

فإن قيل : فإذا كان سببُ العشق ما ذكرتم من الاتصال والتناسب الروحاني، فما بالُه لا يكون دائمًا مِنَ الطرَفين، بل تجدُه كثيرًا من طرف العاشق وحده، فلو كان سببُه الاتصالَ النفسي والامتزاجَ الروحاني، لكانت المحبةُ مشتركة بينهما.

فالجواب : أنَّ السبب قد يتخلَّفُ عنه مسبِّبه لفوات شرط، أو لوجود مانع، وتخلُّف المحبة من الجانب الآخر لا بد أن يكون لأحد ثلاثة أسباب :

الأول : عِلَّةٌ في المحبة، وأنها محبة عَرَضية لا ذاتية، ولا يجب الاشتراكُ في المحبة العَرَضية، بل قد يلزمها نُفرةٌ من المحبوب.

الثاني : مانعٌ يقوم بالمحِب يمنع محبة محبوبه له، إما في خُلُقه، أو في خَلْقِهِ أو هَدْيه أو فعله، أو هيئته أو غير ذلك.

الثالث: مانعٌ يقوم بالمحبوب يمنعُ مشاركته للمحبِ في محبته، ولولا ذلك المانعُ، لقام به من المحبة لمحبه مثلَ ما قام بالآخر، فإذا انتفتْ هذه الموانعُ، وكانت المحبة ذاتيةً، فلا يكون قَطُّ إلا من الجانبين، ولولا مانعُ الكِبْر والحسد، والرياسة والمعاداة في الكفار، لكانت الرُّسُلُ أحبَّ إليهم من أنفسهم وأهليهم وأموالهم، ولما زال هذا المانعُ من قلوب أتباعهم، كانت محبتُهم لهم فوقَ محبة الأنفس والأهل والمال.

فصل

والمقصود : أنَّ العشق لما كان مرضًا مِن الأمراض، كان قابلًا للعلاج، وله أنواع مِن العِلاج، فإن كان مما للعاشق سبيلٌ إلى وصل محبوبه شرعًا وقدْرًا، فهو علاجه، كما ثبت في «الصحيحين» من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، قال : قال رسولُ الله ﷺ : «**يا معشر الشَّبَاب ؛ مَن استطاع منكم الباءةَ فلْيتزوَّج، ومَن لم يستطِعْ فعليه بالصَّوْم، فإنَّه له وِجَاءٌ**»[1]. فدَل المحبَّ على علاجين : أصليٍّ، وبدليٍّ. وأمره بالأصلي، وهو العلاج الذي وُضع لهذا الداء، فلا ينبغي العدولُ عنه إلى غيره ما وَجد إليه سبيلًا.

وروى ابن ماجه في «سننه» عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ أنه قال : «**لَمْ نَرَ للمُتحابَّيْنِ مِثْلَ النِّكاح**»[2].

وهذا هو المعنى الذي أشار إليه سبحانه عقيب إحلال النساء حرائرِهن وإمائهن عند الحاجة بقوله : ﴿يُرِيدُ اللهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء : ٢٨] فذكرُ تخفيفِه في هذا الموضع، وإخبارُه عن ضعف الإنسان يدل على ضعفه عن احتمال هذه الشهوة، وأنه سبحانه خفَّف عنه أمرها بما أباحه له من أطايب النساء مَثْنى وثُلاثَ ورُباعَ، وأباح له ما شاء مما ملكتْ يمينُه، ثم أباح له أن يتزوَّج بالإماء إن احتاج إلى ذلك علاجًا لهذه الشهوة، وتخفيفًا عن هذا الخلق الضعيف، ورحمةً به.

فصل

وإن كان لا سبيلَ للعاشق إلى وِصال معشوقه قدْرًا أو شرعًا، أو هو ممتنع

---

(١) صحيح:أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما وقد سبق.

(٢) ضعيف:أخرجه ابن ماجه والحاكم وغيرهما وهو ضعيف وقد سبق.

عليهِ من الجهتين، وهو الداء العُضال، فمِن علاجه، إشعارُ نفسه اليأسَ منه، فإنَّ النفسَ متى يئستْ من الشيء، استراحت منه، ولم تلتفت إليه، فإن لم يَزلْ مرضُ العشق مع اليأس، فقد انحرف الطبعُ انحرافًا شديدًا، فينتقل إلى عِلاج آخرَ، وهو علاجُ عقله بأن يعلم بأنَّ تعلُّق القلب بما لا مطمع في حصوله نوعٌ من الجنون، وصاحبه بمنزلة مَن يعشق الشمس، وروحُه متعلقة بالصعود إليها والدَّوَرانِ معها في فلكها، وهذا معدودٌ عند جميع العقلاء في زُمرة المجانين.

وإن كان الوِصال متعذرًا شرعًا لا قدرًا، فعِلاجُه بأن يُنزله منزلة المتعذر قدرًا، إذ ما لم يأذن فيه الله، فعِلاجُ العبد ونجاتُه موقوف على اجتنابه، فليُشعرْ نفسَه أنه معدوم ممتنع لا سبيلَ له إليه، وأنه بمنزلة سائر المحالات، فإن لم تُجبْه النَّفْسُ الأمَّارة، فليتركْه لأحد أمرين: إما خشية، وإما فوات محبوب هو أحبُّ إليه، وأنفع له، وخير له منه، وأدْوَمُ لَذَّةً وسرورًا، فإن العاقل متى وازَنَ بين نَيْل محبوب سريع الزوال بفوات محبوب أعظمَ منه، وأدومَ، وأنفعَ، وألذَّ أو بالعكس، ظهر له التفاوتُ، فلا تبعْ لَذَّة الأبد التي لا خطرَ لها بلذَّة ساعة تنقلبُ آلامًا، وحقيقتُها أنها أحلامُ نائم، أو خيالٌ لا ثبات له، فتذهبُ اللّذة، وتبقى التبعةُ، وتزول الشهوة، وتبقَى الشِّقوة.

الثاني: حصولُ مكروه أشقَّ عليه مِن فوات هذا المحبوب، بل يجتمع له الأمران، أعني: فوات ما هُو أحبُّ إليه من هذا المحبوب، وحصولُ ما هو أكرهُ إليه من فوات هذا المحبوب، فإذا تيقَّن أنَّ في إعطاء النفسِ حظَّها من هذا المحبوب هذين الأمرين، هان عليه تركُه، ورأى أنَّ صبره على فوته أسهلُ من صبره عليهما بكثير، فعقلُه ودينه، ومروءته وإنسانيته، تأمُره باحتمال الضرر اليسير الذي ينقلِبُ سريعًا لذَّةً وسرورًا وفرحًا لدفع هذين الضررين العظيمين. وجَهلُه وهواه، وظلمه وطيشه، وخفته يأمره بإيثار هذا المحبوب العاجل بما فيه جالبًا عليه ما جلب،

والمعصومُ مَن عصمه الله.

فإن لم تقبل نفسُه هذا الدواء، ولم تُطاوعه لهذه المعالجة، فلينظر ما تجلبُ عليه هذه الشهوةُ مِن مفاسد عاجِلته، وما تمنعه مِن مصالحها، فإنها أجلبُ شيء لمفاسد الدنيا، وأعظمُ شيء تعطيلًا لمصالحها، فإنها تحول بين العبد وبين رُشده الذي هو مِلاكُ أمره، وقِوامُ مصالحه.

فإن لم تقبل نفسُه هذا الدواء، فليتذكر قبائحَ المحبوب، وما يدعوه إلى النُّفرة عنه، فإنه إن طلبها وتأملها، وجدها أضعافَ محاسنه التي تدعو إلى حبه، وليسأل جيرانَه عما خفي عليه منها، فإنَّ المحاسن كما هي داعيةُ الحبِّ والإرادة، فالمساوئ داعيةُ البغضِ والنُّفرة، فليوازن بين الداعيَيْن، وليُحبَّ أسبَقهما وأقرَبَهما منه بابًا، ولا يكن ممن غَرَّه لونُ جمال على جسم أبرصَ مجذوم وليُجاوِزْ بصره حُسنَ الصورة إلى قبح الفعل، ولْيَعبُرْ مِن حُسن المنظر والجسم إلى قبح المخبر والقلب.

فإن عجزت عنه هذه الأدوية كلها لم يبق له إلا صِدقُ اللجأ إلى مَن يُجيب المضطَر إذا دعاه، وليطرحْ نفسه بين يديه على بابه، مستغيثًا به، متضرعًا، متذللًا، مستكينًا، فمتى وُفِّقَ لذلك، فقد قرع باب التوفيق، فليَعِفَّ وليكتُم، ولا يُشَبِّبْ بذكر المحبوب، ولا يفضحْه بين الناس ويُعرِّضه للأذى، فإنه يكون ظالمًا متعديًا.

ولا يغترَّ بالحديث الموضوع على رسول الله ﷺ الذي رواه سُويد بن سعيد، عن عليّ بن مُسْهِر، عن أبي يحيى القَتَّات، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، ورواه عن أبي مسهر أيضًا، عن هشام بن عروةَ، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ، ورواه الزُّبَيْر بن بَكَّار، عن عبدالملك بن عبدالعزيز بن الماجِشُون، عن عبدالعزيز بن أبي حازم، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ عَشِقَ،

فعَفَّ، فماتَ فهو شهيدٌ» وفي رواية : **«مَنْ عَشِقَ وكتم وعفَّ وصبرَ، غفر اللهُ لَهُ، وأدخَلَهُ الجنَّة»**[١].

فإنَّ هذا الحديثَ لا يصِحُّ عن رسول الله ﷺ، ولا يجوز أن يكونَ من كلامه، فإنَّ الشهادة درجةٌ عالية عند الله، مقرونةٌ بدرجة الصِّدِّيقية، ولها أعمال وأحوال، هي شرط في حُصُولها،

وهي نوعان: عامةٌ وخاصةٌ.

فالخاصة : الشهادةُ في سبيل الله.

والعامةُ خمسٌ مذكورة في «الصحيح»[٢] ليس العشقُ واحدًا منها.

وكيف يكون العشقُ الذي هو شِرْكٌ في المحبة، وفراغُ القلب عن الله، وتمليكُ القلب والروح، والحب لغيره تُنال به درجةُ الشهادة، هذا من المحال، فإنَّ إفساد عشق الصور للقلب فوقَ كل إفساد، بل هو خمرُ الروح الذي يُسكرها، ويصدُّها عن ذكر الله وحبِّه، والتلذذِ بمناجاته، والأنسِ به، ويُوجب عبودية القلب لغيره، فإنَّ قلبَ العاشق متعبد لمعشوقه، بل العشقُ لُبُّ العبودية، فإنها كمال الذل، والحب والخضوع والتعظيم، فكيف يكون تعبد القلب لغير الله مما تُنال به درجةُ أفاضل الموحِّدين وساداتهم، وخواص الأولياء، فلو كان إسنادُ هذا الحديث كالشمسِ، كان غلطًا ووهمًا، ولا يُحفظ عن رسول الله ﷺ لفظُ العشق في حديث صحيح ألبتة.

---

(١) **موضوع**: أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخه» (٥/ ١٥٦ و٢٦٢) (٦/ ٥٠ و٥١) (١٣/ ١٨٤) من حديث ابن عباس، وأخرجه (١٢/ ٤٧٩) من حديث عائشة وهذا الحديث مما أنكر على سويد وحكم الحفاظ بوضعه، ولابن القيم في مناقشة هذا الحديث كلام جيد انظره في المنار المنيف (ص ٧٢) و«روضة المحبين» (ص١٧٧-١٧٩) و«الداء والدواء» (ص٣٢٥-٣٢٧) سيأتي كلامه هنا.

(٢) **صحيح**: أخرجه البخاري (٢٨٢٩) ومسلم (١٩١٤ فؤاد) (٤٨٥٧ قلعجي) من حديث أبي هريرة مرفوعًا: **«الشهداء خمسة: المطعون، والمبطون، والغَرِق، وصاحب الهدم، والشهيد في سبيل الله»**.

ثم إنَّ العشق منه حلالٌ، ومنه حرامٌ، فكيف يُظَن بالنبي ﷺ أنه يحكم على كُلِّ عاشقٍ يكتُم ويَعِفُّ بأنه شهيد، فترَى مَن يعشق امرأةَ غيره، أو يعشق المُرْدانَ والبغَايا، يَنال بعشقه درجةَ الشهداء، وهل هذا إلا خلافُ المعلوم من دينه ﷺ بالضرورة ؟ كيف والعشقُ مرض من الأمراض التي جعل اللهُ سبحانه لها الأدويةَ شرعًا وقدرًا، والتداوي منه إما واجب إن كان عشقًا حرامًا، وإما مُسْتَحَب!

وأنت إذا تأملت الأمراضَ والآفاتِ التي حكم رسول الله ﷺ لأصحابها بالشهادة، وجدتها من الأمراض التي لا علاج لها، كالمطعون، والمَبْطُون، والمجنوب، والغرِيق، وموتِ المرأة يقتُلها ولدُها في بطنها، فإنَّ هذه بلايَا من الله لا صُنع للعبد فيها، ولا عِلاجَ لها، وليست أسبابُها محرَّمة، ولا يترتب عليها مِن فساد القلب وتعبُّده لغير الله ما يترتب على العشق، فإن لم يكفِ هذا في إبطال نسبة هذا الحديثِ إلى رسول الله ﷺ، فقلِّدْ أئمةَ الحديث العالمين به وبعلله، فإنه لا يُحفظ عن إمام واحد منهم قَطُّ أنه شهد له بصحة، بل ولا بحُسن، كيف وقد أنكروا على سُويدٍ هذا الحديث، ورموه لأجله بالعظائم، واستحلَّ بعضُهم غزوَه لأجله. قال أبو أحمد بن عَدِيٍّ في «كامله»: هذا الحديث أحدُ ما أُنكر على سُويد، وكذلك قال البَيْهَقِي : إنه مما أُنكر عليه، وكذلك قال ابن طاهر في «الذخيرة» وذكره الحاكم في «تاريخ نيسابور»، وقال : أنا أتعجب من هذا الحديث، فإنه لم يحدَّث به عن غير سُويد، وهو ثقة، وذكره أبو الفرج ابن الجوزي في كتاب «الموضوعات» [(١)] وكان أبو بكر الأزرقُ يرفعه أوَّلًا عن سُويد، فعُوتب فيه، فأسقط النبي ﷺ وكان لا يُجاوِزُ به ابنَ عباس رضي الله عنهما.

ومن المصائب التي لا تُحتمل جعلُ هذا الحديث من حديث هشام بن عروة،

---

(١) عزاه المصنف هنا وفي «الداء والدواء» و«روضة المحبين» لكتاب «الموضوعات» لابن الجوزي، ولم أقف عليه فيه وقد قمت بتحقيقه، وإنما وجدته في «العلل المتناهية» (٢/ ٧٧١).

عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ. ومَن له أدنى إلمام بالحديث وعلله، لا يحتمِلُ هذا ألبتة، ولا يحتمِلُ أن يكونَ من حديث الماجشون، عن ابن أبي حازم، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا، وفي صحته موقوفًا على ابن عباس نظرٌ، وقد رمى الناسُ سويدَ بن سعيد راويَ هذا الحديث بالعظائم، وأنكره عليه يحيى بن مَعِين وقال : هو ساقط كذَّاب، لو كان لي فرس ورمح كنت أغزوه، وقال الإمام أحمد : متروك الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة، وقال البخاري : كان قد عميَ فيلقن ما ليس من حديثه، وقال ابن حِبَّان : يأتي بالمعضلات عن الثقات يجبُ مجانبةُ ما روى.. انتهى.

وأحسنُ ما قيل فيه قولُ أبي حاتم الرازيِّ : إنه صدُوق كثير التَّدْليس، ثم قولُ الدارقطني : هو ثقة غير أنه لما كَبُرَ كان ربما قُرئ عليه حديثٌ فيه بعضُ النكارة، فيُجيزه.. انتهى.

وعِيبَ على مسلم إخراجُ حديثه، وهذه حالُه، ولكن مسلم روى من حديثه ما تابعه عليه غيرُه، ولم ينفرِدْ به، ولم يكن منكرًا ولا شاذًّا بخلاف هذا الحديث.. والله أعلم.

فصل

في هَدْيه ﷺ في حفظ الصحة بالطيب

لما كانت الرائحةُ الطيبة غذاءَ الروح، والروحُ مطيةُ القُوَى، والقُوَى تزداد بالطيب، وهو ينفعُ الدماغَ والقلب، وسائر الأعضاء الباطنية، ويُفرِّحُ القلب، ويَسُرُّ النفس ويَبسُطُ الروحَ، وهو أصدقُ شيء للروح، وأشدُّه ملاءمةً لها، وبينه وبين الروح الطيبة نِسبةٌ قريبة. كان أحدَ المحبوبَيْن من الدنيا إلى أطيب الطَّيِّبين صلوات الله عليه وسلامه.

وفي « صحيح البخاري » : أنه ﷺ كان لا يَرُدُّ الطِّيبَ[١].

وفي « صحيح مسلم » عنه ﷺ : «**من عُرِضَ عليه رَيْحانٌ، فلا يَرُدَّهُ فإنه طَيِّبُ الرِّيح، خَفِيفُ المَحْمِلِ**»[٢].

وفي «سنن أبي داود» و«النسائي»، عن أبي هريرةَ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ : «**مَن عُرِضَ عَلَيهِ طِيبٌ، فَلا يَرُدَّهُ، فَإِنَّهُ خَفِيفُ المَحْمِلِ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ**»[٣].

وفي «**مسند البزّار**» : عن النبيِّ ﷺ أنه قال : « **إنَّ اللهَ طَيِّبٌ يُحِبُّ الطِّيبَ، نَظِيفٌ يُحِبُّ النَّظَافَةَ، كَرِيمٌ يُحِبُّ الكَرَمَ، جَوادٌ يُحِبُّ الجُودَ، فَنَظِّفُوا أفْنَاءَكُم وسَاحَاتِكُم، ولا تَشَبَّهُوا باليَهُودِ يَجْمَعُون الأكُبَّ في دُورِهِمْ**»[٤]. الأكُب : الزبالة.

وذكر ابن أبي شيبة، أنه ﷺ كان لَهُ سُكَّةٌ يَتَطَيَّب منها[٥].

وصَحَّ عنه أنه قال : «**إنَّ لله حَقًّا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ في كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّام، وَإِنْ كَانَ لَهُ طِيبٌ أَنْ يَمَسَّ مِنْهُ**»[٦].

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٢٥٨٢ و٢٧٨٩ و٥٩٢٩) والترمذي في «السنن» (٢٧٩٨) وفي «الشمائل» (٢١٦) والنسائي (٨/ ١٨٩) من حديث أنس.

(٢) **صحيح**: أخرجه مسلم (٢٢٥٣ فؤاد) (٥٧٧٤ قلعجي) من حديث أبي هريرة مرفوعًا وانظر ما يأتي.

(٣) **صحيح**: أخرجه أبو داود (٤١٧٢) والنسائي (٨/ ١٨٩) من حديث أبي هريرة مرفوعًا به.

(٤) **إسناده ضعيف جدًّا**: أخرجه الترمذي (٢٨٠٨) من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعًا من غير قوله: «يجمعون الأكب في دورهم». وقال الترمذي: هذا حديث غريب وخالد بن إلياس يضعف ويقال ابن إياس. قلت (يحيى): وخالد بن إلياس أحد رواة الحديث متروك.

(٥) **حسن**: أخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ (٢٣٥ بتحقيقي) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن عبدالله بن مختار عن موسى بن أنس عن أنس به وإسناده حسن، وأخرجه أبو داود (٤١٦٢) والترمذي في «الشمائل» (٢١٥بتحقيقي) وأبو الشيخ (٢٣٦) من طريق أخرى عن عبدالله بن مختار به.

(٦) **صحيح**: أخرجه بنحوه البخاري (٨٨٠) ومسلم (١٩٢٨ قلعجي) وأبو داود (٣٤) والنسائي (٣/ ٩٢) من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعًا بلفظ: «**غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وأن يستن وأن يمسَّ طيبًا إن وجد**».

وفي الطيب من الخاصية، أنَّ الملائكة تُحبه، والشياطين تنفِرُ عنه، وأحبُّ شيء إلى الشياطين الرائحةُ المنتنة الكريهة، فالأرواحُ الطيبة تُحِبُّ الرائحة الطيبة، والأرواحُ الخبيثة تُحِبُّ الرائحة الخبيثة، وكل روح تميل إلى ما يناسبها، فالخبيثات للخبيثين، والخبيثون للخبيثات، والطيباتُ للطيبين، والطيبون للطيبات، وهذا وإن كان في النساء والرجال، فإنه يتناولُ الأعمالَ والأقوالَ، والمطاعم والمشارب، والملابس والروائح، إما بعموم لفظه، أو بعموم معناه.

فصل

في هَدْيه ﷺ في حفظ صحة العَيْن

روى أبو داود في «سننه»: عن عبدالرحمن بن النُّعمان بن معبد بن هَوْذَةَ الأنصاري، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه، أنَّ رسولَ الله ﷺ أَمَرَ بالإِثْمِدِ المُرَوَّحِ عِنْدَ النَّوْمِ وقال: «**لِيتَّقِهِ الصَّائِمُ**»[1].

قال أبو عبيد: المروَّح: المطيَّب بالمسك.

وفي «سنن ابن ماجه» وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كانت للنبيِّ ﷺ مُكْحُلَةٌ يَكْتَحِلُ مِنها ثلاثًا في كُلِّ عَيْنٍ[2].

وفي «الترمذي»: عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كان رسول الله ﷺ إذا

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٣٧٧) من طريق عبدالرحمن بن النعمان بن معبدبن هوذة عن أبيه عن جده مرفوعًا به وقال أبو داود: قال لي يحيى بن معين: هو حديث منكر يعني حديث الكحل. قلت: النعمان مجهول، وابنه يغلط.

(٢) ضعيف: أخرجه الترمذي في «السنن» (١٧٦٣ و٢٠٥٥) وفي «الشمائل» (٥٠ و٥١) وابن ماجه (٣٤٩٩) وأحمد (١/ ٣٥٤) وأبو الشيخ (٥٢٠) من طريق عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس به وقال الترمذي في الموضعين من «السنن»: حديث حسن غريب. قلت: وهو ضعيف لضعف رواية عباد بن منصور عن عكرمة وانظر «التهذيب» (٥/ ١٠٣-١٠٥).

اكتحَلَ يجعلُ في اليمنَى ثلاثًا، يبتدئ بها، ويختم بها، وفي اليُسْرى ثنتين [١].

وقد روى أبو داود عنه ﷺ: «**مَنْ اكْتَحَلَ فلْيُوتِرْ**» [٢]. فهل الوترُ بالنسبة إلى العينين كلتيهما، فيكون في هذه ثلاث، وفي هذه ثنتان، واليُمنى أولى بالابتداء والتفضيل، أو هو بالنسبة إلى كُلِّ عَيْن، فيكون في هذه ثلاث، وفي هذه ثلاث، وهما قولان في مذهب أحمد وغيره.

وفي الكُحْلِ حفظ لصحة العَيْن، وتقويةٌ للنور الباصر، وجِلاءٌ لها، وتلطيفٌ للمادة الرديئة، واستخراجٌ لها مع الزينة في بعض أنواعه، وله عند النوم مزيدُ فضل لاشتمالها على الكُحْلِ، وسكونها عقيبه عن الحركة المضرة بها، وخدمةِ الطبيعة لها، وللإثْمد مِن ذلك خاصيَّة.

وفي «سنن ابن ماجه» عن سالم، عن أبيه يرفعه: «**عَلَيْكُم بالإثْمِدِ، فإنَّهُ يَجْلُو البَصَر، ويُنْبِتُ الشَّعرَ**» [٣].

وفي كتاب أبي نُعيم: «**فإنه مَنْبَتَةٌ للشَّعر، مذهبة للقذَى، مصْفاة للبصر**» [٤].

---

(١) ليست هذه الرواية في «السنن» للترمذي ولا في «الشمائل» والذي فيهما من حديث ابن عباس هو الرواية السابقة. لكن أخرج الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٣٦٤ح١٣٣٥٣) من حديث ابن عمر نحوه وفي إسناده عقبة بن علي وعبدالله بن عمر العمري وهما ضعيفان.
وأخرج أبو الشيخ (٥٢٢) من حديث ابن عباس كان رسول الله ﷺ إذا اكتحل جعل في كل عين اثنتين، وواحدة بينهما، وفي إسناده يحيى بن العلاء وعمرو بن الحصين متروكان.

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٥) وابن ماجه (٣٣٨) والدارمي (١/ ١٦٩) من طريق حصين الحميري عن أبي سعيد الخير عن أبي هريرة مرفوعًا به، وحصين وشيخه مجهولان.

(٣) ضعيف الإسناد وله شواهد: أخرجه ابن ماجه (٣٤٩٥) والترمذي في «الشمائل» (٥٤) والحاكم (٤/ ٢٠٧) من طريق عثمان بن عبدالملك عن سالم عن عبدالله بن عمر به وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. قلت: وعثمان قال عنه الحافظ: لين الحديث لكن للحديث شواهد تقويه.

(٤) ضعيف: أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣/ ١٧٨) والطبراني في المعجم الكبير (١/ ١٠٩ ح١٨٣) من طريق يونس بن راشد عن عون بن محمد بن الحنفية عن أبيه عن جده، وقال أبو نعيم: هذا حديث غريب من حديث ابن الحنفية، ولم يروه عنه إلا ابنه عون، ولا عنه إلا يونس. قلت: وعون مجهول

وفي «سنن ابن ماجه» أيضًا : عن ابن عباس رضي الله عنهما يرفعه : «خيرُ أكْحالِكم الإثمد، يجلُو البَصَرَ، ويُنبت الشَّعرَ»[1].

الحال.

(١) حسن: أخرجه أبو داود (٣٨٧٨و٤٠٦١) والنسائي (٨/ ١٤٩-١٥٠) والترمذي في «الشمائل» (٥٣) وابن ماجه (٣٤٩٧) وأحمد (١/ ٣٢٨ و٣٦٣) من طرق عن عبدالله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به وإسناده حسن، وله شاهد من حديث جابر أخرجه ابن ماجه (٣٤٩٦) والترمذي في «الشمائل» (٥٢) وإسناده حسن.

فصل

في ذكر شيء من الأدوية والأغذية المفردة

التي جاءت على لسانه ﷺ مرتبة على حروف المعجم

حرف الهمزة

إِثْمِدٌ: هو حجر الكحل الأسود، يُؤْتَى به من أصبهانَ، وهو أفضلُه، ويؤتَى به من جهة المغرب أيضًا، وأجودُه السريعُ التفتيتِ الذي لفُتاته بصيصٌ، وداخلُه أملسُ ليس فيه شيء من الأوساخ.

ومزاجُه بارد يابس ينفعُ العين ويُقَوِّيها، ويشد أعصابَها، ويحفظُ صِحتها، ويُذهب اللَّحم الزائد في القُروح ويُدملها، ويُنَقِّي أوساخها، ويجلوها، ويُذهب الصداع إذا اكتُحل به مع العسل المائي الرقيق، وإذا دُقَّ وخُلِطَ ببعض الشحوم الطرية، ولُطخ على حرق النار، لم تعرض فيه خُشْكَرِيشةٌ، ونفع من التنفُّط الحادث بسببه، وهو أجود أكحال العين لا سِيَّما للمشايخ، والذين قد ضعفت أبصارُهم إذا جُعِلَ معه شيء من المسك.

أُتْرُج: ثبت في «الصحيح»: عن النبي ﷺ أنه قال: «**مَثَلُ المؤمن الذي يقرأ القرآن، كمَثَلِ الأُتْرُجَّةِ، طعْمُها طَيِّبٌ، وريحُها طَيِّبٌ**»[1].

---

(١) صحيح: أخرجه البخاري في مواضع من «صحيحه» منها (٥٠٥٩) ومسلم (٧٩٧ فؤاد) (١٧٢٩ قلعجي) وأبو داود (٤٨٣٠) والترمذي (٢٨٧٤) والنسائي (٨/ ١٢٤) وابن ماجه (٢١٤) من حديث أبي موسى مرفوعًا به.

وفي الأُترج منافع كثيرة، وهو مركَّب من أربعة أشياء: قشر، ولحم، وحمض، وبزر، ولكل واحد منها مِزاج يخصُّه، فقشره حار يابس، ولحمُه حار رطب، وحمضُه بارد يابس، وبزرُه حار يابس.

ومن منافع قشره: أنه إذا جُعل في الثياب منع السوسَ، ورائحتُهُ تُصْلِحُ فسادَ الهواء والوباء، ويُطيِّبُ النَّكْهَةَ إذا أمسكه في الفم، ويُحلِّل الرياح، وإذا جُعِلَ في الطعام كالأبازِير، أعان على الهضم. قال صاحب «القانون»: وعُصَارة قشره تنفع مِن نهْش الأفاعي شربًا، وقِشرُه ضِمَادًا، وحُرَاقةُ قِشره طِلاءٌ جيد للبَرَص.. انتهى.

وأمَّا لحمه: فملطِّف لحرارة المَعِدَة، نافعٌ لأصحاب المِرَّة الصفراء، قامِعٌ للبخارات الحارة.

وقال الغافِقِيُّ: أكل لحمه ينفع البواسير.. انتهى.

وأمَّا حمضُه: فقابضٌ كاسر للصفراء، ومسكنٌ للخفقان الحار، نافعٌ من اليَرَقَان شربًا واكتحالًا، قاطعٌ للقيء الصفراوي، مُشَهٍّ للطعام، عاقل للطبيعة، نافع من الإسهال الصفراوي، وعُصَارَةُ حمضه يُسَكِّن غِلْمَةَ النساء، وينفع طِلاَءً من الكَلَفِ، ويذهب بالقَوْباء، ويُستدَل على ذلك مِن فعله في الحِبر إذا وقَعَ في الثياب قَلَعَه، وله قوةٌ تُلطِّف، وتقطع، وتبرد، وتُطفئُ حرارة الكبد، وتُقوِّي المَعِدَة، وتمنع حِدَّة المِرَّة الصفراء، وتُزِيلُ الغمَّ العارض منها، وتسكن العطش.

وأمَّا بزره: فله قوة محلِّلة مجففة. وقال ابن ماسويه: خاصية حَبِّه، النفع من السموم القاتلة إذا شُرِبَ منه وزنُ مثقال مقشَّرًا بماء فاتر، وطِلاء مطبوخ. وإن دُقَّ ووضع على موضع اللَّسعة، نفع، وهو مُلَيِّنٌ للطبيعة، مُطَيِّبٌ للنكْهة، وأكثرُهذا الفعل موجودٌ في قشره.

وقال غيرُه: خاصية حَبه النفع مِن لَسعات العقارب إذا شُرِبَ منه وزنُ

مثقالين مقشرًا بماء فاتر، وكذلك إذا دُقَّ ووُضِعَ على موضع اللَّدغة.

وقال غيره: حَبُّه يصلُح للسُّموم كُلِّهَا، وهو نافع من لدغ الهوام كلها.

وذُكِرَ أنَّ بعض الأكاسرة غَضِبَ على قوم من الأطباء، فأمر بحبسهم، وخيَّرهم أُدمًا لا يزيد لهم عليه، فاختارُوا الأترج، فقيل لهم: لِمَ اخترتموه على غيره ؟ فقالوا: لأنه في العاجل ريحانٌ، ومنظره مفرح، وقشرُه طيب الرائحة، ولحمه فاكهة، وحَمْضُه أُدم، وحبُّه تِرياق، وفيه دُهنٌ.

وحقيقٌ بشيء هذه منافعه أن يُشَبَّهَ به خلاصةُ الوجود، وهو المؤمن الذي يقرأ القرآن، وكان بعضُ السَّلَف يُحِبُّ النظر إليه لما في منظره من التفريح.

أَرُزٌ : فيه حديثان باطلان موضوعان على رسولِ الله ﷺ.

أحدهما : أنه **«لو كان رجلًا، لكان حليمًا»**[1].

الثاني : **«كُلُّ شيء أخرجتْه الأرضُ ففيه داءٌ وشفاءٌ إلا الأَرُزَّ : فإنه شفاءٌ لا داءَ فيه»**[2] ذكرناهما تنبيهًا وتحذيرًا من نسبتهما إليه ﷺ.

وبعد.. فهو حار يابس، وهو أغْذَى الحُبوبِ بعد الحِنْطَة، وأحمدُها خلطًا، يَشدُّ البطن شدًّا يسيرًا، ويُقَوِّي المَعِدَة، ويَدبغُها، ويمكثُ فيها. وأطباءُ الهند تزعم أنه أحمدُ الأغذية وأنفعُها إذا طُبِخَ بألبان البقر، وله تأثيرٌ في خِصب البدن، وزيادةِ المَنِيِّ، وكثرةِ التغذية، وتصفيةِ اللون.

أَرْزٌ: بفتح الهمزة وسكون الراء : وهو الصَّنَوْبَر.

ذكره النبي ﷺ في قوله: **«مَثَلُ المُؤمِنِ مَثَلُ الخامَةِ من الزرع، تُفيئُها الرِّياحُ،**

---

(١) موضوع: وانظر «تمييز الطيب من الخبيث» (ص٢١٥ ح١١٠٢) و«كشف الخفاء» (٢/ ٢٠٨ ح٢١٠٩).

(٢) موضوع: وانظر «كشف الخفاء» (٢/ ١٦٢ ح١٩٨٢).

تُقيمُهَا مَرَّةً، وتُميلُهَا أُخرى، ومَثَلُ المُنَافِقِ مَثَلُ الأَرْزَةِ لا تَزَالُ قائمةً على أصْلِها حتى يكونَ انْجِعَافُها مَرَّةً واحدةً»[١].

وَحَبُّه حار رطب، وفيه إنضاجٌ وتليين، وتحليل، ولذعٌ يَذهب بنقعه في الماء، وهو عَسِرُ الهضم، وفيه تغذيةٌ كثيرةٌ، وهو جيدٌ للسُّعال، ولتنقيةِ رطوبات الرِّئة، ويَزِيدُ في المَنِيِّ، ويُولِدُ مغصًا، وتِرْيَاقُه حَبُّ الرُّمان المُزِّ.

إذْخِرٌ: ثبت في «الصحيح»، عنه ﷺ أنه قال في مكةَ: «**لا يُختَلَى خَلاَهَا**»، قال له العباس رضي الله عنه: إلا الإذْخِرَ يا رسولَ الله؛ فإنه لِقَيْنِهم ولبيوتِهِم، فقال: «**إلا الإذْخِرَ**»[٢].

والإذْخِرُ حارٌّ في الثانية، يابسٌ في الأُولى، لطيف مفتح للسُّددِ، وأفواه العروقُ، يُدرُّ البَوْل والطَّمْث، ويُفَتِّتُ الحصى، ويُحلِّل الأورام الصلبة في المَعِدَة والكَبِد والكُلْيَتين شربًا وضِمادًا، وأصلُه يُقوِّي عمودَ الأسنان والمَعِدَة، ويسكن الغَثَيان، ويَعْقِلُ البطن.

حرف الباء

بِطِّيخٌ: روى أبو داود والترمذيُّ، عن النبي ﷺ، أنه كان يأكل البِطيخَ بالرُّطَبِ، يقول: «**نَكْسِرُ حَرَّ هَذَا بِبَرْدِ هذا، وبَرْدَ هَذا بِحَرِّ هذا**»[٣].

---

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٦٤٣) ومسلم (٢٨١٠ فؤاد) (٦٩٥٦ قلعجي) من حديث كعب بن مالك مرفوعًا به، وأخرجه مسلم (٢٨٠٩ فؤاد) (٦٩٥٤ قلعجي) والترمذي (٢٨٧٥) من حديث أبي هريرة مرفوعًا به.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٣٣ و١٨٣٤) ومسلم (١٣٥٣ فؤاد) (٣٢٤٤) وغيرهما من حديث ابن عباس.

(٣) حسن: أخرجه أبو داود (٣٨٣٦) عن سعيد بن نصير عن أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعًا به وإسناده حسن، سعيد صدوق وباقي رجال الإسناد ثقات. وأخرجه الترمذي في «السنن» (١٨٥٠) وفي «الشمائل» (١٩٧) وأبو الشيخ (٦٧٣) من طريق هشام بن عروة بمثله من غير القول: «نكسر حرَّ هذا ...» إلخ.

وفي البِطِّيخ عدةُ أحاديث لا يَصِحُّ منها شيء غيرُ هذا الحديث الواحد، والمرادُ به الأخضر، وهو باردٌ رطب، وفيه جِلاءٌ، وهو أسرعُ انحدارًا عن المَعِدَة من القِثَّاء والخيار، وهو سريعُ الاستحالة إلى أي خلط كان صادفه في المَعِدَة، وإذا كان آكلُهُ مَحْرُورًا انتفع به جدًّا، وإن كان مَبْرودًا دفع ضررُه بيسير من الزَّنْجَبيل ونحوه، وينبغي أكلُه قبل الطعام، ويُتْبَعُ به، وإلاّ غَثَّى وقيَّأَ.

وقال بعض الأطباء: إنه قبل الطعام يَغسلُ البطن غسلًا، ويذهب بالداء أصلًا.

بَلَحٌ: روى النسائي وابن ماجه في «سننهما»: من حديث هشام بن عروةَ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: « **كُلُوا البلحَ بالتَّمْرِ، فإنَّ الشيطانَ إذا نظرَ إلى بنِ آدمَ يأكُلُ البَلَحَ بالتمْرِ يقولُ: بَقِيَ ابنُ آدمَ حتى أكَلَ الحَديثَ بالعَتِيق** »[1] .

وفي رواية: «**كُلُوا البَلَحَ بالتَّمْرِ، فإنَّ الشَّيْطانَ يحزَنُ إذا رأى ابنَ آدمَ يأكُلُهُ، يقولُ: عاشَ ابنُ آدمَ حتى أكل الجَديدَ بالخَلَقِ**» رواه البزار في «مسنده»، وهذا لفظه.

قلت: الباءُ في الحديث بمعنى « مع »؛ أي: كُلُوا هذا معَ هذا.

قال بعض أطباء الإسلام: إنَّما أمر النبي ﷺ بأكل البلح بالتمر، ولم يأمُرْ بأكل البُسْر مع التمر، لأن البلحَ بارد يابس، والتمرَ حار رطب، ففي كُلٍّ منهما إصلاحٌ للآخر، وليس كذلك البُسْر مع التَّمْرِ، فإنَّ كُلَّ واحد منهما حارٌّ، وإن كانت حرارةُ التمر أكثر، ولا ينبغي من جهة الطِّبِّ الجمعُ بين حارَّين أو باردَين، كما تقدَّم.

---

(١) منكر: أخرجه ابن ماجه (٣٣٣٠) والحاكم (٤/ ١٢٠) وغيرهما من طرق عن أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس المدني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعًا به، وأبو زكير فيه كلام وقد عد العلماء هذا الحديث من مناكيره وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات»، وتُعقب. وانظر تعليقي على «الموضوعات» (١٥٥٥).

وفي هذا الحديث: التنبيهُ على صحةِ أصل صناعة الطب، ومراعاةِ التدبير الذي يصلُح في دفع كيفيات الأغذية والأدوية بعضِها ببعض، ومراعاةِ القانون الطبي الذي تُحفظ به الصحة.

وفي البلح برودةٌ ويبوسةٌ، وهو ينفع الفمَ واللِّثَة والمَعِدَة، وهو رديءٌ للصدر والرِّئة بالخشونة التي فيه، بطيءٌ في المَعِدَة يسيرُ التغذية، وهو للنخلة كالحِصْرِم لشجرة العنب، وهما جميعًا يُولِّدان رياحًا، وقَرَاقِرَ، ونفخًا، ولا سِيَّما إذا شُرب عليهما الماء، ودفعُ مضرتهما بالتَّمْر، أو بالعسل والزُّبد.

بُسْرٌ: ثبت في «الصحيح»: أنَّ أبا الهيثم بن التَّيِّهان، لما ضافه النبي ﷺ وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما، جاءهم بِعذْقٍ ـ وهو من النخلة كالعُنْقُودِ من العنب ـ فقال له: «**هلاَّ انتقَيْتَ لنا من رُطَبِهِ**» فقال: «أحببتُ أنْ تَنْتَقُوا من بُسْرِهِ ورُطَبِهِ»[١].

البُسْر: حار يابس، ويُبسه أكثرُ من حرِّه، يُنشِّفُ الرطوبةَ، ويَدْبَغُ المعدة، وَيحِبسُ البطن، وينفع اللِّثة والفم، وأنفعه ما كان هشًّا وحُلوًا، وكثرةُ أكله وأكل البَلح يُحدث السَّدد في الأحشاء.

بَيْضٌ: ذكر البَيْهَقِي في «شُعَبِ الإيمان» أثرًا مرفوعًا: أنَّ نبيًّا من الأنبياء شكا إلى الله سبحانه الضعفَ، فأمره بأكل البيض.[٢] وفي ثبوته نظرٌ.

ويُختار من البيض الحديثُ على العتيق، وبيضُ الدَّجاج على سائر بيض الطير، وهو معتدل يميل إلى البرودة قليلًا.

---

(١) **صحيح**: أخرجه الترمذي في «السنن» (٢٣٧٦) وفي «الشمائل» (٣٧٣) وأبو الشيخ (٨٤٩) من حديث أبي هريرة وأصل الحديث عند مسلم (٢٠٣٨ فؤاد) (٥٢١٥ قلعجي).

(٢) **موضوع**: أخرجه البيهقي في «الشُّعب» (٥/ ١٠٢ ح٥٩٥٠) من طريق أحمد بن الأزهر عن أبي الربيع الزهراني بإسناده عن ابن عمر مرفوعًا، وإنما هو حديث محمد بن يحيى المازني سُرق منه وأدخل على ابن الأزهر، وانظر «موضوعات ابن الجوزي» (١٥٣٠ بتحقيقي).

قال صاحب «القانون»: ومُحُّه: حار رطب، يُولِّد دمًا صحيحًا محمودًا، ويُغذي غذاءً يسيرًا، ويُسرعُ الانحدارَ من المعدة إذا كان رخوًا.

وقال غيره: مُحُّ البيض: مسكن للألم، مملسٌ للحلق وقصبة الرئة، نافع للحلق والسُّعال وقُروح الرئة والكُلَى والمثانة، مذهِبٌ للخشونة، لا سِيَّما إذا أُخِذَ بدُهن اللَّوز الحلو، ومنضجٌ لما في الصدر، ملين له، مسهل لخشونة الحلق، وبياضه إذا قُطِرَ في العين الوارمة ورمًا حارًّا، برَّده، وسكَّن الوجع، وإذا لُطخ به حرقُ النار أو ما يعرض له، لم يدَعه يتنفَّط، وإذا لُطخ به الوجع، منع الاحتراق العارض من الشمس، وإذا خُلِطَ بالكُنْدُر، ولُطخ على الجبهة، نفع من النزلة.

وذكره صاحب «القانون» في الأدوية القلبية، ثم قال: وهو وإن لم يكن من الأدوية المطلقة فإنه مما له مدخل في تقوية القلب جدًّا، أعني الصفرةَ، وهي تجمع ثلاثة معان: سرعة الاستحالة إلى الدم، وقِلَّة الفضلة، وكون الدم المتولِّد منه مجانسًا للدم الذي يغذو القلبَ خفيفًا مندفعًا إليه بسرعة، ولذلك هو أوفقُ ما يُتلافى به عاديةُ الأمراض المحلِّلة لجوهر الروح.

بَصَلٌ: روى أبو داودَ في «سننه»: عن عائشةَ رضي الله عنها، أنها سُئِلَتْ عن البصل، فقالت: «إنَّ آخرَ طعام أكلَهُ رسولُ الله ﷺ كان فيه بَصَلٌ»[1].

وثبت عنه في «الصحيحين»: «أنه منع آكِلَه من دُخُولِ المَسْجِدِ»[2].

والبصل: حار في الثالثة، وفيه رطوبة فَضليَّة ينفعُ من تغير المياه، ويدفعُ ريحَ

---

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٨٢٩) وأحمد (٦/ ٨٩) وأبو الشيخ (٥٩٧) من طريق بقية عن بحير ابن سعد عن خالد بن معدان عن أبي زياد عن عائشة، وأبو زياد هو خيار بن سلمة الشامي وهو مجهول. وبقية مدلس.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٨٥٥) وفي غير موضع، ومسلم (٥٦٤ فؤاد) (١٢٣١ قلعجي) وغيرهما من حديث جابر، وأخرجاه من حديث ابن عمر وأخرجه مسلم من حديث أنس وأبي هريرة وأبي سعيد.

السموم، ويفتِّق الشهوة، ويقوِّي المَعِدَة، ويُهيج الباه، ويزيد في المَنِيِّ، ويُحسِّن اللَّون، ويقطع البلغم، ويجلُو المَعِدَة، وبزره يُذهب البَهَق، ويدلَّك به حول داء الثعلب، فينفع جدًّا، وهو بالملح يقلع الثآليل، وإذا شَمَّهُ مَن شَرِب دواءً مسهلًا منعه من القيء والغثيان وأذهب رائحة ذلك الدواء، وإذا استُعِطَ بمائه، نَقَّى الرأس، ويُقطَّر في الأُذن لثقَل السمع والطَّنين والقيح والماء الحادث في الأُذنين، وينفع في الماء النازل في العينين اكتحالًا يُكتَحَل ببزره مع العسل لبياض العين، والمطبوخ منه كثيرُ الغذاء ينفع مِن اليَرَقانِ والسُّعال، وخشونةِ الصدر، ويُدِرُّ البَوْل، ويلين الطبع، وينفع مِن عضة الكلب غير الكَلِب إذا نُطِلَ عليها ماؤه بملح وسَذَاب، وإذا احتُمل، فتح أفواهَ البواسير.

وأما ضررُه: فإنه يورث الشَّقِيقة، ويُصدِّع الرأس، ويُولِّد أرياحًا، ويُظلم البصر، وكثرةُ أكله تُورث النسيان، ويُفسد العقل، ويُغيِّر رائحةَ الفم والنَّكْهة، ويُؤذي الجليسَ، والملائكة، وإماتتُه طبخًا تذهب بهذه المضرَّاتِ منه.

وفي السنن: أنه ﷺ «أمَرَ آكِلَه وآكِلَ الثُّوم أن يُميتَهُما طبخًا»[1].

ويُذهب رائحته مضغُ ورق السَّذَاب عليه.

باذِنْجان: في الحديث الموضوع المختلَق على رسـول الله ﷺ:

«**الباذِنجانُ لما أُكِلَ له**»[2]، وهذا الكلام مما يُستقبح نسبته إلى آحاد العقلاء، فضلًا عن الأنبياء، وبعد.. فهو نوعان: أبيضُ وأسودُ، وفيه خلاف، هل هو بارد أو حار ؟ والصحيحُ: أنه حار، وهو مُوَلِّد للسوداء والبواسير، والسُّدد والسرطان

---

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٥٦٧ فؤاد) (١٢٣٦ قلعجي) والنسائي (٢/ ٤٣) وابن ماجه (٣٣٦٣) من حديث عمر.

(٢) موضوع: وورد معناه في حديث عن ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٤٩٢) وانظر «تنزيه الشريعة» (٢/ ٢٣٧ ح١١) و«المنار المنيف» (ص٣١).

والجُذام، ويُفسد اللَّون ويُسوِّده، ويُضر بنتن الفم، والأبيضُ منه المستطيل عارٍ من ذلك.

حرف التاء

تَمْرٌ:ثبت في «الصحيح» عنه ﷺ: «**مَن تَصَبَّحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ**» وفي لفظٍ: « **مِن تَمْرِ العَالية لم يَضُرَّه ذلك اليَوْمَ سُمٌ ولا سِحْرٌ**» (١).

وثبت عَنه أنه قال: «**بيتٌ لا تَمْرَ فيه جِيَاعٌ أَهْلُهُ**» (٢).

وثبتَ عنه أنه أكل التَّمرَ بالزُّبدِ (٣) وأكل التَمْرَ بالخبز (٤) وأكله مفردًا (٥).

وهو حارٌّ في الثانية، وهل هو رَطب في الأُولى، أو يابس فيها ؟. على قولين. وهو مقوٌّ للكبد، مُليِّن للطبع، يزيد في الباه، ولا سِيَّما مع حَبِّ الصَّنَوْبر، ويُبرئ من خشونة الحلق، ومَن لم يعتدْه كأهل البلاد الباردة فإنهُ يُورث لهم السّدد، ويُؤذي الأسنان، ويهيج الصُّداع. ودفعُ ضرره باللَّوز والخَشْخاش، وهو من أكثر الثمار

---

(١) **صحيح**:أخرجه البخاري (٥٤٤٥) ومسلم (٢٠٤٧ فؤاد) (٥٢٤١ قلعجي) وأبو داود (٣٨٧٦) من حديث سعد بن أبي وقاص بلفظ «سبع تمرات عجوة» وليس فيه: «من تمر العالية». ووقع في رواية لمسلم (٥٢٤٠ قلعجي) زيادة: «مما بين لابتيها».

(٢) **صحيح**:أخرجه مسلم (٢٠٤٦ فؤاد) (٥٢٣٩ قلعجي) وأبو داود (٣٨٣١) والترمذي (١٨٢٢) وابن ماجه (٣٣٢٧) والدارمي (٢/ ١٠٤) من حديث عائشة مرفوعًا به.

(٣) **صحيح**:أخرجه أبو داود (٣٨٣٧) وابن ماجه (٣٣٣٤) من طريق عبدالرحمن بن يزيد بن جابر عن سليم بن عامر عن ابني بسر السلميين قالا: دخل علينا رسول الله ﷺ فقدمنا زبدًا وتمرًا. وكان يحب الزبد والتمر.

(٤) ضعيف الإسناد:أخرجه أبو داود (٣٢٦٠ و٣٨٣٠) والترمذي في «الشمائل» (١٨٢) من طريق يزيد بن أمية الأعور وهو مجهول. وأخرجه أبو داود (٣٢٥٩) من طريق يحيى بن العلاء وهو متروك. وله شاهد أخرجه ابن ماجه (٣٤٤٣) من طريق عبدالحميد بن صيفي وهو مجهول.

(٥) **صحيح**:وله دلائل كثيرة وانظر منها مسلم (٢٠٤٤ فؤاد) (٥٢٣٣ قلعجي) وأبو داود (٣٧٧١) والترمذي في «الشمائل» (١٤١) وغيرهم

تغذيةً للبدن بما فيه من الجوهر الحار الرطب، وأكلُه على الريق يقتُل الدود، فإنه مع حرارته فيه قوةٌ تِرْياقيَّة، فإذا أُدِيمَ استعمالُه على الريق، خفَّف مادة الدود، وأضعفه وقلَّله، أو قتله، وهو فاكهة وغذاء، ودواء وشراب وحَلوى.

تِينٌ: لما لم يكن التينُ بأرض الحجاز والمدينة، لم يأتِ له ذكرٌ في السُّـنَّة، فإنَّ أرضَه تُنافي أرضَ النخل، ولكن قد أقسم الله به في كتابه، لكثرة منافعه وفوائِدِه، والصحيح: أنَّ المُقْسَمَ به: هو التينُ المعروف.

وهو حارٌّ، وفي رطوبته ويبوسته قولان، وأجوده: الأبيض الناضج القشر، يجلُو رملَ الكلَى والمثانة، ويُؤمِّن من السُّموم، وهو أغْذَى من جميع الفواكه وينفع خشونَةَ الحلق والصدر، وقصبة الرئة، ويغسِلُ الكَبِدَ والطِّحَال، ويُنقِّي الخَلْطَ البلغميَّ من المَعِدَة، ويَغذُو البدن غِذاءً جيدًا، إلا أنه يُولِّدُ القملَ إذا أُكثر منه جدًّا.

ويابسُه يغذو وينفعُ العصب، وهو مع الجَـوْز واللَّوز محمـودٌ.

قال «جالينوس»: «وإذا أُكل مع الجَوْز والسَّذَاب قبْلَ أخذِ السُّمِّ القاتل، نفع، وحَفِظَ من الضرر».

ويُذكر عن أبي الدَّرْداء: أُهْدِي إلى النبي ﷺ طبقٌ من تينٍ، فقال: **«كُلُوا»**، وأكل منه، وقال: « **لو قُلْتُ: إنَّ فاكهةً نزلتْ من الجنَّة قلتُ هذه، لأنَّ فاكهة الجنَّةِ بلا عَجَم، فكُلُوا منها فإنها تَقْطَعُ البَوَاسير، وتنفعُ من النقْرِس**»[1]. وفي ثبوت هذا نظرٌ.

واللَّحمُ منه أجودُ، ويُعَطِّش المحرورين، ويسكن العطش الكائن عن البلغم المالح، وينفعُ السُّعَال المُزْمن، ويُدِرُّ البَوْل، ويفتحُ سدَدَ الكبد والطِّحَال، ويُوافق

(١) **لا يصح**: أورده المتقي الهندي في «كنز العمال» (١٠/ ٤٤-٤٥ ح ٢٨٢٨٠) وعزاه لابن السني وأبي نعيم والديلمي عن أبي ذر. ثم أعاده بزيادة (١٠/ ٤٩ ح٢٨٣٠٧) وأورده القرطبي في تفسيره (١٠/ ٧٢٠٠) ولم يعزه وجعله من حديث أبي ذر، ووقع هنا بالأصول: عن أبي الدرداء. **قلت**: ولفظه يدل على ضعفه وانظر مقدمتي لـ«موضوعات ابن الجوزي».

الكُلَى والمثانة، ولأكلِه على الريق منفعة عجيبة في تفتيح مجاري الغذاء، وخصوصًا باللَّوز والجَوْز، وأكلُه مع الأغذية الغليظة رديءٌ جدًّا، والتُّوت الأبيض قريبٌ منه، لكنه أقل تغذيةً وأضرُّ بالمَعِدَة.

تَلبينةٌ: قد تقدَّم أنها ماءُ الشَّعير المطحون، وذكرنا منافعها، وأنها أنفعُ لأهل الحجاز من ماء الشَّعِير الصحيح.

حرف الثاء

ثَلْجٌ: ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «**اللَّهُمَّ اغْسِلْني مِنْ خطايايَ بالماءِ والثَّلجِ والبَرَدِ**»[1].

وفي هذا الحديث من الفقه: أنَّ الداء يُداوَى بضده، فإنَّ في الخطايا من الحرارة والحريق ما يُضاده الثلجُ والبَرَدُ، والماءُ البارد، ولا يقال: إنَّ الماء الحار أبلغُ في إزالة الوسخ، لأنَّ في الماء البارد من تصليب الجسم وتقويته ما ليس في الحار، والخطايا تُوجب أثرين: التدنيس والإرخاء، فالمطلوبُ مداواتها بما ينظِّفُ القلب ويُصلِّبُهُ، فذكرُ الماء البارد والثلج والبَرَد إشارةٌ إلى هذين الأمرين.

وبعد.. فالثلجُ بارد على الأصح، وغَلِطَ مَن قال: حارٌّ، وشُبهته تَولُّد الحيوان فيه، وهذا لا يدل على حرارته، فإنه يتولَّد في الفواكه الباردة، وفي الخَلِّ، وأما تعطيشه، فلتهييجه الحرارةَ لا لحرارتِه في نفسه، ويضرُّ المَعِدَة والعصب، وإذا كان وجعُ الأسنانِ من حرارة مفرطة، سَكَّنها.

ثُومٌ: هو قريب من البصل، وفي الحديث: «**مَن أكَلَهُما فلْيُمِتْهُما طَبْخًا**»[2].

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٧٤٤) ومسلم (٥٩٨ فؤاد) (١٣٣٠ قلعجي) وغيرهما من حديث أبي هريرة مرفوعًا.

(٢) **صحيح**: أخرجه مسلم وغيره وقد سبق.

وأُهدي إليه طعامٌ فيه ثومٌ، فأرسل به إلى أبي أيوب الأنصاريِّ، فقال: يارسولَ الله؛ تَكْرهه وتُرْسِلُ به إليَّ ؟ فقال: «**إنِّي أُناجي مَنْ لا تُنَاجِي**» [١].

وبعد فهو حار يابس في الرابعة، يسخن تسخينًا قويًّا، ويجفف تجفيفًا بالغًا، نافع للمبرودين، ولمن مزاجه بلغمي، ولمن أشرف على الوقوع في الفالج، وهو مجفف للمني، مفتح للسدد، محلل للرياح الغليظة، هاضم للطعام، قاطع للعطش، مطلق للبطن، مدر للبول، يقوم في لسع الهوام وجميع الأورام الباردة مقام الترياق، وإذا دق وعمل منه ضماد على نهش الحيات، أو على لسع العقارب، نفعها وجذب السموم منها، ويسخن البدن، ويزيد في حرارته، ويقطع البلغم، ويحلل النفخ، ويصفي الحلق، ويحفظ صحة أكثر الأبدان، وينفع من تغير المياه، والسعال المزمن، ويؤكل نيئًا ومطبوخًا ومشويًّا، وينفع من وجع الصدر من البرد، ويخرج العلق من الحلق وإذا دق مع الخل والملح والعسل، ثم وضع على الضرس المتأكِّل، فتته وأسقطه، وعلى الضرس الوجع، سكن وجعه. وإن دق منه مقدار درهمين، وأخذ مع ماء العسل، أخرج البلغم والدود، وإذا طلي بالعسل على البهق، نفع.

ومن مضاره: أنه يصدع، ويضر الدماغ والعينين، ويضعف البصر والباه، ويعطش، ويهيج الصفراء، ويجيف رائحة الفم، ويذهب رائحته أن يمضغ عليه ورق السذاب.

ثريد: ثبت في «الصحيحين» عنه ﷺ أنه قال: «**فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام**» [٢].

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٨٥٥) ومسلم (٥٦٤ فؤاد) (١٢٣١ قلعجي) وغيرهما من حديث جابر وليس فيه أن الرجل هو أبو أيوب. لكن أخرجه مسلم (٢٠٥٣ فؤاد) (٥٢٥٨ قلعجي) والترمذي (١٨١٤) من حديث أبي أيوب وليس فيه: «إني أناجي من لا تناجي».

(٢) **صحيح**: أخرجه البخاري (٣٧٦٩) ومسلم (٢٤٣١ فؤاد) (٦١٥٥ قلعجي) وغيرهما من حديث أبي موسى. وأخرجه البخاري (٥٤١٩) ومسلم (٢٤٤٦ فؤاد) (٦١٨٢ قلعجي) وغيرهما من حديث أنس.

والثريد وإن كان مركبًا، فإنه مركب من خبز ولحم، فالخبز أفضل الأقوات، واللحم سيد الإدام، فإذا اجتمعا لم يكن بعدهما غاية.

وتنازع الناس أيهما أفضل ؟

والصواب أن الحاجة إلى الخبز أكثر وأعم، واللحم أجل وأفضل، وهو أشبه بجوهر البدن من كل ما عداه، وهو طعام أهل الجنة، وقد قال تعالى لمن طلب البقل: والقثاء، والفوم، والعدس، والبصل: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦٢]، وكثير من السلف على أن الفوم الحنطة، وعلى هذا فالآية نص على أن اللحم خير من الحنطة.

حرف الجيم

جُمَّار: قلب النخل، ثبت في «الصحيحين»: عن عبدالله بن عمر قال: بينا نحن عند رسول الله ﷺ جلوس، إذ أُتي بجمار نخلة، فقال النبي ﷺ: «**إنَّ من الشَّجر شجرةً مثلَ الرجلِ المسلمِ لا يسقطُ ورقُها**.. الحديث»[١].

والجمار: بارد يابس في الأولى، يختم القروح، وينفع من نفث الدم، واستطلاق البطن، وغلبة المرة الصفراء، وثائرة الدم، وليس برديء الكيموس، ويغذو غذاء يسيرًا، وهو بطيء الهضم، وشجرته كلها منافع، ولهذا مثلها النبي ﷺ بالرجل المسلم لكثرة خيره ومنافعه.

جبن: في «السنن» عن عبدالله بن عمر قال: «أُتي النبي ﷺ بجبنة في تبوك، فدعا بسكين، وسمى وقطع» رواه أبو داود[٢]، وأكله الصحابة رضي الله عنهم

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٦١ و٧٢ و٤٦٩٨) ومسلم (٢٨١١ فؤاد) (٦٩٦٢ قلعجي) من حديث ابن عمر.

(٢) حسن: أخرجه أبو داود (٣٨١٩) عن يحيى بن موسى البلخي عن إبراهيم بن عيينة عن عمرو ابن منصور عن الشعبي عن ابن عمر به، وإبراهيم وعمرو صدوقان على وهم في حديثهما وباقي رجال الإسناد ثقات.

بالشام، والعراق، والرطب منه غير المملوح جيد للمعدة، هين السلوك في الأعضاء، يزيد في اللحم، ويلين البطن تليينًا معتدلًا، والمملوح أقل غذاء من الرطب، وهو رديء للمعدة، مؤذ للأمعاء، والعتيق يعقل البطن، وكذا المشوي، وينفع القروح ويمنع الإسهال. وهو بارد رطب، فإن استعمل مشويًّا، كان أصلح لمزاجه، فإن النار تصلحه وتعدله، وتلطف جوهره، وتطيب طعمه ورائحته. والعتيق المالح، حار يابس، وشَيُّه يصلحه أيضًا بتلطيب جوهره، وكسر حرافته لما تجذبه النار منه من الأجزاء الحارة اليابسة المناسبة لها، والمملح منه يهزل، ويولد حصاة الكلى والمثانة، وهو رديء للمعدة، وخلطه بالملطفات أردأ بسبب تنفيذها له إلى المعدة.

حرف الحاء

حناء: قد تقدمت الأحاديث في فضله، وذكر منافعه، فأغنى عن إعادته.

الحبة السوداء: ثبت في «الصحيحين»: من حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**عَلَيْكُمْ بِهَذِهِ الحَبَّةِ السَّوْدَاءِ، فَإِنَّ فِيهَا شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا السَّامَ**»[1]. والسام: الموت.

الحبة السوداء: هي الشُّونيز في لغة الفرس، وهي الكمون الأسود، وتسمى الكمون الهندي، قال الحربي، عن الحسن: إنها الخردل، وحكى الهروي: أنها الحبة الخضراء ثمرة البطم، وكلاهما وهم، والصواب: أنها الشونيز.

وهي كثيرة المنافع جدًّا، وقوله: «**شفاء من كل داء**»، مثل قوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥] أي: كل شيء يقبل التدمير ونظائره، وهي نافعة من جميع الأمراض الباردة، وتدخل في الأمراض الحارة اليابسة بالعرض، فتوصل قوى الأدوية الباردة الرطبة إليها بسرعة تنفيذها إذا أخذ يسيرها.

---

(١) **صحيح:** أخرجه البخاري (٥٦٨٧ و٥٦٨٨) ومسلم (٢٢١٥ فؤاد) (٥٦٥٩ قلعجي) وغيرهما من حديث أبي هريرة.

وقد نص صاحب «القانون» وغيره، على الزعفران في قرص الكافور لسرعة تنفيذه وإيصاله قوته، وله نظائر يعرفها حذاق الصناعة، ولا تستبعد منفعة الحار في أمراض حارة بالخاصية، فإنك تجد ذلك في أدوية كثيرة، منها: الأنزروت وما يركَّب معه من أدوية الرمد، كالسكر وغيره من المفردات الحارة، والرمد ورم حار باتفاق الأطباء، وكذلك نفع الكبريت الحار جدًّا من الجرب.

والشونيز حار يابس في الثالثة، مذهب للنفخ، مخرج لحب القرع، نافع من البرص وحمى الرِّبْع، والبلغمية مفتح للسدد، ومحلل للرياح، مجفف لبلة المعدة ورطوبتها. وإن دق وعجن بالعسل وشرب بالماء الحار، أذاب الحصاة التي تكون في الكليتين والمثانة، ويدر البول والحيض واللبن إذا أديم شربه أيامًا، وإن سخن بالخل، وطلي على البطن، قتل حب القرع، فإن عجن بماء الحنظل الرطب، أو المطبوخ، كان فعله في إخراج الدود أقوى، ويجلو ويقطع، ويحلل، ويشفي من الزكام البارد إذا دق وصير في خرقة، واشتم دائمًا، أذهبه.

ودهنه نافع لداء الحية، ومن الثآليل والخيلان، وإذا شرب منه مثقال بماء، نفع من البهر وضيق النفس، والضماد به ينفع من الصداع البارد، وإذا نقع منه سبع حبات عددًا في لبن امرأة، وسُعِطَ به صاحب اليرقان، نفعه نفعًا بليغًا.

وإذا طبخ بخل، وتمضمض به، نفع من وجع الأسنان عن برد، وإذا استُعِطَ به مسحوقًا، نفع من ابتداء الماء العارض في العين، وإن ضمد به مع الخل، قلع البثور والجرب المتقرح، وحلل الأورام البلغمية المزمنة، والأورام الصلبة، وينفع من اللقوة إذا تُسعِّط بدهنه، وإذا شرب منه مقدار نصف مثقال إلى مثقال، نفع من لسع الرتيلاء[1]، وإن سحق ناعمًا وخلط بدهن الحبة الخضراء، وقطر منه في الأذن ثلاث قطرات، نفع من البرد العارض فيها والريح والسدد.

---

(١) الرتيلاء: من الهوام أنواع شبه الذباب الذي يطير حول السراج (من القاموس ٣/ ٣٦٩).

وإن قلي، ثم دق ناعمًا، ثم نقع في زيت، وقطر في الأنف ثلاث قطرات أو ربع، نفع من الزكام العارض معه عطاس كثير.

وإذا أحرق وخلط بشمع مذاب بدهن السوسن، أو دهن الحناء، وطلي به القروح الخارجة من الساقين بعد غسلها بالخل، نفعها وأزال القروح.

وإذا سحق بخل، وطلي به البرص والبهق الأسود، والحزاز الغليظ، نفعها وأبرأها.

وإذا سحق ناعمًا، واستف منه كل يوم درهمين بماء بارد منْ عضَّه كلبٌ كَلِبٌ قبل أن يفرغ من الماء، نفعه نفعًا بليغًا، وأمن على نفسه من الهلاك. وإذا استُعِط بدهنه، نفع من الفالج والكزاز، وقطع موادهما، وإذا دخن به، طرد الهوام.

وإذا أذيب الأنزروت بماء، ولُطخ على داخل الحلقة، ثم ذُر عليها الشونيز، كان من الذرورات الجيدة العجيبة النفع من البواسير، ومنافعه أضعاف ما ذكرنا، والشربة منه درهمان، وزعم قوم أن الإكثار منه قاتل.

حرير:قد تقدم أن النبي ﷺ أباحه للزبير، ولعبدالرحمن بن عوف من حكة كانت بهما، وتقدم منافعه ومزاجه، فلا حاجة إلى إعادته.

حُرْفٌ:قال أبو حنيفة الدينوري: هذا هو الحب الذي يتداوى به، وهو الثفاء الذي جاء فيه الخبر عن النبي ﷺ، ونباته يقال له: الحرف، وتسميه العامة: الرشاد، وقال أبو عبيد: الثفاء: هو الحرف.

قلت:والحديث الذي أشار إليه، ما رواه أبو عبيد وغيره، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ أنه قال: «**ماذا في الأمرين من الشفاء ؟ الصَّبِر والثُّفَّاء**» [1]رواه أبو داود في المراسيل.

وقوته في الحرارة واليبوسة في الدرجة الثالثة، وهو يسخن، ويلين البطن،

---

(١) **ضعيف الإسناد**.أخرجه أبو داود في «المراسيل» (ص١٤٧ح٤٧٩) من طريق الحسن بن ثوبان عن قيس بن رافع مرسلاً وإسناده ضعيف للإرسال وانظر ترجمة قيس بـ«التهذيب» (٨/ ٣٩١).

ويخرج الدود وحب القرع، ويحلل أورام الطحال، ويحرك شهوة الجماع، ويجلو الجرب المتقرح والقوباء.وإذا ضمد به مع العسل، حلل ورم الطحال، وإذا طبخ مع الحناء أخرج الفضول التي في الصدر، وشربه ينفع من نهش الهوام ولسعها، وإذا دخن به في موضع، طرد الهوام عنه، ويمسك الشعر المتساقط، وإذا خلط بسويق الشعير والخل، وتضمد به، نفع من عرق النسا، وحلل الأورام الحارة في آخرها.

وإذا تضمد به مع الماء والملح أنضج الدماميل، وينفع من الاسترخاء في جميع الأعضاء، ويزيد في الباه، ويشهي الطعام، وينفع الربو، وعسر التنفس، وغلظ الطحال، وينقي الرئة، ويدر الطمث، وينفع من عرق النَّسا، ووجع حُقِّ الوَرِك مما يخرج من الفضول، إذا شرب أو احتقن به، ويجلو ما في الصدر والرئة من البلغم اللزج.

وإن شرب منه بعد سحقه وزن خمسة دراهم بالماء الحار، أسهل الطبيعة، وحلل الرياح، ونفع من وجع القولنج البارد السبب، وإذا سحق وشرب، نفع من البرص.

وإن لطخ عليه وعلى البهق الأبيض بالخل، نفع منهما، وينفع من الصداع الحادث من البرد والبلغم، وإن قلي، وشرب، عقل الطبع لا سيما إذا لم يسحق لتحلل لزوجته بالقلي، وإذا غسل بمائه الرأس، نقاه من الأوساخ والرطوبات اللزجة.

قال جالينوس: قوته مثل قوة بزر الخردل، ولذلك قد يسخن به أوجاع الوَرِك المعروفة بالنَّسا، وأوجاع الرأس، وكل واحد من العلل التي تحتاج إلى تسخين، كما يسخن بزر الخردل، وقد يخلط أيضًا في أدوية يسقاها أصحاب الربو من طريق أن الأمر فيه معلوم أنه يقطع الأخلاط الغليظة تقطيعًا قويًّا، كما يقطعها بزر الخردل، لأنه شبيه به في كل شيء.

حُلْبة: يذكر عن النبي ﷺ، أنه عاد سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه بمكة، فقال: ادعوا له طبيبًا، فدعي الحارث بن كلدة، فنظر إليه فقال: ليس عليه بأس، فاتخذوا له فريقة، وهي الحلبة مع تمر عجوة رطب يطبخان، فيحساهما، ففعل ذلك، فبرئ[1] وقوة الحلبة من الحرارة في الدرجة الثانية، ومن اليبوسة في الأولى، وإذا طبخت بالماء، لينت الحلق والصدر والبطن، وتسكن السعال والخشونة والربو، وعسرالنفس، وتزيد في الباه، وهي جيدة للريح والبلغم والبواسير، محدرة الكيموسات المرتبِكَة في الأمعاء، وتحلل البلغم اللزج من الصدر، وتنفع من الدبيلات وأمراض الرئة، وتستعمل لهذا الأدواء في الأحشاء مع السمن والفانيذ.

وإذا شربت مع وزن خمسة دراهم فُوَّةٍ، أدرت الحيض، وإذا طبخت، وغسل بها الشعر جعدته، وأذهبت الحزاز.ودقيقها إذا خلط بالنطرون والخل، وضمد به، حلل ورم الطحال، وقد تجلس المرأة في الماء الذي طبخت فيه الحلبة، فتنتفع به من وجع الرحم العارض من ورم فيه. وإذا ضمد به الأورام الصُلْبة القليلة الحرارة، نفعتها وحللتها، وإذا شرب ماؤها، نفع من المغص العارض من الرياح، وأزلق الأمعاء.

وإذا أكلت مطبوخة بالتمر، أو العسل، أو التين على الريق، حللت البلغم اللزج العارض في الصدر والمعدة، ونفعت من السعال المتطاول منه.

وهي نافعة من الحصر، مطلقة للبطن، وإذا وضعت على الظفر المتشنج أصلحته، ودهنها ينفع إذا خلط بالشمع من الشقاق العارض من البرد، ومنافعها أضعاف ما ذكرنا.

---

(١) الذي رواه أبو داود في «سننه» (٣٨٧٥) عن سعد قال: مرضت مرضًا أتاني رسول الله ﷺ يعودني، فوضع يده بين ثديَيَّ حتى وجدت بردها على فؤادي، فقال: «إنك رجل مفئود، ائت الحارث بن كلدة أخا ثقيف فإنه رجل يتطبب: فليأخذ سبع تمرات من عجوة المدينة فليجأهن بنواهن، ثم ليلدك بهن».

ويذكر عن القاسم بن عبدالرحمن، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**استشفوا بالحلبة**»[١] وقال بعض الأطباء: لو علم الناس منافعها، لاشتروها بوزنها ذهبًا.

حرف الخاء

خُبْزٌ: ثبت في «الصحيحين»، عن النبي ﷺ، أنه قال: «**تكونُ الأَرضُ يَوْمَ القِيَامَةِ خُبْزَةً واحدةً يَتَكَفَّؤُها الجبَّارُ بيده كما يَكْفُؤُ أَحَدُكُم خُبْزَتَه في السَّفَرِ نُزُلًا لأهل الجنَّةِ**»[٢] .

وروى أبو داود في «سننه»: من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «**كان أحبَّ الطعامِ إلى رسولِ الله ﷺ الثريدُ مِن الخُبز**»،والثريدُ من الحَيْس[٣] .

وروى أبو داود في (سننه) أيضا، من حديث ابن عمر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**وَدِدْتُ أنَّ عندي خُبْزَةً بَيضاءَ من بُرَّةٍ سَمْراءَ مُلَبَّقَةٍ بسَمْنٍ ولَبَنٍ**»، فقام رجلٌ من القومِ فاتخذه، فجاء به، فقال: «**في أي شيء كان هذا السَّمْنُ؟**» فقال: في عُكَّةِ ضَبٍّ. فقال: «**ارفَعْهُ**»[٤] .

وذكر البَيْهَقِي من حديث عائشة رضي الله عنها ترفعه: «**أكرِمُوا الخُبْزَ، ومِنْ**

---

(١) ضعيف جدًّا: صدره المصنف بقوله: يُذكر - الدال على الضعف.وكذا فعل ابن مفلح، ثم هو مع هذا مرسل، وانظر «تنزيه الشريعة» (٢/ ٢٤٦ ح٤٩).

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٢٠) ومسلم (٢٧٩٢ فؤاد) (٦٩١٩ قلعجي) من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعًا به.

(٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٧٨٣) من طريق عمر بن سعيد الثوري عن رجل من أهل البصرة عن عكرمة عن ابن عباس به وقال أبو داود : وهو ضعيف، قلت: وإسناده ضعيف لجهالة الواسطة بين عكرمة وعمر بن سعيد، والحديث أخرجه الحاكم (٤/ ١١٦) وأبو الشيخ (٥٩٦ و٦٥٧) من طريق عمر بن سعيد به.

(٤) منكر: أخرجه أبو داود (٣٨١٨) من طريق حسين بن واقد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا به وقال أبو داود: هذا حديث منكر وقال: وأيوب ليس هو السختياني.قلت (يحيى): أيوب هو ابن خوط وهو متروك.

كرامتِه أن لا يُنتظرَ به الإدامُ» [١]. والموقوف أشْبَهُ، فلا يثبت رفعُه، ولا رفعُ ما قبله.

وأما حديثُ النهي عن قطع الخبز بالسكين، فباطل لا أصل له عن رسول الله ﷺ، وإنما المرويُّ: النهي عن قطع اللَّحم بالسِّكِّين، ولا يَصِحُّ أيضًا.

قال مُهَنَّا: «سألتُ أحمد عن حديث أبي معشر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ: «**لا تقطعوا اللَّحْمَ بالسِّكِّين، فإن ذلك من فِعْلِ الأعاجِم**» [٢]. فقال: ليس بصحيح، ولا يُعرف هذا، وحديثُ عمرو بن أُميَّةَ خلاف هذا، وحديثُ المغيرة يعني بحديث عمرو بن أُمية: كان النبي ﷺ يحتزُّ مِن لحم الشاة [٣]. وبحديث المغيرة أنه لَمَّا أضافه أمَرَ بِجَنْبٍ فشُوِيَ، ثم أخذَ الشَّفْرَةَ، فجعل يَحُزُّ [٤].

فصل

في أنواع الخبز

وأحمدُ أنواع الخبز أجودُها اختمارًا وعجنًا، ثم خبزُ التَّنُّور أجودُ أصنافه، وبعدَه خبزُ الفرن، ثم خبزُ المَلَّة في المرتبة الثالثة، وأجودُه ما اتُّخِذَ من الحنطة الحديثة.

وأكثرُ أنواعه تغذيةً خبزُ السَّميذ، وهو أبطؤها هضمًا لِقلَّة نخالته، ويتلُوه خبز

(١) موضوع: وقد ورد من طرق انظر بيانها في «موضوعات» ابن الجوزي (١٤٦٣-١٤٦٩) و«تنزيه الشريعة» (٢/ ٢٤٤ ح٤٦) و«الفوائد المجموعة» (ص١٦١).

(٢) منكر: أخرجه أبو داود (٣٧٧٨) من طريق أبي معشر وهو نجيح بن عبدالرحمن، ومن طريق أبي معشر أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٤٩٦) وأعله به، وقال أبو داود: وليس هو بالقوي. وذكر النسائي في «سننه» (٤/ ١٧٢) أن هذا من مناكير أبي معشر. وله طريق أخرى عند ابن عدي في «الكامل» (٩/ ١٢٠) و«موضوعات» ابن الجوزي (١٤٩٧) وهو موضوع.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢٠٨) ومسلم (٣٥٧ فؤاد) (٧٧٤ قلعجي) وغيرهما من حديث عمرو ابن أمية.

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (١٨٨) والترمذي في «الشمائل» (١٦٥) وأحمد (٤/ ٢٥٢ و٢٥٥ ح١٧٧٤٧ و١٧٧٧٢) من حديث المغيرة بن شعبة به.

الحُوَّارَى، ثم الخُشْكَار.

وأحمدُ أوقات أكله في آخِر اليوم الذي خُبِزَ فيه، واللَّيِّنُ منه أكثر تليينًا وغذاءً وترطيبًا وأسرع انحدارًا، واليابسُ بخلافه.

ومزاج الخبز من البُرِّ حار في وسط الدرجة الثانية، وقريبٌ من الاعتدال في الرطوبة واليُبُوسة، واليُبسُ يَغْلِبُ على ما جفَّفَتْه النارُ منه، والرطوبة على ضده.

وفي خبز الحِنْطة خاصيَّةٌ، وهي أنه يُسمِّن سريعًا، وخبز القطائف يُوَلِّد خلطًا غليظًا، والفَتيتُ نفَّاخ بطيءُ الهضم، والمعمول باللَّبن مسدِّد كثير الغذاء، بطيء الانحدار.

وخبزُ الشعير بارد يابس في الأولى، وهو أقل غذاءً من خبز الحِنْطة.

خَلٌّ: روى مسلم في «صحيحه»: عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما، أنَّ رسولَ الله ﷺ سأل أهلَه الإدَامَ، فقالوا: ما عندنَا إلا خَل، فدعا به، وجعل يأكُلُ ويقول: «**نِعْمَ الإدَامُ الخَلُّ، نِعْمَ الإدَامُ الخَلُّ**»[1].

وفي «سنن ابن ماجه» عن أُمِّ سعد رضي الله عنها عن النبي ﷺ:

«**نِعْمَ الإدَامُ الخَلُّ، اللَّهُمَّ بَارِكْ في الخَلِّ، فإنه كان إدامَ الأنبياء قبلي، ولَمْ يَفْتَقِر**

---

(١) **صحيح**: أخرجه مسلم (٢٠٥١ فؤاد) (٥٢٥٢ قلعجي) والترمذي في «السنن» (١٨٤٧) وفي «الشمائل» (١٥٠) وابن ماجه (٣٣١٦) من طريق سليمان بن بلال عن هشام عن أبيه عن عائشة مرفوعًا. والحديث انتقده الهروي على مسلم في كتابه «علل الحديث» (ص١٠٩) ونقل عن أحمد بن صالح قوله: نظرت في كتب سليمان بن بلال فلم أجد لهذين الحديثين أصلاً، ثم أخرجه عن أحمد ابن صالح حدثني ابن أبي أويس حدثني ابن أبي الزناد عن هشام عن رجل من الأنصار أن رسول الله ﷺ سأل قومًا: «**ما إدامكم؟**» قالوا: الخل، قال: «**نعم الإدام الخل**». **قلت**: لكن الحديث أخرجه أيضًا مسلم (٢٠٥٢ فؤاد) (٥٢٥٤ قلعجي) وأبو داود (٣٨٢٠) والترمذي في «السنن» (١٨٤٦ و١٨٤٩) وفي «الشمائل» (١٥٢) والنسائي (٧/ ١٤) وابن ماجه (٣٣١٧) من حديث جابر بن عبدالله مرفوعًا به

بيتٌ فيه الخَلُّ»[(١)].

الخَل: مركَّب من الحرارة، والبرودة أغلبُ عليه، وهو يابس في الثالثة، قويُّ التجفيف، يمنع من انصباب المواد، ويُلطِّف الطبيعة، وخَلُّ الخمر ينفع المعدة الملتهبة، ويَقْمَعُ الصَّفْرَاء، ويدفع ضرر الأدوية القتَّالة، ويُحَلِّل اللَّبنَ والدم إذا جَمَدا في الجوف، وينفع الطِّحَالَ، ويدبغ المَعِدة، ويَعقِلُ البطن، ويقطعُ العطش، ويمنع الورمَ حيث يُريد أن يحدث، ويُعين على الهضم، ويُضاد البلغم، ويُلطِّف الأغذية الغليظة، ويُرقُّ الدم.

وإذا شُرب بالملح، نفع من أكل الفُطُر القتَّال، وإذا احتُسي، قطع العلق المتعلق بأصل الحنَك، وإذ تُمضمض به مُسَخَّنًا، نفع من وجع الأسنان، وقوَّى اللِّثَة.

وهو نافع للدَّاحِس، إذا طُلِيَ به، والنملةِ والأورام الحارة، وحرق النار، وهو مُشَهٍّ للأكل، مُطيِّب للمَعِدة، صَالح للشباب، وفي الصيف لسكان البلاد الحارة.

خِلالٌ: فيه حديثان لا يَثْبُتان.

أحدهما: يُروى من حديث أبي أيوب الأنصاريِّ يرفعه:

«يا حَبَّذَا المُتَخَلِّلونَ من الطَّعَام، إنه ليس شيء أشدَّ على المَلَكِ من بَقيَّةٍ تَبْقَى في الفم من الطَّعَام»[(٢)]. وفيه واصلُ بن السائب، قال البخاري والرازي: منكر الحديث، وقال النسائي والأَزْدِي: متروك الحديث.

الثاني: يُروى من حديث ابن عباس، قال عبدالله بن أحمد: سألت أبي عن

(١) منكر: أخرجه ابن ماجه (٣٣١٨) من طريق عنبسة بن عبدالرحمن عن محمد بن زاذان عن أم سعد به، وعنبسة متروك، رماه أبو حاتم بالوضع.

(٢) ضعيف جدًّا: أخرجه أحمد (٥/ ٤١٦ ح٢٣٠١٦) عن وكيع عن واصل الرقاشي عن أبي سورة عن أبي أيوب وعطاء مرفوعًا: **«حبذا المتخللون»**، قيل: وما المتخللون؟ قال: في **«الوضوء والطعام»**، وإسناده ضعيف جدًا. واصل بن السائب الرقاشي وشيخه أبو سورة ضعيفان.

شيخ روى عنه صالحٌ الوُحَاظيُّ يقال له: محمد بن عبدالملك الأنصاري، حدَّثنا عطاءُ عن ابن عباس، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يُتَخَلَل باللِّيط والآس، وقال: «**إنهما يسقيان عُروقَ الجُذَام**»[1]، فقال أبي: رأيتُ محمد بن عبدالملك وكان أعمى يضعُ الحديث ويكذب.

وبعد.. فالخِلالُ نافع لِلِّثة والأسنان، حافظ لصحتها، نافع من تغير النكهة، وأجودُه ما اتُّخِذَ من عيدان الأخِلة، وخشب الزيتون والخِلاف، والتخللُ بالقصب والآس والرَّيحان والباذروج مضرٌّ.

حرف الدال

دُهْنٌ: روى الترمذي في كتاب «الشمائل» من حديث أنس بن مالك رضي الله عنهما، قال: «كان رسول الله ﷺ يُكثِرُ دُهْنَ رأسِهِ، وتسريحَ لِحيته، ويُكْثِرُ القِنَاعَ كأن ثَوْبَه ثَوْبُ زَيَّاتٍ»[2].

الدُّهن يسد مسامَ البدن، ويمنع ما يتحلَّل منه، وإذا استُعْمِلَ بعد الاغتسال بالماء الحار، حسَّنَ البدنَ ورطَّبَهُ، وإن دُهن به الشَّعر حسَّنه وطوَّله، ونفع من الحَصْبَةِ، ودفع أكثر الآفاتِ عنه.

وفي الترمذي: من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «**كُلُوا الزَّيْتَ وادَّهِنُوا به**»[3].. وسيأتي إن شاء الله تعالى.

---

(١) موضوع: أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٣٤٤) والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/ ١٠٣) والخطيب البغدادي (٢/ ٣٤١) والمتهم به محمد بن عبدالملك وهو كذاب، وانظر «الموضوعات» لابن الجوزي (١٥٨٧-١٥٩٠ بتحقيقي).

(٢) ضعيف: أخرجه الترمذي في «الشمائل» (٣٣) وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (٥٣٢ و٥٣٣) والبيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٢٢٦ ح٦٤٦٤) من طريق الربيع بن صبيح عن يزيد الرقاشي عن أنس، ويزيد ضعيف والربيع سيئ الحفظ.

(٣) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (٣٣٢٠) من حديث أبي هريرة وفي إسناده: عبدالله بن سعيد المقبري وهو متروك، أخرجه الترمذي في «السنن» (١٨٥٩) وفي «الشمائل» (١٥٦) والدارمي (٢/ ١٠٢) وأحمد (٣/ ٤٩٧) من طريق عبدالله بن عيسى عن عطاء الشامي عن أبي أسيد، **قلت**: وعطاء ليس بالقوي.

والدُّهْن في البلاد الحارة كالحجاز ونحوه من آكد أسباب حفظ الصحة وإصلاح البدن، وهو كالضروري لهم، وأما البلادُ الباردة، فلا يحتاجُ إليه أهلُها، والإلحاح به في الرأس فيه خطرٌ بالبصر.

وأنفع الأدهان البسيطة:الزيت، ثم السمن، ثم الشَّيْرَج.

وأما المركَّبة: فمنها بارد رطب، كدُهن البنفسج ينفع من الصُّداع الحار، ويُنوِّم أصحاب السهر، ويُرطِّبُ الدماغ، وينفعُ مِن الشُّقاق، وغلبة اليبس، والجفاف، ويُطلَى به الجرب، والحِكَّة اليابسة فينفعُها، ويُسَهِّلُ حركة المفاصل، ويصلح لأصحاب الأمزجة الحارة في زمن الصيف، وفيه حديثان باطلان موضوعان على رسول الله ﷺ.

أحدُهما: «**فضلُ دُهن البَنَفْسَج على سائر الأدهان، كَفَضْلي على سائرِ الناس**».

والثاني: «**فضلُ دُهن البنفسَج على سائر الأدهان، كفضل الإسلام على سائر الأديان**»[1].

ومنها: حارٌّ رطب، كدُهْن البان، وليس دُهنَ زهره، بل دُهن يُستخرج من حبٍّ أبيض أغبرَ نحو الفُسْتق، كثيرِ الدُّهنية والدسم، ينفع من صلابة العصب، ويُليِّنه، وينفع من البَرَش، والنَّمَش، والكَلَفِ، والبَهَق، ويُسَهِّلُ بلغمًا غليظًا، ويُلين الأوتار اليابسة، ويُسخِّن العصب، وقد رُوي فيه حديث باطل مختلَق لا أصل له: «**ادَّهِنُوا بالبانِ، فإنه أحظى لكم عند نسائكم**»[2].

ومن منافعه أنه يَجلو الأسنان، ويُكسبها بهجةً، ويُنَقِّيها من الصدأ، وَمَن مسح

---

(١) موضوع: هو والذي قبله «الموضوعات» لابن الجوزي (١٤٩١) و«اللآلئ المصنوعة» (٢/ ١٨٩) و«تنزيه الشريعة» (٢/ ٢٣٧ ح١٠) و«الفوائد المجموعة» (ص١٦٧ ح٣٥).

(٢) موضوع: أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٢٠٢) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٦٥٤ بتحقيقي) والمتهم به الحسن بن علي العدوي وهو كذاب.

به وجهَه وأطرافه لم يُصبه حصىً ولا شُقاق، وإذا دهن به حِقْوَه ومذَاكِيره وما والاها، نفع من برد الكُلْيَتَين، وتقطير البَوْل.

حرف الذال

ذَرِيرَةٌ: ثبت في «الصحيحين»: عن عائشة رضي الله عنها قالت: «طَيَّبتُ رسولَ الله ﷺ بيدي، بذَرِيرَةٍ في حَجَّةِ الوَدَاع لِحَلِّه وإحرامِهِ»(١).

تقدم الكلام في الذَّريرة ومنافعها وماهِيتها، فلا حاجة لإعادته.

ذُبَابٌ: تقدَّم في حديث أبي هريرة المتفق عليه في أمره ﷺ بِغَمْسِ الذُّباب في الطعام إذا سقط فيه لأجل الشِّفَاء الذي في جناحه، وهو كالتِّرْياق للسُّمِّ الذي في الجناح الآخر، وذكرنا منافع الذُّباب هناك.

ذَهَبٌ: روى أبو داود، والترمذي: «أنَّ النبي ﷺ رَخَّص لعَرْفَجَةَ بن أسعدَ لَمَّا قُطع أنفُهُ يومَ الكُلاب، واتَّخَذَ أنفًا من وَرِقٍ، فأَنْتَن عليه، فأمَرَه النبي ﷺ أن يَتَّخِذَ أنفًا من ذَهبٍ»(٢). وليس لعَرْفَجَةَ عندهم غيرُ هذا الحديث الواحد.

الذهبُ: زينةُ الدنيا، وطِلَسْمُ الوجود، ومفرِّح النفوس، ومقوِّي الظُّهور، وسِرُّ الله في أرضه، ومزاجُه في سائر الكيفيات، وفيه حرارةٌ لطيفة تدخل في سائر المعجونات اللطيفة والمفرحات، وهو أعدل المعادن على الإطلاق وأشرفُها.

ومن خواصه أنه إذا دُفِنَ في الأرض، لم يضره الترابُ، ولم يَنقُصه شيئًا،

---

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٩٣٠) ومسلم (١١٨٩ فؤاد) (٢٧٨٢ قلعجي) وأحمد (٦/ ٢٠٠ و٢٤٤) من حديث عائشة.

(٢) حسن: أخرجه أبو داود (٤٢٣٣-٤٢٣٤) والترمذي (١٧٧٦) والنسائي (٨/ ١٦٣-١٦٤) وأحمد (٥/ ٢٣ ح ١٩٧٥٧-١٩٧٦٥) من طرق عن أبي الأشهب عن عبدالرحمن بن طرفة عن جده عرفجة بن أسعد، وإسناده حسن، أبو الأشهب جعفر بن حيان العطاردي ثقة، وأما عبدالرحمن فوثقه العجلي وذكره ابن حبان في «الثقات» وروى عنه رجلان ولم يجرح.

وبُرَادتُهُ إذا خُلِطت بالأدوية، نفعتْ من ضعف القلب، والرَّجَفَان العارض من السوداء، وينفع من حديث النَّفْس، والحزن، والغم، والفزع، والعشق، ويُسمِّن البدن، ويُقوِّيه، ويُذهب الصفار، ويُحسِّن اللَّون، وينفع من الجُذَام، وجميع الأوجاع والأمراض السَّوْدَاوِيَّة، ويَدخل بخاصيَّة في أدوية داء الثعلب، وداء الحية شُربًا وطِلاءً، ويجلو العَيْن ويُقوِّيها، وينفع من كثير من أمراضها، ويُقوِّي جميع الأعضاء.

وإمساكُهُ في الفم يُزيل البَخر، وَمَن كان به مرض يحتاج إلى الكيِّ، وكُوِيَ به، لم يتنفطْ موضِعُهُ، وَيَبرأُ سريعًا، وإن اتَّخذ منه ميلًا واكتَحَلَ به، قَوَّى العَيْن وجَلاها، وإن اتَّخذ منه خاتمٌ فَصُّه منه وأُحميَ، وكُوِيَ به قَوَادِمُ أجنحةِ الحَمَام، أَلِفَتْ أبراجَها، ولم تنتقِلْ عنها.

وله خاصيَّة عجيبة في تقوية النفوس، لأجلِها أُبيحَ في الحرب والسِّلاح منه ما أُبيح، وقد روى الترمذي من حديث مَزِيدَة العَصَري رضي الله عنه، قال: دخل رسولُ الله ﷺ يومَ الفَتْح، وعلى سيفِهِ ذَهَبٌ وفِضةٌ[1].

وهو معشوقُ النفوس التي متى ظَفِرَتْ به، سلاها عن غيره من محبوباتِ الدنيا، قال تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ﴾ [آل عمران: ١٤].

وفي «الصحيحين»: عن النبي ﷺ: **«لو كان لابنِ آدَمَ وادٍ من ذَهبٍ لابْتَغَى إليه ثانيًا، ولو كان له ثانٍ، لابتَغَى إليه ثالثًا، ولا يَملأُ جَوفَ ابنِ آدَمَ إلاَّ التُّرَابُ، وَيتوبُ اللهُ عَلى مَن تابَ»**[2].

هذا وإنه أعظم حائلٍ بيْنَ الخليقةِ وبيْنَ فوزِهَا الأكبر يومَ مَعَادها، وأعظمُ

---

(١) ضعيف: أخرجه الترمذي في «السنن» (١٦٩٦) وفي «الشمائل» (١٠٦) وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (٤١٢) من طريق طالب بن حجير عن هود العصري عن جده مزيدة به وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب: قلت: وهود ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن القطان مجهول. ولم يرو عنه غير طالب بن حجير وانظر «التهذيب» (١١/ ٧٤).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٤٣٦ و٦٤٣٧) ومسلم (١٠٤٨ فؤاد) (٢٣٨٠ قلعجي) من حديث أنس، وأخرجه مسلم (٢٣٨١ قلعجي) من حديث أبي موسى.

شيء عُصِيَ اللهُ به، وبه قُطِعَتِ الأرحامُ، وأُرِيقتِ الدِّماءُ، واستُحِلَّتِ المحارمُ، ومُنِعَتِ الحقوق، وتَظَالَمَ العباد، وهو المُرَغِّب في الدنيا وعاجِلِها، والمُزَهِّد في الآخرة وما أعدَّه اللهُ لأوليائه فيها، فكم أُمِيتَ به من حقٍّ، وأُحيِيَ به من باطلٍ، ونُصِرَ به ظالمٌ، وقُهِرَ به مظلومٌ. وما أحسن ما قال فيه الحَرِيريُّ:

تَبًّا لَهُ مِنْ خَادِعٍ مُمَـــاذِقِ	أَصْفَرَ ذي وَجْهَيْـنِ كالمنافقِ
يَبْـدُو بوَصْفَيْنِ لِعَيْنِ الرَّامِـقِ	زِينَة مَعشُوقٍ وَلَوْنِ عاشِـــقِ
وَحُبُّهُ عِنْدَ ذَوِي الحَقَائِـــقِ	يَدْعُو إلى ارْتِكَابِ سُخْـطِ الخَالِقِ
لَوْلاَهُ لَمْ تُقْطَعْ يَمِينُ السَّـارِقِ	وَلاَ بَدَتْ مَظْلَمَةٌ مـن فاسِـقِ
وَلاَ اشْمأَزَّ باخِلٌ مِنْ طَـارِقِ	وَلاَ اشتكى المَمْطُولُ مَطْلَ العَائِقِ
وَلا اسْتُعِيذَ من حَسُودٍ رَاشِـقِ	وَشَرُّ ما فِيهِ مِنَ الخَـــلاَئِقِ
أنْ لَيْسَ يُغْنِي عَنْكَ في المَضَـايِقِ	إلاَّ إذَا فَرَّ فِـــرَارَ الآبِـقِ

حرف الراء

رُطَبٌ: قال الله تعالى لمريَمَ: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا * فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾[مريم: ٢٥].

وفي «الصحيحين» عن عبدالله بن جعفر، قال: «رأيتُ رسول الله ﷺ يأكُلُ القِثَّاءَ بالرُّطَبِ»[(١)].

وفي «سنن أبي داود»، عن أنس قال: «كان رسولُ الله ﷺ يُفْطِرُ على رُطَباتٍ

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٤٤٠ و٥٤٤٧ و٥٤٤٩) ومسلم (٢٠٤٣ فؤاد) (٥٢٣٢ قلعجي) وأبو داود (٣٨٣٥) والترمذي في «السنن» (١٨٥١) وفي «الشمائل» (١٩٦) وابن ماجه (٣٣٢٥) وأبو الشيخ (٦٧٠) من حديث عبدالله بن جعفر.

قَبْلَ أن يُصَلِّيَ، فإنْ لم تكُنْ رُطباتٍ فتمراتٍ، فإن لم تكن تَمَرَاتٍ، حَسَا حسوَاتٍ من ماءٍ» (١).

طَبْعُ الرُّطَبِ طبعُ المياه حار رَطب، يُقَوِّي المعدة الباردة ويُوافقها، ويزيد في الباه، ويُخْصِبُ البدنَ، ويوافق أصحابَ الأمزجة الباردة، ويَغذُو غِذاءً كثيرًا.

وهو مِن أعظم الفاكهة موافقةً لأهلِ المدينة وغيرِها من البلاد التي هو فاكهتُهم فيها، وأنفعها للبدن، وإن كان مَن لم يَعْتَدْهُ يُسرعُ التعفُّن في جسده، ويَتولَّدُ عنه دم ليس بمحمود، ويحدث في إكثاره منه صُدَاعٌ وسوداءٌ، ويُؤذي أسنانه، وإصلاحُه بالسَّكَنْجَبِين ونحوه.

وفي فِطر النبي ﷺ من الصوم عليه، أو على التمر، أو الماء تدبيرٌ لطيفٌ جدًّا، فإن الصوم يُخلي المعدة من الغذاء، فلا تَجِدُ الكبدُ فيها ما تَجذِبُه وتُرسله إلى القُوَى والأعضاء، والحلوُ أسرع شيء وصولًا إلى الكبد، وأحبُّه إليها، ولا سِيَّما إن كان رطبًا، فيشتدُّ قبولها له، فتنتفع به هي والقُوَى، فإن لم يكن، فالتمرُ لحلاوته وتغذيته، فإن لم يكن، فحسواتُ الماء تُطفئ لهيبَ المعدة، وحرارة الصوم، فتتنبهُ بعده للطعام، وتأخذه بشهوة.

رَيْحانٌ: قال تعالى: ﴿فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ [الواقعة : ٨٨]. وقال تعالى: ﴿وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾[الرحمن : ١٢].

وفي «صحيح مسلم» عن النبي ﷺ: «**مَن عُرِضَ عليه رَيْحانٌ، فَلا يَرُدَّهُ، فإنَّه خَفيف المَحْمِلِ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ**» (٢).

وفي «سنن ابن ماجه»: من حديث أُسامةَ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «**ألا مُشَمِّرٌ للجَنَّةِ، فإنَّ الجَنَّةَ لا خَطَرَ لها، هي وربِّ الكَعْبَةِ، نُورٌ يَتَلأْلأُ،**

---

(١) **حسن**:أخرجه أبو داود (٢٣٥٦) والترمذي (٦٩٦) وأحمد (٣/ ١٦٤ح ١٢٢٦٥) من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس به وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. **قلت**:وجعفر صدوق.

(٢) **صحيح**:أخرجه مسلم وغيره من حديث أبي هريرة مرفوعًا به.

وَرَيْحَانَةٌ تَهْتَزُّ، وقَصْرٌ مَشِيدٌ، ونَهْرٌ مُطَّرِدٌ، وَثَمَرَةٌ نَضِيجَةٌ، وَزَوْجةٌ حَسْنَاءُ جَمِيلَةٌ، وحُلَلٌ كثيرةٌ في مَقَامٍ أَبدًا، في حَبْرَةٍ وَنَضْرَةٍ، في دُورٍ عالية سليمة بهيَّة»، قالوا: نعمْ يا رسول الله، نحن المشمِّرون لها، قال: «**قولوا: إنْ شاء الله تعالى**»، فقال القوم: إنْ شاء الله[1].

الرَّيحان كلُّ نبت طيِّب الريح، فكلُّ أهل بلد يخصونه بشيء من ذلك، فأهلُ الغرب يخصونه بالآس، وهو الذي يعرِفُه العرب من الرَّيحان، وأهلُ العراق والشام يخصُّونه بالحَبَق.

فأما الآسُ، فمزاجُه بارد في الأُولى، يابس في الثانية، وهو مع ذلك مركَّب من قُوَى متضادة، والأكثرُ فيه الجوهرُ الأرضيُّ البارد، وفيه شيء حار لطيف، وهو يُجفِّف تجفيفًا قويًّا، وأجزاؤه متقاربةُ القُوَّة، وهي قوةٌ قابضة حابسة من داخل وخارج معًا.

وهو قاطع للإسهال الصفراويِّ، دافع للبخار الحار الرَّطب إذا شُمَّ، مفرِّح للقلب تفريحًا شديدًا، وشمُّه مانع للوباء، وكذلك افتراشُه في البيت.

ويُبرئ الأورام الحادثة في الحالِبَيْن إذا وُضع عليها، وإذا دُقَّ ورقُه وهو غَضٌّ وضُرِبَ بالخل، ووُضِعَ على الرأس، قطع الرُّعاف، وإذا سُحِقَ ورقه اليابس، وذُرَّ على القروح ذواتِ الرطوبة نفعها، ويُقوِّي الأعضاء الواهية إذا ضُمِّدَ به، وينفع داء الداحِس، وإذا ذُرَّ على البثورِ والقروحِ التي في اليدين والرِّجْلين، نفعها.

وإذا دُلِكَ به البدنُ قطع العَرَق، ونشَّفَ الرطوباتِ الفضلية، وأذهب نَتْنَ الإبط، وإذا جُلس في طبيخه، نفع من خراريج المَقْعدة والرَّحم، ومن استرخاء المفاصل، وإذا صُبَّ على كسور العِظام التي لم تَلتحِمْ، نفعها.

(١) ضعيف الإسناد: أخرجه ابن ماجه (٤٣٣٢) من طريق الضحاك المعافري عن سليمان بن موسى عن كريب عن أسامة بن زيد، وإسناده ضعيف، الضحاك مجهول، وسليمان متكلم فيه.

ويجلو قشورَ الرأس وقروحَه الرَّطبة، وبُثورَه، ويُمسِكُ الشعر المتساقط ويُسَوِّدُه، وإذا دُقَّ ورقُه، وصُبَّ عليه ماء يسير، وخُلِطَ به شيء من زيت أو دُهن الورد، وضُمِّدَ به، وافق القُروح الرَّطبة والنملة والحُمْرة، والأورام الحادة، والشرى والبواسير.

وحَبُّه نافع من نفْث الدم العارض في الصدر والرِّئة، دابغٌ للمَعِدَة وليس بضارٍّ للصدر ولا الرئة لجلاوته، وخاصيتُه النفعُ من اسْتِطلاق البطن مع السُّعال، وذلك نادر في الأدوية، وهو مُدِرٌّ للبَوْل، نافع من لذع المثانة، وعضِّ الرُّتَيْلاء، ولسْع العقارب، والتخلل بعِرْقه مُضِر، فليُحذَر.

وأما الرَّيحانُ الفارسيُّ الذي يُسمَّى الحَبَق، فحارٌّ في أحد القولين، ينفع شمُّه من الصُّداع الحار إذا رُشَّ عليه الماء، ويبرد، ويرطب بالعرض، وباردٌ في الآخر، وهل هو رطب أو يابس ؟ على قولين. والصحيحُ: أنَّ فيه من الطبائع الأربع، ويَجْلِبُ النوم، وبزره حابس للإسهال الصفراويِّ، ومُسَكِّن للمغص، مُقَوٍّ للقلب، نافع للأمراض السوداويَّة.

رُمَّانٌ: قال تعالى: ﴿فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرحمن: ٦٨]

ويُذكر عن ابن عباس موقوفًا ومرفوعًا: «**ما مِن رُمَّانٍ من رُمَّانِكم هذا إلا وهو مُلقَّحٌ بحبَّةٍ من رُمَّانِ الجَنَّةِ**»[١] والموقوفُ أشْبَهُ. وذكر حَربٌ وغيره عن عليّ أنه قال: «كُلُوا الرُّمَّانَ بِشحْمِه، فإنه دباغُ المَعِدَةِ»[٢].

حلوُ الرُّمَّان حار رطب، جيدٌ للمَعِدَة، مقو لها بما فيه من قبْضٍ لطيف، نافع

---

(١) منكر: أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٤٥٣) وأخرجه من طريق ابن عدي (١٤٥٤) وهو في الكامل (٧/ ٥٤٣) وأسانيده تالفة. والموقوف منقطع، وانظر تعليقي على «الموضوعات».

(٢) ضعيف جدًّا: أورده ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٢٦١ح١٠١) وقال: فيه سليمان بن عبدالله ابن عمر بن وهب وجماعة لم أعرفهم.

للحلق والصدر والرِّئة، جيدٌ للسُّعال، وماؤه مُلَيِّن للبطن، يَغْذي البدن غِذاءً فاضلًا يسيرًا، سريعُ التحلُّل لرِقَّته ولطافته، ويُولِّد حرارة يسيرة في المعدة وريحًا، ولذلك يُعين على الباه، ولا يصلح للمَحْمُومين، وله خاصيَّة عجيبة إذا أُكل بالخبز يمنعه من الفساد في المعدة.

وحامضه بارد يابس، قابض لطيف، ينفع المَعِدَة الملتهبة، ويُدِرُّ البَوْل أكثرَ من غيره من الرُّمَّان، ويُسكِّنُ الصَّفْراء، ويقطع الإسهال، ويمنع القيء، ويُلطِّف الفضول، ويُطفئُ حرارة الكبد، ويُقَوِّي الأعضاء، نافع من الخَفَقان الصَّفراوي، والآلام العارضة للقلب، وفم المعدة، ويُقوِّي المَعِدَة، ويدفع الفُضول عنها، ويُطفئُ المِرَّة الصفراء والدم

وإذا استُخرجَ ماؤه بشَحْمه، وطُبِخَ بيسير من العسل حتى يصير كالمرهم، واكتُحِلَ به، قطع الصفرة من العَيْن، ونقَّاها من الرطوبات الغليظة، وإذا لُطخ على اللِّثَة، نفع من الأَكلة العارضة لها، وإن استُخرج ماؤهما بشحمهما، أطلَق البطن، وأحْدَر الرُّطوباتِ العَفِنَةَ المُرِّية، ونفع مِن حُمِّيَات الغب المُتطاوِلة.

وأما الرُّمَّان المُزُّ، فمتوسط طبعًا وفعلًا بين النوعين، وهذا أمْيَلُ إلى لطافة الحامض قليلًا، وحَبُّ الرُّمَّان مع العسل طِلاءٌ للداحِس والقروح الخبيثة، وأقماعُه للجراحات، قالوا: ومَن ابتلع ثلاثةً من جُنبُذِ الرُّمَّان في كل سنة، أمِنَ مِنَ الرَّمد سنته كلَّها.

حرف الزاي

زَيْتٌ: قال تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لا شَرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾[النور : ٣٥]

وفي الترمذيِّ وابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «**كُلُوا الزَّيتَ وادَّهِنُوا به، فإنَّه من شَجَرَةٍ مُبَارَكةٍ**»[١].

وللبَيْهَقِي وابن ماجه أيضًا: عن ابن عمر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ائْتَدِمُوا بالزَّيتِ، وادَّهِنُوا به، فإنه من شَجَرَةٍ مُبَارَكةٍ**»[٢].

الزَّيْتُ حار رطب في الأُولى، وغَلِط مَن قال: يابسٌ، والزَّيت بحسب زيتونه، فالمعتصَرُ من النَّضيج أعدلُه وأجوده، ومن الفَجِّ فيه برودةٌ ويُبوسة، ومن الزيتون الأحمر متوسطٌ بين الزَّيتَيْن، ومن الأسود يُسخِّن ويُرطِّب باعتدال، وينفع من السُّموم، ويُطلق البطن، ويُخرج الدود، والعتيقُ منه أشد تسخينًا وتحليلًا، وما استُخْرِجَ منه بالماء، فهو أقلُّ حرارةً، وألطفُ وأبلغ في النفع، وجميعُ أصنافه مليِّنة للبَشَرة، وتُبطئ الشَّيْب.

وماء الزَّيتون المالح يمنع من تنفُّط حرق النار، ويَشُد اللِّثَةَ، وورقهُ ينفع من الحُمرة، والنَّملة، والقُروح الوَسِخة، والشَّرَى، ويمنع العَرَق، ومنافعه أضعاف ما ذكرنا.

زُبْدٌ: روى أبو داود في «سننه»، عن ابنَيْ بُسْرٍ السُّلَميَّيْن رضي الله عنهما، قالا: دخل علينا رسولُ الله ﷺ، فقدَّمنا له زُبدًا وتمرًا، وكان يُحِبُّ الزُّبدَ والتَّمْرَ[٣].

الزُّبد حار رطب، فيه منافعُ كثيرة، منها الإنضاجُ والتحليل، ويُبرئ الأورامَ

---

(١) **ضعيف الإسناد**: أخرجه ابن ماجه (٣٣٢٠) من حديث أبي هريرة، وقد سبق.

(٢) **في إسناده كلام**: وهو من حديث عمر وليس ابنه، أخرجه الترمذي في «السنن» (١٨٥٨) وفي «الشمائل» (١٥٧) وابن ماجه (٣٣١٩) والحاكم (٢/ ١٢٢) وقال الترمذي: وكان عبدالرزاق يضطرب في رواية هذا الحديث فربما ذكر فيه عن عمر عن النبي ﷺ، وربما رواه على الشك فقال: أحسبه عن عمر عن النبي ﷺ، وربما قال: عن زيد بن أسلم عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً .اهـ. وانظر الرواية المرسلة: «بسنن الترمذي» (١٨٥٨) و«الشمائل» (١٥٨ بتحقيقي).

(٣) **صحيح**: أخرجه أبو داود (٣٨٣٧) وابن ماجه (٣٣٣٤) وقد سبق.

التي تكون إلى جانب الأُذُنَيْن والحالِبَيْن، وأورام الفم، وسائر الأورام التي تَعرِض في أبدان النِّساء والصبيان إذا استُعمِلَ وحده، وإذا لُعِقَ منه، نفع في نفْث الدَّم الذي يكون مِن الرئة، وأنضَجَ الأورام العارضة فيها

وهو مُلَيِّن للطبيعة والعصب والأورام الصُلْبة العارضة من المِرَّة السوداء والبلغم، نافعٌ من اليُبس العارض في البدن، وإذا طُلِيَ به على منابت أسنان الطفل، كان معينًا على نباتها وطلوعها، وهو نافع من السُّعال العارض من البرد واليبس، ويُذهب القُوباء والخشونة التي في البدن، ويُلَيِّن الطبيعة، ولكنه يُضْعف شهوة الطعام، ويذهب بوخامته الحلو، كالعسل والتمر، وفي جمعه ﷺ بين التمر وبينه من الحكمة إصلاحُ كل منهما بالآخر .

زَبيبٌ: رُوي فيه حديثان لا يَصِحَّان.

أحدهما: «**نِعْمَ الطعامُ الزَّبيبُ يُطيِّبُ النَّكْهَةَ، ويُذيبُ البلغم**». والثاني: «**نِعْمَ الطعامُ الزَّبيبُ يُذهبُ النَصَبَ، ويَشُدُّ العَصَبَ، ويُطفئ الغضَبَ، ويُصفي اللَّونَ، ويُطيِّبُ النَّكْهةَ**». وهذا أيضًا لا يصح فيه شيء عن رسول الله ﷺ.

وبعد.. فأجودُ الزَّبيب ما كَبُر جسمه، وسَمِن شحمه ولحمه، ورَقَّ قشره، ونُزِع عَجَمُه، وصَغُرَ حَبُّه. وجِرْم الزبيب حارٌّ رطب في الأُولى، وحَبُّه بارد يابس، وهو كالعنب المتَّخَذ منه: الحلوُ منه حار، والحامضُ قابض بارد، والأبيضُ أشد قبضًا من غيره، وإذا أُكِلَ لحمُه، وافق قصبة الرِّئة، ونفع من السُّعال، ووجع الكُلَى، والمثانة، ويُقَوِّي المَعِدَة، ويُلَيِّن البَطْن.

والحلو اللَّحم أكثرُ غِذَاءً مِن العنب، وأقلُّ غِذاءً من التِّين اليابس، وله قوةٌ منضِجة هاضمة قابضة محلِّلة باعتدال، وهو بالجملة يُقَوِّي المَعِدَة والكَبِد والطِّحال، نافعٌ من وجع الحلق والصدر والرِّئة والكُلَى والمثانة، وأعدلُه أن يؤكل بغير عَجَمه.

وهو يُغذِّي غِذاءً صالحًا، ولا يسدِّد كما يفعل التَّمرُ، وإذا أُكل منه بعَجَمِه كان أكثر نفعًا للمَعِدَة والكَبِدْ والطِّحال، وإذا لُصِقَ لحمُه على الأظافير المتحركة أسرع قلعَها، والحلوُ منه وما لا عَجَمَ له نافعٌ لأصحاب الرُّطوبات والبلغم، وهو يُخصب الكَبِدَ، وينفعُها بخاصيَّته.

وفيه نفعٌ للحفظ: قال الزُّهْري: مَن أحبَّ أن يحفظ الحديث، فليأكل الزبيبَ. وكان المنصور يذكر عن جده عبدالله بن عباس: عَجَمُه داء، ولحمُه دواء.

زَنْجَبِيلٌ: قال تعالى: ﴿وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلًا﴾ [الإنسان:١٧].

وذكر أبو نُعيم في كتاب «الطب النبوي» من حديث أبي سعيد الخُدريّ رضي الله عنه قال: أهدى ملك الرُّوم إلى رسول الله ﷺ جَرَّةَ زَنجبيلٍ، فأطعمَ كلَّ إنسان قطعة، وأطعمني قطعة.

الزنجبيل حارٌّ في الثانية، رطب في الأُولى، مُسْخن مُعين على هضم الطعام، مُلَيِّن للبطن تليينًا معتدلًا، نافع من سدد الكَبِدِ العارِضةِ عن البرد والرُّطوبة، ومن ظُلمة البصر الحادثة عن الرُّطوبة أكلًا واكتحالًا، مُعين على الجِمَاع، وهو مُحلِّل للرياح الغليظة الحادثة في الأمعاء والمَعِدَة.

وبالجملة..فهو صالح للكَبِد والمَعِدَة الباردتَي المزاج، وإذا أُخِذَ منه مع السكر وزنُ درهمين بالماء الحار، أسهلَ فُضولًا لَزِجَةً لُعابية، ويقع في المعجونات التي تُحلِّل البلغم وتُذيبه.

والمُزِّيُّ منه حارٌّ يابس يهيج الجِمَاع، ويزيدُ في المَنِيِّ، ويُسخِّن المَعِدَة والكَبِد، ويُعين على الاستمراء، ويُنشِّف البلغم الغالب على البدن، ويزيد في الحفظ، ويُوافق برْدَ الكَبِد والمَعِدة، ويُزيل بلتها الحادثة عن أكل الفاكهة، ويُطيِّب النَّكْهة، ويُدفع به

ضرر الأطعمة الغليظة الباردة.

حرف السين

سَـنا: قد تقدَّم، وتقدَّم «**سَنُّوت**» أيضًا، وفيه سبعة أقوال:

أحدها: أنه العسل.

الثاني: أنه رُبُّ عُكَّة السَّمْن يخرج خططًا سوداءَ على السَّمْن.

الثالث: أنه حَب يُشبه الكَمُّون، وليس بكمون.

الرابع: الكمونُ الكِرَمانيُّ.

الخامس: أنه الشِّبِتُّ.

السادس: أنه التَّمْر.

السابع: أنه الرَّازْيَانج.

سَفَرْجَلٌ: روى ابن ماجه في «سننه»: من حديث إسماعيل بن محمد الطلحي، عن نقيب بن حاجب، عن أبي سعيد، عن عبدالملك الزُّبيري، عن طلحة بن عُبيد الله رضي الله عنه قال: دخلتُ على النبي ﷺ وبيده سَفَرْجَلة، فقال: «**دُونَكَها يا طَلْحَةُ، فإنها تُجِمُّ الفُؤادَ**»[1].

ورواه النسائيُّ من طريق آخرَ، وقال: أتيتُ النبي ﷺ وهو في جماعةٍ من أصحابه، وبيده سفرجلة يُقلِّبُها، فلمَّا جلستُ إليه، دحَا بها إليّ ثم قال: «**دُونَكَها أبا ذَرٍّ؛ فإنَّها تَشُدُّ القَلْبَ، وتُطيِّبُ النَّفْسَ، وتَذهَبُ بِطَخَاءِ الصَّدْرِ**»[2].

---

(١) ضعيف جدًّا: أخرجه ابن ماجه (٣٣٦٩) من طريق نقيب بن حاجب عن أبي سعيد عن عبدالملك الزبيري عن طلحة به، ونقيب وشيخه وشيخ شيخه مجاهيل.

(٢) ضعيف: وليس في «سنن النسائي الصغرى» أو «الكبرى»، وإنما أخرجه الطبراني في «المعجم=

وقد رُوي في السفرجل أحاديثُ أُخر، هذه أمثلُها، ولا تصح.

والسفرجل بارد يابس، ويختلفُ في ذلك باختلاف طعمه، وكلُّه بارد قابض، جيد للمَعِدَة، والحلوُ منه أقلُّ برودة ويُبسًا، وأمْيَلُ إلى الاعتدال، والحامِضُ أشدُّ قبضًا ويُبسًا وبرودة، وكُلُّه يُسَكِّن العطشَ والقيء، ويُدِرُّ البَوْل، ويَعقِلُ الطبع، وينفع من قرحة الأمعاء، ونفْث الدَّم، والهَيْضَة، وينفعُ من الغَثَيان، ويمنع من تصاعُدِ الأبخرة إذا استُعْمِلَ بعد الطعام، وحُرَاقةُ أغصانه وورقه المغسولة كالتوتياء في فعلها.

وهو قبل الطعام يقبض، وبعده يُليِّن الطبع، ويُسرع بانحدار الثفل، والإكثارُ منه مضرٌّ بالعصب، مُولِّد للقُولَنْج، ويُطْفِئ المِرَّة الصفراء المتولدة في المعدة.

وإن شُوِيَ كان أقلَّ لخشونته، وأخفَّ، وإذا قُوِّرَ وسطُه، ونُزِعَ حبُّه، وجُعِلَ فيه العسلُ، وَطُيِّنَ جِرمُه بالعجين، وأُودِع الرماد الحارَّ، نفع نفعًا حسنًا.

وأجودُ ما أُكِلَ مشويًّا أو مطبوخًا بالعسل، وحَبُّه ينفع من خشونة الحلق، وقصبةِ الرِّئة، وكثير من الأمراض. ودُهنه يمنع العَرَق، ويُقَوِّي المَعِدَة، والمربَّى منه يُقَوِّي المَعِدَة والكَبِد، ويشد القلب، ويُطيِّب النَّفَس.

ومعنى تُجِمُّ الفؤاد: تُريحه. وقيل: تفتحُه وتوسعه، مِن جمام الماءِ، وهو اتساعه وكثرته، والطَّخاء للقلب مِثلُ الغَيْم على السماء. قال أبو عُبيدٍ: الطَّخاء ثِقَلٌ وغَشْي، تقول: ما في السماء طخاءٌ، أي: سحابٌ وظُلمة.

=الكبير» (١/ ١١٧ ح٢١٩) بلفظ «دونكها أبا محمد...» إلخ وفي إسناده سليمان بن أيوب الطلحي وهو ضعيف، وفيه غير واحد مجهول، وأخرجه الحاكم (٤/ ٤١١) بلفظ: «دونكها أبا محمد فإنها تجم الفؤاد» وكذا أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٦٠) وفي إسناده عندهما: عبدالرحمن بن حماد الطلحي ضعيف جدًّا. وعزاه المتقي الهندي في «كنز العمال» (١٠/ ٤١ح ٢٨٢٦٢) للطبراني والحاكم والضياء المقدسي عن طلحة.

سِوَاكٌ: في «الصحيحين» عنه ﷺ: **«لَوْلا أن أَشُقَّ على أُمَّتي لأَمَرْتُهُمْ بالسِّواكِ عند كُلِّ صلاةٍ»**[1].

وفيهما: أنه ﷺ كان إذا قامَ من اللَّيلِ يَشُوصُ فَاهُ بالسِّوَاكِ[2].

وفي «صحيح البخاري» تعليقًا عنه ﷺ: **«السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ للرَّبِّ»**[3].

وفي «صحيح مسلم»: أنه ﷺ كان إذا دَخَلَ بيته، بدأ بِالسِّوَاكِ[4].

والأحاديثُ فيه كثيرة، وصَحَّ عنه من حديث أنه استاك عند موته بسواك عبدالرحمن بن أبي بكر[5]، وصَحَّ عنه أنه قال: **«أَكْثَرْتُ عَلَيْكُم في السِّوَاكِ»**[6].

وأصلح ما اتُّخِذَ السِّواكُ من خشب الآراك ونحوه، ولا ينبغي أن يُؤخذ من شجرة مجهولة، فربما كانت سُمًّا، وينبغي القصدُ في استعماله، فإن بالغ فيه، فربما

---

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٨٨٧ و٧٢٤٠) ومسلم (٢٥٢ فؤاد) (٥٧٨ قلعجي) وغيرهما من حديث أبي هريرة.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٤٥ و٨٨٩ و١١٣٦) ومسلم (٢٥٥ فؤاد) (٥٨٢ قلعجي) وغيرهما من حديث حذيفة.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري تعليقًا (٤/ ١٩٦) قبل حديث (١٩٣٤) بصيغة الجزم عن عائشة مرفوعًا ووصله النسائي (١/ ١٠) وأحمد (٦/ ١٢٤ ح٢٤٤٠٤) من طريق عبدالرحمن بن عبدالله ابن أبي عتيق عن أبيه عن عائشة مرفوعًا . وعبد الرحمن ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال أحمد : لا أعلم إلا خيرًا. قلت: وأبوه ثقة. وعبدالرحمن متابع. تابعه محمد بن إسحاق عند أحمد (٦/ ٤٧ و٦٢ و٢٣٨) وحديثه حسن وأخرجه أحمد (٦/ ١٤٦ ح٢٤٦٠٩) والدارمي (١/ ١٧٤) من طريق القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعًا وفي إسناده إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة وهو ضعيف.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٢٥٣ فؤاد) (٥٨٠ قلعجي) وأبو داود (٥١) والنسائي (١/ ١٣) وابن ماجه (٢٩٠) من حديث عائشة.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٤٤٣٨) من حديث عائشة في وفاة النبي ﷺ.

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٨٨٨) والنسائي (١/ ١١) والدارمي (١/ ١٧٤) من حديث أنس مرفوعًا به.

أذهب طلاوةَ الأسنان وصقالتها، وهيأها لقبولِ الأبخرة المتصاعدة من المَعِدَة والأوساخ، ومتى استُعمل باعتدال، جلا الأسنان، وقوَّى العمود، وأطلق اللِّسَان، ومنع الحَفَر، وطيَّب النَّكهة، ونقَّى الدِّمَاغ، وشَهَّى الطَّعام.

وأجود ما استُعمل مبلولًا بماء الورد، ومن أنفعه أُصولُ الجَوْز. قال صاحب «التيسير»: «زعموا أنه إذا استاك به المستاك كلَّ خامسٍ من الأيام، نقَّى الرأس، وصفى الحواسَّ، وأحَدَّ الذهنَ»

وفي السِّوَاك عدة منافع: يُطيِّب الفم، ويشد اللِّثَةَ، ويقطع البلغم، ويجلو البصرَ، ويذهب بالحَفَر، ويُصحُّ المَعِدَة، ويُصفي الصوت، ويُعين على هضم الطعام، ويُسَهِّل مجاري الكلام، ويُنَشِّطُ للقراءة، والذِّكر والصلاة، ويطرُد النوم، ويُرضي الرَّبَّ، ويُعْجِبُ الملائكة، ويُكثر الحسنات.

ويُستحَبُّ كلَّ وقت، ويتأكد عند الصلاة والوضوء، والانتباهِ من النوم، وتغيير رائحة الفم، ويُستَحب للمفطر والصائم في كل وقت لعموم الأحاديث فيه، ولحاجة الصائم إليه، ولأنه مرضاةٌ للرَّبِّ، ومرضاتُه مطلوبة في الصوم أشدَّ من طلبِها في الفِطر، ولأنه مَطْهَرَةٌ للفم، والطهور للصائم من أفضل أعماله.

وفي «السنن»: عن عامر بن ربيعة رضي الله عنه، قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ ما لا أُحْصي يَستاكُ، وهو صائمٌ[1] .

وقال البخاري: قال ابن عمرَ: يستاكُ أول النَّهار وآخرَه[2] .

---

(١) ضعيف: أخرجه البخاري تعليقًا بصيغة التمريض (٤/ ١٩٦ قبل حديث ١٩٣٤) ووصله أبو داود (٢٣٦٤) والترمذي (٧٢٥) وأحمد (٣/ ٤٤٥ ح١٥٢٥١) من طريق عاصم بن عبيد الله عن عبدالله بن عامر بن ربيعة عن أبيه به. وعاصم ضعيف.

(٢) أخرجه البخاري عن ابن عمر تعليقًا بصيغة الجزم (٤/ ١٩٠قبل حديث ١٩٣٠) وزاد: «ولا يبلع ريقه»، وقال ابن حجر: وصله ابن أبي شيبة عنه بمعناه.

وأجمع الناسُ على أنَّ الصائم يتمضمض وجوبًا واستحبابًا، والمضمضةُ أبلغُ مِنَ السِّواك، وليس لله غرضٌ في التقرُّب إليه بالرائحة الكريهة، ولا هي من جنس ما شُرِعَ التعبد به، وإنما ذكر طِيب الخُلوف عند الله يوم القيامة حثًّا منه على الصوم؛ لا حثًّا على إبقاء الرائحة، بل الصائمُ أحوجُ إلى السِّوَاك من المُفطرِ.

وأيضًا فإنَّ رضوان الله أكبرُ من استطابتِه لخلوف فم الصائم.

وأيضًا فإنَّ محبَّته للسِّوَاك أعظمُ من محبته لبقاء خُلوف فم الصائم.

وأيضًا فإنَّ السِّوَاك لا يمنعُ طيبَ الخُلُوفِ الذي يُزيله السِّوَاكُ عند الله يوم القيامة، بل يأتي الصائمُ يوم القيامة، وخُلوفُ فمِه أطيبُ من المسك علامةً على صيامه، ولو أزاله بالسِّوَاك، كما أنَّ الجريحَ يأتي يوم القيامة، ولونُ دم جُرحه لونُ الدم، وريحُه ريحُ المسك، وهو مأمور بإزالته في الدنيا.

وأيضًا فإنَّ الخُلوف لا يزولُ بالسِّوَاك، فإنَّ سببَه قائم، وهو خُلو المَعِدَة عن الطعام، وإنما يزولُ أثره، وهو المنعقِدُ على الأسنان واللِّثَة.

وأيضًا فإنَّ النبي ﷺ علَّم أُمَّته ما يُسْتَحب لهم في الصيام، وما يُكره لهم، ولم يجعلِ السِّوَاكَ من القسم المكروه، وهو يعلم أنهم يفعلونه، وقد حضَّهم عليه بأبلغ ألفاظِ العموم والشمول، وهم يُشاهدونه يَستاك وهو صائم مرارًا كثيرة تَفُوتُ الإحصاء، ويعلم أنهم يقتدون به، ولم يقل لهم يومًا من الدهر: لا تستاكوا بعد الزوال، وتأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع.. والله أعلم.

سَمْنٌ: روى محمد بن جرير الطبري بإسناده، من حديث صُهيب يرفعُه «**عليكم بألبان البقَر، فإنها شفاءٌ، وسَمْنُها دَواءٌ، ولُحومُها داء**»[1] رواه عن أحمد بن

---

(١) ضعيف: دفاع ضعيف وشيخه عبدالحميد لين، وأخرجه الحاكم (٤/ ٤٠٤) من حديث ابن مسعود، وصححه من طريق سيف بن مسكين عن عبدالرحمن المسعودي عن الحسن بن سعد عن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود عن أبيه قلت: وإسناده ضعيف، رواية عبدالرحمن عن ابن مسعود فيها كلام من جهة السماع، والمسعودي مختلط وسيف ضعيف.

الحسن الترمذي، حدَّثنا محمد بن موسى النسائي، حدَّثنا دَفَّاع بن دَغْفَلٍ السَّـدوسي، عن عبدالحميد بن صَيفي بن صُهيب، عن أبيه، عن جده، ولا يثبت ما في هذا الإسناد.

والسمن حارٌّ رطب في الأُولى، وفيه جِلاء يسير، ولطافة وتفشية الأورام الحادثة مِن الأبدان الناعمة، وهو أقوى من الزُّبد في الإنضاج والتليين، وذكر «جالينوس»: أنه أبرأ به الأورامَ الحادثة في الأُذن، وفي الأرنبة، وإذا دُلِكَ به موضعُ الأسنان، نبتت سريعًا، وإذا خُلِطَ مع عسل ولَوْزٍ مُرٍّ، جلا ما في الصدر والرئة، والكَيموساتِ الغليظة اللَّزِجة، إلا أنه ضار بالمَعِدَة، سِيَّما إذا كان مزاجُ صاحبها بلغميًّا.

وأما سمن البقر والمَعْزِ، فإنه إذا شُرِبَ مع العسل نفع من شرب السُّمِّ القاتل، ومِن لدغ الحيَّات والعقارب، وفي «كتاب ابن السُّني»: عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: لم يَسْتشفِ الناسُ بشيء أفضل مِنَ السمن.

سَمَكٌ: روى الإمام أحمد بن حنبل، وابن ماجه في «سننه»: من حديث عبدالله ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: «**أُحِلَّتْ لنا مَيْتَتانِ ودَمَانِ: السَّمَكُ والجَرَادُ، والكَبِدُ والطِّحَالُ**»[1].

أصنافُ السَّمَك كثيرة، وأجودُه ما لذَّ طعمه، وطابَ ريحُه، وتوسَّط مقدارُه، وكان رقيقَ القشر، ولم يكن صُلبَ اللَّحم ولا يابسه، وكان في ماءٍ عذب جارٍ على الحصباء، ويغتذي بالنبات لا الأقذار، وأصلح أماكنه ما كان في نهر جيد الماء، وكان يأوِي إلى الأماكن الصخرية، ثم الرملية، والمياه الجارية العذبة التي لا قذرَ فيها، ولا حمأة، الكثيرة الاضطراب والتموج، المكشوفة للشمس والرِّياح.

---

(١) ضعيف الإسناد: أخرجه أحمد (٩٧/٢ ح٥٦٩٠) وابن ماجه (٣٢١٨ و٣٣١٤) من طريق عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر مرفوعًا به، وعبدالرحمن ضعيف.

والسَّمَك البحري فاضل، محمود، لطيف، والطري منه بارد رطب، عَسِر الانهضام، يُولِّد بلغمًا كثيرًا، إلا البحريَ وما جرى مجراه، فإنه يُولِّد خلطًا محمودًا، وهو يُخصِبُ البدن، ويزيد في المَنِيِّ، ويُصلح الأمزجة الحارة.

وأما المالح، فأجودُه ما كان قريبَ العهد بالتملُّح، وهو حار يابس، وكلما تقادم عهدُه ازداد حرُّه ويبسه، والسِّلور منه كثير اللزوجة، ويسمى الجِرِّيَّ، واليهودُ لا تأكله. وإذا أُكِلَ طريًّا، كان مليِّنًا للبطن، وإذا مُلِّحَ وعتق وأُكِلَ، صفى قصبة الرئة، وجوَّد الصوتَ، وإذا دُقَّ وَوُضِعَ مِن خارجٍ، أخرج السَّلَى والفضول من عُمق البدن من طريق أنَّ له قوة جاذبة.

وماء ملح الجِرِّيِّ المالح إذا جلسَ فيه مَن كانت به قرحة الأمعاء في ابتداء العِلَّة، وافقه بجذبه الموادَّ إلى ظاهر البدن، وإذا احتُقِنَ به، أبرأ من عِرْق النَّسَا.

وأجودُ ما في السَّمَك ما قرُب من مؤخرها، والطريُّ السمين منه يُخصب البدن لحمُه ووَدَكُه.

وفي «الصحيحين»: من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه قال: «بعثنا النبي ﷺ في ثلاثمائة راكب، وأميرُنا أبو عُبيدة بن الجرَّاح، فأتينا الساحِلَ، فأصابنا جوعٌ شديد، حتى أكلنا الخَبَطَ، فألقى لنا البحرُ حوتًا يقال لها: عنبر، فأكلنا منه نِصفَ شهرٍ، وائتدمنا بوَدَكِه حتى ثابت أجسامُنا، فأخذ أبو عبيدة ضلعًا من أضلاعه، وحمل رَجُلًا على بعيره، ونصبه، فمرَّ تحته»[(١)].

سِلْقٌ: روى الترمذيُّ وأبو داود، عن أُمِّ المُنذِر، قالت: دخل عليَّ رسولُ الله ﷺ ومعه علي رضي الله عنه، ولنا دَوَالٍ معلَّقةٌ، قالت: فجعل رسولُ الله ﷺ يأكُلُ وعليٌ معه يأكُلُ، فقال رسول الله ﷺ: «**مَهْ يا عليّ فإنَّكَ ناقِهٌ**»، قالت: فجعلتُ لهم

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٣٦١ و٥٤٩٤) ومسلم (١٩٣٥ فؤاد) (٤٩١٢ قلعجي) وغيرهما من حديث جابر.

سِلْقًا وشعيرًا، فقال النبي ﷺ: «**يا عليُّ؛ فأصِبْ من هذا، فإنه أوفَقُ لَكَ**». قال الترمذيُّ: حديثٌ حسن غريب [١].

السِّلق حار يابس في الأُولى، وقيل: رطب فيها، وقيل: مُرَكَّبٌ منهما، وفيه برودةٌ ملطِّفة، وتحليلٌ، وتفتيحٌ. وفي الأسود منه قبضٌ ونفعٌ من داء الثعلب، والكَلَف، والحَزَازِ، والثآليل إذا طُلِيَ بمائه، ويقتل القمل، ويُطلَى به القُوبَاء مع العسل، ويفتح سُدَدَ الكَبِدِ والطِّحال.

وأسودُه يَعقِلُ البطن، ولا سِيَّما مع العدس، وهما رديئان، والأبيضُ: يُلَيِّن مع العدس، ويُحْقَن بمائه للإسهال، وينفع من القُولَنْج مع المَرِيِّ والتَّوَابِل

وهو قليل الغذاء، رديء الكَيْمُوس، يحرق الدمَ، ويُصلحه الخل والخَرْدَل، والإكثار منه يُولِّد القبض والنفخ.

حرف الشين

شُونيزٌ: هو: الحبَّة السوداء، وقد تقدَّم في حرف الحاء.

شُبْرُمٌ: روى الترمذيُّ وابن ماجه في «سننهما»: من حديث أسماء بنت عُمَيْس، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**بماذا كُنْتِ تَسْتَمْشِينَ؟**» قالت: بالشُّبْرُم. قال: «**حارٌّ جارٌّ**» [٢].

الشُّبْرُمُ شجر صغير وكبير، كقامة الرجل وأرجح، له قُضبانٌ حُمر ملمَّعة ببياض، وفي رءوس قضبانه جُمَّةٌ مِن وَرَق، وله نَوْرٌ صِغار أصفرُ إلى البياض، يسقط ويخلفه مراودُ صِغار فيها حَبٌّ صغير مثل البُطْم، في قدره، أحمرُ اللَّون، ولها عروقٌ عليها قُشورٌ حُمر، والمستعمَل منه قِشْرُ عرُوقه، ولبنُ قضبانه.

---

(١) حسن: أخرجه أبو داود وابن ماجه وأحمد والترمذي وقد سبق.

(٢) ضعيف: أخرجه الترمذي (٢٠٨٨) وابن ماجه (٣٤٦١) وقد سبق.

وهو حارٌّ يابس في الدرجة الرابعة، ويُسَهِّلُ السوداء، والكَيْمُوسات الغليظة، والماءَ الأصفر، والبلغم، مُكْرِبٌ، مُغَثٍّ، والإكثارُ منه يقتل، وينبغي إذا استُعمِلَ أن يُنقَعَ في اللَّبن الحليب يومًا وليلة، ويُغيَّرَ عليه اللَّبنُ في اليوم مرتين أو ثلاثًا، ويُخْرَج، ويُجَفَّفُ في الظل، ويُخلَطُ معه الورود والكَثِيراءُ، ويُشرب بماء العسل، أو عصير العِنَب، والشَّرْبَةُ مِنه ما بيْنَ أربع دوانِق إلى دانِقَيْن على حسب القوة، قال حُنَيْن: أمَّا لبنُ الشُّبْرُم، فلا خيرَ فيه، ولا أرى شُربه ألبتة، فقد قَتَلَ به أطباءُ الطُّرقاتِ كثيرًا من الناس

شَعِيرٌ: روى ابن ماجه: من حديث عائشة، قالت: كان رسولُ الله ﷺ إذا أخذ أحدًا من أَهْلِهِ الوَعْكُ، أَمَرَ بالحَسَاءِ مِنَ الشَّعيرِ، فصُنِعَ، ثم أمرهم فَحَسَوْا مِنْهُ، ثم يقول: «**إنَّه لَيَرْتُو فُؤَادَ الحزينِ ويَسْرُو فُؤَادَ السَّقِيم كما تَسْرُو إحداكُنَّ الوَسَخَ بالماءِ عن وَجْهِهَا**»[1].

ومعنى «**يرتوه**»: يشُدُّه ويُقوِّيه. و «**يَسرو**»: يكشِفُ ويُزِيلُ.

وقد تقدَّم أنَّ هذا هو ماء الشعير المغلي، وهو أكثرُ غِذاءً من سويقه، وهو نافع للسُّعال، وخشونةِ الحلق، صالح لقَمْع حِدَّة الفُضول، مُدِرٌّ للبَوْلِ، جَلاء لما في المَعِدَة، قاطِعٌ للعطش، مُطْفِئ للحرارة، وفيه قوة يجلو بها ويُلَطِّف ويُحَلِّل.

وصفته: أن يُؤخذ مِن الشعير الجيدِ المرضوضِ مقدارٌ، ومن الماء الصافي العذبِ خمسةُ أمثاله، ويُلقى في قِدْر نظيف، ويُطبخ بنار معتدلة إلى أن يَبقى منه خُمُساه، ويُصفَّى، ويُستعملَ منه مقدار الحاجة مُحَلا.

شِـــوَاءٌ: قال الله تعالى في ضيافة خليـله إبراهيم عليه السلام لأضيافه: ﴿ فَمَا لَبِثَ أَن جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ [هود : ٦٩].

---

(١) **ضعيف الإسناد**: أخرجه الترمذي (٢٠٤٦) وابن ماجه (٣٤٤٥) وقد سبق.

و«الحَنِيذ»: المشوي على الرَّضْفِ، وهي الحجارةُ المحماة.

وفي الترمذي: عن أُمِّ سلمة رضي الله عنها، «أنها قرَّبت إلى رسول الله ﷺ جنبًا مشويًّا، فأكل منه ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ». قال الترمذي: حديثٌ صحيح [١].

وفيه أيضًا: عن عبدالله بن الحارث، قال: أكلنا مع رسول الله ﷺ شِواءً في المسجد [٢]. وفيه أيضًا: عن المغيرَة بن شُعبة قال: ضِفتُ مع رسول الله ﷺ ذات ليلة، فأمر بجنبٍ، فشُوِيَ، ثم أخذ الشَّفْرَة، فجعل يَحُزُّ لي بها منه، قال: فجاء بلال يُؤذِّن للصلاة، فألقى الشَّفْرَة فقال: «**مَا لَه تَرِبَتْ يَدَاهُ**» [٣].

أنفع الشِّواء شِواء الضأن الحَوْلِيِّ، ثم العِجلِ اللَّطيف السمين، وهو حارٌّ رطب إلى اليبوسة، كثيرُ التوليد للسَّوداء، وهو من أغذية الأقوياء والأصحاء والمرتاضين، والمطبوخُ أنفع وأخف على المعدة، وأرطبُ منه، ومن المُطجَّن.

وأردؤه المشوي في الشمس، والمشوي على الجمر خير من المشوي باللَّهب، وهو الحَنِيذ.

شَحْمٌ: ثبت في «المسند» عن أنس« أنَّ يهوديًّا أضاف رسولَ الله ﷺ، فقدَّم له

---

(١) **صحيح**: أخرجه الترمذي في «السنن» (١٨٣٦) وفي «الشمائل» (١٦٣) والنسائي في (١/ ١٠٨) وأحمد (٦/ ٣٠٧ح٢٦٠٨٢) من طريق ابن جريج عن محمد بن يوسف عن عطاء بن يسار عن أم سلمة به.

(٢) **ضعيف الإسناد**: أخرجه الترمذي في «الشمائل» (١٦٤) وابن ماجه (٣٣١١) وأحمد (٤/ ١٩٠ح١٧٢٤٩) من طريق ابن لهيعة عن سليمان بن زياد عن عبدالله بن الحارث، وإسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة. لكن صح أكل الصحابة للحم في المسجد وانظر تعليقي على «الشمائل».

(٣) **صحيح**: أخرجه الترمذي في «الشمائل» (١٦٥) وأبو داود (١٨٨) وأحمد (٤/ ٢٥٢ و٢٥٥ ح١٧٧٤٧ و١٧٧٧٢) من طريق وكيع عن مسعر عن جامع بن شداد عن المغيرة بن عبدالله عن المغيرة بن شعبة به.

خُبزَ شَعِيرٍ، وإهالَةً سَنِخَةً»[١]، و«الإهالة»: الشَّحْم المذاب، والألْية. و«السَّنِخَةُ»: المتغيرة.

وثبت في «الصحيح»: عن عبدالله بن مُغَفَّل، قال:« دُلِّي جِرَابٌ من شَحْمٍ يَوْمَ خَيْبَرَ، فالتزمتُه وقلتُ: والله لا أُعطي أحدًا منه شيئًا، فالتفتُّ، فإذا رسولُ الله ﷺ يَضْحَكُ، ولم يقل شيئًا»[٢].

أجود الشحم ما كان مِن حيوان مكتمل، وهو حارٌّ رطب، وهو أقلُّ رطوبةً من السمن، ولهذا لو أُذيب الشحمُ والسمن كان الشَحمُ أسرعَ جمودًا.

وهو ينفع من خشونة الحلق، ويُرخي ويعفن، ويُدفع ضرره باللَّيْمون المملُوح، والزنجبيل.

وشحمُ المَعز أقبضُ الشحوم، وشحم التُّيوس أشدُّ تحليلاً، وينفع مِن قروح الأمعاء، وشحمُ العَنز أقوى في ذلك، ويُحتقَن به للسَّحَج والزَّحِير[٣].

حرف الصاد

صَلاَةٌ: قال اللهُ تعالى: ﴿ وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾[البقرة : ٤٥].

---

(١) **صحيح**: أخرجه أحمد (٣/ ٢١٠ و٢٧٠ ح١٢٧٨٩ و١٣٤٤٨) من طريق أبان بن يزيد العطار عن قتادة عن أنس به، وإسناده صحيح.وأخرجه بنحوه البخاري (٢٥٠٨) والترمذي في «السنن» (١٢١٩) وفي «الشمائل» (٣٣٢) وأحمد (٣/ ١٣٣ و٢٠٨ ح١١٩٥٢ و١٢٧٥٧) من حديث أنس وليس فيه دعوة اليهودي.

(٢) **صحيح**: أخرجه البخاري (٣١٥٣) ومسلم (١٧٧٢ فؤاد) (٤٥٢٤ قلعجي) وغيرهما.

(٣) **السحج**: مرض معوي مؤلم سببه انحراف أحد الأخلاط (تذكره داود ٣/ ٢١) والزَّحير أو الزُّحار مرض يتميز بتبرز متقطع معظمه دم ومخاط ويصحبه ألم وتعن (الوجيز ص ٢٨٦).

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ إِنَّ اللهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾[البقرة : ١٥٣].

وقال تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاَةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لاَ نَسْئَلُكَ رِزْقًا نَّحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى﴾[طه : ١٣٢]

وفي «السنن»: «كان رسول الله ﷺ إذا حَزَبَهُ أمْرٌ، فَزِعَ إلى الصَّلاةِ»[1].

وقد تقدَّم ذكر الاستشفاء بالصلاة من عامة الأوجاع قبل استحكامها.

والصلاة مجلبةٌ للرزق، حافظة للصحة، دافعة للأذى، مطردة للأدواء، مقوِّية للقلب، مبيِّضة للوجه، مُفْرِحةٌ للنفس، مُذهبة للكسل، منشِّطةٌ للجوارح، ممدَّة للقُوَى، شارحِة للصَّدر، مغذِّية للروح، مُنوِّرة للقلب، حافِظةٌ للنعمة، دافعة للنقمة، جالبة للبركة، مُبعِدة من الشيطان، مُقرِّبة من الرحمن.

وبالجملة.. فلها تأثير عجيب في حفظ صحة البدن والقلب، وقواهما، ودفع المواد الرديئة عنهما، وما ابتُلي رجلان بعاهةٍ أو داءٍ أو محِنةٍ أو بَليةٍ إلا كان حظُّ المُصَلِّي منهما أقلَّ، وعاقبتُه أسلم.

وللصلاة تأثيرٌ عجيب في دفع شُرور الدنيا، ولا سِيَّما إذا أُعطيت حقها من التكميل ظاهرًا وباطنًا، فما استُدْفِعَتْ شرورُ الدُّنيا والآخرة، ولا استُجْلِبَت مصالحُهُمَا بمثل الصلاة، وسِرُّ ذلك أنَّ الصلاة صِلةٌ بالله عَزَّ وجَلَّ، وعلى قدر صِلَةِ العبدبربه عَزَّ وجَلَّ تُفتح عليه من الخيرات أبوابُها، وتُقطعُ عنه من الشرور أسبابُها، وتُفِيضُ عليه موادَ التوفيق مِن ربه عَزَّ وجَلَّ، والعافية والصحة، والغنيمة والغِنى،

(١) ضعيف الإسناد: أخرجه أحمد وأبو داود وقد سبق رقم ٢٤٦.

والراحة والنعيم، والأفراح والمسرَّات، كلها محضرةٌ لديه، ومسارِعةٌ إليه.

صَبْرٌ: «**الصبر نِصفُ الإيمان**»(١) فإنَّهُ ماهِيَّة مُركَّبة من صبر وشكر، كما قال بعضُ السَّلَف: الإيمانُ نصفان: نِصفٌ صَبْرٌ، ونِصفٌ شكرٌ، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾[إبراهيم : ٥].

والصَّبْرُ من الإيمان بمنزلة الرأسِ مِنَ الجَسَدِ، وهو ثلاثةُ أنواع: صَبْرٌ على فرائض الله، فلا يُضَيِّعُها، وصبرٌ عن محارمه، فَلا يرتكِبُها، وصبرٌ على أقضيته وأقداره، فلا يتسخَّطُها، ومَن استكمَلَ هذهِ المراتبَ الثلاث، استكمَل الصبرَ. ولذةُ الدنيا والآخرة ونعيمها، والفوزُ والظفرُ فيهما، لا يَصِل إليه أحدٌ إلا على جِسْر الصبر، كما لا يَصِلُ أحد إلى الجنَّةِ إلا على الصِّراطِ، قال عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه: خيرُ عيشٍ أدركناه بالصَّبْرِ.

وإذا تأملتَ مراتِبَ الكمال المكتسَب في العالَمِ، رأيتَها كلها مَنُوطةً بالصَّبْرِ، وإذا تأملتَ النُّقصان الذي يُذَمُّ صاحبُه عليه، ويدخُل تحتَ قُدرته، رأيتَه كله مِن عدم الصبر، فالشجاعةُ والعِفَّةُ، والجودُ والإيثارُ، كلُّه صبرُ ساعة.

فالصَّبْرُ طِلَّسْمٌ عَلَى كَنْزِ الْعُلَى مَنْ حَلَّ ذَا الطِّلَّسْمَ فَازَ بِكَنْزِهِ

وأكثرُ أسقام البدن والقلب، إنما تنشأ عن عدم الصبر، فما حُفِظَتْ صِحَةُ القلوب والأبدان والأرواح بمثل الصَّبْرِ، فهو الفاروق الأكبر، والتِّرياق الأعظم، ولو لم يكن فيه إلا معيةُ الله مع أهله، فإنَّ الله مع الصابرين ومحبتُه لهم، فإنَّ الله يُحب الصابرين، ونصرُهُ لأهله، فإنَّ النصرَ مع الصَّبْرِ، وإنه خير لأهله، ﴿وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ﴾[النحل : ١٢٦]، وإنه سببُ الفلاح: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا

(١) **ضعيف**: أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٣٤) والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٢٢٦) وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٨١٥) وإسناده ضعيف لضعف محمد بن خالد المخزومي وانظر (الزهد) للبيهقي (ص٣٦١-٣٦٣ ح٩٨٤ و٩٨٥) و«لسان الميزان» (٥/ ١٥٧).

وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَاتَّقُواْ اللهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[آل عمران : ٢٠٠]

صَبِر: روى أبو داود في كِتاب «المَرَاسيل» من حديث قيس بن رافع القَيْسيِّ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**ماذا في الأَمَرَّيْن من الشِّفَاءِ ؟! الصَّبِرُ والثُّفَّاءُ**» [(١)].

وفي «السنن» لأبي داود: من حديث أُمِّ سَلَمَة، قالت: دخلَ علي رسولُ الله ﷺ، حين تُوفي أبو سلمةَ، وقد جعلتُ عليّ صبرًا، فقال: «**ماذا يا أُمَّ سلمةَ؟**» فقلت: إنَما هو صَبِرٌ يا رسولَ الله، ليس فيه طيبٌ، قال: «**إنَّهُ يَشُبُّ الوَجْهَ، فَلا تجعليه إلا بالليل**» ونَهى عنه بالنهار [(٢)].

الصَّبِرُ كثيرُ المنافع، لا سِيَّما الهنديَّ منه، يُنقِّي الفُضول الصفراوية التي في الدماغ وأعصابِ البصر، وإذا طُلِيَ على الجبهة والصُّدغ بدُهن الورد، نفع من الصُّدَاع، وينفع من قُروح الأنف والفم، ويُسهل السَّوداء والماليخُولْيا.

والصَّبِرُ الفارسي يُذكي العقل، ويُمِدُّ الفؤاد، ويُنقِّي الفُضُول الصفراويةَ والبلغميَّةَ مِن المَعِدَة إذا شُرِبَ منه مِلْعقتان بماء، ويردُّ الشهوةَ الباطلة والفاسدة، وإذا شُرِب في البرد، خِيف أن يُسهل دمًا

صَوْمٌ: الصوم جُنَّةٌ من أدواء الروح والقلب والبدن، منافِعُه تفوت الإحصاء، وله تأثيرٌ عجيب في حفظ الصحة، وإذابةِ الفضلاتِ، وحبْسِ النفسِ عن تناول مؤذياتها، ولا سِيَّما إذا كان باعتدالٍ وقصدٍ في أفضلِ أوقاته شرعًا، وحاجَةُ البدنِ إليه طبعًا.

ثم إنَّ فيه من إراحة القُوَى والأعضاء ما يحفظُ عليها قُواها، وفيه خاصيةٌ

---

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٤٧٩) وقد سبق.

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٣٠٥) والنسائي (٦/ ٢٠٤) من طريق المغيرة بن الضحاك عن أم حكيم بنت أسيد عن أمها عن مولاة لها عن أم سلمة وإسناده ضعيف جدًّا الضحاك وأم حكيم وأمها ومولاتها مجاهيل.

تقتضي إيثارَه، وهي تفريحُه للقلب عاجلاً وآجلًا، وهو أنفعُ شيء لأصحاب الأمزجة البارِدةِ والرطبة، وله تأثيرٌ عظيم في حفظ صحتهم.

وهو يدخلُ في الأدوية الروحانية والطبيعية، وإذا راعى الصائمُ فيه ما ينبغي مراعاتُه طبعًا وشرعًا، عظُمَ انتفاعُ قلبه وبدنه به، وحبس عنه الموادَّ الغريبةَ الفاسدةَ التي هو مستعدٌ لها، وأزال الموادَّ الرديئة الحاصلة بحسب كماله ونقصانه، ويحفظ الصائمَ مما ينبغي أن يُتحفَّظَ منه، ويُعينه على قيامه بمقصود الصوم وسرّه وعلته الغائية، فإن القصدَ منه أمر آخر وراءَ تركِ الطعام والشراب، وباعتبار ذلك الأمر اختُصَّ من بين الأعمال بأنه لله سبحانه، ولـمَّا كان وقايةً وجُنَّةً بين العبدوبين ما يؤذي قلبه وبدنه عاجلاً وآجلًا، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[البقرة : ١٨٣]. فأحدُ مقصودَي الصيام الجُنَّةُ والوِقاية، وهي حِمية عظيمةُ النفع.

والمقصودُ الآخر: اجتماعُ القلب والهم على الله تعالى، وتوفيرُ قُوَى النفس على محابِّه وطاعته، وقد تقدَّم الكلامُ في بعض أسرار الصوم عند ذكر هَدْيه ﷺ فيه.

حرف الضاد

ضَـب:ثبت في «الصحيحين» من حـديث ابن عباس، أنَّ رسولَ الله ﷺ سُئل عنه لَّما قُدِّم إليه، وامتنعَ من أكله: أحرامٌ هو ؟ فقال: «**لا، ولكنْ لم يكن بأَرضِ قَوْمِي، فأجِدُنِي أَعافُهُ**» وأُكِلَ بين يديه وعلى مائدته وهو يَنْظُرُ [(١)].

وفي «الصحيحين» من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، عنه ﷺ أنه قال: «**لا أُحِلُّه ولا أُحَرِّمُه**» [(٢)].

---

(١) صحيح أخرجه البخاري (٥٥٣٧) ومسلم (١٩٤٦ فؤاد) (٤٩٤٦ قلعجي) وقد سبق.

(٢) صحيح بلفظ:«لا آكله ولا أحرمه»: أخرجه البخاري (٥٥٣٦) ومسلم (١٩٤٥ فؤاد) (٤٩٣٨ قلعجي) وغيرهما من حديث ابن عمر مرفوعًا، وأما لفظ: «**لا أحله**» فشاذ وانظر كلام الحافظ في «فتح الباري» (٩/ ٦٧٦).

وهو حارٌّ يابس، يُقوِّي شهوة الجماع، وإذا دُقَّ، ووُضِعَ على موضع الشَّوْكة اجتذَبها.

ضِفْدعٌ: قال الإمام أحمدُ: الضِّفدَعُ لا يَحِل في الدواء، نهى رسولُ الله ﷺ عن قتلها، يريدُ الحديثَ الذي رواهُ في «مسنده» من حديث عبد الرحمن بن عثمان رضي الله عنه «أنَّ طبيبًا ذكر ضِفدعًا في دواء عندَ رسول الله ﷺ فنهاه عن قتلها»(١).

قال صاحب القانون: مَن أكل مِن دم الضِّفْدَع أو جِرمه، ورِم بدنُه، وكَمَدَ لونُه، وقذف المَنِيَّ حتى يموت، ولذلك ترك الأطباءُ استعماله خوفًا من ضرره.

وهي نوعان: مائيَّة وتُرابيَّة، والترابية يقتل أكلُها.

حرف الطاء

طِيبٌ: ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**حُبِّبَ إليَّ من دُنياكُم: النِّساءُ والطِّيبُ، وجُعلتْ قُرَّةُ عَيْني في الصَّلاة**»(٢).

وكان ﷺ يُكثِرُ التطيُّبَ، وتشتدُّ عليه الرائحةُ الكريهة، وتَشُقُّ عليه.

والطِّيبُ غِذَاءُ الروح التي هي مطيةُ القُوَى، تتضاعف وتزيدُ بالطِّيبِ، كما تزيدُ بالغذاء والشراب، والدَّعَةِ والسرورِ، ومعاشرةِ الأحبةِ، وحدوثِ الأُمور المحبوبة، وغَيبةِ مَن تَسُرُّ غَيبتُه، ويَثقُلُ على الروح مشاهدتُه، كالثُّقلاء والبُغَضاء، فإنَّ مُعاشرتهم تُوهِنُ القُوَى، وتَجلب الهم والغم، وهي للروح بمنزلة الحُمَّى للبدن، وبمنزلة الرائحة الكريهة، ولهذا كان مما حبَّبَ الله سبحانَه الصحابةَ بنهيهم عن التخلُّق بهذا الخُلُق في معاشرة رسول الله ﷺ لتأذِّيه بذلك، فقال: ﴿إِذَا دُعِيتُمْ

---

(١) حسن: أخرجه أحمد وغيره من حديث عبدالرحمن بن عثمان به ووقع هنا بالأصل: عثمان بن عبدالرحمن وهو قلب. والحديث سبق تخريجه.

(٢) صحيح: أخرجه النسائي وأحمد وغيرهما وقد سبق، وانظر تعليقي على «أخلاق النبي ﷺ لأبي الشيخ (٢٣٧ و٢٣٨ و٧٢٥ و٧٢٦).

فَادْخُلُواْ فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُواْ وَلاَ مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ * إِنَّ ذٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النبي فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ، وَاللهُ لاَ يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ﴾[الأحزاب: ٥٣]

والمقصود أنَّ الطِّيب كان من أحبِّ الأشياء إلى رسولِ الله ﷺ، وله تأثيرٌ في حفظ الصحة، ودفع كثير من الآلام وأسبابها، بسبب قوة الطبيعة به.

طِينٌ: ورد في أحاديث موضوعة لا يَصِحُّ منها شيء مثل حديث: «**مَنْ أكل الطِّينَ، فقد أعانَ على قتلِ نفسِه**». ومثلُ حديث: «**يا حُمَيْراء؛ لا تأكلي الطِّينَ فإنه يَعصِمُ البَطْنَ، ويُصَفِّرُ اللَّونَ، ويُذهِبُ بَهاءَ الوَجْهِ**»[1].

وكلُّ حديث في الطين فإنه لا يصح، ولا أصلَ له عن رسول الله ﷺ، إلا أنه رديءٌ مؤذٍ، يسُدّ مجاري العروق، وهو بارد يابس، قويُّ التجفيف، ويمنع استطلاقَ البطن، ويُوجب نفْثَ الدَّم وقروحَ الفم.

طَلْحٌ: قال تعالى: ﴿وَطَلْحٍ مَّنْضُودٍ﴾[الواقعة: ٢٩]، قال أكثر المفسِّرين: هو المَوْز. و«**المنضودُ**»: هو الذي قد نُـضِّدَ بعضُه على بعض، كالمُشْط.

وقيل: «**الطلحُ**»: الشجرُ ذو الشَّوْك، نُضِّدَ مكان كل شَوْكة ثمرة، فثمرُه قد نُضِّدَ بعضُه إلى بعض، فهو مثل الموز، وهذا القولُ أصح، ويكون مَن ذكر الموزَ من السَّلَف أراد التمثيل لا التخصيصَ.. والله أعلم.

وهو حارٌّ رطب، أجودُه النضيج الحلو، ينفع مِن خشونة الصدر والرئة والسُّعال، وقروح الكُلْيَتَيْن، والمثانة، ويُدِرُّ البَوْل، ويزيد في المَنِيِّ، ويُحَرِّكُ الشهوة للجماع، ويُلَيِّن البطن، ويُؤكل قبل الطعام، ويَضر المَعِدَة، ويزيد في الصفراء والبلغم، ودفعُ ضرره بالسكر أو العسل.

طَلْعٌ: قال تعالى: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ﴾[ق: ١٠]، وقال تعالى:

---

(١) موضوع: هو والذي قبله، وانظر «الموضوعات» لابن الجوزي (١٥٦٥-١٥٧٦) بتحقيقي.

﴿وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾[الشعراء: ١٤٨]

طلعُ النخل: ما يبدو من ثمرته في أول ظهوره، وقشرُه يسمى الكُفُرَّى، و«**النضيدُ**»: المَنْضود الذي قد نُضِّدَ بعضُه على بعض، وإنما يُقال له

«**نضيدٌ» ما دام في كُفُرَّاه**، فإذا انفتح فليس بنضيد.

وأما «الهضيم»: فهو المنضم بعضُه إلى بعض، فهو كالنضيد أيضًا، وذلك يكون قبل تَشَقُّقِ الكُفُرَّى عنه.

والطلع نوعان: ذكرٌ وأُنثى، والتلقيح هو أن يُؤخَذ من الذكر وهو مثلُ دقيق الحِنطة فيُجعل في الأُنثى، وهو «**التأْبير**»، فيكون ذلك بمنزلة اللقاح بين الذكر والأُنثى.

وقد روى مسلم في «صحيحه»: عن طلحةَ بن عُبيد الله رضي الله عنه، قال: «مررتُ مع رسول الله ﷺ في نخلٍ، فرأى قومًا يُلَقِّحُونَ، فقال: «**ما يصنعُ هؤلاء؟**» قالوا: يأْخُذون من الذكر فيجعلونه في الأُنثى. قال:

«**ما أَظُنُّ ذلك يُغني شيئًا**»، فبلغهم، فتركوه، فلم يَصْلُحْ، فقال النبي ﷺ: «**إنما هُوَ ظَنٌّ، فإن كان يُغني شيئًا، فاصنَعوهُ، فإنَّما أنا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، وإنَّ الظَنَّ يُخطِئ ويُصيبُ، ولكنْ ما قلتُ لكم عنِ الله عَزَّ وجَلَّ، فلن أكذِبَ على الله**»[1].. انتهى.

طلعُ النخل ينفع من الباه، ويَزيد في المُباضَعة. ودقيقُ طلعه إذا تحمَّلتْ به المرأةُ قبل الجِماع أعان على الحَبَل إعانةً بالغة، وهو في البرودة واليُبوسة في الدرجة الثانية، يُقَوِّي المَعِدَة ويُجَفِّفها، ويُسَكِّن ثائرة الدم مع غلظةٍ وبطءِ هضم.

---

(١) **صحيح**: أخرجه مسلم (٢٣٦١ فؤاد) (٦٠١١ قلعجي) وابن ماجه (٢٤٧٠) من حديث طلحة ابن عبيد الله به وأخرجه مسلم (٢٣٦٢ فؤاد) من حديث رافع بن خديج وبنحوه (٢٣٦٣) من حديث عائشة ومن حديث أنس.

ولا يحتمِلُه إلا أصحابُ الأمزجة الحارَّة، ومَن أكثَرَ منه فإنه ينبغي أن يأخذ عليه شيئًا من الجُوَراشات الحارَّة، وهو يَعقِلُ الطبع، ويُقوِّي الأحشاء، والجُمَّارُ يجري مجراه، وكذلك البلحُ، والبُسْرُ، والإكثارُ منه يضرُّ بالمَعِدَة والصدر، وربما أورث القُولَنْج، وإصلاحُه بالسمن، أو بما تقدَّم ذكرُه.

حرف العين

عِنَبٌ: في «**الغَيْلانيَّات**» من حديث حَبيب بن يَسَار، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: رأيتُ رسـولَ الله ﷺ يأكلُ العِنبَ خَرْطًا [(١)].

قال أبو جعفر العقيليُّ: لا أصلَ لهذا الحديث، قلتُ: وفيه داودُ بن عبدالجبار أبو سُلَيم الكوفيُّ، قال يحيى بن مَعين: كان يكذب.

ويُذكر عن رسول الله ﷺ: أنه كان يُحبُّ العنبَ والبِطيخَ.

وقد ذكر الله سبحانه العِنَبَ في ستة مواضع مِن كتابه في جملة نعمه التي أنعم بها على عباده في هذه الدار وفي الجَنَّة [(٢)]، وهو من أفضلِ الفواكه وأكثرِها منافعَ، وهو يُؤكل رطبًا ويابسًا، وأخضرَ ويانعًا، وهو فاكهةٌ مع الفواكه، وقوتٌ مع الأقواتِ، وأُدمٌ مع الإدام، ودواءٌ مع الأدوية، وشرابٌ مع الأشربة، وطبعُه طبعُ الحَبَّات: الحرارة والرطوبةُ، وجيدُه الكُبَّارُ المائيُّ، والأبيضُ أحمدُ من الأسود إذا تساويا في الحلاوة، والمتروكُ بعد قطفه يومين أو ثلاثة أحمدُ من المقطوف في يومه، فإنه مُنفِخ مُطلِق للبطن، والمعلَّقُ حتى يَضمُرَ قشره جيدٌ للغذاء، مقوٍّ للبدن، وغِذاؤه كغذاء التِّين والزَّبيب، وإذا أُلقِي عَجَمُ العِنَب كان أكثر تليينًا للطبيعة، والإكثارُ منه

---

(١) موضوع أخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٣٤) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٤٦٠) والمتهم به داود بن عبدالجبار، وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٣٨) وعزاه للطبراني وأعله بزياد بن المنذر وقال: وهو كذاب.

(٢) ورد ذكر العنب في القرآن إفرادًا وجمعًا في أحد عشر موضعًا «معجم ألفاظ القرآن» (٢/ ٧٩).

مصدع للرأس، ودفع مضرته بالرُّمَّان المُزّ.

ومنفعةُ العِنَب يُسَهِّل الطبع، ويُسَمِّن، ويَغذو جيدُه غِذاءً حسنًا، وهو أحدُ الفواكه الثلاث التي هي ملوك الفواكه، هو والرُّطَب والتين.

عَسَلٌ:قد تقدَّم ذكر منافعه.

قال ابن جُرَيْج: قال الزُّهريُّ: عليك بالعسل، فإنه جيد للحفظ.

وأجودُه:أصفاه وأبيضُه، وألينُه حِدّةً، وأصدقه حلاوةً، وما يُؤخذ من الجبال والشجر له فضلٌ على ما يُؤخذ من الخلايا، وهو بحسب مرعَى نَحْلِه

عَجْوَةٌ:في «الصحيحين»: من حديث سعد بن أبي وقَّاص رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «**مَن تَصَبَّحَ بِسَبْعِ تَمَراتٍ عَجْوَةٍ، لَمْ يَضُرَّهُ ذلك اليومَ سُمٌّ ولا سِحْرٌ**» (١).

وفي «سنن النسائى» وابن ماجه: من حديث جابر، وأبي سعيد رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: «**العَجْوَةُ مِنَ الجَنَّةِ، وهي شِفاءٌ مِنَ السُّمِّ، والكَمْأةُ مِنَ المَنِّ، وماؤها شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ**» (٢).

وقد قيل: إنَّ هذا في عجوة المدينة، وهي أحدُ أصناف التمر بها، ومن أنفع تمر

---

(١) **صحيح**:أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما وقد سبق.

(٢) **حسن الإسناد**:أخرجه الترمذي (٢٠٧٣) من طريق سعيد بن عامر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعًا به، وقال الترمذي: وهذا حديث حسن غريب. **قلت**: وله طريق أخرى عن أبي هريرة أخرجها الترمذي (٢٠٧٥) وابن ماجه (٣٤٥٥) وهي ضعيفة. وأما رواية جابر وأبي سعيد الخدري فأخرجها ابن ماجه (٣٤٥٣) وأحمد (٣/٤٨) من طريق شهر بن حوشب وهو متكلم فيه، وقال البوصيري: قيل: الصواب عن شهر عن أبي هريرة. **قلت**: وأخرجه ابن ماجه (٣٤٥٣ مكرر) من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد. وفي إسناده سعيد بن مسلمة بن هشام وهو ضعيف. وأصلح طرقه طريق محمد بن عمرو عند الترمذي، وأما ذكر الكمأة فصحيح وسيأتي.

الحجاز على الإطلاق، وهو صِنف كريم، ملذذ، متين للجسم والقوة، مِن ألين التمر وأطيبه وألذه.

وقد تقدَّم ذكرُ التمر وطبعه ومنافعه في حرف التاء، والكلامُ على دفع العَجْوَة للسُّمِّ والسِّحْر، فلا حاجة لإعادته.

عَنبَرٌ: تقدَّم في «الصحيحين» من حديث جابر، في قصة أبي عُبيدةَ، وأكلِهم من العنبر شهرًا، وأنهم تزوَّدُوا من لحمه وشَائِقَ إلى المدينة، وأرسلوا منه إلى النبي ﷺ،[١] وهو أحدُ ما يدل على أنَّ إباحة ما في البحر لا يَختصُّ بالسمك، وعلى أن ميتته حلال.

واعتُرِضَ على ذلك بأنَّ البحر ألقاه حيًّا، ثم جَزَرَ عنه الماء، فمات، وهذا حلال، فإنَّ موتَه بسبب مفارقته للماء، وهذا لا يَصِحُّ، فإنهم إنما وجدوه ميتًا بالساحل، ولم يُشاهدوه قد خرج عنه حيًّا، ثم جَزَرَ عنه الماء.

وأيضًا: فلو كان حيًّا لما ألقاه البحر إلى ساحله، فإنه من المعلوم أنَّ البحرَ إنما يقذِفُ إلى ساحله الميتَ من حيواناته لا الحيَّ منها.

وأيضًا: فلو قُدِّرَ احتمالُ ما ذكروه لم يجز أن يكون شرطًا في الإباحة، فإنه لا يُباح الشيء مع الشك في سبب إباحته، ولهذا مَنَعَ النبي ﷺ من أكل الصيد إذا وجده الصائدُ غريقًا في الماء للشك في سبب موته، هل هو الآلة أم الماء ؟

وأما العنبرُ الذي هو أحدُ أنواع الطِّيب، فهو مِن أفخر أنواعه بعد المسك، وأخطأ مَن قدَّمه على المسك، وجعله سيدَ أنواع الطِّيب، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال في المِسْك: «**هُوَ أَطْيَبُ الطِّيب**»[٢]، وسيأتي إن شاء الله تعالى ذكرُ الخصائص والمنافع التي خُصَّ بها المسكُ، حتى إنه طِيبُ الجَنَّة، والكُثبانُ التي هي مقاعدُ الصِّدِّيقين

---

(١) صحيح: أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما وسبق في الكلام عن السمك.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٢٥٢ فؤاد) (٥٧٧٢ قلعجي) وأبو داود (٣١٥٨) والترمذي (٩٩٣ و٩٩٤) والنسائي (٤/ ٣٩و٤٠) و(٨/ ١٥١) من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعًا به.

هناكَ مِن مِسْكٍ لا من عَنبرٍ.

والذي غَرَّ هذا القائل أنه لا يدخله التغير على طول الزمان، فهو كالذهب، وهذا يَدُلُّ على أنه أفضل من المسك، فإنه بهذه الخاصية الواحدة لا يُقاوِم ما في المسك من الخواص.

وبعد.. فضروبُه كثيرة، وألوانه مختلفة، فمنه الأبيضُ، والأشهبُ، والأحمرُ، والأصفرُ، والأخضرُ، والأزرقُ، والأسودُ، وذو الألوان.

وأجودُه: الأشهب، ثم الأزرق، ثم الأصفر. وأردؤه: الأسود.

وقد اختلف الناسُ في عُنصره، فقالت طائفة: هو نبات يَنبُت في قعر البحر، فيبتلِعُه بعض دوابه، فإذا ثَمِلَتْ منه قَذَفَتْه رَجِيعًا، فيقذِفُه البحر إلى ساحله.

وقيل: طَلٌّ ينزل من السماء في جزائر البحر، فتُلقيه الأمواج إلى الساحل.

وقيل: رَوثُ دابة بحرية تُشبه البقرة.

وقيل: بل هو جُفَاء من جُفَاء البحر، أي: زَبَدٌ.

وقال صاحب «القانون»: هو فيما يُظَن ينبع مِن عَيْن في البحر، والذي يُقال: إنه زَبَد البحر، أو روثُ دابة بعيدٌ.. انتهى.

ومزاجه حار يابس، مقوٍّ للقلب، والدماغ، والحواس، وأعضاء البدن، نافع من الفالج واللَّقْوة، والأمراض البلغمية، وأوجاع المَعِدَة الباردة، والرياح الغليظة، ومن السُّدد إذا شُرب، أو طُلِيَ به من خارج، وإذا تُبُخِّر به، نفع من الزُّكام، والصُّداع، والشَّقِيقة الباردة.

عُودٌ: العود الهندي نوعان:

أحدهما: يُستعمل في الأدوية وهو الكُسْت، ويقال له: القُسْط، وسيأتي في

حرف القاف.

الثاني: يُستعمل في الطِّيب، ويقال له: الألُوَّة.

وقد روى مسلم في «صحيحه»: عن ابن عمر رضي الله عنهما، «أنه كان يَسْتَجْمِرُ بالألُوَّة غير مُطرَّاة، وبكافُور يُطْرَحُ معها»، ويقول: هكذا كان يستجمرُ رسولُ الله ﷺ.[1] وثبت عنه في صفة نعيم أهل الجَنَّة: «**مجامِرُهُمُ الألُوَّةُ**»[2].

و«**المجامر**»: جمع مِجْمَرٍ؛ وهو ما يُتجمَّر به مِن عود وغيره، وهو أنواع: أجودُها: الهندي، ثم الصِّيني، ثم القَماري، ثم المَنْدَلي.

وأجوده: الأسود والأزرق الصُّلب الرزينُ الدسم، وأقلَّه جودة: ما خفَّ وطفا على الماء.

ويقال: إنه شجر يُقطع ويُدفن في الأرض سنة، فتأكل الأرض منه ما لا ينفع، ويبقى عودُ الطِّيب، لا تعمل فيه الأرض شيئًا، ويتعفَّن منه قِشْرُه وما لا طِيبَ فيه.

وهو حارٌّ يابس في الثالثة، يفتح السُّدد، ويكسر الرياح، ويُذهب بفضل الرُّطوبة، ويُقوِّي الأحشاء والقلب ويُفرحه، وينفع الدماغ، ويُقوِّي الحواس، ويحبِسُ البطن، وينفع مِن سَلَس البَوْل الحادث عن برد المثانة.

قال ابن سمجون: العود ضروب كثيرة يجمعها اسم الألُوَّة، ويُستعمل من داخل وخارج، ويُتجمَّرُ به مفردًا ومع غيره، وفي الخلط للكافور به عند التجمير معنى طبي، وهو إصلاحُ كل منهما بالآخر، وفي التجمُّر مراعاةُ جوهر الهواء وإصلاحُه، فإنه أحدُ الأشياء الستة الضرورية التي في صلاحها صلاحُ الأبدان.

---

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٢٥٤ فؤاد) (٥٧٧٥ قلعجي) من حديث ابن عمر.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٢٧) ومسلم (٢٨٣٤ فؤاد) (٧٠٠٩ قلعجي) وابن ماجه (٤٣٣٣) من حديث أبي هريرة مرفوعًا.

عَدَسٌ: قد ورد فيه أحاديثُ كُلُّهَا باطلة على رسولِ الله ﷺ، لم يَقُلْ شيئًا منها، كحديث: « **إنه قُدِّس على لسانِ سبعين نبيًّا** »

وحديث: « **إنه يرق القلب، ويُغْزِرُ الدَّمعة، وإنه مأكول الصالحين**»[1]، وأرفع شيء جاء فيه وأصحه، أنه شهوةُ اليهود التي قدَّموها على المنِّ والسلوَى، وَهُو قَرِينُ الثوم والبصل في الذكر.

وطبعه طبعُ المؤنث، بارد يابس، وفيه قوتان متضادَّتان.

إحداهما: يَعقِلُ الطبيعة.

والأخرى: يُطلقها، وقشره حار يابس في الثالثة، حِرِّيف مُطْلِق للبطن، وترياقُه في قشره، ولهذا كان صِحاحهُ أنفعَ من مطحونه، وأخفَّ على المَعِدَة، وأقلَّ ضررًا، فإنَّ لُبَّه بطيءُ الهضم لبرودته ويُبوسته، وهو مولِّد للسَّوداء، ويَضُرُّ بالماليخوليا ضررًا بيِّنًا، ويَضُرُّ بالأعصاب والبصر.

وهو غليظُ الدم، وينبغي أن يتجنبه أصحابُ السوداء، وإكثارهم منه يُولِّد لهم أدواء رديئة: كالوسواس، والجذام، وحُمَّى الربِّع، ويُقلل ضرره السلقُ، والإسفاناخ، وإكثار الدُّهن، وأردأ ما أُكِلَ بالنمكسود[2]، وليُتجنب خلط الحلاوة به، فإنه يُورث سُددًا كبديَّة، وإدمانه يُظلم البصر لشدة تجفيفه، ويُعَسِّر البَوْل، ويُوجِبُ الأورام الباردة، والرياحَ الغليظة. وأجودُه: الأبيضُ السمينُ، السريع النُّضج.

وأما ما يظنُّه الجُهَّالُ أنه كان سِماطَ الخليل الذي يُقدِّمه لأضيافه، فَكَذِبٌ مفترَى، وإنما حكى اللهُ عنه الضيافَة بالشِّوَاء، وهو العِجل الحَنِيذ.

وذكر البَيْهَقِي عن إسحاق قال: سُئل ابنُ المبارك عن الحديث الذي جاء في

---

(١) موضوع:هو والذي قبله وانظر «الموضوعات» لابن الجوزي (١٤٧٧-١٤٧٩).

(٢)قال داود في (التذكرة) (١/ ٣٠٥): نمكسود: هو اللحم إذا جفف نيًّا، ولا خير فيه.

العَدَس، أنه قُدِّسَ على لسان سبعين نبيًّا، فقال: ولا على لسان نبي واحد، وإنَّه لمؤذٍ منفخ، مَن حدثكم به ؟ قالوا: سَلم بن سالم، فقال: عمَّن ؟ قالوا: عنك. قال: وعني أيضًا؟![1]

حرف الغين

غَيْثٌ: مذكور في القرآن في عِدة مواضع، وهو لذيذ الاسم على السمع، والمسمَّى على الروح والبدن، تبتهجُ الأسماعُ بذكره، والقلوب بوروده، وماؤُه أفضلُ المياه، وألطفُهَا وأنفعُهَا وأعظمُهَا بركة، ولا سِيَّما إذا كان مِن سحاب راعد، واجتمع في مستنقعات الجبال.

وهو أرطبُ من سائر المياه، لأنه لم تَطُلْ مُدَّته على الأرض، فيَكتسب من يُبوستها، ولم يُخالطه جوهر يابس، ولذلك يتغيَّر ويتعفَّن سريعًا للطافته وسرعة انفعاله.

وهل الغَيْثُ الرَّبيعي ألطفُ من الشتوي أو بالعكس ؟ فيه قولان.

قال مَن رجَّح الغَيْث الشتوي: حرارةُ الشمس تكون حينئذ أقلَّ، فلا تجتذِب من ماء البحر إلا ألطفَه، والجوُّ صافٍ وهو خالٍ من الأبخرة الدخانيَّة، والغبار المخالط للماء، وكُلُّ هذا يوجب لطفه وصفاءه، وخُلوَّه من مخالط.

قال مَن رجَّح الرَّبيعي: الحرارة تُوجب تحلُّل الأبخرة الغليظة، وتُوجب رِقة الهواء ولطافته، فيخِفُّ بذلك الماء، وتَقِلُّ أجزاؤه الأرضية، وتُصادِف وقتَ حياة النبات والأشجار وطِيب الهواء

وذكر الشافعي رحمه الله عن أنس بن مالك رضي الله عنهما، قال: كُنَّا مع

---

(١) صحيح إلى ابن المبارك: أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣٤٨/٤) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٤٧٩) بتحقيقي.

رسولِ الله ﷺ، فأصابنا مطرٌ، فَحَسَر رسولُ الله ﷺ ثوبَه، وقال: «**إنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّه**»[١]، وقد تقدَّم في هَدْيه في الاستسقاء ذكر استمطاره ﷺ وتبركه بماء الغَيْث عند أوَّل مجيئه.

حرف الفاء

فَاتِحَةُ الْكِتاب: وأُمُّ القرآن، والسبعُ المثاني، والشفاءُ التام، والدواءُ النافع، والرُّقيةُ التامة، ومفتاح الغِنَى والفلاح، وحافظةُ القوة، ودافعةُ الهم والغم والخوف والحزن لمن عرف مقدارَها وأعطاها حقَّها، وأحسنَ تنزيلها على دائه، وعَرَفَ وجهَ الاستشفاء والتداوي بها، والسرَّ الذي لأجله كانت كذلك.

ولما وقع بعضُ الصحابة على ذلك، رقى بها اللَّديغ، فبرأ لوقته. فقال له النبي ﷺ: «**وما أدراك أنَّها رُقْيَة**»[٢].

ومَن ساعده التوفيق، وأُعين بنور البصيرة حتى وقف على أسرارِ هذه السورة، وما اشتملت عليه مِنَ التوحيد، ومعرفةِ الذات والأسماء والصفات والأفعال، وإثباتِ الشرع والقَدَر والمعاد، وتجريدِ توحيد الربوبية والإلهية، وكمال التوكل والتفويض إلى مَن له الأمر كُلُّه، وله الحمدُ كُلُّه، وبيده الخيرُ كُلُّه، وإليه يرجع الأمرُ كُلُّه، والافتقار إليه في طلب الهداية التي هي أصلُ سعادة الدارين، وعَلِمَ ارتباطَ معانيها بجلب مصالحهما، ودفع مفاسدهما، وأنَّ العاقبةَ المطلقة التامة، والنعمةَ الكاملة مَنوطةٌ بها، موقوفةٌ على التحقق بها، أغنته عن كثير من الأدوية والرُّقى، واستفتح بها من الخير أبوابه، ودفع بها من الشر أسبابَه.

وهذا أمرٌ يحتاجُ استحداثَ فِطرةٍ أُخرى، وعقلٍ آخر، وإيمانٍ آخر، وتالله لا

---

(١) **صحيح**: أخرجه مسلم (٨٩٨ فؤاد) (٢٠٤٩ قلعجي) وأبو داود (٥١٠٠) وأبو الشيخ (٨٢٠) من طرق عن جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس به.

(٢) **صحيح**: أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي سعيد، وقد سبق.

تجدُ مقالةً فاسدة، ولا بدعةً باطلة إلا وفاتحةُ الكتابِ متضمِّنة لردها وإبطالها بأقرب الطُّرُق، وأصحِّها وأوضحِها، ولا تجدُ بابًا من أبواب المعارف الإلهية، وأعمالِ القلوب وأدويتها مِن عللها وأسقامها إلا وفي فاتحة الكتاب مفتاحُه، وموضعُ الدلالة عليه، ولا منزلًا من منازل السائرين إلى ربِّ العالمين إلا وبدايتُه ونهايتُه فيها.

ولعَمْرُ الله إنَّ شأنها لأعظمُ من ذلك، وهي فوقَ ذلك. وما تحقَّق عبد بها، واعتصم بها، وعقل عمن تكلَّم بها، وأنزلها شفاءً تامًّا، وعِصمةً بالغةً، ونورًا مبينًا، وفهمها وفهم لوازمَها كما ينبغي ووقع في بدعةٍ ولا شِركٍ، ولا أصابه مرضٌ من أمراض القلوب إلا لِمامًا، غيرَ مستقر.

هذا.. وإنها المفتاح الأعظم لكنوز الأرض، كما أنها المفتاحُ لكنوز الجَنَّة، ولكن ليس كل واحد يُحسن الفتح بهذا المفتاح، ولو أنَّ طُلابَ الكنوز وقفوا على سر هذه السورة، وتحقَّقُوا بمعانيها، وركَّبوا لهذا المفتاح أسنانًا، وأحسنُوا الفتح به، لوصلوا إلى تناول الكُنوزِ من غير معاوِق، ولا ممانع.

ولم نقل هذا مجازفةً ولا استعارةً؛ بل حقيقةً، ولكنْ لله تعالى حكمةٌ بالغة في إخفاء هذا السر عن نفوس أكثر العالَمين، كما لَه حكمة بالغة في إخفاء كنوز الأرض عنهم. والكنوزُ المحجوبة قد استُخدمَ عليها أرواحٌ خبيثة شيطانية تحولُ بين الإنس وبينها، ولا تقهرُها إلاَّ أرواحٌ عُلْوية شريفة غالبة لها بحالها الإيماني، معها منه أسلحةٌ لا تقومُ لها الشياطين، وأكثرُ نفوس الناس ليست بهذه المَثابة، فلا يُقاوِمُ تلك الأرواح ولا يَقْهَرُها، ولا ينال من سلبِها شيئًا، فإنَّ مَن قتل قتيلًا فله سلبه

فَاغِيَةٌ: هي نَوْرُ الحِنَّاء، وهي من أطيب الرياحين، وقد روى البَيْهَقِي في كتابه «شُعَب الإيمان» من حديث عبدالله بن بُريدَة، عن أبيه رضي الله عنه يرفعه: « **سيدُ الرَّياحين في الدنيا والآخرة الفاغِيَةُ**»[1]، وروى فيه أيضًا، عن أنس بن مالك رضي الله

(١) **ضعيف الإسناد**: أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/ ٥٦) من حديث عبدالله بن عمرو: وص

عنه، قال: «كان أَحَبَّ الرَّياحين إلى رسول الله ﷺ الفاغِيَةُ»[١]. والله أعلم بحال هذين الحديثين، فلا نشهد على رسول الله ﷺ بما لا نعلم صِحته.

وهي معتدلةٌ في الحر واليُبْس، فيها بعضُ القبض، وإذا وُضِعَتْ بين طيِّ ثياب الصوف حفظتْها من السوس، وتدخل في مراهم الفالج والتمدد، ودُهنها يُحلِّل الأعضاء، ويُلَيِّن العصب.

فِضَّةٌ: ثبت أنَّ رسولَ الله ﷺ كان خاتمُه من فِضَّة، وفَصُّه منه[٢]، وكانت قَبِيعةُ سيفِه فِضَّة[٣]، ولم يصح عنه في المنع من لباس الفِضَّة والتحلِّي بها شيء ألبتة، كما صَحَّ عنه المنع من الشُّرب في آنيتها، وبابُ الآنية أضيقُ من باب اللباس والتحلي، ولهذا يُباح للنساء لباسًا وحليةً ما يحرُم عليهن استعمالُه آنيةً، فلا يلزم من تحريم الآنية تحريمُ اللباس والحلية.

وفي «السنن» عنه: « **وأما الفِضَّةُ فالعبوا بها لَعِبًا**»[٤]. فالمنع يحتاجُ إلى دليل

طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٦٢٧) وفي إسناده بكر بن بكار وهو ضعيف، لكن له شاهد صحيح أورده السيوطي في «اللآلئ» (٢/ ٢٢٨) والهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٥٧) والألباني في «الصحيحة» (١٤٢٠) وانظر تعليقي على «الموضوعات».

(١) ضعيف الإسناد: أخرجه البيهقي في «الشعب» (٥/ ١٣١) ح٦٠٧٤ و٦٠٧٥) من طريق عبدالحميد بن قدامة عن أنس وعبدالحميد ضعيف، وانظر الحديث في ترجمته من «اللسان» و«ضعفاء العقيلي».

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٨٧٠) وأبو داود (٤٢١٧) والترمذي (١٧٤٦) والنسائي (٨/ ١٨٣) من حديث أنس.

(٣) صحيح: أخرجه النسائي (٨/ ٢١٩) من حديث أبي أمامة بن سهل به، وإسناده صحيح، وأخرجه أبو داود (٢٥٨٣) والترمذي في «السنن» (١٦٩٧) وفي «الشمائل» (١٠٤) والنسائي (٨/ ٢١٩) والدارمي (٢/ ٢١٢) من حديث قتادة عن أنس، لكن أخرجه أبو داود (٢٥٨٤) والترمذي في «الشمائل» (١٠٥) والنسائي (٨/ ٢١٩) من حديث قتادة عن سعيد بن أبي الحسن مرسلاً. وانظر تعليقي على الحديث في كتاب «أخلاق النبي ﷺ (٤١٥).

(٤) حسن: أخرجه أبو داود (٤٢٣٦) وأحمد (٢/ ٣٣٤ و٣٧٨) ح٨٢١١ و٨٦٩٢) من طريق أسيد بن أبي أسيد عن نافع بن عياش عن أبي هريرة مرفوعًا به، وأسيد: صدوق.

يُبينه، إما نصٌّ أو إجماع، فإن ثبت أحدُهما، وإلا ففي القلب من تحريم ذلك على الرجال شيء، والنبي ﷺ أمسك بيده ذهبًا، وبالأخرى حريرًا، وقال: «**هذان حرامٌ على ذُكُور أُمَّتي، حِلٌّ لإناثهم**»[1].

والفِضَّة سِرٌّ من أسرار الله في الأرض وطلسم الحاجات، وإحسانُ أهل الدنيا بينهم، وصاحبُها مرموقٌ بالعيون بينهم، معظَّمٌ في النفوس، مُصدَّرٌ في المجالس، لا تُغلق دونه الأبواب، ولا تُمَلُّ مجالستُه، ولا معاشرتُه، ولا يُستثقل مكانه، تُشير الأصابعُ إليه، وتعقِد العيون نِطاقها عليه، إن قال سُمِعَ قوله، وإن شَفَعَ قُبِلَتَ شفاعتُه، وإن شهد زُكِّيتْ شهادتُه، وإن خَطَبَ فكُفء لا يُعاب، وإن كان ذا شيبة بيضاء فهي أجمل عليه من حِلية الشباب.

وهي من الأدوية المفرحة النافعةِ من الهمِّ والغمِّ والحزن، وضعف القلب وخفقانه، وتدخُلُ في المعاجين الكُبَّار، وتجتذب بخاصيتها ما يتولَّد في القلب من الأخلاط الفاسدة، خصوصًا إذا أُضيفت إلى العسل المصفَّى، والزعفران.

ومزاجُها إلى اليبُوسة والبُرودة، ويتولَّد عنها مِن الحرارة والرُّطوبة ما يتولَّد، والجِنَانُ التي أعدَّها الله عَزَّ وجَلَّ لأوليائه يومَ يلقونه أربعٌ: جنَّتانِ من ذهب، وجنَّتان مِن فِضَّة، آنيتهُا وحليتها وما فيهما.

وقد ثبت عنه ﷺ في «الصحيح» من حديث أُم سلمة أنه قال: «**الذي يشربُ في آنيةِ الذَّهَب والفِضَّة إنما يُجَرْجِرُ في بَطْنِهِ نارَ جَهَنَّمَ**»[2].

وصحَّ عنه ﷺ أنه قال: «**لا تشربوا في آنيةِ الذَّهبِ والفِضَّةِ، ولا تأكُلُوا في**

---

(١) صحيح بشواهده: أخرجه الترمذي (١٧٢٦) والنسائي (٨/ ١٦١ و١٩٠) وقد سبق.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٦٣٤) ومسلم (٢٠٦٥ فؤاد) (٥٢٨٧ قلعجي) وغيرهما من حديث أم سلمة مرفوعًا.

صِحَافِها، فإنها لهُم في الدُّنْيا ولكم في الآخِرَةِ»[1].

فقيل: عِلَّةُ التحريم تضييقُ النقود، فإنها إذا اتُّخِذَتْ أوانيَ فاتت الحِكمةُ التي وُضعت لأجلها من قيام مصالح بني آدم، وقيل: العِلَّةُ الفخر والخُيلاَء. وقيل: العِلَّةُ كسرُ قلوب الفقراء والمساكين إذا رأوها وعاينوها.

وهذه العللُ فيها ما فيها، فإنَّ التعليل بتضييق النقود يمنع من التحلي بها وجعلِها سبائكَ ونحوَها مما ليس بآنيةٍ ولا نقْدٍ، والفخرُ والخيلاءُ حرام بأي شيء كان، وكسر قلوب المساكين لا ضابطَ له، فإنَّ قُلوبَهم تنكسر بالدُّور الواسعة، والحدائق المعجبة، والمراكبِ الفارهة، والملابس الفاخرة، والأطعمة اللذيذة، وغير ذلك من المباحات، وكُلُّ هذه عللٌ منتقَضة، إذ تُوجد العِلَّةُ، ويَتَخلَّف معلولُها.

فالصواب أنَّ العِلَّة ـ والله أعلم ـ: ما يُكْسِب استعمالُها القلبَ من الهيئة، والحالة المنافية للعبودية منافاةً ظاهرة، ولهذا عَلَّل النبي ﷺ بأنها للكفار في الدُّنْيا، إذ ليس لهم نصيب مِن العبودية التي ينالون بها في الآخرة نعيمها، فلا يصلُح استعمالُها لعبيد الله في الدنيا، وإنما يستعمِلُها مَنْ خرج عن عبوديته، ورَضِيَ بالدنيا وعاجِلهَا من الآخرة.

حرف القاف

قُرْآنٌ: قال الله تعالى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢]

والصحيح: أنَّ «من» هاهنا لبيان الجنس لا للتبعيض.

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٤٢٦) ومسلم (٢٠٦٧ فؤاد) (٥٢٩٨ قلعجي) وغيرهما من حديث حذيفة مرفوعًا.

الصُّدُورِ﴾ [يونس: ٥٧].

فالقرآنُ هو الشِّفاء التام مِن جميع الأدواء القلبية والبدنية، وأدواءِ الدنيا والآخرة، وما كُلُّ أحدٍ يُؤَهَّل ولا يُوفَّق للاستشفاء به، وإذا أحسن العليل التداويَ به، ووضعَه على دائه بصدقٍ وإيمان، وقبولٍ تام، واعتقادٍ جازم، واستيفاءِ شروطه، لم يُقاوِمْهُ الداءُ أبدًا.

وكيف تُقاوِمُ الأدواءُ كلامَ ربِّ الأرض والسماءِ الذي لو نزل على الجبال، لصَدَعَهَا، أو على الأرض، لقطعها، فما مِن مرضٍ من أمراض القُلُوبِ والأبدان إلا وفي القُرآنِ سبيلُ الدلالة على دوائه وسببه، والحِمية منه لمن رزقه الله فهمًا في كتابه.

وقد تقدَّم في أول الكلام على الطب بيانُ إرشاد القرآن العظيم إلى أُصُوله ومجامعه التي هي حفظُ الصحة والحِميةُ، واستفراغُ المؤذي، والاستدلالُ بذلك على سائر أفراد هذه الأنواع.

وأما الأدوية القلبية، فإنه يذكرها مُفصَّلةً، ويذكر أسبابَ أدوائها وعلاجها. قال: ﴿ أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾[العنكبوت: ٥١]، فمَن لم يَشْفِه القرآنُ، فلا شفاه الله، ومَن لم يَكفِه، فلا كفاه الله.

قِثَّاءٌ: في «السنن»: من حديث عبدالله بن جعفر رضي الله عنه «أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يأكلُ القِثَّاءَ بالرُّطب»(١). ورواه الترمذيُّ وغيره.

القِثَّاء بارد رطب في الدرجة الثانية، مطفئٌ لحرارة المَعِدَة الملتهبة، بطيء الفساد فيها، نافعٌ من وجع المثانة، ورائحتُه تنفع من الغَشْي، وبزرُه يُدِرُّ البَوْل، وورقهُ إذا اتُّخِذ ضِمادًا، نفع من عضة الكلب.

وهو بطيءُ الانحدار عن المَعِدة، وبرده مضرٌّ ببعضها، فينبغي أن يُستعملَ معه

(١) صحيح: أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما وقد سبق.

ما يُصلحه ويكسر برودته ورطوبته، كما فعل رسول الله ﷺ إذ أكله بالرُّطب، فإذا أُكل بتمر أو زبيب أو عسل عدَّله.

قُسْطٌ وكُسْت: بمعنى واحد.

وفي «الصحيحين»: من حديث أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: **«خيرُ ما تداوَيْتُم به الحِجامةُ والقُسْطُ البَحرِيُّ»** (١).

وفي «المسند»: من حديث أُمِّ قيس، عن النبي ﷺ: **«عليكم بهذا العُود الهنديِّ، فإنَّ فيه سَبْعَةَ أشْفِيةٍ منها ذاتُ الجَنْبِ»** (٢).

القُسْط: نوعان. أحدهما: الأبيضُ الذي يُقَال له: البحريُّ. والآخر: الهنديُّ، وهو أشدُّهما حرًّا، والأبيضُ ألينهُما، ومنافعُهما كثيرة جدًّا.

وهما حاران يابسان في الثالثة، يُنشِّفان البلغم، قاطعانِ للزُّكام، وإذا شُرِبَا، نفعا من ضعف الكَبِدِ والمَعِدَة ومن بردهما، ومِن حُمَّى الدَّورِ والرِّبع، وقطعا وجعَ الجنب، ونفعا مِن السُّمُوم، وإذا طُلِيَ به الوجهُ معجونًا بالماء والعسل، قَلَعَ الكَلَف.

وقال «جالينوس»: ينفع من الكُزَاز، ووجع الجَنْبين، ويقتل حَبَّ القَرَع.

وقد خفي على جُهَّال الأطباء نفعُه من وجِعَ ذاتِ الجَنْب، فأنكروه، ولو ظَفِر هذا الجاهلُ بهذا النقل عن «جالينوس» لنزَّله منزلةَ النص، كيف وقد نصَّ كثيرٌ من الأطباء المتقدمين على أنَّ القُسْطَ يصلحُ للنوع البلغميِّ من ذات الجنب، ذكره الخطَّابيُّ عن محمد بن الجَهْم.

وقد تقدَّم أنَّ طِب الأطباء بالنسبة إلى طِبِّ الأنبياء أقلُّ من نسبةِ طِب الطُّرقيَّة

---

(١) صحيح: أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما وقد سبق.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٦٩٢) وفي غير موضع، ومسلم (٥٦٥٨ قلعجي) من حديث أم قيس بنت محصن مرفوعًا به.

والعجائز إلى طِبِّ الأطباء، وأنَّ بيْن ما يُلَقَّى بالوحي، وبيْن ما يُلَقَّى بالتجربة، والقياسِ من الفرْق أعظمُ مما بَيْن القَدَم والفرق.

ولو أنَّ هؤلاء الجُهَّال وجدوا دواءً منصوصًا عن بعض اليهود والنصارى والمشركين من الأطباء، لتلقَّوْه بالقبول والتسليم، ولم يتوقَّفُوا على تجربته.

نعم.. نحن لا ننكِرُ أنَّ للعادة تأثيرًا في الانتفاع بالدواء وعدمه، فمَن اعتاد دواءً وغذاءً، كان أنفعَ له، وأوفقَ ممن لم يَعتدْه، بل ربما لم ينتفع به مَن لم يعتده.

وكلامُ فضلاء الأطباء وإن كان مطلَقًا فهو بحسب الأمزجة والأزمنة، والأماكن والعوائد، وإذا كان التقييدُ بذلك لا يقدح في كلامهم ومعارفهم، فكيف يقدح في كلام الصادق المصدوق، ولكن نفوس البَشَر مركبةٌ على الجهل والظلم، إلا مَن أَيَّده الله بروح الإيمان، ونَوَّرَ بَصيرته بنور الهُدَى.

قَصَبُ السُّكَّرِ: جاء في بعض ألفاظ السُّنَّة الصحيحة في الحَوض: **«ماؤه أحلى من السكَّر»**[1] ولا أعرف **«السكر»** في الحديث إلا في هذا الموضع.

والسكر حادث لم يتكلم فيه متقدِّمو الأطباء، ولا كانوا يعرفونه، ولا يَصِفونه في الأشربة، وإنما يعرفون العسل، ويُدخلونه في الأدوية.

---

(١) قال الشيخان شعيب وعبدالقادر الأرناؤط: لم نقف على هذا اللفظ في وصف الحوض فيما بين أيدينا من المصادر، وإنما ورد بلفظ: «أحلى من العسل». ثم قالا: وقد ورد لفظ «السكر» في حديث أبي هريرة الذي أخرجه الترمذي (٢٤٠٦) في «الزهد» مرفوعًا ولفظه: «**يخرج في آخر الزمان رجال يختلون الدنيا بالدين، يلبسون للناس جلود الضأن من اللين، ألسنتهم أحلى من السكر، وقلوبهم قلوب الذئاب، يقول الله عز وجل: أبي يغترون، أم عليَّ يجترئون؟ فبي حلفت لأبعثن على أولئك منهم فتنة تدع الحليم منهم حيران**». وفي سنده يحيى بن عبيد الله بن عبدالله بن موهب وهو متروك. قلت (يحيى): وقد ورد لفظ «السكر» في حديث المرأة التي جاءت بالشاة المسمومة عند أبي نعيم في «دلائل النبوة» (ص١٣٢) وفيه: «وفي كمها شيء من سكر...» وقال المناوي في «فيض القدير» (٢/ ٤٤٨) في شرح حديث الحوض: ماؤه أشد بياضًا من اللبن وأحلى من العسل، قال: لم يقل من السكر لأنهم لم يكونوا يعرفونه، ولا كان ببلادهم.

وقصبُ السكر حارٌّ رطب ينفع من السُّعال، ويجلو الرطوبةَ والمثانة، وقصبةَ الرِّئة، وهو أشدُّ تليينًا من السكر، وفيه معونةٌ على القيء، ويُدِرُّ البَوْل، ويزيد في الباه. قال عفان بن مسلم الصفَّار: مَنْ مَصَّ قصبَ السكر بعد طعامه، لم يزل يومَه أجمعَ في سرور.. انتهى.

وهو ينفع من خشونة الصدر والحلق إذا شُوِيَ، ويُولِّد رياحًا دفعُها بأن يُقَشَّرَ ويُغسل بماء حار.

والسكر حارٌّ رطب على الأصح، وقيل: بارد. وأجودُه: الأبيض الشفاف الطَّبَرْزَد، وعَتيقُه ألطفُ من جديده، وإذا طُبِخَ ونُزِعَتْ رغوتُه، سكَّن العطشَ والسُّعال، وهو يضر المَعِدَة التي تتولَّد فيها الصفراءُ لاستحالته إليها، ودفعُ ضرره بماء اللَّيمون أو النارَنْجِ، أو الرُّمان اللــفَّان.

وبعضُ الناس يُفضِّلُه على العسل لقِلَّة حرارته ولينه، وهذا تحامل منه على العسل، فإنَّ منافع العسل أضعافُ منافع السكر، وقد جعله الله شِفاءً ودواءً، وإدامًا وحلاوةً، وأين نفعُ السكر مِن منافع العسل: مِن تقويةِ المَعِدَة، وتليين الطبع، وإحدادِ البصر، وجِلاءِ ظُلمته، ودفعِ الخوانيق بالغرغرةِ به، وإبرائِهِ من الفالج واللَّقْوة، ومِن جميع العلل الباردة التي تَحدُث في جميع البدن من الرطوبات، فيجذِبُها من قعر البدن، ومن جميع البدن، وحفظِ صحته وتسمينه وتسخينه، والزيادةِ في الباه، والتحليلِ والجِلاءِ، وفتحِ أفواهِ العروق، وتنقيةِ المِعَى، وإحدارِ الدُّود، ومنعِ التخم وغيره من العفن، والأُدم النافع، وموافقةِ مَن غلب عليه البلغمُ والمشايخ وأهلِ الأمزجة الباردة..

وبالجملة: فلا شيء أنفعُ منه للبدن، وفي العلاج وعجز الأدوية، وحفظِ قواها، وتقويةِ المَعِدة إلى أضعاف هذه المنافع، فأين للسُّكَّرِ مثلُ هذه المنافع والخصائص أو قريبٌ منها؟

حرف الكاف

كِتَابٌ لِلحُمَّى: قال المَرْوَزِيُّ: بَلَغَ أبا عبدالله أني حُممتُ، فكتب لي من الحُمَّى رقعةً فيها: بسم الله الرحمن الرحيم، بسم الله، وبالله، محمدٌ رسول الله، ﴿قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلاَمًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَأَرَادُواْ بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الأَخْسَرِينَ﴾، اللَّهُمَّ ربَّ جبرائيلَ، وميكائيلَ، وإسرافيلَ، اشفِ صاحبَ هذا الكتابِ بِحَوْلِك وقُوَّتِكَ وجَبَرُوتِكَ، إلهَ الحق.. آمين.

قال المَرْوزيُّ: وقرأ على أبي عبدالله – وأنا أسمعُ – أبو المُنذر عمرُو بن مجمع، حدَّثنا يونسُ بن حِبَّانَ، قال: سألتُ أبا جعفر محمد بن علي، أن أُعلِّقَ التَعْويذَ، فقال: إن كان من كتاب الله أو كلام عن نبيِّ الله فعلِّقْه واستَشفِ به ما استطعتَ. قلتُ: أكتبُ هذه من حُمَّى الرِّبع: باسم الله، وبالله، ومحمد رسول الله إلى آخره ؟ قال: أيْ نعم.

وذكر أحمدُ عن عائشة رضي الله عنها وغيرها، أنهم سهَّلُوا في ذلك.

قال حربٌ: ولم يُشدِّدْ فيه أحمد بن حنبل. قال أحمد: وكان ابن مسعود يكرهه كراهةً شديدة جدًّا. وقال أحمد وقد سُئِل عن التمائم تُعَلَّق بعد نزول البلاء ؟ قال: أرجو أن لا يكونَ به بأس.

قال الخَلاَّل: وحدَّثنا عبدالله بن أحمد، قال: رأيتُ أبي يكتب التعويذَ للذي يفزَعُ، وللحُمَّى بعد وقوع البلاء.

كتاب لعُسْر الولادة: قال الخلال: حدثني عبدالله بن أحمد، قال: رأيتُ أبي يكتب للمرأة إذا عَسُرَ عليها ولادتها في جام أبيض، أو شيء نظيف، يكتُبُ حديث ابن عباس رضي الله عنه: لا إله إلا الله الحليمُ الكريمُ، سبحان الله ربِّ العرش العظيم، الحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِين: ﴿ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُواْ إِلاَّ سَاعَةً مِّن

نَّهَارٍ بَلاَغٌ﴾[الأحقاف: ٣٥]، ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إلاَّ عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾[النازعات: ٤٦].

قال الخلال: أنبأنا أبو بكر المَرْوزيُّ: أنَّ أبا عبدالله جاءه رجل فقال: يا أبا عبدالله؛ تكتبُ لامرأة قد عَسُرَ عليها ولدُها منذ يومين ؟ فقال: قُلْ له: يَجِيء بجامٍ واسِع، وزعفرانٍ، ورأيتُهُ يكتب لغير واحد.

ويُذكر عن عِكرمةَ، عن ابن عباس، قال: مَرَّ عيسى ـ صلَّى الله على نبيِّنا وعليه وسَلَّم ـ على بقرة قد اعتَرَضَ ولدُها في بطنها، فقالت: يا كلمةَ الله؛ ادعُ الله لي أن يُخَلِّصَني مما أنا فيه. فقال: يا خالقَ النفس مِنَ النفسِ، ويا مخلِّصَ النفس مِنَ النفسِ، ويا مُخْرِجَ النفس مِنَ النفسِ، خَلِّصْهَا. قال: فرمتْ بولدها، فإذا هي قائمة تَشُمُّه. قال: فإذا عَسُرَ عَلى المرأة ولدُها، فاكتبْه لها. وكل ما تقدم من الرقى، فإن كتابته نافعة.

ورخص جماعة من السلف في كتابة بعض القرآن وشربه، وجعل ذلك من الشفاء الذي جعل الله فيه.

كتاب آخر لذلك: يكتب في إناء نظيف: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ * وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ * وَإِذَا الأَرْضُ مُدَّتْ * وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ﴾ [الانشقاق: ١-٤]، وتشرب منه الحامل، ويرش على بطنها.

كتاب للرعاف: كان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يكتب على جبهته: ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ المَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ ﴾ [هود: ٤٤]. وسمعته يقول: كتبتها لغير واحد فبرأ، فقال: ولا يجوز كتابتها بدم الراعف، كما يفعله الجهال، فإن الدم نجس، فلا يجوز أن يكتب به كلام الله تعالى.

كتاب آخر له: خرج موسى عليه السلام برداء، فوجد شعيبًا، فشده بردائه

﴿ يَمْحُو الله مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الكِتَابِ ﴾ [الرعد: ٣٩].

كتاب آخر للحزاز: يكتب عليه: ﴿ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ ﴾ [البقرة: ٢٦٦] بحول الله وقوته.

كتاب آخر له: عند اصفرار الشمس يكتب عليه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا الله وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُوراً تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَالله غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الحديد: ٢٨].

كتاب آخر للحمى المثلثة: يكتب على ثلاث ورقات لطاف: بسم الله فرَّت، بسم الله مرت، بسم الله قلت، ويأخذ كل يوم ورقة، ويجعلها في فمه، ويبتلعها بماء.

كتاب آخر لعرق النسا: بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم رب كل شيء، ومليك كل شيء، وخالق كل شيء، أنت خلقتني، وأنت خلقت النَّسا، فلا تسلطه علي بأذى، ولا تسلطني عليه بقطع، واشفني شفاء لا يغادر سقمًا، لا شافي إلا أنت.

كتاب للعرق الضارب: روى الترمذي في «جامعه»: من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ كان يعلمهم من الحمى، ومن الأوجاع كلها أن يقولوا: «**بسم الله الكبير، أعوذ بالله العظيم من شر كل عرق نعار، ومن شر حر النار**»[1].

كتاب لوجع الضرس: يكتب على الخد الذي يلي الوجع: بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿ قُلْ هُوَ الَّذِي أَنشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨]، وإن شاء كتب: ﴿ وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ ﴾ [الأنعام: ١٣].

---

(١) ضعيف: أخرجه الترمذي (٢٠٨٢) وابن ماجه (٣٥٢٦) من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة عن داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعًا به، وضعفه الترمذي. قلت: إبراهيم ضعيف ورواية داود عن عكرمة مضطربة.

كتاب للخراج: يكتب عليه: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّي نَسْفاً ۞ فَيَذَرُهَا قَاعاً صَفْصَفاً ۞ لاَ تَرَى فِيهَا عِوَجاً وَلاَ أَمْتاً ﴾ [طه: ١٠٥-١٠٧].

كمأة: ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**الكمأة من المن وماؤها شفاء للعين**»، أخرجاه في «الصحيحين»[(١)].

قال ابن الأعرابي: الكمأة: جمع، واحده كمء، وهذا خلاف قياس العربية، فإن ما بينه وبين واحده التاء، فالواحد منه التاء، وإذا حذفت كان للجمع. وهل هو جمع، أو اسم جمع ؟ على قولين مشهورين، قالوا: ولم يخرج عن هذا إلا حرفان: كمأة وكمء، وجبأة وجبء، وقال غير ابن الأعرابي: بل هي على القياس: الكمأة للواحد، والكمء للكثير، وقال غيرهما: الكمأة تكون واحدًا وجمعًا.

واحتج أصحاب القول الأول بأنهم قد جمعوا كمئًا على أكمؤ، قال الشاعر:

ولقد جنيتك أكمؤًا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

وهذا يدل على أن «**كمء**» مفرد، «**وكمأة**» جمع.

والكمأة تكون في الأرض من غير أن تزرع، وسميت كمأة لاستتارها، ومنه كمأ الشهادة: إذا سترها وأخفاها، والكمأة مخفية تحت الأرض لا ورق لها، ولا ساق، ومادتها من جوهر أرضي بخاري محتقن في الأرض نحو سطحها يحتقن ببرد الشتاء، وتنميه أمطار الربيع، فيتولد ويندفع نحو سطح الأرض متجسدًا، ولذلك يقال لها: جدري الأرض، تشبيهًا بالجدري في صورته ومادته، لأن مادته رطوبة دموية، فتندفع عند سن الترعرع في الغالب، وفي ابتداء استيلاء الحرارة، ونماء القوة.

وهي مما يوجد في الربيع، ويؤكل نيئًا ومطبوخًا، وتسميها العرب: نبات

---

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٦٣٩) ومسلم (٢٠٤٩ فؤاد) (٥٢٤٤ قلعجي) وغيرهما من حديث سعيد بن زيد مرفوعًا.

الرعد لأنها تكثر بكثرته، وتنفطر عنها الأرض، وهي من أطعمة أهل البوادي، وتكثر بأرض العرب، وأجودها ما كانت أرضها رملية قليلة الماء.

وهي أصناف: منها صنف قتال يضرب لونه إلى الحمرة يحدث الاختناق.

وهي باردة رطبة في الدرجة الثالثة، رديئة للمعدة، بطيئة الهضم، وإذا أدمنت، أورثت القولنج والسكتة والفالج، ووجع المعدة، وعسر البول، والرطبة أقل ضررًا من اليابسة ومن أكلها فليدفنها في الطين الرَّطب، ويَسلِقها بالماء والملح والصَّعْتر، ويأكلها بالزيت والتوابِل الحارَّة، لأن جوهرها أرضي غليظ، وغِذاءها رديء، لكن فيها جوهر مائي لطيف يدل على خفتها، والاكتحال بها نافع من ظلمة البصر والرَّمد الحار، وقد اعترف فضلاء الأطباء بأنَّ ماءها يجلو العَيْن. وممن ذكره المسيحيُّ، وصاحب القانون، وغيرهما.

وقوله ﷺ: « **الكَمْأَة من المَنِّ**»، فيه قولان:

أحدهما: أنَّ « المنَّ» الذي أُنزل على بني إسرائيل لم يكن هذا الحلو فقط، بل أشياءُ كثيرة مَنَّ الله عليهم بها من النبات الذي يُوجد عفوًا من غير صنعة ولا عِلاج ولاحرث، فإن المن مصدر بمعنى المفعول أي «ممنون» به فكل ما رزقه الله العبدعفوًا بغير كسب منه ولا علاج، فهو مَنٌّ محضٌ، وإن كانت سائر نعمه مَنًّا منه على عبده، فخصَّ منها ما لا كسب له فيه، ولا صُنعَ باسم «المنِّ»، فإنه مَنٌّ بلا واسطة العبد، وجعل سبحانه قُوتَهم بالتِّيه «الكمأة»، وهي تقومُ مقام الخبز، وجعل أُدمهم «السَّلْوى»، وهو يقوم مقام اللَّحم، وجعل حَلواهم «الطلَّ» الذي ينزلُ على الأشجار يقوم لهم مقام الحلوى. فكَمُل عيشهُم.

وتأمل قوله ﷺ: « **الكمأة من المنِّ الذي أنزله الله على بني إسرائيل**» فجعلها

من جملته، وفردًا من أفراده، والترنْجبين[1] الذي يسقط على الأشجار نوع من المَنِّ، ثم غلب استعمال المَنِّ عليه عُرْفًا حادثًا.

والقول الثاني: أنه شَبَّهَ الكمأةَ بالمَنِّ المُنَزَّل من السماء، لأنه يُجمع من غير تعب ولا كلفة ولا زرع بِزر ولا سقي.

فإن قلت: فإن كان هذا شأنَ الكمأة، فما بالُ هذا الضرر فيها، ومن أين أتاها ذلك؟

فاعلم أنَّ اللهَ سبحانه أتقن كُلَّ شيء صنعه، وأحسن كُلَّ شيء خلقه، فهو عند مبدإ خلقه بريءٌ من الآفات والعلل، تامُّ المنفعة لما هُيئ وخُلِقَ له، وإنما تعرِضُ له الآفاتُ بعد ذلك بأُمور أُخَر من مجاورة، أو امتزاج واختلاط، أو أسباب أُخَر تقتضي فسادَه، فلو تُرِكَ على خِلقته الأصلية من غير تعلق أسباب الفساد به، لم يفسد.

ومَنْ له معرفة بأحوال العالَمِ ومبدئه يعرِف أنَّ جميع الفساد في جَوِّه ونباته وحيوانه وأحوالِ أهله، حادثٌ بعد خلقه بأسباب اقتضت حدوثَه، ولم تزل أعمالُ بني آدَم ومخالفتُهم للرُّسُل تُحدث لهم من الفساد العام والخاص ما يجلب عليهم من الآلام، والأمراض، والأسقام، والطواعين، والقحوط، والجدوب، وسلب بركات الأرض، وثمارها، ونباتها، وسلب منافعها، أو نقصانها ـ أُمورًا متتابعة يتلو بعضُهَا بعضًا.

فإن لم يَتَّسِعْ علمك لهذا فاكتفِ بقوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾[الروم :٤١]، ونَزِّل هذه الآية على أحوالِ العالَم، وطابِقْ بين الواقع وبينها، وأنت ترى كيف تحدث الآفاتُ والعلل كل وقت في الثمار والزرع والحيوان، وكيف يحدُث من تلك الآفات آفاتٌ أُخَرُ متلازمة، بعضُها آخذ برقاب

(١) الترنجبين: فارسي معناه: عسل رطب وهو طل يسقط على العاقول بفارس. ويجمع كالمن، وأجوده الأبيض النقي الحلو. (تذكرة داود ١/ ٨٤).

بعض، وكُلَّما أحدث الناسُ ظلمًا وفجورًا، أحدث لهم ربهم تبارك وتعالى من الآفات والعلل في أغذيتهم وفواكههم، وأهويتهم ومياههم، وأبدانهم وخلقهم، وصُورهم وأشكالهم وأخلاقهم من النقص والآفات، ما هو موجب أعمالهم وظلمهم وفجورهم.

ولقد كانت الحبوب من الحِنطة وغيرها أكبرَ مما هي اليوم، كما كانت البركةُ فيها أعظمَ. وقد روى الإمام أحمد بإسناده: أنه وجد في خزائن بعض بني أميةَ صرة فيها حِنطةٌ أمثال نوى التمر مكتوبٌ عليها: هذا كان ينبُت أيامَ العدل. وهذه القصة، ذكرها في «مسنده»[1] على أثر حديث رواه.

وأكثرُ هذه الأمراض والآفات العامة بقيةُ عذاب عُذِّبتْ به الأُمَمُ السالفة، ثم بقيت منها بقية مُرصَدَةٌ لمن بقيت عليه بقيةٌ من أعمالهم، حكمًا قسطًا، وقضاءً عدلًا، وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا بقوله في الطاعون: «**إنَّه بقيةُ رجز أو عذاب أُرسِلَ على بني إسرائيلَ**»[2].

وكذلك سلَّط اللهُ سبحانه وتعالى الريحَ على قومٍ سبعَ ليالٍ وثمانيةَ أيام، ثم أبقَى في العالَم منها بقيةً في تلك الأيام، وفي نظيرها عِظةٌ وعِبرة.

وقد جعل اللهُ سبحانه أعمال البَرِّ والفاجر مقتضياتٍ لآثارها في هذا العالَم اقتضاءً لا بد منه، فجعل منعَ الإحسان والزكاة والصدقة سببًا لمنع الغَيْث من السماء، والقحطِ والجَدْبِ، وجعَلَ ظلمَ المساكين، والبخسَ في المكاييل والموازين،

---

(١) ضعيف الإسناد: أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٢٩٦ ح ٧٨٨٩) عن محمد وحسين قالا: حدثنا عوف عن أبي قحذم قال: وجد في زمن زياد أو ابن زياد حفرة فيها حب أمثال الثوم، عليه مكتوب: هذا نبت في زمان كان يعمل فيه بالعدل. قلت: وأبو قحذم ضعيف وانظر «اللسان» (٦/ ٢١٥) و(٧/ ١١٦).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٤٧٣) ومسلم (٢٢١٨ فؤاد) (٥٦٦٧ قلعجي) وغيرهما من حديث أسامة بن زيد مرفوعًا.

وتعدِّي القَوِي على الضعيف سببًا لجَوْر الملوك والولاة الذين لا يَرحمون إن اسْتُرْحِموا، ولا يَعْطِفُون إن استُعطِفُوا، وهم في الحقيقة أعمالُ الرعايا ظهرت في صور وُلاتهم، فإنَّ اللهَ سبحانه بحكمته وعدله يُظهِرُ للناس أعمالَهم في قوالِب وصورٍ تناسبها، فتارةً بقحط وجدب، وتارة بعدوٍّ، وتارةً بولاة جائرين، وتارةً بأمراضٍ عامة، وتارةً بهُموم وآلام وغموم تُحضرها نفوسُهم لا ينفكُّونَ عنها، وتارةً بمنع بركات السماء والأرض عنهم، وتارةً بتسليط الشياطين عليهم تَؤُزُّهم إلى أسباب العذاب أزًّا، لِتَحِقَّ عليهم الكلمة، وليصيرَ كل منهم إلى ما خُلِقَ له. والعاقل يُسَيِّر بصيرته بين أقطار العالَم، فيُشاهدُه، وينظر مواقعَ عدل الله وحكمته، وحينئذ يَتَبَيَّنُ له أنَّ الرُّسُلَ وأتباعَهُم خاصةً على سبيل النجاة، وسائر الخلق على سبيل الهلاك سائرون، وإلى دار البَوار صائرون، واللهُ بالغُ أمرِه، لا مُعَقِّبَ لحكمه، ولا راد لأمره.. وبالله التوفيق.

وقوله ﷺ في الكمأة: « **وماؤها شفاء للعَيْنِ** » فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنَّ ماءَها يُخلَط في الأدوية التي يُعالَج بها العَيْنُ، لا أنه يُستعمل وحده، ذكره أبو عُبيد.

الثاني: أنه يُستعمل بحْتًا بعد شَـيِّها، واستقطار مائها، لأنَّ النار تُلطِّفه وتُنضجه، وتُذِيبُ فضلاتِه ورطوبتَه المؤذية، وتُبقي المنافع.

الثالث: أنَّ المراد بمائها الماءُ الذي يحدث به من المطر، وهو أولُ قَطْر ينزل إلى الأرض، فتكون الإضافة إضافةَ اقتران، لا إضافة جزء، ذكره ابن الجوزي، وهو أبعدُ الوجوه وأضعفها.

وقيل: إن استُعمل ماؤها لتبريد ما في العَيْن، فماؤها مجرَّدًا شفاء، وإن كان لغير ذلك، فمركَّب مع غيره.

وقال الغافقي: ماء الكمأة أصلح الأدوية للعَيْن إذا عُجِنَ به الإثمِد واكتُحِلَ به، ويُقَوِّي أجفانها، ويزيدُ الروحَ الباصرة قوةً وحِدَّة، ويدفع عنها نزول النوازل.

كَبَاثٌ: في «الصحيحين»: من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه، قال: كُنَّا مع رسولِ الله ﷺ نَجْنِي الكَبَاثَ، فقال:

«عليكم بالأسْوَدِ مِنْهُ، فإنَّه أطْيَبُه» [1].

الكَبَاث بفتح الكاف، والباء الموحدة المخففة، والثاء المثلثة ثمرُ الأراك. وهو بأرض الحجاز، وطبعُه حار يابس، ومنافعُه كمنافع الأراك: يُقَوِّي المعدة، ويُجِيدُ الهضمَ، ويجلُو البلغمَ، وينفعُ مِن أوجاع الظهر، وكثيرٍ من الأدواء.

قال ابن جُلْجُل: إذا شُرِبَ طحينُه، أدرَّ البَوْلَ، ونقَّى المثانة.

وقال ابنُ رضوان: يُقَوِّي المَعِدَة، ويُمسكُ الطبيعة.

كَتَمٌ: روى البخاري في «صحيحه»: عن عثمان بن عبدالله بن مَوْهَب، قال: دخلنا على أُمِّ سَلَمة رضي الله عنها، فأخرجت إلينا شعرًا من شعر رسول الله ﷺ، فإذا هو مخضوبٌ بالحِنَّاء والكَتَم [2].

وفي «السنن الأربعة»: عن النبي ﷺ أنه قال: «إنَّ أحسنَ ما غيَّرْتُم به الشَّيْبَ الحِنَّاءُ والكَتَمُ» [3].

---

(١) صحيح أخرجه البخاري (٥٤٥٣) ومسلم (٢٠٥٠ فؤاد) (٥٢٥١ قلعجي) من حديث جابر به.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٨٩٧) وابن ماجه (٣٦٢٣) وأحمد (٦/ ٢٩٦و٣١٩ و٣٢٢) من حديث عثمان بن عبدالله بن موهب عن أم سلمة.

(٣) حسن: أخرجه أبو داود (٤٢٠٥) وأحمد (٥/ ١٤٧ ح٢٠٧٧٩) وأبو الشيخ (٨٨٨) من طريق سعيد الجريري عن عبدالله بن بريدة عن أبي الأسود عن أبي ذر مرفوعًا. لكن الجريري مختلط، وقد رواه معمر عنه على هذا الوجه، ورواه عبدالوارث عنه (عند النسائي ٨/ ١٣٩) عن عبدالله بن بريدة مرسلاً. لكن الجريري متابع على الرواية المتصلة تابعه الأجلح عند الترمذي (١٧٥٩) والنسائي (٨/ ١٣٩) وابن ماجه (٣٦٢٢) والأجلح صدوق.

وفي «الصحيحين»: عن أنس رضي الله عنه، أنَّ أبا بكر رضي الله عنه اختَضب بالحِنَّاءِ والكَتَمِ[١].

وفي «سنن أبي داود»: عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: مَرَّ على النبي ﷺ رجلٌ قد خَضَبَ بالحِنَّاء، فقال: «**ما أحْسَنَ هذا؟**»، فمرَّ آخرُ قد خَضَبَ بالحِنَّاءِ والكَتَم، فقال: «**هذا أحسنُ من هذا**»، فمرَّ آخَرُ قد خَضَبَ بالصُّفرة، فقال: «**هذا أحسنُ من هذا كُلِّه**»[٢].

قال الغافِقي: «الكَتَمُ نبتٌ ينبُت بالسهول، ورقُه قريب مِن ورق الزَّيْتون، يعلُو فوقَ القامة، وله ثمر قَدْر حَبِّ الفُلفُل، في داخله نوى، إذا رُضِخَ اسودَّ، وإذا استُخرِجَتْ عُصارة ورقه، وشُرِبَ منها قدرُ أُوقية، قَيَّأَ قيئًا شديدًا، وينفع عن عضة الكلب. وأصلُه إذا طبِخَ بالماء كان منه مِدادٌ يُكتب به.

وقال الكِندي: بزر الكَتَم إذا اكتُحِلَ به، حلَّل الماء النازل في العين وأبرأها.

وقد ظن بعض الناس أنَّ الكَتَمَ هو الوَسْمة، وهي ورق النِّيل، وهذا وهمٌ، فإن الوَسْمة غير الكَتَم.

قال صاحب «الصحاح»: «الكَتَم بالتحريك: نبت يُخلط بالوَسْمة يُختضَب به».

قيل: والوَسْمة نباتٌ له ورق طويل يَضرِبُ لونه إلى الزرقة أكبرُ من ورق الخِلاف، يُشبه ورق اللُّوبيا، وأكبرُ منه، يُؤتى به من الحجاز واليمن.

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٨٩٤) ومسلم (٢٣٤١ فؤاد) (٥٩٥٩ قلعجي) من حديث أنس.

(٢) فيه **ضعيف**: أخرجه أبو داود (٤٢١١) وابن ماجه (٣٦٢٧) من طريق محمد بن طلحة اليامي عن حميد بن وهب عن ابن طاوس عن طاوس عن ابن عباس به، وحميد لين الحديث ومحمد بن طلحة له أوهام. وأخرج أحمد (٥/ ٦٧ ح٢٠١٣٧) له شاهدًا عن عمر موقوفًا وفي إسناده حبيب بن عبدالله الأزدي مجهول، وعبدالصمد بن حبيب ضعفه أحمد وله شاهد ثان أخرجه أبو الشيخ (٨٨٦) من حديث هداج وفيه مجهولان.

فإن قيل: قد ثبت في «الصحيح» عن أنس رضي الله عنه، أنه قال: «لم يختضب النبي ﷺ»(١).

قيل: قد أجاب أحمد بن حنبلٍ عن هذا وقال: قد شَهِدَ به غيرُ أنس رضي الله عنه على النبي ﷺ أنه خَضَبَ. وليس مَنْ شَهِدَ بمنزلة مَن لم يشهدْ، فأحمدُ أثبتَ خِضاب النبي ﷺ، ومعه جماعة من المحدِّثين، ومالك أنكره.

فإن قيل: فقد ثبت في «صحيح مسلم» النهيُ عن الخِضاب بالسواد في شأن أبي قُحافةَ لمَّا أُتِيَ به ورأسُه ولحيتُه كالثَّغَامة بياضًا، فقال: «**غَيِّرُوا هذا الشَّيْبَ وجَنِّبُوهُ السَّوَاد**»(٢). والكتمُ يُسَوِّد الشعرَ.

فالجواب من وجهين، أحدهما: أنَّ النهي عن التسويد البحت، فأمَّا إذا أُضيف إلى الحِنَّاء شيء آخرُ، كالكَتَم ونحوه، فلا بأس به، فإنَّ الكَتَمَ والحِنَّاء يجعل الشعر بيْن الأحمر والأسود بخلاف الوَسْمة، فإنها تجعلُه أسود فاحمًا، وهذا أصح الجوابين.

الجواب الثاني: أنَّ الخِضَاب بالسَّوَاد المنهي عنه خِضابُ التدليس، كخِضاب شعر الجارية، والمرأةِ الكبيرة تغرُّ الزوج، والسيدَ بذلك، وخِضَاب الشيخ يَغُرُّ المرأةَ بذلك، فإنه من الغش والخِداع، فأما إذا لم يتضمن تدليسًا ولا خِداعًا، فقد صحَّ عن الحسن والحسين رضي الله عنهما أنهما كانا يخضِبان بالسَّواد، ذكر ذلك ابن جرير عنهما في كتاب «تهذيب الآثار»، وذكره عن عثمان بن عفان، وعبدالله بن جعفر، وسعد بن أبي وقاص، وعُقبةَ بن عامر، والمغيرة بن شعبة، وجرير بن عبدالله، وعمرو بن العاص.

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٨٩٥) ومسلم (٢٣٤١ فؤاد) (٥٩٥٩ قلعجي) وغيرهما من حديث أنس وفيه أن أنسًا سئل عن خضاب النبي ﷺ فقال: إنه لم يبلغ ما يخضب.

(٢) **صحيح**: أخرجه مسلم (٢١٠٢ فؤاد) (٥٤٠٦ قلعجي) وأبو داود (٤٢٠٤) والنسائي (٨/ ١٣٨) من حديث جابر مرفوعًا.

وحكاه عن جماعة من التابعين، منهم: عمرو بن عثمان، وعلي بن عبدالله بن عباس، وأبو سلمة بن عبدالرحمن، وعبدالرحمن بن الأسود، وموسى بن طلحة، والزُّهْري، وأيوب، وإسماعيل بن معدي كرب.

وحكاه ابن الجوزي عن محارب بن دِثار، ويزيد، وابن جُريج، وأبي يوسفَ، وأبي إسحاق، وابن أبي ليلى، وزياد بن عَلاقة، وغَيلان بن جامع، ونافع بن جُبير، وعمرو بن علي المُقَدَّمي، والقاسم بن سلام.

كَرْمٌ: شجرة العِنَب، وهي الحَبَلَةُ، ويُكره تسميتها كَرْمًا، لما روى مسلم في «صحيحه» عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا يقولَنَّ أحدُكُمْ للعِنَبِ الكَرْمَ، الكَرْمُ: الرَّجُلُ المُسْلِمُ**»[١].

وفي رواية: «**إنما الكَرْمُ قَلْبُ المُؤْمِنِ**»[٢]، وفي أُخرى: «**لا تقولوا: الكرمُ، وقُولُوا: العِنَبُ والحَبَلَةُ**»[٣].

وفي هـذا معنيـان:

أحدهما: أنَّ العرب كانت تُسمي شجرة العِنَب الكَرْمَ، لكثرة منافعها وخيرها، فكره النبي ﷺ تسميتَها باسم يُهيِّج النفوس على محبتها ومحبة ما يُتخذ منها من المسكر، وهو أُمُّ الخبائث، فكره أن يُسمَّى أصلُه بأحسن الأسماء وأجمعها للخير.

والثاني: أنه من باب قوله: «**لَيْسَ الشَّدِيدُ بالصُّرَعَةِ**»[٤]، و«**لَيْسَ المِسْكِينُ**

---

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٢٤٧ فؤاد) (٥٧٥٩ قلعجي) من حديث أبي هريرة مرفوعًا به.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦١٨٣) ومسلم (٥٧٦٠ قلعجي) من حديث أبي هريرة مرفوعًا به.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢٢٤٨ فؤاد) (٥٧٦٤ قلعجي) من حديث علقمة بن وائل عن أبيه مرفوعًا به.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٦١١٤) ومسلم (٢٦٠٩ فؤاد) (٦٥٢٠ قلعجي) من حديث أبي هريرة مرفوعًا، وبنحوه أخرجه مسلم (٢٦٠٨ فؤاد) (٦٥١٨ قلعجي) وأبو داود (٤٧٧٩) من حديث ابن مسعود مرفوعًا.

بالطَّوَّافِ» [١] أي: إنكم تُسمون شجرةَ العِنَب كَرْمًا لكثرة منافعه، وقلبُ المؤمن أو الرجل المسلم أولى بهذا الاسم منه، فإنَّ المؤمنَ خيرٌ كُلُّه ونفع، فهو من باب التنبيه والتعريف لما في قلب المؤمن من الخير، والجود، والإيمان، والنور، والهدى، والتقوى، والصفات التي يستحق بها هذا الاسم أكثر من استحقاق الحَبَلَة له.

وبعد.. فقوةُ الحَبَلَةِ باردة يابسة، وورقُها وعلائقها وعرمُوشها مبرد في آخر الدرجة الأُولى، وإذا دُقَّت وضُمِّدَ بها من الصُّدَاع سكنته، ومن الأورام الحارة والتهاب المعدة. وعُصارةُ قضبانه إذا شُرِبت سكَّنت القيء، وعقلت البطن، وكذلك إذا مُضغت قلوبها الرطبة. وعُصارةُ ورقها، تنفع من قروح الأمعاء، ونفْث الدم وقيئه، ووجع المَعِدَة. ودمعُ شجره الذي يُحمل على القضبان، كالصمغ إذا شُرِبَ أخرج الحصاة، وإذا لُطِخَ به، أبرأ القُوَبَ والجَرَبَ المتقرح وغيره، وينبغي غسل العضو قبل استعمالها بالماء والنَّطْرون، وإذا تمسَّح بها مع الزيت حلق الشعر، ورمادُ قضبانه إذا تُضمِّدَ به مع الخل ودُهْن الورد والسَّذاب، نفع من الورم العارض في الطِّحال، وقوةُ دُهْن زهرة الكَرْم قابضة شبيهةٌ بقوة دُهْن الورد، ومنافعها كثيرة قريبة من منافع النخلة.

كَرَفْس: روي في حديث لا يصِحُّ عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «**مَن أكَلَهُ ثم نامَ عليه، نام ونَكْهتُهُ طَيِّبَةٌ، وينامُ آمنًا من وَجَعِ الأضراسِ والأسنانِ**» [٢] وهذا باطل على رسول الله ﷺ، ولكن البُسْتانيَّ منه يُطيِّب النكهة جدًّا، وإذا عُلِّق أصله في الرقبة نفع من وجع الأسنان.

وهو حارٌّ يابس، وقيل: رطب مفتِّح لسُداد الكَبِد والطِّحال، وورقُه رطبًا

---

(١) صحيح:أخرجه البخاري (٤٥٣٩) ومسلم (١٠٣٩ فؤاد) (٢٣٥٦ قلعجي) من حديث أبي هريرة مرفوعًا به.

(٢) موضوع:وهو جزء من حديث طويل موضوع أورده ابن عراق في (تنزيه الشريعة) (٢/ ٢٦٦ ح١٢٩).

ينفعُ المَعِدَة والكَبِدَ الباردة، ويُدِرُّ البَوْل والطَّمْث، ويُفتِّت الحصاة، وحَبّه أقوى في ذلك، ويُهيِّج الباه، وينفعُ مِن البَخَر.

قال الرازيُّ: وينبغي أن يُجتنب أكله إذا خِيفَ من لدغ العقارب.

كُرَّاثٌ: فيه حديث لا يصِحُّ عن رسول الله ﷺ بل هو باطل موضوع: «**مَن أَكَلَ الكُرَّاث ثم نامَ عليه نام آمنًا مِنْ ريح البَوَاسيرِ واعْتَزَلَهُ المَلَكُ لِنَتَنِ نَكْهَتِه حتى يُصْبِحَ**»[1].

وهو نوعان: نَبَطيٌّ وشاميٌّ.

فالنبطيُّ: البقلُ الذي يوضع على المائدة.

والشاميُّ: الذي له رءوس، وهو حار يابس مُصدِّع، وإذا طُبِخَ وأُكِلَ، أو شُرِب ماؤه، نفع من البواسير الباردة. وإن سُحِقَ بزره، وعُجِنَ بقَطِرَانٍ، وبُخِّرَت به الأضراسُ التي فيها الدودُ نثرها وأخرجها، ويُسكِّن الوجع العارض فيها، وإذا دُخنت المقعدةُ ببزره خَفَّت البواسير، هذا كله في الكُرَّاث النبطي.

وفيه مع ذلك فساد الأسنان واللِّثَة، ويُصَدِّع، ويُري أحلامًا رديئةً، ويُظلم البصر، ويُنتن النَّكهة، وفيه إدرارٌ للبَوْل والطَّمث، وتحريكٌ للباه، وهو بطيءُ الهضم.

حرف اللام

لحمٌ: قال الله تعالى: ﴿وَأَمْدَدْنَاهُم بِفَاكِهَةٍ وَلَحْمٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ﴾[الطور: ٢٢]، وقال: ﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ﴾[الواقعة: ٢١].

وفي «سنن ابن ماجه» من حديث أبي الدرداء، عن رسول الله ﷺ: «**سَيِّدُ طَعَامِ**

---

(١) موضوع: وهو جزء من الحديث السابق.

أَهْلِ الدُّنيا وأَهْلِ الجَنَّةِ اللَّحْمُ»[١]. ومن حديث بُريدةَ يرفعه: «**خَيْرُ الإِدَامِ في الدُّنيا والآخِرَةِ اللَّحْمُ**»[٢].

وفي «الصحيح» عنه ﷺ: «**فضلُ عائشةَ على النِّساءِ كفضلِ الثَّريدِ على سائِرِ الطَّعَامِ**»[٣].

و«**الثريد**»: الخبز واللَّحم. قال الشاعر:

إِذَا مَا الْخُبْزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ ... فَذَاكَ أَمَانَةَ اللهِ الثَّرِيدُ

وقال الزُّهْري: أكل اللَّحْم يَزيدُ سبعين قوَّة، وقال محمد بن واسع: اللَّحْم يزيد في البصر، ويُروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

«كُلُوا اللَّحْمَ، فإنه يُصَفي اللَّوْنَ، ويُخْمِصُ البَطْنَ، ويُحَسِّنُ الخُلُقَ».

وقال نافع: كان ابن عمر إذا كان رمضانُ لم يَفُتْه اللَّحْم، وإذا سافر لم يفته اللَّحْم.

ويُذكر عن عليٍّ: مَن تركه أربعين ليلة ساء خُلُقه.

وأما حديث عائشة رضي الله عنها، الذي رواه أبو داود مرفوعًا: «**لا تَقْطَعُوا اللَّحْمَ بالسكِّين، فإنه من صَنِيع الأعَاجِم، وانْهسُوهُ، فإنه أَهْنَأُ وأمرأُ**»[٤]. فرده الإمام

---

(١) ضعيف جدًّا: أخرجه ابن ماجه (٣٣٠٥) من طريق سليمان بن عطاء الجزري عن مسلمة بن عبدالله الجهني عن عمه أبي مشجعة عن أبي الدرداء وإسناده ضعيف جدًّا، وسليمان منكر الحديث ومسلمة وأبو مشجعة مجهولان، وانظر «موضوعات» ابن الجوزي (١٤٩٣ بتحقيقي).

(٢) ضعيف جدًّا: أخرجه البيهقي من حديث بريدة وفي إسناده العباس بن بكار وهو متهم، ومن حديث أنس وفي إسناده يزيد الرقاشي وهو ضعيف. وانظر «اللآلئ المصنوعة» (٢/ ١٩٠) و«تنزيه الشريعة» (٢/ ٢٤٨ ح٥٥).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما وقد سبق في الثريد.

(٤) منكر: أخرجه أبو داود (٣٧٧٨) وسبق في الكلام عن الخبز.

أحمد بما صحَّ عنه ﷺ مِن قَطعِه بالسِّكِين في حديثين، وقد تقدَّما.

واللَّحمُ أجناس يختلِفُ باختلافِ أُصولِهِ وطبائعه، فنذكرُ حُكمَ كل جنس وطبعَه ومنفعَته ومضرَّته.

لحم الضأن: حار في الثانية، رطب في الأُولى، جيده الحَوْليُّ، يُولِّدُ الدم المحمود القوي لمن جاد هضمُه، يصلح لأصحاب الأمزجة الباردة والمعتدلة، ولأهل الرياضات التامة في المواضع والفصول الباردة، نافع لأصحاب المِرَّة السوداء، يُقوِّي الذهن والحفظ. ولحم الهَرِم والعَجيفِ رديء، وكذلك لحمُ النِّعاج، وأجوده: لحمُ الذَّكَر الأسود منه، فإنه أخف وألذ وأنفع، والخصيُّ أنفعُ وأجود، والأحمر من الحيوان السمين أخفُّ وأجودُ غذاءً، والجَذَعُ مِن المَعْز أقل تغذية، ويطفو في المَعِدَة.

وأفضل اللَّحْم عائذه بالعظم، والأيمن أخف وأجود من الأيسر، والمقدم أفضل من المؤخر، وكان أحبُّ الشاة إلى رسول الله ﷺ مقدمها، وكلُّ ما علا منه سوى الرأس كان أخفَّ وأجود مما سَفَل، وأعطى الفرزدقُ رجلًا يشتري له لحمًا وقال له: «خذ المقدَّم، وإياك والرأسَ والبطنَ، فإنَّ الداء فيهما».

ولحم العنق جيد لذيذ، سريعُ الهضم خفيف، ولحم الذراع أخفُّ اللَّحْم وألذُّه وألطفه وأبعدُه من الأذى، وأسرعُه انهضامًا.

وفي «الصحيحين»: أنه كان يُعجِب رسول الله ﷺ [1].

ولحم الظَّهْر كثير الغذاء، يُولِّد دمًا محمودًا. وفي «سنن ابن ماجه» مرفوعًا: «**أطْيَبُ اللَّحْمِ لحمُ الظَّهْرِ**» [2].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٠ و٤٧١٢) ومسلم (١٩٤ فؤاد) (٤٧٢ قلعجي) والترمذي في «السنن» (١٨٤٤ و٢٤٤٢) وفي «الشمائل» (١٦٦) وابن ماجه (٣٣٠٧) وأحمد (٢/ ٤٣٥) من حديث أبي هريرة.

(٢) ضعيف: أخرجه الترمذي في «الشمائل» (١٧٠) وابن ماجه (٣٣٠٨) وأحمد (١/ ٢٠٥ ح١٧٦٢) وأبو الشيخ (٥٨٩و٦٢٣) من طريق مسعر عن شيخ من فهم عن عبدالله بن جعفر مرفوعًا به. والشيخ الفهمي مبهم، وقد سمي عند ابن ماجه، قال: وأظنه يسمى محمد=

لحمُ المَعْز: قليل الحرارة، يابس، وخِلْطُه المتولد منه ليس بفاضل وليس بجيد الهضم، ولا محمود الغذاء. ولحمُ التَّيْس رديءٌ مطلقًا، شديد اليُبس، عَسِرُ الانهضام، مُولِّد للخلط السوداوي.

قال الجاحظ: قال لي فاضل من الأطباء: يا أبا عثمان؛ إياك ولحمَ المَعْز، فإنه يُورث الغم، ويُحرِّك السوداءَ، ويُورث النسيان، ويُفسد الدم، وهو والله يَخْبِلُ الأولاد.

وقال بعض الأطباء: إنما المذمومُ منه المُسِنُّ، ولا سِيَّما للمُسنِّين، ولا رداءةَ فيه لمن اعتاده.

و«جالينوس» جعل الحَوْليَّ منه من الأغذية المعتدلة المعدِّلة للكَيْموس المحمود، وإناثُه أنفعُ من ذكوره.

وقد روى النسائي في «سننه»: عن النبي ﷺ: **«أحْسِنوا إلى الماعِزِ وأمِيطُوا عنها الأذى، فإنها من دوابِّ الجَنَّةِ»** [1]. وفي ثبوت هذا الحديث نظرٌ.

وحكمُ الأطباء عليه بالمضرَّة حكمٌ جزئيٌ ليس بكليٍّ عام، وهو بحسب المَعِدَة الضعيفة، والأمزجة الضعيفة التي لم تعتده، واعتادت المأكولات اللطيفة، وهؤلاء

=ابن عبدالله، وعند أبي الشيخ: قال يحيى بن سعيد: اسمه محمد بن عبدالرحمن، قلت: وهو مجهول وانظر ترجمته بـ«التهذيب» (٩/ ٢٥٤) والحديث أخرجه أحمد (١/ ٢٠٥ ح١٧٥٩) من طريق المسعودي عن شيخ حجازي عن عبدالله بن جعفر، والشيخ الحجازي مبهم، وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٣٦) من طريقين عزاهما للطبراني الأوسط وضعف الأول بيحيى الحماني، وضعف الثاني بأصرم بن حوشب قال: وهو متروك.

(١) ضعيف جدًّا لم أجده في «السنن الصغرى» ولا «الكبرى» وإنما أورده الهيثمي في «المجمع» (٤/ ٦٦) وقال: رواه البزار وفيه يزيد بن عبدالملك النوفلي وهو متروك، ثم أورده ثانية وقال: رواه البزار و أعله بسعيد بن محمد ولعله الوراق، فإن كان هو الوراق فهو ضعيف. قلت (يحيى): وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ١٤٥) من طريق سلمة بن إبراهيم عن سعيد بن محمد الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة. ثم نقل الخطيب عن ابن معين قوله: سلمة الوراق كذاب.

أهل الرفاهية من أهل المدن، وهم القليلون من الناس.

لحم الجَدْي: قريب إلى الاعتدال، خاصةً ما دام رَضيعًا، ولم يكن قريبَ العهد بالولادة، وهو أسرعُ هضمًا لما فيه من قُوَّة اللَّبن، مُليِّن للطبع، موافق لأكثر الناس في أكثر الأحوال، وهو ألطفُ مِن لحم الجمل، والدمُ المتولد عنه معتدل.

لحم البَقَر: بارد يابس، عَسِرُ الانهضام، بطيءُ الانحدار، يُوَلِّدُ دمًا سوداويًّا، لا يصلُح إلا لأهلِ الكَدِّ والتعب الشديد، ويُورث إدمانُه الأمراضَ السوداوية، كالبَهَق والجَرَب، والقُوباء والجُذام، وداء الفيل، والسَّرَطانِ، والوسواس، وحُمَّى الرِّبع، وكثير من الأورام، وهذا لمن لم يعتده، أو لم يَدفعْ ضررَه بالفُلفُل والثُّوم والدارصيني والزنجبيل ونحوه، وَذَكَرُه أقلُّ بُرودةً، وأُنثاه أقلُّ يبسًا.

ولحمُ العِجل ولا سِيَّما السمينَ مِن أعدل الأغذية وأطيبِها وألذها وأحمدِهَا، وهو حار رطب، وإذا انهضم غذَّى غذاءً قويًّا.

لحم الفَرَس: ثبت في «الصحيح» عن أسماءَ رضي الله عنها، قالت: نَحرْنا فرسًا فأكلناه على عهدِ رسول الله ﷺ[1]. وثبت عنه ﷺ أنه أذن في لحوم الخيل، ونَهى عن لحوم الحُمُرِ. أخرجاه في الصحيحين[2].

ولا يثبت عنه حديثُ المِقدام بن معدي كرب رضي الله عنه أنه نهى عنه. قاله أبو داود وغيره من أهل الحديث[3].

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٥١٠ و٥٥١١) ومسلم (١٩٤٢ فؤاد) (٤٩٣٧) وغيرهما من حديث أسماء به.

(٢) **صحيح**: أخرجه البخاري (٤٢١٩) ومسلم (١٩٤١ فؤاد) (٤٩٣٤قلعجي) وأبو داود (٣٧٨٨) والنسائي (٧/ ٢٠١) وغيرهم من حديث جابر.

(٣) **ضعيف الإسناد**: أخرجه أبو داود (٣٧٩٠) وابن ماجه (٣١٩٨) من طريق بقية عن ثور بن يزيد عن صالح بن يحيى بن المقدام بن معد يكرب عن أبيه عن جده عن خالد بن الوليد أن النبي ﷺ نهى عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمير، وإسناده ضعيف؛ صالح: لين، وبقية: يدلس عن الضعفاء والمتروكين وقد عنعن.

واقترانُه بالبغالِ والحَميرِ في القرآن لا يدل على أنَّ حكم لحمه حكم لحومها بوجه من الوجوه، كما لا يدُلُّ على أنَّ حكمها في السهم في الغنيمة حكمُ الفَرَس، والله سبحانه يَقْرِنُ في الذِّكْرِ بين المُتماثِلات تارةً، وبين المختلفات، وبين المتضادَّات، وليس في قوله: ﴿لِتَرْكَبُوهَا﴾[النحل: ٨] ما يمنع من أكلها، كما ليس فيه ما يمنعُ من غير الركوب من وجوه الانتفاع، وإنما نَصَّ على أجلِّ منافعها، وهو الركوبُ، والحديثان في حِلِّها صحيحان لا مُعَارِضَ لهما.

وبعد.. فلحمُهَا حارٌّ يابس، غليظٌ سوداويٌّ مضرٌّ لا يصلح للأَبدان اللَّطيفة.

لحم الجَمل: فَرْقُ ما بين الرافضة وأهل السُّـنَّة، كما أنه أحد الفروق بين اليهود وأهل الإسلام. فاليهود والرافضة تَذُمُّه ولا تأكله، وقد عُلِمَ بالاضطرار من دين الإسلام حِلُّه، وطالَمَا أكله رسولُ الله ﷺ وأصحابُه حَضَرًا وسَفَرًا

ولحم الفَصيل منه مِن ألذِّ اللُّحوم وأطيبها وأقواها غِذاءً، وهو لمن اعتاده بمنزلة لحم الضأن لا يضرُّهم ألبتة، ولا يُولِّد لهم داء، وإنما ذمَّه بعضُ الأطباء بالنسبة إلى أهل الرفاهية مِن أهل الحَضَر الذين لم يعتادوه، فإنَّ فيه حرارة ويُبْسًا، وتوليدًا للسَّوداء، وهو عَسِرُ الانهضام، وفيه قوةٌ غيرُ محمودة، لأجلها أمر النبي ﷺ بالوضوء مِن أكله في حديثين صحيحين[1] لا معارض لهما، ولا يصح تأويلهُمَا بغسل اليد، لأنه خلافُ المعهود من الوضوء في كلامه ﷺ، لتفريقه بينه وبين لحم الغنم، فخيَّر بين الوضوء وتركه منها، وحتَّم الوضوء من لحوم الإبل. ولو حُمِلَ الوضوءُ على غسل اليد فقط، لحُمِلَ على ذلك في قوله: «**مَن مسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَأ**»[2].

---

(١) أخرجه مسلم (٣٦٠ فؤاد) (٧٨٠ قلعجي) وابن ماجه (٤٩٥) وأحمد (٥/ ٩٨) من حديث جابر ابن سمرة: أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ ... أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: «نعم توضأ من لحوم الإبل». وأخرج نحوه الترمذي (٨١) وأبو داود (١٨٤) وابن ماجه (٤٩٤) وغيرهم من حديث البراء بن عازب وإسناده حسن.

(٢) **صحيح الإسناد**: أخرجه أبو داود (١٨١) والنسائي (١/ ١٠٠-١٠١) والترمذي (٨٣) وابن ماجه=

وأيضًا: فإنَّ آكِلَهَا قد لا يباشر أكلها بيده بأن يوضع في فمه، فإن كان وضوءه غسلَ يده، فهو عبث، وحملٌ لكلام الشارع على غير معهوده وعُرْفه، ولا يَصِحُّ معارضته بحديث: «**كان آخرُ الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسَّت النار**»[1] لعدة أوجه:

أحدها: أنَّ هذا عامٌّ، والأمر بالوضوء منها خاص.

الثاني: أنَّ الجهة مختلفة، فالأمرُ بالوضوء منها بجهة كونها لحمَ إبل سواء أكان نِيئًا، أو مطبوخًا، أو قديدًا، ولا تأثيرَ للنار في الوضوء. وأمَّا تركُ الوضوء مما مسَّتِ النَّار، ففيه بيانُ أنَّ مَسَّ النارِ ليس بسبب للوضوء، فأينَ أحدُهما مِن الآخر ؟ هذا فيه إثباتُ سبب الوضوء، وهو كونُه لحمَ إبل، وهذا فيه نفي لسبب الوضوء، وهو كونُه ممسوسَ النار. فلا تعارضَ بينهما بوجه.

الثالث: أنَّ هذا ليس فيه حكايةُ لفظ عام عن صاحب الشرع، وإنما هو إخبارٌ عن واقعة فعل في أمرين، أحدهما: متقدِّم على الآخر، كما جاء ذلك مبيَّنًا في نفس الحديث: «أنهم قرَّبوا إلى النبي ﷺ لحمًا، فأكل، ثم حضرتِ الصلاة، فتوضأ فصلَّى، ثم قرَّبوا إليه فأكل، ثم صلَّى، ولم يتوضأ، فكان آخِرُ الأمرين منه تركَ الوضوءِ مما مسَّت النارُ»، هكذا جاء الحديثُ، فاختصره الراوي لمكان الاستدلالِ، فأين في هذا ما يصلُح لنسخ الأمر بالوضوء منه؟ حتى لو كان لفظًا عامًّا متأخرًا

=(٤٧٩) وأحمد (٦/ ٤٠٦ ح٢٦٧٤٩ و٢٦٧٥٠) ومالك (١/ ٤٢) من طريق عروة بن الزبير عن مروان بن الحكم عن بسرة بنت صفوان مرفوعًا. وإسناده صحيح. و أخرجه الترمذي (٨٢ و٨٤) وأحمد (٦/ ٤٠٧ ح٢٦٧٥١) من طريق عروة عن بسرة به، ولم يذكر مروان. والأول أصح. ونقل الترمذي عن البخاري قوله: وأصح شيء في هذا الباب حديث بسرة وهذا الحديث مما تكلم فيه العلماء وانظر «نيل الأوطار» (١/ ١٩٧).

(١) **صحيح**: أخرجه أبو داود (١٩٢) والنسائي (١/ ١٠٨) من طريق علي بن عياش عن شعيب بن أبي حمزة عن ابن المنكدر عن جابر به. وإسناده صحيح.

مقاوِمًا، لم يصلح للنسخ، ووجب تقديمُ الخاص عليه، وهذا في غاية الظهور.

لحم الضَّب: تقدَّم الحديثُ في حِلِّه، ولحمه حار يابس، يُقوِّي شهوة الجِماع.

ـ لحم الغـزال: الغزالُ أصـلحُ الصيد وأحمدُه لحمًا، وهو حارٌّ يابس، وقيل: معتدل جدًّا، نافع للأبدان المعتدلة الصحيحة، وجيِّدُه الخِشْف.

ـ لحم الظَّبي: حارٌّ يابس في الأُولى، مجفِّف للبدن، صالح للأبدان الرطبة.

قال صاحب «القانون»: وأفضلُ لحومِ الوحش لحمُ الظَّبي مع ميله إلى السوداوية.

ـ لحم الأرانب: ثبت في «الصحيحين»: عن أنـس بن مالك، قال:« أَنْفَجْنَا أرنبًا فَسَعَوْا في طلبها، فأخذوها، فبعث أبو طلحة بِوَرِكِهَا إلى رسول الله ﷺ فَقَبِلَهُ»[1].

لحم الأرنب: معتدل إلى الحرارة واليبوسة، وأطيبُها وَرِكُهَا، وأحمدُهُ أكل لحمها مشويًّا، وهو يَعقِل البطن، ويُدِرُّ البَوْل، ويُفتِّت الحصى، وأكلُ رءوسها ينفعُ مِن الرِّعشة.

ـ لحم حمار الوَحْش: ثبت في «الصحيحين»: من حديث أبي قتادة رضي الله عنه: «أنهم كانوا مع رسولِ الله ﷺ في بعض عُمَرِه، وأنه صادَ حِمَارَ وحش، فأمَرَهم النبي ﷺ بأكله وكانوا مُحْرِمِين، ولم يكن أبو قتادة مُحْرِمًا»[2].

وفي «سنن ابن ماجه»: عن جابر قال: «أكلْنا زمنَ خيبرَ الخيلَ وحُمُرَ

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٢٥٧٢) وفي غير موضع، ومسلم (١٩٥٣ فؤاد) (٤٩٥٩ قلعجي) وأبو داود (٣٧٩١) والترمذي (١٧٩٦) وابن ماجه (٣٢٤٣) من حديث أنس.

(٢) **صحيح**: أخرجه البخاري (١٨٢٣) ومسلم (١١٩٦ فؤاد) (٢٨٠٤ قلعجي) وأبو داود (١٨٥٢) والترمذي (٨٤٨) والنسائي (٥/ ١٨٢) من حديث أبي قتادة.

الوحش»[١].

لحمه حار يابس، كثيرُ التغذية، مُولِّد دمًا غليظًا سوداويًّا، إلا أنَّ شحمَه نافع مع دُهْن القُسط لوجع الظَّهر والرِّيح الغليظة المرخية للكُلَى، وشحمُه جيد لِلْكَلَفِ طِلاءً، وبالجملة فلحومُ الوحوش كُلُّهَا تُولِّد دمًا غليظًا سوداويًّا، وأحمدُه الغزال، وبعده الأرنب.

لحوم الأجِنَّة: غير محمودة لاحتقان الدم فيها، وليست بحرام لقوله ﷺ: «**ذَكَاةُ الجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ**»[٢].

ومنعَ أهلُ العراق مِن أكله إلا أن يُدْرِكَه حَيًّا فيُذكيه، وأوَّلوا الحديثَ على أن المراد به أنَّ ذكاته كذكاة أُمِّه. قالوا: فهو حُجَّة على التحريم، وهذا فاسد، فإنَّ أول الحديث أنهم سألوا رسولَ الله ﷺ، فقالُوا: يا رسولَ الله؛ نذبحُ الشاةَ، فنجدُ في بطنها جنينًا، أفنأكلهُ ؟ فقال: «**كُلُوهُ إنْ شِئْتُم فإنَّ ذكاتَهُ ذَكاةُ أُمِّهِ**»[٣].

وأيضًا: فالقياسُ يقتضي حِلَّهُ، فإنه ما دامَ حَمْلًا فهو جزء من أجزاء الأُم، فذكاتُها ذكاةٌ لجميع أجزائها، وهذا هو الذي أشار إليه صاحبُ الشرع بقوله: «**ذكاتُه**

---

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٤١ فؤاد) (٤٩٣٥ قلعجي) والنسائي (٧/ ٢٠٥) وابن ماجه (٣١٩١) من حديث جابر.

(٢) حسن: أخرجه أبو داود (٢٨٢٧) والترمذي (١٤٨١) وابن ماجه (٣١٩٩) وأحمد (٣/ ٣١ و٥٣ ح١٠٨٦٧ و١١١٠٣) جميعًا من طريق مجالد عن أبي الوداك عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا به، ومجالد هو ابن سعيد: ضعيف. وأخرجه أبو داود (٢٨٢٨) من طريق عبيد الله بن أبي زياد القداح عن أبي الزبير عن جابر مرفوعًا به وعبيد الله: ضعيف، وأخرجه أحمد (٣/ ٤٥ ح١١٠٢٢) من طريق عطية عن أبي سعيد مرفوعًا وعطية هو العوفي ضعيف، وأخرجه أحمد (٣/ ٣٩ ح١٠٩٥٠) من طريق يونس بن أبي إسحاق عن أبي الداك عن أبي سعيد مرفوعًا به. ويونس وأبو الوداك كلاهما صدوق يهم.

(٣) ضعيف الإسناد: أخرجه بهذا اللفظ أبو داود (٢٨٢٧) وابن ماجه (٣١٩٩) وأحمد (٣/ ٣١ و٥٣) من طريق مجالد وهو ضعيف.

ذكاةُ أُمِّه»، كما تكون ذكاتُها ذكاةَ سائر أجزائها، فلو لم تأتِ عنه السُّـنَّـةُ الصريحة بأكله، لكان القياسُ الصحيحُ يقتضي حِلَّه.

لحم القَدِيد: في «السنن»: من حـديث ثوبـان رضي الله عنه قـال: ذبحـتُ لرسولِ الله ﷺ شاةً ونحن مسافرون، فقال: «**أَصْلِحْ لَحْمَها**» فلم أزل أُطعِمُه منه إلى المدينة(١).

القديدُ: أنفع من النمكسود، ويُقَوِّي الأبدان، ويُحدثُ حِكَّة، ودفعُ ضرره بالأبازير الباردة الرطبة، ويُصلح الأمزجة الحارة.

والنمكسودُ: حارٌ يابس مجفِّف، جيِّدُه من السمين الرطب، يضرُّ بالقُولَنْج، ودفعُ مضرَّته طبخُه باللَّبن والدُّهْن، ويصلح للمزاج الحار الرطب.

فصل

في لحوم الطير

قال الله تعالى: ﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ﴾ [الواقعة: ٢١].

وفي «مسند البزَّار» وغيره مرفوعًا: «**إِنَّكَ لَتَنْظُرُ إلى الطَّيْرِ في الجَنَّةِ، فَتَشْتَهِيهِ، فيَخِرُّ مشويًّا بين يَدَيْكَ**»(٢).

ومنه حلال، ومنه حرام. فالحرامُ: ذو المِخلَب، كالصَّقرِ والبازي والشـاهِين، وما يأكلُ الجِيَـفَ كالنَّسْر، والرَّخَـم، واللَّقْـلَق، والعَـقْـعَـق، والغُـراب الأَبْقع،

---

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٧٥ فؤاد) (٥٠١٩ قلعجي) وأبو داود (٢٨١٤) من حديث ثوبان به.

(٢) ضعيف: أخرجه البزار في «المعجم الزخار» (٥/ ٤٠١ ح٢٠٣٢) عن الحسن بن عرفة ومن طريق الحسن أورده ابن كثير في «تفسيره» (٤/ ٢٨٧) فقال: وقال الحسن بن عرفة حدثنا خلف بن خليفة عن حميد الأعرج عن عبدالله بن الحارث عن عبدالله بن مسعود قال: قال لي رسول الله ﷺ ... وذكره وحميد هو ابن عطاء الأعرج ضعيف.

والأسـود الكبير، وما نُهِيَ عن قتله كالهُدهُـدِ، والصُّردِ، وما أُمِرَ بقتله كالحِـدَأة والغراب.

والحلالُ أصناف كثيرة، فمنه:

الدَّجاج: ففي «الصحيحين» من حديث أبي موسى «أنَّ النبي ﷺ أكل لحمَ الدَّجاجِ»[١].

وهو حارٌّ رطب في الأُولى، خفيفٌ على المَعِدَة، سريعُ الهضم، جيدُ الخَلْطِ، يَزيد في الدِماغ والمَنِيِّ، ويُصفي الصوت، ويُحَسِّنُ اللَّون، ويُقَوِّي العقل، ويُوَلِّد دمًا جيدًا، وهو مائل إلى الرطوبة، ويقال: إنَّ مداومَة أكله تُورث النقْرس، ولا يثبت ذلك.

ولحمُ الديك: أسخنُ مزاجًا، وأقلُّ رطوبة، والعتيقُ منه دواء ينفع القُولنج والرَّبو والرِّياح الغليظة إذا طُبِخَ بماء القُرْطُم والشِّبْت، وخصِيُّها محمودُ الغِذَاء، سريعُ الانهضام، والفَراريجُ سريعة الهضمِ، مُلَيِّنة للطبع، والدَّمُ المتولد منها دمٌ لطيف جيد.

لحم الدُّرَّاج: حارٌّ يابس في الثانية، خفيفٌ لطيف، سريعُ الانهضام، مُولِّد للدم المعتدل، والإكثارُ منه يُحِدُّ البصر.

لحم الحَجَل: يُوَلِّد الدم الجيد، سريعُ الانهضام.

- **لحم الإوَزِّ**: حارٌّ يابس، رديء الغذاء إذا اعتِيد، وليس بكثير الفضول.

- **لحم البَطِّ**: حارٌّ رطب، كثيرُ الفضول، عَسِرُ الانهضام، غيرُ موافق للمَعِدَة.

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٥١٨) وفي غير موضع، ومسلم (١٦٤٩ فؤاد) (٤١٨٦ قلعجي) والترمذي في «السنن» (١٨٣٤) وفي «الشمائل» (١٥٣) والنسائي (٧/٢٠٦) من حديث أبي موسى الأشعري.

ـ **لحم الحُبَارَى**: في «السنن» من حديث بُرَيْهِ بن عمر بن سَفينةَ، عن أبيه، عن جدِّه رضي الله عنه قال: «أكلتُ مع رسول الله ﷺ لحْمَ حُبَارَى»[1].

وهو حارٌّ يابس، عَسِرُ الانهضام، نافِعٌ لأصحاب الرياضة والتعب.

لحم الكُرْكيِّ: يابسٌ خفيف، وفي حرِّه وبرده خلافٌ، يُوَلِّد دمًا سوداويًّا، ويصلُح لأصحاب الكَدِّ والتعب، وينبغي أن يُترك بعد ذبحه يومًا أو يومين، ثم يؤكل.

ـ **لحم العصافير والقَنَابر**: روى النسائي في «سننه»: من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه، أنَّ النبي ﷺ قال: «**ما من إنسانٍ يَقْتُل عُصفورًا فما فوقَهُ بغير حَقِّهِ إلاّ سألَهُ اللهُ عَزَّ وجَلَّ عنها**». قيل: يا رسول الله؛ وما حقُّه ؟ قال: «**تَذْبحُه فتأكُلُهُ، ولا تَقْطَعُ رأسهُ وتَرْمي به**»[2].

وفي «سننه» أيضًا: عن عمرو بن الشَّريد، عن أبيه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**مَنْ قَتَلَ عُصْفُورًا عَبَثًا، عَجَّ إلى الله يقولُ: يا ربِّ؛ إنَّ فُلانًا قَتَلَني عَبَثًا، ولم يَقْتُلْني لِمَنْفَعَةٍ**»[3].

---

(١) **ضعيف الإسناد**: أخرجه أبو داود (٣٧٩٧) والترمذي في «السنن» (١٨٣٥) وفي «الشمائل» (١٥٤) من طريق إبراهيم بن عبدالرحمن بن مهدي عن إبراهيم بن عمر بن سفينة عن أبيه عن جده به، وقال الترمذي: هذا حديث غريب، ثم ذكر أن إبراهيم هو برية. قلت: وإبراهيم بن عمر قال عنه الحافظ في «التقريب»: مستور والراوي عنه: إبراهيم بن عبدالرحمن قال عنه الحافظ: صدوق له مناكير. وأما الحبارى ففي «المعجم الوجيز» (ص١٣١): طائر طويل العنق، رمادي اللون، على شكل الأوزة، وفي منقاره طول.

(٢) **ضعيف الإسناد**: أخرجه النسائي (٧/ ٢٠٧ و٢٣٩) وأحمد (٢/ ١٦٦ ح٦٥١٤ و٦٥١٥) والدارمي (٢/ ٨٤) جميعًا من طريق عمرو بن دينار عن صهيب الحذاء مولى ابن عامر عن عبدالله ابن عمر مرفوعًا به، وصهيب مجهول الحال. وانظر ترجمته بـ«التهذيب» (٤/ ٤٤٠).

(٣) **ضعيف الإسناد**: أخرجه النسائي (٧/ ٢٣٩) وأحمد (٤/ ٣٨٩ ح١٨٩٧٦) عن طريق خلف بن مهران عن عامر الأحول عن صالح بن دينار عن عمرو بن الشريد مرفوعًا به، وصالح مجهول وعامر يخطئ.

ولحمُه حارٌ يابس، عاقِلٌ للطبيعة، يَزيدُ في الباه، ومرقُه يُلَيِّن الطبع، وينفع المفاصِل، وإذا أُكِلَتْ أدمغتها بالزنجبيل والبصل، هيَّجَتْ شهوَة الجِماع، وخَلطُها غير محمود.

- **لحم الحَمَام**: حارٌ رطب، وحشيُّه أقل رطوبةً، وفراخُه أرطب خاصية، ما رُبِّيَ في الدُّور وناهضُه أخف لحمًا، وأحمدُ غذاءً، ولحمُ ذكورها شفاءٌ من الاسترخاء والخَدَرِ والسَّكتة والرِّعشة، وكذلك شَمُّ رائحة أنفاسها. وأكلُ فِراخها معينٌ على النساء، وهو جَيِّد للكُلَى، يزيدُ في الدم، وقد روي فيها حديثٌ باطل لا أصل له عن رسول الله ﷺ: أنَّ رجلًا شكى إليه الوَحدة، فقال: «**اتَّخِذْ زوجًا مِن الحَمام**»[1]. وأجودُ من هذا الحديث أنه ﷺ رأى رجلًا يتبعُ حمامةً، فقال: «**شَيْطانٌ يَتْبَعُ شَيْطَانَةً**»[2].

وكان عثمان بن عفان رضي الله عنه في خطبته يأمر بقتل الكلاب وذبح الحمام[3].

- **لحم القَطَا**: يابس، يُولِّد السوداء، ويحبِسُ الطبع، وهو من شر الغذاء، إلا أنه

---

(١) موضوع: أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/ ١٩٩) من حديث ابن عباس، وفي إسناده محمد ابن زياد اليشكري وهو المتهم به. ومن طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٥٢٠) وله طرق وشواهد موضوعة انظرها بـ«الموضوعات» (١٥١٣-١٥١٩).

(٢) حسن: أخرجه أبو داود (٤٩٤٠) وابن ماجه (٣٧٦٥) وأحمد (٢/ ٣٤٥ ح٨٣٣٨) والبخاري في «الأدب المفرد» (ص٢٧٦ ح١٣٣٦) من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعًا به وإسناده حسن، ووقع في «سنن أبي داود»: محمد بن عروة. وفي باقي المصادر: محمد بن عمرو وهو الصواب. وأخرجه ابن ماجه أيضًا من حديث عائشة وعثمان وأنس.

(٣) حسن إلى عثمان: أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٣٣٨) عن موسى بن إسماعيل عن يوسف ابن عبدة عن الحسن عن عثمان به، ويوسف لين الحديث والحسن يدلس لكن أخرج البخاري في «الأدب المفرد» (١٣٣٧) قال: حدثنا موسى حدثنا مبارك عن الحسن قال سمعت عثمان يأمر في خطبته بقتل الكلاب وذبح الحمام، وإسناده حسن. مبارك بن فضالة: صدوق يدلس وهو من تلاميذ الحسن، والحسن صرح بالسماع من عثمان

ينفع من الاستسقاء.

- **لحم السُّمَاني**: حارٌّ يابس، ينفعُ المفاصل، ويضُرُّ بالكَبِدِ الحار، ودفعُ مضرَّته بالخَلِّ والكُسْفَرَة، وينبغي أن يُجتنبَ مِن لحوم الطير ما كان في الآجام والمواضع العَفِنة.

ولحومُ الطير كلها أسرعُ انهضامًا من المواشي، وأسرعُها انهضامًا أقلُّها غذاءً، وهي الرِّقاب والأجنحة، وأدمغتُها أحمد من أدمغة المواشي.

- **الجراد**: في «الصحيحين»: عن عبدالله بن أبي أوْفى قال: «غزونا مع رسول الله ﷺ سبعَ غَزَواتٍ، نأكُلُ الجَرَادَ»[1].

وفي «المسند» عنه: «**أُحِلَّتْ لنا مَيْتَتَانِ ودَمَانِ: الحُوتُ والجرادُ، والكَبِدُ والطحالُ**». يُروى مرفوعًا وموقوفًا على ابن عمر رضي الله عنه[2].

وهو حارٌّ يابس، قليل الغذاء، وإدامةُ أكله تُورث الهزال، وإذا تُبُخِّرَ به نفع من تقطيرِ البَوْل وعُسرِه، وخصوصًا للنساء، ويُتبخَّر به للبواسير، وسِمانُه يُشوى ويُؤكل للسع العقرب، وهو ضار لأصحابِ الصَّرع، رديء الخَلط.

وفي إباحة ميتته بلا سبب قولان: فالجمهور على حِلِّه، وحرَّمه مالك، ولا خِلافَ في إباحة ميتته إذا مات بسبب، كالكبسِ والتحريق ونحوه.

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٥٤٩٥) ومسلم (١٩٥٢ فؤاد) (٤٩٥٦ قلعجي) وأبو داود (٣٨١٢) والترمذي (١٨٢٨ و١٨٢٩) والنسائي (٧/ ٢١٠) من حديث عبدالله بن أبي أوفى.

(٢) ضعيف مرفوعًا: أخرجه أحمد (٢/ ٩٧) وابن ماجه (٣٢١٨ و٣٣١٤) وفي إسناده عبدالرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف، وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٢٥٤) من طريق عبدالرحمن وأسامة وعبدالله بني زيد بن أسلم عن أبيهم عن ابن عمر مرفوعًا، وقال البيهقي: أولاد زيد هؤلاء كلهم ضعفاء جرحهم يحيى بن معين، وكان أحمد بن حنبل وعلي بن المديني يوثقان عبدالله بن زيد وأخرجه البيهقي (١/ ٢٥٤) من حديث سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن ابن عمر موقوفًا وقال البيهقي: هذا إسناد صحيح وهو في معنى المسند.

فصل

وينبغي أن لا يُداوَمَ على أكل اللَّحم، فإنه يُورث الأمراض الدموية والامتلائية، والحمّياتِ الحادَّة، وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: إياكم واللَّحم، فإنَّ له ضَرَاوةً كضراوة الخَمر[١]، وإنَّ الله يبغض أهل البيت اللَّحمي. ذكره مالك في «الموطأ» عنه.

وقال «أبقراط»: لا تجعلوا أجوافكم مقبرةً للحيوان

فصل: في الألبان

ـ اللَّبن: قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ مِن بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِّلشَّارِبِينَ ﴾ [النحل: ٦٦].

وقال في الجنَّة: ﴿ فِيهَا أَنْهَارٌ مِّن مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ ﴾[محمد: ١٥]

وفي «السنن» مرفوعًا: «**مَن أطْعَمَهُ اللهُ طَعامًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لنا فيه، وارزُقْنا خَيرًا منه، وَمَن سقاه اللهُ لبنًا، فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لنا فيه، وزِدْنا منه، فإني لا أعلم ما يُجْزِئ من الطعام والشرابِ إلا اللَّبَن**»[٢].

اللَّبن: وإن كان بسيطًا في الحس، إلا أنه مُركَّب في أصل الخِلقة تركيبًا طبيعيًّا

---

(١) **ضعيف الإسناد**: أخرجه مالك في «الموطأ» (٢/ ٩٣٥) عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب قال: ... وذكره وإسناده منقطع.

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٧٣٠) والترمذي في «السنن» (٣٤٦٦) وفي «الشمائل» (٢٠٤) وأحمد (١/ ٢٨٤ ح٢٥٦٥) وأبو الشيخ (٦٤٤) وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف وله شاهد أخرجه ابن ماجه (٣٣٢٢) من حديث ابن عباس لكنه من رواية إسماعيل بن عياش عن ابن جريج ورواية إسماعيل عن غير أهل بلده ضعيفة، وهذا منه

من جواهرَ ثلاثةٍ: الجُبْنِيةِ، والسَّمنيةِ، والمائيَّةِ.

فالجُبْنِيةُ: باردة رطبة، مُغذِّية للبدن. والسَّمنيةُ: معتدلة الحرارة والرطوبة ملائمة للبدن الإنساني الصحيح، كثيرةُ المنافع.

والمائيةُ: حارة رطبة، مُطْلِقة للطبيعة، مُرطِّبة للبدن. واللَّبنُ على الإطلاق أبردُ وأرطبُ مِنَ المعتدل. وقيل: قوَّتُه عند حلبه الحرارةُ والرطوبةُ، وقيل: معتدل في الحرارة والبرودة.

وأجودُ ما يكون اللَّبن حين يُحلب، ثم لا يزال تنقصُ جُودتُه على مر الساعات، فيكونُ حين يُحلب أقلَّ برودةً، وأكثرَ رطوبةً، والحامِض بالعكس، ويُختار اللَّبن بعد الولادة بأربعين يومًا، وأجودُه ما اشتد بياضُه، وطاب ريحُه، ولذَّ طعمُه، وكان فيه حلاوةٌ يسيرة، ودُسومةٌ معتدِلة، واعتدل قِوَامه في الرِّقة والغِلَظِ، وحُلِبَ من حيوان فتيٍّ صحيح، معتدِلِ اللَّحم، محمودِ المرعَى والمَشربَ.

وهو محمودٌ يُوَلِّد دمًا جيدًا، ويُرَطِّب البدنَ اليابس، ويغذو غِذَاءً حسنًا، وينفع مِن الوَسواس والغم والأمراض السوداويَّة، وإذا شُرِبَ مع العسل نقَّى القُروح الباطنة من الأخلاط العفنة. وشُربُه مع السكر يُحسِّنُ اللَّون جدًّا.

والحليب يتدارك ضرر الجِماع، ويُوافق الصدر والرئة، جيد لأصحاب السُّل، رديء للرأس والمَعِدَة، والكبد والطِّحال، والإكثارُ منه مضرٌّ بالأسنان واللِّثَة، ولذلك ينبغي أن يُتمضمض بعدَه بالماء، وفي «الصحيحين»: أنَّ النبي ﷺ شرب لبنًا، ثم دعا بماء فتمضمض وقال: «**إنَّ لَهُ دَسَمًا**» [1].

---

(١) **صحيح**: أخرجه البخاري (٢١١ و٥٦٠٩) ومسلم (٣٥٨ فؤاد) (٧٧٧ قلعجي) وأبو داود (١٩٦) والترمذي (٨٩) والنسائي (١/ ١٠٩) وابن ماجه (٤٩٨) من حديث ابن عباس مرفوعًا به.

وهو رديء للمحمومين، وأصحاب الصُّداع، مؤذٍ للدماغ، والرأس الضعيف. والمُداومةُ عليه تُحدث ظلمة البصر والغِشاء، ووجع المفاصل، وسُدة الكبد، والنفخ في المعدة والأحشاء، وإصلاحُه بالعسل والزنجبيل المربى ونحوه، وهذا كُلُّهُ لمن لم يعتدْه.

ـ **لبن الضَّأْن**: أغلظُ الألبان وأرطبُها، وفيه من الدُّسومة والزُّهومة ما ليس في لبن الماعِز والبقر، يُوَلِّدُ فضولًا بلغميًّا، ويُحدِث في الجلدِ بياضًا إذا أُدمن استعمالُه، ولذلك ينبغي أن يُشاب هذا اللَّبن بالماء ليكون ما نال البدن منه أقل، وتسكينُه للعطش أسرع، وتبريدُه أكثر.

ـ **لبن المَعْز**: لطيف معتدل، مُطْلِق للبطن، مُرَطِّب للبدن اليابس، نافع من قروح الحلق، والسُّعال اليابس، ونفث الدم.

واللَّبنُ المطلَقُ أنفعُ المشروبات للبدن الإنسانيِّ لما اجتمع فيه من التغذية والدَّموية، ولاعتيادِهِ حالَ الطفولية، وموافقتِهِ للفطرة الأصلية.

وفي «الصحيحين»: «أنَّ رسولَ الله ﷺ أُتِيَ ليلةَ أُسْرِيَ به بقَدَحٍ من خَمْرٍ، وقَدَحٍ من لَبَنٍ، فنظر إليهما، ثم أخذ اللَّبنَ، فقال جبريل: الحمدُ لله الذي هَدَاك لِلفِطْرَةِ، لو أَخَذْتَ الخَمْرَ، غَوَتْ أُمَّتُكَ»[1]. والحامض منه بطيء الاستمراء، خامُ الخِلط، والمَعِدَة الحارة تهضِمُهُ وتنتفعُ به.

ـ **لبن البَقَر**: يَغذُو البدن، ويُخْصبه، ويُطلق البطن باعتدال، وهو من أعدل الألبان وأفضلها بين لبن الضأن ولبن المعز، في الرِّقَّة والغِلظ والدَّسم.

وفي «السنن»: من حديث عبدالله بن مسعود يرفعه: «**عليكم بألبانِ البَقَرِ**،

---

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٧٠٩ و٥٦٠٣) ومسلم (٢٠١٠ فؤاد) (٥١٤٢ قلعجي) وغيرهما من حديث أبي هريرة مرفوعًا به.

فإنها تَرُمُّ من كُلِّ الشَّجَرِ»[1].

ـ **لبن الإبلِ**: تقدَّم ذكره في أول الفصل، وذكر منافعه، فلا حاجة لإعادته.

ـ **لُبَانٌ**: هو الكُنْدُرُ: قد ورد فيه عن النبي ﷺ: «**بَخِّروا بُيُوتَكُم باللُّبان والصَّعْتَرِ**»، ولا يصحُّ عنه، ولكن يُروى عن عليّ أنه قال لرجل شكا إليه النسيانَ: عليك باللُّبان، فإنه يُشَجِّع القلبَ، ويَذْهَبُ بالنِّسيان. ويُذكر عن ابن عباس رضي الله عنهما أنَّ شُربه مع السُّكَّر على الريق جيدٌ للبَوْل والنِّسيان. ويُذكر عن أنس رضي الله عنه أنه شكا إليه رجلٌ النسيانَ، فقال: عليك بالكُنْدُر وانقَعْهُ مِن اللَّيل، فإذا أصبحتَ، فخُذْ منه شربةً على الرِّيق، فإنه جَيِّدٌ للنِّسيان.

ولهذا سبب طبيعي ظاهر، فإن النِّسيانَ إذا كان لسوء مزاج بارد رطب يغلبُ على الدماغ، فلا يحفَظُ ما ينطبعُ فيه، نفع منه اللُّبان، وأمَّا إذا كان النِّسيانُ لغلبة شيء عارض، أمكن زوالُه سريعًا بالمرطبات. والفرق بينهما أنَّ اليبوسيَّ يتبعه سهر، وحفظ الأُمور الماضية دون الحالية، والرُّطوبي بالعكس.

وقد يُحدِثُ النِّسيانَ أشياءُ بالخاصية، كحجامة نُقْرة القفا، وإدمانِ أكل الكُسْفُرَة الرطبة، والتفاحِ الحامض، وكثرةِ الهَمِّ والغَمِّ، والنظرِ في الماء الواقف، والبَوْلِ فيه، والنظر إلى المَصلوب، والإكثارِ من قراءة ألواح القُبور، والمشي بين جَمَلين مقطُورَين، وإلقاء القملِ في الحياض، وأكل سُؤْر الفأر، وأكثَرُ هذا معروف

---

(١) **صححه الألباني**: أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٩٧) من طريق جعفر بن عون عن المسعودي عن قيس بن مسلم الجدلي عن طارق بن شهاب عن عبدالله يرفعه، وسكت عليه الحاكم والذهبي قلت: والمسعودي عبدالرحمن بن عبدالله فيه كلام وقد اختلط، لكن سماع جعفر بن عون منه قبل الاختلاط وانظر «الكواكب النيرات» (ص٢٩٣) وجعفر ممن روى له الجماعة، والحديث لم يخرجه أصحاب «السنن» كما ذكر المصنف وصححه الألباني رحمه الله في «السلسلة الصحيحة» (١٩٤٣).

بالتجربة [١].

والمقصود: أنَّ اللُّبان مسخِّن في الدرجة الثانية، ومجفِّف في الأُولى، وفيه قبض يسير، وهو كثيرُ المنافع، قليل المضار، فمن منافعه: أن ينفع مِن قذف الدم ونزفه، ووجع المَعِدَة، واستطلاق البطن، ويهضِمُ الطعام، ويطْرُدُ الرِّياح، ويجلُو قروح العَيْن، ويُنبت اللَّحم في سائر القروح، ويُقَوِّي المَعِدَة الضعيفة، ويُسخِّنها، ويُجفف البلغم، ويُنَشِّف رطوباتِ الصدر، ويجلو ظُلمة البصر، ويمنع القروح الخبيثة من الانتشار، وإذا مُضِغَ وحدَه، أو مع الصَّعْتر الفارسيِّ جلب البلغم، ونفع من اعتقالِ اللِّسان، ويزيدُ في الذهن ويُذكيه، وإن بُخِّرَ به ماء، نفع من الوباء، وطيَّبَ رائحة الهواء.

حرف الميم

ماءٌ: مادةُ الحياة، وسَيِّدُ الشَّراب، وأحد أركان العالَم، بل ركنُه الأصلي، فإنَّ السمواتِ خُلِقَتْ من بُخَارِه، والأرضَ مِن زَبَده، وقد جعل الله منه كُلَّ شيء حيٍّ.

وقد اختُلِف فيه: هل يَغذُو، أو يُنفذ الغذاءَ فقط ؟

على قولين، وقد تقدَّما، وذكرنا القول الراجح ودليله.

وهو بارد رطب، يَقمعُ الحرارة، ويحفظ على البدن رطوباتِهِ، ويرُد عليه بدلَ ما تحلَّلَ منه، ويُرقِّق الغذاء، ويُنفذه في العروق.

وتُعتبر جودةُ الماء من عشرة طرق:

أحدها: مِن لونه بأن يكون صافيًا.

---

(١) ورد ذلك في أحاديث موضوعة انظرها في «تنزيه الشريعة» المجلد الثاني كتاب «الأطعمة» الأحاديث (٢٧ و١٠٧ و١١٢).

الثاني: مِن رائحته بأن لا تكون له رائحة ألبتة.

الثالث: مِن طعمه بأن يكون عذبَ الطعم حُلوَه، كماء النِّيل والفُرَات.

الرابع: مِن وزنه بأن يكون خفيفًا رقيقَ القِوام.

الخامس: مِن مجراه، بأن يكون طيِّبَ المجرى والمسلك.

السادس: مِن منْبَعه بأن يكون بعيدَ المنبع.

السابع: مِن برُوزه للشمس والرِّيح، بأن لا يكون مختفيًا تحت الأرض، فلا تتمكن الشمس والريح من قُصارته.

الثامن: مِن حركته بأن يكونَ سريع الجري والحركة.

التاسع: مِن كثرته بأن يكونَ له كثرة يدفع الفضلاتِ المخالطة له.

العاشر: مِن مصبه بأن يكون آخذًا من الشَّمال إلى الجنوب، أو من المغرب إلى المشرق.

وإذا اعتبرتَ هذه الأوصاف، لم تجدها بكمالها إلا في الأنهار الأربعة: النيلِ، والفُرات، وسَيْحونَ، وجَيْحونَ.

وفي «الصحيحين» من حديث أبي هُريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«سَيْحَانُ، وجَيْحَانُ، والنِّيلُ، والفُرَاتُ، كُلٌّ من أنهارِ الجنَّة»**[1] .

وتُعتبر خِفة الماء من ثلاثة أوجه:

---

(١) **صحيح**: لكن لم يخرجه البخاري، وإنما أخرجه مسلم (٢٨٣٩ فؤاد) (٧٠٢١ قلعجي) من حديث أبي هريرة مرفوعًا به. وأخرج البخاري (٣٢٠٧) ومسلم (١٦٤ فؤاد) (٤٠٩ قلعجي) من حديث أنس عن مالك بن صعصعة في حديث الإسراء أنه ﷺ رأى أربعة أنهار تخرج من أصل سدرة المنتهى: نهران ظاهران ونهران باطنان، فقلت: **«يا جبريل ما هذه الأنهار»**؟ فقال: أما النهران الباطنان: ففي الجنة وأما الظاهران فالنيل والفرات.

أحدها: سُرعة قبوله للحر والبرد. قال «أبقراط»: المَاء الذي يسخُن سريعًا، ويبرُد سريعًا أخفُّ المياه.

الثاني: بالميزان.

الثالث: أن تُبَل قُطنتان متساويتا الوزنِ بماءين مختلفين، ثم يُجففا بالغًا، ثُم توزنا، فأيتهما كَانت أخفَّ، فماؤها كذلك.

والماءُ وإن كان في الأصل باردًا رطبًا، فإن قُوَّته تنتقِلُ وتتغيَّرُ لأسباب عارضة تُوجب انتقالها، فإن الماء المكشوفَ للشَّمال المستور عن الجهات الأُخَر يكون باردًا، وفيه يبس مكتسب من ريح الشَّمال، وكذلك الحكمُ على سائر الجهات الأُخَر.

والماءُ الذي ينبُع من المعادن يكونُ على طبيعة ذلك المَعْدِنِ، ويؤثر في البدن تأثيره.

والماءُ العذب نافع للمرضى والأصحاء، والباردُ منه أنفعُ وألذُّ، ولا ينبغي شربُه على الريق، ولا عَقيبَ الجِمَاع، ولا الانتباهِ من النوم، ولا عَقيبَ الحَمَّام، ولا عَقيبَ أكل الفاكهة، وقد تقدَّم. وأما على الطعام، فلا بأس به إذا اضطُّر إليه، بل يتعيَّنُ ولا يُكثر منه، بل يتمصَّصُه مصًّا، فإنه لا يضرُّه ألبتة، بل يُقَوِّي المعدة، ويُنهض الشهوة، ويُزيل العطش.

والماء الفاتر ينفخ ويفعل ضِدَّ ما ذكرناه، وبائتُه أجودُ مِن طريِّه وقد تقدَّم. والباردُ ينفع من داخل أكثرَ مِن نفعه من خارج، والحارُّ بالعكسِ، وينفعُ الباردُ مِن عفونة الدم، وصعود الأبخرة إلى الرأس، ويدفع العفوناتِ، ويُوافق الأمزجةَ والأسنان والأزمانَ والأماكنَ الحارَّة، ويضر على كل حالة تحتاج إلى نُضج وتحليل، كالزكام والأورام، والشديدُ البرودةِ منهُ يُؤذي الأسنان، والإدمانُ عليه يُحدث انفجارَ الدَّم والنزلاتِ، وأوجاعَ الصدر.

والبارد والحار بإفراط ضارَّان للعصب ولأكثر الأعضاء، لأن أحدَهما محلِّل، والآخر مُكَثِّف، والماء الحار يُسَكِّن لذع الأخلاط الحادة، ويُحلِّل ويُنضج، ويُخرج الفضول، ويُرطِّب ويُسَخِّن، ويُفسد الهضمَ شربُه، ويَطفُو بالطعام إلى أعلى المعدة ويُرخيها، ولا يُسرع في تسكين العطش، ويُذبل البدن، ويُؤدي إلى أمراض رديئة، ويضرُّ في أكثر الأمراض.

على أنه صالح للشيوخ، وأصحاب الصَّرْعِ، والصُّداع البارد، والرَّمد. وأنفعُ ما استُعمل مِن خارج.

ولا يصحُّ في الماء المسخَّن بالشمس حديثٌ ولا أثر، ولا كرهه أحدٌ من قدماء الأطباء، ولا عابوه، والشديدُ السخونةِ يُذيب شحم الكُلَى.

وقد تقدَّم الكلام على ماء الأمطار في حرف الغين.

ـ **ماء الثَّلْج والبَرَد**: ثبت في «الصحيحين»: عن النبي ﷺ أنه كان يدعو في الاستفتاح وغيره: «**اللَّهُمَّ اغْسِلني من خطاياي بماءِ الثَّلْجِ والبَرَدِ**»[1].

الثلج له في نفسه كيفية حادة دُخانية، فماؤه كذلك، وقد تقدَّم وجهُ الحكمة في طلب الغسل مِن الخطايا بمائه لما يحتاج إليه القلبُ من التبريد والتَّصْلِيب والتقوية، ويُستفاد من هذا أصلُ طبِّ الأبدان والقلوب، ومعالجةُ أدوائها بضدها.

وماء البَرَد ألطف وألذُّ من ماء الثلج، وأما ماءُ الجَمَد وهو الجليد فبحسب أصله. والثلج يكتسب كيفية الجبالِ والأرضِ التي يسقُط عليها في الجودة والرداءة، وينبغي تجنُّب شربِ الماء المثلوج عقيبَ الحَمَّام والجِمَاع، والرياضة والطعام الحار، ولأصحاب السُّعَال، ووجع الصدر، وضعف الكَبِد، وأصحاب الأمزجة الباردة.

ماء الآبار والقُنِيِّ: مياهُ الآبار قليلة اللَّطافة، وماء القُنِيِّ المدفونة تحت

---

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٤٤) ومسلم (٥٩٨ فؤاد) (١٣٣٠ قلعجي) وغيرهما، وسبق.

الأرض ثقيل، لأن أحدهما محتقِنٌ لا يخلو عن تعفُّن، والآخر محجوبٌ عن الهواء، وينبغي ألا يُشربَ على الفور حتى يصمدَ للهواء، وتأتيَ عليه ليلةٌ، وأردؤه ما كانت مجاريه مِن رَصاص، أو كانت بئره معطَّلة، ولا سِيَّما إذا كانت تربُتَها رديئَةً، فهذا الماء وبيءٌ وخيم.

ماء زمزمَ: سيِّدُ المياه وأشرفُهَا وأجلُّهَا قدرًا، وأحبُّها إلى النفوس وأغلاها ثمنًا، وأنْفَسُهَا عند الناس، وهو هَزْمَةُ جبريلَ، وسُقيَا الله إسماعيلَ.

وثبت في «الصحيح»: عن النبي ﷺ، أنه قال لأبي ذَرٍّ وقد أقام بين الكعبة وأستارِهَا أربعينَ ما بين يوم وليلةٍ، ليس له طعامٌ غيرُه؛ فقال النبي ﷺ: «**إنها طَعَامُ طُعْمٍ**»[(١)]. وزاد غيرُ مسلم بإسناده: «**وشفاءُ سُقْمٍ**»[(٢)].

وفي «سنن ابن ماجه»: من حديث جابر بن عبدالله، عن النبي ﷺ أنه قال: «**ماءُ زَمْزَمَ لِمِا شُرِبَ له**»[(٣)]. وقد ضعَّف هذا الحديثَ طائفةٌ بعبدالله بن المؤمَّل راويه

---

(١) **صحيح**: أخرجه مسلم (٢٤٧٣ فؤاد) (٦٢٤٢ قلعجي) وأحمد (٥/ ١٧٤ ح ٢١٠١٥) من حديث أبي ذر مرفوعًا.

(٢) **صحيح الإسناد** : أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١/ ٣٦٤ ح٤٥٩ طبعة دار هجر) عن سليمان بن المغيرة عن حميد بن هلال عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر مرفوعًا. ومن طريق سليمان أخرجه البيهقي (٥/ ١٤٧) بهذا اللفظ. وعزاه لمسلم. قلت: وهو في مسلم كما سبق من طريق سليمان من غير قوله: «**وشفاء سقم**».

(٣) **ضعيف الإسناد**: أخرجه ابن ماجه (٣٠٦٢) وأحمد (٣/ ٣٥٧ و٣٧٢ ح١٤٤٣٥ و١٤٥٧٨) والبيهقي (٥/ ١٤٨) من طرق عن عبدالله بن المؤمل عن أبي الزبير عن جابر مرفوعًا به، وعبدالله ابن المؤمل ضعيف، وقول المصنف أن ابن المؤمل رواه عن ابن المنكدر خطأ ووهم، وإنما رواه عن أبي الزبير، وأما متابعة ابن أبي الموالي فمتابعة ناقصة لاختلاف الشيخ وهي من طريق سويد بن سعيد وفيه ضعف وقد غلط في هذه الرواية وانظر «التلخيص الحبير» (٢/ ٢٦٨) و«حاشية المعلمي للفوائد المجموعة» (ص١١٤) وقال ابن الديبع في «تمييز الطيب من الخبيث» (ص٢٢٤ ح١١٥٢): وقد صحح هذا الحديث ابن عيينة من المتقدمين والدمياطي من المتأخرين والمنذري، وضعفه النووي. وانظر «كشف الخفاء» (٢/ ٢٢٩-٢٣٠ ح٢١٦٨) و«الفوائد المجموعة» (ص١١٢-١١٤ح٢٨) وللحديث طريق أخرى عن أبي الزبير عن جابر أخرجه البيهقي

عن محمد بن المنكدر. وقد روينا عن عبدالله بن المبارَك، أنه لَمَّا حَجَّ، أتى زَمْزَمَ، فقال: اللَّهُمَّ إنَّ ابن أبي الموالي حدَّثنا عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر رضي الله عنه، عن نبيِّك ﷺ أنه قال: «**ماءُ زمزمَ لما شُرِبَ له**»، وإنِّي أشربُه لظمإ يوم القيامة.. وابن أبي الموالي ثقة، فالحديث إذًا حسن، وقد صحَّحه بعضُهم، وجعله بعضُهم موضوعًا، وكِلا القولين فيه مجازفة.

وقد جربتُ أنا وغيري من الاستشفاء بماء زمزمَ أُمورًا عجيبة، واستشفيتُ به من عدة أمراض، فبرأتُ بإذن الله، وشاهدتُ مَن يتغذَّى به الأيامَ ذواتِ العدد قريبًا من نصف الشهر، أو أكثر، ولا يجِدُ جوعًا، ويطوفُ مع الناس كأحدهم، وأخبرني أنه ربما بقي عليه أربعين يومًا، وكان له قوةٌ يجامع بها أهله، ويصوم، ويطوف مرارًا.

- **ماء النِّيل**: أحد أنهارِ الجنَّة، أصلُه مِن وراء جبال القمر في أقصى بلاد الحبشة مِن أمطار تجتمِعُ هناك، وسيول يمدُّ بعضُها بعضًا، فيسوقُه الله تعالى إلى الأرض الجُرُزِ التي لا نبات لها، فيُخرج به زرعًا، تأكل منه الأنعام والأنام. ولما كانت الأرضُ التي يسوقه إليها إبْليزًا صلبة [1]، إن أُمطرت مطر العادة، لم ترو، ولم تتهيأ للنبات، وإن أُمطرت فوق العادة، ضرَّتْ المساكنَ والسَّاكِن، وعطَّلت المعايشَ والمصالح، فأمطرَ البلادَ البعيدة، ثم ساق تلك الأمطارَ إلى هذه الأرض في نهر عظيم، وجعل سبحانه زيادَته في أوقات معلومة على قدرِ ريِّ البلاد وكِفايتها، فإذا أروى البلادَ وعمَّها، أذن سبحانَه بتناقُصِهِ وهُبوطه لتتم المصلحةُ بالتمكن مِن الزرع، واجتمع في هذا الماء الأمورُ العشرة التي تقدَّم ذكرُها، وكان من ألطف المياه وأخفها وأعذبها وأحلاها.

ماء البحر: ثبت عن النبي ﷺ أنه قال في البحر: «**هو الطَّهورُ ماؤُهُ الحِلُّ**

(٥/ ٢٠٢) وفي إسناده معاذ بن نجدة وهو متكلم فيه وترجمته بـ«اللسان» وغيره.

(١) الإبليز: الطين الذي يخلفه نهر النيل على وجه الأرض بعد انحساره (الوجيز:٣).

مَيْتَتُه»[1]. وقد جعله الله سبحانه مِلْحًا أُجَاجًا مُرًّا زُعَاقًا لتمام مصالح مَنْ هو على وجه الأرض مِن الآدميين والبهائم، فإنه دائمٌ راكدٌ كثيرُ الحيوان، وهو يموتُ فيه كثيرًا ولا يُقبر، فلو كان حلوًا لأنتَنَ من إقامته وموت حيواناته فيه وأجافَ، وكان الهواءُ المحيطُ بالعالَمَ يكتسِبُ منه ذلك، وينتُن ويجيف، فيفسُد العالَمَ، فاقتضت حكمةُ الرَّب سبحانه وتعالى أن جعله كالملاحة التي لو أُلقِيَ فيه جِيَف العالم كلُّها وأنتانُه وأمواتُه لم تُغيره شيئًا، ولا يتغير على مُكثه مِن حين خُلق، وإلى أن يَطْوِيَ اللهُ العالَمَ، فهذا هو السبب الغائي الموجب لملوحته. وأمَّا الفاعليُّ، فكونُ أرضِه سَبِخَةً مالحةً.

وبعد.. فالاغتسالُ به نافع من آفات عديدة في ظاهر الجلد، وشربُه مضرٌّ بداخله وخارجه، فإنه يُطلق البطن، ويُهزل، ويُحدث حِكَّة وجربًا، ونفخًا وعطشًا، ومَن اضطر إلى شربه فله طرق من العلاج يدفعُ بها مضرتَه.

منها: أن يُجعل في قِدر، ويُجعل فوق القِدر قصباتٌ وعليها صوفٌ جديد منفوش، ويُوقد تحت القِدر حتى يرتفع بخارُها إلى الصُّوف، فإذا كثُر عَصَره، ولا يزال يفعل ذلك حتى يجتمع له ما يريد، فيحصل في الصُّوف من البُخار ما عَذُبَ،

---

(١) في إسناده كلام: أخرجه مالك في (الموطأ) (ص٢٢ كتاب الطهارة باب (٣) الطهور للوضوء، ح١٢) عن صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة من آل بني الأزرق عن المغيرة بن أبي بردة من بني عبدالدار عن أبي هريرة مرفوعًا به. وسعيد والمغيرة وثقهما النسائي. ومن طريق مالك أخرجه أبو داود (٨٣) والترمذي (٦٩) والنسائي (١/ ٥٠) وابن ماجه (٣٨٦) وقال ابن حجر في «التهذيب» (٤/ ٤٢): وهو حديث في إسناده اختلاف، ثم قال: وصحح البخاري فيما حكاه عنه الترمذي في «العلل المفرد» حديثه – يعني سعيد بن سلمة – وكذا صححه ابن خزيمة وابن حبان وغير واحد. قلت (يحيى): وصححه الترمذي وقال: هذا حديث حسن صحيح وهو قول أكثر الفقهاء من أصحاب النبي ﷺ. وقال الشوكاني في (نيل الأوطار) (١/ ١٤): حكم ابن عبدالبر بصحته لتلقي العلماء له بالقبول، فرده من حيث الإسناد وقبله من حيث المعنى. ثم نقل الشوكاني تصحيحه عن ابن المنذر وابن منده والبغوي وابن الأثير وابن الملقن، وانظر الكلام على أوجه تضعيفه في «نيل الأوطار» (١/ ١٤-١٦) «التلخيص الحبير» (١/ ٩-١٢).

ويبقى في القِدْرِ الزُّعاق.

ومنها: أن يُحفر على شاطئه حُفرة واسعة يرشُح ماؤه إليها، ثم إلى جانبها قريبٌ منها أُخرى ترشَح هي إليها، ثم ثالثةٌ إلى أن يعذُبَ الماءُ. وإذا ألجأتْه الضرورةُ إلى شُرب الماء الكَدِرِ، فعِلاجُه أن يُلقَى فيه نَوى المِشمش، أو قطعة من خشب الساج، أو جمرًا ملتهبًا يُطفأُ فيه، أو طينًا أرْمَنِيًّا، أو سَويقَ حِنطة، فإنَّ كُدرته ترسبُ إلى أسفل.

مِسْكٌ: ثبت في «صحيح مسلم»، عن أبي سعيد الخُدريِّ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «**أطيبُ الطِّيب المِسْكُ**»[1].

وفي «الصحيحين» عن عائشة رضي الله عنها: «كنتُ أُطيِّبُ النبي ﷺ قبل أن يُحْرِمَ ويومَ النَّحْرِ قبل أن يطوفَ بالبيت بطيبٍ فيه مِسْكٌ»[2].

المِسك: مَلِكُ أنواعِ الطيب، وأشرَفُهَا وأطيبُها، وهو الذي تُضرب به الأمثال، ويُشَبَّه به غيرُه، ولا يُشبَّهَ بغيره، وهو كُثبان الجنَّة، وهو حارٌّ يابس في الثانية، يَسُرُّ النفس ويُقَوِّيها، ويُقَوِّي الأعضاء الباطنة جميعها شُربًا وشمًّا، والظاهرةَ إذا وُضِعَ عليها. نافع للمشايخ، والمبرودين، لا سِيَّما زمن الشتاء، جيد للغَشْي والخفقانِ، وضعف القوة بإنعاشه للحرارة الغريزية، ويجلو بياضَ العين، ويُنشِّف رطوبتها، ويَفُشُّ الرياح منها ومن جميع الأعضاء، ويُبطل عملَ السموم، وينفعُ مِن نَهْش الأفاعي، ومنافِعُه كثيرة جدًّا، وهو من أقوى المفرِّحات.

مَرْزَنْجُوش: ورد فيه حديث لا نعلم صحته: «**عليكم بالمَرْزَنْجُوش، فإنه جيدٌ**

---

(١) **صحيح**: أخرجه مسلم (٢٢٥٢ فؤاد) (٥٧٧٢ قلعجي) وغيره، وقد سبق في العنبر.

(٢) **صحيح**: أخرجه البخاري (١٥٣٩) ومسلم (٢٧٩٥ قلعجي) وغيرهما من حديث عائشة واللفظ لمسلم.

لِلخُشام»[1]. و«**الخُشام**»: الزُّكام.

وهو حارٌّ في الثالثة يابس في الثانية، ينفع شمُّه من الصُّداع البارد، والكائن عن البلغم، والسوداء، والزُّكام، والرياح الغليظة، ويفتح السُّدد الحادثة في الرأس والمنخرين، ويُحلِّل أكثرَ الأورام الباردة، فينفعُ مِن أكثر الأورام والأوجاع الباردة الرَّطبة، وإذا احتُمِل، أدرَّ الطَّمث، وأعان على الحَبَل، وإذا دُقَّ ورقُه اليابس، وكُمِدَ به، أذهب آثارَ الدَّم العارض تحت العَيْن، وإذا ضُمِّد به مع الخل، نفع لسعة العقرب. ودُهنه نافع لوجع الظهر والرُّكبتين، ويذهب بالإعياء، ومَن أدْمَن شمَّه لم ينزل في عينيه الماء، وإذا استُعِطَ بمائه مع دُهن اللَّوز المُر، فتح سُدد المنخرين، ونفع مِن الريح العارضة فيها، وفي الرأس

مِلحٌ: روى ابن ماجه في «سننه»: من حديث أنس يرفعه: «**سَيِّدُ إدامِكُم المِلحُ**»[2]. وسيد الشيء: هو الذي يُصلحه، ويقومُ عليه، وغالبُ الإدام إنما يصلح بالملح.

وفي «مسند البزَّار» مرفوعًا: «**سَيُوشِكُ أن تكونوا في النَّاس مِثْلَ المِلْحِ في الطَّعَام، ولا يَصلُحُ الطَّعَامُ إلا بالمِلْحِ**»[3].

---

(١) **منكر**: أورده ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٢٧١ ح١٩) وعزاه للأزدي من طريق عبدالله بن نوح عن عطاء بن أبي ميمونة عن أنس رفعه. ونقل ابن عراق عن الذهبي قوله: هذا باطل.
قلت (يحيى): وعبدالله بن نوح قال عنه الذهبي: تركوه، وانظر «لسان الميزان» (٣/ ٤٢٥).

(٢) **ضعيف جدًّا**: أخرجه ابن ماجه (٣٣١٥) من طريق عيسى بن أبي عيسى عن رجل- قال: أراه موسى – عن أنس مرفوعًا به، وقال البوصيري في «الزوائد»: في إسناده عيسى بن أبي عيسى الخياط، وقال في «تقريب التهذيب»: متروك. قلت: وأورده الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص١٦٩ ح٣٩) وقال: في إسناده ضعيف.

(٣) **ضعيف**: أخرجه البزار كما في «كشف الأستار» (٣/ ٢٩١ ح٢٧٧٠) والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ٢٦٨ ح٧٠٩٨) من طريق خبيب بن سليمان بن سمرة بن جندب عن أبيه عن جده مرفوعًا، وأورده الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ١٨) وقال: وإسناد الطبراني حسن. قلت: بل ضعيف، خبيب مجهول، ووقع بـ«كشف الأستار»: حبيب بالمهملة، وفي الطبراني: خبيب بالمعجمة وهو الصواب.=

وذكر البغويُّ في «تفسيره»: عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا: «**إنَّ اللهَ أنزلَ أربعَ بركاتٍ من السَّماء إلى الأرْضِ: الحَدِيدَ، والنارَ، والماءَ، والمِلْحَ**»[1]. والموقوف أشبَهُ.

المِلْحُ يُصلِح أجسام الناس وأطعمتهم، ويُصلِح كُلَّ شيء يُخالطه حتى الذَّهبَ والفِضَّة، وذلك أن فيه قوةً تزيدُ الذهبَ صُفرةً، والفِضَّةَ بياضًا، وفيه جِلاءٌ وتحليل، وإذهابٌ للرطوبات الغليظة، وتنشيفٌ لها، وتقويةٌ للأبدان، ومنعٌ من عفونتها وفسادها، ونفعٌ من الجرب المتقرِّح. وإذا اكتُحِلَ به، قلع اللَّحم الزائد من العَيْن، ومحَقَ الظَّفَرَة. والأندراني أبلغُ في ذلك، ويمنعُ القروحَ الخبيثة من الانتشار، ويُحدِرُ البراز، وإذا دُلِكَ به بطونُ أصحابِ الاستسقاء، نفعهم، ويُنقي الأسنانَ، ويدفعُ عنها العُفُونة، ويشُدُّ اللِّثة ويُقويها، ومنافعه كثيرة جدًّا

حرف النون

نَخْلٌ: مذكور في القرآن في غير موضع، وفي «الصحيحين»: عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: بيْنَا نحن عند رسول الله ﷺ، إذ أُتِيَ بجُمَّارِ نخلة، فقال النبي ﷺ: «**إنَّ مِن الشَّجَرِ شَجَرةً مَثَلُها مَثَلُ الرَّجُلِ المسلِمِ لا يَسقُطُ وَرَقُها، أخبِرُوني ما هي ؟ فوقع الناسُ في شجر البوادي، فوقع في نفسي أنها النخلة، فأردتُ أن أقول: هي النخلة، ثم نظرتُ فإذا أنا أصغرُ القوم سِنًّا، فسكتُّ، فقال رسول الله ﷺ: «هي النَّخْلَةُ**»، فذكرتُ ذلك لعمرَ، فقال: لأَنْ تكونَ قُلْتَهَا أحبُّ إليَّ من كذا وكذا.[2]

=وأخرجه بنحوه البزار «٢٧٧١ كشف الأستار» من حديث أنس وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ١٨): رواه أبو يعلى والبزار بنحوه وفيه إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف.

(١) لم أقف عليه في مظانه من تفسير البغوي. وقد أورده المتقي في «كنز العمال» (١٥/ ٤١٨ ح٤١٦٥١) وعزاه لمسند «الفردوس» عن ابن عمر وهو في مسند «الفردوس» (١/ ١٧٥ ح٦٥٦) عن ابن عمر موقوفا من غير إسناد.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٧٢) وفي غير موضع، ومسلم (٢٨١١ فؤاد) (٦٩٦٢ قلعجي)=

ففي هذا الحديث إلقاءُ العالِمِ المسائلَ على أصحابه، وتمرينُهم، واختبارُ ما عندهم.

وفيه ضربُ الأمثال والتشبيه.

وفيه ما كان عليه الصحابةُ من الحياء من أكابرهم وإجلالهم وإمساكهم عن الكلام بين أيديهم. وفيه فرحُ الرجل بإصابة ولده، وتوفيقه للصواب وفيه أنه لا يُكره للولد أن يُجيبَ بما يَعْرِفُ بحضرة أبيه، وإن لم يَعرفه الأبُ، وليس في ذلك إساءةُ أدب عليه، وفيه ما تضمنه تشبيهُ المسلم بالنخلة من كثرة خيرها، ودوامِ ظلها، وطيبِ ثمرها، ووجودِهِ على الدوام.

وثمرُها يؤكل رطبًا ويابسًا، وبلحًا ويانعًا، وهو غذاء ودواء وقوت وحَلْوى، وشرابٌ وفاكهة، وجذُوعها للبناء والآلات والأواني، ويُتخَذ مِن خُوصها الحُصُر والمكاتِل والأواني والمراوح، وغير ذلك، ومن ليفها الحبالُ والحشايا وغيرها، ثم آخر شيء نواها علفٌ للإبل، ويدخل في الأدوية والأكحال، ثم جمالُ ثمرتها ونباتها وحسنُ هيئتها، وبهجةُ منظرها، وحسنُ نضد ثمرها، وصنعته وبهجته، ومسرَّةُ النفوس عند رؤيته، فرؤيتها مذكِّرة لفاطرها وخالقها، وبديع صنعته، وكمالِ قدرته، وتمامِ حكمته، ولا شيء أشبَهُ بها من الرجل المؤمن، إذ هو خيرٌ كُلُّهُ، ونفعٌ ظاهرٌ وباطن.

وهي الشجرة التي حَنَّ جِذعُها إلى رسول الله ﷺ لما فارقه شوقًا إلى قُربه، وسماع كلامه، وهي التي نزلتْ تحتها مريمُ لما ولدتْ عيسى عليه السلام.

وقد ورد في حديث في إسناده نظرٌ: «**أكرِمُوا عَمَّتَكُم النخلَة، فإنها خُلِقَتْ من الطِّين الذي خُلق منه آدَمُ**»[1].

=وغيرهما من حديث ابن عمر.

(١) منكر: أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٢٣) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٤٢٣) وفي إسناده مسرور بن سعيد وهو منكر الحديث.

وقد اختلف الناسُ في تفضيلها على الحَبَلَةِ أو بالعكس على قولين، وقد قرن اللهُ بينهما في كتابه في غير موضع، وما أقْربَ أحدهما من صاحبه، وإن كان كُلُّ واحد منهما في محل سلطانه ومَنبته، والأرض التي توافقه أفضلَ وأنفعَ.

نرجس: فيه حديث لا يصح: «**عليكم بِشَمِّ النَّرجِس فإنَّ في القَلْبِ حَبَّةَ الجنونِ والجُذام والبَرَص، لا يقطعُها إلا شمُّ النَّرجِسِ**»[1].

وهو حارٌّ يابس في الثانية، وأصلُه يُدمل القروحَ الغائرة إلى العَصَب، وله قوة غَسَّالة جَالِيَةٌ جَابِذَةٌ، وإذا طُبِخَ وشُرِبَ ماؤه، أو أُكِلَ مسلوقًا، هَيَّج القيء، وجذبَ الرطوبة من قعر المَعِدَة، وإذا طُبِخَ مع الكِرْسِنَّة والعسل، نقَّى أوساخَ القُروح، وفجَّر الدُّبَيْلاَتِ العَسِرَةِ النضج.

وزهرُه معتدل الحرارة، لطيفٌ ينفع الزُّكام البارد، وفيه تحليل قوي، ويفتحُ سدد الدماغ والمنخرين، وينفعُ من الصُّداع الرطب والسَّوداوي، ويصدَعُ الرءوس الحارة، والمُحْرَقُ منه إذا شُقَّ بصلُه صَلِيبًا، وغُرِسَ، صار مضاعَفًا، ومَن أدْمَن شمَّه في الشتاء أمِنَ من البِرْسام في الصيف، وينفعُ مِن أوجاع الرأس الكائنة من البلغم والمِرَّة السوداء، وفيه من العِطرية ما يُقَوِّي القلبَ والدماغ، وينفعُ من كثير من أمْراضها. وقال صاحب «التيسير»: «شمُّه يذهب بصَرْع الصبيان».

نُورَةٌ: روى ابن ماجه: من حديث أُمِّ سلمة رضي الله عنها، أنَّ النبي ﷺ كان إذا اطَّلى بدأ بعورتِه، فطَلاَها بالنُّورة، وسائِر جسدِه أهلُه[2]، وقد ورد فيها عدةُ أحاديث هذا أمثَلُها.

---

(١) **موضوع:** أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٦٣٨) وقال الذهبي في «تلخيص الموضوعات» (٧١٦): سنده ظلمات.

(٢) **ضعيف الإسناد:** أخرجه ابن ماجه (٣٧٥١) من طريق حبيب بن أبي ثابت عن أم سلمة به. ورواية حبيب عن أم سلمة منقطع. وأورد الشوكاني أحاديث بمعناه في «نيل الأوطار» (١/ ١٣٠) وكلها ضعيفة.

قيل: إنَّ أولَ مَن دخل الحمَّام، وصُنِعَتْ له النُّورةُ: سليمانُ بن داودَ.

وأصلُها: كِلْسٌ جزآن، وزِرْنيخ جزء، يُخلطان بالماء، ويُتركان في الشمس أو الحمَّام بقدر ما تَنْضَجُ، وتشتد زُرقته. ثم يُطلى به، ويجلِس ساعة رَيْثَما يعمل، ولا يُمَس بماء، ثم يُغسل، ويُطلى مكانها بالحِنَّاء لإذهاب ناريَّتها.

نَبِقٌ: ذكر أبو نعيم في كتابه «الطب النبوي» مرفوعًا: «**إنَّ آدمَ لَمَّا أُهْبِطَ إلى الأرض كان أولَ شيء أكل مِن ثمارها النَّبِقُ**»[1].

وقد ذكر النبي ﷺ النَّبِقَ في الحديث المتفق على صحته: أنه رأى سِدْرَة المُنتهى ليلةَ أُسْرِيَ به، وإذا نَبِقُها مِثْلُ قِلالِ هَجَرٍ[2].

والنَّبِق: ثمر شجر السدر يعقِل الطبيعة، وينفع من الإسهال، ويدبُغ المَعِدَة، ويُسَكِّن الصفراء، ويَغذو البدنَ، ويُشهِّي الطَّعام، ويُولِّد بلغمًا، وينفع الذَّرَب الصفراويَّ، وهو بطيء الهضم، وسَويقُه يُقوِّي الحشا، وهو يُصْلِحُ الأمزجة الصفراوية، وتُدفع مضرتُه بالشهد. واختُلِفَ فيه، هل هو رطب أو يابس؟ على قولين. والصحيح: أنَّ رطبه بارد رطب، ويابسه بارد يابس.

حرف الهاء

هِنْدَبَا: ورد فيها ثلاثةُ أحاديث لا تصِحُّ عن رسول الله ﷺ، ولا يثبُت مثلها، بل هي موضوعة..

---

(١) **ضعيف**: أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٣١) ترجمة بكر بن بكار من طريقه عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس موقوفًا به، وقال ابن عدي: وهذا الحديث وإن كان موقوفًا على ابن عباس فإنه منكر، لا أعلم يرويه غير بكر بن بكار، ولبكر بن بكار أحاديث حسان غرائب صالحة، وهو ممن يكتب حديثه كما ذكرت، وليس حديثه بالمنكر جدًّا.

(٢) **صحيح**: أخرجه البخاري (٣٢٠٧) من حديث مالك بن صعصعة مرفوعًا به، وأصل الحديث عند مسلم (١٦٤ فؤاد) (٤٠٩ قلعجي) لكن من غير هذا اللفظ.

أحدها: «كُلُوا الهِندَبَاءَ ولا تَنْفُضُوهُ فإنه ليس يومٌ مِنَ الأيام إلا وقَطَرات من الجَنَّةِ تَقْطُر عليه».

الثاني: «مَن أكَلَ الهِندبَاء، ثم نام عليها لم يَحِلَّ فيهِ سَمٌّ ولا سِحرٌ».

الثالث: «ما مِنْ وَرَقةٍ من وَرَقِ الهِنْدبَاء إلا وعليها قَطْرَةٌ من الجَنَّةِ»[1].

وبعد.. فهي مستحيلة المزاج، منقلبةٌ بانقلاب فصول السنة، فهي في الشتاء باردة رطبة، وفي الصيف حارة يابسة، وفي الرَّبيعِ والخريفِ معتدِلة، وفي غالب أحوالها تميلُ إلى البرودة واليُبْس، وهي قابضة مبردةٌ، جيدةٌ للمَعِدَة، وإذا طُبِخَت وأُكلت بِخَلٍّ، عقَلتِ البطن وخاصةٌ البَرِيَّ منها، فهي أجود للمَعِدَة، وأشد قبضًا، وتنفع مِن ضعفها.

وإذا تُضمِّد بها، سلبت الالتهاب العارض في المَعِدَة، وتنفع من النقْرس، ومن أورام العَيْن الحارة. وإذا تُضمِّد بَوَرَقِها وأُصولها، نفعت من لسع العقرب.وهي تُقَوِّي المَعِدَة، وتفتح السُّدد العارضة في الكَبِد، وتنفع مِن أوجاعها حارِّها وباردِها، وتفتح سُدَد الطِّحال والعروق والأحشاء، وتُنَقِّي مجاري الكُلَى.

وأنفعُهَا للكَبِدِ أمرُّها، وماؤها المعتَصَر ينفع من اليَرَقان السدَدي، ولا سِيَّما إذا خُلِط به ماء الرَّازَيَانَج الرطب، وإذا دُقَّ ورقُها، ووُضِع على الأورام الحارة برَّدها وحلَّلها، ويجلو ما في المَعِدَة، ويُطفئُ حرارة الدَّم والصفراء.

وأصلحُ ما أُكلت غير مغسولة ولا منفوضة، لأنها متى غُسلت أو نُفِضَت، فارقتها قُوَّتُها، وفيها مع ذلك قوة تِرياقية تنفعُ مِن جميع السموم.

وإذا اكتُحِلَ بمائها، نفع من العَشَا، ويدخل ورقُها في الترياق، وينفعُ من لدغ

(١) موضوع: وانظر هذه الأحاديث مع غيرها عن الهندباء في «تنزيه الشريعة» المجلد الثاني «كتاب الأطعمة» أحاديث (١٠ و٥١ و٥٢ و٥٣ و١١٧ و١٢٩ و١٣٠).

العقرب، ويُقاوِم أكثرَ السموم، وإذا اعتُصِرَ ماؤها، وصُبَّ عليه الزيتُ، خلَّص من الأدوية القتَّالة، وإذا اعتُصِرَ أصلُهَا، وشُرِبَ ماؤه، نفع من لسع الأفاعي، ولسع العقرب، ولسع الزنبور، ولبن أصلها يجلو بياضَ العَيْن.

حرف الواو

وَرْسٌ: ذكر الترمذي في «جامعه»: من حديث زيد بن أرْقَمَ، عن النبي ﷺ « أنه كان ينعَتُ الزَّيْتَ والوَرْسَ من ذات الجَنْبِ»، قال قتادةُ: يُلَدُّ به، ويُلَدُّ من الجانبِ الذي يشتكِيه[١].

وروى ابن ماجه في «سننه» من حديث زيد بن أرقم أيضًا، قال: «نعتَ رسولُ الله ﷺ مِن ذَاتِ الجَنْبِ وَرْسًا وقُسْطًا وزيتًا يُلَدُّ به» [٢].

وصَحَّ عن أُمِّ سلمة رضي الله عنها قالت: «كانت النُّفَسَاءُ تَقْعُدُ بعدَ نِفاسِهَا أربعينَ يومًا، وكانت إحدانا تَطْلِي الوَرْسَ على وَجْهِهَا من الكَلَف»[٣].

قال أبو حنيفة اللُّغويُّ: الوَرْسُ يُزرع زرعًا، وليس ببَرِّيٍّ، ولستُ أعرفه بغيرِ أرضِ العربِ، ولا مِن أرض العرب بغير بلاد اليمن. وقوتُه في الحرارة واليُبوسة في أوَّل الدرجة الثانية، وأجودُه الأحمرُ اللَّيِّن في اليد، القليلُ النُّخالة، ينفع من الكَلَفِ،

---

(١) ضعيف الإسناد: أخرجه الترمذي (٢٠٨٥) من طريق قتادة عن أبي عبدالله عن زيد بن أرقم مرفوعًا، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. قلت: وأبو عبدالله ميمون ضعيف. وأما كلام قتادة فصحيح إليه.

(٢) ضعيف الإسناد: أخرجه ابن ماجه (٣٤٦٧) من طريق عبدالرحمن بن ميمون عن أبيه عن زيد بن أرقم، وميمون ضعيف، وابنه مجهول الحال.

(٣) ضعيف الإسناد: أخرجه أبو داود (٣١١ و٣١٢) والترمذي (١٣٩) وابن ماجه (٦٤٨) وأحمد (٦/ ٣٠٠ح ٢٦٠٢١) والحاكم (١/ ١٧٥) والبيهقي (١/ ٣٤١) جميعًا من طريق أبي سهل كثير بن زياد عن مُسة الأزدية عن أم سلمة به. وإسناده ضعيف لجهالة مسة. وقد أورد العلماء له شواهد لكن لذكر مدة النفاس أما ذكر الورس فلا أعلم شاهده.

والحِكَّة، والبثور الكائنة في سطح البدن إذا طُلِيَ به، وله قوةٌ قابضة صابغة، وإذا شُرِبَ نفع مِن الوَضَح، ومقدارُ الشربة منه وزنُ درهم.وهو في مزاجه ومنافعه قريبٌ من منافع القُسْط البحريِّ، وإذا لُطخ به على البَهَق والحِكَّة والبثورِ والسُّفعة نفع منها، والثوبُ المصبوغ بالوَرْس يُقوِّي على الباه.

وسْمَةٌ: هي: ورق النيل، وهي تُسوِّد الشعر، وقد تقدَّم قريبًا ذكرُ الخلاف في جواز الصبغ بالسواد ومَن فعله.

حرف الياء

يَقْطِينٌ: وهو الدُّبَّاء والقرع، وإن كان اليقطينُ أعمَّ، فإنه في اللُّغة: كل شجر لا تقومُ على ساق، كالبِّطيخ والقِثاء والخيار. قال الله تعالى: ﴿وَأَنْبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِّن يَقْطِينٍ﴾.

فإن قيل: ما لا يقومُ على ساق يُسمى نَجْمًا لا شجرًا، والشجر: ما له ساق، قاله أهل اللُّغة فكيف قال: ﴿شَجَرَةً مِّن يَقْطِينٍ﴾[الصافات:١٤٦] ؟.فالجواب: أنَّ الشجر إذا أُطلِقَ، كان ما له ساق يقوم عليه، وإذا قُيِّدَ بشيء تقيَّد به، فالفرقُ بين المطلقَ والمقيَّد في الأسماء باب مهمٌّ عظيم النفع في الفهم، ومراتب اللُّغة.

واليقطين المذكور في القرآن: هو نبات الدُّبَّاء، وثمره يُسمى الدُّبَّاء والقَرْعَ، وشجرة اليقطين.وقد ثبت في «الصحيحين»: من حديث أنس بن مالك، أنَّ خياطًا دعا رسولَ الله ﷺ لطعام صنَعه، قال أنسٌ رضي الله عنه: فذهبتُ مع رسولِ الله ﷺ، فقرَّب إليه خُبزًا من شعير، ومرَقًا فيه دُبَّاءٌ وقَدِيدٌ، قال أنس: فرأيتُ رسولَ الله ﷺ يَتتبَّعُ الدُّبَّاء من حَوالي الصَّحْفَةِ، فلم أزل أُحِبُّ الدُّبَّاءَ من ذلك اليوم.[1] وقال

---

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٠٩٠ و٥٤٣٣) وفي غير موضع، ومسلم (٢٠٤١ فؤاد) (٥٢٢٧ قلعجي) وأبو داود (٣٧٨٢) والترمذي في «السنن» (١٨٥٧) وفي «الشمائل» (١٦١) من حديث أنس به.

أبو طالُوتَ: دخلتُ على أنس بن مالك رضي الله عنه، وهو يأكل القَرْع، ويقول: يا لكِ من شجرةٍ ما أحبَّك إليَّ لحُبِّ رسول الله ﷺ إيَّاكِ[1].

وفي «الغَيْلانيَّات»: من حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: قال لي رسولُ الله ﷺ: **«يا عائشةُ؛ إذا طبَخْتُم قِدْرًا، فأكثِروا فيها من الدُّبَّاء، فإنَّها تَشُدُّ قَلْبَ الحَزِين»**[2].

اليقطين: بارد رطب، يغذو غِذاءً يسيرًا، وهو سريعُ الانحدار، وإن لم يفسُد قبل الهضم، تولَّد منه خِلْطٌ محمود، ومِن خاصيته أنه يتولَّد منه خِلط محمود مجانس لما يصحبُه، فإن أُكِلَ بالخَرْدل، تولَّد منه خِلطٌ حِرِّيف، وبالملح خِلطٌ مالح، ومع القابض قابضٌ، وإن طُبِخَ بالسفرجل غَذَا البدن غِذاءً جيدًا.

وهو لطيفٌ مائيٌّ يغذو غذاءً رطبًا بلغميًّا، وينفع المَحْرورين، ولا يُلائم المَبْرودين، ومَن الغالبُ عليهم البلغمُ، وماؤه يقطعُ العطش، ويُذهبُ الصُّداع الحار إذا شُرِبَ أو غُسِلَ به الرأسُ، وهو مُليِّن للبطن كيف استُعْمِل، ولا يتداوَى المحرورون بمثله، ولا أعجلَ منه نفعًا.ومن منافعه: أنه إذا لُطِخَ بعجين، وشُوِيَ في الفرن أو التَّنُّور، واستُخْرِج ماؤه وشُرِبَ ببعض الأشربة اللَّطيفة، سَكَّن حرارة الحُمَّى الملتهبة، وقطع العطش، وغذَّى غِذاءً حسنًا، وإذا شُرِبَ بترنْجبين وسَفَرْجَل مربًّى أسهل صفراءَ محضةً.

وإذا طُبِخَ القرعُ، وشُرِبَ ماؤه بشيء من عسل، وشيء من نَطْرون، أحدَرَ

---

(١) ضعيف الإسناد: أخرجه الترمذي (١٨٥٦) من طريق أبي طالوت عن أنس به، وقال الترمذي: حديث غريب من هذا الوجه. قلت: وأبو طالوت هو الشامي قال عنه الحافظ في «التهذيب» (١٢/ ١٣٦) عن أنس في أكل القرع... قال الذهبي لا يدري من هو.

(٢) لم أقف على إسناده وقد أورده الغزالي في «الإحياء» (٢/ ٥٧٨ طبعة دار الحديث) وقال العراقي في حاشيته: رويناه في «فوائد أبي بكر الشافعي». وأورده صاحب «الموسوعة» (١١/ ١٦٣) وزاد عزوه لـ« الإتحاف» (٧/ ١٢٠) والكحال(٢/ ٨١).

بلغمًا ومِرَّة معًا، وإذا دُقَّ وعُمِلَ منه ضِمادٌ على اليافوخ، نفع من الأورام الحارة في الدماغ.

وإذا عُصِرَت جُرَادتُه [1]، وخُلِطَ ماؤها بدُهن الورد، وقُطِر منها في الأُذن، نفعتْ مِن الأورام الحارة، وجُرادتُه نافعة من أورامِ العَيْن الحارة، ومن النِّقْرِس الحار.وهو شديدُ النفع لأصحاب الأمزجة الحارة والمحمومين، ومتى صادف في المَعِدَة خِلطًا رديئًا، استحال إلى طبيعته، وفسد، وولَّد في البدن خِلْطًا رديئًا، ودفعُ مضرته بالخَلِّ والمُرِّي.وبالجملةِ.. فهو من ألطفِ الأغذيةِ، وأسرعِهَا انفعالًا، ويُذكر عن أنس رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يُكثِرُ مِن أكلِه [2].

---

(١) جرادته: قشرته.

(٢) ضعيف جدًّا: أخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ (٦٦٨) وفي إسناده يحيى بن العلاء البجلي متهم بالوضع ونصر بن حماد ضعيف.

فصول متفرقة

وقد رأيتُ أن أختِمَ الكلامَ في هذا البابِ بفصلٍ مختصر عظيمِ النفع في المحاذِرِ، والوصايا الكلية النافعةِ لِتتمَّ منفعةُ الكتاب

ورأيتُ لابن ماسَوَيْه فصلًا في كتاب «المحاذير» نقلتُه بلفظه، قال:

«مَن أكل البصلَ أربعين يومًا وكَلِفَ، فلا يلومَنَّ إلا نفسَه.

ومَن افتَصد، فأكل مالِحًا فأصابه بَهَقٌ أو جَرَبٌ، فلا يلومَنَّ إلا نفسَه.

ومَن جمع في مَعِدَته البيض والسمكَ، فأصابه فالِج أو لَقْوةٌ، فلا يلومَنَّ إلا نفسَه.

ومَن دخلَ الحَمَّامَ وهو ممتلئ، فأصابه فالجٌ، فلا يلومَنَّ إلا نفسه.

ومَن جمع في مَعِدته اللَّبنَ والسَّمكَ، فأصابه جُذام، أو بَرَصٌ أو نِقْرِسٌ، فلا يلومَنَّ إلا نفسَه.

ومَن جمع في مَعِدَتِهِ اللَّبنَ والنَّبيذَ، فأصابه بَرَصٌ أو نِقْرِسٌ، فلا يلومَنَّ إلا نفسَه.

ومَن احتَلَم، فلم يغتسلْ حتى وَطِئ أهلَه، فولدتْ مجنونًا أو مُخَبَّلًا، فلا يلومَنَّ إلا نفسَه.

ومَن أكل بَيْضًا مسلوقًا باردًا، وامتلأ منه، فأصابه رَبوٌ، فلا يلومَنَّ إلا نفسَه.

ومَن جامَعَ، فلم يَصْبِر حتى يُفْرِغَ، فأصابه حصاة، فلا يلومَنَّ إلا نفسَه.

ومَن نظر في المرآة ليلًا، فأصابه لَقْوة، أو أصابه داء، فلا يلومَنَّ إلاَّ نفسَه».

فصل

وقال ابن بَخْتَيْشُوع: «احذرْ أن تجمعَ البَيْضَ والسَّمكَ، فإنهما يُورثان القُولَنْج والبواسير، ووجعَ الأضراس»

وإدامةُ أكل البَيْض يُوَلِّد الكَلَف في الوجه، وأكلُ المملوحة والسَّمَك المالح والافتصاد بعد الحمَّام يُولِّد البَهَق والجَرَب.

إدامةُ أكل كُلَى الغنم يَعقِرُ المثانة.

الاغتسالُ بالماء البارد بعد أكل السَّمَكِ الطريِّ يُولِّدُ الفالج.

وطءُ المرأة الحائض يُولِّدُ الجُذام.

الجماعُ من غير أن يُهريقَ الماء عقيبَه يُولِّد الحصاة.

طولُ المُكث في المَخْرج يُولِّد الداءَ الدَّوِيَّ.

قال أبقراط: «الإقلال مِن الضار، خيرٌ مِن الإكثار من النافع»، وقال: «استديموا الصحة بتركِ التكاسل عن التعب، وبتركِ الامتلاء من الطعام والشراب».

وقال بعضُ الحكماء: «مَن أراد الصِّحة، فليجوِّد الغِذاء، وليأكل على نقاء، وليشرب على ظمإٍ، وليُقلِّلْ مِن شُرب الماء، ويتمدَّدْ بعد الغداء، ويَتَمشَّ بعدَ العَشاء، ولا ينم حتى يَعْرِضَ نفسَه على الخَلاء، وليحذر دخول الحمَّام عقيبَ الامتلاء، ومرةٌ في الصيف خيرٌ من عشرٍ في الشتاء، وأكلُ القديد اليابس بالليل مُعِينٌ على الفناء، ومجامعةُ العجائز تُهْرِمُ أعمارَ الأحياءِ، وتُسقِم أبدان الأصحاء».

ويُروى هذا عن عليٍّ رضي الله عنه، ولا يَصِحُّ عنه، وإنما بعضُه مِن كلام الحارث بن كَلَدَةَ طبيبِ العرب، وكلامِ غيره.

وقال الحارث: « مَن سَرَّه البقاء ـ ولا بقاء ـ فليُباكِرِ الغَداء، وليُعَجِّل العَشَاء،

وليُخفِّف الرِّداء، وليُقِلَّ غِشيان النساء».

وقال الحارث: «أربعةُ أشياءَ تهدِمُ البدن: الجِماعُ على البِطْنة، ودخولُ الحَمَّام على الامتلاء، وأكلُ القديد، وجِماعُ العجوز».ولما احتُضِرَ الحارث اجتمع إليه الناسُ، فقالوا: مُرْنا بأمر ننتهي إليه مِن بعدك. فقال: «لا تتزوجوا من النساء إلا شابةً، ولا تأكلوا من الفاكهة إلا في أوان نُضجها، ولا يتعالجَنَّ أحدُكم ما احتمل بدنه الداء، وعليكم بتنظيف المَعِدَة في كل شهر، فإنها مُذيبة للبلغم، مُهلكة للمِرَّة، مُنبتة للحم، وإذا تَغدَّى أحدكم، فلينم على إثر غدائه ساعة، وإذا تعشَّى فليمشِ أربعين خطوةً».

وقال بعض الملوك لطبيبه: لعلَّك لا تبقَى لي، فصِفْ لي صِفة آخذُها عنك، فقال: «لا تنكِحْ إلا شابةً، ولا تأكُلْ مِن اللَّحم إلا فتِيًّا، ولا تشربِ الدواء إلا من عِلَّة، ولا تأكُلِ الفاكهةَ إلا في نُضجها، وأجِدْ مضغَ الطعام، وإذا أكلتَ نهارًا فلا بأس أن تنامَ، وإذا أكلتَ ليلًا فلا تنم حتى تمشيَ ولو خمسين خطوة، ولا تأكلنَّ حتى تجوع، ولا تتكارَهَنَّ على الجِمَاع، ولا تحبِس البَوْل، وخُذ مِن الحَمَّام قبلَ أن يأخُذَ منك، ولا تأكلَنَّ طعامًا وفي مَعِدَتِك طعامٌ، وإياكَ أن تأكل ما تعجز أسنانُك عن مضغِه، فتعجزَ مَعِدَتُك عن هضمه، وعليك في كل أسبوعٍ بقيئة تُنقِّي جسمَك، ونِعْمَ الكنزُ الدمُ في جسدك، فلا تُخْرِجْه إلا عند الحاجة إليه، وعليك بدخول الحَمَّام، فإنه يُخرج مِن الأطباق ما لا تَصِلُ الأدوية إلى إخراجه».

وقال الشافعي: «أربعةٌ تُقوِّي البدن: أكلُ اللَّحم، وشمُّ الطِّيب، وكثرةُ الغسلِ مِن غير جِماع، ولُبْسُ الكَتَّان»

وأربعةٌ تُوهِن البدن: كثرةُ الجِماع، وكثرةُ الهم، وكثرةُ شرب الماء على الرِّيق، وكثرةُ أكل الحامِض.

وأربعةٌ تُقوِّي البصر: الجلوسُ حِيالَ الكعبة، والكحلُ عند النوم، والنظرُ إلى

الخُضرة، وتنظيف المجلس.

وأربعةٌ توهِنُ البصر: النظرُ إلى القذَرِ، وإلى المصلوبِ، وإلى فَرْجِ المرأة، والقعودُ مستدبرَ القِبْلَة.

وأربعةٌ تزيدُ في الجِمَاع: أكلُ العصافير، والإطْرِيفل، والفُسْتُق، والخرُّوب.

وأربعةٌ تزيد في العقل: تَرْكُ الفُضول مِن الكلام، والسِّواكُ، ومجالسةُ الصَّالحين، ومجالسةُ العلماء».

وقال أفلاطون: «خمسٌ يُذبنَ البدنَ وربما قتلن: قِصَرُ ذاتِ اليد، وفراقُ الأحِبَّة، وتجرُّع المغايظ، وردُّ النصح، وضحكُ ذوي الجهل بالعُقلاء».

وقال طبيبُ المأمون: «عليك بخصالٍ مَنْ حَفِظَها فهو جديرٌ أن لا يعتلَّ إلا عِلَّة الموت: لا تأكُلْ طعامًا وفي مَعِدَتِك طعام، وإيَّاكَ أن تأكل طعامًا يُتْعِبُ أضراسكَ في مضغه، فتعجز مَعِدَتُك عن هضمه، وإياكَ وكثرةَ الجِماع، فإنه يُطفئ نور الحياة، وإياك ومجامعة العجوز، فإنه يُورث موت الفَجْأة، وإياكَ والفصدَ إلا عند الحاجة إليه، وعليك بالقيء في الصَّيف».

ومن جوامع كلمات أبقراط قوله: «كُلُّ كثيرٍ فهو مُعادٍ للطبيعة».

وقيل لجالينوسَ: ما لَكَ لا تمرَضُ ؟ فقال: « لأني لم أجمع بين طعامَين رديئين، ولم أُدْخِلْ طعامًا على طعام، ولم أَحْبِس في المَعِدَة طعامًا تأذَّيتُ به».

فصل

وأربعةٌ أشياء تُمرض الجسم: الكلامُ الكثير، والنومُ الكثير، والأكلُ الكثير، والجِماعُ الكثير.

فالكلامُ الكثير: يُقلِّل مخَّ الدِّماغ ويُضعفه، ويُعجِّل الشيب.

والنومُ الكثير: يُصفِّرُ الوجه، ويُعمي القلب، ويُهيِّجُ العَيْن، ويُكسِلُ عن العمل، ويُولِّد الرطوباتِ في البدن.

والأكلُ الكثيرُ: يُفسِدُ فمَ المَعِدَة، ويُضْعِفُ الجسم، ويُولِّدُ الرياح الغليظة، والأدواء العَسِرة.

والجِماعُ الكثير: يَهُدُّ البدن، ويُضعفُ القُوَى، ويُجفِّف رطوباتِ البدن، ويُرخي العصبَ، ويُورث السُّدد، ويَعُمُّ ضررُه جميعَ البدن، ويخصُّ الدماغ لكثرة ما يتحلَّل به من الروح النفسانيِّ، وإضعافُه أكثر من إضعاف جميع المستفرِغات، ويَستفرغ مِن جوهر الروح شيئًا كثيرًا.

وأنفعُ ما يكون إذا صادف شهوةً صادقة مِن صورة جميلة حديثةِ السِّنِ حلالًا مع سِنِّ الشُّبوبية، وحرارةِ المزاج ورطوبته، وبُعدِ العهد به وخَلاءِ القلب من الشواغل النفسانية، ولم يُفْرَطْ فيه، ولم يُقارنه ما ينبغي تركُه معه مِن امتلاء مفرط، أو خَوَاء، أو استفراغ، أو رياضة تامة، أو حَرٍّ مفرِط، أو بردٍ مفرِط، فإذا راعى فيه هذه الأُمور العشرة، انتفعَ به جدًّا، وأيُّها فُقِدَ فقد حصلَ له من الضرر بحسبه، وإن فُقِدَتْ كلُّها أو أكثرها، فهو الهلاك المعجَّل.

فصل

والحِمْيَةُ المفرطة في الصحة، كالتخليط في المرض. والحِمْيَةُ المعتدلة نافعة.

وقال جالينوسُ لأصحابه: «اجتنِبوا ثلاثًا، وعليكم بأربع، ولا حاجةَ بكم إلى طبيب: اجتنبوا الغُبار، والدخان، والنَّتن، وعليكم بالدَّسم، والطِّيب، والحَلْوى، والحَمَّام، ولا تأكلوا فوقَ شِبعكم، ولا تتخلَّلوا بالباذَرُوج والرَّيحان، ولا تأكلوا الجَوزَ عند المساء، ولا ينمْ مَن به زُكمةٌ على قفاه، ولا يأكل مَن به غَمٌّ حامِضًا، ولا يُسرعِ المشيَ مَن افتَصد، فإنه مخاطرةُ الموت، ولا يتقيَّأ مَن تؤلمه عينُه، ولا تأكلُوا في

الصيف لحمًا كثيرًا، ولا ينمْ صاحبُ الحُمَّى الباردة في الشمسِ، ولا تقرَبُوا الباذَنجان العتيق المبزر، ومَن شرب كُلَّ يوم في الشتاء قدحًا من ماء حار، أمِنَ من الأعلال، ومَن دَلَكَ جسمه في الحمَّام بقشُور الرُّمَّان أمِنَ مِنَ الجرَب والحِكَّة، ومَن أكل خمسَ سَوْسنات مع قليل مُصْطَكى رومي، وعودِ خام، ومسك، بقي طولَ عمره لا تضعُفَ مَعِدَتُه ولا تفسُد، ومَن أكل بِزر البطِّيخ مع السكر، نظَّف الحَصَى مِن مَعِدَته، وزالت عنه حُرْقة البَوْل».

فصل

أربعةٌ تَهدِم البدن: الهمُّ، والحزنُ، والجوعُ، والسهرُ.

وأربعةٌ تُفرح: النظرُ إلى الخُضرةِ، وإلى الماءِ الجاري، والمحبوب، والثمار.

وأربعةٌ تُظلم البصر: المشيُ حافيًا، والتصبُّحُ والتمسي بوجه البغيض والثقيل والعدو، وكثرةُ البكاء، وكثرةُ النظر في الخط الدقيق.

وأربعةٌ تُقوِّي الجسم: لُبْسُ الثوب الناعم، ودخولُ الحمَّام المعتدل، وأكلُ الطعام الحلو والدَّسم، وشَمُّ الروائح الطيبة.

وأربعةٌ تُيبس الوجه، وتُذهب ماءه وبهجته وطلاوته: الكَذِبُ، والوقاحةُ، وكثرةُ السؤال عن غير علم، وكثرةُ الفجور.

وأربعةٌ تُزيد في ماء الوجه وبهجتِهِ: المروءةُ، والوفاءُ، والكرمُ، والتقوى.

وأربعةٌ تَجلِبُ البغضاء والمقت: الكِبرُ، والحَسَدُ، والكَذِبُ، والنَّميمةُ.

وأربعةٌ تَجلِبُ الرِّزق: قيامُ اللَّيل، وكثرةُ الاستغفار بالأسحار، وتعاهُدُ الصَدَقة، والذِكْرُ أولَ النهارِ وآخرَه.

وأربعةٌ تمنع الرِّزق: نومُ الصُّبْحة، وقِلَّةُ الصلاة، والكَسَلُ، والخيانةُ.

وأربعةٌ تَضُرُّ بالفهم والذهن: إدمانُ أكل الحامض والفواكه، والنومُ على القفا، والهمُّ، والغمُّ.

وأربعةٌ تُزيد في الفهم: فراغُ القلب، وقِلَّةُ التملِّي من الطعام والشراب، وحُسنُ تدبير الغذاء بالأشياء الحُلوة والدَّسِمة، وإخراجُ الفَضلات المُثْقِلَةِ للبدن.

وممَّا يضرُّ بالعقل: إدمانُ أكل البصل، والباقِلا، والزَّيتون، والباذِنجان، وكَثرةُ الجِماع، والوحدةُ، والأفكارُ، والسُّكْرُ، وكَثْرةُ الضَّحِك، والغم.

قال بعضُ أهل النظر : «قُطِعتُ في ثلاث مجالس، فلم أجِد لذلك عِلَّةً إلاَّ أني أكثرتُ من أكل الباذنجان في أحد تلك الأيام، ومن الزيتون في الآخر، ومن الباقِلا في الثالث».

فصل

قد أتَيْنا على جُملة نافعة من أجزاء الطبِّ العلميِّ والعمليِّ، لعلَّ الناظرَ لا يظفرُ بكثير منها إلا في هذا الكتاب، وأرَيْناك قُربَ ما بينها وبينَ الشريعة، وأنَّ الطبَّ النبوي نسبةُ طِبِّ الطبائعيين إليه أقلُّ مِن نسبة طب العجائز إلى طبهم.

والأمر فوق ما ذكرناه، وأعظمُ مما وصفناه بكثير، ولكن فيما ذكرناه تنبيهٌ باليسير على ما وراءه، ومَن لم يرزُقه اللهُ بصيرة على التفصيل، فليعلمْ ما بيْنَ القوَّةِ المؤيَّدةِ بالوحي من عند الله، والعلومِ التي رزقها اللهُ الأنبياءَ، والعقولِ والبصائر التي منحهم الله إياها، وبين ما عند غيرهم.

ولعل قائلًا يقولُ: ما لِهَدْي الرسولِ ﷺ، وما لِهذا الباب، وذِكْرِ قُوى الأدوية، وقوانين العِلاج، وتدبيرِ أمر الصحة ؟وهذا مِن تقصير هذا القائل في فهم ما جاء به الرسولُ ﷺ، فإنَّ هذا وأضعافَه وأضعافَ أضعافه مِن فهم بعض ما جاء به، وإرشادِه إليه، ودلالته عليه، وحُسنُ الفهم عن الله ورسوله مَنٌّ يَمُنُّ اللهُ به على مَنْ

يشاءُ من عباده.

فقد أوجدناك أُصولَ الطب الثلاثة في القرآن، وكيف تُنكر أن تكونَ شريعةُ المبعوث بصلاح الدنيا والآخرة مشتملةً على صلاح الأبدان، كاشتمالها على صلاح القلوب، وأنها مُرشدة إلى حِفظ صحتها، ودفع آفاتها بطُرق كُليَّة قد وُكِلَ تفصيلُها إلى العقل الصحيح، والفِطرة السليمة بطريق القياس والتنبيه والإيماء، كما هو في كثيرٍ من مسائل فروع الفقه؟ ولا تكن ممن إذا جهل شيئًا عاداه.ولو رُزِقَ العبد تضلُّعًا مِن كتاب الله وسُـنَّة رسوله، وفهمًا تامًّا في النصوص ولوازمها، لاستغنَى بذلك عن كُلِّ كَلامٍ سواه، ولاستنبَطَ جميعَ العلومِ الصحيحة منه.

فمدارُ العلوم كلها على معرفة الله وأمره وخَلْقِه، وذلك مُسَلَّم إلى الرُّسُل صلوات الله عليهم وسلامه، فهم أعلمُ الخلق بالله وأمرِه وخَلْقِه وحِكمته في خلقه وأمره.

وطبُّ أتباعهم: أصحُّ وأنفعُ مِن طبِّ غيرهم، وطِبُّ أتباع خاتمهم وسيدهم وإمامهم محمَّد بن عبدالله صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أكملُ الطِّب وأصحُّه وأنفعُه.

ولا يَعْرِفُ هذا إلا مَن عرف طبَّ الناسِ سواهم وطِبَّهم، ثم وازن بينهما، فحينئذٍ يظهرُ له التفاوتُ، وهم أصَحُّ الأُمم عقولًا وفِطَرًا، وأعظمُهم علمًا، وأقربُهم في كل شيء إلى الحَقِّ لأنهم خِيرة الله من الأُمم، كما أنَّ رسولهم خيرتُه مِن الرُّسُل، والعلمُ الذي وهبهم إيَّاه، والحلمُ والحكمةُ أمرٌ لا يدانيهم فيه غيرُهم.

وقد روى الإمامُ أحمد في «مسنده»: من حديث بَهْز بن حكيم، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه، قال: قال رسـول الله ﷺ : «**أنتُمْ تُوفُون سبعين أُمَّةً أنتُم خَيرُها**

وأكْرَمُها على الله»⁽¹⁾. فظَهَر أثرُ كرامتها على الله سبحانه في علومهم وعقولهم، وأحلامهم وفِطَرهم، وهم الذين عُرِضَتْ عليهم علومُ الأُمم قبلَهم وعقولهم، وأعمالُهم ودرجاتُهم، فازدادوا بذلك عِلمًا وحلمًا وعقولًا إلى ما أفاض اللهُ سبحانه وتعالى عليهم مِن علمه وحلمه.

ولذلك كانت الطبيعة الدمويَّةُ لهم، والصفراويَّةُ لليهود، والبلغميَّةُ للنصارى، ولذلك غَلَبَ على النصارى البلادةُ، وقِلَّةُ الفهم والفِطنةِ، وغَلَبَ على اليهود الحزنُ والهمُّ والغمُّ والصَّغار، وغَلَبَ على المسلمين العقلُ والشجاعةُ والفهمُ والنجدةُ، والفرحُ والسرور.

وهذه أسرارٌ وحقائق إنما يَعرِفُ مقدارَها مَنْ حَسُنَ فهمُه، ولَطُفَ ذِهنُه، وغَزُرَ عِلمُه، وعرف ما عند الناس.. وبالله التوفيق.

---

(١) حسن: أخرجه الترمذي (٣٠١٢) وابن ماجه (٤٢٨) وأحمد (٥/ ٥ ح١٩٥٤٥) من طرق عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعًا به، وإسناده حسن.

فهرست الجزء الرابع


هاتف: ٢٩٨٤٣٧٥
فاكس: ٢٤٣٣٢٤٩
محمول: ٠١٠ ١٩٠٠٠٣٨